



جماعات العنف التّكفيري

الجذور، البنى، العوامل المؤثّرة



مجموعة باحثين

المشاركون

- أحمد موصللي
- إلياس فرحات
- بدر الإبراهيم
- بلال حسن التل
- جورج قرم
- حازم محمد عتلم
- سمير الحسن
- طراد حمادة
- عبد الأمير كاظم زاهد
- عبد الحليم فضل اللّه
- عبد الغني عماد
- عبد اللّه بوحبيب
- عبد اللّه سليمان علي
- ماهر حمود
- محمد تقي سبحاني
- محمد حسن زراقط
- محمد خواجة
- محمد علوش
- محمد محسن
- محمد مرندي
- مصطفى زهران
- معن بشور
- نوفل صدّيق
- هلا رشيد أمون
- ياسر الشاذلي
- يحيى فرحات

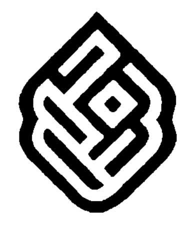
جماعات العنف التكفيري

الجذور، البنى، العوامل المؤثرة

مجموعة باحثين

جماعات العنف التكفيري

الجذور، البنى، العوامل المؤثرة



المؤلف: مجموعة باحثين

العنوان: جماعات العنف التكفيري: الجذور، البنى، العوامل المؤثرة

المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

الإخراج: الديوان للطباعة والنشر والتوزيع

تصميم الغلاف: حسين موسى

طباعة: DB UK 03 336218

الطبعة الأولى: بيروت، 2016

ISBN: 978-614-427-083-7

Groups of Takfiri Violence

Roots Structures and Affecting Factors

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن قناعات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته»



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of Civilization
for the Development of Islamic Thought

بناية ماميا، ط5 - خلف الفانتازي وُرلد - بولفار الأسد - بئر حسن - بيروت

هاتف: 826233 (9611) - فاكس: 820378 (9611) - ص. ب 25/55

info@hadaraweb.com

www.hadaraweb.com

المحتويات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة النّاشِرَيْن

تعمل دوائر عدّة في العالم على الرّبط بين الإرهـاب والعنف وبين الإسلام، حتّى كاد يتحوّل هذان المفهومان المركّبان: «العنف الإسلاميّ»، و«الإرهـاب الإسلاميّ» إلى مفهومين مأنوسين قلّما يلتفت السامع إلى إشكاليّة الربط بينهما.

وشئنا أم أبينا وأعجبنا هذا الاقتران أم لم يعجبنا فهذا هو الواقع الذهنيّ. وممّا يزيد الطين بلّة أنّ الأمر لم يقتصر على الربط الذهني بين الإسلام والعنف أو الإرهاب؛ بل انضمّ إلى ذلك وجود جماعات وحركات منظّمة ناشطة في عدد من بلاد العالم الإسلاميّ وغيره، تعمل تحت راية الإسلام وتمارس عنفها وإرهابها باسم الله والدين. وقد دعانا هذا الأمر إلى معالجة هذه الظاهرة للكشف عن الخلفيات والبنى الفكرية التي تستند إليها هذه الجماعات على تنوّع انتماءاتها، بهدف معرفة تركيبتها الفكرية والتنظيمية والتفكّر في الحلول والآليّات الناجعة لمواجهتها.

وبعد مناقشات وجلسات عملٍ عدّة انتهينا إلى الحاجة إلى التداعي إلى درس هذه الظاهرة والبحث فيٍ أسبابها وفي مدى ارتباطها بالفكر، ومدى تأثير الواقع الاجتماعي في نموّ هذه الحركات وانتشارها. واستقرّ

الرأي أخيرًا على عقد مؤتمر علميٍّ اخترنا له عنوان: «جماعات العنف التكفيريّ: الجذور والبنى والعوامل المؤثّرة»، عقد على مدى يومين. دعونا إليه عددًا من المهتمّين باحثين ومثقّفين من دول عدّة.

وقد بيّنت لنا النقاشات التي دارت بين المؤتمرين وردود الأفعال على المداخلات التي قُدِّمت أنّ هذه الظاهرة تستحقّ الدرس والمعالجة على الرغم من ما يبدو أنّه اهتمامٌ زائدٌ بها. ومن الملاحظات التي يمكن أن نشير إليها في هذه العجالة:

أ- إنّ العنف والإرهاب من الظواهر الإنسانيّة أكثر ممّا هما ظاهرتان دينيّتان، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات البشريّة من إرهاب وعنف يمارس بهذا الشكل أو ذاك. ويبدو أنّ توقّع الملائكة حين قالوا لله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾، كان توقّعًا مصيبًا.

ب- إنّ العنف غير الدينيّ أعمق وأكثر إضرارًا بالبشريّة من العنف الممارس تحت راية الدين، فإذا كانت كثير من الحروب خيضت لأسباب ودوافع دينيّة سواء كانت حرب المئة عام أو أكثر منها أو أقلّ، فإنّه تكفينا الإشارة إلى الحربين العالميّتين اللتين خيضتا دون أن يكون لأيّ دينٍ فيهما راية.

ج- والفارق الأساس يكمن في أنّ من يقتل باسم الدين يصرّح بدوافعه ويتلو شعاراته الدينيّة على ضحاياه، أمّا من يقتل لأسباب أخرى لا يجد نفسه ملزمًا بالتصريح بهذه الدوافع.

د- يبدو لنا أنّ الدين نفسه هو ضحيّة من ضحايا العنف والإرهاب، وذلك أنّ الدين في كثيرٍ من الحالات يتحوّل إلى غلاف تُغلّف به سائر الدوافع. وبالتالي يتجلّى العنف المختزن في النفوس التي تمارسه في عنفٍ دينيٍّ. وممّا يؤكّد هذا أنّنا نجد في الدين الواحد من يبرّر عنفه بدوافعه الدينيّة وآخر يبرّر رفضه للعنف بدوافع دينيّة أيضًا.

وبعد عقد المؤتمر وتلقّينا ردود أفعال مرحّبة بنتائجه وجدنا أنّ من المفيد تحويل وقائعه إلى كتاب. فدرسنا الأمر واستقرّ الرأي أخيرًا على أن تنشر وقائع المؤتمر كما هي مع بعض التعديلات التي لا تخرج الكتاب عن كونه كتاب مؤتمر سوى تحرير لغويٍّ.

ولا بد من الإشـارة إلى أن جميع المشاركين في المؤتمر قدموا أبحاثهم مكتوبة باستثناء بعضهم، فاضطررنا إلى اعتماد التسجيلات الصوتية مع صياغتها بما يتناسب مع طبيعة النص المكتوب، وقد أشرنا إلى هذا داخل الكتاب. والأمر نفسه فعلناه بالنسبة إلى كلمات رؤساء الجلسات المحترمين.

وفي الختام لا يسعنا إلا شكر جميع من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر ولا ندخل في متاهة ذكر الأسماء لكي لا نقع في التقصير. ونأمل أن ينال هذا العمل إعجاب قرائنا الأعزاء، ولا ندعي استيفاء الكلام في معالجة هذه الظاهرة؛ ولذا لا بد من أن تُستكمل خطوتنا بخطوات لاحقة، علنا نسهم في تخطي هذه الأزمة التي ألمت بأمتنا في العصر الراهن، والله ولي التوفيق.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

المركز الاستشاري للداراسات والتوثيق

بيروت، 2016

كلمة رئيس
المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الدكتور عبد الحليم فضل الله

نرحب بكم أجمل ترحيب في مستهل هذا المؤتمر الذي يجمع نخبة من الباحثين والمفكرين والمتخصصين، والتي ستناقش على مدى يومين في خمس جلسات جذور العنف التكفيري وأسبابه، والعوامل الفكرية والاجتماعية والجيوسياسية التي ساهمت في تفشي جماعاته وانتشار خلاياه في طول العالم الإسلامي وعرضه. وتملؤنا الثقة بأن تشكل أعمال المؤتمر وأبحاثه وخلاصاته إضافة علمية مفيدة في مجال فهم منطويات هذه الظاهرة وخلفياتها، وذلك بقدر ما يتسع له المقام الراهن المشحون بالقتل والتوحش، من دقة منهجية، وحصافة موضوعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو الآتي: هل تستحق هذه الجماعات مزيدًا من البحث، وهي التي كشفت عن نفسها أيّما انكشاف في السنوات الأخيرة، وسال في تحليلها حبر غزير، بلغات عدة ومن قبل باحثين كثر؟

الإجابة هي نعم. فثمة حاجة ماسة لرصد التحولات المتسارعة التي مرت بها هذه الجماعات، وترقّب طفراتها الآتية، فهذا يزودنا من جهة بالمعرفة الضرورية لاحتوائها وإخماد نيرانها واستدراك مخاطرها، ويساعد

من جهة أخرى على الاتفاق بشأن طبيعة ما ترتكبه من عنف، وما تتسبب به من أزمات.

فالجماعات التكفيرية إنما تدشن بحسب بعض الآراء حقبتها الخاصة في ليل العنف البشري الطويل، فتدلو بدلوها في حروب السياسة والعقيدة؛ تنسج في ذلك على منوال من سبقها، وتستلهم خطواتها من أولئك الباحثين عن ولاداتهم الملحمية، وأمانيهم الإمبراطورية، وهواماتهم العقدية، في ركام المدن وسيول الدماء وحطام المجتمعات.

لكنها، وفق وجهة النظر الأخرى، ليست مجرد حقبة جديدة للعنف، ولا فصلًا ملطخًا آخر من فصول التاريخ. فالأفعال الدموية لتلك الجماعات التي تتباين تسمياتها ومرجعياتها وتتلاقى أساليبها وممارساتها، إنما تعيد تأسيس فكرة العنف على نحو مفارق لسياقاته المعروفة، في هذا الجزء من العالم على الأقل.

فما نواجهه اليوم ليس عنفًا تقليديًّا سياسي الطابع، هدفه الصراع على السلطة أو تثبيت الهيمنة، أو محاربة الاستبداد، أو الدفاع عن مصالح فئات وطبقات. وليس عنفًا اجتماعيًّا، مردّه إلى الفقر والتهميش والتمييز والاستبعاد والاستغلال، ولا عنفًا اقتصاديًّا يدور مدار تقاسم الثروات والسيطرة على الموارد، ولا حتى عنفًا مقدّسًا، مع أن خناجره تُرفع باسم الدين، وتطعن زعمًا باسم الله.

لقد اختلقت هذه الجماعات في أقل من عقد من الزمن صنوفًا من الأهوال، وأشكالًا من التنكيل بالضحايا لم يعرف هذا الشرق مثيلًا لها في تاريخه القائم على نصاب تعددية مشهود، فكان عنفها بخلاف ما سبقه أو تزامن معه، عنفًا مشهديًّا خالصًا، مطلوبًا بذاته ومكتفيًا بنفسه. وهو عنف متبجح بدائي لا يبحث عن شرعية تبرر حصوله، أو تخفف من وقع

ارتكاباته؛ بل يجد سحره وجاذبيته في إبراز ما فيه من قسوة وضغينة، وفي الإفصاح عما ينطوي عليه من حقد وتمييز وكراهية.

على أن جماعات العنف التكفيري التي شهدنا صعود خطها البياني في العقدين الأخيرين، والتي تبدلت أولوياتها وأهدافها مرات عدة، إنما تمثّل وبكل ما للكلمة من معنى ردة عن ثلاث ثورات عرفتها البشرية:

ثورة أخلاقية أسست لها الديانات السماوية وأطلقها الإسلام من أسر الجاهلية، وزرع قيمها التأسيسية في صلب المسيرة الإنسانية الكبرى الباحثة عن الأخوّة والرحمة والعدالة والقسط، لتصير الأخلاق جزءًا لا يتجزأ من حياة الفرد، وشرطًا من شروط انتظام الجماعة، ومبدأً لتعارف الأقوام والجماعات، وقيدًا لا فكاك منه في علاقات التآلف والخصومة، وفي أحوال الرخاء والشدة.

وثورة معرفية، مجّدت العقل وجعلت حياة الناس وتجاربهم عقلانية ومعقولة، عقلانية بمعنى السعي إلى تحقيق غايات مفيدة، ومعقولة بمعنى أن سعي فئة ما إلى تحقيق غاياتها الخاصة لا بد من أن ينسجم مع الغايات العامة للمجتمع، ويحظى بحد أدنى من المقبولية والاعتراف من الفئات الأخرى.

وهي أيضًا ردة عن الثورة الحقوقية، التي أتت بعد قرون من التناحر والتقاتل والظلم، ولاسيما في داخل الغرب أو من خلاله. ثورة حقوقية عبّرت عنها شرائع ومواثيق كان لها اليد الطولى في تكريس حقوق الشعوب في الحرية والكرامة والاستقلال وتقرير المصير، وحفظ حق الإنسان في التفكير والتعبير، والحصول على نصيب منصف من الدخل، وحصة عادلة من الإنتاج.

لقد كان الغرض الأبعد لثورة الحقوق هذه هو حماية الفئات الأضعف

من غطرسة القوة، وتعسّف السلطات على اختلافها، سياسية كانت أم اجتماعية، أو لاهوتية، وصوْن الحق بالحياة واحترام الذات الإنسانية في أوضاع الحرب والسلام على حد سواء.

إن حركات العنف التكفيري هي على طرف نقيض من ذلك، فمنطقها الأخلاقي المتهافت يتناقض مع الجوهر الأخلاقي للوحي الإلهي، وخطابها السياسي اللاعقلاني واللامعقول يعاند وعلى نحو انتحاري حركة التاريخ، وهي تريد أن تمزّق، هكذا وبضربة سيف واحدة ودون أدنى حظ من النجاح، المواثيق والعهود الإنسانية، في نزعة دنيوية معادية للحضارة المادية ومجافية للمبادئ الروحية والمعنوية.

على أن استثنائية حركات التكفير وعنفها المفارق، لا ينكر أنها كانت وما زالت، جزءًا لا يتجزأ من سياق أوسع من حدود الظاهرة نفسها. فصعودها لا ينفصل عن دعوات دينية وعقدية استوطنت هذا الشرق قبل قرنين، وبنَت عصبياتها على الانغلاق ونبْذ حق الاختلاف، بل وإنكار حق الآخر المختلف بالوجود، مستندة في ذلك إلى رفض لا هوادة فيه للاجتهاد والرأي، فأطاحت في طريقها بالعقل، وقهرت روح النص، وجرّدت أعماقه من الأمثولات والمعاني التي تعلن عن نفسها تباعًا وباطراد، مع توالي العصور وتعاقب الأزمنة وتبدّل الأحوال.

لقد رفعت هذه الدعوات كل محاججة مشروعة إلى مرتبة الشقاق والفرقة والإقصاء، متجاهلة أن تراث الإسلام الغني والغزير لم يجمد على تأويل واحد، ولم تُعرف فيه حدود فاصلة ولا فوارق صارمة بين التيارات العقدية والفلسفية والمذاهب الفقهية المتدفقة في كل اتجاه، تلك التي تنازعت في ما بينها مرة، وتحاورت أو تكاملت في ما بينها مرّات عدّة، في سيولة وتشابك قلّ نظيرهما.

ولا ينفصل صعود الحركات التكفيرية وعنفها عن تواطؤ مضمر مع

قوى دولية وإقليمية، وجدت فيها ضالتها، من أجل مدّ النفوذ وتبرير التدخل وتصعيد الهيمنة، واستنزاف رافضي الأطماع الخارجية ومقاومي مشاريع الاحتلال والسيطرة والاستيطان، في زمن صار ممكنًا فيه للأسف، خلط الأوهام بالحقائق، وتبرير عنف مغالٍ وعدمي بنضالٍ نبيل ومشروع.

ولا ينفصل بروز هذه الجماعات أيضًا عن إخفاق مجتمعاتنا في بناء دولة حديثة ذات مشروعية راسخة، وعن اقتصادات الريع والغنيمة التي أفاضت على هذه الجماعات سيلًا من الدعم المالي الرسمي وغير الرسمي، فتمكّنت مستعينة به، من تطوير بُناها التنظيمية، وتقوية هياكلها العسكرية، وإبهار الحواضن الاجتماعية المفقرة والمتروكة لمصيرها، وها هي تقتنص من أبنائها أولئك المتروكين في قاع المجتمعات، والواقفين على قارعة اقتصادات الريع والنهب والفساد، لتزجّهم في آلة عنفها، وتحوّلهم إلى وقود في حروبها. وقد سهّلت الثورة التكنولوجية بدورها عمليات التجنيد، وساهمت بأيسر السبل في نشر غواية القتل والتدمير والعبث بعقول طريّة يافعة.

إن هدف هذا المؤتمر هو التعمّق في فهم هذه الظاهرة، وإبراز الآراء المتنوعة وحتى المتباينة في تحليلها. والتحدّي الذي سنواجهه في هذين اليومين، أن ننجح بتمييز ما هو سياسي عما هو دراسيٌّ وعلمي، وأن نقدّم أفكارنا وتحليلاتنا بجدية وصراحة وحرص، دون أن نلامس حدود التعبئة هنا، أو نمسّ عصبًا مشدودًا هناك، وطموحنا هو إحداث نقلة منهجية تضع الجماعات التكفيرية خارج خطوط الانقسام المعروفة والمشروعة في الإسلام بين المدارس والمذاهب، وتُلقي بها بعيدًا عن التيار الرئيسي العريض الذي يضم اجتهاداته واتجاهاته الرئيسية كافة.

كلمة رئيس

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

الشيخ الدكتور محمد تقي سبحاني

لا شكّ في أنّ قضيّة التكفير والإرهاب من أخطر القضايا التي تواجهها الأمّةُ في العصر الراهن؛ بل العالم كلّه، كما هي من أكثر الظواهر المعاصرة تعقيدًا. ويبدو أنّ هاتين الظاهرتين سوف تبقيان في رأس لائحة الأولويّات الثقافية والسياسيّة في السنوات القادمة. ويكفي لإثبات أهميّة هاتين الظاهرتين أنّ عددًا كبيرًا من المؤسسات الأمنية والثَّقافية على المستوى المحلّي والإقليمي والعالميّ جعلت منهما محورًا لاهتمامها، ومن المؤشّراتِ الدالّةِ أيضًا أنّ وسائل الإعلام العالمية لا تخلو من خبرٍ عن شأنٍ مرتبطٍ بهاتين الظاهرتين وبشَكلٍ يوميٍّ، ولأجل هذا قلّما تُعقد محادثات بين طرفين سياسيّين ولا يكون الإرهاب التكفيريّ ثالثَهما، وقلّما يؤخذ موقفٌ سياسيٌّ لا يذكر فيه الإرهاب أو أحد إخوانه وأخواته.

وقد شهدت السنوات الأخيرة عددًا من المؤتمرات والندوات العلميّة لدرس هذه الظاهرة وما زالت محورَ دراسةٍ واهتمام. وهذا المؤتمر محاولةٌ تُضَمّ إلى المحاولات السابقة في هذا المجال. ونأملُ من هذا المؤتمرِ استئنافَ الجهد العلميّ في مجال عرض الأفكار والآراء وطرح السبل والوسائل التي تُسهِم في فهم هذه الظاهرة واكتشاف سبل التغلّب عليها.

وممّا نحن مدعوّون إليه في مثل هذه الحلقات العلمية توضيحُ المصطلحات وتحديدُها، في سبيل تأمين التفاهم بين المتحاورِين؛ وذلك أنّنا نرى أنّ كلماتٍ مثلَ: الإرهابِ، والعنفِ، والتكفيرِ، وما شابه من المفاهيم التي يكثر استعمالها، ربّما لا تحظى باتّفاقٍ أو إجماع على دلالاتها.

نأمل في هذا المؤتمر أن نضُمّ جهدًا إلى جهدٍ، وفكرةً إلى رأيٍ، لعلّنا نُوفَّق إلى الكشفِ عن بعض الزوايا الحقيقيّة والخفيّةِ أحيانًا لظاهرةِ الإرهاب التكفيريّ، بعيدًا عن الضوضاء الإعلامية والصخب السياسيّ. ومن باب الرغبةِ في تحقيق تفاهم دقيق، أميلُ إلى الحذر من مجالين يتمّ فيهما استعمال كلمتي الإرهاب والتكفير، وهذان المجالان هما: النظامُ المعنائيّ الحاكمُ على الخطاب السياسيّ المعاصر الذي يسمح بالاستناد إلى هذه المفاهيم لإدانة الآخر المختلِف أو لتبرير الذاتِ وما ترغبُ في الإقدامِ عليه من فعلٍ.

والمجال الثاني هو الخطابُ الدينيّ التراثيّ الحافل بالمصطلح الثاني ومشتقّاته أي بمادّة كَفَرَ وما يُشتقّ منها. ولا شكّ في أنّ للتطرّف والعنف بأشكالهما المتعدّدة جذورًا في تربةِ السياسة والأوضاع السياسيّة، كما لهما امتدادات وتأثيرٌ وتأثّرٌ بالفكر الدينيّ عبر التاريخ، ولكنّ حصرَ هاتين الظاهرتين المدمّرتين للإنسان والحضارة الإنسانيّة بمنبعي الدين والسياسة لا يَحُلُّ المشكلة ولا يقضي عليها، وإنّما يترك جمرَها تحت الرَّماد ليعودَ إلى الاشتعال من جديد في ساحة الاجتماعات الإنسانيّة فيُحرِق الأخضر واليابس كما يفعل في هذه الأيام.

بلى؛ إنّ العنف والإرهاب وما شابه من ظواهرَ تمتدّ جذورها في التاريخ الإنسانيّ كلّه، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعاتِ الإنسانيّة من هذه اللوثة الفكريّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة، ولكنّ النسخ المعاصرة

للإرهاب والتكفير، تمتازُ عن أسلافها القديمةِ بمجموعة من الخصائص نعرض أهمّها في ما يأتي:

أولا: ما نواجهه اليوم ليس مجرّد عنف وإرهاب؛ بل نحن نواجه تنظيرًا لهما، يبغي إضفاء القداسة على هذه الممارسات. فَأَنْ يُمارِس المستبدّون أو المتديّنون الإرهاب شيءٌ، وأَنْ ينظِّر هؤلاء لممارساتهم ويستندوا في تبريرها إلى المبادئ الفلسفيّة والكلامية والفقهية والأخلاقيّة شيءٌ آخرُ مختلفٌ تمامَ الاختلافِ عن الممارسة المجرّدة. ومن هنا، ينبغي أن يُدرسَ التكفيرُ وإرهابُه من هذه الزاويةِ؛ للكشف عن المبادئ النظرية والفكريّة التي يستند إليها.

ثانيًا: السمة الثانية التي تَسِمُ الإرهاب المعاصر هي تحوّله إلى ظاهرةٍ عالميّة، لا تقتصر على دينٍ دون آخر، ولا تصيب مجتمعًا إنسانيًّا دون غيره، ولا تيّارًا فكريًّا دون قرينه، فالإرهابُ يُمارَس في هذه الأيّام في المجتمعات كلّها ومن قبل جميع التيّارات، ومن هنا يمكننا الحديث عن إرهاب إسلاميٍّ، وآخر مسيحيٍّ، وثالث يهوديٍّ أو بوذيٍّ إلى آخر اللائحة، كما إنّ الإرهابَ أو العنفَ الذي يستند إلى العلمانيّة حجزَ له محلًّا وأيّ محلٍّ في التاريخ الإنسانيّ المعاصر خلال حربين خاضهما مطلع القرن الماضي. وخاض غيرهما بالتقسيط خلال ذلك القرن والقرن الذي نحن فيه. وما نقوله عن الإرهاب يصدقُ على التكفير على الرغم من تبدّل المصطلح من مدرسة فكريّة أو دينيّة إلى أخرى.

ومن هنا لا ينبغي أن نَغفَل عند معالجة ظاهرة التكفير والإرهاب عن النماذج الأخرى التي قد تختلف في الصورة؛ ولكنّها تشترك في الجذور التي تستند إليها. أليس اتّهامُ المتديّنين من قبل التيارات العلمانية بالتخلّف والرجعيّة شكلًا من أشكال التكفير؟ أليس الاتّهامُ بالخيانة الوطنيّة عند أول اختلافٍ أو تنافس سياسيٍّ شكلًا من أشكال التكفير غير الدينيّ؟

ثالثًا: وبناءً على ما تقدّم أعلاه لا يمكن حصر الإرهاب في بعده الديني أو الثقافيّ؛ بل لا بدّ من النظر إلى سائر الأبعاد التي تشترك معًا لتكوين ظاهرةِ الإرهاب المعاصر. واشتراكُ هذه العناصر جميعًا في ولادة هذه الظاهرة هو سمةٌ من سماتِ النسخة المعاصرة.

ولقائلٍ أن يقول هذه هي حال الظواهر الاجتماعيّة كلّها؛ حيث تتضامنُ مجموعةٌ من العوامل لإنتاجها. ونحن نوافق على هذا التصوّر ونؤمن بأنّ الظواهر الاجتماعيّة الإنسانيّة لا يمكن تفسيرها بنظريّة العامل الواحد؛ ولكنّ الملفت في هذه الظاهرةِ محلِّ الدرسِ هو اشتراكُ هذه العواملِ وتضامُنُها الكاملُ إلى حدٍّ لا يسمح بتشخيص هويّةِ هذه الظاهرة ووصفِها بأنّها دينيّة أو سياسيّة أو ما شابه. وهذا ما يسمح لنا بالدعوة إلى عدّ الإرهاب والتكفير موضوعًا لدراسات بين-تخصّصيّة، تشترك فيها علومٌ عدّة مثل: علم الاجتماع وعلم النفس مضافًا إلى الدراسات الفلسفيّة والفقهيّة والأخلاقيّة.

رابعًا: ثمّة سؤال يُطرح في الدراسات الحديثة حول التطرّف التكفيريّ، وهو: هل هذا الاتّجاه قديمٌ يستند إلى التراث ويمثّل نظرة رجعيّةً وتطلّعًا إلى الوراء، أم هو نمطٌ حداثويٌّ من التفكير أو ما بعد حداثويّ؟ ولا تتّفق الإجابات في الردّ على هذا السؤال، وإنما تتعدّد بتعدّد الاتّجاهات وتتنوّع زوايا المقاربة، ولا تُعْدَم أيّ مقاربةٍ من الشواهد التي تؤيّد ما تنتهي إليه، وتودُّ إثباتَه.

إنّ وجودَ نماذج من هذا التطرّفِ في المواقفِ الفكريّةِ والعمليّةِ في التراث الفكريّ الإسلاميّ يدعم النظرة القائلة بانتماء هذه الظاهرة إلى أصول إسلاميّة، ومن النماذج التي تذكر عادةً: الخوارج والحشّاشون، وغيرُهم من الفرقِ التي عبّرت عن نفسها في الجدالات الكلاميّةِ والفقهيّةِ والسياسيّةِ. ومن هنا، ثمّة من يرى أنّ ما نشهدُه اليوم من تكفيرٍ وتطرّفٍ فيه،

إنّما هو إعادة تجسيد لتيّارات وُلِدت في البيئةِ الفكريّةِ الإسلاميّةِ، وتبنّت نظرةً سطحيّةً أحادية الجانب إلى الدين، وجانبت العقلانيّة والإنسانيّة وتجنّبتهما في تعاملها مع النصوص الدينيّة. ولسنا ننكر على هذا التصوّر نصيبَه من الصحّة؛ ولكنّنا في الوقت نفسه لا نقدر على تجاهل العناصر الحديثة التي قد يستند إليها هذا التطرّف، ومن ذلك: التعاملُ الآليّ والبراغماتي مع الدين، والاستفادة من النماذج والأساليب الحديثة في الإدارة السياسيّة والاجتماعيّة واستخدامها في تطبيقٍ خاطئٍ للأفكار الدينيّة، واقتباس تجاربَ فاشيّةٍ وغيرِها بغيةَ تحقيق الغايات التي يَحسَبُ أصحابُها أنّها تخدم أغراضَهم الدينيّة.

وأخيرًا لا ينبغي أن نَغفَل، في تحليلنا لهذه الظواهر المشؤومة التي نحن بصدد معالجتها، عن أنّ أبرز قياداتها تلقَّوا تعليمًا حداثويًّا بكلّ ما للكلمة من معنى، وذلك لفتراتٍ غيرِ قصيرةٍ من أعمارِهم؛ بل إنّ بعضهم له تاريخ من تبنّي الفكرِ غير الدينيّ واعتناقه، ثمّ تحوّل بعد ذلك إلى التديّن، صادقًا أو لمآربَ أخرى. ومن هنا، نرى ضرورة ملاحظة هذه الخصوصيّات الفريدة التي تَسِم الإرهابَ الموسومَ بأنّه دينيٌّ بسمتها الخاصّة، وتسهمُ في تشكيل هويّته الفريدة التي تميّز بينَه وبين النسخ القديمة التي تشاركه في الفعل والأثر، وفي شيء من العناصر المكوّنة للهوية.

ما ذُكِر أعلاه، ما هو إلا باقةٌ من الأسئلة والملاحظات التي تستحقّ التأمّلَ فيها وتقديمَ الإجاباتِ والأطروحاتِ حولها بطريقةٍ علميّةٍ، مع اعتمادِ منهجيّةٍ واضحةِ المعالم؛ لكي نخرج من هذا المؤتمر الكريم وقد أضفنا إلى الطروحات المقدّمة طرحًا، وإلى الأفكار المطروحة فكرةً.

نعم؛ إنّ مواجهة هذه الظاهرة المدمِّرة للإنسان والحضارة الإنسانيّة يجب أن تكون متعدّدة الأبعاد بدءًا من السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة والفكر، ولكن تبقى المسؤوليّة الأثقل ملقاةً على عاتق المثقّفين وبخاصةٍ

المشتغلين على الفكر الدينيّ، وهم مطالبون بتحمّل هذه المسؤوليّة التاريخيّة الخطيرة، وإنّ أي تساهل أو استخفافٍ في هذا المجال سوفَ يجعلنا في مواجهة محكمة العدل الإلهيّ قبل أن يجعلنا في مواجهة محكمة التاريخ التي لا ترحم.

ومن هنا، نحن مدعوّون إلى إعادة النظر في تراثنا الفكريّ ونظامِنا القيميّ لنخرِج منهما كلّ ما يمكن أن يكون مولّدًا للإرهاب والعنف غيرِ المشروع وغير المبرَّرِ أخلاقيًّا ودينيًّا. ومن جهة ثانية على كل ناطق باسم الفكر والثقافة أن يُسمِع الدنيا صوت إدانته لهذا النمط السلبيّ من التكفير والتفكير، لكي يعلوَ صوتُ العقلِ والعقلانيّة على صوتِ الجهلِ والجهالةِ.

وفي الختام أجدّد الشكر لجميع الإخوة والأخوات لتشريفهم إيّانا واستجابتهم دعوتَنا إلى هذا اللقاء العلميّ، وأسأل الله عزّ وجلّ أن يجعلنا من الذين يُـؤَدُّون واجبَهم في تحمّل مسؤوليةِ هذه الرسالةِ الملقاة على عواتقنا جميعًا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجلسة الأولى
ظاهرة العنف التكفيري: الجذور والخطاب

- كلمة رئيس الجلسة (الأستاذ معن بشور)

- البنى المعرفية والمنهجية للفكر التكفيري: قراءة نقدية في المستند الديني (الدكتور عبد الأمير كاظم زاهد)

- العنف التكفيري: من الآخر البعيد إلى القريب (الدكتور بدر الإبراهيم)

- العوامل الاجتماعية والسياسية المساهِمة في نشوء التطرّف الديني (الدكتور عبد الغني عماد)

كلمة رئيس الجلسة

الأستاذ معن بشور[1]

لا بد من طرح سؤال للتأمل فيه: هل إصرارنا على استعمال وصف التكفير لجماعات الغلو والعنف والتوحش، هو الاستعمال الصحيح الذي يسمح بتعبئة الجهود والطاقات كلها، والذي يخرج المعركة مع هؤلاء من إطار يرتبط بشكل أو بآخر بتاريخ الصراعين المذهبي والديني؟ أعتقد أنه يجب أن نصف الظواهر بممارساتها أكثر مما نصفها بأفكارها. خصوصًا وأن التكفير ليس محصورًا بجماعات دينية وإنما للأسف ينتشر أيضًا في ثقافة الإقصاء التي طالت أحزابنا ومنظماتنا من التيارات كلها. وهذه ثقافة في تقديري هي أحد أسباب إنجاب هذه الظاهرة.

(1) رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، من لبنان.

البنى المعرفية والمنهجية للفكر التكفيري
قراءة نقدية في المستند الديني

الدكتور عبد الأمير كاظم زاهد[1]

المدخل

كان مسار المسلمين من بعثة النبي (ص) حتى محنة أحمد بن حنبل مسارًا معرفيًّا مقبولًا في سماته العامة ومنسجمًا إلى حدٍّ كبيرٍ مع حقائق المنطق العلمي السليم والعقل الإنساني، سواء في أدوار التشكّل الأولى لمدارس الاجتهاد، أو في اكتشاف مسالك الاجتهاد التي نتج عنها نشوء المذاهب الفقهية، وما تفرّع عنها من اتجاهات للاستنباط.

صحيح أنّ العصر الأول شهد في بعض أوقاته (قراءة حرفيّة للنص) وكان اتجاه التفسير بالمأثور هو الغالب، وتوقف كثيرٌ عن الفتوى والخوض في مستجدات الأزمان؛ لكن ذلك الاستثناء لم تنتج عنه مباشرةً موجةٌ نصوصية، فلقد كان هذا اختيار أشخاص قلائل بينما كان الاتجاه العام هو الفهم العقلي للنص.

---

(1) مدير مركز دراسات جامعة الكوفة في العراق.

1ـ الجذور التاريخية للفكر المتشدّد

صحيح أيضًا أن حالات من العنف الديني قد ظهرت في هذه الفترة مثل: ممارسات خالد بن الوليد في ما يُسمّى بحروب الـردّة، ومعارك الخوارج مع جيش الإمام علي (ع) وما نجم عن ذلك من أفكار متطرّفة وشاذّة استثمرت انشغال الدولة بحروب أهلية متعددة، فاستغلّت الضعف والانقسام، فأعلنوا أفكارًا وبنًى جديدة، منها: استبدال الخليفة الشرعي بعد اتهامه بالتقصير واتّهامه بارتكاب الكبائر، والكبائر عندهم مكفرة بأميرين أحدهما للصلاة وآخر للحرب[1] وجعلوا أمر الخلافة شورى عامة بعد أن كان شورى خاصة، وحوّلوا الأمر بالمعروف إلى الجهاد وأفتوا بالهجرة من البلاد التي يسيطر عليها (من يرونه ظالمًا) فرارًا إلى الجبال، وأعلنوا أنفسهم جماعة تطهيرية إزاء انحراف تصوروه، ثم ارتكبوا على أساس هذه البنى الفكرية جرائم قتل، ومثّلوا بالقتلى كما حصل مع عبد الله بن خباب[2]، ممّا دعا الإمام عليًّا (ع) إلى معاملتهم على أساس أنهم قتلة ومجرمون ومارقون وخارجون عن طاعة الخليفة الشرعي.

إن هذه الحركة بدأت سياسية حيث كان التنظير الفكري لها أقل من الجهد السياسي، وكذلك أقل من الجهد الحركي القتالي، وكل ما كان لهم من بنى فكرية كانت وظيفته شرعنة حركتهم القتالية، وتبرير خروقاتهم مثل: تكفير مرتكب الكبيرة التي على أساسها صاروا يقتلون أهل الإسلام ويدعونهم أهل الأوثان.

بيد أن هذه الحركة قد تلاشى وجودها الفعلي بعد عقود من الزمان، ووقف جميع من يسمّون أنفسهم أهل السنّة آنذاك ضدّها؛ لأنها لم تقف في

---

(1) والملفت أنّ الجماعات التكفيريّة ما زالت تحافظ على منصبين أحدهما منصب الإفتاء والآخر أمير القتال.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص78.

خصومتها عند الإمام علي (ع) إنما استمرت تقاتل دولة بني أمية فتضامن أهل السنّة مع الدولة والحكّام، وقاتلوا الخوارج.

أما فكريًّا فقد هاجمتها كتب الفرق والعقائد وعلم الكلام هجومًا كبيرًا، وانتهت هذه الموجة بعد ظهورها بمئة عام تقريبًا، أي في 145هـ؛ لكنّها في أثناء وجودها لم تؤثر على مسار تطور المعرفة الدينية، فكانت الاتجاهات العقلية قد تنامت وظهر الأشاعرة والمعتزلة، وكانت مدرسة أهل البيت (ع) تمارس بناء العقل الإسلامي الوسطيّ إلى جنب هذه المدارس بفاعلية عالية على الرغم من حصار السلطة لها.

إن بداية مشكلة التكفير إذا تجاوزنا تجربة الخوارج نجدها في زمن المأمون العباسي أواخر القرن الهجري الثاني، الذي تبنّى فكر المعتزلة ومقولاتهم، ومنها: خلق القرآن، وبدافع من غلواء السلطة وتداعيات امتلاك القوة، وطبيعة الاستبداد صار يفرض رأي السلطة على الناس الذين يخالفونه، فاعتقل أحمد بن حنبل وضربه لعدم انصياعه لفكر السلطة في مسألة خلق القرآن. وحينما تبدّلت عقيدة السلطة بمجيء المتوكل الذي أعلى شأن أحمد وقمع المعتزلة، ونشَر أصحاب أحمد في المساجد يبشّرون بآرائه، فصار عند ذلك إمامًا لـ«أهل السنّة»، وعندي أن هذا المصطلح قد ظهر توًّا مقابل جماعة البدعة (المعتزلة)[1] حيث تمّ تبجيل شخصية أحمد بن حنبل، وقد نسجت الكثير من القصص والأساطير والمناقب والكرامات له، وقد أضيف إلى مصطلح «أهل السنّة» شعار «لا تقية إلا في دار الشرك»، ليتحوّل الأمر من نظرية إلى اتجاه حركي عملي سلوكي سياسي.

تجمّع الرواة حول أحمد لرواية الحديث فأملى عليهم المسند، وصارت جماعته تطلق على نفسها «أهل الحديث»، في مقابل أهل الاجتهاد

(1) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج1، ص4.

والـرأي، حيث كان يتبادر إلى الذهن في ذلك الزمان عند استخدام هذا المصطلح أبو حنيفة (150هـ) وأتباعه، والشافعي (204هـ) وأنصاره[1] حصـرًا في الفقه، وأتباع آل البيت والمعتزلة في الفقه والعقيدة، كما شاع مسلك رفض التأويل كأساس معرفي؛ لأنّـه عندهم حمل الظاهر على محتمل مرجوح يراد اعتباره راجحًا كما يصفه السبكي[2]، أو هو استخدام للرأي في موضوعات الشرع.

كما ظهر في زمن أحمد مفهوم «البدعة» التي عُرّفت: بأنها ما أحدث في الدين مما ليس منه، وما خالف السنّة، وما لم يؤيده سلوك الصحابة والتابعين وأتباعهم، وبهذا تظهر جدلية مفهوم الابتداع والاتّباع، أي مفهوم «السلف وعقيدتهم وفهمهم»، ويلاحظ صعود نسخ التشدد في اعتبار أنّ البدعة أخطر من الكفر، فأحمد لا يرى توبة لمن دعا إلى بدعة، بينما يرى للكافر توبة، ويرى أن جهاد أهل البدع أعظم عند الله من جهاد الكفّار[3]. ومن هنا بدأ تصاعد الفكر الإقصائي الانتقامي ضد العقلانيين.

ويرى أحمد صحة حديث الفرقة الناجية؛ بل يميل إلى تواتره ويرى أنهم أهل الحديث، ويعطيهم امتيازًا حصريًّا وهو أنهم أحق من غيرهم ممن يتكلم بالدين، لذلك فمن خالف التواتر عنده فهو ضال كافر، ومن خالف الخبر الواحد فهو فاسق يؤدّب؛ لأنه مبتدع، وفي مسنده لا يركّز على حديث النبي الأكرم محمد (ص) كبقية مجامع الحديث؛ بل يتوسّع بذكر آراء الصحابة، ويرى لها مرجعية كمرجعية الحديث النبوي من حيث كونها نصوصًا مستنديّة.

وفي ظني أنّ هذه الوقائع وما نتج عنها من آراء ونظريات قد غرست

---

(1) محمد أبو زهر، أحمد بن حنبل: حياته وعصره، ص155.

(2) السبكي، جمع الجوامع، ص117.

(3) عبد الواحد التميمي، اعتقاد الإمام أحمد، ص11.

في أرضية الفكر الإسلامي جذور اتجاه متشدّد نصوصيّ، غير قابل للحوار والجدال البرهانيّ، ليكون الأنموذج النظري المبكر للفكر التكفيري. وبسبب أوضاع العالم الإسلامي المعروفة آنذاك نما هذا الاتجاه فأصبح تيارًا سميّ بالحنابلة، وكانت تلك الجماعة من أكبر الجماعات التي تقلق الحكومة في القرنين الرابع والخامس؛ لأنها كانت تمارس العنف وتحارب الخصوم، كالشافعية[1] والصوفية والأشاعرة والمعتزلة والشيعة. وقد بقي هذا التيار يمارس سلوك التشدد حتى ظهر ابن تيمية في عصر الهزائم، وزمن الدويلات، والانحطاط الحضاري عند المسلمين، فكان أيضًا من رواة الحديث والمشتغلين في الإسناد، حتى أشيع آنذاك عن ابن الوردي أنّ كل حديث لا يعرفه ابن تيمية ليس حديثًا. ولم يتوقف على رواية الحديث وشرحه وتوجيه نصوصه توجيهًا تكفيريًّا؛ بل خاض جملة من الخصومات والمعارك، وساهم في حروب ضد النصيريين في ماردين وغيرها، ونتجت عن مؤلفاته الكثيرة مجموعة من الأفكار:

1ـ الدعوة إلى استئناف الدولة الدينية (الخلافة) العامة المركزية، وإنهاء وضع الدويلات.

2ـ تكفير خصومه العقديين: كالأشاعرة والشيعة والمعتزلة وغيرهم.

3ـ محاربة الصوفية، واعتبار الصوفيين أكثر شركًا من الكفّار؛ لأنهم يتوسّلون بالأولياء.

4ـ رسمُ منهجٍ خاصٍّ بالاستنباط أساسه فهم الصحابي (ومنطلقه الرواية).

لقد رسّخ ابن تيمية تيار التكفير، وحقنه بالفكر والنظريات، وعمّق رؤى الانقسام والإقصاء، ودخل العالم الإسلامي في مرحلة التراجع

---

(1) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج1، 370؛ انظر: المقدسي، أحسن التقاسيم، ص366.

الحضاري بعد القرن الثامن الهجري مدّة أربعة قرون، ثمّ استيقظ على دعوة محمد بن عبد الوهاب وتبنّيه لفكرة الغزو العقدي التطهيري لنشر مشروعه «التصحيحي» للعقائد، التي يراها شركًا، وتنامت دعوته بالاتفاق مع آل سعود بإنشاء دولة وهابية قبلية طبّقت نظامًا تعليميًّا بدائيًّا للمعرفة الدينية كان السبب الأساس -في ما أعتقد- لانتشار الجماعات الانتحارية التي تقاتل المسلمين بعد تكفيرهم، والتي أدخلت العالم الإسلامي في أخطر مشكلة عرفها تاريخه القديم والحديث.

2- السمات العامة للفكر المتشدّد

يشترك الفكر التكفيري في مراحله التاريخية المتعاقبة في خصائص عامة تجمع بين تياراته وجماعاته، ويفترق في أمور ضئيلة وتفصيلية عمّا استقرّت عليه مراحله. أما ما يعدّ من السمات العامة لهذا الفكر، فهو:

أولًا: إن منطق التكفير والعنف الديني منطق واحد، وأن هذا الفكر حلقات متواصلة يبني اللاحق أفكاره على التجارب السابقة، وربما يزيد عليها، فهو فكر متراكم ومتطوّر ذاتيًّا يكتشف آلياته في كل دور.

ثانيًا: لهذا الفكر قابلية توظيف المقولات الدينية المتعارفة لأغراضه بنزعها من سياقاتها، وله القابلية على إضافة مقولات عقدية وفقهية جديدة تحت عنوان: «فقه الضرورة والعقائد الغائبة».

ثالثًا: إذا احتاج هذا الفكر إلى أن يغاير المجمع عليه من أهل السلف، فهو مستعد أن يغايره ويتبنّى آراء جديدة ينفرد بها.

رابعًا: تعدّ القراءة الحرفية، والابتعاد عن العقل والبرهانية، وممارسة العنف الديني سمات عامة ومشتركة لهذا الفكر.

2-2- منطق الفكر التكفيري

يمكننا ببساطة أن نلحظ اشتغال الفكر التكفيري في منطقة الشذوذ الفكري، مقابل ما عرفته الأغلبية الإسلامية التي تتعاطى مع العقائد بالوسطية والاعتدال والاهتمام بالمقبول من العلماء قبولًا عامًّا، أما الفكر التكفيري فقد تماهى مع الشذوذ، ودعا إلى العزلة الاجتماعية والثقافية، فتكوّن فكرهم خارج العقل الجمعي، حتى أن الجماعات التكفيرية تختار المناطق النائية والبعيدة عن المطارحة الفكرية والحوار، ويعمدون أحيانًا إلى غلق منافذ التأويل والاجتهاد، وبوّابات العقلانية والتأمل، ومراجعة المواقف والإفادة من تجارب الناس؛ بل يدعو هذا الفكر إلى محاربة هذه المنافذ كلها؛ حفاظًا على منطقة الاشتغال المتشددة والشاذة، ولا يعتني كثيرًا بسلامة الدليل والدلالة، إنما يحيل الأمر إلى فقه ضروراته الميدانية، حيث تندمج الأفكار التي تقترب من إعمال العنف؛ لتشكّل فيه حزمة فكرية مترابطة (البدعة، التكفير، الجهاد، إنكار المنكر، الخروج على الحاكم، البراء، الطائفة المنصورة... إلخ).

وتضيق فيه الأفكار التي تدعو إلى التعارف والحوار والسلام والتسامح والمعروف وإشاعة المحبة وإرادة البناء، بناء الإنسان وبناء الأوطان، وبناء الفكر، وبناء التقوى، وبناء هيكلية العمل الصالح.

3- تراكم الفكر التكفيري

تتناسل مراحل هذا الفكر وتتراكم، ولو تتبعنا مراحل الفكر التكفيري من فكر الخوارج لوجدنا أنه يستفيد من القراءة الحرفية للنص ويزيد عليها، فقد زاد الحنابلة على فكر الخوارج زيادة خطيرة، هي: نظرية سلطة السلف والبدعة، وتكفير الآخر بالذنوب وبالرأي، فإذا جئنا إلى ابن تيمية وجدناه يبتدع فكرة الدار المختلطة (الكفار والمؤمنين) كتبرير لمهاجمة ديار دخلت في الإسلام ولكنّ فيها من لم يرتضوا مسلكهم. وحينما نصل

إلى الوهابية نجد تهمة الشرك جاهزة لمن استغاث بالأولياء، واستعان بالصالحين وطلب بركتهم وشفاعتهم، ووجدنا الفكر التكفيري يضمّ المدن إلى دولته (بالغزو)، أي تحويل نظرية الأمر بالمعروف والأساليب السلمية للدعوة والتبليغ إلى جهاد عنفي مسلّح، وصولًا إلى رأي المودودي الذي أعلن أن المسلمين لم يعرفوا معنى الربوبية الحقة، وأنهم مقصّرون بعدم إعلان الدولة الملتزمة تمام الالتزام بفروع الأحكام تحت نظرية الحاكمية.

بهذا الشكل نلحظ أن الفكر التكفيري فكر تتوالد أفكاره ممن سبقه، ويزداد قسوة وتطرّفًا وكراهية وإكراهًا زيادة متوالية ومطّردة، فلو أجرينا مقارنة بين آراء أحمد وما صار إليه الحنابلة نجد عندهم زيادات كثيرة أدخلها الأتباع ونسبوها إلى المتبوع وهو لم يقلها. ولو تابعنا ما بين المودودي وبين الإخوان المسلمين والجماعات (الجهادية) نلحظ تطورات نحو الراديكاليات المبتكرة في العقيدة والفروع مما يجعلنا نستنتج سمة الصفة التراكمية التي تزداد انحدارًا نحو التشدد.

4ـ التعارض مع التراث الديني

لم يقف الفكر التكفيري عند حدود توظيف معطيات التراث، فقد كان وظّف الكثير من المقولات التراثية لصالح وجهات نظره، واضطر إلى معارضة مقولات ثابتة ومجمع عليها، ومن ذلك أنّه ترك إصرار السلف الذي انتمى إليه في أكثر من موضع، فصار فكرًا يعمل في دائرة الشواذ الفكري المتشدد، ويتراكم ذاتيًا، ثم يضيف لتراكمه فكرًا جديدًا حتى لو تعارض مع إجماعات السلف الذي يُعدّ مرجعيته الشرعية.

يمكن ممّا تقدم تشخيص البنى الفكرية والمنهجية على النحو الآتي:

5- البنى الفكرية للاتجاهات التكفيرية

وهي البنى الفكرية التي استند إليها التكفيريون، وأنتجها علماء التراث العقدي الإسلامي والتراث الفقهي، فقد تعامل معها الفكر التكفيري بثلاث وسائل منها: البنى المعرفية الموجودة التي اقتطعها من سياقها العام، ووظّفها كتبريرات شرعية لأفكاره وإيديولوجياته.

ومثال ذلك:

أ- فكرة «دار الإسلام ودار الحرب» فهذه القسمة للعالم كانت موجودة بوصفها موقفًا للفقهاء لتقسيم العالم القديم على خلفية الصراع بين تمدد دولة الخلافة الأموية، وبين العالم الآخر المعاصر لها مما سميّ بالفتوحات، فهذا الأمر على الرغم من أنه ليس معنى شرعيًّا قرآنيًّا أو حديثيًّا، إلا أنهم الآن يوظّفونه لأغراض جيوبولوتيكية إرهابية.

ب- وكمثال آخر قضية البيعة التي طوّرتها السلطة الأموية آنذاك، من اختيار حرّ إلى ممارسة استبدادية.

ج- وأيضًا مثال تطبيق الحدود الشرعية من دون مراعاة لشروط التطبيق وظروف الجنايات، مثل: قطع يد السارق في أجواء الحاجه والفقر، وإقامة حدود الجلد التعزيرية في مجتمع ينشأ على قيم مختلفة عن القيم الإسلاميّة، ويحتاج إلى تربية قيمية جديدة ليتبنّى قيم الدين، لأنّ العقوبة تطبّق على مَن يعلم بالجرم ويتعمّده. وليس لمن يجهله، لا سيما أن على ولاة الأمر مراعاة ظروف الشخص ومدى ما يحققه التعزير من ردع إيجابي، وليس مجرد زرع الخوف والرعب في نفوس المخالفين للأحكام من جهاز الحسبة، أو جهاز الأمر بالمعروف كما هو سارٍ في الممارسة التكفيرية.

د- ومن ذلك مثلًا سبي النساء والأطفال، فهم عندما يسيطرون على بلدة، يكون مصير النساء والأطفال (المستولى على بلدهم) السبي

والاتجار بالبشر، وهذا من السياسات المتروكة لوليّ الأمر، على أن مناط تصرفاته تحقيق المصلحة الإسلامية بمعناها التام، وليس لإيقاع الرعب والتنكيل فقط.

6- إضافات التكفيريين

لقد أضاف التكفيريون إلى معطيات التراث إضافات لم تكن ضمن مسائله سواء بتوسعته، أو اختزاله، أو وضع زيادات عليه، ومثال ذلك: تحويل احترام الجيل الأول من نطاق التقدير إلى اعتبارهم مرجعية دينية معيارية.

ومنها التوسعة والتضييق في عقيدة الولاء والبراء، وإضافاتهم إلى عقيدة التوحيد، وتوظيف عقيدة فكرة الحاكمية.

أ- الإضافات التكفيرية على القضايا العقدية

- عقيدة السلف

لا تكاد تجد حركة تكفيرية تمارس العنف فعلًا، أو لا تمارسه خوفًا مع استعدادها ذاتيًا لاعتماده، إلا وتزعم أنها من نتاج المدرسة السلفية، وأنها تتبنّى عقيدة السلف وبمتابعتها للمدرسة السلفية، ولكنّ المتابِع للتأسيس الأول لفكرة السلفية يجد:

أولا: اضطرابًا كبيرًا في نطاق المقصود بـ«أهل السلف»، فمنهم من خصّه بمذهب الصحابة[1]، ومنهم من أدخل معهم التابعين وأتباعهم[2]،

---

(1) أبو حامد الغزالي، **إلجام العوام عن علم الكلام**، ص45.

(2) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، ج6، ص157.

ومنهم من زاد فيهم الأئمة الأربعة[1]، وقالت جماعة هم أهل القرون الخمسة الأولى[2].

ثانيًا: أنه قد ظهر مصطلح عقيدة السلف على يد أبي عثمان الصابوني (449هـ)، الذي كتب رسالة أسماها: «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، وكانت فكرة السلف قد ظهرت عند أحمد بن حنبل ظهورًا خاليًا من التنظير المترابط مع شبكة قضايا الفكر التكفيري، وقد صارت مسلكًا في القرن الرابع، واكتملت في القرن الخامس عند الصابوني، ففكرة عقيدة السلف غير معروفة حتى العصور التأسيسية المتأخرة، وهو مصطلح غير مؤصل، وقد أُطلق أخيرًا على أهل الحديث[3].

والأساس النقلي لعقيدة السلف هو حديث: «خير القرون قرني ثم الذي يليه» وهو من الأحاديث التي حظيت بزيادات عدة على متن قيل عنه: إنه متفق عليه[4].

لقد تعدّدت متون هذا الحديث[5] واضطربت من جهة الزيادات في دلالته ومضمونه، فقيل عنه: إنه في معرض ذم الحلف قبل الدعوة إلى القسَم، وهذا لا يعني أفضلية مطلقة للأزمنة المبكرة على الأجيال المؤمنة المتأخرة؛ لأن ذلك مدعاة لإهدار القيمة المعنوية للأجيال وهو معارض بحديث «أمتي كالمطر...»[6]، ومعارض بالقرآن حينما خاطب «عامة

---

(1) إبراهيم البيجوري، **تحفة المريد**، ص231.

(2) أبو بكر الإسماعيلي، **اعتقادات أئمة أهل الحديث**، ص63.

(3) البوطي، **السلفية**: **مرحلة زمنية**، ص22.

(4) نص ابن القيم في **أعلام الموقعين**، ص223؛ وقد روى أحمد «الذين يلونهم» رابعة أن من الأحاديث الموضوعة «أصحابي كالنجوم».

(5) زكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، ج1، ص136 (متفق عليه)؛ أحمد العسقلاني، **التلخيص الحبير**، ج4، ص204.

(6) السخاوي، **المقاصد الحسنة**، ج1، ص299.

المسلمين» بقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[1]. وإن واقع التجربة في القرون الثلاثة لا يساعد عليه، وعلى فرض صحة الحديث فهو لا يكفي دليلًا على المفهوم الإقصائي التمييزي واقترانه بالفرقة المنصورة، ولا يكفي دليلًا على أنهم مرجعية معيارية للفكر اللاحق، وبالمحصلة فإن هشاشة المستند، لم تكفِ لإنشاء إيديولوجية تقف وراء مشروع مجتمعي للتطرف ذي استمرارية متشددة.

لكن التعامل مع الجماعات التكفيرية ينبغي أن يكون على أساس أن منهجها السلفي الذي لا يتمتع بالمستندات الدينية الكافية منهج يحمل بذور التطرف في داخله، أو في بنيته الذاتية وفي رؤاه.

إن الفكر السلفي وبسبب التباين مع عقائد عامة المسلمين نهج لا يستطيع الانسجام مع محيطه المجتمعي المعاصر؛ لذلك يلجأ إلى العنف ولا يتناغم مع ممارسة الحوار والجدال بالتي هي أحسن.

- عقيدة الولاء والبراء

تهدف قضية استثمار الولاء والبراء كواحدة من قضايا الفكر الإسلامي إلى وضع حجر الأساس لموقفين، هما:

أ- ربط أفراد الجماعات التكفيرية بنطاق الولاء للجماعة الإرهابية اختزالًا للمفهوم؛ الذي هو بالأصل رابطة للأمة بكاملها، وتحويله إلى رابطة للجماعة الجهادية الضيقة بعددها ومضمونها وتطلعاتها.

ب- توسيع رابطة البراء التي أرادها القرآن من المعتدين على المسلمين، إلى البراء من عامة المسلمين ممن لا يعتقد بالمنهج التكفيري؛ تمهيدًا للعدوان عليهم، فقد قال تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا

(1) سورة آل عمران: الآية 110.

تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾[1]، فإذا ثبت أن شخصًا عدو لله وعدو للمسلمين وجبت البراءة منه، والبراءة في التصور القرآني توجيه للانفصال عن عقائد كافرة (مغايرة) وشعائرها، أما ممارسة البغض والكراهية فأمر عرضي انفعالي لا يجب إلا تجاه من اعتدى، فإن البراءة مقدمة لمقاومته وإجباره على الكف عن العدوان، ويلاحظ أن آيات القرآن شدّدت على مفهوم الولاء أكثر من البراء؛ لأن الولاء هو وجهة إيجابية، ورابطة للاندماج، بينما يختار التكفيريون «إشاعة البراء» على عموم من يخالفهم، وتقليص الولاء لأتباعهم فقط.

ويرى باحثون أن مفهوم الولاء والبراء ليس من أمهات العقائد، إنما هو من السياسات التي تتسع وتضيق حسب الظرف التاريخي وحسب مصالح المسلمين؛ لكن ابن تيمية وابن عبد الوهاب وسّعا هذه المفاهيم وحوّلاها إلى نظرية سياسية تعبوية للجماعات بدل أن تكون سياسات لدولة شرعية، وكنموذج على ذلك نجد أطروحة محمد سعيد القحطاني التي أسماها «الولاء والبراء في الفكر الإسلامي» التي اعتُمدت من إحدى جامعات السعودية، وهي تساير هذا النهج الإقصائي وتعدّه من آثار السلف الصالح، واعتقد فيها أن فكرة البراء ممن خالف فكر تلك الجماعات حتى لو كانت مخالفةً في الجزئيات والتفاصيل والاجتهادات الفرعية تترابط فكريًا مع مفهوم الخلاص الواحد الأكثر خصوصية تحت مسمى الفرقة الناجية، وتأسيسًا على منح الولاء للجماعة الإرهابية فقد اعتبروا أنفسهم مفوّضين من عند الله لمحاسبة الناس على عقائدهم، وهو المستند البنيوي للتكفير.

وفي قضية البراء نوعان من المستويات: **الأول**: البراء من مخالفيهم من المسلمين أتباع الاجتهادات الأخرى، **والثاني**: البراء من غير المسلمين دولًا وشعوبًا؛ ما يسوغ لهم استعمال العنف تحت مسمى الغزوات

---

(1) سورة الممتحنة: الآية 1.

أو الجهاد دون مراعاة للنظام العالمي الذي تترابط فيه مصالح الدول والشعوب وتستقرّ السياسات على أساس القبول الدولي بها، وأن القيام بضربات غادرة عشوائية هدفها إشاعة القلق في النفوس، وبثّ الرعب دونما إشعار أو إبلاغ أو ظهور شجاع أمام من يفترضون أنهم خصوم لا تعدّ من قيم الشهامة والفروسية التي يريدها الإسلام كأخلاقية من أخلاقيات الجهاد، وبذلك تعدّ هذه الضربات ضربًا من الجبن، والعمل غير الأخلاقي ما يعكس تصورًا مشينًا عن الإسلام، وليس عما يتبنّاه هؤلاء من أفعال يصنعونها تحت مفاهيم وأفكار دينية ـ إسلامية.

أما المراد من البراء ففي حقيقة الحال هو ليس إثارة للكراهية، إنما اعتماد أفكار وعقائد لا تقترب من عقائد المعاندين من أعداء الحق والحقيقة والعقل والعقلانية كمقدمة لمقاومة عدوانهم إذا كانوا معتدين؛ بل يقف الإسلام موقفًا مانعًا ومحرّمًا للأفعال الغادرة والقتل العشوائي، الذي يلي الكراهية، فليس المراد بالبراء هو القتال، وإلا ترادف الأمران، الجهاد والبراء.

وفي المحصلة: لا تندمج أفكار البراء غير الإيمانية وقيمه مع فكر الإنسان المسلم، فلا بد من المفاصلة.

ـ متغيّرات على عقيدة التوحيد

على الرغم من أن الأديان الإبراهيمية تنطلق من فكرة الإله الواحد الخالق المدبّر المعبود، ويتضح إصرار المسلمين على التوحيد الخالص من الشوائب، فقد صاغ المسلمون نظرية خالصة للتوحيد بإفراده بالخلق والرزق والإحياء والحكم، وأوجبوا الإيمان بذلك؛ ولكن من دون إلزام الناس بما لا يلزم من التشدد كجزء من مفهوم التوحيد الذي اخترعوه مثل مفهوم «توحيد الألوهية»، فقد استثمروا الإجماع على توحيد الله بالعبادة؛ لكنهم أسقطوا الفارق بين القصد الواعي وعدمه في الإخلال بمفهوم

التوحيد؛ إذ أشاعوا أن الاستعانة والاستغاثة وطلب البركة من الأولياء وطلب الشفاء من الأمـراض ببركتهم، والنذر لهم وكل ذلك صور من الشرك، وخلل في توحيد الألوهيّة، حتى لو قصد الطالب وجاهتهم، قاصدًا الأمر من الله (عز وجل) ولم يقصد عبادة الأولياء والصالحين بالذات، فعندهم هذا لا يعفي الجاهل ولا يكون له عذر من الشرك، وكل من فعل هذه الأمور سواء عن جهل، أو عدم قصد، أو تصوّر أن لهم جاهًا عند الله، فهو عند التكفيريين إما مبتدع وإما كافر، وعند بعضهم مشركٌ حتى لو كان جهله عن قصور[1].

ودليلهم على ما ذكروه: ما نسبوه إلى الإجماع أن من تكلّم بكلمة الكفر فهو كافر وإن لم يقصد معناها[2]، وفي هذه النسبة إلى الإجماع ما لا يخفى من النقوض، وفي ثنايا الفكر التكفيري تجد أن مجرد النطق بالشهادتين غير مانع من الشرك، بخلاف ما أجمع عليه أهل العلم، ويقدّم التكفيريون أفكارًا مضافة أخرى على مفهوم التوحيد، لكي تمهّد هذه الصياغات للتفتيش عن معتقدات الناس، ولهدم القبور والأضرحة والمساجد التي صار بعضها معالم حضارية ولتسويغ نهب ممتلكات الناس، ومواجهة التصوف؛ لأنه مبني على احترام مقامات الأولياء، فقد وصفهم ابن تيمية بأنهم أغلظ شركًا من الأولين.

ويوجّه إلى الفكر التكفيري مجموعة من الانتقادات:

1ـ إنه يهدر القصد المعتبر فقهًا وقانونًا واعتقادًا، وفي ذلك إسقاط للسبب الموجب لاعتبار أي تصرف، تصرفًا شرعيًّا، فإفراد الله بالعبادة عند عامة المسلمين يتحقق بالقصد والفعل لقوله (ص): «إنما الأعمال بالنيات».

(1) محمد بن عبد الوهاب، **تطهير الاعتقاد**، ص35.

(2) المصدر نفسه، ص32.

2ـ إن الجهل والقصور من موجبات رفع المؤاخذة (لحديث الرفع)، وأن علاج الجهل بالتعليم والإرشاد، وليس بالتكفير والقتل.

3ـ إن تكفير الناس بما اختلف عليه أهل العلم حكم باطل؛ لأن المتفق عليه أن يكون المكفّر قد فعل فعلًا أجمع الناس على أنه مخل بالوحدانية وضرورات الدين.

4ـ ذكر الذهبي أن أحمد بن حنبل أفتى بجواز التبرك بقبر النبي (ص)[1]، فالتكفيريون تجاوزوا في ذلك حتى ابن حنبل.

5ـ ورد في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾[2] وهو نص يجيز التواصل مع البارئ بالوسائل، وجاء لفظ الوسيلة مطلقًا غير مقيد، والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد عليه القيد سوى ما ذكره المفسرون من جواز ذلك[3].

6ـ قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾[4].

قال الرازي: لقد جاز من خصّه الله برسالته وأكرمه بوحيه ألا ترد شفاعته حيًّا أو ميتًا، لا سيما وهو القائل من زارني بعد مماتي، فكأنه زارني في حياتي.

ـ نظرية الحاكمية السياسية

ثمّة فرق بين الحاكمية الشرعية والحاكمية السياسية، فالأولى توجب

---

(1) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج11، ص212؛ أحمد بن حنبل، **العلل**، ج2، ص492.

(2) سورة المائدة: الآية 35.

(3) يقول الزمخشري: الوسيلة كل ما يتوسل به، استعيرت لما يتوسل به إلى الله ويرى الرازي أن الوسيلة بعد الايمان وبعد معرفته لكي يسقط احتمال عبادة الوسيلة.

(4) سورة النساء: الآية 64.

التسليم بأن التشريعات الربانية أنزلها الله لصالح البشر في دنياهم وآخرتهم، فهي مطلوبة ومرغوبة عقلًا وواجبة شرعًا[1].

لكن استثمار هذه القناعة الإيمانية وتحويلها إلى نظرية سياسية للاستيلاء على السلطة يكشف عن جماعات اختطت لها مسلكًا سياسيًا وإيديولوجيا لإخضاع الآخرين تحت عنوان ديني؛ وذلك بتجريد الإنسان من حق الاجتهاد وإعمال العقل وجلب المصالح والاجتهاد في ما سكت عنه النص، وما يرد من عناوين ثانوية على منطقة المباح والمندوب[2] مما يسمّى بالفراغ التشريعي، ولأجل أن تتحوّل الحاكمية إلى نظرية سياسية ملزمة فقد خالف المودودي عامة المسلمين من أهل السنة بأن نقلها من نطاق الفروع إلى نطاق العقيدة، فالإمامة والحكم جزء من الفروع التي يجوز فيها الاجتهاد عند فقهاء المذاهب الأربعة وعلماء العقائد، في حين الجزء العقدي لا يجوز فيه الاجتهاد[3]، وعند المذاهب الأربعة فإن الإمامة جزء من الفروع.

طوّر المتطرّفون آراء المودودي فابتدعوا فكرة الجاهلية الجديدة لتبرير ابتعاد الناس عن الحاكمية، وروّجوا لذلك أيّما ترويج، وأعلنوا أنّ سكوت الناس عن تشريع غير الله هو عبادة للمشرَّع، وهو كفر بواح، ثم ربطوا ذلك بتوحيد الألوهية[4] وجعلوها جميعًا مقدمات للتكفير، وكان عموم دليلهم على ذلك كله الآيات الثلاث في سورة المائدة[5] المتفِقة كلها في جملة الشرط، والمختلِفة نصًا في جواب الشرط على ثلاث توصيفات: الفاسقون، الظالمون، الكافرون، بحسب سياق الآيات في سورة المائدة.

---

(1) الخياط، **المعتمد**، ج1، ص297؛ ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة**، ص24.

(2) للمزيد انظر: أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الأربعة**، ص36 ومفهوم الحاكمية.

(3) سيد قطب **معالم في الطريق**، ص31.

(4) المودودي، **المصطلحات الأربعة**، ص81.

(5) سورة المائدة: الآيات 45ـ47.

وقد اتفقت كلمة المفسرين على عدم صلاحية الآيات لتكفير من لم يحكم بما أنزل الله؛ لأن إثبات النفي ليس دليلًا على ضده، ولأن عامة الناس لا تزال تمارس عقائدها وشعائرها، وتلتزم بأحكام الفقه الإسلامي على الرغم من عدم إلزام الحكومات به، على أن الدساتير تنصّ على مرجعية الشريعة الإسلامية للقوانين والتشريعات في أكثر دول العالم الإسلامي.

صحيح أن بعض القوانين والأنظمة فيها ما يخالف فروع الأحكام، وفي سبيل حلّها لا بد من عرض البدائل الإسلامية، وممارسة النصح والأمر بالمعروف، وشحذ الهمم وبلورة وعي مجتمعي لاستبدالها، بما يتفق عليه المتخصّصون من أنه لا يتعارض مع الشريعة.

أما معالجة هذه الانحرافات عن فروع الشريعة بتكفير الحكّام والناس وعلماء الدين والموظفين والجيش والشرطة والطلبة والجامعات وقتلهم وسبي نسائهم واغتنام ممتلكاتهم...كل ذلك تطرّف لا أساس له من الدين، وقد أريد به تبرير جرائم القتل الجماعي والإبادات الجماعية.

- حديث الطائفة المنصورة[1]

لقد أضاف الفكر التكفيري على نبوءة مستقبلية وردت في ما روى منسوبًا إلى النبي (ص) أن المسلمين بحقانيتهم هم الطائفة المنصورة، وطبّقوه على من أرادوا الترويج له من جماعات وحركات؛ بل وبلدان.

---

(1) روى الحديث ابن حبان وحده بسند غير موثق وهو قول لمسلمة بن مخلد قال سمعته (ص) يقول: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم...» (ابن حبان، **المسند**، ج15، ص240)؛ وورد عند الألباني لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق. (الألباني، **السلسلة الصحيحة**، ج1، ص269) قال هم أصحاب الحديث، وروى الحديث معاوية، والمغيرة بن شعبة وثوبان وعمران بن حضب.

قال في مرقاة المفاتيح في شرح المشكاة: إنهم أهل الشام؛ لأنهم يقاتلون أهل الروم ممّا يبدو لك أن مصداق الحديث متغيّر بحسب الأزمان والاستحسانات، ولا يفرّق السلفيون بين الطائفة المنصورة وأهل الفرقة الناجية وأتباع السلف.

ب- إضافاتهم على الجهاد

لقد وضع الفقهاء المسلمون شروطًا لصحة الجهاد، واختلفوا في هل يُقاتَل الكفار لكفرهم؟ أو المعتدون لعدوانهم؟ إلا أن الفكر الأصولي نقل في مجال الجهاد أولًا قضايا هي ضمن نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوسائل السلمية كالدعوة والبلاغ إلى مهام حربية للجهاد، ولم يلتزموا بشرط الراية أو إذن إمام شرعي، حتى أن أبا مصعب السوري (منظّر الجهاديين) قد اعترف بأن الحركة الجهادية تفتقر للأصول المنهجية للجهاد[1]، وغيّروا وجهة الجهاد من وجهة خارجية إلى وجهة داخلية، وبرّروا العمليات الانتحارية عادّين إيّاها من الجهاد، صارفين النظر عن أنها فتك وغدر، وبها تذهب أرواح الأبرياء من الذين لا يجوز قتلهم لا شرعًا ولا عقلًا.

وإن ترجيحات الفكر التكفيري لأقوال العلماء في الجهاد تجري تبعًا للحاجة الميدانية، ويكفي لمعرفة إضافاتهم مراجعة كتاب محمد عبد السلام فرج «الجهاد الفريضة الغائبة»، وملاحظة ضالة العلم الشرعي عندهم، واستناده إلى الأحاديث الضعيفة على موازين أهل الحديث أنفسهم.

لقد أسقط الفكر التكفيري من الجهاد، الانضمام إلى راية الحق والإمام الشرعي الذي يدعو إلى الجهاد، وأسقطوا الإعلام قبل بدء القتال

---

(1) السوري، «**الفجوة الفكرية**»، مجلة: الظاهرين على الحق، العدد 2، سنة 1421، ص5.

وإنذار الخصم، وأهدروا الأمان الممنوح لغير المسلمين في ديار الإسلام وإن لم يقاتلوا، وأسقطوا مبدأ معاملة المسلمين على الظاهر، وأجازوا الغدر والفتك والقتل العشوائي، وقالوا باغتنام أموال المسلمين، وكل ذلك خلاف لما انعقدت عليه آراء الفقهاء من كل المذاهب في مبحث الجهاد[1].

- التكفير

لقد تجاوز الفكر المتشدد محترزات الأئمة وأهل العلم في التكفير، فكل مدوّنات المسلمين تدعو إلى عدم المسارعة إلى التكفير، وقد وضعوا له شروطًا لا تتحقق بيسر. وأما جماعات التكفير فقد مارسته بإهدار قاعدة الأصل صحة اعتقاد المسلم حتى يتبيّن فساده بدليل جلي، وكفّروا الآخرين بأبسط الشبهات، وأسقطوا التعبّد بالظاهر، وخلطوا بين كفر الاعتقاد وكفر العمل حيث ربطوه بشبكة أفكارهم، وأجازوا ما منعه إجماع العلماء من التكفير المذهبي والتكفير بلازم المذهب ومآل الرأي، وأجازوا صدور التكفير من دون قضاء أو مجتهد.

7- الأفكار التي خالفوا فيها تراث السلفية الفقهي

1- مسألة الخروج على الحاكم الجائر والثورة عليه

وفي المسألة قولان عند الفقهاء:

أولا: ذهب الحنفية والزيدية والإمامية والمعتزلة والخوارج وابن حزم إلى جواز الخروج على الحاكم الجائر وإزالته، ونصْب حاكم عادل يسوس الناس بالحكمة والحلم والعدل[2]، ووافقهم من الحنابلة ابن عقيل وابن

---

(1) انظر: ابن رشد، **بداية المجتهد**، ج1، ص577.

(2) الندوة العالمية للشباب الإسلامي، **الموسوعة الميسرة في الأديان**، ج1، ص32. يرى ابن باز أنّه لا يجوز الخروج حتى لو فسق أكبر الفسوق، فلو رأوا كفرًا بواحًا وليس لديهم القدرة ليس يجوز لهم الخروج. (انظر: ابن باز، **فتاوى الإسلام**، ج 1، ص672).

الجوزي مستدلّين بسيرة الإمام الحسين (ع)، واشترطوا له التمكّن، وعدم التسبب بمفسدة أكبر.

ثانيًا: وقال به المالكية والشافعية وأحمد وجمع من الحنابلة وفقهاء أهل الحديث القدماء والمعاصرين بعدم جواز الخروج على الحاكم، واستدلوا بالقرآن بقوله تعالى: ﴿**أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ**﴾ وحديث عبادة بن الصامت «إلا أن تروا كفرًا بواحًا» وروى البخاري أنه (ص) قال: «فليصبر».

قال النووي: أجمع أهل السنّة أن الحاكم لا يزول بالفسق[1]، ومن قال بعزله فهو غلطان ومخالف للإجماع وهو حرام، وقال الصابوني في عقيدة السلف: إن أصحاب الحديث لا يرون الخروج على الحاكم، وعن ابن حجر عن ابن بطال أن طاعة الحاكم المتغلّب خير من الخروج عليه[2]، وذهب السيوطي إلى رواية حديث يمنع الخروج على سلاطين الجور قال: «وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك»[3] ولا يرى ابن تيمية جواز الخروج ولا تلميذه ابن القيّم، ومن المتأخرين الألباني. وبين الرأيين أقوال مفصّلة، ومشترطة، ومعلّقة للجواز على مقدمات.

بيد أن الفكر التكفيري على الرغم من انتسابه إلى فقه السلف وامتداداته خرج تمامًا عن هذا الإجماع، كالجماعة الإسلامية المؤسّسة بمصر عام 1981حيث دعت إلى الخروج على الحاكم، وقتال الطائفة الممتنِعة عن إقامة شرائع الإسلام[4].

---

(1) النووي، **شرح مسلم**، ج12، ص229.

(2) ابن حجر، **فتح الباري**، ج13، ص7.

(3) السيوطي، **تنوير الحوالك**، ج1، ص374.

(4) انظر: عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي في الإسلام**، ج1، ص253؛ سيد قطب، **معالم في الطريق**، ص67؛ عبد السلام فرج، **الفريضة الغائبة**.

2ـ مسألة الشرك بالتبرك والتوسل بالرسول الكريم (ص)

ورد عن أحمد في ما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء[1] أن أحمد بن حنبل أفتى بجواز التبرك بقبر النبي (ص)، فقد سأله ولده عبد الله عمّن يلمس رمانة منبر النبي (ص)، أو الحجرة النبوية بقصد التبرك؟

قال: لا أرى بذلك بأسًا، وخالفه الفكر التكفيري.

البنى المنهجية للفكر التكفيري

يكتشف المطّلع على مدوّنات الفكر التكفيري مجموعة من الثغرات المنهجية، وأُدرجها في ما يلي على وجه السرعة:

1ـ اختزالهم كل التراث الإسلامي بعدد من التفاسير، فمن بين 800 تفسير نجدهم يعتمدون خمسة تفاسير، وكتب متون الحديث وشروحه، وفقه ابن تيمية. وذلك وفق منهج انتقائي يضع الإيديولوجيا قبل العلم، وكذلك الحال مع متون الحديث وشرّاحه وكتب الفقه، ولقد غدا مرجعهم الأساس مؤلفات ابن تيمية دون أن تذكر بقية المدونات، ودون أن نرى ترجيحات بين الأقوال على أساس متانة الدليل، فالمقارنة ملغاة تمامًا.

2ـ القراءة الحرفية النصوصية للنص الديني: لقد دعتهم السلفية الظاهراتية إلى الوقوف على النص الفقهي ناهيك عن النص التأسيسي، ما جعلهم في صدام كامل مع متغيرات الأزمان، ولم يراعِ الفكر الأصولي التكفيري ظروف التنزيل، ويقتطع غالبًا النص من سياقه ويحوّله إلى قيم مطلقة، على الرغم من وجود ما يتداخل معه من ذات المستوى، إلى جانب اعتبارهم عصر الصحابة والتابعين عصرًا معياريًّا.

3ـ الموقف المزدوج من التأويل: فهم يرفضونه جملة، ولكنّهم

---

(1) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج11، ص212؛ انظر: أحمد بن حنبل، **العلل**، ج2، ص492.

يلجأون إليه عند الحاجة. فمن جهة يرفضون التأويل حتى وقع أسلافهم بالتجسيم، ومن جهة أخرى يلجأون إليه حينما تعوزهم النصوص الصريحة المؤيدة لأفكارهم.

4- رفض تقليد المذاهب الفقهية، ومنْح حق الاجتهاد بلا مقدمات منهجية لحملة «فقه الحديث» من دون مُكنة منهجية، وطبقًا لنظرية فقه السلف فإن الفكر التكفيري يرفض اتباع المذاهب الفقهية، ويشنّ حملة على فقه الحنفية، ويرى أن الرجوع إلى الحديث المروي هو الحل لاكتشاف الأحكام، وبذلك يهدّد الفكر التكفيري تراث الأمة الفقهي برمّته.

5- تبنّيهم لما يسمونه الفقه الميداني (فقه الضرورة): إذا احتاجت تجربتهم ومسيرتهم إلى حكم فقهي غير موجود في تراث السلفية، أو موجود ما هو نقيضه يلجأون إلى فقه خاص بهم أسموه الفقه الميداني، أو فقه الضرورة[1].

6- التماسهم من النصوص القرآنية أدلة على أفكارهم، أي أنهم لا يراعون معطيات النص من حيث هو نص إلهي، فيجعلونه البداية والمنطلق، ولكن لما تتكوّن لديهم فكرة يلتمسون الأدلة عليها من القرآن.

7- إن الفكر التكفيري لا يستنطق النص الديني؛ ليتعرّف على معطياته، بل يُصار إليه كبرهان على مدّعياتهم، للنموذج تفسير (سيد قطب: في ظلال القرآن).

8- لا يراعون تبدّل الأحكام بتبدّل الأزمان إلا في مجال نجاح أغراضهم السياسية.

---

(1) انظر: عبد السلام فرج، **الفريضة الغائبة**.

9ـ تحريمهم الفكر الفلسفي والمنطق والبحث المنهجي، وتمسّكهم بالآليات البدائية.

10ـ اعتمادهم الخبر الواحد والضعيف والمرسل في تقديم رؤاهم العقدية، وهي كلها لا تصلح مستندًا.

11ـ نظرًا إلى قلة باعهم ومهارتهم فإنهم غالبًا يستندون إلى خبر الواحد لإثبات قضية عقدية (وهو لا يصلح لذلك لدى أهل العلم)؛ بل يعتمدون المرسل والمنقطع والضعيف.

12ـ مهارتهم في فقه التبرير.

العنف التكفيري
من الآخر البعيد إلى القريب

الدكتور بدر الإبراهيم[1]

يشكّل انتشار الجماعات الجهادية على امتداد الوطن العربي تهديدًا حقيقيًا للدول والمجتمعات؛ إذ يهدد السلم الأهلي والوحدة الاجتماعية داخل المجتمعات العربية؛ ما يدفع إلى محاولات كثيرة لفهم هذه الظاهرة وتطورها، رغبةً في إيجاد معالجات ناجعة لها في ظل القلق الوجودي الذي يساور شرائح اجتماعية عربية واسعة.

ومن المفيد في فهم الظاهرة، العودة إلى خطاب هذه الجماعات، وكيف تطورت رؤيتها للآخر، وأولويات عملها بناءً على هذه الرؤية. ولكن، قبل ذلك، من المهم الإضاءة على العوامل الأساسية لانبعاث هذه الجماعات وتمددها؛ إذ إن فهم هذه العوامل، وأيها أكثر أهمية، مهم لفهم سلوك هذه الجماعات ونظرتها إلى الآخر، وأولوياتها في هذه المرحلة.

جذور داعش وإخوته

يملأ تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف بداعش، الدنيا ويشغل

(1) كاتب وباحث، من السعودية.

الناس، منذ فترة طويلة، ويـدور حوله الجدل، في المقالات، ومواقع التواصل الاجتماعي، والبرامج الحوارية، وحتى الأعمال الدرامية؛ إذ إن هذا التنظيم، تمكّن في فترة قصيرة، من التوسّع بشكل كبير، في العراق وسوريا، وهدّد عددًا من الدول العربية، عبر إنشاء فروع له فيها، تقوم بأعمال عنف، سعيًا لإحداث الفوضى، وزعزعة الدولة. لكن النقاشات العامة حول هذا التنظيم، تشهد خلطًا بين أسباب نشوء هذا التنظيم، ودوافع التحاق الشباب به، كما تشهد ظهور الانحيازات الإيديولوجية والمذهبية في تحليل الظاهرة، ويبدو من المهم إلقاء الضوء على بعض هذه النقاشات؛ لأنها تؤسس غالبًا لوجهات نظر مختلفة، حول سبل معالجة الظاهرة والتعامل معها.

يفضّل بعضٌ إحالة ظاهرة داعش، إلى أسباب عقدية وفقهية، متعلقة بالتراث الإسلامي، أو بالمناهج الدينية في بعض الدول العربية، وعند بعض الجاليات الإسلامية في أوروبا، في حين يرد آخرون بإعلاء شأن البعد السياسي والاقتصادي.

وفي الحقيقة، يبدو من الصعب للغاية، اختـزال الظاهرة بعامل واحد، لكن من المهم تحديد العوامل الرئيسية، والعوامل الأقل أهمية في تكوّن هذه الظاهرة، كما إنّه من المهم، التفريق بين أسباب نشوء الظاهرة، والتبرير الإيديولوجي الذي يضفي عليها الشرعية، وهو ما لا ينتبه له كثيرون؛ إذ إن للظاهرة أسبابًا سياسية واقتصادية رئيسة، لكنها تستخدم الإيديولوجيا الدينية، لتقديم غطاء شرعي لأعمالها، التي تسعى من خلالها لتحقيق أهداف سياسية، وليس للقتل من أجل التسلية كما يظن بعضهم، والإيديولوجيا الدينية متصلة بالأهداف السياسية، ومفيدة في تفسير كثير من سلوكيات التنظيم، لكن التنظيم لم ينبع من كتب التراث كما تفترض بعض الأطروحات؛ بل هو نتاج الواقع الحالي.

حادثة حرق الطيار الأردني، معاذ الكساسبة، من قِبل تنظيم الدولة الإسلامية[1]، أثارت ردود فعل شاجبة، ومعها نقاش حول مسألة الحرق، واستناد تنظيم الدولة إلى مقولات تراثية لإثبات صحة فعله، وهو ما دفع بكثيرين إلى ترديد الحديث عن أهمية تنقيح التراث، وتجديد الخطاب الديني، باعتبار التراث مسؤولًا عن نشوء ظاهرة داعش وأخواتها. حادثة الحرق هذه، إذا أنعمنا النظر فيها، ترد على من يعتقدون بأن الخطاب الديني السائد، وعدم تنقيح التراث، سبب ظهور تنظيمات مثل: داعش والدافع الرئيس لممارساتها.

من المهم توضيح عدم وجود إسلامٍ حقيقي له جوهر ثابت، فالنص الديني يحتمل تأويلات عدّة، وحتى أكثر المتمسكين بحرفية النص يؤولونه، فالنص لا ينطق بذاته؛ بل يستنطقه البشر وفق أفهامهم المختلفة، وبالتالي، ليس ثمة إسلام ذو صفات محددة، وإنما توجد تأويلات متعددة للإسلام، لكل واحدة منها صفاتها. والقول إن علينا العودة إلى الإسلام الحقيقي، يستبطن الاعتقاد باختزال الدين بتأويل واحد، وهذا لا يصدر فقط من المتشددين الإسلاميين؛ بل أيضًا من أولئك المتسامحين والمنفتحين، الذين يدعون بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى إيجاد مؤسسة واحدة، لها وحدها حق التأويل، للمحافظة على «وسطية» الإسلام، وفي هذا إلغاء لباقي الاجتهادات، وإخضاع الدين وأهله لتأويل واحد، ترسمه مؤسسة، هي في الأغلب، تحت سطوة السلطة السياسية.

إذا كان النص الديني يحتمل تأويلات عدّة، فإن الأمر ينطبق على النصوص التراثية، التي هي في الأساس محاولات لتأويل النص الديني. المقولات التراثية، تخضع لتأويلات عدّة، ونرى كيف يحتدم النقاش

---

(1) سلامة عبد الحميد، «حرق الكساسبة: حرب داعش النفسية»، صحيفة العربي الجديد، 3/ 2/ 2015.

حول تفسير مقولاتٍ للسلف بين السلفيين أنفسهم، ما يؤكد أن النصوص التراثية، لا تُفهَم بمعزلٍ عن التأويلات المتعددة، كما إنّها ليست شيئًا واحدًا ثابتًا، فهي مجموعة تأويلات للنص الديني، على مدى عصورٍ مختلفة، وضمن سياقات تاريخية متباينة، وظروف خاصة بزمنها، لذلك، فالقول بأن نصًّا تراثيًّا بذاته، مسؤول عن فعلٍ ما في الحاضر، يعكس تبسيطًا واختزالًا كبيرين.

ما فعله تنظيم داعش بالطيار الأردني، يؤكد أن طرح تجديد الخطاب الديني حلًّا لمشكلة داعش، لن يكون فعّالًا. لقد أحرق داعش الطيار الأردني، واستند في تبرير فعلته إلى أقوال شاذة وضعيفة في التراث، يواجهها حديث نبوي بعدم جواز الحرق، ويسنده رأي جمهور العلماء والفقهاء المسلمين[1]، أي أن هذه المسألة، مرفوضة في الخطاب الديني السائد، وهذا الخطاب ليس بحاجة إلى تجديده في هذه القضية، فهو متجاوز لها، ومع ذلك، نبّش داعش في التراث، ليخرج بتأويله الخاص، الذي يخدم تبرير فعله.

لم يكن لسيادة الرأي القائل بعدم جواز الحرق، أي أثر على سلوك داعش، ولم يردعه هذا الأمر عن القيام بفعلته، أو محاولة تأصيلها عبر البحث في أقوال أو أحداث تاريخية شاذة، ما يعني أن الحديث حول تجديد الخطاب الديني لا يقدّم شيئًا.

تنظيم داعش استخدم الأقوال التراثية ليبرّر فعلًا يتناسب مع مصلحته السياسية، فهو حرق الكساسبة بهذه الطريقة رغبةً في إثارة الرعب في صفوف التحالف، وهو يستخدم أساليب مشابهة في إرعاب خصومه، في إطار حربٍ نفسية يشنّها عليهم. الحرق هنا مصلحة سياسية، تم تبريرها

---

(1) جدل فقهي بعد استعانة داعش بفتوى لابن تيمية لتبرير إحراق الكساسبة: ماذا كان موقف النبي وهل فعلها أبوبكر وعمر وعلي؟، موقع سي إن إن بالعربية، 4/ 2/ 2015.

لاحقًا بمقولة لابن تيمية، كما ظهر في فيديو الحرق، تتحدث عن التمثيل الشائع لا عن الحرق، فابن تيمية يقول: «فأما إذا كان في التمثيل الشائع دعاء لهم إلى الإيمان، أو زجر لهم عن العدوان فإنه هنا من إقامة الحدود والجهاد المشروع»[1]، لكن التنظيم فسّرها كما يريد لخدمة أهدافه السياسية، وهو ما يوضّح أن الفعل فعل سياسي، وليس منبثقًا من كتب التراث، لكن تبريره وشرعنته تتخذ طابعًا دينيًا وتراثيًا.

مشكلة من يطرح تنقيح التراث في مواجهة داعـش، أنه يظن هذا التنظيم حركةً عبثية، انبعثت من كتب التراث، ويمارس أفرادها القتل لأنهم قرأوا مقولات تراثية سيئة. هذا التنظيم هو حركة سياسية، والعنف الذي يمارسه عنف سياسي، يسعى من خلاله لبناء دولة، وتعزيز نفوذه مقابل خصومه، وظاهرة العنف السياسي لا يمكن تفسيرها بالحديث عن التراث، فهي وليدة الظروف السياسية والاقتصادية، لكنها تتخذ مبررات إيديولوجية لممارستها العنف، قد تكون قومية أو يسارية أو دينية؛ إذ يمكن أن نسرد أمثلة لحركات مختلفة تمارس العنف وفق إيديولوجيات غير دينية، أو أن نجد من يمارس أفعالًا بشعة مثل الحرق دون أن يكون قد قرأ مقولاتٍ تراثية إسلامية، كما أحرق مستوطنون صهاينة الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير، عام 2014.

ولا يلحظ من يعيد طرح القضية بوصفها دينية مثلًا، أن أزمات الهوية لا علاقة لها بمستوى التدين، أو اتباع تعاليم سلفية، فالبُعد الطائفي كما يمكن أن نرصد، حاضرٌ عند مجموعات كبيرة من الناس، بما فيهم غير الملتزمين دينيًا، وحتى الملحدين، والتعبئة والتجنيد للأفراد يتمّان بشكل كبير على أساس استنفار الحس الهوياتي عند هؤلاء الأفـراد، واستدعاء حميّتهم على أبناء جماعتهم المذهبية في سوريا والعراق وغيرها، والعودة

(1) المصدر نفسه.

إلى آليات حثّ الهوية واستفزازها مفيدة في فهم الظاهرة الجهادية، وبالذات في نسختها الداعشية، أكثر بكثير، من العودة إلى ما قاله ابن تيمية وابن القيّم الجوزية.

مواجهة تنظيم مثل داعش، يمارس العنف السياسي، تكون بمحاصرة العوامل السياسية والاقتصادية، التي أدّت لظهوره وتمدده. هذه العوامل هي الأمر المركزي في نشوء داعش وغيره، دون نفي علاقة الإيديولوجيا المتبناة من داعش، بتفسير بعض سلوكياته وممارساته.

إيجاد تأويلات جديدة للنص الديني، أمر مطلوب لذاته، وإثارة سجال شرعي وفقهي حول قضايا مثل الرجم وحد الردة، مطلوب أيضًا، لكن هذا لا علاقة له بمواجهة تنظيمات العنف السياسي، التي تحتاج إلى مواجهة ظروف تشكلها، ومعالجة أوضاع الحاضر، التي ساهمت في جعلها تتمدد وتتضخم بهذا الشكل.

يمكن الحديث عن فشل الدولة العربية وانهيارها، وبروز الصراعات الطائفية بصيغتها الحادة، كما في العراق، بوصفه عاملًا أساسيًّا في تكوين داعش، وفي تفسير أولوياتها، المتعلقة بقتال من تسميهم «الرافضة» و«المرتدين»؛ إذ إن الصراع الأهلي يفرض أولويته على أجندة هذا التنظيم الجهادي، الذي يخرج من رحم الانقسام الأهلي، ليعيد ترتيب أولويات تيار الجهاد العالمي، من محاربة «الكفر العالمي» ممثّلًا بأميركا والغرب، إلى إقامة الدولة الإسلامية، ومحاربة خصومها داخل المجتمعات المسلمة، وفرز المكوّنات الاجتماعية وتصنيفها، ضمن استراتيجية حربٍ شعواء، إبادية الطابع، بغرض إقامة المجتمع الصالح، للدولة الصالحة المفترضة، التي ترث دولة الفساد المنهارة.

أيضًا، لا يجب إغفال الدور الذي تلعبه التدخلات الغربية في منطقتنا، في بروز تنظيمات مثل داعش، فالاحتلال الأميركي للعراق، أسهم في

نشوء التنظيم رفضًا له، وكثيرون ممن يلتحقون بالتنظيم يرون فيه مجالًا للثورة على النظامَيْن الإقليمي والعالمي، ومواجهة الحالة الاستعمارية، بغض النظر عن الانحراف الذي يحصل عند التطبيق العملي لهذه الفكرة، حيث يغرق هؤلاء في استهداف «عدو الداخل». كذلك، فإن فشل عملية إدماج المسلمين في الدول الأوروبية، تلقي بظلالها على تلك الدول، عبر قدرة التنظيم على تجنيد عدد كبير من المسلمين الأوروبيين، وخاصة في فرنسا، مستغلًّا بشكل احترافي مواقع التواصل الاجتماعي، وكل هذا يعني أن الحالة الاستعمارية، سواءً تُرجمت باحتلال عسكري، أو بهيمنة اقتصادية وسياسية، تعمل على إيجاد بيئة خصبة لنمو تياراتٍ جهادية مثل داعش.

أما دوافع الأفراد للانضمام لتنظيم كهذا، فتختلف باختلافهم، والحاجة ملحّة لدراسات تتعلق بدوافع الأفراد؛ إذ إن الحديث النمطي عن دوافع من نوع قلة التعليم والفقر، ليست دقيقة في كثير من الحالات، فكثيرون يتمتعون بتعليم جيد، ومستوى معيشة مقبول، ومع ذلك يفضّلون الالتحاق بالتنظيم، ويمكن تفسير ذلك بحالة الاستنفار الهويّاتي التي يعيشها كثير منهم، كما أسلفنا، نتيجة الشحن والتعبئة بخصوص ما يحصل في سوريا والعراق، مضافًا إلى أن بعضهم يرنو إلى نموذج دولة تمثّل النقاء الإيديولوجي، كما إنّ آخرين يمثّلون حالة العدمية، كما يصفها أوليفيه روا في مقالٍ له حول الشباب الملتحقين بالحركة الجهادية.

الخطاب والشرعية

محاولة تفسير ظاهرة داعش وإخوتها، تمرّ عبر الحديث عن خطاب هذه الجماعات الجهادية ومنابعه. هذا الحديث غالبًا يدور حول ما إذا كانت منابع الخطاب الجهادي سلفية أو إخوانية، والحقيقة أنها خليط بين هذا وذاك، ولا شك في أن الجماعات الجهادية جزء من حالة الإسلام السياسي، وليست خارج أدبياته وفهمه للذات والعالم؛ ولذلك، لا تنفع

بيانات البراءة التي تطلقها بعض حركات الإسلام السياسي، في نفي العلاقة الفكرية بين هذه الحركات والجماعات الجهادية، غير أن خطأً ثالثًا يجب أن يظهر في التحليل، بين اختزال الإسلام السياسي (وبالذات حركة الإخوان المسلمين) بداعش وإخوتها، وتبرئة الإخوان بالكامل من الظاهرة الجهادية، في حين أن الإخوان دعموا الظاهرة الجهادية منذ بدايتها في أفغانستان.

إن داعش نتاج تراكم الظاهرة، وتنظير سيد قطب معتبرٌ عند الجماعات الجهادية بالعموم، ما يجعل وضع مساهمة الفكر الإخواني في صناعة الحالة في حجمها الطبيعي، أمرًا مطلوبًا دون مبالغات.

الحديث عن الخطاب الجهادي وأدبياته لا يهدف إلى كشف أسباب انبعاث التنظيمات الجهادية العنفية، فكما أسلفنا، ثمّة ظروف ومعطيات سياسية واقتصادية تهيئ الأوضاع لنشوء مثل هذه التنظيمات، وإيجاد بيئة مناسبة لجماعات العنف السياسي، لكن الحديث عن الخطاب الجهادي يهدف إلى فهم المعين الإيديولوجي الذي تستقي منه هذه الجماعات أفكارها، والغطاء الشرعي الذي يغطّي ممارساتها. وتاليًا، فهم كثير من سلوكيات هذه الجماعات، في تعاطيها مع كل من حولها؛ إذ إن هذا السلوك مدفوع في كثير من الأحيان بالإيديولوجيا المتبنّاة من قِبل هذه التنظيمات، فالمصلحة السياسية وإن كانت تقتضي القيام بفعل ما، فإن الإيديولوجيا هي التي تعطي التبرير وتضفي الشرعية على هذا الفعل؛ وعليه، فإن كثيرًا من الأفعال والسلوكيات ناتجة عن مصالح سياسية واقتصادية، ولا يمكن فهمها باعتبارها مجرد هوسٍ وجنونٍ إيديولوجي محض، لكن الإيديولوجيا ضرورية لإقناع الأتباع والجمهور بشرعية الفعل.

الظاهرة الجهادية عمومًا، والظاهرة الداعشية بصفة خاصة، تستخدم خطابًا يمزج بين أدبيات الإخوان المسلمين، والسلفية الوهابية؛ إذ يأخذ

من الإخوان الفكرة الأممية والجهادية العالمية، التي تبنّاها الإخوان، ويأخذ من السلفية الوهابية العقائد والأصول الفقهية، وإذا كان الجانب الوهابي في داعش طاغيًا، فإن الجذور الإخوانية للخطاب موجودة، على الرغم من أنها أكثر وضوحًا في حالة تنظيم القاعدة مثلًا، عنها في تنظيم داعش.

ليس الزج بالإخوان المسلمين مجرد اتهام يستند إلى كيدية سياسية اتجاههم، فالعودة إلى أدبياتهم تساعد في فهم أصل الفكرة الأممية في التيار الإسلامي، وكيف ساند الإخوان الحالة الجهادية، ورفدوها بكل ما يستطيعون، منذ نشأتها الحديثة في أفغانستان، في ثمانينات القرن المنصرم، وكيف أن أدبيات الإخوان، قبل سيد قطب، تزخر بالحديث عن الجهاد العالمي، ورفض الحدود الوطنية في هذا المجال، وهنا نستحضر مقولةً للشيخ حسن البنا، مؤسس الجماعة؛ إذ يقول في معرض حديثه عن الوطنية: «أما وجه الخلاف بيننا وبينهم فهو أننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية والحدود الجغرافية، فكل بقعة فيها مسلم يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله وطنيّ عندنا، له حرمته وقداسته وحبه والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره، وكل المسلمين في هذه الأقطار الجغرافية أهلنا وإخواننا نهتم لهم، ونشعر بشعورهم ونحس بإحساسهم. ودعاة الوطنية فقط ليسوا كذلك، فلا يعنيهم إلا أمر تلك البقعة المحدودة الضيقة من رقعة الأرض، ويظهر ذلك الفارق العملي فيما إذا أرادت أمة من الأمم أن تقوّي نفسها على حساب غيرها، فنحن لا نرضى ذلك على حساب أي قطرٍ إسلامي، وإنما نطلب القوة لنا جميعًا، ودعاة الوطنية المجردون لا يرون في ذلك بأسًا، ومن هنا تتفكك الروابط، وتضعف القوى، ويضرب العدو بعضهم ببعض»[1].

هذه الأممية، الطاغية على تفكير البنا، تُرجمت لاحقًا بدعم فكرة

---

(1) حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، ص 21-22.

الجهاد على ثغور المسلمين، من أفغانستان إلى الشيشان والبوسنة، ولم يقتصر هذا الدعم على الجانب الإيديولوجي، وإسباغ المشروعية الدينية على هذا القتال؛ بل زاد على ذلك انضمام كوادر إخوانية إلى ساحات القتال؛ بل إن كثيرًا من الشخصيات الإخوانية أصبحت رموزًا جهادية كبيرة، مثل عبد الله عزام، الذي كان إخوانيًّا، وكذلك أسامة بن لادن، الذي كان عضوًا في «إخوان الحجاز»، فرع جماعة الإخوان المسلمين في السعودية[1]، وأيضًا سمير السويلم، المشهور بـ«خطّاب»، أحد رموز الجهاد الشيشاني، كان إخوانيًّا.

خطاب الجهاد العالمي، وسردياته الأساسية، مرتبطة بالإخوان المسلمين، وليس بالسلفية الوهابية، ويشير الباحث النرويجي توماس هيغهامر إلى نقطة مهمة في هذا الصدد: «لا ريب في أن الدعوة إلى الوحدة الإسلامية، في عهد الملك فيصل، كانت مثيرة للسخرية بعض الشيء بالنظر إلى عداء العلماء الوهابيين التاريخي للمسلمين من غير الوهابيين؛ إذ إنهم إلى مستهل القرن العشرين لم يعتبروا في الغالب غير الوهابيين مسلمين أصلًا»[2]. وهنا يتضح الفرق بين نوعية الدعم التي يحث عليها خطاب الإخوان الإيديولوجي، وبين الدعم الذي من الممكن أن يتسامح معه الخطاب السلفي الوهابي؛ إذ إن الخطاب الوهابي يشترط أن تكون السيطرة لعقيدته، فإما أن تتوسّع الجماعة الوهابية بنفسها، فتكون هي المسيطرة على الإقليم، أو تدعم جماعة أخرى تؤمن بالمذهب الوهابي وولاؤها له، وتحارب معالم الشرك، فيما لا يُعنى الخطاب الإخواني بتغيير العقيدة، ويكفيه وجود الشعار الإسلامي العام، للتحرك ونصرة المسلمين.

---

(1) ستيفان لاكروا، زمن الصحوة: **الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص152.

(2) توماس هيغهامر، **الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.

أما الأدبيات الوهابية، ضمن المنظومة الجهادية، فتظهر بشكل أساسي في قضية التكفير، التي تعتبرها الجماعات الجهادية أساسًا في حركتها، كما تظهر أيضًا في قضايا مثل: هدم الأضرحة والمساجد المبنية على قبور الأولياء[1]، وفي مسائل فقهية مثل تغطية وجه المرأة، الذي يأخذ فيه تنظيم داعش برأي الفقه الحنبلي، القائل إجمالًا بوجوب تغطية الوجه[2]، ومثل ذلك التشديد الحنبلي على أداء الصلاة جماعةً في المسجد، وهنا يتضح التأثير الوهابي على كثير من السلوكيات التي تحكم تعاطي هذه الجماعات مع فكرة تطبيق الشريعة.

اختلط الفكر الإخواني بالسلفية الوهابية في مراحل ومحطات عدّة، وأنتج هذا التمازج تيارات إسلامية تجمع بين المدرستين، فهاتان المدرستان لم تكونا سائرتين في خطين متوازيين؛ بل تقاطعتا في ظروف عدّة، وكان الجهاد العالمي أهم وليد ربّما لهذا التمازج، وهو ما يظهر أكثر مع تراكم التجربة، وتعدّد التنظيمات الجهادية.

التكفير وتعريف الآخر

يظل التكفير لبّ الإيديولوجيا الوهابية، وهو أداة تستخدم في التحشيد والتعبئة للقتال ضد المعارضين للدعوة من «الكفّار»، وهذه الأداة ذاتها يستخدمها تنظيم داعش وأقرانه في تعبئة عناصرهم، وتؤكد الإيديولوجيا السلفية الوهابية (بصيغتها الأصلية أيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب) على مفهوم الهجرة، الذي يقسم الدنيا إلى دار إسلام ودار كفر، ويحث

(1) انظر مثلًا: «**داعش يهدم قبر وجامع النبي يونس في الموصل**»، صحيفة الشرق الأوسط، 25/ 7/ 2014.

(2) «**الدولة الإسلامية تفرض الحجاب الكامل على نساء الموصل**»، صحيفة الرياض، 26/ 7/ 2014.

على الهجرة من ديار الكفر إلى ديار الإسلام التي تعني الأراضي الخاضعة لسيطرة السلفية الوهابية.

الآخر هنا هو ذاك غير المنضوي تحت مظلّة الدعوة الوهابية، وهو هدف للتكفير، الذي يشرعن قتاله وإخضاعه للدعوة، ومن المهم هنا الإشارة إلى أن التكفير أداة سياسية، تؤكد على سياق حديثنا حول الأهداف السياسية للتنظيمات الجهادية، والتي يغفلها الكثير من المراقبين، وسط إغراقهم في الحديث عن التكفير بوصفه ظاهرة دينية، دون ملاحظة أبعاده السياسية.

إن توسُّع داعش في التكفير ليشمل عددًا ضخمًا من المسلمين له أصوله الوهابية، ويمكن مراجعة موسوعة «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» للشيخ عبد الرحمن بن قاسم، والمكوّنة من ستة عشر مجلدًا، لفهم الخطاب الوهابي بشكل دقيق، فقد جمعت الموسوعة رسائل محمد بن عبد الوهاب وفتاواه، وأئمة الدعوة الوهابية من بعده، وصولًا إلى السبعينات من القرن المنصرم.

التكفير حاضر بقوة في الفتاوى والرسائل الخاصة بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، فهو مثلًا يؤكد أنه لم يكن يعرف معنى لا إله إلا الله أثناء طلبه للعلم، وقبل أن يهتدي إلى أفكاره حول التوحيد والشرك، وهو ما ينطبق على علماء عصره جميعًا: «وأنا في ذلك الوقت لا أعرف معنى لا إله إلا الله، ولا أعرف دين الإسلام، قبل هذا الخير الذي منّ الله به، وكذلك مشائخي، ما منهم رجل عرف ذلك، فمن زعم من علماء العارض (الرياض وما حولها، أو ما يعرف بمنطقة اليمامة) أنه عرف لا إله إلا الله، أو عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت، أو زعم من مشائخه أن أحدًا عرف ذلك، فقد كذب وافترى، ولبّس على الناس، ومدح نفسه بما ليس فيه»[1].

---

(1) عبد الرحمن بن قاسم النجدي (جمع)، **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، دار القاسم، ط5، الرياض، 1995، ج10، ص51.

الدعوة الوهابية كما يظهر في أدبياتها، تصحيح لجاهلية سائدة، وإعادة إحياء لإسلام مندثر، وهكذا فإن من لا يلتحق بركب الدعوة الوهابية، هو كافر؛ لذلك كفّر الشيخ ابن عبد الوهاب علماء الجزيرة من الحنابلة قبل غيرهم، ممن خالفوه أو لم يستجيبوا لدعوته، أو حتى لم يكفّروا من كفّرهم هو.

لقد تمّ استخدام التكفير سلاحًا في وجه المعارضين السياسيين للدعوة الوهابية، فقد تمّ تكفير أهل حائل مثلًا، ليس لأنهم يمارسون أمورًا شركية بالعرف الوهابي، ولكن لأنهم لم يشاركوا الوهابية تكفير الدولة التركية وأهل مكة: «فمن لم يكفّر المشركين من الدولة التركية، وعبّاد القبور كأهل مكة وغيرهم... فهو كافر مثلهم»، وتم إطلاق مصطلح الردة على المعارضين السياسيين، الذين يخضعون للدولة ثم ينقلبون عليها، ويروي حسين بن غنام، أحد أهم مؤرخي الدعوة الوهابية، مثلًا: «دخل كثير من أهل وادي الدواسر في الإسلام، وارتدَّ بعضهم بعد ستة أشهر، فجهّز عبد العزيز (ابن محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى) جيشًا، وأرسله لقتالهم، فقدم عليهم وصبّ عليهم العذاب، وأكثر فيهم القتل، حتى ذلّوا وهانوا، فطلبوا الدخول في الإسلام»[1].

إن الحكم بالردة موجود عند داعش، خاصة لمن يختلف معهم أو يخرج عن الطاعة المطلقة لقياداتهم، ونذكر هنا ما فعلوه بأفراد قبيلة الشعيطات في دير الزور[2]، والتي بعد اتفاقها معهم حصل خلافٌ انتهى إلى

---

(1) حسين بن غنام، **تاريخ نجد**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص169.

(2) المرصد السوري، «**داعش يعدم 700 من أبناء عشيرة يعتبرها «طائفة ممتنعة بشوكة»**»، موقع سي إن إن بالعربية، 17/ 8/ 2014.

إصدار الحكم على العشيرة بأنها (طائفة ممتنعة)، فكان لزامًا قتْل رجالهم، وتهجير نسائهم، وهدم بيوتهم.

التكفير هنا هو دافع للقتال، والارتباط وثيق بين التكفير والقتال في الخطاب الوهابي، فتكفير أهل مدينة أو قرية موجب لقتالهم، كي يخضعوا للدولة الممثّلة للتوحيد، وهذا أمر يتبناه تنظيم داعش بلا مواربة. والقتل لم يكن فقط في الحروب ضد مخالفي الوهابية؛ بل تجاوزه إلى عمليات اغتيال لشخصيات معينة في غير أوقات الحرب، كاغتيال أمير بلدة العيينة عثمان بن معمر وهو في مسجده بعد أدائه صلاة الجمعة، بسبب الاشتباه بتآمره على الدعوة الوهابية، على الرغم من أنه كان في الظاهر حليفًا، ويُذكّر هذا بالاغتيالات التي تقوم بها داعش تجاه من تعتبرهم صحوات، وتشتبه بأنهم يتآمرون عليها، وإن كانوا من صفها.

بالنسبة إلى الوهابية فقد تجسّد التوحيد بالدولة، ومن لا ينضم للدولة ولا يُكَفِّر أعداءها ويتبرأ منهم، فهو كافر مثلهم، كما في مثال أهل حائل الذي أوردناه، فالإيمان بالدعوة ترجمته الخضوع للدولة، والبراءة من أعدائها جميعًا، والتردد في هذا يوجب الكفر، فمن شك في كفر الكافر، هو كافر بالنسبة إلى الوهابية، وهذا هو ما يعتقد به قادة داعش، فهم يرون أن الدولة الإسلامية التي يقودونها محتكرة الحقيقة الدينية، وهكذا يصبح الخروج عن طاعتها خروجًا على الدين، وموجبًا للكفر، وهنا تصبح المعارضة السياسية لداعش كفرًا أو ردة، توجب القتال والقتل.

ولا يتوقف الأمر على استحلال الدماء؛ بل حتى أموال الكفار مستحلة، أي أن التكفير يشرعن سرقة مال من يتم تكفيره، والشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، أحد علماء الدولة السعودية الثانية، وواحد من أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، يفتي بجواز أخذ الأموال من قوافل العسكر الأتراك، أو قوافل الزوار الشيعة، كما هو مذكور في

موسوعة «الـدرر السنية في الأجوبة النجدية»، ويؤكد أن: «سرية ابن الحضرمي في عهده (ص)، مشهورة معروفة، وقصدت عير قريش، وقريش في ذلك الوقت مع كفرهم وضلالهم، أهدى من كثير من العسكر، والزوار من الرافضة بكثير، فالمجادل في حلّ ما أُخذ من العسكر والزوار، لا يدري ما الناس فيه من أمر دينهم، فعليه أن يصحّح عقيدته، ويراجع الإسلام من أصله، ويتفطّن في النزاع الذي جرى بين الرسل وأممهم»[1]. هذا الأمر يجعل سطو داعش على المصارف مثلًا وغيرها مفهومًا تمامًا؛ إذ إنه شرعي في نظرهم.

إن كل هذا التوسع في التكفير لا يعني إقرار الوهابية بأنهم يُكفِّرون بالعموم، فالشيخ محمد بن عبد الوهاب حين يُسأل عن الأمر ينفي تكفيره الناس بالعموم، ويعتبره افتراءً، ويقول في ذلك:«وأما القول إنّا نكفر بالعموم فذلك من بهتان الأعداء، الذين يصدّون به عن هذا الدين ونقول سبحانك هذا بهتان عظيم»[2]، وهو الأمر نفسه الذي يردده أبو عمر البغدادي (الذي سبق أبا بكر البغدادي على رأس تنظيم داعش)؛ إذ يقول في كلمةٍ له: «وقد رمانا الناس بأكاذيب كثيرة لا أصل لها في عقيدتنا، فادَّعَوا أننا نكفّر عوام المسلمين، ونستحل دماءهم وأموالهم»[3]، ولكن التدقيق في مفهوم المسلم عند تنظيم داعش يقود إلى الاستنتاج أن كثيرًا من المسلمين هم خارج دائرة الإسلام بالفهم الوهابي الذي تتبناه داعش، ويؤكد ذلك الاستثناءات الكثيرة التي أوردها أبو عمر البغدادي في كلمته هذه، ذلك أن الوهابية تربط بين الإسلام والالتزام بالتفسير الوهابي له، المجسّد في دولة التوحيد، وعلى

(1) عبد الرحمن بن قاسم النجدي (جمع)، **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، ج8، ص353-354.

(2) محمد بن عبد الوهاب، **مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ج5، ص101.

(3) أبو عمر البغدادي، «**قل إني على بينة من ربي**»، 13/ 3/ 2007.

الرغم من أنهم لا يكفّرون المسلمين بالعموم، إلا أنهم من خلال هذا الأمر يرمون كثيرًا من المسلمين بالكفر، وما يترتب عليه من قتال وقتل، وهو ما نشهده من سلوكيات داعش تجاه المسلمين قبل غيرهم في العراق وسوريا.

الزرقاوي يعيد تعريف الآخر

تكشف الوثائق التي تمت مصادرتها من مقر أسامة بن لادن، في باكستان، ونشرها الأميركيون، جوانب فكرية وسياسية مهمة من شخصيته، وربما يكون من أهم ما تكشفه الوثائق، التحوّل الذي طرأ على الحالة الجهادية، من طورٍ إلى آخر، والذي علّق عليه بن لادن بمرارة في أكثر من رسالة.

قبل الحديث عن الاختلاف بين جهادية بن لادن والحالة الجهادية الراهنة، لا بد من تثبيت بعض الأمور الأساسية في فكر بن لادن ورؤيته. يؤمن ابن لادن بالتفسير الديني للصراع، فهو لا يرى الصراع مع أميركا والغرب متعلّقًا بالقضايا السياسية أو الاقتصادية بالدرجة الأولى؛ بل صدام حضارات، وصراعًا عقديًّا، ضد الكفر العالمي، ممثلًا بالتحالف الصليبي اليهودي، كما يسميه، والذي يهدف إلى القضاء على الإسلام[1].

وفي حرب ابن لادن على الأميركيين، لا يفرّق الرجل بين المدنيين والعسكريين، فهو يقاتل الجماعة الأميركية بأكملها، كما إنّه يتوسّع في التكفير، فيُكفِّر غالبية الحكومات العربية والإسلامية، لأنها موالية للكفر العالمي ممثلًا بأميركا، وفق مبدإ الولاء والبراء الذي يعتنقه بن لادن، ولأنها لا تطبّق الشريعة أيضًا؛ إذ يهمّ بن لادن أن تُحْكَم بلدان المسلمين بالشريعة، وهنا يقول بوضوح: «فالعلة الكبرى في تكفيرنا للحكّام أنهم لا يحكّمون

---

(1) نص رسالة ابن لادن إلى أهل العراق على الرابط:
http://alarabnews.com/alshaab/20042004-05-07//osamah_5_04.htm.

شرع الله تعالى في جميع شؤوننا مع موالاتهم لأمريكا»[1]. وهو يسعى لإعادة الخلافة الإسلامية، بحسب تصوره لها، وكما تُوَضِّح ذلك رسائله الأخيرة قبل مقتله، والتي تتحدث عن الثورات العربية عام 2011، بوصفها فرصة تاريخية لإعادة الخلافة[2].

يمكن القول إن أبا مصعب الزرقاوي، هو الذي أحدث التحول في الحالة الجهادية، أثناء حياة بن لادن، وبمباركته أيضًا؛ إذ عرض الزرقاوي، وقد كان زعيم جماعة التوحيد والجهاد في العراق، مبايعة ابن لادن، والانضواء تحت مظلة تنظيم القاعدة، إذا وافق ابن لادن والظواهري على رؤيته للعمل الجهادي في العراق، وقد شرح هذه الخطة في رسالة نُشرت تفاصيلها في الإعلام[3]، تضمّنت تخطيطًا لإشعال فتنة طائفية بين الشيعة والسنّة، عن طريق ضرب العمق الديني والسياسي للشيعة، بلا تفريقٍ بين مدنيين وعسكريين، لاستفزازهم ودفعهم لمحاربة السنّة، فيستيقظ السنّة الغافلون.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، أعلن الزرقاوي بيعته لابن لادن، ولا يوجد ما هو منشور، بخصوص رد ابن لادن أو الظواهري، الذي دفع الزرقاوي للبيعة، لكن البيعة بذاتها كانت غطاءً من القاعدة لخطة الزرقاوي، وأعماله الطائفية.

مع ذلك، لا بد من تسجيل تحفّظ ابن لادن والظواهري على عمل الزرقاوي، ويظهر هذا في رسائل عدّة من الوثائق المنشورة مؤخرًا لابن

(1) المصدر نفسه.

(2) «**أسامة بن لادن والربيع العربي**»، صحيفة الأخبار اللبنانية، 21/ 5/ 2015.

(3) نص رسالة الزرقاوي إلى ابن لادن، والتي يطلب فيها البيعة بشرط الموافقة على استراتيجيته:

http://goo.gl/WKZGsB.

لادن، كما يظهر أيضًا في رسالة الظواهري إلى الزرقاوي عام 2005[1]، والتي فصّل فيها في الموقف من الشيعة، وعلى الرغم من أن الظواهري هاجم الشيعة بقوة، وأكّد أن المواجهة معهم قادمة لا محالة، إلا أنه تحفّظ على هجوم الزرقاوي على عوام الشيعة ومساجدهم، فذلك مدعاةٌ للنفور من المجاهدين، وإشغالهم عن الأميركيين؛ إذ إن الآخر/العدو في نظر الظواهري هو الأميركي، وهو الأولى بتوجيه الجهود ضده. ويبدو واضحًا الاختلاف بين ابن لادن والزرقاوي، لناحية التوسّع في قتل المسلمين، كما إنّ ابن لادن حذّر من الصدام مع الحركات الإسلامية مثل الإخوان، في رسائله بعد الربيع العربي، في حين كان وريث الزرقاوي (داعش) صداميًّا ومُكفِّرًا لهذه الحركات.

هذه اختلافات يُتوِّجُها اختلافٌ أهم، أوجد تحولًا فعليًّا في الحالة الجهادية، وهو الاختلاف حول ترتيب الأولويات، حيث تُظهر معظم رسائل ابن لادن تركيزه على العدو الخارجي (أميركا)، قبل العدو الداخلي، وقبل إقامة دولة الإسلام، ويكرّر أهمية ضرب رأس الأفعى ليتساقط أعداء الداخل لاحقًا؛ بل ويذهب إلى دعوة فرع اليمن لعرض الهدنة على نظام علي عبد الله صالح، للتفرغ لقتال الأميركيين[2]، ويبدي انزعاجه، وهو البعيد الذي لم يعد قادرًا على السيطرة، من تركيز بعض فروع القاعدة على المعارك الداخلية.

الزرقاوي هو أول من ضرب أولوية العدو الخارجي، بتركيزه على عدو الداخل، المتمثّل «بالرافضة» والمرتدّين (وهو توصيف يشمل قطاعًا

(1) نص رسالة الظواهري إلى الزرقاوي على هذا الرابط:
http://goo.gl/ZaYyFh.

(2) «**وثائق ابن لادن: تفاصيل خطابات للوحيشي**»، الوطن اليمنية، 6/ 5/ 2012.

سنيًّا واسعًا) قبل المواجهة مع أميركا، وهو ما كرّره أبو عمر البغدادي، ثم أبو بكر البغدادي، في الخطاب والممارسة.

مع السعار الطائفي في المنطقة، الذي ساهم الزرقاوي في صنعه (مع الاحتلال الأميركي)، انقلبت أولويات الجهاديين، واليوم، يقوم أبناء الزرقاوي، في تنظيم داعش، وجبهة النصرة، اللّذَين يعتبران الزرقاوي مرجعهما الأساسي على الرغم من اختلافهما التنظيمي، بتسعير الحرب في المشرق العربي، ويصل بعض الجهاديين في تغيير أولوياتهم، إلى العمل مع بعض حلفاء أميركا في المنطقة، كما تفعل النصرة (الأكثر براغماتية من داعش)، وتنقسم مجموعة كبيرة من جمهور الإسلام السياسي في المنطقة، بين سلفيين راديكاليين مؤيدين لداعش، وتيارٍ إخواني (ومعه ملاحقه) يؤيد النصرة، التي تجري محاولة تبييض صفحتها أمام الغرب، ويتعهّد زعيمها بعدم الانطلاق من الشام لضربه، ويسوّق لها بعضهم، وكأنها جبهة تنويرية ليبرالية، بينما هي قد تختلف عن داعش في الدرجة لا النوع؛ إذ هي ملتزمة بالخطاب الطائفي، وقتل المدنيين[1].

خاتمة

في المحصلة، تعمل جهادية أبناء الزرقاوي، على تفتيت المجتمعات العربية بإحداث الفوضى المؤدية للاحتراب الأهلي والطائفي، ولا يمكن مواجهة تمددها من دون رفضها بالجملة، ورفض ما تنتجه من خراب. والمهم ملاحظة تحوّل مفهوم الآخر المستهدَف بالتكفير والقتل عند الجماعات الجهادية، من الآخر البعيد، المتمثّل بالغرب، إلى القريب المتمثّل بالطوائف الإسلامية، والأنظمة العربية، والأحزاب العلمانية، والمنحرفين عن الشريعة من الإسلاميين، وهذا التحوّل، هو نتيجة

---

(1) في قضية قتل المدنيين انظر مثلًا: «**جبهة النصرة تتبنى تفجير السيارتين المفخختين في حمص**»، صحيفة الرياض، 27/ 5/ 2014.

لاستراتيجية الزرقاوي، التي طبّقها في العراق، وهنا، يمكن القول إن العامل السياسي هو الأهم في تفسير هذا التحوّل؛ إذ إن الصراع الطائفي في العراق، وما أفرزه من انقسامٍ طائفي حادّ، أثّر على تفكير وسلوك الجماعات الجهادية، كما أثّر علىً طرق تجنيد الأتباع، فمن إقناع الشباب بأهمية محاربة الكفر العالمي، إلى إقناعهم بوجوب محاربة «الرافضة» و«المرتدين».

من هنا يمكن أن نتبيّن أهمية فهم العوامل السياسية في تشكيل هذه الجماعات العنفية، وإعادة صياغة رؤيتها وأولوياتها وخطابها؛ إذ إن الحديث عن النصوص التراثية، لا يكفي لفهم هذا التحوّل، فالتكفير في النصوص التي تستند عليها تنظيمات مثل داعش، موجود بخصوص كثيرين، لكنّ العمل بهذه النصوص وتفعيلها خاضع للظرف السياسي، والحاجة التي تفرضها الوقائع السياسية، وهي التي تستدعي النص كمبرر ومشرّع للفعل السياسي.

العوامل الاجتماعية والسياسية المساهِمة في نشوء التطرّف الديني

الدكتور عبد الغني عماد[1]

لا شك في أن المتتبع لما كتب حول الحركات الإسلامية عمومًا، وحول الحركات المتشددة بالخصوص، سوف يلاحظ أنه على الرغم من ضخامة ما كتب عنها وحولها من أعمال فكرية وتاريخية، وما استقطبته من اهتمام، إلا أنه لم تصدر سوى أعمال قليلة ونادرة، تميّزت بالموضوعية العلمية الهادفة إلى فهم وتفهّم جذور الظاهرة، والأسباب الحقيقية لنشوئها وصعودها وتفاقمها. هذا، فضلًا عن المقاربات التعسفية التي سادت وانتشرت لمكافحتها والتعامل معها.

ومن الطبيعي أن هذه المهمة ليست سهلة على الإطلاق، وسط طوفان من الكتابات السجالية المؤدلجة والمصاغة بعناية للترويج والإشادة والدعاية، أو بالعكس للنقد والتشكيك والتجريح، وهي في كلتا الحالتين، تقدّم مدخلًا انتقائيًّا، يخدم المقاربة الوظيفية لأصحابه ومنتجيه أكثر مما يقدّم مادة تحليلية معرفية، تفتح مداخل جديدة لفهم جذور المشكلة ومغذيّات الظاهرة.

(1) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.

وحتى لا نقع في فخ التعميم، يمكن القول إنه لا يمكن تشخيص صعود التشدد والعنف الإسلامي إلا بتحقيق أمرين: الأول تغليب المقاربة الدينامية للظاهرة ودراستها في حركتها التاريخية والسياسية والمعرفية، بحيث يمكن لهذه المقاربة أن تقدّم فهمًا أعمق للمسارات والتطورات والتحولات التي تعرضّت لها كتعبيرات سياسية-دينية في علاقتها مع مختلف مكونات الاجتماع السياسي العربي ومحيطه.

والثاني يتمثّل بتحرير المقاربة التحليلية من التنميط المسبق الذي أدّى إلى تناولها كظاهرة مفصولة عن سياقات التطور الاجتماعي والانساني والسياسي؛ ذلك أن اعتماد النظرية المؤامراتية أو المقاربة الأمنية كأساس لتحليل هذه الظاهرة، عدا عن أنه يفرّغ هذه الظاهرة من مضمونها السياسي والفكري، يخرجها عن سياقها الاجتماعي والموضوعي، ويجعل من أي مقاربة تحليلية جدية عقيمة الجدوى أو فقيرة الدلالة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن «الأفكار»، وإن كانت من أكثر المنتجات القابلة للانتشار، إلا أنها لا يمكن، بطبيعة الحال، إلا أن تكون تعبيرًا عن حاجات وأزمات سياسية وثقافية ومعرفية، وبالتالي هي لا تأتي بالمطلق من خارج المجتمع، أو من خارج التاريخ، فهي لا تهبط من كوكب آخر، ولا تأتِ من خارج الزمن. ومن الصعب فهم هذه الأفكار من خلال «تنميطها» تحت مسميات معينة، فمثل هذا التنميط عدا عن طبيعته المؤدلجة، لا يؤدي إلى فهم وظيفتها ودورها من جهة، كما إنّه يفصل هذه الأفكار عن سياق تطورها التاريخي وتجلياتها في الواقع السياسي الاجتماعي من جهة أخرى. كذلك إنّ قراءة هذه الأفكار وتحليلها، بمعزل عن حامليها كفاعلين اجتماعيين، يحوّلها إلى نصوص ميتة لا حياة فيها.

بناءً على ذلك، يصبح من الضرورة الاجتهاد لتقديم مقاربات مركبّة لظاهرة التشدد والتطرّف والعنف السياسي الطائفي والمذهبي الآخذة

في التمدد تارة، والتركيز تارة أخرى، باعتبارها إحدى تعبيرات الحراك السياسي والديني لمواجهة التحديات المعاصرة في عالمنا، سواء كنا معارضين له أو متفقين معه، وفي كلتا الحالتين نحن مدعوون لفهمه، أو تفهّمه في إطار ما يعرف بالسوسيولوجيا الفهمية التي كتب عنها ماكس فيبر، أحد كبار رواد علم الاجتماع بداية القرن الماضي[1].

أزمة القراءات والمقاربة البنيوية للإسلام

أتحدث هنا عن أزمة القراءات؛ ذلك أن الظاهرة (الجهادية) عمومًا منذ نشوئها تم دمجها ووصمها بالإرهاب والعنف، وخضعت لتفسيرات وتحليلات شتى، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، منها من أخضعها لمقاربة اقتصادية بحتة، ومنها من اعتبر العنف مكوّنًا بنيويًّا أصيلًا في منظومة القيم المرجعية التي تنطلق منها، وبعضها ذهب إلى تحليلات سيكولوجية للمنتسبين لهذه الجماعات باعتبارهم مرضى أو مجانين، حيث تشيع مثل هذه القراءات في هذه الأيام لتحليل معنى ودلالات قطع الرؤوس في ضوء إخراج إعلامي مبهر وصادم وغير مسبوق، فضلًا عن العمليات الانتحارية والانغماسية المرعبة التي لا تفرّق بين المدنيين والمقاتلين. كل هذه التحليلات تتكامل في مكان ما مع المقاربة الليبرالية الجديدة للإسلام، والتي تضفي نظرة بنيوية وجوهرانية على «الإسلام» كعقيدة ودين بوصفه رديفًا للشر والعنف، ومولّدًا للانفصام النفسي، وللاغتراب عن الثقافة والحضارة الحديثة والعقلانية المعاصرة.

يبدأ نعوم تشومسكي كتابه الذي أثار له المتاعب، والمعنون بـ«قراصنة وأباطرة» بقصة صغيرة معبّرة، يقول فيها: وقع أحد القراصنة في أسر الإسكندر الكبير، الذي سأله «كيف تجرؤ على إزعاج البحر، كيف تجرؤ

---

(1) جوليان فروند، **سوسيولوجيا ماكس فيبر**، مركز الإنماء القومي، بيروت، لا تا، ص48.

على إزعاج العالم بأسره أيها اللص؟». فأجاب القرصان: «لأنني أفعل ذلك بسفينة صغيرة فحسب أدعى لصًّا، وأنت، الذي يفعل ذلك بأسطول ضخم، تدعى إمبراطورًا». بهذه القصة التي تلتقط بدقة معينة إشكالية العلاقة الراهنة بين اللاعبين الكبار واللاعبين الصغار على مسرح السياسة والعنف الدوليّين، يفتتح تشومسكي مناقشته لقضية الإرهاب ليبيّن ومعه عدد كبير من الباحثين اليوم في الغرب كيف أصبحت هذه القضية صناعة وإيديولوجيا بكل معنى الكلمة[1].

والواقع أن أحد الباحثين قد أحصى مئة وثمانية تعريفات متداولة للإرهاب[2]، حيث استخدم هذا المفهوم بانحيازات قيمية وإيديولوجية وسياسية، جعلته جزءًا من الترسانة الإيديولوجية للأنظمة التسلطية، فضلًا عن أنه أصبح مسوّغًا دائمًا وجاهزًا للتدخل الأجنبي.

يطلق إيتيان باليبار على عنصرية القرن الحادي والعشرين الجديدة اسم «العنصرية التفاضلية»، عنصرية دونما عنصر أو عرق، بحيث يجري تمكين «الثقافة» من الاضطلاع بالدور الذي كانت البنية الحيوية (البيولوجيا) تضطلع به. ليس الموقف (الثقافي) كنظرية تباين اجتماعي أقل «جوهرية» من نظيره الحيوي (البيولوجي)، وهو يؤدي عمليًا إلى إرساء أساس نظري لا يقلّ رسوخًا لعملية الفصل والعزل العنصريين[3]. وهذا ما يجعل، على سبيل المثال جدار الفصل العنصري الذي تبنّته إسرائيل لعزل الفلسطينيين وفصلهم، مفهومًا ومقبولًا في أميركا، ذلك أن العنصرية الجديدة «الهوياتية» والثقافية هي نظرية عزل وفصل بقدر ما هي نظرية

---

(1) ـ لمزيد من التوسع انظر كتابنا: **صناعة الإرهاب**، دار النفائس، بيروت، 2003، ص36.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص48.

(3) مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، **الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**، مكتبة العبيكان، 2002، ص206.

ترتيب أو تسلسل. إنها تعتمد على الإقصاء، وتعمد دومًا إلى إلباس ثوب «الآخر» لشخص أو جماعة معينة. العنصرية التفاضلية الجديدة لا تبادر إلى طرح التباينات العرقية كاختلاف في الطبيعة؛ بل تسوقها دائمًا على أنها تعبير عن اختلاف في درجة التطور والاندماج في منظومة القيم المعولمة[1].

عبّرت عن هذه الرؤية بوضوح مقولة «صدام الحضارات» أواخر القرن الماضي: «إن الفروق بين الحضارات ليست فروقًا حقيقية فحسب، بل هي فروق أساسية أيضًا». يتنبأ هنتنغتون «نبي القرن» كما في بعض الأدبيات الأميركية، صاحب هذه النظرية، بأن صراعات جديدة ستنشب على «خط الصدع الجديد» وسيكون التقسيم بين (شرق وغرب) أساسًا لحروب المستقبل بين المجتمعات الغربية والآخرين. ولا يتردد في تصنيف الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية بأنهما حضارتان «متحديتان» للغرب، فهما ترفضان الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

في هذا الخطاب يجري إلباس ثياب «الآخر» للإسلام بوصفه «دين السيف الذي يثمّن القيم والفضائل العسكرية ويطرح الحرب والجهاد ضد الكفار»، حيث يتحدّث باستفاضة عن «الحدود الدامية للإسلام» حيثما حلّ وتوطّن. المشكلة إذًا ليست بتلك «الحفنة» من الحركات الأصولية، بل في الإسلام نفسه[2].

إذن، العنصرية بصورتها القديمة المتوحشة على مستوى العالم، كأبرز صورة من صور التعصب، تراجعت لصالح صيغة أخرى ناعمة مع العولمة، والفارق أن آليات إنتاج العنصرية والتعصب في عالم اليوم تغيّرت، ومحور ارتكازها انتقل من «العرق» واللون إلى «الثقافة» والحضارة. التمييز

---

(1) المصدر نفسه، ص289.

(2) صوئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات**، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1999، ص87.

والتعصب في عصر العولمة قد يتقنّع ويتجمّل ويخادع في مكان، ويبدو بشعًا متوحّشًا في مكان آخر، هو يتخذ صورًا شتى؛ لذلك، لا ينبغي أن يُنظر إلى إشكالية التعصب والتطرف والتوحش في عالم اليوم بشكل تجزيئي؛ لأن الترابطات المغذية للفاعلين واللاعبين على مسرحه (دوليًّا ومحليًّا) متقاربة، فثمّة منطق واحد يسري في منظومة القيم المولّدة للتعصب والتطرف والتوحش وآليات اشتغاله، وكل طرف منه، يتغذّى من الطرف الآخر.

المشكلة أن المقاربة المنهجية التي قدّمها الغرب لدراسة التطرف والتعصب والتوحش في عالم اليوم بقيت في هذا الإطار، ولم يكن منتظرًا على أيّ حال أن يقدّم غيرها، وهي تركّزت تحت عنوان «مكافحة الإرهاب والتيارات الإسلامية المتطرفة»، وقد عانت هذه المقاربة منذ إطلاقها مطلع القرن الحالي من إخفاق منهجي بالأساس، انعكس على كل الاستراتيجيات المحلية والدولية التي تبنّتها؛ ذلك أن الوعي بالمشكلة لا يتمثل بالمقاومة المباشرة لمظاهرها، وإنما باستقراء هذه المظاهر واعتبارها «مؤشرات» ينبغي تحليلها للوصول إلى جذورها، إلى أصل الداء وأسبابه، وآليات اشتغاله وتغذيته لاستنباط العلاج الصحيح والملائم. إن الإخفاق في طرح المشكلة ودراستها علميًّا واختزالها في شعار «مكافحة الإرهاب» ليس إلا وصفة سريعة للمزيد من التطرف والتعصب والتوحش في عالم اليوم.

إشكالية التوصيف: الآخر بصفته «العدو»

يكمن الفارق الجوهري بين مفهومي الصراع والعنف في أنَ مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف؛ إذ تتعدد صور الصراع وآلياته، ويعدُّ العنف إحدى الآليات في إدارة الصراع وحسمه، وتتوقف شدة الصراع على كمْ وكيف العنف المستخدم فيه. ومن هنا، فإن السلوك الصراعي من الممكن أن يكون عنيفًا أو غير عنيف. فالعنف هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع،

وبالتالي فإن «الإرهاب» الذي كثُر الحديث عنه في الآونة الأخيرة هو مفهوم يُستخدم للدلالة على شكل من أشكال الصراع والعنف الذي يصبح عنفًا سياسيًّا عندما تكون الأهداف والدوافع سياسية، حتى ولو اتخذ صورًا أو مظاهر طائفية أو مذهبية أو عرقية في بعض أبعاده.

متى يصبح العنف السياسي شرعيًّا، وما هي معايير شرعيته وحدودها؟

قبل الإجابة على هذا السؤال يجب التفرقة بين مفهوم الشرعية (Legitimacy) الذي يدور حول الأسس التي يتقبّل فيها أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، ومفهوم المشروعية (Legality) بمعنى خضوع نشاط السلطات ونشاط المواطنين للقانون الوضعي، وبالتالي فقد تكون السلطة مشروعة، أي مطابقة لأحكام القوانين ولكنّها غير شرعية برفْض الجماعة، أي الشعب، لها بسبب عدم تلاؤمها مع قيمها وتوقعاتها. فالشرعية فكرة، أو معتقدًا، تتعلق بأساس السلطة وكيفية ممارستها، بالتالي فهي مفهوم مصدره الدين، أو الكاريزما، أو التقاليد، بينما المشروعية مصدرها القانون الوضعي[1].

وانطلاقًا من هذا التمييز اعتبر بعضٌ أن العنف الذي تمارسه الدولة ضد فئات معينة في المجتمع يكون مشروعًا طالما استند إلى نص قانوني يبرّره ويحدده. فالدولة تحتكر حق الاستخدام للعنف المشروع، وفق المفهوم الفيبري، لحفظ الأمن والقانون وحماية الاستقرار الاجتماعي والسياسي من المخاطر الداخلية والخارجية، ولكن الإشكالية الأخلاقية تتمثّل في أن هذا العنف الرسمي لا يكتسب «الشرعية» إلا عندما تقرّه الجماعة أو غالبية أفرادها، وتعتبره بالتالي ضروريًّا لحماية النظام العام.

وهكذا قد يصبح هذا العنف مشروعًا، وغير شرعي، أي ترفضه

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص50.

الجماعة وتستهجنه؛ لأنها ترى فيه تعدّيًا على حقوقها وحرياتها، وترى أن سنده القانوني لا يقوم على رضاها؛ لأنها هي مصدر القانون والحق؛ لذا، تحتجّ أو تتمرد وتثور ومن ثم قد تلجأ للعنف المضاد الذي تعتبره «شرعيًّا». هنا يكمن جذر العنف السلطوي «التخويني»، وبذور العنف المضاد «التكفيري» أو «التغييري»، حيث يجري تنميط «الآخر» بصفته «عدوًّا» في ذروة الصراع، وتتم شيطنته بصفته تمثيلًا للشر المطلق.

النظام الدولي بكل مؤسساته، يقترن ويتعامل مع الدول وليس مع الشعوب، إلا في حالات استثنائية يقدّرها على ضوء مصلحته، وهي مصلحة لا تضبطها معايير واضحة في القانون الدولي، وهو ما أدى إلى الازدواجية في الموقف من قضايا التحرر الوطني وتقرير المصير وحقوق الإنسان، ازدواجية أدّت إلى إفلاس سياسي وأخلاقي لكل المؤسسات الدولية، تجسّد في خضوعها لسياسات الدول الكبرى وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، حصدنا آثاره المدمرة في فلسطين واجتياح العراق وفي أكثر من مكان في هذا العالم. ازدواجية حصدنا آثارها في تحالف هذه الدول مع الأنظمة الاستبدادية، ودعمها لها على الرغم من كل الشعارات البرّاقة عن حقوق الإنسان والحرية والمساواة التي يتغنى بها الغرب.

لا شك في أن كل النظم والقوى التي تمارس العنف تتجه إلى تبريره باعتبارات قيمية وأخلاقية، فالنظام السياسي يبرر ممارسته للعنف ضد المواطنين، أو ضد فئات معينة استنادًا إلى دعاوى المحافظة على الأمن والنظام والقانون والمصلحة العامة، وحمايتها من عناصر تُرمى عادة بأنها عميلة وخائنة، حيث تعمل كأدوات لقوة أجنبية، وكذلك فالكثير من النظم تمارس العنف تحت شعارات براقة، مثل: محاربة الإرهاب والحفاظ على الوحدة الوطنية. أما القوى غير الرسمية فتبرر العنف بمنطق الدفاع عن النفس وبحماية الحقوق والحريات والأقليات وعدم وجود قنوات

لتوصيل المطالب، أو عدم فاعليتها إن وجدت، كذلك تلعب الاعتبارات الإيديولوجية دورًا رئيسيًا في تبرير العنف.

تحيلنا هذه المقاربة إلى تحليل مسارات إعادة إنتاج القيم التي تغذّي منظومة العنف والتوحش بمختلف أشكالها في ما يمكن وصفه بثقافة تبرير العنف وتسويغه، ليس فقط على المستوى الدولي المعولم؛ بل على المستوى المحلي والوطني، حيث يتمثّل في اندلاع عنف مركب وبنيوي طال مختلف الأشكال السياسية والمجتمعية والسيميولوجية الرمزية والثقافية، من أبسط مظاهره إلى أشدها، بعد أن كانت أشكاله محصورة في الدولة العربية التسلطية لأكثر من نصف قرن، حيث احتكرت كل أنواعه وفنونه، وأبدعت فيها إبداعًا قلّ نظيره، في حين يبدو اليوم وكأنّه تفلّت وتمدّد خارج أي انتظام أو ضبط، ليصل إلى حدود الجرائم الوحشية والإبادة والتهجير والقتل الهوياتي.

لقد أصبح من المسلّم به في الدراسات السوسيولوجية أن التيارات المتطرفة، وخاصة الدينية منها وذات الطابع الهوياتي في العالم، لا تهبط علينا من كوكب آخر؛ بل هي نبت موضوعي لوقائع ومتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، يتزامن صعودها وظهورها مع تحديات تهدّد منظومة القيم وثوابت الموروث الثقافي، والتي غالبًا ما ينتج عنها «أزمة هوية» واختلالات تطال مجمل البنى ومنظومة قيمها. وغالبًا ما يتم التعبير عنها بصيغ متعددة، منها الخوف من المستقبل، ورفْض الحاضر والهروب للماضي طلبًا للنجاة.

تحيلنا هذه المقاربة إلى فهم للتيارات الدينية السياسية المعاصرة بوصفها تعريفًا للذات وتوصيفًا للهوية، ولكن بصفتها آلية دفاعية في مواجهة العولمة وتحديات الحداثة والتغريب، بما يعنيه ذلك من منظومة قيم وسلوكيات تقتحم المجتمعات التقليدية؛ لذلك، يبدو من السذاجة

التعامل معها «أمنيًا» باعتبارها ظواهر إرهابية «محضة»، أو باعتبارها كتل عنف وإرهاب مسلّح «صماء»، بدون أي تمييز بين حركات مقاومة مشروعة وتيارات دعوية وسياسية سلمية، واتجاهات جهادية عنيفة.

كما يبدو كذلك أكثر سذاجة النظر إليها بوصفها ظاهرة «ثقافوية» خالصة، على الرغم من الخلفية «الهوياتية» كفاعل ومحرك موضوعي لمثل هذه التيارات. المسألة بالأساس تتعلق بالأطر الاجتماعية التي تتحرك فيها مثل هذه التيارات وبالأفكار التي تطرحها من جهة، ثم بمضمون هذه الأفكار والأساليب المعتمدة والتحديات التي تواجهها من جهة ثانية؛ لهذا السبب يكتسب تحليل السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والثقافي لأي جماعة أهمية خاصة، فعلى أساسه يحدث التفاعل مع الواقع ويتفاعل الأفراد مع الأفكار التي تمثّل أجوبة على تحديات واقعية. يمكن لهذه الأجوبة أن تكون طوباوية، أو متطرفة أو إصلاحية أو ثورية، لكن بالإجمال ثمّة أكثر من جواب واحد، وأكثر من صيغة للتعبير عن «الهوية».

وتعدد الإجابات، إنما يعبّر عن دينامية الأفكار وعلاقتها بحركة الواقع. واجهت التيارات الإصلاحية الدينية في جوابها المنفتح والمعقلن في بدايات القرن العشرين تحديات الهوية والتغريب والحداثة في مرحلة كانت الدولة الوطنية الناشئة لا تزال طرية، حيث كان ثمة أمل في الإصلاح والنهوض. أما التنظيمات الدينية في الربع الأخير من القرن العشرين، فواجهت تحديات الهوية والتغريب والحداثة في ذروة تضخمه وتوحشه مع العولمة والأمركة، وفي دول وطنية تغوّلت فاحتكمت في الغالب إلى منطق الاستيلاء على السلطة بقوة العسكر والقبائل والطوائف، لتكرّس زعامات وحكامًا أشبه بالآلهة، فتكرست معهم حياة سياسية فارغة من أي مضمون سياسي أو أخلاقي، وفاشلة إلى حد الإفلاس على المستوى التنموي والاجتماعي، ومدمّرة إلى حد سحْق كرامة الإنسان العربي على مستوى

الحريات. وهذا فارق في القيمة والنوع لطبيعة التحديات، والتي ينتج عنها بطبيعة الحال تفاوت في الممارسات والإجابات.

ويختزل شعار مكافحة الإرهاب تلك الرؤية المنبثقة من خلفية ثقافة الهيمنة الغربية، وهي أيضًا رؤية ذات بعد واحد متمركزة حول الذات، تحاول وتسعى إلى فرض نموذجها بوسائل شتى، فالمسألة في هذا السياق لا تعود فقط إلى جدلية الإرهاب والأمن العالميَّين، بقدر ما أصبحت أداة من أدوات الصراع؛ لذلك، ترتبط بمعنى الإرهـاب ومضمونه وتعريفه، والتي تتخذ معايير مزدوجة وانتقائية عندما يتعلق الأمر بمصالح الغرب وحلفائه وفي مقدمتهم إسرائيل.

القضية إذن تتعلق بالمقاربة المنهجية لظاهرة انفجار الهويات التقليدية وعودة الدين إلى المجال العام والمظاهر التي يتخذها، والتي اعتبرها «داريوش شايغان» غطاءً إيديولوجيا ارتكاسيًّا تعتمده المجتمعات الضعيفة في ظل التحولات والتحديات الدولية، وذلك كبديل للحداثة الكونية. في هذا السياق، ينبغي أن تدرس ظاهرة صعود تيارات التطرف والتعصب في علاقتها بالآخر، دون أن يعني ذلك التسليم بأطروحاتها أو رؤيتها بعيدًا عن النقد والتفكيك والمراجعة.

أحد أبرز تجليات التعصب «الهوياتي» الطائفي والمذهبي وخطاب الكراهية يتكوّن في النظر إلى «الآخر» ثقافيًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا بوصفه عدوًّا أو خصمًا أو مجال «تهديد»، وليس بوصفه مثيلًا أو تنوعًا يمكن أن يثري ويغني ويضيف على الذات قيمًا وأبعادًا تجعلها ذات مرجعية تركيبية غير أحادية، أكثر تفهمًا وتسامحًا وعقلانية. وبقدر ما تمثّل هذه الإشكالية المحرك الرئيسي للتيارات الدينية المتطرفة، هي أيضًا تمثّل الإشكالية معكوسة نفسها، حيث يختزل الخطاب المعولم الحياة بالمنفعة والربح والمصالح، ويسجن الإنسان في بعده الاقتصادي، ويحوّل الجماعة إلى

قطيع استهلاكي، وفي لحظة توحشه قسّم العالم إلى محور للشر حيث «الآخر»، ومحور للخير حيث قيمه هي المرجع الأول والأخير، في مشهدية مروّعة للدم والقتل تجسّدت في غزو العراق واحتلال بغداد، ولا نزال نحصد آثارها حتى الآن.

وهكذا تحوّل شعار مكافحة الإرهاب إلى إيديولوجيا، أصبح معها تعريف الإرهاب محاولة عبثية؛ بل أصبح التعريف بحد ذاته متحرّكًا ونسبيًّا، يعكس توازنات اللاعبين الكبار على المسرح العالمي، ولم يعد بالتالي محصلة تحليلية تعكس قراءة جادّة وموضوعية للعناصر المولّدة للعنف السياسي والعنف المضاد بشكل عام. وهكذا يمكن ببساطة أن يفرض القوي سياسته على الضعيف، ويسود منطق الجلاد، وتتحوّل الضحية إلى عبء، ويصبح الشعب الفلسطيني إرهابيًّا إذا قاوم الاحتلال والاستيطان، ويصبح الإسلام بالتالي ثقافة منتجة للإرهاب؛ لأنه يتضمّن موقفًا ومخزونًا تاريخيًّا يحض على المقاومة والجهاد وعدم الاستكانة للظلم. وتصبح معها مقاومة الاحتلال الأميركي للعراق منذ 2003 إرهابًا موصوفًا.

نحو قراءة سوسيولوجية لظاهرة العنف والتطرّف

ما الذي يدفع جماعات أو أفرادًا إلى أن يصبحوا متطرفين وعنيفين، ومن ثم متوحشين في تعاملهم مع الخصوم والأعداء؟ كيف يصبح المرء، ومن ثم الجماعة مستعدّة للتضحية بأغلى ما تملك في سبيل ما تعتقد؟ ما الذي يدفع الأفراد إلى الإيمان بمعتقد والانخراط بجماعة بلا قيد ولا شرط والانقياد لها بما يمكن أن يؤدي إلى التضحية بالنفس والآخرين؟ ثم ما الذي يجعل جماعة (اثنية أو طائفية أو عقدية..) تتمسك بأفكار تبدو غير عقلانية، وتمارس سلوكًا يتّسم بالكراهية تجاه الآخر، ويتجه صعودًا نحو إقصائه وإفنائه حتى ولو أدى ذلك إلى تخريب حياتها ومجتمعها؟

قدّم بعضٌ إجابات على شكل نظريات، ولا نعتقد أن المحاولات

التي جرت ناجحة إلا بقدر تعبيرها عن حالات بعينها، فالعوامل الخاصة التي تتحكم بحركة الناس والشعوب يصعب حصرها ونمذجتها، مع أنه يمكن تحليل بنية كل مجتمع واستخلاص استنتاجات نظرية تمكّن من ترجيح احتمال صعود ظواهر ونشوء حالات ومؤشرات عنف في بلد من البلدان، ولكن كاحتمال فقط، علمًا أن بلدانًا كثيرة عانت من العنف الديني والسياسي حيث لم يتوقع أحد؛ لذلك، كانت تلك النظريات أقرب إلى الاستقراء القابل للدحض أو الترجيح.

انفصال الإيديولوجيا عن السياسة

في واقعنا العربي والإسلامي ليس الأمر وليد اللحظة السياسية الراهنة؛ بل هو نتاج مسار ومحصّلة مسيرة بدأت، فقد شهدنا خلال القرن العشرين تحوّل العروبة من فكرة إلى انتماء راسخ، ومنها ولدت الحركة القومية، وتحوّلت إلى دولة أو سلطة. ولا يملك أي مؤرخ نزيه إلا أن يعترف بأنها خلّفت تراثًا فكريًا وسياسيًا غنيًا، وهو تراث لا يغيّر من قيمته إخفاق الحركة القومية في إنجاز أهدافها، وإن كان من الواجب تقييم تجربة الإخفاق تلك.

ليس في قولنا محاولة لرد أسباب الإخفاق إلى التجربة السياسية للأنظمة القطرية العربية فقط، وبالتالي تنزيه الفكر القومي العربي عن المساهمة في إنتاج بعض شروط ذلك الإخفاق؛ ذلك، أننا نعتقد أن جوانب هامّة من العطب في المشروع القومي العربي إنما تعود إلى قصور فكري في المقام الأول، فهو أسقط في بناء تجربة السلطة والدولة مبدأ الديموقراطية، ولم يُعر قضية المشاركة والمساءلة والمحاسبة أي اهتمام.

والواقع أن فكرة «الدولة» بحد ذاتها قد تمّ تهميشها، وعانت من فقر في التنظير لها لصالح مفهوم «الأمة»، وهذه مسألة يشترك فيها الفكر

الإسلامي والفكر القومي معًا، بغض النظر عن المضمون الإيديولوجي الذي يضفيه كل منهما على المفهومين.

فكلاهما يفترض أن الدولة هي الترجمة السياسية للأمة كما يراها ويتصورها، وبالتالي للأمة في النص الإسلامي والقومي كامل الحق في أن تتبلور وفق مكوّناتها التاريخية والثقافية أو الدينية في «دولة»، وحيث إن هذا لم يحصل إلا بفعل فاعل، يتفق الاثنان على أنه «خارجي-استعماري»، هذا الفاعل الذي أنشأ دولًا لا مشروعية لها، أو في أحسن الحالات كانت شرعيتها منقوصة أو مؤقتة. أما من يتمتع بالشرعية الكاملة، فيقع خارج حدود الدولة الواقعية القائمة، سواء أكان نصابه الشرعي الكامل في «الأمة» ومشروع «الدولة القومية»، أم «الإسلامية» المتخيّل الذي لا يعترف بالحدود والكيانات القانونية للدول والأوطان التي صنعها المستعمر.

لذلك، لم يتم التركيز على بناء نظرية في الدولة والمواطنة والمؤسسات وفصل السلطات، بقدر ما تمّ الاهتمام بالتنظير لكل ما له علاقة بالهوية والانتماء والأمة والوحدة والشريعة والأصالة والتراث، ولم يتم التعامل مع الدولة القائمة إلا باعتبار أنها وليد غير شرعي، «لقيط» ومؤقت، وباعتبارها مجرد وسيلة للوصول إلى الغاية الأبعد وهي «وحدة الأمة». فالدولة التي يعيش فيها حاملو هذا الفكر لا تمثّل الغاية النهائية لحلمهم القومي أو الإسلامي «الشرعي». هكذا كان الفكر القومي والفكر الإسلامي، كل منهما بأصالته يقدّم مشروعًا ضد الدولة كمفهوم سياسي وككيان موضوعي قائم عمليًّا، مما عطّل إمكانية بناء وطنيات أصيلة وحقيقية، ولذلك نرى اليوم نُذُر تفكك ما بقي منها إلى ولاءات وهويات ما قبل وطنية، طائفية ومذهبية مع انهيار هذه الدول.

لقد نتج عن ذلك دول وطنية هشّة وهجينة، والأهم أن التجربة أثبتت أن حب السلطة كان على الدوام أقوى من الإيديولوجيا بالنسبة إلى القوميين

وغيرهم سواء بسواء. فتاريخ الدولة الوطنية العربية يكاد يختزله الصراع على السلطة فيها، والصراع على السلطة بطبيعته لا يتوقف إلا بالاستحواذ على المزيد منها. وفي مجتمع الدول اليوم التوسع السلطوي الوحيد الممكن هو التوسع الرأسي لا الأفقي. وبمعنى آخر، إن قانون تراكم السلطة هنا يبقى بالضرورة أسير حدود الدولة، يمارس مفعوله عموديًا، الأمر الذي أدى ويؤدي عمليًا إلى توطيد دعائم أنظمة سلطوية استبدادية تقوم على مبدإ الحزب الواحد، والسلطة المخابراتية، وإلغاء الحريات العامة، وإحلال أنظمة الطوارئ، وقمع التعددية السياسية، ومنْع أي حديث عن تداول السلطة، واعتبار الشرعية الثورية بديلًا للشرعية الشعبية، وتوسيع دائرة المستفيدين التي تسبّح بحمد الحاكم وبأمره، وهذا الأمر كان أحد المصادر الرئيسية المغذية لعمل قانون الفساد ونظامه المنتج لكل أنواع التفاوت والتخلّف والإقصاء الاجتماعي والسياسي، والذي أفضى إلى «العنف البنيوي» في المجتمعات العربية بوصفه أحد مخرجات هذه الأنظمة، وانعكاسًا مقابلًا للعنف المتجذّر في سلوكها، سواء على الصعيد الرمزي أو المادي.

جدلية المظلومية والظلامية

لقد تمّ إهمال المطلب الديموقراطي في المرحلة التبشيرية، ثم في المرحلة التأسيسية والتحررية التي نشأ فيها الخطاب القومي تم تأجيله وتغييبه، وقد ساهمت في ذلك عوامل عدّة، منها الالتباس التاريخي الذي حكم نشأة الديموقراطية، كتجربة معاصرة في الغرب، والذي تجلّى في عالمنا مع ظاهرة الاستعمار والرأسمالية. كانت ذريعة أولوية الصراع مع العدو الصهيوني مبرّرًا للبعض في تأجيل المطلب الديموقراطي، كما كان فشل الأحزاب الليبرالية العربية التي ارتبطت ممارساتها بالفساد من جهة، وبالعجز عن تحقيق أي إنجاز اجتماعي أو تنموي مبرّرًا لبعضها الآخر من جهة ثانية. هذا مضافًا إلى حملة التسفيه المبرمجة التي تعرّضت لها

الديموقراطية تارة من بعض الإسلاميين بحجة أنها منتج كفري ضلالي لا يجوز الأخذ به، وتارة أخرى من بعض أجنحة التيار الماركسي الذي لم يرَ فيها سوى الوسيلة الخادعة والمضللة التي تتيح للبورجوازية الاستغلال، والتسلّط على الطبقة الكادحة. كل هذه الاعتبارات ساهمت في إفقار الديموقراطية في الوعي الشعبي في الخمسينات والستينات، بل وحتى السبعينات، والتي استفاد منها النظام التسلطي العربي إلى أبعد الحدود.

تغيّر الحال اليوم، فقد أثبتت الديموقراطية كتجربة إنسانية جدارتها ونجاحها على أكثر من صعيد. فالبدائل أثقلت كاهل العرب بالدم والظلم والطغيان. فقد جرت العديد من المراجعات الفكرية، وتصاعد اهتمام النخب الثقافية العربية بالمسألة الديموقراطية. ومنذ ثمانينات القرن الماضي بدأنا نشهد حراكًا لافتًا تجاوز الأطر الحزبية القديمة ليطال مؤسسات ثقافية وأطرًا جديدة في المجتمع المدني والأهلي، حيث أخذت تلعب دورًا متزايدًا في تفعيل المشروع الديموقراطي. وعلى الرغم من الصخب والسجال الذي أثاره استدخال هذا المفهوم في بنية الخطاب العربي حينها، لم يجد هذا مساره العملي لإصلاح حال الأنظمة العربية التي تآكلت شرعيتها إلى أبعد الحدود.

العلاقة بين الاستبداد والتطرف الديني من جهة والديموقراطية من جهة أخرى ذات طابع جدلي؛ ذلك أن الديموقراطية لا تحارب التطرف، بل تزيل أسباب وجوده، حتى لا يجد التربة الصالحة لظهوره. أما الاستبداد السياسي، فإنه الوصفة المناسبة للتطرف؛ اذ يهيئ له المناخ والبيئة المناسبة التي تسمح له بالازدهار، فهو في قمعه واضطهاده له يدخل معه في علاقة ذات بُعدين: إذ ينفعه ويضره كما ينفع نفسه ويضرها في آن معًا؛ ففي صراعه ينعشه، ثم يخنقه في حركة جدلية مأساوية لا مفرّ منها، موّفرًا له بذلك قضية «المظلومية» كدافع ذاتي للتضحية والاستمرارية، ومبرّرًا لنفسه محاربة «الظلامية» تحت شعار الحداثة الزائفة.

والواقع أنه ساد لفترة طويلة رأي بين بعض الباحثين يعتبر أن الحركات الإسلامية عاجزة لأسباب بنيوية ومعرفية عن التكيّف مع المنظومة الديموقراطية، وبالتالي عن إنتاج هيكلية حزبية مرئية أو ملموسة، إلا أن باحثين آخرين يرون خلاف ذلك؛ إذ استطاعت بعض الحركات الإسلامية أن تتكيّف عمليًّا مع النظام الديموقراطي، وأن تتحوّل إلى قوة ديموقراطية معارضة في بلدان مختلفة، وهو أمر يشبه المسار الذي دخلت فيه الأحزاب الشيوعية، الشمولية واليمينية المؤدلجة في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية[1].

تستند هذه القراءة إلى فرضية تقول: إن الدمج السياسي للقوى المحافظة والمتشددة دينيًّا وإيديولوجيا، قد يؤول إلى «إخراجها» عن سياقها الإيديولوجي وترشيد سلوكها السياسي؛ ومرد ذلك إلى أنه ثمّة ميل لدى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين إلى إبداء قدر من المرونة في خطابهم وممارستهم، ولو تكتيكيًّا في البداية، من أجل تعظيم مكاسبهم وحماية مصالحهم وزيادة تأثيرهم في «المجال العام». وقد جرى اختبار هذه الفرضية إمبيريقيًّا في الكثير من الحالات، في الدراسات السوسيوبوليتيكية، في ما بات يعرف اليوم بجدلية: «الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد»، وثبت أنها تتمتع بدرجة عالية من الاحتمالية[2].

وبعيدًا عن التصنيفات الجاهزة والمعلّبة؛ بل وربما المؤدلجة للحركات الإسلامية، فإنه من الثابت ومن خلال تقنية «دراسة الحالة» على أي مكوّن سياسي علماني، وجود علاقة موضوعية بين الفاعلين السياسيين ومجمل الشروط المتوافرة في الحقل الاجتماعي والسياسي المحيط به،

---

(1) John Voll and John Esposito, «**Islam democratic essence**», Middle east quarterly, September 1994, p3-11.

(2) عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص118.

فالإقصاء أو التهميش الذي يتعرّض له أي فريق أو مكوّن سياسي ينعكس تشددًا في خطابه، في حين أن أولى مخرجات الاندماج والمشاركة في العملية السياسية تتمثّل بانخفاض وتيرة خطاب الكراهية وبولادة مسيرة الاعتدال (دمج=اعتدال)، وبالتالي نخلص إلى أنه كلما كانت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حادّة ومترافقة مع شعور هذه الحركات بأنها مستهدفة بالقمع، لجأت إلى السرية وإلى الطرح الإيديولوجي الجذري، وإلى العنف.

وعلى العكس، كلما كان القمع والاضطهاد أقل ضراوة، وكلما كانت الأزمات والظروف السياسية والاقتصادية أقل حدّة، لجأت هذه الحركات إلى الانخراط في الحياة السياسية العلنية، وأنشأت بالتالي هيكليات تنظيمية مرئية، ومارست وظائف سياسية محددة، معتمدة ما يسمى في لغتها السياسية «فقه المرحلة» أو «الضرورة»، والذي يرتّب عليها انتهاج الواقعية والمرونة السياسية، بدلًا من الطرح العقدي والجذري، بهدف الوصول إلى أسلمة المجتمع والدولة، والتي هي أهداف قصوى صعبة المنال.

لذلك، يمكن القول إن الثورات الشعبية العربية لم تولد من فراغ، وهي بالتأكيد ليست نبتًا شيطانيًا، أو مؤامرة كما تدعي الأنظمة التسلطية. إنها الانفجار النوعي المترتب على الفشل الكمي المتراكم بفعل سياسات الأنظمة على المستوى التنموي والتربوي والسياسي. فسياسات الاستبداد والإقصاء لم ينتج عنها إلا التهميش والفساد، ولم تؤدِّ إلا إلى تمديد قوانين الطوارئ، وانتهاك الحريات والكرامات والعنف الأمني المفرط، فضلًا عن التلاعب بوحدة المجتمعات والتمييز بين طوائفه ومذاهبه بعيدًا عن دولة المواطنة والعدالة، وهذه كلها مجتمعة ولد في رحمها جنين الربيع العربي.

نموذج لم يكتمل

قدّمت الثورات العربية نموذجًا جديدًا، لم يكتمل بعد، وهي حيث

أسقطت الرؤساء، وبدأت رحلة التغيير بانتخابات ديموقراطية، برز فيها بوضوح أن قوى الثورة المضادة لا تزال قوية ومتجذرة في «الدولة العميقة»، وقادرة على استعادة أنفاسها بأشكال جديدة، حتى أصبحنا أمام مشهد ينذر بتفكك الدولة في بعض الحالات، حيث وضع تعنّت حكام الاستبداد، وتغوّل أجهزتهم السلطوية البلاد والعباد أمام خيارات الحرب الأهلية أو التدخل الخارجي، فانكشفت المكوّنات السلطوية الأولية لهذه الأنظمة، فظهرت قبلية ومذهبية وطائفية أو عرقية وجهوية، معطوفة على فشل تنموي ذريع أمام فجوة متنامية بين الأرياف والمدن وبين الضواحي المهمّشة على أطراف المدن التي يتكدّس فيها الفقر والإهمال والحرمان.

والأنكى من ذلك، أن الدولة العربية القطرية لم تكتفِ بفشلها في إدماج مكوناتها الأولية، القبلية والطائفية والمذهبية؛ بل عزّزتها وعمدت إلى توظيفها كأدوات في صراعها للاستحواذ على نصاب السلطة، فظهر الصراع واضحًا على مساحة العراق، وعمدت الحكومة المالكية إلى إغراقه بالفساد والدم والمذهبية، والمشهد مغرق في طائفيته ومذهبيته في لبنان. وفي مصر عادت المؤسسة العسكرية والدولة العميقة لتمسك بكل الخيوط، والمحاولات جارية لاستنساخ تجارب مشابهة في كل من تونس وليبيا، وفي اليمن استخدم التحشيد الحوثي في حرب بائسة ويائسة، حيث القبيلة والسياسة حاضرة هناك لتطحن الكثير من الأوهام المؤدلجة كما هي في ليبيا[1]، ويبقى جرحنا الدامي في سوريا، حيث استنفد النظام تكوينها السوسيولوجي والطائفي والمذهبي والعرقي، وأغلق أبواب الإصلاح السياسي حتى انفجرت الأمور، وانكشفت على واقع دموي مدمّر.

---

(1) انظر: الدراسة المهمة للدكتور محمد نجيب بو طالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

يمكن القول إن الدولة العربية الإقليمية فشلت تمامًا، ليس فقط في بناء نماذجها «القومية»، بل في بناء «الدولة» كمؤسسات وإطار للمواطنة، ومرجعية للحكم والفصل في المنازعات بين الناس، الذين عادوا وقت الشدّة نحو المكوّنات التي سبقتها، أي عادوا إلى أصولهم، تمامًا كما فعل أهل السلطة حين انكشفوا فتحوّلوا إلى قبيلة سياسية تحتشد حول عصبوية ما.

الوعي العصبوي في التحليل السوسيولوجي

في التحليل السوسيولوجي لا يمكن للوعي والسلوك الطائفي أو القبلي أو الجهوي وغيره أن يتحرّك إلا ضمن الشبكة المصلحية الاجتماعية التي ترسم حدود الصراع على السياسة والاقتصاد في البلاد. وعلى هذا الأساس، تصبح المصالح الاقتصادية وشبكات الفساد والمحسوبية والزبائنية، قوى مهيمنة، تحتاج إلى الأمن والاستقرار كي تقيم سياسة الدولة الإقليمية والدولية، بما يؤمّن ديمومة المنافع والمكتسبات، بعيدًا عن حسابات المنطق الفئوي، الطائفي أو المذهبي أو القبلي أو غيره، حيث تجمع شبكات المصالح أطيافًا وشرائح من المذاهب كلها، دون أن يلغي هذا الهيمنة العليا للشريحة الأكثر نفوذًا حول الحاكم وحاشيته.

يبقى السؤال عن الكيفيات والآليات والأدوات التي استخدمها النظام العربي السلطوي للإمساك باقتصاد بلاده وتعامله مع الثروة الوطنية، والتي قادت إلى كوارث اجتماعية وإلى تهميش قلّ نظيره؟ يتبعه تساؤل عن تشابه هذه الآليات والأدوات وعلاقة ذلك بانفجار الواقع العربي وتفككه؟ وهل إنّ التشابه في الآليات والأدوات يعني تشابهًا في النتائج؟

اتبعت معظم حكومات الدول العربية برنامجًا اقتصاديًا استند في غالبه إلى وصفات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي؛ فعلى سبيل المثال أقدمت الحكومة المصرية على إصدار قانون

الشركات القابضة عام 1993، وبموجبه أقدمت على بيع شركات القطاع العام المملوكة للشعب، وكفّت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية، وفتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي، مضافًا إلى إجراءات تفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري وخصخصته. لكن الخصخصة المباشرة، أو غير المباشرة أفرزت طبقة من رجال الأعمال الجدد احتكرت ثمار النمو الاقتصادي[1]، فبرزت أسماء شهيرة في مصر كأحمد عز، وحسين سالم وآخرين، باحتكارها لقطاعات واسعة من الاقتصاد المصري. أما في سوريا، فقد احتكر مئة من رجال الأعمال الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي السوري، وبرز الأقرباء ومن بينهم الأكثر شهرة رامي مخلوف.

ومن المفارقات اللافتة أن الإمارات العربية المتحدة المتحررة اقتصاديًّا حصرت تشغيل قطاع الهاتف الخلوي، ذي الربح السريع بالجهات الحكومية، بينما سوريا والجزائر الحريصتان بشدّة على القطاع العام، اعتبرت هذا المجال من أولى التلزيمات للقطاع الخاص في إطار الخصخصة، وحصرت التشغيل في إطار شركة أو شركتين من الشركات الخاصة المحظوظة، مما أضاع فرص المنافسة، وأكّد الخلفية الربحية والسلطوية لهذه التلزيمات. وفي ليبيا، دارت الثروة بين الأبناء والعشيرة، وفي اليمن ضاع الاقتصاد بين القبيلة والعائلة والحرب، وفي تونس حدث أمر مشابه.

تحجيم الطبقة الوسطى

في المجمل، أنتج هذا النهج النيو ليبرالي التسلطي تحكّم فئة قليلة جدًّا من رجال الأعمال في اقتصادات الدول العربية، على الرغم من أن تجارب عدّة في العالم الثالث أثبتت فشل هذا النهج في تحقيق التنمية

---

(1) انظر دراسة: خالد كاظم أبو دوح، «**قراءات في الحركات الاحتجاجية العربية**»، ملف المستقبل العربي، العدد 387، أيار/ مايو 2000، ص113 ـ 130.

الشاملة، حيث قد ينجح في تحقيق نمو اقتصادي، لكنّه يخفق في توزيع الثروة، الأمر الذي يخلق طبقة تزداد ثراءً، فيما الشعب يزداد فقرًا. وهو ما حدث في الدول العربية، وأدى إلى تقليص الطبقة الوسطى وتحجيمها وإفقارها[1].

والواقع أن الطبقة الوسطى لم تندثر؛ بل حدث فيها تغيّر بنيوي، طال أصولها القديمة «العائلية والعريقة» من «ذوي الياقات البيض» وأصلاب الأفندية والبورجوازية، لصالح انبثاق شرائح وسطى جديدة من أبناء الأرياف و«ذوي الياقات الزرق»، الذين تلقّوا أقساطًا متفاوتة من التعليم، وتدرّجوا على مراقي الحراك الاجتماعي بأشكال مختلفة، وزحفوا من القرى النائية والبوادي القصيّة، البعيدة عن المركز المديني التقليدي-المتروبول، وعملوا في أي نشاط وجدوه، وسكنوا في أي ركن أتيح لهم، مما سمي في ما بعد «الأحياء القصديرية» أو «الأحياء الشعبية»، أو «العشوائية»، أو «السكن الفوضوي». هذه الشرائح الوسطى الجديدة اشتغلت في جهاز الدولة، وتغلغلت في النسيج الاقتصادي المتحوّل حضريًّا، وأصبحت عماد المجتمع الجديد. وهو ما أظهرته الحالة التونسية في التفاوت بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية[2]، وهو أمر مشابه، حصل في الحالة السورية والعراقية والمصرية، كما تشير العديد من الدراسات، حيث شكّل الزحف إلى «المركز» -العاصمة ممّن تم إقصاؤهم بفعل تمركز السلطة- فعلَ حسم نهائي في انهيار الطبقة الوسطى.

وكلنا يعلم الدور الوطني والتنويري للطبقة الوسطى في فترتها

(1) انظر في هذا المجال: تحليل جاك قبانجي، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديموقراطي** (عمل جماعي)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص119.

(2) انظر في هذا المجال: محمد عبد الشفيع عيسى، «**فروض نظرية على محك الخبرة الثورية في تونس ومصر**»، ملف المستقبل العربي، العدد 386، نيسان/ أبريل 2000، ص133-138.

الذهبية، فهي أدّت دورًا أساسيًا في مواجهة الاستعمار، ثم بعد ذلك في بناء الدولة الوطنية بسبب انتشار التعليم بين أوساطها، فكانت بمثابة الرافعة التي نهضت بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مراحل معينة، وأسست القواعد الحقيقية للثقافة والتغير الديموقراطي.

ما حدث عمليًا أن الدولة العربية الحديثة، إلى جانب الفشل التنموي والاقتصادي، أنتجت تهميشًا سياسيًا إلى أبعد الحدود، يتمثّل في عدم تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم السياسية وحاجاتهم الاقتصادية، في ظل هيمنة سلطوية، مترافقة مع تدنّي الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات الدولة، وتحوّلها إلى أدوات بيد البيروقراطيات السياسية، وتحوّل السلطات التشريعية إلى ملحق بالسلطات التنفيذية ومن يقبع خلفها من تحالف العسكر ورجال الأعمال وأباطرة السياسة، فضلًا عن تفشي الفساد في السلطة القضائية وهشاشة استقلالها.

ولعل أبرز مثال على تعطيل عمل البرلمانات العربية عن القيام بدورها، تلك النزعة البائسة لتوريث السلطة من جهة، وتغييب المعارضة من جهة أخرى، حيث لم يرَ مجلس الشعب المصري في بيع الغاز الطبيعي وتصديره لإسرائيل بأسعار لا نظير لها في العالم ما يستدعي اعتراضه، كما فعل نظيره مجلس الشعب السوري الذي لم يُثر قضية دفن النفايات السامة إلا عند خروج عبد الحليم خدام من السلطة بعد سكوته طيلة الفترة السابقة عن هذا الأمر، فضلًا عن مسألة رفع الدعم عن المحروقات التي لم تلقَ اعتراضًا على الرغم من آثارها السلبية على الطبقات الفقيرة على الرغم أن نصف أعضاء المجلس يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين وفقًا للدستور السوري.

مضافًا إلى كل ذلك، مارست النظم السياسية التسلطية العربية سياسات التحكم بمفاتيح الانتظام العام الاجتماعي والسياسي للاحتفاظ

بسياستها وتأجيل مطلب الإصلاح، وبنت سياستها هذه على أساس العنف وليس القانون، فتضخّمت مؤسساتها القمعية، وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وجرى أيضًا استخدام العنف خارج هذه الآليات للتنكيل بالمعارضين وإذلالهم، حتى انتشرت فضائح وفظائع التعذيب في السجون، واضطرت معها نخب وشرائح عدّة إلى النفي الذاتي، أو التمرّد والاحتجاج، أو الهجرة، أو إنشاء طرق تعبيرية من الاحتجاج الصامت أو الرمزي أو الخفي، أو العمل عبر الجمعيات الأهلية والخيرية والتربوية المسموحة، أو تأسيس جمعيات دينية تعتزل المجتمع أو تنظيمات سرية متطرفة، وهو الأمر الذي تولد فيه الثقافة التي تسوّغ العنف، وتكفّر السلطات والحكام ومن يدور بفلكهم.

والأخطر من كل ذلك أن بعض هذه الأنظمة لجأ إلى سياسات تستند في ممارستها القمعية إلى عصبية أو تحالف عصبيات أهلية طائفية أو مذهبية، مستخدمًا خطابًا مزدوجًا ومستترًا للاستقواء والحفاظ على النظام، وهو ما أدى إلى إنشاء ميليشيات تابعة له خارج إطار المؤسسات الرسمية، تمارس العنف المباشر والعاري خارج إطار القانون. هكذا حمَت الأنظمة التسلطية نفسها، لكنّها كانت تميّع الحدود بين جهاز السلطة والدولة، وتغذّي «العنف الهوياتي» داخل مجتمعاتها، الذي هو أحد أبرز مظاهر «العنف البنيوي» السائدة في الأنظمة السلطوية، والذي تتجلى أبعاده في المدرسة والأسرة كما في مؤسسات العمل والإنتاج والحياة العامة.

متلازمة الفساد والاستبداد كمنتج موضوعي للتطرف والعنف

لقد أفرز المعطى السوسيولوجي على المستوى السياسي والاجتماعي العربي، تحالفًا واضحًا بين الاستبداد والفساد، بين التسلّط والتخلّف، الأمر الذي أشاع أجواءً من عدم الاستقرار السياسي الداخلي في ظل غياب كامل للديموقراطية. في مثل هذه الظروف من الطبيعي أن

تتنامى الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خصوصًا في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على إدماج المواطنين وحمايتهم من تغوّل الأجهزة السلطوية الأمنية والاقتصادية.

لقد كان من أبرز منجزات الأنظمة السلطوية ومخرجاتها بعد عقود من تراكم الأخطاء والخطايا، هزائم عسكرية، وأمراض ثقافية وانهيار شامل لمنظومة القيم الوطنية الجامعة، فضلًا عن تفكك القيم الأخلاقية والثقافية، وتراجع مستويات التعليم، وتزايد مظاهر العنف الاجتماعي، والفوضى وانتشار الجرائم والمخدرات والعشوائيات، والعجز الكامل أمام تنامي الضغوط السكانية والاقتصادية.

هذا، فضلًا عن الارتهان الكامل للسياسات الأميركية والغربية؛ بل وحتى الصهيونية التي أصبحت سفاراتها وأعلامها في بعض العواصم العربية التي «تكافح الإرهاب!».

بين شقوق وخطوط الواقع المتردي دخلت مجتمعاتنا في مشهد مأزوم، وأصابتها الهزيمة من الداخل قبل أن تواجه ضغط الخارج، وليس عسيرًا على أي باحث منصف أن يكتشف تلك العلاقة الجدلية بين ثالوث البؤس والشقاء العربي المتمثّل بـ «الاستبداد والتخلف والتبعية» وما بينهما من ترابط عضوي وتبادل وتلاحم في الوظيفة والنتائج. فهذا الثالوث الشقي تتغذّى عناصره بعضها من بعضها الآخر، وتستقوي إحداها بالأخرى لتشكّل حائط السد «المانع» لأي تغيير نحو نقيضها، ولو بالإصلاح التدريجي؛ لذلك، كان جنين «الربيع العربي» بارقة أمل تم إجهاضه بتواطؤ دولي وعربي، وهو ما شكّل الفرصة الذهبية الجديدة لصعود جديد لتيار التطرف والعنف حولنا.

ثالوث البؤس والشقاء هذا أنتج «وعيًا شقيًا» جديدًا لا يرى مانعًا من التحالف مع «الشيطان» لمواجهة منظومة التطرف الصاعدة، أو الانخراط

في دوامة التطرف والتوحش القاتلة لمواجهة «الطغاة والغزاة» الجدد على وقع عصبيات انفجرت، وهويات تضخّمت، حتى بدأت بالتشظي، واستحالت إلى سياج لا يسمح للعقل بأن يخترقه، ولا لـ «الجماعة» بأن تخرج عن طوقه.

الهويات المتشظية اليوم في العالم العربي أطاحت بالهوية الجامعة، وأصبحت هي محرك العقل الجمعي، وهي ما تجعله ذا نزعة أقلوية تتوجس من المختلف، تخوّنه وتشيطنه حينًا، وتكفّره حينًا آخر. وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تصوّر الهوية الفرعية كمحدد للخصوصية ومصدر غنىً للمجتمع، بقدر ما تجعلها آلية لتأكيد الذات ونفي الآخر، وأداة لشد العصب والحشد الشعبوي الطائفي والمذهبي والاثني. تلك هي الإشكالية التي يتأسس في مناخها «الوعي الشقي»، حيث يقع الجميع في فخ ثقافة القطيع، تلك هي إشكالية الهوية والمغايرة التي يتغذى في فضائها الخطاب الديني والمذهبي المسيّس بكل تياراته.

التطرف الديني والمذهبي بكل أشكاله الذي انفجر حولنا بشكل وحشي، حيث الكل يكفّر الكل، إنما هو ثمرة للنظام التسلطي العربي الذي لم يتردد لسنوات عن تخوين مخالفيه أو معارضيه، وبالتالي من أن يجعل مصيرهم بين القبور أو السجون أو المنافي. والأخطر أنه وعلى الرغم من العنف غير المسبوق في تاريخنا المعاصر ندخل مرحلة جديدة من محاولة إعادة إنتاج، أو تجميل للأنظمة التسلطية بذريعة صدّ الإرهاب والعنف التكفيري العابر للحدود، وإعطاء الأولوية للحلول الأمنية، وكأن العقل المأزوم لم يكتشف بعد أن محاربة التشدد المذهبي والطائفي لا تتم بتشدد يقابله.

إن هذا العقل المأزوم لم يكتشف بعد أن التكفير والتخوين، والإقصاء والتهميش لا ينتج إلا وعيًا شقيًّا يدور حول مثلّث الموت ومخرجاته

المتمثل بـ «الطغاة والغلاة والغزاة». تلك هي المتتالية التي عشنا في دوّامتها سنوات القلق والدم والهزيمة، ونعيش اليوم ذروة صعودها مع مشاهد لرؤوس تقطع، وأجساد تحرق، وبراميل متفجرة تمحو أحياءً وأسواقًا ومدنًا بكاملها، وميليشيات هنا وهناك ترفع الرايات الطائفية والمذهبية الصافية على أنقاض من بقي من إنسان عربي لا يزال يقاوم حاملًا الراية والهوية العربية الصافية.

رحم الله عبد الرحمن الكواكبي (1855ـ1902) في سفره الرائع «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» حينما حذّر من مخاطر الاستبداد السياسي والديني في مقاربة تعبّر بدقة عن حالنا: «...إن لم يكن يوجد توليد بينهما، فهما أخوان، أبوهما التغلب، وأمهما الرئاسة، أو هما صنوان قويان، بينهما رابطة الحاجة إلى التعاون لتذليل الإنسان...هذا التشاكل بين القوتين ينجرّ بعوام البشر، وهم السواد الأعظم، إلى نقطة أن يلتبس عليهم الفرق بين الإله المعبود بحق وبين المستبد المطاع بالقهر...». وهو ما ذهب إليه وتكامل معه منظّر «المشروطة» الإمام النائيني (1860ـ1936) في كتابه: «تنبيه الأمة وتنزيه الملة في وجوب المشروطة» والذي يعتبر وثيقة فكرية راديكالية نادرة وراقية تعبّر عن مدى نضج الخطاب الإصلاحي الإسلامي في المجال الشيعي، حيث اعتبر أنه لا فرق بين السجود للفراعنة والطواغيت وبين الانقياد الأعمى للإكليروس الشيعي الذي يموّه سلطته الاستبدادية بوظيفته الدينية، مقارنًا ذلك بالإكليروس المسيحي في القرون الوسطى[1]، مؤسّسًا بذلك لنظرية ولاية الأمة على نفسها.

القارىء والمدقق في «طبائع الاستبداد» و«تنبيه الأمة» والمقارن

---

(1) محمد حسين النائيني، **تنبيه الأمة وتنزيه الملة في وجوب المشروطة**، القسم الثاني، ص128؛ انظر أيضًا: تحليلًا أوسع لأفكاره في كتابنا: **حاكمية الله وسلطان الفقيه: قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة**، دار الطليعة، بيروت، ط2، ص132ـ142.

بينهما، يجد أشكال التناص واضحة الدلالة بينهما، وحاضرة على المستوى الدلالي؛ بل على المستوى اللغوي[1]؛ بل في تصديه لمن يسميهم بعض المتعممين ولصوص الدين وعبدة الظالمين «أنصار المستبدة» وفي تعريفه للاستبداد، الذي يقول فيه الكواكبي: الاستبداد لو كان رجلًا وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: «أنا الشرُّ، وأبي الظلم، وأمّي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسْكَنة، وعمي الضُّرّ، وخالي الذُّلّ، وابني الفقر، وابنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال.

لا تقلّل هذه المقاربة من أهمية التغذية الفكرية والإيديولوجية، ذلك أن تراثنا الديني في مباحثة المحورية ينهض على تقديس النصوص وسيطرة الإطلاقيات، ونبْذ الاجتهاد العقلي، وهو ما أدى إلى التعصب المذهبي وسدّ المنافذ أمام المحاولات الإصلاحية خشية المساس بالمقدّس، والخروج على الثوابت غير القابلة للتأويل. لقد أنتج كل ذلك أوهامًا تاريخية ألصقت بالدين، تدّعي كل منها امتلاك الأحقية التاريخية والحقيقة الدينية، وترفض التفسيرات والتأويلات الأخرى؛ بل إن بعض الغلاة في كل فرقة ومذهب يفسّقون ويكفّرون من يخرج على ما يمكن تسميته بـ «فقه اليقينيات» الشائعة، والتي تلامس الأساطير والأوهام، والتي لم تنفصل يومًا عن «فقه الطغيان السلطاني» بكل أبعاده التاريخية والسياسية والتي أفقرت «الفقه العقلاني» إلى أبعد الحدود وجعلته أسيرًا للنقول والشروح والمتون والحواشي.

في الخلاصة، كل هذا صحيح، لكن يبقى العامل السوسيولوجي يتقدّم على العامل الإيديولوجي أو على الأقل يتلازم معه في أيّ مقاربة

(1) انظر: الدراسة المهمة لمحمد جمال باروت، الكواكبي والنائيني: جوانب غير مكتشفة، على الرابط:

www.daralameer.com/newsdetails.php?id=216&cid=35.

جادة وموضوعية لمواجهة وحش التطرف والتشدد الطائفي والمذهبي؛ ذلك أن التعامل مع البيئة الحاضنة ومع المدخلات والمسبّبات، يتقدّم على التعامل مع المخرجات والمحصلات. فالمواجهة فكرية وثقافية، كما هي أيضًا سياسية وتنموية، قبل أن تكون أمنية فقط، وتتمثّل في ترسيخ قيم الديموقراطية وثقافة التعددية والمساءلة والمحاسبة، وقيم المواطنة ودولة القانون والمؤسسات. أما الدولة التسلطية، فهي الحاضنة والمولّدة للفساد والتخلّف والتطرف، وجالبة لكل أنواع التدخلات الأجنبية.

الجلسة الثانية
المؤثرات الإقليمية والدولية وعلاقتهما ببروز العنف التكفيري

- كلمة رئيس الجلسة: التوظيف الدولي والإقليمي للعنف التكفيري

(الأستاذ بلال حسن التل)

- الجهات الفاعلة الحكومية، والقرارات المعتمدة، والبروز الكارثي للتطرّف التكفيري (الدكتور محمد مرندي)

- الجماعات التكفيرية والقوى الدولية: الرعاية وتقاطع المصالح

(الدكتور جورج قرم)

- العنف التكفيري من منظور القانون الدولي

(الأستاذ الدكتور حازم محمد عتلم)

كلمة رئيس الجلسة
التوظيف الدولي والإقليمي للعنف التكفيري

الأستاذ بلال حسن التل[1]

إن كل المؤشرات والدلائل تقول إن ما سمي بالحرب على الإرهاب قد فشل حتى الآن بدليل ما شهدناه في السنوات الأخيرة من ازدهار لجماعات العنف التكفيري، وأبرزها داعش وما مثلها من تنظيمات تكفيرية تفتك في جسد الأمة.

كثيرة هي مسبّبات فشل الحرب على التنظيمات الإرهابية التكفيرية، غير أن أبرزها رغبة الكثير من القوى الدولية، والإقليمية، والمحلية في توظيف المنظمات التكفيرية لخدمة أجنداتها. وكثيرة هي الشواهد والأدلة على هذا التوظيف، الذي نعتقد أنه جرى بتواطؤ مع بعض قيادات التنظيمات التكفيرية، بعيدًا عن عيون الكثير من الشباب المنخرط في صفوف المنظمات التكفيرية، فالكثير من هؤلاء الشباب مخلص وصادق تم تضليله وتربيته على أفكار منحرفة، وقراءة خاطئة للنصوص، واجتزاء للفتوى من سياقاتها التاريخية والمكانية، في ظل عجز المؤسسات الدينية الرسمية وقصورها عن القيام بدورها في تقديم خطاب مقنع لشباب هذا

---

(1) رئيس المركز الأردني للدراسات والمعلومات.

ملاحظة: لا بد من الالتفات إلى أن الأستاذ بلال التل هو رئيس الجلسة الثانية وهو أيضًا محاضر وقدّم دراسة.

العصر، ومن ثم توجيههم توجيها سليمًا، وما ذكر هو سبب من أسباب فشل الجهود العالمية في محاربة الإرهاب؛ حيث لم تهتم هذه الجهود بالجانب الفكري للشباب الاهتمام الكافي، تاركة الميدان لقوى التكفير التي وظّفته واستفادت منه؛ بل كان تقاطع المصالح بين قوى عالمية أو إقليمية أو محلية مجتمعة أو متفرقة، وبين قوى التكفير ومنظماته السبب البارز في هذا الفشل.

إن أول الشواهد على توظيف التكفير لخدمة أجندات عالمية أو إقليمية أو محلية جاءتنا من أفغانستان أثناء الاحتلال السوفييتي (الشيوعي) لذلك البلد المسلم، وهو الاحتلال الذي أثار حمية الشباب المسلم من مختلف بقاع الأرض، وهي الحمية التي جرى النفخ بها، فاندفع أصحابها إلى هناك للمشاركة في تحرير (بلد مسلم) من نيران (الشيوعية الكافرة)، وهو الأمر الذي رأت فيه بعض القوى العالمية والإقليمية فرصة لتصفية حساباتها مع الاتحاد السوفيتي، فأمدّت (المجاهدين) بالمال والسلاح، وسهّلت حركة مرورهم، دون أن يكون في حسبانها أنهم في مرحلة لاحقة سينقلبون عليها، وسيكونون وبالًا على من مدّهم بالسلاح والمال، فالشباب الذين ذهبوا لمحاربة الاتحاد السوفياتي، وجلّهم من أصحاب الخلفية السلفية، لا تختلف نظرتهم إلى «الشيوعية الكافرة» التي يمثّلها الاتحاد السوفياتي عن نظرتهم التكفيرية إلى الذين أمدوهم بالمال والسلاح أثناء الحرب الأفغانية.

وهكذا ولدت القاعدة التي أعلنت الجبهة العالمية لجهاد (الصليبيين واليهود)، ومع هذا الإعلان انتهت فترة تقاطع المصالح والتعاون التي فرضتها الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، وانتقلت قوى التكفير من محيطها المحدود في أفغانستان إلى المحيط العالمي، فصار العالم كله ميدانًا لعملياتها، ومع ذلك فإن القوى التي دعمت المقاتلين ضد الاتحاد السوفييتي لم تتعلّم الدرس بعد، فكرّرته في أكثر من منطقة مثل: سوريا

والعراق وليبيا، وفي كل مرة كانت المنظمات التكفيرية تخرج أشدّ بأسًا، وأمضى عزيمة، وأكثر دموية، وهي حقيقة لا بد من الاعتراف بها.

والسبب الآخر لفشل الجهود في محاربة الإرهاب هو توظيف التكفير من قِبل بعض القوى العالمية والإقليمية لتحقيق أجنداتها الخاصة، ولتصفية حساباتها الإقليمية، وهنا يبرز أيضًا المثال السوري والعراقي والليبي كنموذج في استخدام المنظمات التكفيرية لتصفية الحسابات الإقليمية، أو لإضعاف الخصوم، وهو ما يفسّر لنا الجدل الذي ما زال دائرًا حول من يقف وراء داعش على سبيل المثال، فثمّة من يتهم سوريا وإيران بالوقوف وراء داعش ومساندتها، مستدلّين بعدم وقوع معارك بين الجانبين، وثمّة من يتهم من يقف على الضفة الأخرى من الصراع بدعم داعش مثل: قطر وتركيا التي تسهل حركة المنضمين لداعش، والتي ظلت ترفض إلى أيام قليلة الانضمام للتحالف الدولي لمحاربة داعش. ومهما تكن الجهة التي تقف وراء داعش وتساندها، فإن الحقيقة الواضحة أن ثمة من يستخدمها كسائر المنظمات التكفيرية لتصفية حساباته الإقليمية.

والسبب الثالث في فشل الجهود غير تقاطع المصالح وتصفية الحسابات الخاصة والإقليمية أنّ ثمّة من يوظف المنظمات التكفيرية من خلال ما تشنّه من حروب في المنطقة لإعادة رسم خرائطها على قاعدة تقسيم المقسّم، وتفتيت المفتت، مستخدمًا ذريعة محاربة المنظمات التكفيرية لتحقيق هذا الهدف الذي بدأت خرائطه تظهر إلى العلن أكثر من ذي قبل.

وربطًا بهدف إعادة رسم خرائط المنطقة، فإنه يتم توظيف التكفير وتنظيماته لتأجيج الصراعات المذهبية والطائفية، التي صارت من محرّكات المعارك التي يشعلها التكفيريون في سوريا والعراق؛ بل لعل سببًا رئيسًا من أسباب بروز المنظمات التكفيرية، واشتداد شوكتها أنها (وخاصة

داعش) جاءت كردّ فعل على ممارسات مذهبية تذرّع بها التكفيريون لتبرير ممارساتهم، كما جرى في العراق حيث تـذرّع البعض بسياسات نوري المالكي، وهكذا جرى إغـراق المنطقة بحروب طائفية ومذهبية، تصب في نهاية المطاف في خانة إعادة رسم خرائط المنطقة لمصلحة إسرائيل ورعاتها، الذين يدعمون التكفير تارة، ويغضون الطرف عمّن يدعمهم تارة أخرى، كل ذلك في إطار التوظيف للتكفير.

وفي الطريق إلى تحقيق هدف إعـادة رسم خرائط المنطقة، جرى توظيف التكفير وتنظيماته لزعزعة وإضعاف الدولة الوطنية الحديثة، علمًا بأن ثمة علاقة عضوية بين ضعف الدولة وبروز التكفير واشتداد عوده، فمن الملاحظ تاريخيًّا أن عود التكفير لا يشتد، وأن نابه لا يبرز إلا في ظل ضعف الدولة أو غيابها، والأمثلة على ذلك كثيرة وواضحة في هذا العصر ابتداءً من أفغانستان، مرورًا بالعراق، فسوريا وصولًا إلى ليبيا، وهي حقيقة تعيها قيادات المنظمات التكفيرية؛ بل وينظر لها مفكروها، فتسعى إلى إضعاف الدولة الوطنية... وهي بذلك تقدّم خدمة كبيرة لأصحاب مخططات إعادة رسم خرائط المنطقة لمزيد من تقسيمها وإضعافها.

كثيرة هي النتائج التي يقود إليها ضعف الدولة الوطنية، أولها بروز الهويات الفرعية، المذهبية، والطائفية، والعرقية، على حساب الهوية الجامعة بدوائرها الثلاث (الوطنية والقومية والإسلامية)، وهنا يبرز هدف آخر من أهداف توظيف التكفير، يتمثّل بتشويه صورة الإسلام، وهو بالضبط ما يحقق نجاحات كبرى بفعل ممارسات التكفيريين، سواء من خلال سوء تعاملهم مع غير المسلمين، أو من خلال جرائم الذبح التي يرتكبونها، أو عمليات التفجير التي ينفذونها، وصولًا إلى حرق الأحياء، وغيرها من الصور التي تشكّل مادة رئيسة للإعلام المعادي للإسلام والمسلمين، والذي تقدّم له ممارسات التكفيريين خدمة مجانية في تشويه صورة الإسلام والمسلمين، إلى الدرجة التي صار فيها كل مسلم متّهمًا، وصار جلّ جهد

المسلمين منصرفًا للدفاع عن الإسلام والمسلمين، وفي ذلك إشغال لهم عن الكثير من القضايا الجوهرية التي يجب أن تنصرف إليها جهودهم، خاصة على صعيد إحداث التنمية الحقيقية في مجتمعاتهم، فبدلًا من أن ينشغل المسلمون بالتنمية، ينشغلون في الدفاع عن صورتهم، مما يشكّل مزيدًا من إضاعة الجهد والمال، وبدلًا من أن تنفق أموالهم على البناء والتعمير، تنفق على شراء السلاح، وهذا سبب آخر من أسباب توظيف التكفير، فبعض الجهات الداعمة والمسانِدة للتكفير تستفيد مرتين من هذا الدعم، مرة عندما تبيع السلاح للمتحاربين، ومرة ثانية عندما تأتي شركاتهم لبناء ما تدمّره الحروب الفرعية في المنطقة، كما هي الحال في أفغانستان وسوريا والعراق وليبيا.

وعند الحروب الفرعية نحب أن نتوقف لنشير إلى سبب إضافي من أسباب توظيف التنظيمات التكفيرية، وهو صرف بوصلة عداء الأمة عن أعدائها الحقيقيين الذين يحتلون أرضها، ويسلبون إرادتها، إلى عداء داخلي يستنزف جهود شبابها في الميدان الخطإ، وتهدر ثرواتها في المجال الخطأ، بل أكثر من ذلك هو توظيف التكفير لخدمة إسرائيل، وهو التوظيف الذي يشكّل خطرًا على أمتنا ويبلغ ذروته في الخدمات المجانية التي يقدّمها التكفيريون لإسرائيل، ربما دون علم غالبيتهم بما يفعلون، فالتكفيريون مضافًا إلى إغراقهم الأمة في حروب داخلية تستنزف ثرواتها وقدراتها المادية والبشرية فإنهم يفرّقون صف الأمة ويضعفون قدراتها على المواجهة، فهم يحرفون بوصلة العداء إلى داخل صفوفها، بدعوى تقديم محاربة «العدو القريب» على محاربة «العدو البعيد» وهذه خدمة كبرى لإسرائيل التي انشغلت الأمة عنها بحروبها الداخلية، بينما انصرفت إسرائيل لتحقيق أهدافها، وفي طليعتها هدم المسجد الأقصى، وإقامة هيكل سليمان مكانه، وهنا أيضًا يقدّم التكفيريون خدمة كبرى لإسرائيل، فقد أقدم هؤلاء على نبش قبور أنبياء الله، مثل قبر نبي الله «يونس»، وقبر نبي الله «شيت»،

كما أقدموا على نبش قبور الأولياء والصالحين والعلماء والفقهاء، مثل الإمام النووي وغيره، وتجاوزوا ذلك كله إلى هدم المساجد ذات الرمزية التاريخية، مما يعطي لإسرائيل التبرير لكل جرائمها بحق المقدسات، وفي طليعتها المسجد الأقصى وغيره من رموز وجود أمتنا وحضارتنا في فلسطين. فما دام المسلمون يهدمون مساجدهم وقبور أئمتهم، ويهدمون معالم حضارتهم فلماذا يلومون إسرائيل إن هي فعلت ذلك؟

ومثلما يعطي التكفيريون في إقدامهم على هدم قبور الأنبياء وهدم المساجد، تبريرًا لإسرائيل لهدم معالم الوجود الإسلامي والحضاري في فلسطين، فإنهم قد قدّموا لها أيضًا تبريرًا لإزالة كل المعالم الحضارية في فلسطين المحتلة، ولها في ما فعلته داعش من خلال تدمير مقتنيات متحف نينوى، وغيرها من المعالم الحضارية في سوريا والعراق عذر وتبرير أمام المجتمع الدولي. وهم في هذا الفعل يساهمون في طمس ذاكرة الأمة والوثائق المادية الملموسة على تاريخها، مما يسهّل مهمة إسرائيل في طمس حقائق تاريخ المنطقة، تمريرًا لمقولاتها في أحقيتها وأسبقيتها في امتلاك أرض فلسطين.

غير الخدمة التي يقدمّها التكفيريون لإسرائيل عندما يقدّمون لها نموذجًا وتبريرًا وسابقة في هدم المساجد، والاعتداء على الرموز الدينية، فإنهم يقدّمون لها قبل ذلك وأكثر منه تبريرًا لسائر تصرفاتها الأخرى، فعندما يقدم التكفيريون على تعذيب المدنيين وذبحهم، في مذابح جماعية، تذكّرنا بمذابح دير ياسين، وقانا، وبحر البقر وغيرها، فإنهم يقدّمون غطاءً لكل جرائم إسرائيل، ومقياسًا تقيس عليه في تعاملها اليومي الفظ والمجرم مع أهلنا في الأراضي العربية المحتلة.

ومثل الخدمة والتبرير اللذين يقدمهما التكفيريون لإسرائيل في تعاملها الإجرامي مع أهلنا في الأراضي المحتلة فإنهم يقدّمون لها خدمة

أكبر عندما يقدمون على تهجير السكان الأصليين من مناطقهم، كما فعلوا في الموصل وجبل سنجار وغيرهما من المناطق التي احتلها التكفيريون، فهم في فعلتهم هذه يبرّرون لإسرائيل إقدامها على تهجير أهلنا في الأراضي العربية المحتلة، ويعطونها ذريعة للاستمرار في سياسة تفريغ فلسطين من أهلها.

واستمرارًا للخدمة التي يقدّمها التكفيريون لإسرائيل، من خلال تهجيرهم السكان الأصليين، فإنهم في تعاملهم المنافي للإسلام مع غير المسلمين بتهجيرهم من أرضهم، أو إجبارهم على الدخول في الإسلام، يبرّرون لإسرائيل مخططها لإقامة الدولة اليهودية الخالية من غير اليهود، وهو تمييز عنصري يجعل إصرار اليمين الإسرائيلي على يهودية الدولة مبرّرًا، ويضعف حجج أمتنا في رفض هذه الممارسة ضد أهلنا في فلسطين، ومساعي إسرائيل لتهجيرهم من أرضهم تحقيقًا لمبدإ يهودية الدولة، وهي ممارسة عنصرية يرفضها الإسلام، مثلما يرفض إجبار الناس على الدخول فيه بالإكراه، وبذلك يسيء التكفيريون لأمتنا ولديننا عندما يمارسون باسمه عنصرية تبرّر عنصرية إسرائيل وسعيها لإقامة الدولة اليهودية.

وعـوْدًا على ذكر المجتمع الدولي، فإن من الخدمات الكبرى التي يقدّمها التكفيريون لإسرائيل ضربهم عرض الحائط بكل القوانين والمواثيق الدولية، التي تستخدمها أمتنا في مواجهة الممارسات الإسرائيلية بحق أبناء الأرض المحتلة، ابتداءً من سوء معاملة الأسـرى والمعتقلين في سجون إسرائيل، بعد أن صار التكفيريون يذبحون الأسرى ويحرقونهم أحياء، وانتهاءً بالاحتلال بالقوة العسكرية الغاشمة، مرورًا بتهجير السكان الأصليين. ففي ذلك كله لم تعد إسرائيل منفردة، ولم تعد وحدها من يضرب بالقوانين والمواثيق الدولية عرض الحائط، وصار بين يديها تبريرٌ للتنكيل بالأسرى والمعتقلين العرب لديها. وهكذا فإن التكفيريين لم يترددوا عن ضرب تعاليم الإسلام بعرض الحائط، خاصة في آداب التعامل

مع الأسـرى، تمامًا مثلما لم يرتدعوا عن إدارة الظهر للمواثيق الدولية، مقدّمين خدمة جليلة لإسرائيل ولمن خلفها ولرعاتها وعلى رأسهم الحركة الصهيونية.

كثيرة هي الخدمات التي يقدّمها التكفيريون لإسرائيل، والتي يمكنها أن توظّفها لخدمة أهدافها، غير أن من أكثرها وضوحًا هي تبرير وإباحة التعامل مع اسرائيل، بعد أن قبل التكفيريون العلاج في المستشفيات الإسرائيلية، وبعد أن قبلوا الأسلحة الإسرائيلية مما يشكّل غطاءً لكل العملاء بحيث يمكن توظيفه إسرائيليًّا لتجنيد المزيد من العملاء. أليس ذلك كله خدمة لإسرائيل وتوظيفًا للتكفيريين ضد أمتهم من أعدائها؟

على أن أهم وأعظم سبب من أسباب توظيف التكفير هو قطع الطريق على أي مشروع للإصلاح الحقيقي في المنطقة على المستويين الوطني والقومي. ولنا في أكذوبة الربيع العربي خير برهان. فقد صـارت بعض الأنظمة المستبدة تخوّف الحركات المطالبة بالإصلاح في بلدانها من مصير يشبه ما جرى في سوريا وليبيا من قتل وتدمير وتشريد، أي أن هذه الأنظمة المستبدة صارت تخوّف شعوبها من البديل الأسوإ الذي تنتظره على يد التكفيريين، وهكذا جرى ويجري توظيف التكفير لترسيخ الاستبداد وقطع الطريق على أيّ مساعٍ للإصلاح. وفي سبيل ذلك لم يتوقف الأمر عند توظيف التكفير، بل جرى توفير الحواضن لتنظيماته مما لا يتسع الوقت للحديث.

الجهات الفاعلة الحكومية، والقرارات المعتمدة، والبروز الكارثي للتطرّف التكفيري[1]

الدكتور محمد مرندي[2]

تشهد معظم دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، منذ اندلاع الانتفاضات في تونس ومصر، اضطرابًا عارمًا وتغييرات جذرية في المواقف. ففي هذا الزمن المتسارعة أحداثه، غالبًا ما تتلازم النشوة مع اليأس. فسرعان ما تُنسى أحداث البارحة المجلجلة بسبب أحداث أخرى أعنف منها وقعت اليوم. لم يعد لمظاهر الابتهاج والتهليل التي شهدتها شوارع القاهرة وتونس مع بداية «الربيع العربي» أي ذكرى، ربما بسبب قلّة أهميتها مقارنةً بما هزّ المنطقة لاحقًا من اضطراباتٍ أو بسبب مرارة ما تخلّفه هذه الانتفاضات المشؤومة. لا شكّ في أن الأحداث التي انطلقت في كانون الأول 2010، كانت في غاية الأهمية، إلا أن ضخامة الخضّات اللاحقة في أنحاء المنطقة جعلت من السهل نسيان الشرارات الأولى التي أشعلت المنطقة.

يتضح أكثر فأكثر، بعد مضي أربع سنوات على انطلاق أولى

(1) ملاحظة: قدم الدكتور ميرندي دراسته هذه باللغة الإنكليزية بعنوان:
«State Actors, Willful Decisions, and the Catastrophic Rise of Takfiri Extremism»،
وترجمتها رشا طاهر إلى اللغة العربية بطلب من **مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي**.

(2) أستاذ مساعد في جامعة طهران، باحث في الشؤون الاستراتيجية، من إيران.

التحرّكات الشعبية المطالبة بمزيد من الحوكمة التمثيلية في العالم العربي، بأن المطالبات المجتمعية لإحداث تغيير سياسي قد صودرت، وشوّهت، وأحبطت من قبل القوى الغربية والأنظمة العربية غير التمثيلية المتحالفة معها. بالنتيجة، أسفر هذا التحالف الغربي العربي السافر عن جولة أخرى مما يسمى «العنف الجهادي» في معظم دول المنطقة، إنما هذه المرّة بمنعطفات خبيثة على نحو استثنائي وخطير على الصعد الاستراتيجية.

كبْت الربيع العربي

لم يكن خافيًا منذ البداية بأن الربيع العربي سيواجه مخاطر جوهرية وعوائق كبيرة؛ نظرًا إلى اعتراض أبرز القوى الأوروبية والأنظمة العربية الاستبدادية الغنية بالنفط في منطقة الخليج الفارسي عليه. في المقابل، أبدت الحكومة الأميركية، وشركاؤها الأوروبيون، دعمًا شديدًا للنظامين الدكتاتوريين في تونس ومصر. فقد صرّح نائب الرئيس الأميركي جو بايدين، في أوج الاحتجاجات في القاهرة، بأن حسني مبارك ليس دكتاتوريًا وبضرورة عدم تنحيه[1]، بينما وصف رئيس الوزراء البريطاني السابق، توني بلير، الزعيم المصري بـ«الشجاعة القصوى والقوة الأبدية»[2]، إلا أنه تعرّض لاحقًا لانتقادات شديدة لتمضيته عطلة بازخة مع العائلة في شرم الشيخ على نفقة المصريين الفقراء.

كذلك أمضت وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، ميشال أليوت ماري، عطلة عيد الميلاد في تونس مع أسرتها، وراحت تستمتع بركوب الطائرات النفاثة مجانًا بينما كان الناس يقتلون في الشوارع. هذا، وقد عرضت على

(1) http://www.csmonitor.com/World/Backchannels/2011/0127/Joe-Biden-says-Egypt-s-Mubarak-no-dictator-he-shouldn-t-step-down

(2) http://www.theguardian.com/world/2011/feb/02/tony-blair-mubarak-courageous-force-for-good-egypt

الحكومة التونسية تقديم قوّات أمنية لدعم النظام الآيل إلى الانهيار[1]. وفي وقت سابق، أثنى بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على التقدم الذي أحرزه الدكتاتور التونسي، زين العابدين بن علي، في زيادة الفرص للشباب التونسي[2].

اتضح كذلك مدى التمسك بالوضع الراهن من خلال الدعم الغربي للنظامين اليمني والبحريني، بالتزامن مع التأييد الغربي الضمني للتدخل العسكري لكل من السعودية والإمـارات العربية المتحدة في البحرين والحصار الإسرائيلي-الصهيوني المفروض منذ زمن طويل على السكّان في غزّة[3].

في السياق نفسه، تبيّن، بعد الإبـادة الجماعية للمتظاهرين اليمنيين المناهضين للنظام في صنعاء[4]، وبينما كان يطالب الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، تحت ضغط شعبي عارم بالتنحي، بأن السعودية، وحلفاءها في الخليج الفارسي، والقوى الغربية جميعها مصرّة على إبقاء النظام. فقد أراد السعوديون إضعاف اليمن مع الحفاظ على استقراره، وذلك نظرًا إلى موقعه الجغرافي المهم، والتهديد الجسيم الذي يشكّله الاستياء الشعبي على النظام السعودي، والاحتمال المقلق بقيام نظام سياسي جديد ومستقل على حدودهم الجنوبية؛ لذلك فإن انتقال مقاليد السلطة الرئاسية عبر انتخاب

---

(1) http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/27/AR2011022702972.html

(2) http://www.ft.com/cms/s/0/68bef0c2-232a-11e0-b6a3-00144feab49a.html#axzz3Aw2WuMaR

(3) http://www.nytimes.com/2012/12/26/opinion/bahrain-a-brutal-ally.html?ref=opinion&_r=0 and http://www.raceforiran.com/american-mis-reading-of-iran-and-the-changing-reality-of-the-middle-east

(4) http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/03/201131983335486248.html

مرشح أوحد لينوبعن الرئيس صالح، عبد ربه منصور هادي، قد تمّ بدعم من القوى الغربية والأنظمة الملكية العربية الغنية بالنفط[1].

لقد دعمت الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوكرانيا، وسهّلت عملية الإطاحة برئيس منتخب ديمقراطيًّا، وأقرت على الفور بشرعية النظام الذي خلفه، واعتبرت هادي الرئيس الشرعي على الرغم من كونه المرشح الأوحد في الانتخابات الرئاسية للعام 2012، وعلى الرغم من انتهاء ولايته كرئيس انتقالي بعد سنتين، هذا مضافًا إلى قلّة الدعم الشعبي له، فضلًا عن تقديم استقالته في كانون الثاني، وعن فراره من عاصمته ولاحقًا من بلاده. وعندما طلب هادي من القوى الأجنبية قصف البنية التحتية الضعيفة والجيش في بلاده، سارعت هذه الأخيرة فورًا إلى تنفيذ ذلك.

لم يمضِ وقت طويل حتّى ظهرت الخلافات بين القوى الإقليمية المؤيدة للغرب، بحيث شكت المملكة السعودية (والنظام الإسرائيلي)، بشدّة قلّة دعم الولايات المتحدة لمبارك وبن علي، في وقت لم يكن فيه السعوديون راضين عن الدعمين القطري والتركي المفتوحين للإخوان المسلمين، الذي لم ينتج عنه مواجهة جوهرية أو مفتوحة إلا عندما أُطيح بالرئيس مرسي في مصر بدعم من الإمارات العربية المتحدة[2].

لقد كان الزخم الأولي للإخوان المسلمين ببساطة أكبر من أن يقاومه آل سعود صراحةً؛ لأن دعم العائلة الحاكمة القطرية الكبير لجماعة الإخوان، من خلال التمويل ودعم الوسائل الإعلامية النافذة لها، هو الأمر الذي أطال المزاحمة بين آل ثاني والعائلة الملكية السعودية، وهذا ما أدّى إلى تعميق الشعور بالارتباك والقلق في الرياض.

---

(1) http://www.economist.com/node/21548292

(2) https://mail.ut.ac.ir/rcm/?_task=mail&_action=show&_uid=49740&_mbox=INBOX&_caps=pdf%3D1%2Cflash%3D1%2Ctif%3D0

مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الخلافات، ولغاية استلام الجيش زمام السلطة في مصر، أنشأت الأنظمة التي تقودها عائلات حاكمة في المنطقة جبهة موحّدة، بحيث اعتمدت سياسات مشابهة في كثير من الميادين على الرغم من خلافاتها وراء الكواليس؛ الأمر الذي قد يغيّر مصير المنطقة إلى حد كبير، ويرخي بظلاله على العالم بأسره.

على الرغم من أن التحالف الغربي-العربي، باستثناء قطر، كان إلى حدّ كبير عازمًا على الحفاظ على الوضع الحالي، واحتواء الأحداث في مصر وتونس، إلا أنه كان يسعى إلى إحداث تغيير في بلدين كانا يشكلان مشكلة أمام مساعي الهيمنة الغربية وتوازن القوى الإقليمي، وهما ليبيا والجمهورية العربية السورية بوجه خاص. فتغيير النظام في ليبيا وسوريا لن يساعد فحسب على احتواء الربيع العربي الذي كانت ترى فيه الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية تهديدًا كبيرًا لمصالحهما، إنما سيسمح أيضًا لتحالف الدول هذا بقيادة الأحداث مجددًا من خلال الثورة المضادة. فكان من ضمن أهداف هذا التحالف إضعاف جبهة المقاومة، من خلال غزو سوريا، والسيطرة على المزيد من الموارد النفطية، ولا سيما في ليبيا، وتعزيز سطوة إسرائيل والأنظمة الملكية العربية الغنية بالنفط.

وحش طليق

لقد سمحت الثورة المضادة الغربية العربية، بعيدًا عن الجيوسياسية المنكفئة، على نطاق واسع بتمدد العقيدة الوهابية المتطرفة، وكذلك المقاتلين المدفوعين بتلك العقيدة، ولا سيما في ليبيا وسوريا. فضلًا عن ذلك، وبغض النظر عن شرعية الانقلاب في مصر الذي وقع في تموز 2013 أو عدمها، لم ينجح الإخوان المسلمون على مر التاريخ في بناء نموذج

للسياسة التشاركية قادر على تلبية الحاجات العامة وفقًا للقيم الأصيلة؛ لا بل ساهموا في نشوء نموذج حوكمة تكفيري.

في بداية الاضطرابات في ليبيا، تم تشكيل المجلس الانتقالي الوطني المعيّن ذاتيًا، والاعتراف به سريعًا من قبل التحالف الغربي-العربي باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي. أثيرت أسئلة خطيرة كثيرة حول الطبيعة الديمقراطية للمجلس، لكن في الواقع كان قادته على ارتباط سابق بنظام القذافي، وكان المجلس ممولًا من أنظمة معادية أصلًا لمفهوم السياسة التشاركية مثل قطر؛ ما عزّز الشكوك بشأن طبيعة الثورة. وما أجج هذه الشكوك أكثر المشاركة المفتوحة لشخصيات مثل: عبد الحكيم بلحاج، أمير الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، والعضو في تنظيم القاعدة سابقًا.

وكما سائر أعضاء المجلس الانتقالي الوطني الليبي، أطرى هو أيضًا في إحدى المراحل على سيف الإسلام، نجل القذافي[1]. كان عبد الحكيم بلحاج، كما حال الكثير من المجاهدين الليبيين، متأثرًا بالعقيدة الوهابية، وقد صنّفت وزارة الخارجية الأميركية الجماعات كافة التي تتبعه بالإرهابية. وبصرف النظر عن اعتقاله وتعذيبه على يد نظام القذافي؛ وذلك من خلال التعاون بين الحكومتين البريطانية والليبية، كان سيستخدم المجاهدين بالتعاون مع آخرين ممّن يشاركونه العقيدة ذاتها كعناصر أساسية في مساعي التحالف الغربي العربي؛ للاستحواذ على العاصمة الليبية، طرابلس.

الغريب في الأمر أن بلحاج «المقوّم» المنتسب إلى القاعدة بدأ يجتمع مع المسؤوليين الغربيين تحت رعاية قطرية. على الرغم من أن ليبيا شكّلت

(1) http://www.theguardian.com/world/2011/sep/05/libyan-islamic-fighting-group-leaders

أرضًا خصبة رئيسة للتكفيريين[1]، إلا أن الأوساط السياسية والاستخباراتية الغربية استنتجت بأن الاستعانة بقدرات «جهاديين»، كما في أفغانستان، قد تساعد في تقدم المصالح الجيوسياسة الغربية، في وقت كانت حالة من الغموض تلفّ المنطقة برمّتها. لقد ثبت مدى كارثية تداعيات هذا التغيير في المواقف الأميركية والغربية تجاه المنظمات الإرهابية التابعة للقاعدة والإرهابيين المعروفين من حيث انتشار الجهاد التكفيري في المنطقة، وفي أنحاء العالم.

هذا، وقد ساهم التأييد الغربي-العربي لتغيير النظام في سوريا أكثر فأكثر في تأصل التطرف التكفيري العنيف وانتشاره، ناهيك عن دخول الصهاينة على الخط. لقد أيّد النظام الإسرائيلي سقوط الحكومة بسبب الشراكة الاستراتيجية بين سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودور الأولى الجوهري في دعم جبهة المقاومة[2]. في المقابل، ثبت بالأدلة القاطعة، وعلى الرغم من مزاعم الوهابيين التكفيريين المدافعين المتواصلة التي تشير إلى العكس، حجم الدعم الذي يقدمه النظام الإسرائيلي لجبهة النصرة، أحد فروع القاعدة في سوريا، على طول حدودها مع سوريا.

لا شكّ في أن الوهابية الجهادية وجدت أرضًا خصبة لنموّها؛ ذلك أن المملكة العربية السعودية وغيرها من الأنظمة الغنية بالنفط والمتأثرة بالفكر الوهابي في المنطقة كانت، وعلى مدى عقود، تبث أفكار أشخاص مثل محمد بن عبد الوهاب وآراءهم في أنحاء العالم. فمنذ الارتفاع الدراماتيكي لسعر النفط في سبعينيات القرن العشريني، وبعد الثورة الإسلامية في إيران بوجه خاص، راح السعوديون ينفقون مليارات الدولارات في العام للترويج

(1) http://www.foreignaffairs.com/articles/68302/david-roberts/behind-qaatars-intervention-in-libya

(2) http://www.reuters.com/article/2013/09/17/us-syria-crisis-israel-idUSSBRE98G0DR20130917

للعقيدة الوهابية وتصديرها، وذلك إلى حد كبير، إنما ليس بصورة دائمة، كمدرسة فكر غير سياسية إنما مليئة بالكراهية. لذلك، سرعان ما تحوّلت الوهابية، في عقود قليلة فقط، من عقيدة غير معروفة نسبيًّا متجذرة في وسط السعودية، إلى قوة نافذة ترخي بظلالها القاتمة على بقاع كثيرة من العالم[1].

يعتبر مفهوم التكفير إلى حد كبير من المعتقدات الجوهرية لدى ابن عبد الوهاب الذي يتبنى وجهة نظر عالمية مفادها أن كل من يخالف العقيدة كافر لا يستحق الحياة؛ لا بل يبيح أَخْذ زوجات هؤلاء وبناتهم كغنائم حرب، ومصادرة أموالهم. لقد كانت العلاقة على مر التاريخ بين العائلة الحاكمة وأتباع الوهابية في السعودية معقّدة؛ إذ إن النظام كان غالبًا في نظر العلماء والمنظمات الوهابية الجهادية منحرفًا عن الإسلام، وبالتالي لا يتمتّع بالشرعية الدينية؛ لا بل جرت أحيانًا محاولات عنيفة لإعادة إحياء ما كان يسمّى بالوهابية الفعلية في البلاد[2].

لقد أنتجت ثقافة الكراهية هذه التي ظلّت بمعظمها بعيدة عن السياسة، والتي تم الترويج لها، وتصديرها طوال عقود من الزمن بكميات كبيرة من الوقود سريع الاشتعال، والذي انفجر عندما اختلط بالدعم الذي قدّمته قطر، وتركيا، والغرب للجهاديين المتطرفين في ليبيا.

إن الذي كان له الأثر التدميري الأكبر هو التورط الإضافي والعميق للنظامين السعودي والإماراتي في سوريا، بينما غضّت الحكومة الكويتية من جهتها البصر عن الهبات الخاصة التي حصل عليها المتطرفون التكفيريون من أفراد ومنظمات وهابية ثرية. كان للسعودية توجّه مغاير عن قطر في دعمها للجماعات التكفيرية في سوريا والعراق، فبينما ركّزت قطر

(1) http://www.huffingtonpost.com/alastair-crooke/isis-wahhabism-saudi-arabia_b_5717157.html

(2) http://english.al-akhbar.com/content/why-isis-threat-saudi-arabia-wahhabism%E2%80%99s-deferred-promise

اهتمامها على الإخوان المسلمين، مع العلم بأن الفرع السوري من الجماعة أكثر تطرفًا، تمحور تركيز السعوديين على الجماعات السلفية المتعصبة بسبب قلّة ثقة المملكة العميقة بالإخوان، وهو أمر لم يتعلّمه هؤلاء. ونتيجة هذه الاختلافات، عمّ الدمار أرجاء المنطقة، فتغيّر وجه ذلك الجزء من العالم بشكل لم يكن يُتخيّل من قبل.

لا شك في أن الولايات المتحدة أدّت دورًا جوهريًا في بروز داعش، وجبهة النصرة، وجند الإسلام، وغيرها من الجماعات المتطرفة في محاولة مجرّدة من الأخلاق والمبادئ؛ لتغيير ميزان القوى لصالحها. لقد أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» في مطلع العام 2013 عن ضلوع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الكبير منذ بدء العام 2012 في تأمين أسلحة للقوات المناهضة للأسد، ونقل الأسلحة جوًّا إلى المطارين الأردني والتركي، وتجنيد قادة لحركات التمرّد، وذلك من أجل مساعدة حلفاء الولايات المتحدة على «دعم الجانب الفتاك للحرب الأهلية»[1]، وهي معلومات لم تكن خافية على كثيرين في المنطقة. هذا ولفتت تقارير أخرى إلى أن حلفاء الولايات المتحدة هم من موّلوا هذه الشحنات بطلب من إدارة أوباما[2].

في المقابل، عندما أخبر نائب الرئيس الأميركي جو بايدن جمهورًا من الجامعيين الأميركيين في تشرين الأول عن مسؤولية كل من تركيا، والإمارات العربية المتحدة، والسعودية في تسليح جبهة النصرة، وداعش، وغيرهما من المتطرفين المتأصلين في تنظيم القاعدة في سوريا، وعن

(1) http://www.nytimes.com/2013/03/25/world/middleeast/arms-airlift-to-syrian-rebels-expands-with-cia-aid.html?nl=todaysheadlines&emc=edit_th_20130325&_r=2

(2) http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9918785/US-and-Europe-in-major-airlift-of-arms-to-Syrian-rebels-through-Zagreb.html

عدم وجود «وسط معتدل» في البلاد، لم تكن توجد تغطية لهذا الاعتراف المفاجئ في وسائل الإعلام الأميركية الرئيسة. لقد أصاب بايدن في بيانه حول دور حلفاء الولايات المتحدة، إلا أنه تقصّد التضليل في تجاهل الدور الأميركي في دعم هذه الجماعات[1].

من جهتها، عندما نشرت منظمة Judicial Watch مستندًا سريًّا لوكالة الاستخبارات الدفاعية في العام 2012، وتمّ رفع السرية عن جزء منه، انكشفت سياسة الولايات المتحدة الحقيقية في سوريا. فقد أوضح هذا المستند أن الولايات المتحدة كانت على علم بأن التمرّد كان يقوده «السلفيون، والإخوان المسلمون، والقاعدة في العراق». كذلك كانت على دراية بأن الدول الغربية، وتركيا، والأنظمة العربية الغنية بالنفط تؤيد المعارضة وتدعم الجهود الرامية إلى الاستيلاء على مناطق قرب الحدود العراقية، على الرغم من أن ذلك قد يهيئ «مناخًا مثاليًّا لعودة القاعدة في العراق إلى معاقلها القديمة في الموصل والرمادي»، بغية عزل الحكومة السورية عن إيران والعراق[2].

يشير المستند أيضًا إلى إقرار القوى الداعمة للجماعات المتطرفة بأن «تفاقم الصراع في سوريا سيعزز الطائفية والأصولية؛ ما سيزيد احتمال قيام دولة إسلامية على الحدود السورية العراقية، تتحكم بها الدولة الإسلامية في العراق»[3]. على الرغم من هذه المعلومات، أكّد مسؤولون أميركيون بارزون ووسائل إعلام غربية مرارًا وتكرارًا أن الحكومات الأوروبية هي

(1) http://mideastshuffle.com/2014/10/04/biden-turks-saudis-uae-funded-and-armed-al-nusra-and-al-qaeda/

(2) http://www.judicialwatch.org/document-archive/pgs-287-293-291-jw-v-dod-and-state-14-812-2/

(3) http://www.rt.com/op-edge/262393-isis-us-coalition-syria-iraq/

من أوجدت داعش، وأن معظم الجهاديين معتدلون، على الرغم من اعتراف نائب الرئيس الأميركي بعدم وجود معتدلين[1].

أمّا الأكثر استثنائيةً فهي التصريحات التي أدلى بها مايكل ت. فلين، مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية لغاية آب 2014. لم يقر فلين فحسب بأهمية المستند الصادر عن الوكالة وبأن «المعلومات الاستخباراتية كانت واضحة جدًّا»، إنما واصل القول إنه تم اتخاذ «قرار متعمد» لدعم التمرّد من قبل السلفيين، والقاعدة، والإخوان المسلمين[2].

إن المزاعم الأميركية والغربية التي تتهم الحكومة السورية باستعمال أسلحة كيماوية ضد شعبها، وعلى الرغم من الأدلة المهمة التي تشير إلى خلاف ذلك[3]، تتخذ معنًى جديدًا عند أخذ السبب الفعلي وراء نشوء المنظمات المتطرفة في الاعتبار. لقد ثبت الآن أن وكالات الاستخبارات الغربية كانت على علم «منذ ربيع العام 2013، بأن بعض الوحدات المتمردة في سوريا تطور أسلحة كيميائية»[4].

لا شكّ في أن استخدام الأسلحة الكيماوية كان مباحًا بالنسبة إلى القوى الغربية ووسائل الإعلام، عندما شنّ الرئيس العراقي صدام حسين هجومًا على إيران بالأسلحة الكيميائية[5].

ليست تلك المرّة الأولى التي تخطئ فيها مساعي تحالف بقيادة

---

(1) http://www.rt.com/op-edge/262393-isis-us-coalition-syria-iraq/

(2) http://www.foreignpolicyjournal.com/2015/08/07/rise-of-islamic-state-was-a-willful-decision-former-dia-chief-michael-flynn/

(3) http://www.mcclatchydc.com/news/nation-world/world/middle-east/arr ticle24761710.html

(4) http://www.lrb.co.uk/v36/n08/seymour-m-hersh/the-red-line-and-the-rat-line

(5) http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/04/antagonising-iran-strategic-mis-201442161724450258.html

الولايات المتحدة الأميركية لدعم قتلة متطرفين، فالتطرف المدعوم من الغرب ليس مفهومًا جديدًا أو مقتصرًا على منطقة. سواءً كان الأمر متعلقًا بمتمرّدي الكونترا في نيكاراغوا أو مجموعات شبيهة بالقاعدة في أفغانستان، لطالما كان الهدف تحقيق أهداف استراتيجية من خلال التسبب بمعاناة جماعية؛ ذلك أن الغاية المثالية في «العالم الحر والمتحضر» للولايات المتحدة وحلفائها، غالبًا ما يبرر الوسائل الشيطانية.

في هذا الإطار، تعاونت الولايات المتحدة وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي بدءًا من العام 1979 ولغاية الثمانينيات ضمنًا، مع الحكومتين السعودية والباكستانية للترويج للمجاهدين «المقاتلين من أجل الحرية»، وتدريبهم وتسليحهم، أولًا لتحريض الاتحاد السوفياتي على اجتياح أفغانستان، ومن ثم قتال الاحتلال السوفييتي هناك.

عمل النظام السعودي، من جهته، خلال تلك السنوات وما بعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان، على الاستثمار إلى حدّ كبير في المدارس الشرعية فضلًا عن منافذ أخرى للترويج لعقيدته العزيزة، الأمر الذي أحدث تغييرًا ثقافيًا في أكثر المناطق فقرًا في باكستان وأفغانستان، في وقت كانت تموّل فيه المدارس الشرعية والمساجد السنّية الأصيلة والمحافظة غير المتعصبة، وتُحوّل بشكل جذري من قبل الإسلام الوهابي الذي أصاب أيضًا باكستان في العمق، وجعل منها، فضلًا عن السعودية، مصدرًا أساسيًا للتطرّف التكفيري[1].

لم تظهر الولايات المتحدة وحلفاؤها أي مؤشرات قلق بشأن هذا الوضع، وذلك على الرغم من الجرائم الوحشية التي ارتكبت بحق مختلف

(1) http://www.theguardian.com/commentisfree/belief/2009/aug/20/pakistan-wahhabi-islam-sufi-terrorism and http://www.amazon.com/Taliban-Militant-Fundamentalism-Central-Edition/dp/0300163681

المجموعات الاثنية والعرقية، فضلًا عن الاستعباد الوحشي للنساء من قبل تلك الجماعات، ولاحقًا من قبل طالبان.

وكما في سوريا وليبيا، لقد أحسّوا على ما يفترض بأن النظامَيْن السعودي والباكستاني قادران على التحكم بهذه الآراء المتطرفة وإرشادها، وبأن تمكينهما سيخدم المصالح الغربية، إلا أن انتشار الأفكار الدينية المتطرفة هذه تخطّى الحدود الأفغانية، وتسبّب في الوقت عينه، إلى جانب القوات الحكومية، بالكمّ الكبير من المجازر ضد المدنيين في الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1992. فالكثير من الجهات المسؤولة عن أعمال العنف مثل الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، والتي تحوّل اسمها في ما بعد إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كانت بدايةً تحت سيطرة جزائريين عادوا إلى بلادهم بعد تلقيهم التدريب العسكري والعقدي في أفغانستان، لكن لم يكن لذلك أي تأثير على رؤية الغرب للصادرات العقدية السعودية.

أنشأت الاستخبارات الباكستانية، بعد سنوات قليلة من الانسحاب السوفيايتي من أفغانستان وبدعم مالي كبير، حركة طالبان لتوحيد البلاد التي قطّعت الحرب أوصالها، وذلك تحت قيادة مؤيّدة للنظام الباكستاني[1]، الأمر الذي خدم مصالح باكستان في صراعها الطويل مع الهند، وكذلك المصالح الأميركية والسعودية من خلال تهديد الحدود الشرقية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وزعزعة استقرارها، وتأمين ممر لتصدير النفط والغاز في آسيا الوسطى عبر إيران وروسيا. هذا وسمح تغلّب الحركة على كافة الفرقاء

(1) http://www.amazon.com/Taliban-Militant-Fundamentalism-Central-Edition/dp/0300163681

الآخرين المتقاتلين في الحرب الأهلية الأفغانية بعودة القاعدة إلى الساحة، الأمر الذي كانت له عواقب مدمّرة على الأمن الأميركي والأوروبي.

على الرغم من إعراب الدول الغربية، بعد هجمات الحادي عشر من أيلول على الولايات المتحدة، عن هواجس جدية بشأن التمويل السعودي للجماعات الوهابية المتطرّفة، لم تُجرِ الدول الغربية أي تغيير يذكر في سياستها تجاه السعودية، أو أي نظام عربي آخر غني بالنفط. هذا وتتحفظ منظمات حقوق الإنسان المموّلة من الغرب عن توجيه انتقادات للسعودية بسبب النفط، وذلك حسبما تشير الأميرة السعودية بسمة بنت سعود[1]. من جهته، يؤيّد رئيس منظمة هيومن رايتس واتش الضربات الجوية بقيادة الولايات المتحدة ضد سوريا[2]، لكن عندما يستخدم النظام السعودي استراتيجية «الصدمة والترويع» بحق الشعب اليمني، يكون الرد مختلفًا تمامًا.

في المقابل، سافر الرئيس الفرنسي إلى الرياض لبيع أسلحة للمملكة، وذلك بعد انطلاق حملة القصف السعودي في اليمن بوقت قصير، وعلى الرغم من استخدام النظام الواضح للقنابل العنقودية في مناطق مأهولة بالسكان[3].

بنتيجة هذا النفوذ المالي، يواصل السعوديون الترويج للوهابية في مدارسهم، وجامعاتهم، ومراكزهم الدينية في الداخل والخارج.

ووفقًا لبرقية سرّبتها منظمة ويكيليكس، كتبت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في كانون الأول 2009 بأن النظام السعودي لا يزال يشكّل قاعدة دعم مالية جوهرية لمجموعة من الجماعات الإرهابية مثل القاعدة،

---

(1) http://basmahbintsaud.com/blog/hardtalk/

(2) http://zcomm.org/zblogs/ken-roth-of-human-rights-watch-confronted-on-russia-today-and-lies-re-syria-by-joe-emersberger/

(3) http://www.english.rfi.fr/economy/20150505-saudi-eager-sign-tens-bill lions-deals-france-says-french-foreign-minister

وطالبان، ومنظمة «لشكر طيبة» في باكستان[1]. مع ذلك لم تتأثر سياسة الولايات المتحدة مطلقًا تجاه النظام الوهابي، وظلّت الدول الغربية غير مبالية بالدعاة الوهابيين، الذين يكرّرون دعواتهم لقتل «الزنادقة»، وذلك في الكتب، وعبر القنوات الفضائية، واليوتيوب، والفايسبوك، والتويتر، وغيرها من وسائل الإعلام الاجتماعي[2].

بعد الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، الذي حظي ولسخرية القدر بتأييد السعودية وغيرها من الأنظمة الملكية في المنطقة، بدأ التمويل الأساسي من هذه البلدان الخاضعة لضوابط صارمة بالتدفق نحو مجاهدين متطرفين منتسبين إلى القاعدة في العراق؛ وذلك بغرض إضعاف النظام السياسي العراقي الجديد[3]. وفي وقت لاحق، عندما أصدر أحد رجال الدين السعوديين فتوى في العام 2009 يدعو فيها إلى ذبح المسلمين الشيعة، التزم النظام السعودي الصمت ولم يستنكر ذلك البيان[4]. في النهاية، وفي العام 2014، صرّح رئيس الوزراء العراقي حينها، نوري المالكي، علنًا بأن السعودية وقطر قد أعلنتا الحرب على العراق، مهاجمًا «الموقف السعودي الخطير الداعم للإرهاب في العالم: في سوريا، والعراق، ولبنان، ومصر، وليبيا وحتى في بلدان غير عربية»[5].

مع ذلك، فإن استعداد الحكومات الغربية للتعاون مجددًا مع القاعدة

(1) http://www.independent.co.uk/voices/comment/alqaida-the-second-act-is-saudi-arabia-regretting-its-support-for-terrorism-9198213.html
(2) http://www.huffingtonpost.com/patrick-cockburn/war-on-terror-failed_b_5697475.html?utm_hp_ref=world&ir=World
(3) http://usatoday30.usatoday.com/news/world/iraq/2006-12-08-saudis-sunnis_x.htm
(4) http://www.independent.co.uk/voices/comment/alqaida-the-second-act-is-saudi-arabia-regretting-its-support-for-terrorism-9198213.html
(5) http://www.presstv.com/detail/2014/03/10/354054/role-of-saudi-arabia-qatar-in-terrorism/

أو مجاهدين سابقين في القاعدة في ليبيا، من إقناع قطر وتركيا لها، شكّل على ما يبدو نقطة تحول رئيسة بحيث إن مقتل السفير الأميركي في ليبيا لاحقًا، لم يغيّر سياسة الحكومة الأميركية بالتعاون مع المتطرّفين[1].

تبرز أيضًا في هذا السياق أهمية قيام الحكومة التركية بتسهيل لقاء عبد الحكيم بلحاج، الذي أصبح ممثلًا للرئيس الانتقالي الليبي بعد سقوط نظام القذافي، بقيادة ما يسمّى «الجيش السوري الحر» في إسطنبول وعلى الحدود مع تركيا؛ إذ شكّل تغييرًا جوهريًّا في سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الخارجية. كان لذلك أهمية إضافية فضلًا عن التقارير التي تشير إلى نقل وكالتي الاستخبارات البريطانية والأميركية أسلحة من ليبيا إلى المتمرّدين السوريين في العام 2012 بعد سقوط القذافي[2]. فقد ناقش الزعيم السابق لتنظيم القاعدة خلال الاجتماعات مسألة دعم الجيش السوري الحر بالأموال، والأسلحة، والمقاتلين[3]. من الضروري عدم المبالغة في أهمية بلحاج كفرد؛ لكونه مجرّد أحد أتباع القاعدة الكثيرين المتورّطين في ليبيا وسوريا[4]، لكن دوره المعترف به صراحةً يظهر مدى الصلة الوثيقة بين الجيش السوري الحر المعتدل على ما يفترض والمجاهدين المتطرفين وتغلغل هؤلاء فيه منذ بداية الحرب الأهلية السورية.

هذا وأصدر رجال دين متطرّفون من مكاتبهم ومساجدهم في

(1) http://www.huffingtonpost.com/patrick-cockburn/war-on-terror-failed_b_5697475.html?utm_hp_ref=world&ir=World
(2) http://www.lrb.co.uk/v36/n08/seymour-m-hersh/the-red-line-and-the-rat-line
(3) http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/8919057/Leading-Libyan-Islamist-met-Free-Syrian-Army-opposition-group.html
(4) http://www.longwarjournal.org/archives/2013/11/isis_praised_slain_c.php

السعودية ومصر فتاوى متكرّرة بخصوص قنوات تلفزيونية فضائية مموّلة بشكل كبير تجيز ذبح الأقليات[1]. منذ البداية، كان «المقاتلون من أجل الحرية» المدعومون من الغرب في سوريا ينفذّون بشكل متكرر أعمال عنف متطرّفة تنسب عـادةً إلى التكفيريين والقاعدة في العراق. القتل الجماعي، قطع الرؤوس حتّى من قبل الأطفال[2]، التفجيرات الانتحارية[3]، وحتّى أكل لحوم البشر، هذه الأعمال كلّها كانت تنفذ، وتسجّل، وتبث عبر الإنترنت من أجل بث الخوف في قلوب جنود الجيش السوري الحر[4]. من جهته، بات تنظيم داعش في ما بعد أكثر شهرةً من كافة الجماعات المتطرّفة الأخرى؛ إذ إن أعمال القتل الجماعي تضاعفت، وبلغت وحشية الجرائم مستويات جديدة.

مع ذلك، وإخـلالًا بالقانون الدولي، كانت الأنظمة الملكية الغنية بالنفط، بتنسيق ودعم لوجستي غربي شديد، على مدى أكثر من سنتين تموّل المتطرّفين وأتباع القاعدة، لإسقاط النظام السوري لا سيما بسبب تحالفه مع إيران[5]. كانت وسائل الإعلام الرئيسة، والخبراء، وصنّاع السياسة في الغرب يقلّلون من أهمية المزاعم بحصول أعمال تطرّفية؛ لا بل يستهزئون بها، بينما كانت تصدر عنهم أحيانًا تقارير متعاطفة مع المسلمين الأوروبيين المسافرين إلى سوريا كمقاتلين من أجل الحرية، واستمر ذلك إلى أن

---

(1) http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/MG15Ak02.html

(2) http://www.independent.co.uk/voices/comment/syria-the-descent-into-holy-war-8420309.html

(3) http://www.nytimes.com/2011/12/24/world/middleeast/syria-says-suii-cide-bombers-attack-in-damascus.html

(4) Face-to-face with Abu Sakkar, Syria›s ‹heart-eating... - BBC

(5) http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/04/iran-orientalism-western-illusio-20144383631581810.html and http://rt.com/op-edge/syria-israel-iran-ali-527/

تفاقمت المشكلة إلى حد بات من الصعب معه إخفاء الوحش الذي أوجده الغرب وحلفاؤه العرب والأتراك[1].

مواجهة المد التطرّفي

بينما استنكرت إيران جهرًا العنف الممارس من قبل قوات الأمن السورية ضد المتظاهرين السلميين عبر تقديم شكاوى قانونية، ولو أنه لا مجال للمقارنة بينه وبين المجزرة التي وقعت في القاهرة في 14 آب 2013، علمت أيضًا بوجود طرف ثالث، كما حدث في كييف، يعمل على إذكاء نار الفتنة عبر إطلاق النار على قوات الأمن والمتظاهرين على حدّ سواء. وهذا ما أكّده التقرير الصادر عن بعثة المراقبين العرب إلى سوريا التي تضم 300 عضوٍ بقيادة السفير السوداني السابق في قطر[2].

ضربت هذه البلدان خطة كوفي أنان، المدعومة من إيران[3]، عرض الحائط، عوضًا عن مواصلتها، ظنًّا منها أنها قادرة على تدمير دمشق في غضون أسابيع أو أشهر. كان الرئيس الأسد، ولا يزال، يحظى بالتأييد الشعبي الكبير، بخلاف العديد من الأنظمة التابعة للتحالف المناهض لسوريا[4]. ففي الوقت الذي عجزت فيه الأنظمة الديكتاتورية لابن علي، ومبارك، وآل خليفة في البحرين عن حشد الدعم في الساحات، نزلت حشود هائلة في سوريا، خلال الأشهر الأولى من النزاع، وبشكل متكرر، إلى الشوارع في مظاهرات مؤيدة للأسد في المدن الكبرى جاءت متزامنة أحيانًا. فضلًا عن ذلك، ووفقًا لاستطلاع الرأي الذي أجرته المؤسسة

---

(1) http://www.nytimes.com/2014/08/23/opinion/isis-atrocities-started-with-saudi-support-for-salafi-hate.html?_r=0

(2) http://www.columbia.edu/~hauben/Report_of_Arab_League_Observer_Mission.pdf

(3) http://en.trend.az/iran/2053105.html

(4) file:///G:/Downloads/YouGovSirajDoha%20Debates-%20President%20Assad%20report.pdf

التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أفادت 88 بالمئة من الشريحة التي شملها هذا الاستطلاع في سوريا في العام 2013 بأن الحكومة التركية الحالية كانت تتصرف بشكل غير ودي تجاه بلدهم[1]، الأمر الذي يفسّر السبب وراء نجاح الحكومة السورية في البقاء على الرغم من الهجوم العسكري والإعلامي والاقتصادي الواسع النطاق الذي قاده خصومها الإقليميون والغربيون، فضلًا عن عشرات آلاف التكفيريين الأجانب.

يعتبر داعش اليوم خطرًا وجوديًا يتهدّد الأنظمة الملكية العربية الغنية بالنفط، ولا سيما المملكة العربية السعودية، ذلك أن التنظيم يظهر نفسه كانبعاث للوهابية الأصيلة، وبالتالي على أنه «الدولة الإسلامية»[2]. لقد ولّد التهديد الذي يشكّله التطرّف، أحد المنتجين الرئيسين اللذين تصدرهما السعودية، والذي أعيد تصديره إلى مناصرين مضطربين ومتحمّسين في البلاد، قلقًا حقيقيًا لدى آلاف أمراء الأسرة الحاكمة وكذلك لدى العديد من صانعي السياسة الغربيين. مع ذلك، من غير الحكمة التصوّر بأنّ جند الشام أو جبهة النصرة هما أقل خطرًا من تنظيم داعش، لا سيما وأن النصرة وُلدت من رحم «الدولة الإسلامية» قبل أن يصبح اسمها «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، والتي تعود جذورها جميعها إلى تنظيم القاعدة. تملك هذه التنظيمات الثلاثة الخلفية الإيديولوجية نفسها، كما تعتنق أنصار الشريعة وبوكو حرام وحركة الشباب المجاهدين وطالبان جميعها المعتقدات التكفيرية نفسها والتي يعود مصدرها بشكل أساسي إلى المملكة العربية السعودية.

المسألة ههنا لا تتعلّق بمن موّل بالتحديد عشرات ميليشيات

---

(1) http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2013/Dec-04/239866-turkey-loses-popularity-in-middle-east-poll.ashx#axzz2xoWXcjFJ

(2) http://www.huffingtonpost.com/alastair-crooke/isis-wahhabism-saudi-arabia_b_5717157.html

الجيش السوري الحر المختلفة، أو قدّم الدعم اللوجستي لها، أو من هي الحكومات التي دعمت تنظيم داعش، أو جند الشام، أو جبهة النصرة، أو من دعمها جميعها. فما يثير القلق أن مجموعة من الأنظمة العربية، والإقليمية، والغربية قد تصرّفت كجهات مخرّبة، فسكبت الوقود التكفيري بلا مبالاة في أنحاء الغابة وراحت توقد النيران إلى أن نشب حريق هائل بغية التخلص من خصومها. لذلك لا بد من احتواء هذا الجحيم الآن قبل فوات الأوان. فعلى الرغم من تنامي الخطر، واستمرار تحوّل المشهد الإقليمي، وتدمير المزيد من المجتمعات، لا يزال يوجد ما يدلّ على أنّ الولايات المتحدة الأميركية، وحلفاءها الإقليميين والأوروبيين، جديّون في إعادة النظر في سياساتها الحالية.

على الرغم من عزم واشنطن على إضعاف تنظيم داعش، وتدميره في النهاية، لا تزال إيران تشكّك بشدّة في نوايا الولايات المتحدة الأميركية. فبعد المكاسب الهائلة التي حققها تنظيم داعش في العراق، وتشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لقتاله، لم ينفّذ هذا التحالف سوى تسع هجمات جوية في اليوم، كمعدل، في كل من العراق وسوريا خلال تلك الأشهر الصعبة[1].

في المقابل، تشير التقارير الغربية إلى أنّ سلاح الجو السوري شنّ وحده، خلال الفترة عينها، ما يصل إلى 200 غارة خلال 36 ساعة[2]. من جهتها، تواصل الحكومة التركية، بالتزامن أيضًا مع هذه الغارات الجوية الأميركية غير المؤثرة في العراق وسوريا، كما حدث عند سقوط

(1) http://www.spiegel.de/international/world/information-graphic-on-us-and-allied-air-strikes-in-syria-and-iraq-a-1006550.html

(2) http://www.reuters.com/article/2014/10/21/us-mideast-crisis-syria-raids-idUSKCN0IA1YM20141021

الرمادي[1]، تقديم الدعم اللوجستي الواسع النطاق لداعش[2]، والجماعات المتطرفة الأخرى، غالبًا تحت أسماء وهمية كجيش الفتح. هذا ويتعاون النظامان الأردني والإسرائيلي مع جبهة النصرة ويقدمان الدعم الكبير لها على طول حدودهما مع سوريا[3]. فالأردن «تتآمر مع حلفاء أثرياء يديرون أنشطتهم السرية من غرف الفنادق، ومخيمات اللاجئين، ومراكز العمليات، ومعسكرات التدريب في عمان على طول الحدود مع سوريا»[4].

في ضوء هذه الوقائع، لا يقتنع الإيرانيون، الذين لعبوا دورًا هامًّا للحؤول دون سقوط دمشق وبغداد وحلب وإربيل[5]، بكل بساطة، بما يُقال عن أنّ الولايات المتحدة النادمة تشنّ اليوم حربًا حقيقية ضدّ داعش وجبهة النصرة وتنظيمات متطرفة أخرى في العراق وسوريا؛ بل يلاحظون السياسة المعقدة؛ لا بل الحمقاء، التي تتبعها واشنطن وحلفاؤها بهدف «احتواء» الجمهورية الإسلامية وجبهة المقاومة.

لاحظ الإيرانيون أيضًا بأن انطلاق عملية عاصفة الحزم ضد اليمن تزامن مع المرحلة الأكثر حساسيةً من المفاوضات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة الـ5+1 في لوزان، في سويسرا. لقد بدا جليًّا

---

(1) http://www.moonofalabama.org/2015/05/lack-of-us-air-support-in-ramaa di-points-to-disguised-darker-aim.html

(2) http://www.al-monitor.com/pulse/security/2014/12/turkey-syr ia-border-mursitpinar-kobane-kurds-isis.html?utm_source=Al-Monitor+Newsletter+[English]&utm_campaign=76c2a5e553-Week_in_review_December_8_2014&utm_medium=email&utm_term=0_28264b27a0-76c2a5e553-93096621

(3) http://www.thenational.ae/world/middle-east/syrian-rebels-get-arms-and-advice-through-secret-command-centre-in-amman and http://www.rt.com/news/212319-israel-helps-syrian-militants/

(4) https://www.rt.com/op-edge/313792-turkey-islamic-state-syria/

(5) http://news.yahoo.com/iran-provided-weapons-iraqs-kurds-bar zani-135743780.html

لبعض الوقت بأن النظامين الإسرائيلي والسعودي عملا جاهدين لمنع نجاح هذه المحادثات.

بغض النظر عن المحصّلة النهائية للمجازر الجماعية المدعومة من الولايات المتحدة بحق الشعب اليمني، لا يجب نسيان ما حصل للقوات السعودية على طول الحدود السعودية اليمنية في العام 2009 عندما كانت حركة أنصار الله قوّة عسكرية أصغر حجمًا، ومعزولة وأقل خبرة[1]. فمن جهة، ليس شراء فِرق من المرتزقة يحل المشكلة؛ إذ إن الأنظمة التي هي بحاجة إلى الدولارات النفطية السعودية تسعى جاهدةً إلى احتواء متطرّفيها. ومن جهة أخرى، سترتد عملية تمكين القاعدة على المسؤولين لتطاردهم.

على الرغم من أن رشق إيران باتهامات سخيفة سيستمر حتمًا، إلا أن ذلك لن يكون بخصوص ما يزعم من سيطرة إقليمية للجمهورية الإسلامية، وإنما لإخماد طموحات الشعب اليمني. فتقدير العراقيين، والسوريين، والبحرينيين، والعمانيين، واليمنيين لإيران يعود إلى استقلالية هذه الأخيرة[2]، وحكومتها الإسلامية التي تعتمد على التشارك، ولو أن الغرب يزعم العكس[3]، بالإضافة إلى تحضّرها، وتسامحها، ونبذها للطائفية. فضلًا عن ذلك، لا يجب نسيان أن هذا التحالف الغربي العربي تسبّب بالألم والدمار نفسه في أنحاء شمال إفريقيا، حيث لا توجد سوى قلّة قليلة من المسلمين الشيعة، أو «المجوس» و«الصفّويين»، بحسب التعبير الازدرائي المتداول من قبل هذه الحكومات الوهابية ووكالاتها عبر قنوات التلفزيون المتطرفة الطائفية والمركزية العرقية.

(1) http://www.nytimes.com/2009/11/07/world/middleeast/07yemen.html?_r=0

(2) http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/04/antagonising-iran-strategic-mis-201442161724450258.html

(3) http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/10/isil-us-intervention-rise-irania-20141017572560286.html

زادت الانقسامات الإقليمية تعقيدًا، لا سيما بعد نجاح الثورة المضادة في العام 2013 في مصر وسقوط حكومة الإخوان المسلمين. فالحكومتان السعودية والإماراتية، في شمال إفريقيا، تواصلان حاليًّا سياسات متعارضة مع سياسات قطر وتركيا[1]. مع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراضات الإماراتية والمصرية، يعمل السعوديون حاليًّا في اليمن مع حزب الإصلاح اليمني المنقسم والموالي للوهابيين ـ الإخوان المسلمين على الرغم من تصنيفه كمنظمة إرهابية في العام 2014. لقد برز التناقض في السياسات، وتعارض الأجندات، والانقسام السياسي في ظل الفوضى الحالية في عدن والجنوب. وفضلًا عن الانقسامات داخل الحركة الجنوبية، وحملة القاعدة الهجومية، والقبائل، والميليشيات الضعيفة الموالية لمنصور الهادي المكروه، باتت هذه الانشقاقات تمثل مشكلة كبيرة للسعودية، عندما انسحب أنصار الله، والجيش، واللجان الشعبية بشكل سريع من الجنوب بعد الهجوم بقيادة السعودية على عدن. فالعبء المالي الجسيم للمغامرة السعودية في اليمن فضلًا عمّا تولّده الخسارة المنتظمة المتكبدة من ذل في حرب كان يفترض أن تستمر لبضعة أيام فقط، يؤديان إلى ما كان يمكن أن يكون تراجعًا نهائيًّا للنظام السعودي. ما يعمّق هذا الإحساس بالذل، النجاحات التي حققتها حركة أنصار الله جنوبي السعودية وفشل الهادي في تثبيت نفسه، أو حكومته جنوب اليمن. إلى ذلك، يعي النظام السعودي بأن الشعب اليمني لم يقبل يومًا ضمّه لمحافظات عسير، ونجران، وجيزان[2]. سواءً أكان السعوديون قادرين على وضع يدهم على العاصمة صنعاء أم

(1) http://www.nytimes.com/2014/08/26/world/africa/egypt-and-unitt ed-arab-emirates-said-to-have-secretly-carried-out-libya-airstrikes.html?emc=edit_th_20140826&nl=todaysheadlines&nlid=50521018&_r=0

(2) https://www.middleeastmonitor.com/articles/middle-east/13653-is-yee men-witnessing-the-rise-of-a-new-political-giant

لا، في ما سيشكّل حربًا مميتة وكارثية لسكان المدينة الواقعين مسبقًا تحت وطأة وابل قصف التحالف، فقد خسر السعوديون الحرب مسبقًا.

من الواضح أن الكارثة في سوريا هي العامل الأهم المساهم في تراجع حظوظ هذا الحلف الغربي العربي. فعلى الرغم من تحذير الحكومة الإيرانية مرارًا المجتمع الغربي بشأن تلقي المتطرّفين دعمًا كبيرًا من الخارج وتدفق سيل ثابت من المجاهدين التكفيريين إلى البلاد، واصل هذا التحالف وبقوة إنشاء شبكات من المنظمات الإرهابية، نافيًا في الوقت عينه وجود متطرّفين. لكن، مع بدء ظهور الحقيقة، انهار ما يسمّى بجماعة أصدقاء سوريا.

ففي لقائهم الأول في مراكش في أواخر العام 2012، تم تمثيل مئة وأربعة عشر بلدًا[1]، لكن عدد البلدان المشاركة تراجع بعد خمسة أشهر إلى 11[2]. لقد أقرّت القوى المؤثرة في المجتمع الدولي مثل: روسيا والصين (التي شعرت بأنها خدعت في ليبيا) مضافًا إلى دول البريكس الأخرى، على نحو متزايد بالخطر العالمي الذي تطرحه المنظمات المتطرّفة المدعومة من قبل الأوروبيين، والأميركيين، والعرب، والأتراك[3]، الأمر الذي دفع بالقوى غير الغربية إلى الانحياز تدريجيًّا إلى جبهة المقاومة، وذلك على الرغم من الضغط الغربي والعقوبات المتزايدة.

لقد ساهم الدعم الغربي للانقلاب في كييف والعقوبات المفروضة لاحقًا على روسيا، فضلًا عن زيادة التوتر مع صعود الصين، لا سيما بخصوص بحر الصين الجنوبي، في هذا التحول العالمي المستمر

---

(1) http://news.xinhuanet.com/english/world/2012-12/12/c_132036841.htm

(2) http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/04/syrian-opposition-radical-elements-wester-arms.html

(3) http://thebricspost.com/brics-summit-draws-clear-red-lines-on-syria-iran/#.Vek-HfmqpHw

في ميزان القوى[1]. إن حسابات الولايات المتحدة وأوروبا الخاطئة، وسياساتهما غير الأخلاقية، وتبدد نفوذهما لاحقًا في المنطقة، هو ما أدى إلى تراجع نفوذهما الاقتصادي في العالم أكثر فأكثر وسرّعه. لقد عانت تركيا، بقيادة رجب طيب أردوغان، مشاكل جسيمة على مستويات عدّة بعد إظهار عدائها لسوريا. فسياسة «تصفير المشاكل» التي تتبعها لم تعد ناجعة، ذلك أن حكومتها أفسدت علاقاتها بشكل فعلي مع جيرانها كافة تقريبًا. فبسبب دعمها لداعش، والقاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا[2]، باتت البلاد تشهد أعمال تطرّف متزايدة، فضلًا عن اشتداد الصراع الطائفي والعرقي. إلى جانب هذه العوامل، أدّى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين، نتيجة الدور التركي في تدمير أجزاء واسعة من تركيا، وتحالفها مع أنظمة وهابية، والمشاكل الاقتصادية الناجمة، والاستخدام المتزايد للقوة بحق الأقلية الكردية وغيرهم من منتقدي سياسة الحكومة، إلى تراجع حظوظ حزب العدالة والتنمية.

سيكون لتقهقر أردوغان فضلًا عن السعودية، لا سيما في عهد ولي العهد الشاب محمد بن سلمان، تداعيات جوهرية على المنطقة. فقد أساء الأمير السعودي الشاب لمركز النظام، بسبب إغراقه في مستنقع اليمن، وإبعاد معظم العائلة الحاكمة من خلال سيطرة غير مسبوقة على السلطة. في المقابل، ساهمت السياسات وراء هذا التقهقر في تحسين مركز إيران في المنطقة والعالم. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية هي القوة الوحيدة التي ردعت هذا التهديد الناشئ من خلال بسط هيمنتها من دمشق إلى بغداد، وربما حتى من بيروت إلى الرياض.

تجدر الإشارة إلى أن المساعي الغربية المتواصلة الرامية إلى زعزعة

---

(1) http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/05/china-iran-russia-restructuring-201451964119463320.html

(2) https://www.rt.com/op-edge/313792-turkey-islamic-state-syria/

استقرار النموذج السياسي الإيراني باءت بالفشل، وأصبحت الجمهورية الإسلامية اليوم، بنتيجة الدعم الغربي غير المشروع للمتطرّفين في سوريا والانتهاك المستمر لسيادتها، تقود الكفاح عن المنطقة ضد التطرف، والقوى العالمية الناشئة تدرك ذلك أكثر فأكثر.

إن توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا في 14 تموز 2015 بين إيـران ومجموعة الـ5+1 هو خير اعتراف بهذا الواقع المتغير. فقد أُجبرت الولايات المتحدة وشركاؤها، على الرغم من نقاط القوة والضعف للصفقة، على قبول البرنامج النووي الإيراني السلمي. لقد فشلت العقوبات المعطّلة في منع تقدم إيران العلمي فضلًا عن مقاومتها للقوى المتطرّفة، التي أطلق العنان لها ضد حلفائها الإقليميين. ستستمر مفاعيل العقوبات الاقتصادية على إيـران في الأشهر المقبلة بالتراجع، وبينما قد تضعضع أسعار النفط الهابطة أسس بلدان مثل السعودية، ستغدو إيـران، بفضل إنتاجها المتزايد للنفط وإصلاحاتها الاقتصادية المستوحاة من العقوبات، أقل عرضة للهجوم من خصومها.

الجماعات التكفيرية والقوى الدولية
الرعاية وتقاطع المصالح[1]

الدكتور جورج قرم[2]

بداية رأيت أن أبدأ ببعض الملاحظات المنهجية، وبعد ذلك أنتقل إلى ما سميته ينبوع الإرهاب الأممي الذي يشوّه ويستغل الديانة الإسلامية السامية. ثم سأتطرق إلى بعض الملاحظات من أجل تغيير الطريقة التي نتعامل بها نحن كعرب في ما بيننا أو مع أصدقائنا في إيران أو دول أخرى تساند قضايانا المشروعة.

أود أن أبرهن أن القضية الإقليمية ليست تقاطع مصالح، بينما هي تماهي في الأهداف بين القوى الأميركية والغربية بشكل عام وبين هذه الجماعات. ومصلحتها بشكل واضح هي نشر الفوضى والدمار بما يسهل استمرار الهيمنة الاستعمارية الأميركية الصهيونية على منطقتنا العربية. منطقتنا كانت منطقة ضعف بسبب تبعثر العرب إلى كيانات مختلفة منذ سايكس بيكو وعدم التمكن من إنشاء دولة فدرالية ودولة الوحدة التي تعطي للعرب مكانة احترام في النظام الإقليمي والدولي، وهذا فرق كبير

---

(1) **ملاحظة**: لم يقدم الباحث ورقة مكتوبة، ولذلك اعتمدنا التسجيلات الصوتية مع صياغتها بما يتناسب مع طبيعة النص المكتوب.

(2) أستاذ محاضر في عدد من الجامعات (اللبنانية، الأميريكية، اليسوعية)، وخبير مالي واقتصادي، من لبنان.

بيننا نحن كعرب وبين الفرس أو الأتـراك، فهما كيانان قويان في المنطقة منذ أقدم الأزمنة. أما نحن العرب فقد أنجزنا مع الرسالة النبوية الشريفة ومع الفتوحات الإسلامية معجزة، وكنا من دعائم الثقافة العربية الإسلامية التي ازدهرت على مدى خمسة قرون وأعطت العالم أعظم الثقافات. ثم اخترنا لأسباب نجهلها أن نستقيل من الحكم ومن إدارة الخلافة العباسية. سلمنا الأمور للفرس والأتراك وخرجنا من التاريخ. وأنا أعتقد أن الكثير من المشاكل التي نعيشها اليوم هي بسبب قلة الخبرة العربية في إدارة كيانات سياسية قوية بعد أن انقطعوا من الوجود التاريخي طوال ثمانية قرون. ولكي لا نكون عنصريين تجاه أنفسنا لا بد من الاعتراف بأن ثمة شيئًا في داخلنا يجعلنا دائمًا في حالة عجز وفشل. نحن في حالة ديناميكية فشل تحت عوامل داخلية وعوامل خارجية.

فالملاحظة المنهجية الأولى هي أن التفريق بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية عند الدول الضعيفة والدول التي عانت من الاستعمار والاحتلال والخروج من التاريخ، تفريق معقد للغاية والعلاقة بينهما معقدة للغاية. فالقوى المحلية تستغل القوى الخارجية وتطلب مساعدتها أو وجودها لكي تقوى. أما القوى الخارجية فهي تدعم بعض الفئات على حساب فئات أخرى لكي تحافظ على سيطرتها. معظم الصراعات مرتبطة بصراعات القوى الدولية الكبرى خاصة أيـام الحرب الباردة. والملاحظة المنهجية الثانية التي أعطيها أهمية خاصة أننا يجب أن نفرق بين تكوين الأممية الإرهابية التي تدعي الإسلام وهي تجمع مسلمين من كل الجنسيات عربية وغير العربية وبين الحركات الداخلية من الإسلامية والسياسية العربية المحلية في مصر، المغرب، وكل الدول العربية. توجد قوى إسلام سياسية بتلاوين كبيرة وفي كثير من الأحيان قد تمارس العنف التكفيري في الداخل أو تقوم باغتيالات، واغتيال الرئيس السادات كان البداية. ثمة سلاح أممي أسميه سلاح دمار شامل تم تكوينه تحت الإشراف

المباشر للولايات المتحدة في ظروف حرب أفغانستان وظروف الحرب الباردة وبين قوى وطنية محلية تؤمن بأن الإسلام هو الحل لكل المشاكل، كمشاكل الحداثة ومشاكل التخلف في بعض الأحيان. ثمة أجهزة تعمل بالسر مثل الإخوان المسلمين في مصر وتمارس العنف في معظم الأحيان بشكل اغتيال. يجب أن يكون النظر إلى هاتين القوتين مختلفًا. ما أريد أن أزيده على ما تم ذكره الآن بالنسبة إلى السياسة الأميركية هو أن ثمة إطار فكري ثقافي قد يبرر أو يعطي شرعية لما تقوم به أميركا في بلداننا، ألا وهي المواقف النظرية التي تم وضعها وإطلاقها وتعميمها منذ نهايات الستينيات وبدايات السبعينيات بأن الطريقة الوحيدة إلى الديمقراطية في الدول العربية تمر عبر إعادة أسلمة هذه المجتمعات، هذه نظرية شهيرة قام بها من الناحية الجيوبوليتيكية بريجنسكي ومن الناحية السوسيولوجية والإنثروبولوجية المستشرقون مثل جون إكسبوزتيو وليونارد باينهدر صاحب نظرية أن العلمانية تؤدي إلى الدكتاتورية في العالم العربي. وثمة ضرورة لإعادة أسلمة المجتمعات العربية التي انحرفت بداية نحو علمانية وحداثة لا تتناسب بتاتًا مع العقلية الإسلامية بجوهرانية غريبة، بشكل تكون الديانة الإسلامية هي نفسها مثلما كانت في القرن السابع وكما هي اليوم، كأن التاريخ لا يؤثر على الديانة الإسلامية والشعوب العربية بشكل خاص. أعتقد أن العودة إلى هذه المصادر الفكرية والثقافية مهم للغاية؛ لأنه بعد ذلك وفي هذا الإطار طبعًا تم تدريب عشرات الآلاف من الشبان العرب، بينما فلسطين محتلة والشعب الفلسطيني مقهور ولبنان يتحمل ضربات إسرائيلية واحتلال إسرائيلي، تم تدريب عشرات الآلاف من الشبان العرب بالعقلية التكفيرية التي نتكلم عنها، وبدلًا من إرسالهم إلى فلسطين أرسلوهم إلى أفغانستان، وبعد أفغانستان أرسلوهم إلى البوسنة. ساهموا في تفكيك الدولة اليوغوسلافية التي كانت دولة قوية وكانت ناصرت القضايا العربية كلّها وقضايا شعوب العالم الثالث، وبعد ذلك أرسلوها إلى الشيشان وتم تدمير الشيشان بحرب شعواء بتمويلات من السعودية

ومن باكستان. وهنا نرى أن المُعَلِّم الولايات المتحدة والجهاز التنفيذي باكستان والسعودية. وكان حيويًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تتم هذه العملية لتجنيد عشرات الآلاف من الشبان العرب، وبعد ذلك من غير جنسيات مسلمة، لكي تحارب بدل الجيش الأميركي. الجيش الأميركي في السبعينيات هُزم في فيتنام بشكل مروع وهذا عمل صدمة كبيرة في أميركا وصارت الحكومات الأميركية على مدى سنين ترفض إرسال جنود أميركيين لبسط سيطرتها على مواقع مختلفة من العالم. فنحن لسوء الحظ كعرب كنا انكشارية لمصالح الدول الأميركية؛ لهذا السبب سميته سلاح دمار شامل مستقل، وأنا لا شك عندي بأن ما يحصل في سوريا اليوم هو إعادة توسيع هذا السلاح وتدريب هذا الجيش من الإرهابيين لإرسالهم في ما بعد إلى الأعداء الرئيسيين للولايات المتحدة؛ أي روسيا بما فيها طبعًا مناطق القوقاز، وأيضًا في مناطق المسلمين في الصين. وكما رأينا فإن هذا الجيش الأممي ذهب إلى الفليبين وإلى مناطق أخرى من العالم بدل أن يهتم بتحرير فلسطين، وبدأ تضاؤل الاهتمام بالقضية المركزية في الوعي الجماعي العربي أي قضية الكيان الصهيوني وما يمارس إلى اليوم على أرض هذا الكيان.

وطبعًا كانت الولايات المتحدة تود أن تقضي على القومية العربية خاصة إذا كانت علمانية الهوى وعلى النزعة الاشتراكية ونزعة المعاداة للإمبريالية. الخطوة الثانية أتت مع نظرية هنتغتون وللأسف الشديد معظم المثقفين العرب دخلوا في الفخ وسعوا بشكل أو بآخر إلى الرد على هذا الطرح السخيف، وكأن الحضارات هي بالفعل مصدر العنف والحروب وليس أطماع القيادات البشرية والدول في توسع مدى هيمنتها. أنا أقول باستمرار إن المواجهة لم تكن كافية، ودعوى أن كل المستشرقين هم أعداء الأمة، يصب في موضوع صراع الحضارات، وإذا ما استدركنا فليس كل الغربيين هم كتلة ورأي واحد.

عندما نقول حوار حضارات ـوقد ناقشت فخامة الرئيس خاتمي في الموضوع الذي أراد أن يساهم في تهدئة العواقب الوخيمة لنظرية صراع الحضارات ـ، إذا قلنا بصراع الحضارات فكأننا نسلم مسبقًا وجدلًا بأن سبب الحروب ليس هو الإمبريالية والاستعمار، إنما هو الحضارات. وفي الوقت نفسه رأينا مقولات جديدة تظهر في الأدبيات الأكاديمية والإعلامية الغربية، فبدلًا من التذكير بالجذور الرومانية اليونانية للحضارة الغربية تحولت فجأة إلى جذور مسيحية يهودية، وأنا من خلال التربية المسيحية التي أخذتها بشكل كامل لا يمكن للمسيحية واليهودية أن ترتبطا؛ فالمسيحية قامت على أنقاض اليهودية والقيم بينهما مختلفة. أيضًا من الاختراعات التي ابتُدِعت قضية المثلث الشيعي أو محور الشر الجديد. وأزيد هنا أن الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كانت بحاجة إلى عدو جديد لكي يعطي الشرعية الجديدة لوجود عسكري أميركي في كل قارات العالم؛ لهذا ظهرت ظاهرة القاعدة وأخواتها. طبعًا القاعدة وأخواتها تشوّه صورة الإسلام وتلعب في ملعب نظرية صراع الحضارات، وأن أي غربي يرى الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإرهابية التي تدعي الإسلام زورًا يقتنع بوجود حرب الحضارات وأنه لا يمكن أن نتعايش مع المسلمين.

الحرب ضد الإرهاب هي مسرحية مفضوحة إنما الإعلام الدولي والإعلام العربي المتواطئ مع الإعلام الدولي يسعى إلى عدم تبني هذه الصورة. فما العمل؟ بنظري يجب أن نقوم بمجهود كبير للغاية كي ندحض مقولة حرب الحضارات ونفضح ما تعنيه من إعطاء تبرير وشرعية جديدة لما يسمى الاستعمار الأميركي الصهيوني. وأن ندحض المقولة بالقول أين حرب الحضارات؟ كل الحكومات العربية والإسلامية باستثناء سوريا وإيران التي اليوم انفتحت بالاتفاق النووي على الدول الغربية كلها حليفة الناتو، فأين هي هذه الحرب. ثانيًا لاحظوا عدد الطلاب العرب الذين يدرسون في الغرب، لو كنا نعتبر أن الغرب عدو حضاري ما كنا أرسلنا

أبناءنا للتعلم في الغرب. انظروا إلى مئات الآلاف من المهاجرين الذين يسعون إلى الهجرة نحو دول غربية كل أبنائها مسيحيون ويهوديون بحثًا عن حياة أفضل، فأين هي حرب الحضارات. ثم إن رفض تحديد ماهية هذه التنظيمات الإرهابية وهل إن الإرهاب محصور بها أم يشمل أيضًا الجهات التي تحتل أراضي الآخرين، نعم حصرها بإطار ديني ضيق يدعم ما يصبو إليه الغرب ويقوي فكرة أن النزاع نزاع حضاري وديني وثقافي.

أخيرًا وبنظري، ينبغي تعريب مشاكلنا العربية فنحن وللأسف مدوّلون ومؤسلمون، فما هو برنامجنا العربي. نحن لدينا جامعة عربية تحولت إلى مكاتب لدوائر الناتو. إلى متى سنقبل بهذا التدويل لمجتمعاتنا وحكوماتنا وقضايانا. لا بد من إعادة البوصلة إلى مسارها والتركيز عربيًّا على حل مشاكلنا وأهمها تحرير فلسطين.

العنف التكفيري من منظور القانون الدولي

الأستاذ الدكتور حازم محمد عتلم[1]

مقدمة

من المعلوم أن تحليل أيّ ظاهرة اجتماعية ـوهذا شأن الجماعات التكفيرية وجماعات العنف التكفيري موضوع هذه الدراسةـ يتطلّب ابتداءً تحديد ماهيتها؛ أي المقصود منها وعناصرها. غير أننا سوف نتجاوز ـعن قصدـ الانصراف إلى ذلك، لما قد سوف يرتبه مثل هذا التحديد لمصطلح الجماعات التكفيرية وقرينتها جماعات العنف التكفيري من إسقاط احتمالي حينذاك ـعند بعضـ على جماعات بذاتها قد يُرى في عقيدتهم انصرافها على الرغم من ذلك إلى هذه أو تلك من التنظيمات المستظلة بالشرعية القانونية وفقًا للمفهوم الدقيق لهذا الاصطلاح.

وأيًّا ما كان عليه الأمر في هذا الشأن، فمن الجدير بالذكر هنا أنّ الانصراف إلى تحليل موقف القانون الدولي من ظاهرتي الجماعات التكفيرية، وجماعات العنف التكفيري يتمخّض ـابتداءًـ عن تمحيص للظاهرة ذاتها، بالنظر إلى أن الجماعات التكفيرية ـحين قيامهاـ تعدّ في غير شك الإرهاصة الأولى لتمخّضها، اللاحق والمبكر، عن جماعات

---

(1) أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام في كلية الحقوق في جامعة عين شمس، والوكيل السابق للكلية لشؤون الدراسات العليا ولشؤون خدمة المجتمع، من مصر.

للعنف التكفيري بل ومن جانب آخر، فإنه من المعلوم كذلك أن تحليل هذه الظاهرة لا يرتب البتّة ـ في ذاته ـ إحداث الالتصاق بالضرورة لها مع جماعات العنف السياسي القائمة داخل بعضٍ من الدول الإسلامية، بالنظر إلى توغلها السابق على ذلك داخل التنظير الصهيوني من جانب، وداخل التنظيرات الغربية للصهيونية غير اليهودية، من جانب آخر؛ وإن كانت هذه الورقة البحثية سوف تنصرف فحسب إلى ظاهرة جماعات العنف التكفيري الإسلامية وحدها.

ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن الجماعات التكفيرية إذا كان وجودها ـ في ذاته ـ يرتّب التهديد الحالي للسلم والأمن الدوليين وللتعايش السلمي داخل الدول وبينها، إلا أن تحليل موقف القانون الدولي إزاءها يثير ابتداءً ـ على نحو ما سوف نرى الآن ـ إشكالية منهجية جد حادة ليس مردها انتهاك هذه الجماعات لثوابت المجتمع الدولي ووعيها من ثم بانتهاكها للمحظور «وفقًا لمبادئ الشرعية الدولية»، وإنما مردها بصفة خاصة إلى «إنكارها» ـ من البداية ـ المشروعية القانونية لهذه المبادئ غير المهيئة لجعل هذه الجماعات منضوية تحت رايتها وحيثياتها؛ إذ ذلك التحليل هو ذاته الذي كان قد ساقه في الأزمنة السالفة وإن جيء ذلك في سياق متباين الفقه الدولي المُنكر للطابع الملزم لقواعد القانون الدولي، والذي كان قد أذكى في هذا الشأن علو الأنظمة القانونية الداخلية على القانون الدولي العام. ولعل هذا العلو منه قبل هذه التنظيمات التكفيرية لمفترضاتها الشرعية غير المسندة إلا استثناء لنصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية ـ سواء حال لجوئها إلى العنف المسلّح أو غير المسلّح ـ هو ما سوف يهيئ هنا لتحليل هذه الأزمة الحادة «للحوار المستحيل» التي تمثّل إلى الآن صمام الدفاع الأمني الأول الذي تلوذ به في هذا الشأن هذه الأخيرة؛ بل إنه لسوف يتهيأ لنا كذلك هنا أن نستحث التأمل في قدر التوافق القائم في هذا

الشأن بين أطروحات هذه الجماعات والأطروحات التي ذكّتها ـقبلهاـ جماعات العنف الصهيونية ذاتها.

أولًا: إنكار مبدإ سيادة الدولة

من المعلوم أن مبدأ سيادة الدول، ولو في حيثياته التي قامت داخل القانون الدولي التقليدي، ينصرف ابتداءً إلى ضمان استقلال الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والدولية، وفي ضمان اختصاصاتها المادية والإقليمية والشخصية عن الخضوع للدول الأخرى، وخضوعها من ثم فحسب للقواعد المتفق عليها من قبلها ـولو على الصعيد الشكلي المجرد وحدهـ مع الدول الأخرى. غير أن الجماعات التكفيرية الإسلامية ـفي ما يعنينا هناـ وقد صارت إلى إذكاء الالتحام مع النظريات الفقهية غير المسندة إلى مبادئ الشرعية الإسلامية، والمستحثة لتقسيم المعمورة إلى ثنائية دار الإسلام ودار الحرب[1]، فقد رتّبت على ذلك إنكار قيام كل من مبدإ الحرمة الإقليمية للدول داخل حدودها السياسية القائمة، واستقلالها في مواجهة الدول الأخرى.

إذًا، دار الإسلام وفقًا لهذا التنظير ليس من شأنه أن يرتب إضفاء الشرعية الدولية على العدوان ذاته فحسب على نحو ما سوف نرى بعد قليل، وإنما يرتب إفراغ القانون الدولي من حيثيته الأولى المفترضة، أي استناده إلى وجود دول متعددة مستقلة في سيادتها بعضها عن بعضها الآخر، ومتكافئة في السيادة في ما بينها في غير اعتبار لتباين حضارتها وثقافتها. فالواقع أن المقدمة التحليلية لهذه الجماعات التكفيرية، ولو لم تكن بعد

---

(1) انظر تحليل هذا الرأي في: الشيباني، **السير**، تحقيق: مجيد خدوري، بيروت الدار المتحدة للنشر، ص20، وما بعدها؛ حازم محمد عتلم، **قانون النزاعات المسلحة الدولي**، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 2014، ص55 وما بعدها؛ انظر كذلك محي الدين قاسم، **التقسيم الإسلامي للمعمورة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص97 وما بعدها.

قد شحذت اللجوء إلى العنف، تتصرف إلى استحثاث إعلاء هامة «الوحدة القسرية للمجتمع الدولي داخل المنظومة المنسوبة من قبلها إلى الإسلام في شأن إذكاء «الحرب العادلة» في مواجهة الديار غير الإسلامية، وإلى حين الانغلاق، بعيدًا عنها بالتأسيس كذلك على حتمية عدم إحداث التعاون الدولي معها إلا في ظل الخضوع إلى افتراضاتها الذاتية.

وإذا كان هذا لسان حال هذه الجماعات إزاء المعمورة غير الإسلامية، ففي الواقع أن ذات هذا التحليل لا يتباين كثيرًا حال تنظيرها لطبيعة العلاقات القانونية المفترض شحذها من قبلها داخل النسيج الوطني لكل من الدول ذات السيادة التي تنسب إليها كل من هذه الجماعات بجنسياتها المتباينة؛ إذ هذه الأخيرة ينهض تحليلها التكفيري إلى الانطباق كذلك ومن جانب آخر، في مواجهة ذات دولها الوطنية، وفي إطار صفة خاصة علاقاتها بالمؤسسات الرسمية لهذه الدول؛ وسواء في ذلك المؤسسية أو التشريعية أو التنفيذية أو القضائية[1]؛ إذ التحليل ذاته لعلاقاتها القانونية مع دولها الوطنية.

فالسيادة داخل دار الإسلام والديار الإسلامية لا تتصرف إلى الشخص الاعتباري الموسوم بالدولة التي تلتصق بها هذه السيادة، وإنما إلى الله تعالى وحده، وهو الوضع المرتب لشرعنة لجوئها إلي العنف في سائر صوره إزاء هذه السلطات كلما جنحت عن إذكاء حيثياتها النظرية، وإلى حين إنكار قيامها وإنكار الخضوع، من ثم إلى ما تفرزه هذه السلطات من مفترضات الانصهار داخل منظومة مقتضيات ضمان النظام العام داخلها. فهذا التنظير يرتب إذن هنا إضفاء «المشروعية القانونية» وفقًا

---

(1) انظر في تحليل هذا الرأي: عز الدين فودة، «**فكرة السيادة في الدولة الإسلامية: نظرة على الفقهين الحنفي والشافعي**»، مجلة: مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، عدد يوليو 1970، ص586، وما بعدها.

لمنظورها على ممارساته المقوضة لسيادة دولها، والمرتبة من ثم للهدم الاحتمالي لها، بغية «إعادة بعث» الدولة الإسلامية لصدر الإسلام، وهو تحليل يستحيل ترتّبه بحسب المنطق العلمي بالنظر من جانب، إلى إنكار نظم العلاقات الدولية لنظرية بعث الدول التي شذت عنها دولة موسومة بفاكهة الشرق الأوسط، ومن جانب آخر، بالنظر إلى استحالة انصهار النظرية السياسية الإسلامية ذاتها على نحو ما سوف نرى داخل مؤديات نظرية الدولة في مفهومها المعاصر.

ثانيًا: إنكار مبدإ الدولة المدنية

ومن نافلة القول إن مبدأ الدولة المدنية، ولو في ظل القانون الدولي التقليدي المسند إلى أنظمة الحكم الملكية الشمولية، كانت حيثياته تسند إلى استقلال السلطة السياسية داخل كل من الدول الأوروبية عن الخضوع للسلطان السياسي للكنيسة الكاثوليكية. ومن الجدير بالذكر هنا أن «النظرية» السياسية الإسلامية في شأن تقسيم المعمورة، وبحق على نحو مسند لأول وهلة إلى ثلاثية دار الإسلام ودار العهد ودار الحرب لم ترتكز البتة في وجودها إلى الحيثيات الدينية، وإنما بصفة خاصة إلى الملاءمات التاريخية السياسية المسندة، أو غير المسندة إلى مبدإ الشورى الذي أعلت هامته الشريعة الإسلامية الغراء.

غير أن الجماعات التكفيرية تذكي أطروحاتها النظرية على العكس من ذلك؛ ضرورة إخضاع نظام الحكم داخل مجتمعاتها إلى حيثيات شحذ حكومة قضاة أهل الحل والعقد[1]، المُعدّين كذلك اختيارًا أو قسرًا من قبلها؛ إذ إن الدولة الدينية ـ ولو تجاوزنا هنا حين توسيم المجتمع السياسي الإسلامي بالظاهرة القانونية للدولة في مفهومها الحديث ـ لا تُسند

---

(1) انظر في تحليل هذا الرأي: علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، القاهرة، 1925، ص11 وما بعدها.

البتة إلى النظرية القانونية للإسلام؛ إذ ذلك مردّه هنا من جانب الالتحام العضوي لنظرية الدولة داخل القانون الدولي العام مع نظرية الجنسية غير المعهودة في النظرية السياسية الإسلامية، بل مرده كذلك من جانب آخر، إلى انصراف مفهوم الدولة المدنية إلى الالتصاق فحسب بالتطور التاريخي السياسي الأوروبي ذاته منذ عصر النهضة، وخلافًا لما قامت قائمته في الديار الإسلامية قاطبة.

ثالثًا: إنكار مبدإ القوميات في مفهوم القانوني

ومن المعلوم كذلك أن مبدأ القوميات الذي أسندت إليه في الممارسات الدولية كل من الملكيات الأوروبية منذ القرن السابع عشر بغية إحقاق الوحدة السياسية لكل منها ما لبث أن شيّد صرحه النظري في القانون الوضعي المعاصر الإيطالي مانسيني في القرن التاسع عشر لأغراض التأسيس النظري لهذه الغاية ذاتها في شأن تحقيق الوحدة الإيطالية. وهو الوضع الذي رتّب في هذا الشأن البزوغ المعاصر لكل من مبدإ الجنسية في مفهومه القانوني المسند إلى الانصهار السياسي للجماعة الوطنية داخل دولة الجنسية، ومبدإ القوميات المسند إلى الالتحام الاجتماعي والسياسي للجماعة الوطنية داخل الغلاف السيادي لدولة واحدة تنضوي داخلها هذه الأخيرة بجنسية مشتركة.

غير أن حيثيات الجماعات التكفيرية إذ صارت هنا كذلك إلى إفراغ العروة الوثقى القائمة بين كل من مبدإ الجنسية ومبدإ القوميات[1]، صارت من ثم إلى عقد لواء الاعتماد المتبادل بين هذا الأخير، وبين المفهوم النظري غير المسند إلى النظرية الإسلامية لكل من دار الإسلام ودار الحرب. وقد رتّب ذلك هنا أن أسندت كذلك من خلاله هذه الجماعات تقسيمها الثنائي للمعمورة إلى مبدإ القوميات وحده من حيث عدّها

---

(1) المصدر نفسه، ص581 وما بعدها.

المجتمعات الإسلامية في مجملها وحدة سياسية وقانونية واحدة مسندة فحسب إلى «القومية الإسلامية». ومن نافلة القول إن مبدأ القوميات، في مفهومه المعاصر، يرتّب في ذاته عدم التطابق الضروري بين الالتحام القانوني لهذا الأخير مع مبدإ الجنسية في حق الجماعة الوطنية ذاتها؛ وإن توحدت تاريخيًّا حضارتها السياسية أو الاجتماعية أو القانونية، بالنظر إلى ارتكاز مفهوم الجماعة الوطنية إلى مبدإ الجنسية وحده.

فمفهوم القومية الإسلامية وإن أسند تحليله في هذا الشأن إلى الوحدة الدينية القائمة داخل المعمورة الإسلامية، أغفل في غير شك التباين التاريخي والحضاري والسياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي، بل والأماني السياسية المتباينة القائمة على الرغم من ذلك داخل كل من الجماعات الوطنية الإسلامية وإن التحمت معًا في ظل راية المنظومة السياسية الفقهية لدراسة الإسلام.

فنظرية القومية الإسلامية التي أنكر قيامها داخل التاريخ السياسي الإسلامي يستحيل كذلك تحققها داخل السياج القانوني للمجتمعات السياسية الإسلامية ذاتها، وعلى ذات النحو الذي ترتب من ذي قبل داخل مجمل الأنظمة السياسية التي شحذت الإذابة ـالقسريةـ للحدود السياسية بين الدول بالإسناد فحسب إلى الالتحام الاجتماعي بينها؛ إذ الانصهار القانوني بين المجتمعات الإسلامية لا ولن يمكن البتة تصوره على هذا النحو؛ اللهم إلا إذا ما ترتب ـطوعًا وداخل نظم القانون الدولي الوضعيـ في ضوء الاستعارة النظرية تجاوزًا لمفهوم الدولة الكونفدرالية[1] المتطلب في الأزمنة المعاصرة انصهارها بين المنظمات الدولية الإقليمية الخاضعة بالضرورة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو التحليل الذي

---

(1) انظر: حازم محمد عتلم، **منظمة الأمم المتحدة في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 2014، ص55 وما بعدها.

تناهضه في غير شك المقومات التحليلية للجماعات التكفيرية ليس فحسب بالنظر إلى إنكارها كل من مبدإ سيادة الدول والمساواة في السيادة بينها (المادة 2/ 1 من ميثاق الأمم المتحدة)، فضلًا عن إنكار مبدإ الدولة المدنية، بل وعدم استنادها الضروري لمبدإ الجنسية إلى نظرة القوميات على نحو ما تقدم، وإنما كذلك بالنظر إلى إنكار هذه الجماعات للقواعد الآمرة الأخرى المنضمة داخل ميثاق الأمم المتحدة على نحو ما سوف نرى الآن.

رابعًا: إنكار القواعد الآمرة الأخرى للقانون الدولي المضمنة داخل ميثاق الأمم المتحدة

ومن المعلوم أن مبدأ سيادة الدول وقرينه مبدأ المساواة في السيادة بينها لم تصر حيثياته إلى عدم التوافق مع المعتقدات النظرية لهذه الجماعات فحسب؛ إذ إن القواعد الآمرة الأخرى للقانون الدولي المعاصر ترتكز كذلك بالامتياز بحسب المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة إلى كل من مبدإ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية من جانب، وإلى ضمان حق الشعوب سواء الخاضعة للاستعمار أو المستظلة بدولها الوطنية في تقرير المصير من جانب آخر، فضلًا عن الضمان داخل كلٍّ منها وعلى نحو متكافئ للحقوق الأساسية للإنسان في غير تمييز، وفي إطار الالتحام لإنفاذ مجمل هذه الأهداف والمبادئ مع مبدإ التعاون الدولي، الذي عهد ميثاق الأمم المتحدة ذاته للمنظمة العالمية الأمم بإدارة منظوميته التشريعية والرقابية.

ومن نافلة القول إنه يصعب ابتداءً إحداث التوافق بين هذه القواعد الآمرة للقانون الدولي مع المنظومة التحليلية لجماعات العنف التكفيري؛ إذ من جانب، فإن مبدأ حظر التهديد باستخدام القوة المسلحة أو استخدامها الحال في العلاقات الدولية يصعب في غير شك انصهاره داخل الافتراضات النظرية لهذه الجماعات المسند تحليلها إلى ذات التقسيم

الثنائي للمعمورة المرتّب لدى هذه الجماعات إسباغ المشروعية القانونية -بل وفرض العين- على «الحرب العادلة للجهاد الإسلامي»[1] ذاته في مواجهة مجمل المعمورة غير الإسلامية.

ومن جانب آخر، فمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير إذا كان على هذا النحو يستحيل إنفاذه في حق شعوب الديار غير الإسلامية وفقًا لهذا المنظور، فإنه يصعب كذلك انصهاره في إطار هذا المنظور ذاته داخل المعمورة الإسلامية ذاتها -القومية الإسلامية في مجملها- كلها لم تصر سلطاتها السياسية ذاتها إلى الاستحثاث الفاعل لتشييد صرح الدولة الدينية الإسلامية داخل مجتمعاتها. فهذا الوضع يرتب من ثم التهيئة كذلك لهذه الجماعات للّجوء إلى استحثاث الحق المشروع لها في فرض تأسيس الدولة الدينية -ولو قسرًا- داخل إقليمها، وفي غير اعتبار من قبلها لمبدإ السيادة الشعبية[2]؛ إذ العنف المسلح الذي تذكيه الحرب العادلة المقدسة في مواجهة الأماني المشروعة «للأغيار» يصير من ثم مؤسسًا في مواجهة الأماني المشروعة لشعوب الديار غير الإسلامية، والديار الإسلامية في غير تمييز.

ومن جانب ثالث، فإن هذا التحليل ذاته ينطبق كذلك هنا في إطار هذا المنظور حال انصراف هذه الجماعات إلى تحليل المجال الشخصي؛ لإنفاذ الحقوق الأساسية للإنسان؛ إذ في إطار هذا التنظير، فإنه من غير المتصور كفالة حقوق الإنسان وضمانها إلا من خلال إحداث عدم التكافؤ في شأن إنفاذه إلا بالارتكاز على التمييز على أساس من العقيدة الدينية، وعلى أساس من التمييز كذلك بين الرجال والنساء، بل والأطفال ذاتهم[3].

---

(1) محي الدين قاسم، **التقسيم الإسلامي للمعمورة**، ص119 وما بعدها.

(2) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، ص18 وما بعدها.

(3) انظر في تحليل هذا الرأي: محمد محمد فرحات، **مبادئ العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية، 1992، ص15 وما بعدها.

خامسًا: إنكار القاعدة الآمرة للقانون الدولي الإنساني

في الحقيقة إن هذا التنظير من قبل هذه الجماعات لماهية الحرب العادلة رتّب أيضًا من جهة أخرى، إضفاء الشرعية القانونية من قبلها على نظرية الحرب الشاملة[1] الذي كان قد أعلى هامتها داخل الفقه الغربي في القرن التاسع عشر الألماني كلاوزفيتز. وإذا كان لم يخرج عن حدود هذه الدراسة تحليل مبادئ القانون الدولي، أو النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي لأغراض إضفاء الحد الأدنى من مقتضيات الإنسانية حال إدارتها بين الخصوم، فإنه لما يترتب هنا لي لإذكاء هذا المفهوم للحرب العادلة أن يستتبع إطلاق العنان «للجهاد» الإسلامي في مواجهة خصومه الداخليين والدوليين من خلال منهاجية الحرب الشاملة، وفي غير خضوع من ثم لمبادئ القانون الدولي الإنساني -وعلى سبيل المثال وليس الحصر- في شأن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وتقييد حرية الخصوم في استخدام أسلحة القتال، وحظر تجنيد المرتزقة، وحظر انتهاك الحرمة المطلقة للمدنيين والأعيان المدنية..

سادسًا: إنكار التجريم الدولي للانتهاكات الجسيمة لقواعده الآمرة الوضعية الدولية كلما صدرت عن جماعات العنف التكفيري

ومن المعلوم أن الكثير من الأفعال الدولية غير المشروعة الصادرة عن الأفراد تعدّ جرائم دولية بحسب قواعد القانون الدولي ذاته، وليس فحسب بالإسناد إلى التشريعات الداخلية للدول ومنها الدول الإسلامية ذاتها، بالنظر إلى تعددها بين الانتهاكات الجسيمة لأمن وسلامة الجماعة الدولية في مجملها. وهي على هذا النحو ترتب حين الإخلال بها المساءلة

---

(1) المصدر نفسه، ص115 وما بعدها.

الدولية لمقترفيها ولو صاروا مسؤولين قياديين للدول، بالتأسيس على مبدإ الاختصاص الجنائي العالمي.

ومن نافلة القول إن الكثير من الجرائم الصادرة عن الجماعات التكفيرية، سواء حين لجوئها إلى العنف المسلّح أو قبله أو في أثره، تنضوي تحت لواء الكثير من هذه الجرائم الدولية الأشد خطورة؛ إذ هذا شأن جرائم الإرهاب الدولي، وجرائم غسل الأموال، وجرائم تمويل الإرهاب، والجرائم المنظمة عبر الدول، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم التدخل غير المشروع في النزاعات المسلحة الدولية وغير ذات الطابع الدولي، وجرائم التدخل العسكري أو شبه العسكري بمناسبة مثل هذه النزاعات، وانتهاك الحرمة الإقليمية للدول، وجرائم التمييز العنصري، وانتهاك الحقوق الأساسية للإنسان، والتمييز ضد المرأة، وانتهاك حقوق الطفل، وجرائم تجنيد المرتزقة، والانتهاكات الجسيمة لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

غير أن الأزمة الحادة القائمة هنا بالنظر إلى إعلاء هذه الجماعات لتنظير الحرب العادلة من جانب، والحرب الشاملة من جانب آخر، يرتب في هذا الشأن عدّ هذه الممارسات الصادرة عنها -والمعدّة جرائم دولية وفقًا لمبادئ القانون الدولي المتفق عليها بين الدول- «أفعالًا دولية مباحة» بالتأسيس على منظورها الذاتي؛ إذ «القصد الخاص» المتطلب وفقًا للقانون الجزائي الداخلي والدولي لاستيفاء الركن المعنوي للتجريم، سوف يستحيل هنا، في عقيدة جماعات العنف التكفيري نسبته إليها؛ بالنظر إلى إحداثها الانفصال المبرم والعضوي بين شريعتها العادلة، والشريعة الوضعية الداخلية والدولية للدول على حد سواء، وضمانها من ثم -على نحو ما تقدم- علو عدالتها الذاتية[1] في مواجهة العدالة الوضعية.

---

(1) الشيباني، السير، ص27-28.

خاتمة الدراسة

لم تكن -لأول وهلة- الغاية من هذه الدراسة تحليل موقع أعمال العنف الصادرة عن الجماعات التكفيرية بالتأسيس على تمحيص التكييف القانوني لها في ضوء أحكام القانون الدولي؛ إذ الانصراف ابتداءً إلى ذلك كان سوف يفترض عدّ تمحيص هذا التكيف بمثابة إشكالية منهاجية تتطلب الولوج إلى تمحيصها. غير أنه من الثابت ابتداءً - وهذه هنا تعد مقدمة وضعية غير مشكوك فيها- إن الممارسات الصادرة عن هذه الجماعات تتمخض عن الانتهاك السافر والجسيم للقواعد الآمرة لهذا القانون؛ بل وللقواعد نفسها الآمـرة للنظام العام للدول التي تخضع لاختصاصها الشخصي كل من هذه الجماعات.

بل إنه لم تكن كذلك -لأول وهلة- الغاية من هذه الدراسة تحليل موقع ممارسات هذه الجماعات للعنف التكفيري داخل منظومة الشريعة الإسلامية الغـراء؛ إذ فضلًا عن أن تحليل التكييف القانوني لها وفقًا للمرجعية الإسلامية يخرج عن نطاق المحور التحليلي الذي انصرفت إليه هذه الورقة البحثية داخـل هذه الندوة للمركز الاستشاري اللبناني للدراسات والتوثيق، فإنه من الثابت -كذلك- لكل من انصرف إلى تحليل نظم العلاقات الدولية في الإسلام، وبالإسناد إلى نصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية وحدهما، لا يمكن شحذ أي منها -ولو من قبل المتخصصين بين المستشرقين الغربيين المعاصرين- لأغراض تأسيس مشروعية أعمال الترويع والعنف المسلّح وغير المسلّح الصادرة عن هذه الجماعات.

بل وفي شأن البحث عن تأسيس شرعية أحكام القانون الوضعي الدولي والداخلي على حد سواء، فإنه من نافلة القول من جانب آخر، أن المرجعية الإسلامية لا -ولن- تمثّل البتة المصدر الشكلي الرئيسي لقواعد القانون الدولي -وإن انصرفت عن أحد مصادرة التبعية الاحتياطية على

نحو ما سوف نرى- بالنظر إلى تأسيس الطابع الملزم لقواعده على ارتضاء الدول، وفي غير اعتبار لتباين حضاراتها القانونية والثقافية والاجتماعية؛ خلافًا لما كان عليه الوضع في ظل القانون الدولي التقليدي.

فالواقع أن البؤرة الرئيسية التحليلية لهذه الورقة البحثية صارت -بادئ ذي بدء- إلى سبر أغوار التحليل النظري -إن صح تجاوزًا استخدام هذا المصطلح هنا- الذي تبنّته جماعات العنف التكفيري في شأن التأكيد على المشروعية الدينية لإهدارها في شأن التأكيد على المشروعية الدينية لإصدارها الفج -وعن وعي- للقواعد الآمرة للقانون الدولي:

1- أُسند بادئ ذي بدء تحليل جماعات العنف التكفيري المشروعية القانونية لإهدارها الفج للقواعد الآمرة للقانون الدولي وللأنظمة القانونية الداخلية للدول إلى إذكائها علو التنظير التكفيري على هذه الثوابت للنظام العام الدولي والداخلي للدول في غير تمييز على النحو الضامن تنحية هذه الأخيرة كلما اصطدمت مع مقدمتها التنظيرية.

إذ هذا التحليل المرتب في غير شك إنكار الطابع الملزم لقواعد القانون الدولي الوضعي المتوافق عليها بين الدول رتب هنا -كذلك- بث النظريات التي سادت ما بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر لدى جانب من الفقه الدولي، الذي كان قد أنكر الطابع الملزم للقواعد الارتضائية لهذا القانون كلما تعارضت مع الأنظمة القانونية الداخلية لها.

2- إن تحليل الجماعات التكفيرية لعلو افتراضاتها النظرية الدينية -ولو جاز التجاوز هنا حال استخدام هذه العبارة- رتب من جانب آخر، بعث هذه الجماعات لنظريات القانون الطبيعي التي كانت قد أسندت فحسب الطابع الملزم لقواعد القانون الوضعي إلى توافقها مع قواعد القانون الطبيعي المضمون لها من ثم العلو على الأولى حال عدم التوافق بينها. ولا مراء في أن إسناد الطابع الملزم لقواعد القانون الوضعي في

مجملها -وفي إطار قواعد القانون الدولي والأنظمة القانونية الداخلية للدول في غير تمييز- إلى القانون الطبيعي فضلًا عن أنه يرتب التباين الحاد بين الدول في تحديد كنهه وماهيته، فإنه يغفل كذلك إسناد الطابع الملزم لقواعد القانون الوضعي -حال اعتمادها وحال إنفاذها في غير تمييز- إلى الترتيب الطبقي القائم داخل كل من المجتمع الدولي والمجتمعات الداخلية للدول بين أشخاصها، ودونما إغفال لاستحالة انصهار العنف التكفيري داخل منظومة القيم الأدبية لمدارس القانون الطبيعي التي تقع بينها الشريعة الإسلامية الغراء ذاتها.

3- إن مجمل التنظير الذي ساقته جماعات العنف التكفيري استبقها إليه من جانب، إبان المرحلة الثانية العصور الوسطى منظرو الحروب الصليبية وبصفة خاصة منذ القرن التاسع عشر وإلى الآن منظرو الصهيونية العالمية في شأن التهجير القصري للشعب الفلسطيني من وطنه التاريخي، وفي شأن تعضيد قيام الدولة اليهودية داخل الإقليم الفلسطيني في مجمله. وهو وضع من شأنه يثير -في الحقيقة- التساؤل في شأن مدى قيام ثمة توافق واعتماد متبادل بين العنف التكفيري الصهيوني والإسرائيلي، والعنف التكفيري للجماعات موضوع هذه الدراسة.

4- إن حقيقة إقصاء شعوب دول العالم الثالث عن المشاركة المتكافئة في صناعة قواعد القانون الدولي في إطار التقسيم الدولي غير المتكافئ للعمل؛ بل وإقصاء هذه الشعوب ذاتها داخل دولها من قبل حكوماتها عن التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان -وبصفة خاصة في ما يعنينا هنا- الحق في التعليم والغذاء والتعبير السلمي عن الرأي، والعقيدة من خلال إذكاء هذه الحكومات ذاتها للتقسيم الداخلي غير المتكافئ للعمل في مواجهة شعوبها لا يمكن البتة عزله حين تحليل الأسباب الكامنة وراء تعاظم أطروحات جماعات العنف التكفيري. ولعله من الجدير بالتذكير في هذا الشأن، أن بين منظري هذه الجماعات من صاروا إلى ذلك فحسب منذ

«استضافتهم» في غياهب المعتقلات المودع داخلها مرتكبو «جرائم» التعبير السلمي عن العقيدة والرأي. إذ لا يستغرب من ثم هنا أن أحد رواد التنظير التكفيري -السيد سابق- قد صار إلى إصدار مؤلفه ذائع الصيت «الفريضة الغائبة» داخل هذه المعتقلات، وقبل توقيع عقوبة الإعدام عليه.

5- وأخيرًا وليس آخـرًا، فإنه من الجدير كذلك بالذكر أن منظري العنف التكفيري -الذي يستحيل توطينه إلا خارج منظومة التاريخ- قد أغفل، وبالتأسيس على هذا التوطين الزماني له، حقيقة انصراف مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والغراء داخلها؛ بين المصادر الشكلية التكميلية التي تفرغ داخلها القواعد السلوكية الملزمة للقانون الدولي. ونقصد بذلك هنا «المبادئ العامة للقانون» الثابتة -على نحو مشترك- بين الحضارات القانونية الرئيسية الداخلية للدول؛ إذ هذه الحضارات -التي يقع داخلها كل من النظام القانوني للـ kemen law، والنظام القانوني الماركسي والنظام القانوني لدول الشرق الأقصى...- تتبوأ كذلك داخلها وعلى نحو متكافئ مبادئ الشريعة الإسلامية ذاتها التي جيء فضلًا عن ذلك إسناد أحكام القضاء الدولي إلى مبادئها وقواعدها بمناسبة المنازعات التي انصرفت بين أطرافها إحدى الدول الإسلامية.

الجلسة الثالثة
البنى التنظيمية والمالية وأنماط العمليْن العسكري والاجتماعي وآليات الاستقطاب

- كلمة رئيس الجلسة (الشيخ محمد حسن زراقط)

- العلاقة بين الجماعات: التحالفات والنزاعات

(الأستاذ عبد الله سليمان علي)

- تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»: البنى والهياكل التنظيمية والمالية وآليات الاستقطاب (الأستاذ مصطفى زهران)

- جماعات العنف الجهادي: البنى العسكرية وأساليب القتال

(الأستاذ سمير الحسن)

- انخراط الفئات الشابة في جماعات العنف المتطرفة: دراسة حالتي تونس وليبيا (الأستاذ نوفل صديق)

كلمة رئيس الجلسة

الشيخ محمد حسن زراقط[1]

في سياق الكلام عن العنف التكفيري لا بد من الالتفات إلى نقاط:

أولا: لا بد من الالتفات إلى سؤال مهم وهو حول مدى دور الدِّين في هذا العنف. هذا العنف الذي نشاهده والذي يقدَّم ويغلَّف باسم الإسلام، هل الدِّين فعلًا بشكل حقيقي وواقعي هو الذي يقف وراءه.

و**ثانيًا**: علي عبد الرازق طرح في فترة من الفترات أنه ليس في الإسلام دولة وما زال مع الأسف بعض مثقفينا يرددون هذه الكلمة بعده بغض النظر عن صوابها، واعتراضي هو على طرحها كمسلَّمة من المسلمات وبديهية من البديهيات مع أنه بالحد الادنى احتمال وجود مجموعة كبيرة جدًّا من القِيم الإسلامية التي تضبط أو تحكم حركة الدولة يسمح لنا في وصف الدولة بأنها إسلامية.

وتجربة النبي (ص)، تعيين ولاة، تعيين قضاة، الحروب التي خاضها، أظن أنها تجربة كافية للحديث بالحد الأدنى عن احتمال وجود دولة دينية وعدم التعامل مع فكرة الدولة الدينية على أنها مرفوضة بشكل كامل.

---

(1) أستاذ في الحوزة العلمية وفي الجامعة اليسوعية، من لبنان.

بالنسبة إلى الدولة القومية، أعتقد أن الدولة القومية كانت فاشلة في العالم العربي؛ إذ للأسف لم نشهد دولة قومية بكل ما للكلمة من معنى، لكن العالم العربي على الرغم من عروبته يصعب إدارته بدولة قومية، على الأقل واقعنا الحالي في لبنان وجوار لبنان يشهد على وجود قوميات أخرى لم تعد تستطيع أن تتحمل العيش تحت عنوان العروبة بالطريقة التي كان يروج لها القوميون العرب في فترة من الفترات.

ثالثًا: لا نقبل كلام من يدعي ازدياد منسوب التكفير في كتب التعليم السني والشيعي. فمعلوماتي أنه عند الشيعة يعتبر أهل السنة مسلمين وعدم كفرهم هو بديهة من البديهيات التي لا تستحق النقاش فيها، والعكس صحيح. نعم ربما تقدم فيها بعض الأحيان بعض الصور السلبية، إلا أن الحديث عن أن منسوب التكفير المتبادل بين السنة والشيعة مرتفع إلى هذه الدرجة فيه مبالغة ومجافاة للواقع.

العلاقة بين الجماعات: التحالفات والنزاعات

الأستاذ عبد الله سليمان علي[1]

ملخص الدراسة

نمت التنظيمات «الجهادية» وانتشرت فوق الأراضي التي سيطرت عليها، وكأنها «جيش الظل» الذي يعمل في الخفاء، بينما كانت عملياتها تُنسب إعلاميًّا إلى «الجيش الحر» الذي كان يفترض أنه الجناح العسكري للمعارضة السياسية.

وثمة حقيقتان تؤكدهما الوقائع التي انطوت عليها الأزمة السورية منذ انطلاقتها:

الحقيقة الأولى: أن «جيش الظل» أو التنظيمات الجهادية، كان يسير في النصف الأول من عمر الأزمة السورية، بمسار موازٍ للمسار الذي كان يسير به «الجيش» الحر سواء من حيث الإعلان عن التأسيس، أو مصادفة إعادة هيكلته لمفاصل أساسية كانت تمر بها الأزمة السورية وأهمها مؤتمر جنيف 1 و2. وذلك قبل أن يصبح «جيش الظل» هو المهيمن الذي تتسلط عليه الأضواء منذ منتصف العام 2013.

---

(1) باحث وصحفي متابع لشؤون التنظيمات الجهادية، من سوريا.

الحقيقة الثانية: أنه على الرغم من التشابه العقدي والإيديولوجي بين العديد من مكوناته، إلا أن «جيش الظل» لم يكن متماسكًا. وهو اضطُرَّ في بعض المنعطفات إلى أن يعيد تشكيل نفسه سواء بدخول بعض مكوناته في تحالفات في ما بينها أو الاكتفاء بتشكيل «غرف عمليات» ذات تنسيق عسكري بحت. إلا أن تقدم الأزمة السورية كشف عن وجود خلافات عميقة بين التنظيمات ذات المنبع الواحد، وصلت في أحيان كثيرة إلى درجة الاقتتال العنيف والمتواصل.

ولم تكن هذه التنظيمات في علاقاتها البينية، بعيدة عن مسار الأزمة السورية التي تحوّلت إلى بؤرة للتدخلات الإقليمية والدولية. فكانت بعض الاختلافات العقدية، إلى جانب تضارب المصالح، والتنافس على السيطرة والنفوذ والمناصب، من العوامل التي لعبت دورًا في صياغة تحالفاتها كما خلافاتها. إلا أن المؤكد أن المحاور الإقليمية والدولية التي نشأت حول الأزمة السورية لعبت دورًا مركزيًّا في المساهمة في هذه الصياغة عبر اللعب على حبال التناقضات التي امتدت بين هذه التنظيمات.

إلا أن خروج تنظيم «داعش» من تحت الغطاء الذي كان يتستر به وهو «جبهة النصرة»، والإعلان عن نفسه صراحة وعن طموحاته التمددية، كان بمثابة الزلزال الذي ضرب الساحة السورية، وعرّض التنظيمات الجهادية لأصعب اختبار تواجهه؛ لأن هذه التنظيمات كانت تطمح لأن تكون البديل عن النظام السوري في حال سقوطه، وبعضها أجرى تعديلات واسعة على خطابه وأدبياته في محاولة لنيل الرضا الغربي. لكن دخول «داعش» على الخط وسيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة هذه التنظيمات، جعلها تشعر أن طموحها أصبح في خبر كان.

ونتيجة التعقيد في خريطة السيطرة على الأراضي السورية، الأمر الذي نتج عنه انقطاع خطوط الإمداد والمواصلات، وجدت هذه التنظيمات

نفسها تنزلق إلى مستنقع المناطقية، الأمر الذي حفّز في نفوسها الاقتداء بخصمها اللدود وإنشاء إمارات خاصة بها. الأمر الذي وسّع الهوة في ما بينها، وجعلها مطية أسهل للتدخلات الخارجية.

وعلى وقع عمليات التحالف الدولي، وعاصفة الحزم السعودية، والمنطقة العازلة التركية، وجدت هذه التنظيمات أنفسها مضطرة إلى الانضواء تحت أحد هذه المشاريع، الأمر الذي سرّع حدوث الانشطار الجهادي ليس بين التنظيمات فحسب؛ بل داخل كل تنظيم، فأصبح في كل تنظيم تياران مختلفان في الرؤية المنهجية والسياسية.

لكن هذا الانقسام ليس نهاية الطريق، فلا يزال أمام الفصائل الإسلامية مشوار طويل ستتخلله المزيد من محطات الافتراق والمفاصلة، لأن الرضوخ بشكل أو بآخر لمتطلبات السياسة الإقليمية والدولية، لا يعني عدم وجود تيارات داخل بعض الفصائل ترفض مثل هذا الرضوخ. وقد لا يطول الوقت قبل أن تقول كلمتها حوله، وعندئذ ستكون الساحة السورية أمام منعطف جديد قد لا تتوقف تداعياته عليها وحدها؛ بل قد تمتد وتنتشر في اتجاهات مختلفة.

تمهيد

يتّسم المشهد «الجهادي» في سوريا بالتعقيد والتشابك وتداخل الأطراف المؤثرة فيه، وتعدد الآثار التي يمكن أن تنجم عنه، لدرجة أن الكثير من الباحثين يجد صعوبة في متابعة هذا المشهد والتمييز بين مكوّناته وفهم العلاقة التي تربط بينها. فكيف الحال بالمتابع العادي الذي لا يجد الوقت الكافي لتلقي سيل الأخبار الذي ينهمر عليه من فضاء المحطات، أو مواقع التواصل الاجتماعي، قادمًا من ميادين القتال في سوريا على تعدد جبهاتها واختلاف المتقاتلين فيها؟

ولا يقتصر التعقيد، فقط، على تعدد جبهات القتال القائمة بين الجيش السوري من جهة، وبين الفصائل المسلحة منفردة أو مجتمعة من جهة ثانية. كما لا يقتصر على اختلاف الفصائل في ما بينها من حيث الإيديولوجيا والمنهج والانتماء والسلوك والارتباط الداخلي أو الخارجي. فالمشهد «الجهادي» السوري ينطوي كذلك على تعقيدات جمّة حتى ضمن الفصيل الواحد، بحيث يمكننا أن نرى بوضوح أن بعض هذه الفصائل -وهي أهم الفصائل الموجودة في الساحة وأكثرها تأثيرًا- تتصارع وتتنافس في داخلها تياراتٌ عقدية وفكرية وسياسية وعسكرية مختلفة. وكل واحد من هذه التيارات ضمن الفصيل الواحد، له ما يشبهه ضمن فصائل أخرى، كما إنّ له ما يناقضه ويعاديه. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على العلاقة بين الفصائل بعضها بعضًا من حيث التقارب أو التباعد؛ بل إن هذا التقارب والتباعد أصبح يختلف باختلاف المنطقة بحسب التيار الذي يهيمن على الفصيل في هذه المنطقة أو تلك، فهو يتقارب مع فصيل معيّن في منطقة ما، لكنه يعاديه ويقاتله في منطقة أخرى.

وقد تبدو هذه الأمور مجرد تفاصيل صغيرة في اللوحة الكبيرة التي ترتسم فوق الأراضي السورية منذ حوالي خمس سنوات، آخذةً شكل أخطر أزمة تمرّ على المنطقة والعالم منذ بداية القرن الحالي. ولا يوجد من يجادل في خطورة الأزمة السورية وأنها باتت تمثّل نقطة جذبٍ عالمية تتمحور حولها سياسات الدول، وتقوم على أساسها تحالفات جديدة، ويتوقف عليها مصير العديد من ملفات المنطقة. وكلما أخذت النظرة إلى الأزمة السورية طابعًا استراتيجيًا شاملًا، بدا معها «المشهد الجهادي» لدى بعضٍ صغيرًا لدرجة اعتباره مجرد عنصر عابر خلّفته تداعيات الأزمة نفسها، وليسً مكونًا أصيلًا من مكوّناتها.

والحقيقة أن «المشهد الجهادي» السوري، في التوقيت الذي تشكّل به ضمن ظروف إقليمية ودولية تنذر بتحولات جيوسياسية كبيرة قد تطال

المنطقة بأسرها، وبما انطوى عليه من أحداث نوعية تركت تأثيرًا واضحًا على عموم «المشهد الجهادي» في العالم، ونظرًا إلى ما بات يمثّله من خطر محدق بالعديد من دول المنطقة بعد أن خرجت الريشة عن سيطرة الرسّام وأصبحت بقع الأحمر الدموي والأسود التكفيري تنتشر بشكل فوضوي من دولة إلى أخرى، أصبح هذا المشهد يطغى على اللوحة الكبيرة، وباتت انعكاسات ألوانه الحمراء والسوداء تهيمن على ألوان الأزمة السورية الأخرى، الأمر الذي ظهر جليًا في مواقف بعض الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية، حيث لم يعد أحد من هذه الأطراف ينكر ضرورة مكافحة الإرهاب باعتباره أمرًا لا بدّ منه لحل الأزمة، غير أن بعض هذه الدول ومن بينها دول مؤثرة، ما تزال تراهن على خلطة الألوان السابقة والتداخل المشهدي؛ لتفرض بدورها حلًّا مختلطًا يجعل مكافحة الإرهاب تسير بالتوازي مع هدفها القديم القاضي بتغيير نظام الحكم في سورية.

لذلك، وانطلاقًا من أهمية «المشهد الجهادي» السوري وخطورته والتداعيات الكبيرة التي يمكن أن تترتب عليه سواء في سوريا أو على صعيد المنطقة بأكملها، كان من الضروري وضع هذا المشهد تحت مجهر البحث لمعرفة أهم مكوناته التي يتألف منها، وطبيعة العلاقات القائمة بين هذه المكونات، سواء على صعيد التحالف في ما بينها، أو على صعيد التخاصم والتقاتل في ما بينها. ومثل هذه النظرة المجهرية هي ما تطمح إلى تحقيقه هذه الدراسة، التي تتوخى من وراء ذلك الوصول إلى نتائج تتعلق بالأسباب الحقيقية لتقارب وتباعد الفصائل «الجهادية»في ما بينها، وهل ترتبط هذه الأسباب بالإيديولوجيا أم بالسياسة؟ وهل تنبع من داخل الفصائل أم تفرض عليها من خارجها؟ وكذلك محاولة استشراف ما سيؤول إليه المشهد «الجهادي» السوري في ظل التطورات المتلاحقة، والتي كان آخرها بروز جملة من التناقضات والتباينات بين اثنتين من أبرز هذه الفصائل وهما

«جبهة النصرة» و«أحرار الشام»، وهل يوجد مدى معين يمكن أن تتوقف عنده هذه التطورات أم أن الانشطار «الجهادي» مستمر حتى إشعار آخر؟

أولًا: البدايات: كمون الحالة «الجهادية» خلف الهدف المعلن

لا بدّ لفهم «المشهد الجهادي» السوري من الرجوع إلى بداياته الأولى، ومحاولة تحديد التاريخ الحقيقي الذي بدأ فيه بالتشكّل؛ لأن من شأن ذلك أن يعطينا صورة واضحة عن خلفية هذا المشهد والدوافع الحقيقية التي تقف وراءه، ولسنا هنا بصدد الدخول في سجال سياسي نضع من خلاله أنفسنا في موقع الدفاع عن هذا الطرف أو ذاك من أطراف الأزمة السورية، وإنما نتوخى فقط البحث بشكل موضوعي عن ملابسات نشوء الظاهرة «الجهادية».

وفي هذا السياق لدينا مجموعة من المعطيات التي من شأنها إثبات أن «الحالة الجهادية» كانت كامنة في بعض الهوامش والزوايا، تترقب اللحظة المناسبة للإعلان عن نفسها والانطلاق بمشروعها، وبالتالي فإن العلاقة بين هذه الحالة وبين ما أطلق عليه «الربيع العربي» هي علاقة ظرفية بحتة، بمعنى أن لحظة اندلاع أولى شرارات الربيع فوق الأراضي السورية، كانت هي اللحظة المناسبة التي اقتنصها «الجهاديون» لركوب الموجة، وتوجيهها للوصول إلى الشواطئ التي يطمحون إليها. أما ما عدا ذلك فلا علاقة تربط بين الأمرين.

وأهم هذه المعطيات:

أولا: أبرزُ الفصائل الإسلامية المتشددة، تشكّلت في وقت مبكر بعد اندلاع الأزمة السورية بأسابيع قليلة فقط، وقبل تحوّلها إلى العسكرة كما جرى تداوله إعلاميًّا، وهذه الفصائل هي «أحرار الشام» (كان اسمها في البداية كتائب أحرار الشام) و«جيش الإسلام» (وكان اسمه سرية الإسلام).

فقد تشكّل هذان الفصيلان قبل أشهر من تشكيل «الجيش الحر» الذي أريد له أن يكون العنوان العريض للحراك المسلح في سوريا. وقد أقرّ حسان عبود المعروف بلقب أبي عبد الله الحموي وكان يشغل منصب «الأمير العام» لـ«أحرار الشام» قبل مقتله نهاية العام الماضي، بأن «كتائب أحرار الشام» تشكّلت في شهر أيار من العام 2011 في وقت كان لا يزال يقبع في سجن صيدنايا حيث أفرج عنه بعد ذلك بشهورعدّة، وتشير المعطيات المتوافرة إلى أن القيادي في الحركة خالد أبو أنس هو من تولى مهمة تشكيل الخلايا المسلحة الأولى التي شكّلت نواة «أحرار الشام». ومن البديهي أن شهرًا ونصف الشهر (بدأت الأزمة في منتصف آذار) هي مدة غير كافية لتشكيل فصيل مسلح؛ لأن عمليات التواصل مع الأشخاص الموثوقين، ومحاولة تجنيدهم ضمن خلايا مترابطة، ومن ثم تنظيمهم وتأمين السلاح لهم، كل ذلك يحتاج إلى أشهر من العمل المتواصل. إلا إذا افترضنا أن مثل هذه الخلايا كانت جاهزة بالفعل وتنتظر إشارة البدء لتبدأ بتفعيل نفسها على الأرض.

في المقابل بات من المعروف أن «سرية الإسلام» التي هي النواة الأولى لما أصبح يسمى اليوم بـ«جيش الإسلام» تشكلت بين شهري أيار وحزيران من العام 2011، حيث بدأت عملها مع أربعة عشر عنصرًا فقط، وانطلقت من مدينة دوما بريف دمشق.

ثانيًا: إقرار القيادي السابق في «جبهة النصرة» وأحد مؤسسيها الأوائل أبي محمد صالح الحموي، الذي عزل من الجبهة مؤخرًا، بأن زعيم «جبهة النصرة» أبا محمد الجولاني اتصل به طالبًا منه مبايعته وذلك في شهر رمضان (آب) من العام 2011. وهذا له دلالة هامة لاسيما إذا علمنا أن الجولاني لم يكن هو صاحب فكرة تأسيس «جبهة النصرة»، بل جرى ندبه من قبل زعيم «دولة العراق الإسلامية» أبا بكر البغدادي، وهذا يعني أن قرار البغدادي بالتمدد إلى سوريا تحت غطاء «جبهة النصرة» كان

قد اتخذ قبل ذلك بأشهر عدّة نتيجة الإجراءات التي يتطلبها الشروع بمثل هذه الخطة، خاصة وأن الأوضاع الأمنية في سورية لم تكن قد تدهورت بعد. ويكفي لإثبات ذلك التذكير بأن «جبهة النصرة» نفّذت أول عملية معلنة لها في الشهر الأول من العام 2012 أي بعد حوالي ستة أشهر من بدء الجولاني بتجميع المبايعات الأولى لنفسه، وهو ما يشير إلى أن عملية التأسيس والتنظيم تحتاج إلى وقت طويل نسبيًا. ومن اللافت أن الجولاني وفي زلة لسان أقرّ بشكل غير مباشر بأن «جبهته» بدأت نشاطها في منتصف العام 2011، حيث قال في تسجيله الصوتي «أهل الشام فديناكم بأرواحنا» ردًا على تصنيف واشنطن للجبهة كحركة إرهابية «لقد أصبحت جبهة النصرة في الشام معادلة يصعب على الغرب حلها، وفهم طبيعتها، واستقاء المعلومات اللازمة عنها، طيلة العام والنصف المنصرمين» علمًا أن التسجيل صدر في كانون الأول من العام 2012 ما يقتضي بحسب تاريخ الإعلان عن تأسيس «جبهة النصرة» في كانون الثاني من العام نفسه أن يكون مضى عليها أقلّ من عام واحد فقط، بينما الجولاني يتحدث عن عام ونصف العام.

ثالثًا: وصول اثنين من أبرز قادة الجماعات التكفيرية إلى سوريا قبل اندلاع الأزمة فيها، وهما أبو ماريا القحطاني الذي شغل في ما بعد منصبي المسؤول الشرعي العام و«أمير» المنطقة الشرقية في «جبهة النصرة»، وذلك قبل انتقاله إلى درعا منتصف العام الماضي بعد هزيمته على يد «الدولة الإسلامية (داعش). وأبو عبد العزيز القطري الذي كان من قيادات «دولة العراق الإسلامية» وأحد مؤسسي «جبهة النصرة»، وشغل منصب «أمير» إدلب فيها، قبل أن ينشق عنها ويؤسس «جند الأقصى» على خلفية الخلاف الذي حصل بين الجولاني والبغدادي في شهر نيسان من العام 2013. وعلى الرغم من أن الغموض ما يزال يلف ملابسات وصول هذين القياديين إلى سوريا منذ العام 2010 إلا أن مجرد دخولهما الأراضي السورية قبل أشهر

فقط من اندلاع الأزمة فيها من شأنه أن يثير الشكوك حول طبيعة المهمة التي كانا يقومان بها.

رابعًا: الأشخاص الأوائل الذين أرسلهم البغدادي إلى سوريا للمساهمة في تشكيل الخلايا الأولى التابعة له، انضووا فور دخولهم الأراضي السورية تحت جناح «كتائب أحرار الشام»، وهؤلاء قياديون في «دولة العراق الإسلامية»، وبعضهم أصبح قياديًّا في «جبهة النصرة» في أعقاب الخلاف الشهير. هذا الانضواء السريع يشير إلى أن المؤسسين الأوائل لـ «كتائب أحرار الشام» لم يكونوا يعملون لوحدهم، بل كان ثمة تنسيق من وراء الحدود سواء مع «دولة العراق الإسلامية»، أو مع تنظيم «القاعدة» بقيادة أيمن الظواهري. فكان مندوبو البغدادي ومؤسسو «جبهة النصرة» الأوائل والخلايا الأولى التي تشكلت لصالحها، يعملون تحت غطاء وفّرته لهم «كتائب أحرار الشام»، التي كانت تتبنى في ذلك الوقت «السلفية الجهادية» كعقيدة أساسية لها.

في تلك البدايات، كانت الأمور ملتبسة ولم يكن من السهل التكهن بمصير الخلايا الأولى التي تشكّلت منها «كتائب أحرار الشام» أو «سرية الإسلام» خصوصًا مع الإعلان عن تشكيل «الجيش الحر» في شهر آب من العام 2011، وبروز إرادة إقليمية ودولية ترغب في تسليمه لواء الحراك المسلح ضد النظام السوري. ومع ذلك أعلنت «سرية الإسلام» عن تشكيلها بقيادة زهران علوش في أيلول عام 2011، وتبعها الإعلان عن تشكيل «كتائب أحرار الشام» بقيادة أبي عبد الله الحموي في تشرين الثاني من العام نفسه. بينما تشكّل «المجلس الوطني» كأول كيان سياسي للمعارضة الخارجية في تشرين الأول. في هذه الأثناء كانت «جبهة النصرة» تنفذ أولى عملياتها وتستعد للإعلان عن نفسها في 24 كانون الثاني من العام 2012.

بعد ذلك، مضت فترة غير قصيرة، غلب خلالها الهم العسكري على

هذه الفصائل الإسلامية التي انشغلت بمقارعة الجيش السوري ومحاولة استنزافه وإضعافه؛ تمهيدًا لإسقاط النظام كما هو الهدف المعلن الذي جرى تداوله. وفي ظل هذا الهدف الموحد الذي كانت الدعاية الإعلامية والسياسية تؤكد اقتراب تحقيقه، لم يكن لدى الفصائل الإسلامية المسلحة متسع من الوقت للدخول في صراعات جانبية على خلفية الفروقات المنهجية التي كانت بوادرها قد بدأت تظهر إلى العلن رويدًا رويدًا، لكن المؤكد أن نوعية الاصطفافات التي شهدها النصف الثاني من عام 2012 كانت تشي بأن هذه الخلافات على وشك الانفجار بأقرب وقت.

ثانيًا: التحالفات الأولى وبروز الخلافات

1ـ التحالفات الأولى

على الرغم من كل الدعم الإعلامي والسياسي والعسكري والمادي الـذي حظي به «الجيش الحر» من قبل العديد من الجهات الإقليمية والدولية، إلا أنه فشل فشلًا ذريعًا على الأرض، فلم يستطع إثبات نفسه كقوة عسكرية جامعة للفصائل المسلحة على الرغم من أن عددًا كبيرًا من هذه الفصائل التي كانت تتكاثر يوميًّا فوق الأراضـي السورية، كان يعلن عبر مقاطع فيديو انتمائه إلى الجيش الحر، إلا أن ذلك بقي ضمن الإطار الإعلامي الذي تتوخى منه الفصائل أن تؤمّن لنفسها حصةً من الدعم الآتي من وراء الحدود، كما لم يتمكن الجيش الحر من منافسة الفصائل الإسلامية المسلحة التي استطاعت خلال أشهر قليلة من تحقيق تقدم كبير سواء على صعيد بنيتها التنظيمية، أو أعداد المسلحين المنتمين إليها، أو على صعيد مساحة الأراضي التي سيطرت عليها، حيث كانت هذه الفصائل قد سيطرت على مساحات واسعة من الأرياف السورية لا سيما في دمشق وإدلب وحماه وحمص وحلب.

وقد تزامن هذا التقدم العسكري للفصائل الإسلامية على الأرض

(وإن جرى آنـذاك تداوله إعلاميًا على أنه باسم الجيش الحر) مع تزايد الضغوط الإقليمية والدولية على النظام السوري بهدف الإسـراع في إسقاطه. وتوّجت هذه الجهود في منتصف العام 2012، وتحديدًا في 30 حزيران بإصدار بيان جنيف (1) الذي دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية تتمتع بكامل سلطاتها التنفيذية، لكن الجهود الإقليمية والدولية كانت تصطدم دومًا بعدم وجود كيان سياسي أو عسكري جامع يمكن الاعتماد عليه، ليكون بديلًا عن النظام المراد إسقاطه.

وعلى وقع ما شهده الخارج آنـذاك من مساعٍ ومحاولات لتوحيد صفوف المعارضة السياسية ضمن كيان موحد، كانتِ المناطق التي يسيطر عليها المسلحون تشهد بدورها حراكًا محمومًا لتجميع الكتائب والسرايا ضمن تشكيلات أكبر وأوسع؛ تمهيدًا للدخول ضمن تكتلات وتحالفات تضم الجزء الأكبر من هذه التشكيلات.

وقد كان قائد ما أصبح يعرف باسم «لواء الإسلام» زهران علوش أول من التقط الإشارة بضرورة العمل على توحيد الصفوف، حيث شكّل مع بعض الكتائب الأخرى في شهر آب «تجمع أنصار الإسلام»الذي أعلن في ميثاق تأسيسه أن الغاية منه هي «أن نسعى لإقامة الخلافة الإسلامية الراشدة، وذلك عبر مراحل تبدأ بإسقاط النظام وبناء دولة الإسلام».

وكان هذا التجمّع أول تحالف من نوعه منذ بداية الأزمة السورية، ولكن سرعان ما انفرط عقده بسبب الخلافات التي نشبت بين أطرافه، غير أن الحراك المحموم نحو التوحّد تواصل ونجح قبل نهاية العام 2012 في تشكيل كيانات سياسية وعسكرية عـدّة، حيث صـدر في العاصمة القطرية الدوحة إعلان حول تشكيل «الائتلاف السوري المعارض» خلفًا لـ «المجلس الوطني»، كما تمت إعـادة هيكلة «الجيش الحر» وتشكيل «مجلس القيادة العسكرية العليا»، وذلك بالتزامن مع الإعلان عن تشكيل

تحالفين ضخمين يضمّان أغلب الفصائل ذات التوجه الإسلامي، وبالتالي أغلب الفصائل الفاعلة على الأرض.

وهذان التحالفان هما:

1- «جبهة تحرير سوريا الإسلامية» التي أعلن عنها في أيلول، وضمّت إليها فصائل وكتائب كانت ما تزال تحمل ظاهريًّا راية الجيش الحر وتعمل باسمه مثل «لواء التوحيد في حلب، ولواء الإسلام، وصقور الشام، وكتائب الفاروق». والمفارقة أن زهران علوش، الذي كان قد وقّع قبل أسابيع قليلة على ميثاق «تجمّع أنصار الإسلام» الذي يهدف إلى «إقامة خلافة راشدة»، اختار الانضمام إلى «جبهة تحرير سوريا الإسلامية» التي تعتبر أقرب إلى الاعتدال، واكتفت في ميثاقها باعتبار الشريعة الإسلامية هي مرجعيتها دون أن تتبنى صراحةً هدف إقامة دولة إسلامية.

2- «الجبهة الإسلامية السورية» التي أعلن عنها في كانون الأول من العام نفسه، وضمت إليها فصائل تتبنى السلفية الجهادية، وعلى رأسها (أحرار الشام، والطليعة الإسلامية، والفجر الإسلامي، والإيمان المقاتلة، ولواء الحق) كما انضمت إليها «كتائب حمزة بن عبد المطلب» بقيادة أبي عدنان زيتوني الناشطة في ريف دمشق وخاصةً في مدينة الزبداني، وكانت هذه الكتائب أحد مكوّنات «تجمع أنصار الإسلام»، لكنها انفصلت عنه نتيجة الخلافات بين أعضائه. وقد تضمن ميثاق «الجبهة السورية الإسلامية» أن من أهدافها «العمل على تمكين الدين في الفرد والمجتمع والدولة» في إشارة واضحة إلى أنها تتبنى هدف إقامة الدولة الإسلامية.

أما «جبهة النصرة» التي كانت ما تزال تُدار وتُقاد بكوادر وإمكانات «دولة العراق الإسلامية» فلم تدخل في هذين التحالفين على الرغم من تحالفها العسكري المستمر مع أغلب الفصائل المشاركة فيهما، لكنها دخلت في كانون الأول من العام نفسه ضمن قائمة الولايات المتحدة

للتنظيمات الإرهابية، وذلك بعد أشهر فقط من وضع اثنين من أبرز قادتها على لائحة العقوبات لارتباطهما بأعمال إرهابية، وهما الشخصان نفساهما اللذان أشرنا لدخولهما إلى الأراضي السورية قبل اندلاع الأزمة فيها، أي أبو ماريا القحطاني، وأبو عبد العزيز القطري.

لكنّ هذا النشاط التوحيدي الذي حفل به النصف الثاني من العام 2012، وعلى الرغم من أهمية النتائج التي حقّقها، إلا أنه لم يستطع إخفاء حقيقة ما كان يجري وراء الكواليس على صعيد بروز الخلافات بين الفصائل، وظهور التباينات الإيديولوجية في ما بينها الأمر الذي أصبح يشكل عبئًا لا يمكن الاستمرار في تجاهله، لاسيما وأن بعض الحوادث التي حصلت كانت تحمل في طياتها إنذارًا واضحًا بأن انفجار العلاقة قد يحدث في أي وقت.

فما الذي كان يجري؟

2- بروز الخلافات

في موازاة النشاط التوحيدي السابق والذي كان يجري بتوجيه ودعم من بعض الأطراف الإقليمية والدولية، شهد العام 2012 مجموعة من الأحداث والمجريات التي أعطت مؤشرات واضحة على أن ما يجري في الظاهر شيء، وما يجري في الخفاء شيء مختلف تمامًا، إلا أن الضغوط التي كانت تمارسها بعض الدول الداعمة والمموّلة للفصائل المسلحة نجحت في إظهار الجانب الإيجابي الذي يمكنها استغلاله إعلاميًّا وسياسيًّا، بينما تركت الجانب الآخر السلبي ينمو في الظلام ويكبر بهدوء، ربما تحت تأثير الاعتقاد بأن حسم الأزمة السورية سيتم قبل أن تتحوّل هذه الظواهر إلى خطر داهم.

وسوف نشير في ما يأتي إلى أهم هذه الأحداث والمجريات التي أعطت الإشارات الأولى حول ولادة الخلافات بين الفصائل:

1 ـ ظهور جبهة النصرة والاعتراض عليه

جاء الإعلان عن تأسيس «جبهة النصرة» بوقت كانت الساحة السورية تشهد فيه ولادة فصيل مسلح بشكل شبه يومي، لذلك لم يحظَ هذا الإعلان بالاهتمام الذي يستحقه، إلا أن أسلوب الإعلان الذي تمثّل بتسجيل صوتي لأبي محمد الجولاني دون ظهور صورته، وتبنّيه للتفجيرات الانتحارية الأولى التي ضربت العاصمة دمشق والتي كانت الاتهامات توجه إلى النظام السوري بتدبيرها، طرح بعض التساؤلات حول الفصيل الجديد.

ولكن كان من اللافت آنذاك، أن يخرج الشيخ أبو بصير الطرطوسي، وهو من منظري الجهاد المعروفين ومقرّب من «أحرار الشام» ليتولى مهمة الطعن في «جبهة النصرة»، وإثارة الشكوك حول حقيقتها، وحقيقة زعيمها وغاياتها من اقتحام «الساحة الشامية». وما زال الطرطوسي إلى اليوم مستمرًّا في مهمته السابقة، حيث أصدر مؤخرًا فتوى بتحريم الانضمام إلى «جبهة النصرة»، وهو ما يشير إلى أن الصوت الاعتراضي الأول الذي أطلقه ضدها لم يكن عبثيًّا، ولم يكن بسبب اكتشافه علاقتها بتنظيم «دولة العراق الإسلامية» وإلا لم يكن أصدر فتواه الأخيرة؛ بل كان صوتًا مقصودًا ويخفي وراءه وجود تيار ضمن «أحرار الشام» يرفض الارتباط بتنظيمات «القاعدة»، وهذا التيار هو الذي سيجري في فترة لاحقة مراجعات على منهج الحركة.

كذلك رُصدت انتقادات ضد «جبهة النصرة» وجّهها هذه المرة أبو عبد الرحمن الكعكة مفتي «لواء الإسلام»، وصف فيها عناصر «النصرة» بأنهم «خوارج»، ووصف زعيمها الجولاني بأنه «شاب متمايع ناعم يرتدي الجينز».

غير أن مثل هذه الاعتراضات والانتقادات بقيت أصواتًا شاذة لم يلتفت إليها أحد في حينه، أما على الأرض فكانت «جبهة النصرة» على وقع تزايد قوتها وتقدّمها الميداني، تدخل في مزيد من التحالفات العسكرية مع مختلف الفصائل، لكن كان من الواضح أنها تفضّل التحالف مع الفصائل التي انضوت تحت جناح «الجبهة الإسلامية السورية»، والتي تهيمن عليها «أحرار الشام»؛ وذلك بسبب التشابه الفكري والمنهجي بينهما.

وهنا ينبغي التنويه إلى أنه في أعقاب تشكيل «الجبهة الإسلامية السورية» سادت في أوساط «الجهاديين» العديد من التساؤلات عن سبب استبعاد «جبهة النصرة» من هذا التشكيل، وتشير خيبة الظن التي عبّر عنها بعضهم إلى وجود توقعات سابقة بإمكانية اتحاد «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» لانبثاقهما من المنبع نفسه وهو «السلفية الجهادية»، وكان الناطق الرسمي باسم «الجبهة السورية الإسلامية» على صفحته في مواقع التواصل الاجتماعي قد أكّد وجود خلاف مع «جبهة النصرة»، لكنّه وصفه بأنه «خلاف تنوع إيجابي وليس خلاف تضاد سلبي»، وحول التوحد مع «جبهة النصرة» قال: «التوحد يحتاج لخطوات لا بد من قطعها حتى يتم ويكون ناجحًا ومستمرًّا».

2ـ الاقتتال على معبر باب الهوى

في غمرة المساعي التوحيدية، كان معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا شمال حلب، على موعد مع أول اقتتال تشهده الفصائل في ما بينها، حيث أُعلن عن سيطرة المسلحين على المعبر في 19 تموز من العام 2012، ونُسب الفضل في هذه السيطرة إلى «كتائب الفاروق في الشمال» التي كانت تعمل ضمن الجيش الحر، ولكن بعد حوالي شهرين جرى اختطاف فراس العبسي الذي كان يقود «مجلس شورى مجاهدي الدولة الإسلامية»، وتم قتله بطريقة وحشية في منطقة باب الهوى ليتبين بعد ذلك أن مجموعة

العبسي هي التي نفذت القسم الأساسي من الهجوم على معبر باب الهوى، ثم لحقت بها «كتائب الفاروق» حيث حصلت خلافات بينهما حول السيطرة على المعبر واستثماره أدت إلى مقتل العبسي. بعد ذلك انتقم شقيق العبسي والمعروف باسم أبي أثير الأنصاري لأخيه عبر تكليف مجموعة قتلت ثائر وقاص قائد «كتائب الفاروق».

وهنا نقطة في غاية الأهمية لها علاقة بما سيحدث لاحقًا من تمرد زعيم «جبهة النصرة» أبي محمد الجولاني على «أميره» المباشر أبي بكر البغدادي، الذي لم يكن دوره في تشكيل «جبهة النصرة» قد عرف بعد، وهي أن المعطيات المتوافرة تشير إلى أن البغدادي هو من كلّف فراس العبسي بتشكيل «مجلس شورى مجاهدي الدولة الإسلامية»، أو على الأقل كان هذا المجلس مقرّبًا منه، ويعمل بتنسيق مع كوادره في سوريا، وكان أبو أثير العبسي (الأنصاري) الذي خلف شقيقه من أوائل من بايع البغدادي بعد ذلك، وتولى منصب «والي حلب». والنقطة الهامة أنه بعد اغتيال ثائر وقاص أصدرت «جبهة النصرة»، على الرغم من تبعيتها في ذلك الوقت للبغدادي أيضًا، بيانًا تعلن فيه براءتها من «مجلس شورى مجاهدي الدولة الإسلامية» وعدم علاقتها بمقتل وقاص، وذلك في مطلع عام 2013. وقد يكون هذا أحد المؤشرات النادرة على أن العلاقة بين الجولاني و«أميره» كانت تتدهور بسبب اختلاف رؤية كل منهما للساحة الشامية، وكيفية التصرف فيها.

3ـ رفض الائتلاف الوطني المعارض وإعلان «الدولة الإسلامية»

بعد ساعات فقط من الإعلان عن تأسيس «الائتلاف الوطني» ككيان يمثّل المعارضة السورية، أصدرت أهم الفصائل المسلحة وبمشاركة لافتة من «جبهة النصرة»، بيانًا جماعيًا مصوّرًا، عبّروا فيه عن رفضهم للائتلاف الوطني المشكّل حديثًا وإجماعهم على تأسيس دولة إسلامية عادلة،

وأعربت الفصائل عن رفضها لأي مشروع خارجي من ائتلافات ومجالس تفرض على الداخل من أي جهة كانت، والفصائل التي أصدرت البيان هي عبارة عن مزيج من كلتا الجبهتين «الجبهة الإسلامية السورية» و«جبهة تحرير سوريا الإسلامية» علمًا أن الأخيرة لم تتبنَّ في ميثاقها إقامة الدولة الإسلامية كهدف لها، وعلى الرغم من أن البيان الذي أطلق عليه «بيان كتائب حلب» أثار الكثير من الجدل حوله، إلا أن العديد من الفصائل سارعت إلى التنصل منه لاحقًا، الأمر الذي فُسّر على أنه رضوخ لأوامر خارجية.

4ـ الجولاني يتحدّث عن الوصاية التركية والدعم الخارجي

في سياق الحديث عن بدء بروز الخلافات بين الفصائل المسلحة، تبرز شهادة متقدمة أدلى بها زعيم «جبهة النصرة» أبو محمد الجولاني حول تلقي الفصائل دعمًا ماليًا من الخارج، وممارسة ضغوط عليها للانضواء تحت ما أسماه «الوصاية التركية»، حيث اعتبر الجولاني في تسجيله الصوتي «أهل الشام فديناكم بأرواحنا» والمنوّه عنه آنفًا، أن تصنيف جماعته على قائمة الإرهاب الأميركية جاء بعد «محاولات فاشلة متكررة لسحب قدم الجبهة إلى ساحات الوصاية في تركيا عبر الوسطاء، وبعد محاولات الضغط عليها ومنع وصول السلاح لها بشتى الوسائل» وكذلك بعد «رفض الجبهة لأي عرض مالي من الخارج من أي جهة رسمية على الرغم ممّا كان يمر عليها من ضيق حال».

وكلام الجولاني هذا على الرغم من أنه جاء في سياق تفسير سبب تصنيف «جبهة النصرة» على أنها تنظيم إرهابي، إلا أنه يحمل في طياته اتهامات غير مباشرة إلى فصائل أخرى بأنها قبلت الدخول في «الوصاية التركية»، أو تلقّت «الدعم المالي من جهات رسمية من الخارج»، وبما أن «أحرار الشام» هي من أكثر الفصائل قربًا من السلطات التركية، فقد تكون

هي المقصودة من كلام الجولاني السابق، وما يعزز ذلك أنه بعد أن كرّر الجولاني اتهاماته حول الدعم الخارجي المشروط في لقائه الأخير مع قناة الجزيرة، انبرى بعض شرعيي «أحرار الشام» لتوضيح موقفهم من الدعم المشروط وتبيان موقف الشرع منه، بينما لم يصدر عن فصائل أخرى مثل هذه التوضيحات، وهو ما يرجّح أن تكون «أحرار الشام» قد فهمت أيضًا أنها هي المقصودة بكلام الجولاني.

على هذه الخلفية المتناقضة من مساعي التوحيد من جهة، وبروز الخلافات والتباينات من جهة ثانية، دخلت الأزمة السورية العام 2013 الذي شهد حدوث انفجار لم يسبق له مثيل في عالم التنظيمات الجهادية. بعد أن قرر زعيم «دولة العراق الإسلامية» أبو بكر البغدادي في التاسع من شهر نيسان، الكشف عن دوره في تأسيس «جبهة النصرة» وأنه هو من انتدب الجولاني لهذه المهمة، مقرّرًا إلغاء تسمية «جبهة النصرة» والدمج بينها وبين تنظيمه تحت مسمى جديد هو «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، لكن الجولاني سارع في اليوم التالي إلى رفض هذا القرار وتمسّك بـ «جبهة النصرة»، معلنًا للمرة الأولى بيعته لزعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري. وقد شكّل هذا الخلاف الشرارة الأولى التي أشعلت نار الاقتتال بين الفصائل الإسلامية بعضها بعضًا، وذلك في أعقاب فترة تهدئة فرضها لجوء الطرفين إلى تحكيم زعيم «القاعدة» أيمن الظواهري لحل الخلاف بينهما، وقد فوّض الظواهري هذه المهمة إلى أبي خالد السوري، وهو من قدامى الأفغان العرب، وكان يشغل منصبًا قياديًّا بارزًا في حركة «أحرار الشام»، إلا أن صدور قرار التحكيم لمصلحة «جبهة النصرة»، ورفض البغدادي له أنهى التهدئة التي استمرت حتى أواخر العام 2013، وجعل الاقتتال السبيل الوحيد لحل الخلاف بين «أخوة الأمس».

ثالثًا: خلاف الجولاني-البغدادي

جـاء انفجار العلاقة، التي لم تكن معروفة بعد، بين الجولاني والبغدادي في ظرف حساس كانت تمر به الأزمة السورية، حيث كانت التحضيرات الأولية لعقد مؤتمر جنيف 2 قد بدأت، وهو ما أرخى بظلاله على الأرض من حيث التصعيد العسكري، ومن حيث محاولات بذل المزيد من الجهود لتوحيد المعارضة السياسية والفصائل المسلحة، فالجيش السوري كان يجري استعداداته لخوض معركة القصير التي شكّلت منعطفًا استراتيجيًا آنذاك، بينما كانت الفصائل المسلحة تعيش تحت نشوة السيطرة على محافظة الرقة باعتبارها أول مركز مدينة يسقط بين أيديهم.

1- خلاف الجولاني-البغدادي ودلالاته

وفي الواقع، فإن القرار الذي اتخذه أبو بكر البغدادي بالكشف عن تبعية «جبهة النصرة» له، لم يكن قـرارًا اعتباطيًا دفعته إليه المخاوف من تمرد الجولاني عليه بعد أن قوي عوده، واشتد ساعده، كما تذكر أغلب الدراسات حول الموضوع؛ بل أكثر من ذلك، يمكننا القول إن البغدادي لم يكن مهتمًا كثيرًا بردة فعل الجولاني وقبوله أو رفضه لقرار الاندماج، وبالتالي من الخطإ توصيف الخلاف الذي حصل بينهما على أنه خلاف حول البيعة والولاء، ومن هو الأولى بالبيعة البغدادي أم الظواهري، ومن خلع بيعة أميره بدون موجب شرعي، هل البغدادي خلع بيعة الظواهري أم الجولاني هو الذي خلع بيعة البغدادي؟ لأن الدخول في هذه التفاصيل، إلى جانب كونه يعني استسلامًا لمنطق هذه التنظيمات، ينطوي على تسطيح كبير للحدث الذي جرى.

ولفهم هـذه الجزئية الهامة، علينا توضيح بعض الأمـور، وربط الأحداث ببعضها، كي نتمكن من رسم صورة وافية عما كان يجري.

كشفت المعطيات التي توافرت بعد انفجار الخلاف، أن الجولاني لم يكن هو الشخص الوحيد الذي يتحكم بالقرار داخل «جبهة النصرة»، فقد كان في قيادة «جبهة النصرة» أشخاص موالون للبغدادي وموثوقون من قبله أبرزهم حجي بكر، وأبو علي الأنباري، وأبو محمد العدناني، وأبو يحيى العراقي، وأبو لقمان وآخرون غيرهم، وكان هؤلاء بمثابة صمام الأمان لدى البغدادي الذي جعله يتخذ قراره السابق وهو واثق من أنه سينفذ بشكل أو بآخر، كما كشفت المعطيات أن حوالي ثمانين بالمئة من قادة وعناصر «جبهة النصرة» تمسّكوا بولائهم للبغدادي، وانفضوا من حول الجولاني بعد رفضه قرار زعيمهم، ولكن من شأن مثل هذه المعطيات أن تطرح تساؤلًا حول السبب الذي دفع البغدادي إلى فضح وقوفه وراء تأسيس «جبهة النصرة» واتخاذه قرارًا سيجرّ عليه العديد من التبعات، وهو الظهور إلى العلن والعمل باسم تنظيمه الأساسي ملغيًا اسم «جبهة النصرة» الذي كان يتخفى وراءه، خصوصًا وأنه كان على ثقة من سيطرته على مفاصل القرار فيها، فلماذا لم يستمر في العمل تحت غطاء «جبهة النصرة» ليتلافى التبعات التي جرّها القرار عليه؟

لا يوجد سوى جواب واحد على هذا التساؤل، وهو أن الغاية التي كان يسعى البغدادي لتحقيقها وأهميتها وتداعياتها على الساحة السورية والمنطقة لا تقاس بالتبعات التي يمكن أن تتسبب بها بعض التفاصيل من قبيل ردة فعل الجولاني؛ لذلك كان من الطبيعي أن يهرول نحو غايته دون التفات إلى العثرات التي تظهر في طريقه.

وهنا ينبغي التذكير، بأن البغدادي استلم إمارة تنظيم «دولة العراق الإسلامية» في العام 2010 والتنظيم في حالة يرثى لها، حيث خسر أغلب المناطق التي كان يسيطر عليها في العراق بعد سنتين من الحروب ضد «صحوات العشائر»، التي كانت مدعومة بالقوات الأميركية الغازية، ولم يعد له من معقل سوى رمال الأنبار الحارقة، كما كان التنظيم قد خسر أميره

العام السابق أبا عمر البغدادي ووزير حربيته أبا حمزة المهاجر (أبا أيوب المصري). لهذا، انخرط البغدادي، فور استلامه منصبه، في ورشة عمل تهدف إلى إعادة هيكلة التنظيم واسترجاع فاعليته القديمة، لكنه كان يفعل كل ذلك في السر وبعيدًا عن الأعين، ومما له دلالة في هذا السياق أنه لم يصدر عن البغدادي أي بيان أو رسالة صوتية لا بمناسبة تعيينه أميرًا جديدًا للتنظيم، ولا في أي مناسبة أخرى.

المرة الأولى التي قرر فيها البغدادي الخروج برسالة صوتية، كانت في شهر رمضان من العام 2012 أي بعد حوالي عامين من استلامه منصبه، ولكن الأهم أن الرسالة الأولى جاءت بعد حوالي عام ونصف من بدء الأزمة السورية، وبعد حوالي عام من تأسيس «جبهة النصرة» التي دلّت مختلف المؤشرات أنها تتجه لأن تصبح الفصيل الأقوى في الساحة السورية بين الفصائل الأخرى، كما جاءت بالتزامن مع إعلان «دولة العراق الإسلامية» عن إطلاق «الموجة الأولى من عمليات «هدم الأسوار»، وهو ما يدل على أن البغدادي لم يكن يريد الخروج أمام أنصاره بأي بيان أو رسالة قبل أن يكون واثقًا بأن التنظيم استعاد جزءًا من قوته، لاسيما وأنه عنون خطابه الأول بـ «ويأبى الله إلا أن يتم نوره».

وعليه، كان البغدادي في حاجة كبيرة إلى إنجاز ميداني ضخم سواء في العراق أو سوريا، ليثبت أمام أنصاره قبل خصومه أن تنظيمه ما زال قويًا و«باقيًا»، وأنه قادر على استعادة المناطق التي اضطر إلى الانحياز منها بسبب حرب الصحوات ضده؛ بل أكثر من ذلك قادر على التمدد في أراضٍ جديدة لم تكن في حسبان أحد.

وسرعان ما تحقق الإنجاز الذي كان ينتظره، والذي تمثّل بسيطرة «جبهة النصرة»، وفصائل إسلامية أخرى على مدينة الرقة مطلع شهر آذار من العام 2013، ولم يكن بوسع البغدادي الذي من المرجح أنه دخل إلى

الأراضي السورية للمرة الأولى في تلك الفترة، أن ينتظر طويلًا قبل أن يستثمر هذا الإنجاز ويجيِّره لمصلحة تنظيمه، وهو ما فعله عندما أصدر في التاسع من نيسان أي بعد حوالي شهر من السيطرة على الرقة، رسالته الصوتية الثانية بعنوان «وبشر المؤمنين» يزف بها قراره القاضي بالارتقاء تنظيميًّا وتأسيس «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وأما «دولة العراق الإسلامية» و«جبهة النصرة» فتصبحان مجرد ذكرى يحفظها التاريخ الجهادي.

الارتقاء التنظيمي الذي تحدث عنه البغدادي مطولًا في خطابه السابق، لم يكن مجرد ذريعة لتبرير قراره القاضي بإلغاء «جبهة النصرة»، وبالتالي ليلطِّف وقع القرار على سامعيه من أصحاب الشأن؛ بل كان خطة متكاملة وضعها التنظيم في وقت سابق، وكانت الغاية النهائية لها هي إعلان «دولة الخلافة» باعتبارها ذروة الاتقاء التنظيمي، وهو الأمر الذي حصل في 29 حزيران من العام 2014 (أول شهر رمضان من ذلك العام).

وعليه، فإن حقيقة الخلاف الذي جرى بين الجولاني والبغدادي، لم يكن حول البيعة وأحكامها الشرعية ومن هو الطرف الذي خالف هذه الأحكام، وإنما كان صراعًا على الإمارة والسلطة والنفوذ. فالبغدادي يريد أن يمدّ سلطانه إلى أرض الشام تنفيذًا لمخططه السابق، بينما كانت قيادة «القاعدة» التي بايعها الجولاني تريد أن يكون لكل بلد قيادة مستقلة عن البلد الآخر، بحيث تبقى هي بمثابة القيادة المركزية التي ترجع إليها الأفرع في البلدان المختلفة.

وما يؤكد ذلك، أن جميع الحلول التي طرحت لاحقًا لحل الخلاف بين الطرفين كانت تركز على نقطة جوهرية، وهي أن يعود البغدادي إلى العراق، ويتولى الجولاني أمر الشام، وهو ما يثبت أن المشكلة مع البغدادي لم تكن في البيعة، أو في سلوكه وسلوك تنظيمه من حيث التكفير

والوحشية؛ بل كانت في تمدده إلى الشام، وهو ما اعتبرته قيادة «القاعدة» خطًّا أحمر لا يسمح بتجاوزه مهما كان الثمن.

هذا التوصيف لحقيقة الصراع، ولأسباب مختلفة، لن يجري تظهيره على هذا النحو؛ بل سيتم التركيز على أنه خلاف على البيعة والسلوك ومقدار التكفير المسموح به ومستوى الدماء الذي يمكن التغاضي عنه. أما على الأرض فسوف نلاحظ أن البغدادي، سواء كان يقصد ذلك أم لا يقصد، نجح في جذب خصومه إلى مربع الصراع الذي يريده، فباتت غالبية الفصائل المتقاتلة معه تسعى بشكل أو بآخر إلى تشكيل «إمارة» خاصة بها، وهو المسعى الذي سيميّز العام 2014 وحتى وقتنا هذا. حيث ستسعى «جبهة النصرة» إلى الهيمنة على محافظة إدلب، بينما سيسعى «جيش الإسلام» للهيمنة على الغوطة الشرقية، أما «أحرار الشام» فستدخل في شراكة علنية مع الحكومة التركية لإقامة المنطقة العازلة.

2ـ استمرار مساعي التوحيد وتحالف جديد

في هذه الأثناء، كانت الساحة السورية تغلي على وقع حدثين هامين: الأول الخلاف بين الجولاني والبغدادي وتداعياته المرتقبة. والثاني مؤتمر جنيف 2 الذي كانت الاستعدادات والتحضيرات تتضافر لعقده في مطلع العام 2014.

وقد أظهرت المساعي التي سبقت عقد مؤتمر جنيف 2 وجود تيارين إقليميين يتنافسان في ما بينهما، أحدهما يراهن على الجيش الحر والمعارضة السياسية، والثاني وضع كل رهانه في سلة الفصائل الإسلامية. وكان جليًّا أن الغلبة كانت للتيار الثاني الذي نجح في التقدم خطوة إضافية على طريق توحيد هذه الفصائل التي باتت تشكل القوة الأكثر تأثيرًا على الساحة السورية، بينما كان الجيش الحر على موعد مع ضربة قاصمة ستطرده من أهم معاقله المتواجدة على معبر باب الهوى الاستراتيجي.

فقد نجحت مساعي بعض الدول وأهمها السعودية وتركيا، في إقناع الفصائل التي تتكوّن منها جبهتا «الجبهة الإسلامية السورية» و«جبهة تحرير سوريا الإسلامية» بالتوحد ضمن جبهة واحدة أطلق عليها اسم «الجبهة الإسلامية»، وهكذا لأول مرة تجتمع الفصائل الإسلامية ضمن إطار واحد، ولأول مرة يدخل زهران علوش وحسان عبود ضمن تشكيل واحد. وقد جاء هذا التوحد بفعل الضرورة التي انطوت عليها اللحظة السياسية الحالية. فكان يوجد خطر «داعش» الذي بات يهدد الجميع، ومؤتمر جنيف2 الذي أراد النظام السوري وحليفته روسيا أن يكون منصة للدعوة إلى مكافحة الإرهاب، فتقارب المحوران السعودي التركي وشكّلا جبهة واحدة كان هدفها الأساسي الإعلان عن قتال «داعش»، لسحب الذريعة من يدي النظام.

وعلى الرغم من أن «جبهة النصرة» لم تشترك في تشكيل «الجبهة الإسلامية»، إلا أن العديد من المعطيات تؤكد أنها كانت في أجواء المفاوضات التي سبقت تشكيلها، وأنه لولا تصنيفها أميركيًّا على قائمة الإرهاب لكانت أحد أعضاء الجبهة الوليدة، وما يعزز من ذلك أن «جبهة النصرة» كانت أحد الموقّعين على البيان رقم 1 الذي أصدرته مجموعة من الفصائل الإسلامية (ضمنها فصائل الجبهة الإسلامية الوليدة) ردًّا على إعلان الائتلاف السوري المعارض تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة أحمد طعمة، حيث رفض البيان الاعتراف بهذه الحكومة، ودعا «جميع الجهات العسكرية والمدنية إلى التوحد ضمن إطار إسلامي واضح ينطلق من سعة الإسلام، ويقوم على أساس تحكيم الشريعة وجعلها المصدر الوحيد للتشريع». ويذكِّر هذا البيان الانقلابي بما سمي بـ «بيان كتائب حلب»، والذي ردت فيه الكتائب ذاتها تقريبًا على تشكيل الائتلاف المعارض أواخر العام الذي سبق.

وبينما لم تتبنَّ التحالفات السابقة مطلب إقامة دولة إسلامية بشكل

صريح وإنما لجأت إلى تعابير مواربة، فقد كان لافتًا أن يتضمن بيان تأسيس «الجبهة الإسلامية» كلامًا واضحًا حول هذا الأمر، حيث أشار إلى رغبة هذه الفصائل في «بناء دولة إسلامية راشدة تكون السيادة فيها لله وحده مرجعًا ونظامًا وحاكمًا لتصرفات الفرد والمجتمع والدولة». وكان من الواضح أن هذا التصريح غير المسبوق كان أحد الدوافع إليه هو محاولة الوقوف في وجه مشروع البغدادي ومنعه من التهام الساحة السورية، خاصة وأن فترة التهدئة كانت قد مضت، وكل البوادر كانت تشير إلى أن الاقتتال لم يعد منه مفر.

لكن «الجبهة الإسلامية» سرعان ما ستثبت أنها لم تكن أكثر من تحالف الأمر الواقع أو تحالف الضرورة الذي فرضته توجهات بعض الدول الإقليمية، أكثر مما جاء تعبيرًا عن إرادة الفصائل نفسها؛ لذلك لن يمر وقت طويل قبل أن تعصف الخلافات بمكونات هذه «الجبهة» ويبتعد بعضها عن بعضها الآخر على وقع ما يجري من تطورات.

رابعًا: الانشطار الجهادي

على الرغم من كل الحشد العسكري والإعلامي الذي قامت به الفصائل الإسلامية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» في الربع الأخير من العام 2013، مستغلة بشكل خاص اتهامه بمقتل القائد «الجهادي» البارز أبي خالد السوري، إلا أن هذه الفصائل تعرّضت لهزيمة نكراء أدت إلى انسحابها بشكل مهين من الرقة وأرياف ديرالزور، بينما كان تنظيم «الدولة الإسلامية» يحقق تقدّمًا موازيًا في العراق حيث سيطر على مدينة الموصل ومناطق أخرى، ليعلن في 29 حزيران من العام 2014 عن تأسيس «دولة الخلافة».

ولم تكن الهزيمة بالنسبة إلى الفصائل مجرد خسارة عسكرية؛ بل تجاوزت ذلك لتكون صدمة صاعقة من مختلف الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعقدية، والأخطر من كل ذلك أن هذه الفصائل

كانت تراقب بعينيها كيف يتحوّل تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى قوة ضخمة على مستوى المنطقة بأسرها، مدركة أن مهمة مواجهته والتصدي له ستخرج من بين يديها لتصبح مهمة عالمية يقوم بها تحالف دولي، مكوّن من حوالي ستين دولة على رأسها الولايات المتحدة، وبالتالي فقدت هذه الفصائل الأمل في إمكانية استعادة المدن التي خرجت من بين يديها، وأصبح هدفها الأساسي هو إيجاد مناطق نفوذ بديلة، أو حماية ما تبقّى لها من مناطق.

وقد أدّت هذه التطورات، إلى إحداث تغييرات جذرية في المشهد «الجهادي» السوري، حيث تعززت الانقسامات الداخلية على وقع التدخلات الخارجية المباشرة وأهمها التحالف الدولي، ومشروع تركيا بإقامة المنطقة العازلة، وبرزت تباينات جوهرية بين «جبهة النصرة» من جهة، وبين «أحرار الشام» من جهة ثانية حول مجمل هذه القضايا، وغابت التحالفات الكبيرة لتحل محلها «غرف العمليات العسكرية» ذات الأهداف المحددة وأبرز مثال عليها «جيش الفتح في إدلب».

وسوف نحاول في ما يلي تكثيف بعض النقاط الجوهرية التي تمثل أهم التغييرات التي طرأت على «المشهد الجهادي»، والتي ما يزال يعيش على وقع تفاعلاتها بانتظار ما ستسفر عنه من نتائج في مراحل قادمة:

1 ـ تفكك الجبهة الإسلامية ونزعة الإمارات

على خلفية الهزيمة التي لحقت بها في مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» وهروب قادتها وعناصرها من المنطقة الشرقية، كان من الطبيعي أن تتفكك «الجبهة الإسلامية» التي كانت تمثل أضخم تحالف جرى تشكيله فوق الأراضي السورية، وشكّل توقيع الفصائل في شهر أيار من العام 2014 على «ميثاق شرف ثوري للكتائب المقاتلة» مؤشرًا على انتهاء صلاحية «الجبهة الإسلامية» بسبب التناقضات بين مضمونه ومضمون

أهدافها خاصة لجهة إقامة الدولة الإسلامية، فالميثاق اكتفى فجأة بإقامة «دولة العدل والقانون والحريات» على الرغم من أن الفصائل الموقّعة عليه هي نفسها الموقعة على «الجبهة الإسلامية» التي لم يكن قد مضى على تشكيلها سوى أشهر عدّة فقط.

وكان زهران علوش أول من وجّه ضربة لتحالف «الجبهة الإسلامية» الذي كان يشغل فيه منصب رئيس المجلس العسكري، حيث اتجه علوش في آب 2014 إلى إنشاء تحالف خاص به في حدود الغوطة الشرقية أطلق عليه اسم «القيادة العسكرية الموحدة» ضمّ إليه كتائب الحبيب المصطفى والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام وفيلق الرحمن، وهي تقريبًا الكتائب نفسها التي تشكّل منها في ما سبق «تجمع أنصار الإسلام». وقد دخل علوش من أجل فرض هيمنته على الغوطة في صراعات مع عدد من الفصائل أبرزها «جيش الأمة» و«جبهة النصرة» و«أحرار الشام». إلا أن «القيادة الموحدة» تعرّضت مؤخرًا لتصدعات داخلها نتيجة الخلافات بين «جيش الإسلام» من جهة، و«أجناد الشام» من جهة ثانية حول إدارة الأنفاق واستثمارها.

أما «أحرار الشام» فقد سعت إلى تقوية نفوذها في المنطقة الشمالية، وكانت الخطوة الأبرز هي إعلان الاندماج بينها وبين «ألوية صقور الشام» بقيادة أبي عيسى الشيخ، الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى في «الجبهة الإسلامية». وهنا، مما له دلالته على صعيد معايير التحالف غير المنضبطة، أن «صقور الشام» كانت قد أعلنت اندماجها مع «جيش الإسلام» قبل ذلك بأسبوع واحد، لكن الاندماج لم يتم بينهما من دون معرفة الأسباب. علمًا أن ثمة اختلافات منهجية وسياسية وارتباطات إقليمية مغايرة بين «جيش الإسلام» و«أحرار الشام»، فكيف كانت «صقور الشام» مستعدة للاندماج مع أي منهما دون أن تكون لهذه الفوارق أهمية لديها؟

أما «جبهة النصرة» فقد حصل شرخ واسع بين قادتها وعناصرها الذين فرّوا على وقع الهزيمة التي حاقت بهم من معقلهم الأخير في مدينة الشحيل بديرالزور إلى درعا وإدلب، وفي محاولة لتدارك الشرخ قبل أن يتسع لم يجد أبو محمد الجولاني ما يمكنه القيام به سوى الاقتداء بخصمه اللدود، حيث جمع عناصره وقادته ووعدهم في خطاب جرى تسريبه في رمضان 2014 بإقامة إمارة إسلامية في وقت قريب، وعلى الرغم من النفي الذي أصدرته «جبهة النصرة» لكلام الجولاني، فإن سلوك «جبهة النصرة» في ريف إدلب كان يشير بوضوح إلى أنها تسير في طريق إقامة إمارة خاصة بها، حيث دخلت في صراعات دموية مع كل من «جبهة ثوار سوريا» و«حركة حزم»، كما أسست «دار القضاء» الذي يتولى تطبيق الشريعة الإسلامية في أماكن سيطرتها.

2- تزايد الخلافات بين الفصائل

خاصة تجاه بعض التطورات الأخيرة التي استجدت على الساحة السورية، وأهمها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وسعي تركيا إلى إقامة منطقة عازلة، فبالنسبة إلى التحالف الدولي برزت مواقف متناقضة بين «أحرار الشام» و«جبهة النصرة»، فقد رأى الجولاني أن «التحالف الدولي يهدف إلى تصفية «المجاهدين» في المناطق التي يسيطرون عليها، وأبرزها حلب ودير الزور والرقة، واستبدالهم بالفصائل السورية «المتواطئة مع التحالف»، واصفًا المتعاونين مع التحالف بالعملاء. أما «أحرار الشام» غير المصنفة على قائمة الإرهاب، فقد كان موقفها ملتبسًا، فهي تدين غارات التحالف التي تستهدف مقارها أو مقار جماعات مقربة منها، ولكن عندما أغارت طائرات التحالف لتوقف زحف تنظيم «الدولة الإسلامية» باتجاه مدينة مارع شمال حلب، الشهر الماضي، أعرب ناطق باسم الحركة عن رغبته بالتنسيق مع طائرات التحالف لتكون فاعلية الغارات أكبر. علمًا أنه سبق لزعيم الحركة الراحل حسان عبود أن قال في

العام 2013 إن «كل قوة غازية تطأ الأرض السورية، تحت أي ذريعة سواء لمناصرة النظام أو بزعم إيقاف عدوانه، ستعامل كقوة احتلال».

أما بالنسبة إلى المنطقة العازلة، فقد أصدرت «أحرار الشام» بيانًا تؤيد فيه إقامة هذه المنطقة، ورأت أنها «تحقق مصلحة الشعب السوري»، بينما رفضت «جبهة النصرة» التعاون مع تركيا معربة عن اعتقادها بأن المنطقة العازلة لا تخدم مصالح الساحة السورية وجاءت لحماية الأمن القومي التركي.

وحصل خلاف بين الطرفين كذلك على خلفية المقالات السياسية التي نشرها أحد مسؤولي «أحرار الشام» في الصحف الغربية، حيث رفض المسؤول الشرعي العام في «جبهة النصرة» سامي العريدي، أردني الجنسية، مضمون هذه المقالات وذكّر «أحرار الشام» بمقولة المنظر الجهادي العالمي أبي مصعب السوري بأنه «لا يمكن لعدو الأمس واليوم أن يكون حليف المستقبل» في إشارة واضحة إلى خشية «جبهة النصرة» من أن تنتهي الأمور إلى تنسيق فعليّ بين التحالف الدولي أو بعض الدول الغربية وبين «أحرار الشام»، ويبدو أن الأمور تسير تدريجيًا نحو هذه النهاية، إلا إذا وجدت الحركة نفسها لأسباب داخلية غير قادرة على قبول الشروط الأميركية والتي كان آخرها إيحاء الناطق باسم الخارجية الأميركية بوجوب ابتعاد الحركة عما أسماها «الجماعات المتشددة» في إشارة إلى «جبهة النصرة».

ونتيجة هذه الخلافات أصبح الهم الأساسي الذي يشغل هذه الفصائل هو ترتيب بيتها الداخلي، ومنع الخلافات الموجودة ضمنه من أن تتحوّل إلى صراعات أو انشقاقات، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على سلوك بعض الفصائل بحيث تغيّرت أولوياتها والغايات التي تسعى إليها، فانخفض الحديث عن مساعي التوحد وتشكيل تحالفات ضخمة؛ بل أصبحت

التحالفات القائمة غير قادرة على الاستمرار بعد أن وصلت التباينات بين أعضائها إلى درجة يصعب ردمها.

3- بروز تيارات ضمن الفصيل الواحد

لم تؤدِّ التطورات السابقة إلى إظهار الخلافات الكامنة بين رؤى بعض الفصائل للساحة السورية وكيفية التعاطي مع مستجداتها الإقليمية والدولية، فحسب؛ بل أدت كذلك إلى بروز انقسامات داخل الفصيل الواحد، ففي كل فصيل أصبح يوجد تيار يتمسك بالخطاب القديم، وتيار آخر يؤيد التغيير. وبالتالي أصبحت هذه الفصائل تجد نفسها مضطرة أمام أي اختبار تتعرض له إلى إجراء توافق داخل صفوفها قبل التعبير عن موقفها الرسمي حيال أي موضوع محلي أو إقليمي، وإلا فإن الخلافات ستخرج إلى العلن. وكان هذا الانقسام جليًّا في كل من «جبهة النصرة»، و«أحرار الشام».

ففي «جبهة النصرة» برز وجود تيارين مختلفين حول عدد من القضايا، أهمها فك الارتباط مع «تنظيم القاعدة»، والمنطقة العازلة التركية. أما في «أحرار الشام» فإن الانقسام يعود إلى زمن المراجعات التي أجراها بعض قادتها حول منهج الحركة وسياستها. فثمة فريق يؤيد المراجعات، ويرى ضرورة التخلي عن «ضيق الحزبية إلى سعة الأمة»، وفريق آخر يرفض هذه المراجعات ويتمسك بمنهج الحركة القديم القائم على أساس السلفية الجهادية؛ بل يمكن رصد هذا الانقسام منذ تاريخ سابق وتحديدًا منذ الإعلان عن تأسيس «جبهة النصرة»، حيث تأخرت «أحرار الشام» في إصدار بيان يدين بيعة الجولاني للظواهري، واصفةً إياها بأنها تخدم مصلحة النظام السوري، لتبيّن في ما بعد أن هذا التوصيف لم يمنع الحركة من الاستمرار في التحالف العسكري مع «جبهة النصرة»، والوقوف إلى جانبها في أعقاب الخلاف مع البغدادي، حيث كادت «جبهة النصرة» تندثر بشكل نهائي لولا وقوف «أحرار الشام» معها، وتقديم العون والمساعدة

لها. وهذا التناقض بين إدانة البيعة والاتهام بخدمة النظام السوري، وبين التحالف العسكري لا يمكن تفسيره إلا بوجود مواقف مختلفة داخل الحركة.

ويمكن القول إن «أحرار الشام» هي من أكثر الفصائل التي خضع فيها خطابها لتغييرات جذرية، وهذا ليس سرًّا؛ إذ من المعروف أن بعض قادة الحركة أجروا مراجعات على منهجها المتبع، وبرز من هؤلاء أبو يزن الشامي الذي لم يتردّد قبل مقتله بأسابيع (في حادثة القتل الجماعية التي طالت العشرات من قادة الحركة أواخر عام 2014) أن يعلن صراحةً أنه يتوب إلى الله من السلفية الجهادية التي كانت تمثّل منهج الحركة في بداية انطلاقتها. كما أجرت الحركة تغييرًا في شعارها فتحوّل من «مشروع أمة» إلى «ثورة شعب»، وهو يعكس تخلي الحركة عن أي طموحات إقليمية، والاكتفاء بالعمل داخل الأراضي السورية فقط.

خاتمة

من خلال الفصول السابقة، نستطيع الاستنتاج بسهولة أن الفصائل الإسلامية في دخولها، أو خروجها من التحالفات في ما بينها، لم تكن تخضع لمعايير ثابتة واضحة، والأمر نفسه يصدق على الخصومات والعداوات في ما بينها، ففي جميع التحالفات التي جرت لم يكن يوجد مبدأ ثابت يمكن الاعتماد عليه لفهم الأسباب التي دفعت إلى تشكيل هذا التحالف أو إنهاء ذاك.

وما يعزز من ذلك أن الساحة السورية تحوي مئات الأمثلة عن وقوع عمليات اغتيال وتصفية، أو اعتقال وخطف بين الفصائل المنتمية إلى تحالف واحد؛ بل كانت الأمور تصل أحيانًا إلى شنّ الفصائل هجمات واسعة بعضها ضد بعضها الآخر. في المقابل ثمّة أمثلة لا تقل عن الأولى، حول امتناع فرع تابع لأحد الفصائل في منطقة ما، عن المشاركة في القتال

ضد فصيل آخر تجري بينه وبين أفرع الفصيل في مناطق أخرى معارك شرسة، ومن هذا القبيل امتناع «فرع جبهة النصرة في القلمون الغربي» عن قتال تنظيم «الدولة الإسلامية»على الرغم من أن الأخير كان يوقع هزيمة منكرة في صفوف «جبهة النصرة» في المنطقة الشرقية؛ بل أكثر من ذلك، كانت الأمور تتعدى مجرد الامتناع عن القتال، وتصل إلى درجة التحالف معه، كما جرى في مخيم اليرموك من تحالف بين «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» مع تنظيم «الدولة الإسلامية»، وإذا كانت قيادة «أحرار الشام» قد أصدرت قرارًا بفصل فرعها في مخيم اليرموك جراء ذلك، فإن «جبهة النصرة» لم تفعل الأمر نفسه، وما زال فرعها هناك متحالفًا مع «داعش».

كما يمكننا الاستنتاج من خلال التزامن بين تشكيل بعض التحالفات مع مفاصل ومنعطفات تمرّ بها الأزمة السورية على الصعيد السياسي، أن الضغوط الخارجية من قِبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية كانت تلعب دورًا مهمًّا في صياغة التحالفات بين الفصائل الإسلامية، أو فض تحالفات أخرى؛ بل إن الضغوط الخارجية (أوالتوجيهات والأوامر) لعبت دورًا أعمق من ذلك تخطى حدود صياغة التحالفات، إلى درجة التدخل في صياغة خطاب هذه الفصائل، وتحديد المصطلحات التي ينبغي استخدامها، أو الابتعاد عنها.

بل يمكن القول إن الدور الذي تلعبه الضغوط الخارجية لم يعد يقتصر على التدخل في سياق بعض التحالفات، ومحاولة توجيهها بما يخدم هذا الطرف الإقليمي والدولي أو ذاك؛ بل تعدّت ذلك، إلى أنها أصبحت هي من تفرض التحالفات التي ينبغي تشكيلها، ولها الفيتو على أي تحالف لا تريده.

وهنا يبرز مثال «جيش الفتح في إدلب» الذي تمكّن من السيطرة على محافظة إدلب بشكل شبه كامل باستثناء بعض الجيوب الصغيرة، فقد تشكّل هذا الجيش، الذي هو عبارة عن غرفة عمليات مشتركة، كأحد نتائج

التقارب السعودي القطري التركي بعد إطلاق عاصفة الحزم في اليمن، ولم يكن له أن يتشكل وينجح لولا الغطاء الإقليمي والدعم اللامحدود الذي يتلقاه، ولكن كان من الواضح أن «جيش الفتح» له مهمة معينة في بقعة جغرافية محددة لا يمكنه تجاوزها، وهذا ما يفسّر عجز الفصائل نفسها عن استنساخ تجربة «جيش الفتح» في محافظات أخرى، لأن الغطاء الإقليمي لا يشملها.

وقد فشلت تجارب عـدّة في هذا المضمار، ففي حلب انقسمت الفصائل وشكّلت غرفتي عمليات، هما: «غرفة عمليات فتح حلب» بقيادة «الجبهة الشامية»، و«غرفة عمليات أنصار الشريعة» بقيادة «جبهة النصرة». وكذلك الأمر في درعا، حيث رفضت غالبية فصائل «الجبهة الجنوبية» الانضمام إلى «جيش الفتح» الذي أسسته «جبهة النصرة» بمشاركة «أحرار الشام». أما في الغوطة الشرقية، فقد حاولت «جبهة النصرة» المطالبة بتأسيس «جيش فتح» لكنها لقيت اعتراضًا شديدًا من قبل «جيش الإسلام» بقيادة زهران علوش.

وما يؤكد تغلغل العامل الخارجي في صفوف الفصائل، وقدرته على تحديد مهام كل فصيل، واستبعاد بعض الفصائل من مهام معينة، هو ما يجري في ريف حلب الشمالي على إيقاع محاولة الحكومة التركية إنشاء منطقة آمنة هناك، فغالبية الفصائل سارعت إلى تأييد الخطوة مستنفرة أجنحتها السياسية والدينية لإصدار التصريحات والفتاوى التي تبررها، بينما رضخت «جبهة النصرة» للأمر الواقع، وأعلنت انسحابها من معاقلها لتفسح في المجال لتمرير المشروع الذي وصفته ببيانها أنه لحماية الأمن القومي التركي، ولا يخدم مصالح الساحة السورية.

ولكن ما يجري حاليًا، ليس هو نهاية الطريق، وما زال أمام الفصائل الإسلامية مشوار طويل ستتخلله المزيد من محطات الافتراق والمفاصلة،

لأن الرضوخ بشكل أو بآخر لمتطلبات السياسة الإقليمية والدولية، لا يعني عدم وجود تيارات داخل بعض الفصائل ترفض مثل هذا الرضوخ، وقد لا يطول الوقت قبل أن تقول كلمتها حوله، وعندئذ ستكون الساحة السورية أمام منعطف جديد قد لا تتوقف تداعياته عليها وحدها؛ بل قد يمتد وينتشر في اتجاهات مختلفة.

تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»
البنى والهياكل التنظيمية والمالية وآليات الاستقطاب

الأستاذ مصطفى زهران[1]

مقدّمة

لم يكن تعثّر الربيع العربي وتراجع الإسلام السياسي بعد وثبة عرجاء في السلطة لم تدم طويلًا، سوى بداية لمرحلة جديدة للتحول صوب خريف عاصف لازال يضرب المنطقة العربية والإسلامية بقوة، ليؤصّل بذلك لمرحلة مغايرة عن سابقتها، يتراجع خلالها «السياسي» ويتقدّم «الراديكالي» بقوة وبسرعة منقطعة النظير، ويتجلى ذلك بقوة من خلال ما تمخض عنه هذا الخريف من نشوء تنظيم تجاوز براديكاليته جميع من سبقه من التيارات الإسلامية التي تتبنى العنف خيارًا استراتيجيًا وعقديًا في آن معًا، وعلى رأسهم «القاعدة» وهو ما بات يعرف بـ«تنظيم الدولة الإسلامية، داعش».

لقد أصبح تنظيم الدولة واقعًا قائمًا، لا يمكن تجاهله بعد أن شغل مساحة كبيرة على الأرض تحت مسمى دولاتي ينطلق منها لشن الحروب، أو ما يعرفه التنظيم بالغزوات والفتوحات، وشيئًا فشيئًا انتشرت أفكاره

(1) كاتب وباحث في شؤون الحركات الإسلامية، يعمل في مركز «ستا» للدراسات والأبحاث في القاهرة، من مصر.

وأدبياته بشكل كبير، وافترشت مواقع التواصل الاجتماعي بقوة، حتى صارت مقولة «باقية وتتمدد» على ألسنة الجميع إما تندّرًا، أو ألمًا وحسرة.

جاء ذلك في خضم تحولات جيوسياسية صاحبت ميلاد هذا التنظيم ودولته الناشئة، التي لعبت دورًا كبيرًا في توسعه وتمدده على النحو والصورة القائمتين في هذه اللحظة، وساهمت بقدر كبير في إيجاده، وتهيئة المناخ لإخصابه ونموه بالقدر الكبير، فما بين «الاستبداد» و«الطائفية» نما وترعرع تنظيم الدولة، وانطلق من خلالها في تدشين حاضنة مجتمعية له، دفعت مرغمة إليه بعد أن انتفت الاختيارات أمامها، فارتضت أن تحتمي من الرمضاء بالنار.

ونتج عن ذلك تشكل دولاتي ما بين العراق وسوريا تحت قيادة الخليفة «أبي بكر البغدادي» بعد أن نجح في الانتقال بدولته - «دولة الخلافة» - من التنظير إلى التجريب، ومن الخيالات إلى الواقع الفعلي على الأرض، حتى باتت تشكل تهديدًا كبيرًا ليس في النطاق المحلي وحسب، وإنما امتد ليشمل الإطار الإقليمي كله شرقًا وغربًا.

إن طموحات البغدادي ورغبته الجامحة في التوسع والتمدد على حساب غيره من التنظيمات الراديكالية والجهادية الأخرى لن تقف عند أسوار العراق وحدود الشام؛ بل سيسعى جاهدًا إلى أن يضم بلدان عدّة في المشرق والمغرب على حد سواء، فالرجل تتملّكه روح تشعره بأنه في الإطار التكويني الأول لدولة الخلافة التي بشّر بها الرسول -صلوات الله وسلامه عليه- وهو ما يعني أن المشهد القائم قد يطول أثره، وتتعاظم أخطاره وإشكالياته في ظل تنظيم مفعم بهوس «الفهم الراديكالي» للدّين، وتدلّل عليه بقوة افتتاحيات البغدادي والعدناني «المتحدث العسكري والرسمي للدولة الإسلامية» لخطاباتهما دومًا في المقاطع التسجيلية التي تبث وتذاع على الإنترنت، التي يذكر في صدارتها قوله «والصلاة والسلام

على من بعث بالقتل رحمة للعالمين» بعد اجتزاء الرحمة منها، والاقتصار على القتل والترهيب وحسب.

وفي مقابل ذلك، يسعى التنظيم بخطى حثيثة وأكثر تنظيمًا من غيره من التنظيمات الراديكالية الأخرى إلى تكوين ولايات في كل بلد عربي وإسلامي وإفريقي ما استطاع إليه سبيلًا، في ظل رغبته الجامحة في أن تنضوي تحت لوائه تلك الولايات داخل الدولة الإسلامية الجامعة -أو إن شئت قلت «دولة الخلافة الإسلامية»- فلا تبقى توجد حدود جغرافية تحول دون وصول أتباع البغدادي إلى دولتهم تلك بعد مبايعتهم له، وهو ما يزيد الأمر تعقيدًا، ويربكه بشكل كبير.

ومع تصاعد الدور الداعشي في المنطقة ككل، كان لا بد من محاولة الاقتراب بقدر ما من صلب هذا المشروع الراديكالي، من خلال ما نتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال التوغّل برفق إلى البنى والهياكل التنظيمية والمالية فضلًا عن آليات الاستقطاب لأهم وأخطر التنظيمات الإسلامية الراديكالية قاطبة في المشهد العالمي في اللحظة الراهنة، وهو ما تهدف إليه هذه الورقة لتبصرة المهتمين والمتابعين فضلًا عن المختصين بهذا الشأن حول ما يدار من علامات استفهام تبحث عن إجابة.

أولًا: تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتطور

مرت الدولة الإسلامية في العراق والشام بأطوار تكوينية ثلاثة على النحو الآتي:

الطور الأول: القاعدة في بلاد الرافدين.

الطور الثاني: الدولة الإسلامية في العراق.

الطور الثالث: الدولة الإسلامية في العراق والشام.

كان الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 بداية تأريخ حقيقي لتشكّل النواة الراديكالية الأولى «الأكثر تشددًا» في العراق والمنطقة ككل، فبعد أن أطيح بالرئيس العراقي «صدام حسين»، وفي خضم المواجهات الدائرة بين المقاومة العراقية والاحتلال الأمريكي للعراق، كان يوجد من يعد العدّة لتدشين تيار سلفي جهادي يقود المواجهة أمام المحتل الأمريكي، وتمّ ذلك على يد الشيخ أحمد الخلايلة المُكنّى بـ«أبي مصعب الزرقاوي» تحت مسمى جماعة التوحيد والجهاد ما بين الأعوام 2003ـ2004م. واشتهرت بعملياتها البارزة ضد المحتل الأمريكي[1].

في موازاة ذلك، وبعد عام من الغزو الأمريكي للعراق أعلن أبو مصعب الزرقاوي بيعته للشيخ أسامة بن لادن أمير تنظيم القاعدة في ذلك الوقت، وبعد أن كانت الجماعة مستقلة كحركة سلفية مقاومة للمحتل الأمريكي أصبحت فرعًا للقاعدة في العراق، وأطلق عليها اسم «القاعدة في بلاد الرافدين»[2].

صاحبت تلك البيعة بيعات لعدد من الجماعات والحركات المقاومة على الأرض العراقية للاحتلال الأمريكي للشيخ أسامة بن لادن وقاعدته،

---

(1) **تاريخ الدولة الإسلامية «الموثق»**، ج1: النشأة والتكوين.
http://www.muslm.org/vb/showthread.php?546911-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D98%A%D8%AE-%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D985%%D988%%D8%AB%D982%-%D8%A7%D984%%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7%D984%%D8%A3%D988%%D984%-%28%D8%A7%D984%%D986%%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D988%%D8%A7%D984%%D8%%AA%D983%%D988%%D98%A%D929%86%.

(2) المصدر نفسه.

منها على سبيل المثال لا الحصر كتيبة أبي اليمان المدائني، وجماعة سرايا الغضب الإسلامية، جماعة الفاتحين، وجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكتيبة الحسن البصري، ثم كتيبة الزبير بن العوام، جماعة البراء المجاهدة، وهذا ما زاد من قوة التنظيم العددية والقتالية بعد انصهارهم وتوحدهم في البوتقة القاعدية الجديدة على الأرض العراقية، فصار تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين من أكبر التنظيمات عددًا وإمكانيات من بين الجماعات المقاتلة في العراق، وكان المسؤول عن نسبة كبيرة من العمليات الكبرى في العراق[1].

وتذكر الأدبيات الداعشية أن الزرقاوي لم يكن لديه تصور واضح واستراتيجية محدّدة حول «الدولة» وتموضعها بتشكلها الإسلامي الأصولي المراد به على الأرض العراقية، أو ما يسمى بأرض الرافدين[2]، ولكنه كان يمثّل حالة مختلفة في تشددها عن التنظيم الأم باعتباره رافدًا منه، وهو ما كان يظهره بشدة وعلى نحو غير متعارف عليه بشكل كبير في القاعدة من جز الرؤوس وقطعها، الذي صار مشهدًا مألوفًا في العراق من حينها إلى اللحظة الحالية، ما دفع بالشيخ ابن لادن ومساعده الشيخ أيمن الظواهري إلى أن يعاتباه في ممارساته على الأرض العراقية، على الشكل الذي كان ظاهرًا في الأفلام التسجيلية وغيرها.

وعلى الرغم من حديث بعضٍ بأن الزرقاوي عادة ما كان يحدث نفسه ومن حوله برغبته الدفينة في إنشاء وتأسيس دولة تكون نواة لخلافة إسلامية[3]، إلا أن ندرة ما يثبت ذلك أو يؤكده يجعلنا لا نسلّم إلى هذه الرؤية، حتى جاء مقتله لينهي أسطورة الزرقاوي، وتبدأ القاعدة مرحلة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

جديدة بقيادة خلفه «أبي حمزة المهاجر» أو «عبد المنعم عز الدين علي البدوي».

مجلس شورى المجاهدين

وفي 15 يناير/ كانون الثاني عام 2006 م أعلن عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين في العراق تحت قيادة عبد الله بن رشيد البغدادي، وتم تشكيل هذا المجلس من اجتماع عدد من الجماعات التي قاومت الغزو الأمريكي للعراق، ويسند تأسيس هذا المجلس للزرقاوي.

كان مجلس شورى المجاهدين في العراق يسيطر على مناطق أهل السنّة كافة[1]، وكان الهدف منه هو انصهار التكتلات المجاهدة والمقاومة للمحتل الأمريكي في بوتقة واحدة لتعزيز التعاون، أو بمعنى أدق سعت القاعدة بقيادة الزرقاوي إلى احتواء الجيوب الجهادية الأخرى التي استعصت عليه في مبايعة ابن لادن وتنظيمه، أو الاستظلال بالتنظيم والتبرؤ مما سواه.

وبعد مقتل الزرقاوي تمّ الإعلان عن حلف المطيبين[2] الذي كان نواة «دولة العراق الإسلامية»، وقد تشكلت الدولة من مجلس شورى المجاهدين (جميع الفصائل المقاتلة تحت رايته) مضافًا إلى بعض الكتائب الأخرى على رأسهم جماعة جند الصحابة، كتائب أنصار التوحيد والسنّة، كتائب كردستان، بعض الكتائب من «كتائب ثورة العشرين»، مضافًا إلى بيعة عدد من عشائر أهل السنّة[3].

وهنا برز أبو عمر البغدادي الذي تمت مبايعته أميرًا للدولة الإسلامية

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

في العراق، وعلى أثرها تم الإعلان عن التشكيلة الوزارية لدولة العراق الإسلامية[1].

في ذلك الوقت، بايع وزير الحرب آنذاك أبو حمزة المهاجر دولة العراق الإسلامية والخليفة البغدادي الأول «عمر البغدادي» في العسر واليسر، والمنشط والمكره، ويذكر أن عدد مقاتلي الدولة الإسلامية بالعراق في هذه المرحلة كان يضم قرابة 12 ألف مقاتل انضمّوا إلى تلك المبايعة[2].

وفي ذلك الوقت أيضًا، برزت مباركة الشيخ أسامة بن لادن للإرهاصات الأولى للدولة الإسلامية الناشئة من خلال ثنائه عليها ووصف الأمير عمر البغدادي وإخوانه بأنهم ليسوا ممن يساومون على دينهم، أو يرضون بأنصاف الحلول، أو يلتقون مع الأعداء بمنتصف الطريق، ولا يخافون في الله لومة لائم -حسب وصفه- وشاركه الأمير آنذاك الشيخ أيمن الظواهري الذي أفرط في الثناء على البغدادي ودولته، مؤكدًا على أنها القوة الوحيدة لمواجهة الغرب، متعجّبًا ممن ينكر عليها وجودها على الأرض[3].

الصحوات العراقية

لعبت الصحوات العراقية دورًا كبيرًا وبارزًا في استئصال شأفة القاعدة وتحجيمها بشكل كبير لسنوات عدّة، ولم ينس الراديكاليون الإسلاميون الكابوس الذي لم يرحمهم، خاصة وأنه نجح في ما فشلت فيه القوات الأمريكية قاطبة بعد نجاحها في طرد مسلحي دولة العراق الإسلامية،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) **تاريخ الدولة الإسلامية «الموثق»**، ج2: انطلاقة الصولات المباركة.
http://forum.ebadalrhman.net/t19316.html;
http://dawaalhaq.blogspot.com/201507//blog-post_6.html.

(3) المصدر نفسه.

وأنهت حلم الإمـارة، بل والخلافة أيضًا في طورها الثاني[1]. وتزعّم الصحوات بالعراق عبد الستّار أبو ريشة بدعم مباشر من القوات الأمريكية دعمًا ماديًّا ولوجيستيًّا منقطع النظير[2]، وبلغ عدد الصحوات آنذاك قرابة 100 ألف جندي[3].

وبرز خلال هذه الفترة الدور العربي خاصة الخليجي منه في إبداء الدعم المادي المباشر للصحوات، وإضفاء مسحة من الشرعية عليها من قبل مشايخ الخليج السلفيين، خاصة الذين ينتمون إلى المدرسة السلفية المدخلية التي تعنى بضرورة طاعة ولاة الأمـور، وتحرّم الخروج على الحاكم وما شابه[4].

ولقد لعبت الأحزاب الإسلامية السنية دورًا بارزًا أيضًا في نجاح دور الصحوات في القضاء على القاعدة، وإجهاض مشروع الدولة الإسلامية في طورها الثاني على يد الأمير البغدادي الأول ورفيقه أبي حمزة المهاجر، وتجلى ذلك في الدور الذي لعبه «الحزب الإسلامي بالعراق» المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين وما رافقها من عملية سياسية بقيادة طارق الهاشمي الذي دعم الصحوات سياسيًّا في مواجهة القاعدة. وأضف إلى ذلك «الجيش الإسلامي» في العراق، وكتائب «ثورة العشرين»، وغيرها، فضلًا عن الوقف السنّي»، برئاسة الشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي، وفي ذلك الوقت نجحت الدولة الإسلامية في قتل عبد الستار أبو ريشة أمير الصحوات، انتقامًا لما فعله من التنكيل بهم وبالقاعدة[5].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) **تاريخ الدولة الإسلامية «الموثق»**، ج3:تشكيل الصحوات وانحياز المجاهدين.
https://www.facebook.com/news.haq/posts/922566004484210;
http://dawaalhaq.blogspot.com/201507//blog-post_516.html.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

جاء مقتل أمير دولة العراق الإسلامية أبي عمر البغدادي وبرفقته وزير الحرب أبو حمزة المهاجر في غارة جوية عام 2010، لتبدأ الدولة الإسلامية الناشئة طورًا مغايرًا عن تجربتيْها السابقتيْن بعد أن واصل أبو بكر البغدادي إمارة الدولة خلفًا لأخيه عمر، وذلك بعد أن تمّ الإجماع عليه من قبل من يطلق عليهم «أهل الحلّ والعقد» في دولة العراق الإسلامية[1].

الدولة الإسلامية في العراق والشام

تذكر الأدبيات الداعشية أنه ومع بدايات الثورة السورية أوائل عام 2011 م، أرسلت دولة العراق الإسلامية ما أطلقت عليه «النخبة من رجالها» إلى الشام تحت مسمى «جبهة النُّصرة» عبر الحدود العراقية-السورية لمناصرة الثورة وما شابه في مواجهة بشار الأسد والسلطة القائمة آنذاك بشكل عام، محمّلين ببعض المال، وبدأت جبهة النُّصرة بعمليات كبيرة في الداخل ضد بشار، ساهمت في جذب الكثيرين من الشوام تجاهها، كما تذكر تلك الأدبيات، إلا أنه وفي عام 2013م، سارع أبو بكر البغدادي نحو الإعلان عن تبعية «جبهة النُّصرة» له تبعية مباشرة وأنه المسؤول عن إرسالها إلى الشام، ما دفعه إلى إلغاء مسمّى «النُّصرة» وعودة جنودها للقتال تحت راية دولتهم الأمّ في العراق؛ ليعلن ميلاد «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المسمى القائم في الوقت الراهن[2].

في هذا الوقت برز خطاب البغدادي الشهير الذي أعلن فيه قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي انتقد خلاله الجولاني، واصفًا إياه بأنه قد شقّ عصا الطاعة بعد أن كان أبو بكر البغدادي يعدّ إمام دولة شرعية، وذلك بعد أن انفض أبو محمد الجولاني عن البغدادي، وذهب لمبايعة

---

(1) تاريخ الدولة الإسلامية «الموثق»، ج4: تمدد الدولة وغدر الجولاني.
http//:dawaalhaq2.blogspot.com/2015/07/blog-post_811.html.

(2) المصدر نفسه.

القاعدة وأميرها الحالي الشيخ أيمن الظواهري، ما جعله في نظر البغدادي ودولته مارقًا وناقضًا للبيعة، وحانثًا بالعهد[1].

وهو ما يفسر مشاهد وفصول السجالات والمعارك القائمة على المسرح الراديكالي والجهادي العالمي بين القاعدة وداعش خاصة في سورية، وتحديدًا بين جبهة النصرة وداعش.

خلاصة استنتاجية

يفيدنا العرض السابق للأطوار التكوينية الثلاثة لنشأة ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام منذ بدايات وضع النواة الأولى لها على يد أبي مصعب الزرقاوي، مرورًا بالبغدادي الأول ثم الثاني، بأن هذا التشكل القريب من الدولاتية في اللحظة الراهنة ومن خلال قيادته المتمثلة في أبي بكر البغدادي، قد استفادت بقدر كبير من التجارب السابقة عليه، وخضعت لاختبارات صعبة للغاية، وشهدت محطات سياسية ومواجهات عسكرية ليست بالهيّنة، للقضاء عليها واستئصال شأفتها، خاصة وأنه لم يغب عن البغدادي الثاني دور الصحوات العراقية في تفتيت القاعدة والمناصرين لها، والقضاء على الطور الأول للدولة الإسلامية آنذاك، والتي كانت تسعى إلى حد ما إلى الاستقلالية قبل أن تتموضع فكرة الأرض وإيديولوجيتها على النحو القائم الآن في الفكر الداعشي.

ولعل استيعاب البغدادي أن السبب الحقيقي في نجاح الصحوات القديم هو الحاضنة الشعبية التي دعمته بقدر كبير، والتي تشكّلت منها بالأساس، دفعه إلى أن يفكر جديًا في أن تلعب هذه الحاضنة دورًا عكسيًا في حال ظهوره عن سابقته، من خلال إظهاره وأنصاره بأنهم منقذو أهل السنّة من بطش الحكومة الطائفية «الشيعية»، والتي كانت متمثلة آنذاك في رئاسة وزراء نوري المالكي، ولعلّه يُعزى إليه بشكل كبير سقوط الموصل

(1) المصدر نفسه.

في أيدي البغدادي ورفاقه في ما يسمى بالدولة الإسلامية بعدما لعب السياق العام والمحيط بالمشهد العراقي السنّي على وجه الدقة دورًا في تعزيز قدرات البغدادي في مواجهة جيش المالكي، بعد أن ذاق أهل السنّة من هذه الحكومة ممارسات طائفية ندّد بها بعض مراجع الشيعة العراقيين المعارضين للتواجد الإيراني بالعراق والمحسوبين على التيار الشيعي العربي، وعلى رأسهم المرجع الشيعي (الحسني الصرخي) الذي عانى التضييق والحصار، بل والقصف من طائرات القوى العسكرية التابعة لرئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، فضلًا عن التضييق الأمني على مقلديه من العراقيين الشيعة فقط لتنديده بالتدخل الإيراني في العراق وممارسات القوى العسكرية والشرطية هناك، والتي توصف بالطائفية تجاه أهل السنّة بالعراق، وهو جزء أصيل وسبب رئيس في التفاف الكثير من أهل السنّة جراء مظلوميتهم تلك، وتحولقهم حول جيش البغدادي باعتباره المنقذ من ويلات الورقة الطائفية التي لعب بها الجانب السوري، حسب زعم التنظيم.

وإيجازًا، فإن أحد أسباب نجاح الظهور الداعشي في بداياته، هو خلق حاضنة مجتمعية التفت حوله ودعمته، ظنًّا منها بأنه حالة مهدوية ستقتصّ لها من طائفية المالكي ورفاقه في السلطة، بعد أن بلغ السيل الزبى، وهو ما يجعلنا نعود إلى ما طرحناه في مقدمة الورقة بأن عنصري الاستبداد والطائفية، كانا عاملين رئيسيين في نمو النبتة الداعشية على الشكل والنحو القائميْن.

ثانيًا: هيكلية التنظيم

تعدّ «الدولة الإسلامية: داعش» سابقة في تاريخ الحركات الراديكالية المتشدّدة «الجهادية»، خاصة في الدائرة السنيّة التي يمكن وصفها بأنها معقدة في بنيتيها الهيكلية والإداريـة، وقد أرجعها بعضٌ إلى ما أسموه بالمزاوجة بين الأشكال التنظيمية الإسلامية التقليدية، التي تكوّنت مع مؤسسة الخلافة على مدار تاريخها، وتنظيرات الفقه السلطاني الذي يؤسس

لمفهوم الدولة السلطانية؛ والذي يقوم على مبدإ الغلبة والشوكة والإمارة، إلى جانب الأشكال التنظيمية الحداثية لمفهوم الدولة الذي يستند إلى جهاز عسكري أمني، وآخر إيديولوجي بيروقراطي[1].

ما يعني أن التنظيم في تشكّله الدولاتي سعى إلى مقاربة تهدف إلى الربط بين «التقليدي» و«العصراني» أي الحداثي المرتبط بشكل الدولة الحديث المتعارف عليه، على الرغم من تغليفهما بمصطلحات لم تبارح مكانها من دولاب التراث الإسلامي، وخزانته القديمة.

وانطلاقًا من هذا التعقيد وصرامته يصعب على الباحث الرصد الدقيق لهذه البنية التنظيمية له؛ لكونها مبهمة بالأساس وتتسم بالكثير من التقدير، الذي يفتقر إلى المعطيات الدقيقة، وذلك لأنه استفاد من تجارب سابقيه من التيارات والحركات الراديكالية، فبدا غامضًا وسريًّا وشحيحًا في معلوماته لأعلى مستوى، حتى أن المعلن من بياناته وإصداراته كانت شاملة وجامعة في إبراز تنظيم الدولة كواقع فعليّ على الأرض دون تفاصيل محددة تُبرز هيكليته الدقيقة، اللهم سوى التقليدي منها كإبراز عدد ولاياته والقائمين عليها ومسميات الوحدات القتالية وما إلى ذلك[2].

تتشكل داعش أو ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي يتزعمّها نظريًّا ما سمي بالخليفة أمير المؤمنين من إمارتين: إمارة العراق

---

(1) البناء الهيكلي لتنظيم «الدولة الإسلامية»
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014201411236381651397311/.htm.

(2) مم تتألف هيكلية تنظيم «الدولة الإسلامية»؟
http://alhayat.com/Articles/5640387/%D985% %D98 5 %-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D984% %D981 %-%D987%%D98 %A%D983% %D984% %D98 %A%D8%A9-%D8%AA%D986% %D8%B8%D98 %A%D985 %--%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9-%D89%F.

وإمارة الشام، وتتألف كل إمارة من ولايات عدّة، وكل ولاية تقسم إلى قواطع عدّة (القاطع: تسمية إدارية عراقية تعني المنطقة)[1].

وما يمكن تقديمه من تصور لهيكلية التنظيم ما هو سوى اجتهادات تحليلية تسعى إلى تقديم مقاربة لفهم هذا العمق الهيكلي الغامض لتنظيم الدولة، والذي يبدأ من التصور الآتي:

الخليفة

هو أعلى منصب بالدولة ومن بيده مقاليد الحكم والإدارة عقب البيعة له من قبل جموع المسلمين، ومن ينوب عنهم من قبل مجلس الشورى الذي يمثّلهم كأعلى سلطة في الدولة بعد الخليفة. ويتولاه في الوقت الحالي أبو بكر البغدادي العراقي المولد (1971)، واسمه الأصلي إبراهيم عواد إبراهيم البدري. ويطلق عليه اسم الخليفة إبراهيم[2]، ويسعى التنظيم

---

(1) الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش..البنية التنظيمية...الإعداد والتدريب
http://www.lemaghreb.tn/%D8%B4%D8%A4%D988%%D986%-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D98%A%D8%A9-%D988%-%D8%AF%D988%%D984%%D98%A%D8%A920096/-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D980%%D8%A7%D98-%4%D985%%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982%-%D988%%D8%A7%D984%%D8%B4%D8%A7%D985%-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A7%D984%%D8%A8%D986%%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D986%%D8%B8%D98%A%D985%%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D988%%D8%A7%D984%%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D98%A%D8%A8.

(2) مم تتألف هيكلية تنظيم «الدولة الإسلامية»؟ (المصدر نفسه)
http://alhayat.com/Articles/5640387/%D985%%D985%-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D984%%D981%-%D987%%D98%A%D983%%D984%%D98%A%D8%A9- =

دومًا إلى التأكيد على شرعنة المسار السياسي لخلافته من خلال إبراز الشكل الهوياتي لمنصب الخلافة، وجذوره الممتدة في التاريخ الإسلامي، ومن الشكل الذي قامت عليه الخلافة الإسلامية الأولى.

وذلك من حيث كونه يجمع بين «العلم الشرعي» و«النسب القرشي» كإحدى مفردات وأدبيات كلاسيكيات «التراث الإسلامي» و«الحكم السلطاني» في دولاب «الإسلام السنّي»، فضلًا عن سلامة الحواس وسائر الوظائف الدينية والدنيوية. وفق ما تعارف عليه بشروط الولاية. وما يمليه ذلك عليه كقائد ديني وسياسي له حق الطاعة بعد اختياره من قِبل مجلس الشورى وأهل الحل والعقد[1]، والتي اكتملت بتمامها في شخص البغدادي الخليفة الحالي لتنظيم الدولة الإسلامية.

والمتبع لبروز هذه الكينونة «الخليفة» يقف على مدى التموضع القائم لـ«الدولة» في أدبيات، وفكر وآليات تنظيم الدولة الإسلامية، والتي اختلف بها التنظيم عن تجارب سابقة عليه، بعدما انتقل بها من الإطار التنظيري إلى الواقع التجريبي «الفعلي» على الأرض، والذي كان أول من أرسى قواعدها وتشكّلها على النحو الحالي وواضع أولى بذورها ونواتها هو الأمير السابق للتنظيم «أبو عمر البغدادي»، فيما عمّقها وأعطى لها مسحة من السرية والدقة والغموض أخوه زعيم التنظيم الحالي «أبو بكر البغدادي» من خلال ترسيخ مبدإ البيعة والطاعة؛ الأمر الذي يضمن له مركزية التنظيم، وسيطرة الخليفة على كل مفاصله[2].

= %D8%AA%D986% %D8%B8%D98 %A%D985 %--%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9-%D89%F.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

مجلس الشورى (الحاضر دومًا)

وفقًا لتقارير ودراسات محلية يذكر أن مجلس الشورى قد يكون مؤلفًا من مسؤولين وقادة كبار في التنظيم، واجبهم الأساسي تقديم النصح والمشورة للبغدادي، فضلًا عن تنفيذ أوامره[1]، وتعدّ من أهم المؤسسات التابعة للتنظيم، وعلى الرغم من التطورات التي شهدها المجلس منذ إمارة الزرقاوي، مرورًا بأبي عمر البغدادي، وصولًا إلى الزعيم الحالي أبي بكر البغدادي، إلا أن مؤسسة الشورى كانت حاضرة دومًا[2].

وتذكر بعض التقارير أن من يترأس مجلس شورى الدولة في الوقت الحالي هو رجل يدعى «أبا أركان العامري»، ومهام هذا المجلس الرئيسية تتمثل في النظر في القضايا المستجدة، واتخاذ القرارات المهمة مضافًا إلى رسم السياسات العامة، وبالطبع من المتوقع أن يضم بين دفتيه أسماء رموز ذات سبق تاريخي في العمل الجهادي والتنظيري الفقهي أيضًا[3]، وعلى الرغم من كثرة التأويلات عن محتوى هذا المجلس العددي، إلا أنه لا توجد وثيقة محددة تبرز أعضاءه وعددهم، اللهم سوى بعض الأوراق المسرّبة التي تخضع للعمل التأويلي ليس إلا.

---

(1) مم تتألف هيكلية تنظيم «الدولة الإسلامية»؟ (المصدر نفسه)
http://alhayat.com/Articles/5640387/%D985% %D985 %-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D984% %D981 %-%D987%%D98 %A%D983% %D984% %D98 %A%D8%A9-%D8%AA%D986% %D8%B8%D98 %A%D985 %--%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9-%D89%F.

(2) البناء الهيكلي لتنظيم «الدولة الإسلامية» (المصدر نفسه)
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014201411236381651 3973/11/.htm.

(3) المصدر نفسه.

ويمكن لهذا المجلس أن يعزل الخليفة إذا أخفق في أداء واجباته[1].

وتذكر بعض التقارير أن هذا المجلس يتمتع بتقديم الرأي والمشورة للبغدادي في قرار الحرب والسلم، فضلًا عن المسائل التي تمس مصالح التنظيم والدولة، وشؤون الناس العامة والخاصة وعلاقتهم مع الآخرين، ومن مهامه أيضًا تزكية المرشحين لمناصب الولاة، وأعضاء المجالس المختلفة[2].

ويوجد داخله ما يطلق عليه «المجلس الشرعي»، والذي يحظى بأهمية خاصة نظرًا لطبيعة التنظيم الدينية، ويترأسه البغدادي شخصيًّا، ومن مهامه الأساسية مراقبة التزام بقية المجالس بالضوابط الشرعية، وترشيح خليفة جديد في حال موت الخليفة الحالي، أو تعرّضه للأسر، أو عدم قدرته على إدارة التنظيم والدولة لأسباب طارئة كالمرض والعجز[3].

المجالس

تقابل «المجالس» الوزارات في المفهوم الحديث للدولة المعاصرة، وأول من أطلق هذه التسمية عليها هو الخليفة الحالي أبو بكر البغدادي، الذي أوكل لنفسه مهمة الإشراف عليها خلافًا لتسمية سلفه البغدادي

---

(1) بالصور: الهرم القيادي لتنظيم داعش وطريقة عمله الداخلية
http://alfetn.net/vb3/showthread.php?t=85273.

(2) مم تتألف هيكلية تنظيم «الدولة الإسلامية»؟
http://alhayat.com/Articles/5640387/%D985% %D985 %-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D984% %D981 %-%D987%%D98 %A%D983% %D984% %D98 %A%D8%A9-%D8%AA%D986% %D8%B8%D98 %A %D985 %--%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9-%D89%F.

(3) المصدر نفسه.

الأول[1]، وتعتبر«المجالس» المفاصل الأساسية لتنظيم الدولة التي تشكّل «القيادة المركزية»، ويتمتّع البغدادي بصلاحيات واسعة في تعيين وعزل رؤساء المجالس بعد أخذ رأي «مجلس الشورى»[2].

واللافت في أمر المجالس أن أبا بكر البغدادي سعى بشكل أو بآخر إلى إرساء حاضنة شعبية تعزز من بقائها ووجودها وديمومتها؛ إذ اعتمد بشكل أساسي على العنصر العراقي في معظم المفاصل الرئيسية للتنظيم، فالعراقيون أدرى بشعابهم والأجدر بقيادة الدولة في مراحلها الأولى لفهم التركيبة المجتمعية لكونهم بالأساس جزءًا أصيلًا منها[3].

وهنا يبرز بشكل دقيق دور عسكريي النظام البعثي السابق الذين تمتعوا بنفوذ عالٍ في الجانب العسكري في مواجهة قوات المالكي والجيش العراقي والحشد الشعبي بعد ذلك، وهم الذين انتقلوا من إطارهم الفكري السابق «البعثي» إلى «السلفية الجهادية»، وبشكل أدق إلى «الدعشنة» منذ اجتماعهم الأول تحت قيادة «أبي مصعب الزرقاوي» الزعيم الروحي للحالة الراديكالية الجديدة في العراق، وذلك إبان الغزو الأمريكي للعراق في 2003.

وهو ما يفسّر بروز أسماء لها تاريخ «بعثي» قديم و«داعشي» حديث مثل «حجي بكر» ـ الذي قتل في وقت لاحق ـ و«عبد الرحمن البيلاوي»، والتي ساهمت بقدر كبير في احترافية الجناح العسكري لتنظيم الدولة، الذي جمع بين الخبرة العسكرية والقتالية الكبيرة والروح الجهادية «المبعث العقدي»، الذي ساهم في تأصيل هذا الجانب وإبرازه على النحو الحالي، فبدا متماسكًا ومتجانسًا لحد كبير[4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

في موازاة ذلك، توزّعت أدوار العرب والأجانب بين الأمور الإدارية الوظيفية التي تحتاج إلى خبرات متنوعة لضمان سير الأمور على النحو الدقيق والفعّال، والتي تأرجحت بين الشورى والإعلام والتجنيد وجمْع التبرعات، فيما احتفظ البغدادي بصلاحيات شبه مطلقة في إعلان الحرب وتسيير الغزوات[1]. ولم يفته استثمارهم أيضًا في الأجهزة الشرعية خاصة الخليجيين منهم أمثال: أبي بكر القحطاني (عمر القحطاني)، وأبي همّام الأثري، المعروف بتركي البنعلي (تركي بن مبارك بن عبد الله) من البحرين، والسعودي عثمان آل نازح العسيري[2]. وفي المواقع الأمنية الأساسية على «حلقة تلعفر التركمانية»، وبرز منهم «أبو علي الأنباري»[3].

الولايات

قسّم التنظيم مناطق تواجده في سوريا والعراق إلى ولايات عدّة، أبرزها نينوى وديالي وبغداد وكركوك في العراق، وولايات الخير (دير الزور) والبركة (الحسكة) وحلب في سورية، مضافًا إلى ولاية الفرات التي تجمع بين مدينتي البوكمال السورية والقائم العراقية، على حدود البلدين. وتتفرّع عن كل «ولاية» أذرع عسكرية وإدارية محلية[4].

المتحدث العسكري

كان من الطبيعي أن يلجأ البغدادي ودولته الناشئة إلى متحدث رسمي وعسكري يكون لسان حال التنظيم في كل شاردة وواردة حينما يتطلب الأمر.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

وبالفعل تم تعيين أبي محمد العدناني، حيث ظهر للمرة الأولى في كلمة له في مؤسسة الفرقان، عُنونت بـ«الآن الآن جاء القتال» في بدايات عام 2012. ويعدّ العدناني من أبرز القيادات في التنظيم، وأصدر العديد من الرسائل الصوتية أبرزها: تلك التي أعلن فيها إقامة الخلافة، إلا أن وجهه لم يظهر في أي من الأشرطة المصورة التي بثتها الأدوات الإعلامية الرسمية للتنظيم[1]. في ما يُعدّ عمر الشيشاني من أبرز القادة، وأسند إليه الكثير من العمليات على الأرض[2].

النواب

عيّن البغدادي نائبيْن له هما أبو مسلم التركماني، الذي يدير العمليات داخل العراق، وأبو علي الأنباري، الذي يدير العمليات داخل سوريا. ويحتلان هرم القيادة في كل منطقة ولهما علاقات مباشرة مع الحكام المحليين، كما ينسقان مع المجالس، ويديرون عمل الدولة الإسلامية، وفي حال موت البغدادي فإن أحد هذين النائبين سيخلفه، ووفقًا لصحيفة وول ستريت جورنال، فإن الرجلين كانا جنرالات صدام حسين، ونواب البغدادي[3].

---

(1) أبو محمد العدناني... «منجنيق داعش»
http://www.islamist-movements.com/4878.

(2) مم تتألف هيكلية تنظيم «الدولة الإسلامية»؟
http://alhayat.com/Articles/5640387/%D985% %D985 %-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D984% %D981 %-%D987%%D98 %A%D983% %D984% %D98 %A%D8%A9-%D8%AA%D986% %D8%B8%D98 %A%D985 %--%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9-%D89%F.

(3) البناء الهيكلي لتنظيم «الدولة الإسلامية»
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014201411236381651 3973/11/.htm.

ويرجع المصطلح لجذور ضاربة في الفقه والتراث الإسلامي، وقد تمّ استدعاؤه لترسيخ الوجود الدولاتي وشرعنته في عمق تنظيم الدولة، ويتألف من أهل الحل والعقد من الأمراء والعلماء والقادة والساسة ووجوه الناس.

ويذكر الماوردي في الأحكام السلطانية شروطًا وأمورًا ثلاثة يجب أن تتوافر فيهم، وهي على النحو الآتي[1]:

1 ـ العدالة الجامعة لشروطها.

2ـ العلم الذي يتوصّل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة في الإمام.

3ـالرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف.

وقد ذكر هذا الاسم في تسجيل صوتي منسوب إلى المتحدث العسكري أبي محمد العدناني على خلفية اختيارأبي بكر البغدادي خليفة للمسلمين جاء فيه:

«اجتمع مجلس شورى الدولة الإسلامية، وتباحث هذا الأمر، بعد أن باتت الدولة الإسلامية تمتلك كل مقومات الخلافة، والتي يأثم المسلمون بعدم قيامهم بها، وأنه لا يوجد مانع أو عذر شرعي لدى الدولة الإسلامية؛ يرفع عنها الإثم في حال تأخرها أو عدم قيامها بالخلافة؛ فقررت الدولة

---

(1) أهل الحل والعقد..تعريفهم..الشروط الواجب توفرها فيهم
http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=46949.

الإسلامية، ممثلة بأهل الحل والعقد فيها؛ مِن الأعيان والقادة والأمراء ومجلس الشورى: «إعـلان قيام الخلافة الإسلامية»، وتنصيب خليفة للمسلمين، ومبايعة الشيخ المجاهد، العالم العامل العابد، الإمام الهُمام المجدد، سليل بيت النبوة، **عبد الله: إبراهيم بن عواد بن إبراهيم بن علي بن** محمد، البدري القرشي الهاشمي الحسيني»[1].

الهيئة الشرعية

وهي الترمومتر الشرعي للمسائل الإدارية في الدولة الإسلامية، وتحدد الكثير من القضايا وتدخلها ضمن الإطار الشرعي لما لها من طابع ديني مميز، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين، **الأول:** يتعلق بتنظيم المحاكم الشرعية ومؤسسة القضاء للفصل في الخصومات، وفض النزاعات وإقامة الحدود، والقيام بوظيفة الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، **والثاني:** يقوم بوظيفة الوعظ والإرشاد والتجنيد والدعوة ومتابعة الإعلام، وتذكر بعض التقارير أن من يتولى منصب رئيس الهيئة حاليًّا هو أبو محمد العاني[2].

ويُخوّل للهيئة إصدار الكتب الشرعية والخطابات المعنية بالأحكام والدلالات الدينية في مناسبات ومواسم بعينها، أو من خلال إبراز أحكام تتعلق بالحدود وغيرها، فضلًا عن البيانات والتعليق على الأفلام والأناشيد والمواد الإعلامية الخاصة بالتنظيم[3]. ويمثّل العرب اللبنة الأكبر داخله خاصة الخليجي منه[4].

---

(1) البناء الهيكلي لتنظيم «الدولة الإسلامية»
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014201411236381651397З/11/.htm.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

الهيئة الإعلامية

لعلّ أهم ما يبرز تنظيم الدولة هو نجاحه في ما أخفقت فيه تجارب الإسلاميين كافة، سواء أكان داخل الإسلام السياسي أم الآخر الراديكالي، خاصة الدائرة السنيّة منها. وعلى الرغم من أن تنظيم القاعدة سابق عليه في توظيف الإعلام عبر طرح عدد من منتدياته المختلفة وشبكاته الإعلامية، والتي تقف مؤسسة السحاب على رأسه، إلا أن تنظيم الدولة طوّر تفصيلات وجزئيات هذا الإعلام من الداخل والخارج حتى بات يضاهي إعلام الغرب كافة، في التقديم والإخراج، في ما يقارب الآلة الإعلامية الغربية؛ بل ويتفوّق عليها في بعض منها[1]. ويقود المؤسسة الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية اليوم هيئة موسّعة بقيادة أبي الأثير عمرو العبسي[2].

ومن بين المؤسسات التي تتوالد بسرعة الصاروخ داخل التنظيم ووسط وولاياته، مؤسسة «الاعتصام» ومركز «الحياة»، ومؤسسة أعماق، ومؤسسة البتّار، ومؤسسة دابق الإعلامية، ومؤسسة الخلافة، ومؤسسة أجناد للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الغرباء للإعلام، ومؤسسة الإسراء للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الصقيل، ومؤسسة الوفاء، ومؤسسة نسائم للإنتاج الصوتي، ومجموعة من الوكالات التي تتبع الولايات والمناطق التي تسيطر عليها، كوكالة أنباء «البركة» و«الخير»، وغيرها[3].

في موازاة ذلك برزت المجلات ذات اللغات المختلفة والمتنوعة، أمثال: «دابق» و«الشامخة»، وأنشأت الهيئة إذاعات محلية، مثل: إذاعة «البيان» في مدينة الموصل في العراق، وإذاعة أخرى في مدينة الرقة في سوريا[4]. وأيضًا برز دور المدونات، ومن أهمها مدونات باللغتين الروسية

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

والإنجليزية؛ إذ تترجم الهيئة الإصدارات الإعلامية إلى لغات أجنبية عدّة، كالإنجليزية والفرنسية، والألمانية، والإسبانية، والأوردو، وغيرها[1].

وبجانب الأشرطة الدعائية كان اللافت تلك الأفلام التي ترقى إلى العمل الوثائقي المحبك من حيث المادة والتصوير والتي عكست الحجم والقدرة الفائقة على إنتاج أفلام هوليودية أطلق عليها: «صليل الصوارم»، بدءًا من صليل الصوارم 1 يوليو/ تموز 2012، وصليل الصوارم 2 أغسطس/ آب 2012، وصليل الصوارم 3 يناير/ كانون الثاني 2012، ثم صليل الصوارم 4 مايو/ أيار [2]2014.

بيت المال

يعدّ تنظيم الدولة الإسلامية الأغنى في تاريخ الحركات الجهادية، وقد تفوّق على تنظيم القاعدة المركزي والفروع الإقليمية للقاعدة. وسنعرض لهذا الجانب مفصلًا.

ثالثًا: أهداف تنظيم داعش وآليات العمل

يكمن التمايز بين تنظيم الدولة وتجارب جهادية سابقة ولاحقة عليه في اختلاف الوجهة والهدف، وتنوّع الآليات والرؤى حيال الكثير من القضايا المركزية والمفصلية، التي تدور حولها كل الحركات الجهادية الأخرى، فالقفز على ممارسات تقليدية راديكالية مثل: النكاية بالعدو والإثخان به في عقر داره من خلال عمل ميليشاوي، أو عن طريق حرب العصابات والتخفي والمراوغة لاستهداف الخصوم بلا قاعدة ثابتة تنطلق من خلالها، لم تألفه داعش ولم تستسغه.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

ما دفعها إلى الانطلاق برؤية مغايرة مفادها أنه لا مناص من وجود «أرض جامعة» تنطلق منها المغازي، وهي التي ستكون أرض الخلافة في ما بعد، مصحوبة بأطر فقهية شرعية تؤصل لهذا التموضع وفي الوقت ذاته تبرز حجم التباين بين «تنظيم الدولة» عن غيره من الجماعات والتيارات الراديكالية والجهادية الأخرى مع التشديد على الغاية والمقصد، ألا وهي إعادة الخلافة الإسلامية بالفعل التجريبي والممارسة الواقعية دون الاقتصار على الجانب النظري منها وحسب.

آليات تنظيم الدولة

التنظير الفكري والفقهي

يتسم التنظير الفكري والفقهي لتنظيم الدولة بالصرامة والتشدد الكبيرين[1]، والذي دفع بعضًا من داخل الدائرة الجهادية ذاتها إلى وصفها بالتكفيرية في كثير منها، إن لم يكن جميعها، والتي جاءت فارقة عن التنظيم الأم القاعدة، والذي كان يعد أخطر التنظيمات الجهادية قاطبة حتى أضحت محل انتقاد كبير من جانب قادة الفكر الجهادي في العالم، من أمثال أبي محمد المقدسي، وأيمن الظواهري.

الخضوع والانقياد للخليفة ودولته

«لا راية سوى العقاب ولا خليفة سوى البغدادي والدولة الإسلامية

---

(1) هل تنجح «داعش» في تأسيس دولتها في سوريا والعراق؟
http://www.rcssmideast.org/Article/2291/%D987%%D984%-%D8%AA%D986% %D8%AC%D8%AD--%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D981%%D98%A-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D98%A%D8%B3-%D8%AF%D988%%D984%%D8%AA%D987%%D8%A7-%D981%%D98%A-%D8%B3%D988%%D8%B1%D98%A%D8%A7-%D988%%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982%#.VYwFF0bUzIU.

في العراق والشام باقية وتتمدد». بهذه الصورة تسير الدولة الإسلامية لتنضوي بقية الفصائل والجماعات والتنظيمات تحت لوائها؛ لترفع راية واحدة في دولة واحدة ومبايعة رجل واحد، فلا يصبح الهدف هو النظام السوري القائم وحسب، أو السلطة العراقية فقط، وإنما كل الأنظمة العربية بالتوازي مع بقية الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا «الكافرة الصليبية».

ولا يمكن القيام بذلك بأي حال من الأحوال دون أن يبايع الجميع ويسلّم لأبي بكر البغدادي، فإما أن يجاهد تحت ألويته وبين صفوفه، أو يقتل لمعارضته ذلك[1].

اختبار الدولة الصعب

يعي تنظيم الدولة جيدًا مأزق قيادة الدول والأقاليم لما تحتاج في كثير منها إلى خبرة وفهم لطبيعة المكونات المجتمعية من جهة، والشكل الإداري وترسيماته المتنوعة من جهة أخرى، وهو ما دفعه إلى محاولة إثبات قدرته على إدارة الدولة، من خلال تقديم الخدمات المختلفة للسكان المحليين، مثل بناء أسواق جديدة، وإنشاء مكاتب للكهرباء، وشبكة مواصلات، فضلًا عن تشغيل سد تشرين الذي سُمِّي في ما بعد بـ«سد الفاروق»[2].

الاستقلالية المالية والاكتفاء الذاتي

كان التنظيم على علم ودراية كبيرة بحجم التحديات التي من المتوقع أن يشهدها في مهمته لتدشين دولة «الخلافة» على مساحة تبدأ من العراق إلى سوريا، وتداعيات ذلك الاجتزاء والتوسّع على التنظيم.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

وهـو ما يدفعنا إلـى فهم سعيه منذ انطلاقته للهجرة إلـى «أرض البترول»، ومن ثـم الاستيلاء على أهم الموارد الأساسية التي تتيح له البقاء وتدعم مشروعه الوليد، وقد كلّل مسعاه إلى بسط سيطرته على حقول النفط في شمال سوريا، تتمة للأخرى بالعراق، وبعد ترسيخ وجوده البترولي في السوق لجأ إلى موارد أخرى يعزّز بها بقاءه وقدرته على تمويل عملياته والإنفاق على المناطق التي يُسيطر عليها[1].

التكوينان الحركي والجيوسياسي لدى تنظيم الدولة

خضع تنظيم الدولة لحالة من الترتيب والتنظيم الدقيق لمكونيْه الحركي والجيوسياسي، ما جعله فارقًا عن غيره من التنظيمات المماثلة، فالعقيدة القتالية التي يسير بها ويوظّفها في خدمة تجنيد آخرين هي الأكثر تنظيمًا والأشد تطرفًا، متكئًا على اجتزاء نصوص دينية تراثية تضفي عليها مسحة من الشرعية والتأصيل لتبرر مسلكه، وتجعله ماضيًا في طريقه غير آبه بانتقادات ما دونه، سواء من داخل الدائرة الإسلامية السنيّة، أو المؤسسات الدينية الأخرى المناهضة لها.

فعادة ما يطعّم التنظيم مساره الراديكالي بشواهد تاريخية يضيف عليها تأويلاته السابقة للنص الديني، ليخرج بنتيجة مفادها أنه الحامل الوحيد لعودة الإسلام إلى ينابيعه الأولى، باعتباره صاحب الحق المطلق في ذلك والأجدر لقيادة الأمة من خلال التفويض الإلهي أو الحق الإلهي في السلطة[2]، وهذا ما يلقي أثرًا في فئة الشباب التي تسلبها تلك النصوص والتأويلات الشارحة لها وتدفعها إلى الانضمام لصفوف مقاتلي تنظيم الدولة، نصرة لهذا الدين أو لعودة دولة الخلافة الراشدة.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المركز الأوروبي العربي للدراسات
http://www.europarabct.com/index.php/2014-06-2015-2059/28-51-11-03-01-55-30-10-02.

وفي قلب ذلك كله تبرز «الجغرافية الواسعة» للتنظيم التي تعمّق تجربته، وتلقى قبولًا وصدقًا من قبل الآخر «المستهدف»؛ إذ إن عناصر هذا التنظيم تنتشر على رقعة جغرافيّة هائلة من سوريا، تمتدّ من شمال بغداد شرقًا إلى ريف اللاذقيّة المحاذي للبحر المتوسط غربًا؛ ما يعني قدرته على إعادة تشكيل وتنظيم قواه المنسحبة من مناطق مهادنة نحو مناطق المواجهات[1].

فلا شك في أن داعش بات ينتشر عبر «تنظيم أفقي» يقتطع مناطق وقبائل وكتائب منشقة يضمّها له، ويفضل العشائرية والامتداد من محليته إلى العالمية[2]، ويسيطر تمامًا على الجزء الأكبر من شمال سوريا من حدود تركيا حتى الحدود مع العراق، التي سيطر التنظيم على غربها ممتدًّا لمدينة الموصل في الشمال، مرورًا بمدينة كركوك وتكريت وسامراء وبيجي والفلوجة إلى الجنوب بالقرب من العاصمة بغداد، إلى جانب المناوشات التي تقيمها ولاياته في كل من ليبيا، مصر، الجزائر، المغرب ومناطق أخرى[3].

المرتكزات الفكرية

يتبنّى تنظيم داعش الأفكار الجهادية نفسها التي تتبنّاها التنظيمات الراديكالية الإسلامية والجهادية الأخرى مثل[4]:

1 ـ إعادة «الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة».

---

(1) المصدر نفسه.

(2) بين داعش والقاعدة: خلافات الفكر والتنظيم والأيديولوجيا
www.sasapost.com/comparison-isis-elqaeda/.

(3) المصدر نفسه.

(4) الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»
http://www.islamist-movements.com/2443.

2-منع ترميم أو إعمار كنائس المسيحيين المهدّمة، وعدم الجهر بصلواتهم، والاكتفاء بأداء شعائرهم بصمت داخل الكنيسة.

3-الجهاد الإسلامي عالمي، ويقوم على أن أساس قوة الإسلام العالمي يجب أن يرتكز على أرض إسلامية واحدة.

4-بالجهاد فقط يمكن الانتصار على الكافرين المعتدين.

5-إقامة الدولة الإسلامية على أي أرض يتم تحريرها، ثم الانتقال لأرض إسلامية أخرى، التي توجد فيها الظروف نفسها حتى الوصول إلى تحرير جميع الأراضي الإسلامية.

6-الجهاد يبدأ بـ «العدو القريب» وليس «العدو البعيد» ضد الحكام المسلمين الكفار «العدو القريب»، وليس ضد السوفييت والأمريكيين «العدو البعيد».

7-إباحة قتال الحكام المسلمين والمعارضين للتنظيم من المسلمين وغيرهم.

8-الجزية واجبة على الأقليات غير المسلمة في المجتمعات المسلمة.

9-جواز قتل المسلم إذا تترس به الكافر، كأساس شرعي لتبرير بعض العمليات العسكرية التي يترتب عليها قتل المسلمين.

10- قتال غير المسلمين وغزو العالم لنشر الدعوة.

11- واقع الدولة غير ثابت الحدود ومتعدد الشعوب والقبائل.

12- الدين كله لله وكلمته هي العليا، فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين.

13- أهل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى لا يقتل إلا أن يقاتل بقوله أو فعله.

رابعًا: آليات التمويل والاستقطاب

1ـ آليات التمويل

قدّر بعضٌ تنظيم الدولة بأنه التنظيم الراديكالي الأغنى في العالم حاليًا، فتبلغ ممتلكاته 2 مليار دولار بعد استيلائه على مصافي وحقول البترول وبيعه كميات كبيرة من النفط يوميًا لعصابات تهريب بأسعار أقل بكثير من السعر العالمي، لتصل عوائد التنظيم اليومية من حقول البترول لـ3 ملايين دولار، هذا مضافًا لجمع مقاتلي التنظيم مئات الملايين من الدولارات من فرع البنك المركزي العراقي بمدينة الموصل ما أهّله لأن يكون اقتصادًا قويًا[1].

نتيجة لذلك نجح تنظيم الدولة فور سيطرته على معظم حقول النفط في سوريا، وعدد من حقول الإنتاج في العراق، في تأسيس سوق سوداء لبيع النفط بثمن زهيد في مسعى لتمويل عملياته ذاتيًا، وتوسيع نطاق عملياته دون الاعتماد على أي تمويل خارجي[2]، وبعد سيطرة داعش على 60 في المئة من حقول النفط في سوريا، مضافًا إلى عدد من الحقول في العراق، سعى لتهريب البترول إلى الخارج بأسعار تتراوح بين 10 و25 دولارًا

---

(1) بالقوة الناعمة..داعش «الدولة» تحترم النساء وتصنع الأفلام
http://www.sasapost.com/soft-power-isis/.

(2) 3 ملايين دولار يوميًا مكاسب «داعش» من تهريب النفط
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/201427/08//%D985%%D8%B9%D987%%D8%AF-3-%D985%%D984%%D8%A7%D98%A%D9%8A%D986%-%D8%AF%D988%%D984%%D8%A7%D8%B1-%D985% %D983% %D8%A7%D8%B3%D8%A8-%DA8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D985% %D986 %-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D98 %A %D8%B1-%D8%A7%D984%%D986%%D981%%D8%B7.html.

للبرميل بدلًا من 100 دولار، وهو السعر العالمي ويحقق التنظيم من تهريب النفط، أرباحًا طائلة تصل إلى مليوني دولار في اليوم الواحد[1].

كما نجح أيضًا في وضع القسم الأكبر من الطاقة الكهربائية في مدينة الرقة السورية ومناطق أخرى بريف المدينة والحدود السورية التركية تحت قبضته، وأجبر الجميع على شراء الكهرباء من المولدات التابعة للتنظيم باشتراكات لتعزز وجوده اقتصاديًا على أكثر من مورد[2]، ومن الحقول النفطية التي تخضع لسيطرة التنظيم مباشرة في سوريا «غاز الشعار» القريب من تدمر، وحقل «التنك» القريب من دير الزور، وحقل «عمر» وحقل «نجمة».

وفي العراق تُسيطر داعش على حقلي «عين زالة» و«بطمة» العراقيين اللذين تبلغ طاقتهما الإنتاجية اليومية حوالي 30 ألف برميل من النفط الخام، وحقل «القيارة» الذي تبلغ إنتاجيته اليومية حوالي 7000 برميل، وتُقدر احتياطاته بحوالي 800 مليون برميل، وحقل «الدجيل»[3].

وسيطر التنظيم على الحقول الموجودة في الجنوب من تكريت، كحقل «حمرين» الذي يبلغ إنتاجه حوالي 5000 برميل يوميًا، وحقل «عجيل» الذي ينتج حوالي 25 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، و150

---

(1) المصدر نفسه.

(2) بالقوة الناعمة..داعش «الدولة» تحترم النساء وتصنع الأفلام
http://www.sasapost.com/soft-power-isis/.

(3) كيف تحول «داعش» إلى أغنى تنظيم إرهابي في العالم؟
http://www.rcssmideast.org/Article/2668/%D983%%D98%A%D981%-%D8%AA%D8%AD%D988% %D984 %-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A5%D984%%D989%-%D8%A3%D8%BA%D986%%D989%-%D8%AA%D986% %D8%B8%D98%A%D985%-%D8%A5%D8%B1%D987%%D8%A7%D8%A8%D98%A-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%A7%D984%%D985%-#.VYE0QkbUzIU.

مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتقدر بعض التكهنات أن داعش تستخرج وتنتج حوالي 80 ألف برميل يوميًا (50 ألفًا في سوريا، 30 ألف برميل في العراق)[1].

ولعبت التجارة البرية بين العراق والأردن وسوريا دورًا مهمًّا كمصدر دخل لتنظيم الدولة الإسلامية، ويدرّ عليها آلاف الدولارات[2]. فعلى سبيل المثال لا الحصر تقدّر الرحلة بين ميناء العقبة وبغداد، عبر نقطة تفتيش لـ«داعش» في منطقة الرطبة (450 كلم غرب بغداد)، ولا شيء يختلف في الإجراءات البيروقراطية لنقاط التفتيش داخلها سوى الراية السوداء التي تعلو نقاط التفتيش[3]؛ إذ إن إجراءات المرور لا تختلف عن الإجراءات في أي نقطة أخرى، فالقيمة التي تدفع في منافذ داعش لا تختلف كثيرًا وتخضع لتصنيفها وفق نوع البضاعة وحجمها، وهي تتراوح بين 200 و500 دولار وتزيد عندما تكون الحمولة كبيرة[4].

وفى السياق ذاته نجح تنظيم الدولة في منع الرشاوى التي كانت تدفع في هذه المنافذ، وعندما يتم تبليغ نقطة التنظيم عن حصول رشاوى يُقتل الموظف المرتشي بعد ساعات[5].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) «داعش» يدير حركة التجارة بين العراق والأردن وسوريا
http://alhayat.com/Articles/9575320/-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4--%D98%A%D8%AF%D98%A%D8%B1-%D8%AD%D8%B1%D983%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D98%A%D986%-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982%-%D988%%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D986%-%D988%%D8%B3%D988%%D8%B1%D98%A%D8%A9.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

على سبيل المثال لا الحصر، أدخل تنظيم داعش قطاع الماشية عبر الحدود التركية والعراقية، إلى نطاق أنشطته الاقتصادية بعد قيامه بتجميع الأغنام في نقاط حدودية تمهيدًا لبيعها لاحقًا خارج دولته[1].

يذكر أن الهيئة الشرعية في داعش، أصدرت فتاوى تضع ملكية المواشي العائدة لأشخاص غير تابعين للتنظيم في مناطق نفوذه تحت إمرة التنظيم، وذلك بعد تصنيفها على أنها «مواشٍ سود»، موضّحًا أن هذه التسمية تطلق على القطعان التي ترعى في مناطق سيطرة التنظيم، وأنها تدخل في نطاق وصايته، وله حق التصرّف بها[2].

في مقابل ذلك، وفي بعض المناطق العراقية الأخرى تتمّ مصادرة قطعان المواشي من المربين والتجار بدعوى فرض الزكاة، ودعم الدولة، وذلك فقط من كبار الملّاك الذين يمتلكون أراضي زراعية شاسعة، بعد ذلك يتم إسناد تربيتها وتسمينها إلى فلاحين يعفيهم من القتال في صفوفه ولا يمتلكون الحق في التصرف بالقطعان[3].

وتغيب أي إحصاءات عن أرقام المواشي التي تم تهريبها إلى الخارج، وسط تقديرات بأنها بـ«الآلاف». وعائدات تلك التجارة «تعود إلى خزانة المال في كل ولاية، ولا تعود لأمراء التنظيم أو قيادييه»[4].

يمكن القول إن السياسة التي اتبعتها داعش في الإبقاء على الموظفين والإداريين ومواصلة السماح بوصول خدمات الدولة الأساسية إلى السكان المحليين، وأيضًا مواصلة دفع رواتب الموظفين الرسميين، كل ذلك أراح

---

(1) جديد داعش اقتصاديًّا: تهريب الماشية من سوريا إلى تركيا والعراق
http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=86655..

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

تنظيم الدولة الإسلامية من عبء توفير هذه الخدمات مباشرة بنفسه، فأدار عجلة الاقتصاد ولم يوقفها[1]. على الرغم ممّا قام به تنظيم الدولة من تفكيك مؤسسات قائمة وتطبيقه لهياكل الحوكمة الخاصة به، من خلال إقامة المحاكم، وسلك الشرطة، والمدارس، وفرض مبادئ الشريعة[2].

وتوجد بعض الآراء التي تؤكد على أن بعض مصادر التمويل والدخل لتنظيم داعش هي أموال الفدية، والتي تأتي من عمليات الخطف كما كان متبعًا في التنظيمات الجهادية الأخرى مثل «القاعدة» ضد الأجانب، والتي ساهمت بقدر كبير في حصولها على مبالغ مالية طائلة من الدول التي ينتمي إليها المختطَفون، بيد أن تنظيم الدولة قد يختلف عن تلك التنظيمات في كونه انتقل من الحالة الميليشاوية إلى التصور الدولاتي لجماعته، وهو ما يفسّر السبب الرئيس في قتله الكثير من الرهائن، والذين لديهم أهمية كبيرة عن نظرائهم الذين كانوا يأسرون ويخطفون من قبل القاعدة على سبيل المثال، فحرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة في العراق وصحفيين يابانيين آخرين، يعكس عدم اتباع تنظيم الدولة لتلك الآلية، فيفضّل قتل الأسرى حال عدم استجابة ذويهم لمطالبه.

وتأتي الغنائم كأحد أهم آليات التمويل لدى التنظيم والتي لعبت دورًا كبيرًا في بقاء التنظيم ودعمه في أشد مواجهاته مع النظامَيْن العراقي والسوري[3]، وتتمثّل في ما تستولي عليه التنظيمات الجهادية في أعقاب

---

(1) استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدَّد
http://carnegie-mec.org/201529/06//ar-60542/ibk6.

(2) المصدر نفسه.

(3) مصادر التمويل الرئيسية للتنظيمات الجهادية في الشرق الأوسط
http://www.rcssmideast.org/Article/3105/%D985%%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%AA%D985%%D988%%D98%A%D984%-%D8%A7%D984%%D8%B1%D8%A6%D98%A%D8%B3%D98%A%D8%A9-%D984%%D984%%D8%AA%D986%%D8%B8%D98%A%D985%%D8%A7%D8%AA-%D8%A7% =

المواجهات من مؤسسات عامة وبنوك ومتاحف وما يوجد فيها من أموال ومقتنيات ثمينة في أعقاب سيطرتها على بعض المدن، مضافًا إلى ما تستولي عليه من معدات عسكرية وحربية في أعقاب انتصارها في بعض المواجهات، كما يدخل أيضًا في نطاق (الغنائم) الموارد الاقتصادية من زراعة المساحات الشاسعة والاستفادة منها، وكذلك من الموارد الطبيعية التي تسيطر عليها كالبحار والأنهار[1]، أضف إلى ذلك الضرائب والجزية على المسلمين وغير المسلمين، فضلًا عن بيع ما يستولون عليه من آثار قيّمة من سوريا والعراق[2]. وفي الوقت نفسه مثلًا أموال الصداقات والتبرعات والزكاة، مضافًا إلى الهبات من مؤيدي التنظيم ورقة دعم مباشرة للدولة الناشئة[3].

2ـ الآليات الداعشية لاستقطاب الشباب إلى جبهات القتال

اعتمد تنظيم الدولة الإسلامية بشكل مباشر كغيره من التنظيمات الراديكالية السابقة عليه، على وسائل التواصل الاجتماعي في استقطاب وتجنيد العديد من قطاعات الشباب العربي والغربي ـعلى حد سواءـ خاصة مع انطلاق الثورات العربية وما لحقها من تطورات، كما أضحت

= D984%%D8%AC%D987%%D8%A7%D8%AF%D98%A%D8%A9-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%B4%D8%B1%D982%-%D8%A7%D984%%D8%A3%D988%%D8%B3%D8%B7#.VZmR-Buqqkp.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) كيف تحول «داعش» إلى أغنى تنظيم إرهابي في العالم؟
http://www.rcssmideast.org/Article/2668/%D983%%D98%A%D981%-%D8%AA%D8%AD%D988%%D984%-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A5%D984%%D989%-%D8%A3%D8%BA%D986%%D989%-%D8%AA%D986%%D8%B8%D98%A%D985%-%D8%A5%D8%B1%D987%%D8%A7%D8%A8%D98%A-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%A7%D984%%D985%-#.VYE0QkbUzIU.

تلك الشبكات الأداة الأهم في يد الجماعات المسلحة لوضع خططها وتنفيذ أهدافها[1].

وبالغ في التعويل على وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيفها لخدمة التعبئة والتجييش وتدشين دولته الناشئة والهجرة إليها، كما كشف تقرير مؤسسة «كوليام» لمكافحة التطرف بعنوان «الدولة الإسلامية: الوجه المتغيّر للجهادية الحديثة» عن اعتماد داعش لنشر فكرها وجلب المقاتلين من خلال التواصل والتفاعل المباشر بين خلايا الاستقطاب، عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، وتتميّز هذه الطريقة بالانفلات من المراقبة الأمنية، وسرعة التواصل والتفاعل، وسهولة التغرير، ولا تبدأ مرحلة الشحن الإيديولوجي إلا بعد التحاقهم بمعسكرات متخصّصة بسوريا والعراق قبل دمجهم بجبهات القتال، وفي الوقت ذاته تعمل على تحسين صورتها، من خلال دعاية إعلامية هائلة تقوم بها شركتان هما: «الحياة» و«الفرقان»[2].

فالهيئة الإعلامية لـ«داعش» شهدت تطورًا كبيرًا بالشكل والمحتوى، كما تتمتّع بدعم وإسناد كبيرين، وتعتبر مؤسسة «الفرقان» الإعلامية الأقدم والأهم، وقد ظهرت مؤخرًا مؤسسات إعلامية عدّة تتبع التنظيم، مثل مؤسسة «الاعتصام»، ومركز «الحياة»، ومؤسسة «أعماق»، ومؤسسة «البتّار»، ومؤسسة «دابق» الإعلامية، ومؤسسة الخلافة، ومؤسسة أجناد للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الغرباء للإعلام، ومؤسسة الإسراء للإنتاج

---

(1) أنماط استخدام الجماعات المسلحة للإرهاب الشبكي
http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=251.

(2) الآليات الداعشية لاستقطاب الشباب إلى جبهات القتال
http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D984%%D8%A2%D984%%D98%A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4%D98%A%D8%A9-%D984%%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D982%%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D984%%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D984%%D989%.

الإعلامي، ومؤسسة الصقيل، ومؤسسة الوفاء، ومؤسسة نسائم للإنتاج الصوتي، ومجموعة من الوكالات التي تتبع الولايات والمناطق التي تسيطر عليها، كوكالة أنباء «البركة» و«الخير» وغيرها[1].

وفي السياق ذاته أصدر التنظيم عددًا من المجلات بالعربية والإنجليزية أمثال: «دابق» و«الشامخة»، وأنشأت هيئة التنظيم إذاعات محلية مثل: إذاعة «البيان» في مدينة الموصل في العراق، وإذاعة أخرى في مدينة الرقة في سوريا، مضيفة أن التنظيم يواصل نشاطه الإعلامي من خلال العمل في المدوّنات، ومن أهمها مدونات باللغتين الروسية والإنجليزية؛ إذ تترجم الهيئة الإصدارات الإعلامية إلى لغات أجنبية عدّة، كالإنجليزية والفرنسية، والألمانية، والإسبانية، والأوردو، وغيرها[2].

فيما تشير مجموعة من الدراسات إلى أن «داعش» لا تعتمد فقط على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام والدعاية المباشرة التقليدية وحسب، وإنما تعتمد كذلك على مكتبة إلكترونية ضخمة وواسعة تختص بالإيديولوجيا والخطاب، وآليات التجنيد والتمويل والتدريب والتخفي والتكتيكات القتالية وصنْع المتفجرات، وكل ما يلزم «الجهاديين» في عمليات المواجهة في إطار حرب العصابات، وسياسات الاستنزاف[3].

خلاصة استنتاجية

العرض السابق لهيكلية تنظيم الدولة لا يعدّ وثيقة يتمّ البناء عليها من حيث الحصر الدقيق، وإنما الهدف منها إبراز حجم التباين والفروقات التي تمتع هذا التنظيم المعقّد في صورته الحالية عن تجارب راديكالية سابقة

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

عليه، سعى من خلالها للتأكيد على تقديم نفسه كشكل دولاتي يختلف عن الآخر الميليشاوي أو الجمعاتي، فالأهمية تكمن في شكل الهيكلية ومضمونها، وليس حصر الأسماء التي قد تحتمل الخطأ والصواب.

ويمكننا القول إن «أبا بكر البغدادي» وأبا بكر حجي الذي كشفت الاستخبارات الغربية بعد مقتله عن وثائق بحوزته عن هيكلية التنظيم الحالي، لهما الفضل في رسم ملامح هذه الهيكلية، وإضفاء السرية والغموض عليها حتى أضحت بناءً حقيقيًّا يُحكم سيطرته على مساحات واسعة من العراق والشام، ما يعني ضرورة أن نفهم أننا إزاء تنظيم ليس بالهيّن، يسعى لتكوين دولة حقيقة وليست جماعة عابرة تسعى إلى أن تتموضع داخل دائرة جمعاتية لا تبارح مكانها، وهو ما تبرزه أدبيات التنظيم التي ما تنفك في التشديد على أن طرحه لمفهوم الدولة يختلف عن القاعدة، أو الحركات الراديكالية والجهادية الأخرى، أو دوائر الإسلام السياسي التي حتى اللحظة تمارس التقية في رؤيتها حيال شكل الدولة الإسلامية المنشودة.

إن الإشكالية الحقيقية في التعامل مع تنظيم الدولة أنه وحتى اللحظة يتم النظر إلى تجربته بأنها مماثلة للقاعدة أو طالبان وغيرهما، وبالتالي يتمّ التهوين من خطورتها على اعتبار أن تجربة القضاء على القاعدة وطالبان، أو حصر نفوذهما الميليشياوي قد نجحت خلال العقدين الأخيرين، ما يمكن أن تلحق بهما داعش في الوقت القريب، وهو استقراء خاطئ في ظل سياق عام يدفعها نحو التمدد والبقاء يختلف عن سابقه.

لذلك يتطلّب منّا عند محاولة فهم هذا التنظيم أن نضعه في إطاره البحثي الدقيق والحقيقي؛ لكي يمكن فهم هذه الحالة، والتي تتلّخص في أنه أول حالة راديكالية تسعى لتدشين دولة، وصبغها بالإطار الفقهي الذي يضفي عليها شرعنة ما منبثقة من الدوائر الفقهية السنيّة، لتصبح في نهاية المطاف «خلافة إسلامية» وفق منظور مؤسسيها، ويستوجب على الجميع

الهجرة إليها ومن ثم مبايعة الخليفة، وهي الفكرة الأصيلة التي ينطلق منها أصحابها، ويقاتلون من أجلها، ويذودون عنها بأرواحهم وأبدانهم بشتى الوسائل، وهو أمر جدّ خطير يستوجب استنهاض الفكر الصحيح لمواجهة هذا الفكر المعتل.

خلاصة القول: إن تراجع الإسلام السياسي ساهم عقب ثورات الربيع العربي وعرقلته في السلطة، والذي كان لديه القابلية السريعة للتطور والانسجام مع مفاهيم الدولة الحديثة والعصرانية، كان إيذانًا بصعود التيارات الراديكالية والجهادية وعلى رأسها تنظيم الدولة، أو التتر الداعشي الذي بات يعصف بكل شيء أمامه بعد أن أصبحت الذخيرة بديلًا للصندوق الذي تم الالتفاف عليه والاستهانة بمخرجاته، والتي كانت دائمًا تلك التنظيمات الراديكالية والجهادية تدعو لعدم الاعتراف به، مع تكفير المسار الديمقراطي؛ لأنه لن يسمح للإسلاميين أن يأتوا من خلاله، وكان يقف لهذه النظرية أصحاب الإسلام السياسي الذين كانوا يقولون عكس ذلك، ويؤمنون بالمسار الديمقراطي.

لقد أعطى الانقلاب على المسار الديمقراطي في بعض الدول العربية التي شهدت انتفاضات ضد أنظمة قمعية، قبلة الحياة لتنظيمات القاعدة والسلفية الجهادية، وأعطى الحجية الكاملة لداعش حتى يعيث في الأرض فسادًا، تأكيدًا أن الإسلاميين لن يأتوا بالسلطة إلا على أظهر الدبابات، بعد أن أضحى المسار الديمقراطي وهمًا وسرابًا بقيعة كان يحسبه الإسلاميون ماءً.

جماعات العنف الجهادي
البنى العسكرية وأساليب القتال

الأستاذ سمير الحسن[1]

مقدمة

أظهرت المعارك العسكرية التي جرت في أكثر من موضع في ساحات الصراع منذ ظهور ما يعرف بالحركات الجهادية، قدرة على القتال، وأساليب متنوعة، وصلابة مواجهة، واندفاعًا حتى حدود العمليات الانتحارية المكثّفة التي لم يشهد التاريخ سابقًا لها، وقدّمت فيها أعدادًا كبيرة من المقاتلين المستعدّين لتنفيذ عمليات انتحارية بدافع فكري عقدي غالبًا.

وإذا شئنا العودة إلى إرهاصات العمل العسكري لدى هذه الجهات المنضوية تحت عنوان: «الحركات الجهادية» نجد أن أولى تجلياتها كانت مع القاعدة، التنظيم الذي أسّسه أسامة بن لادن، وهو كان النسخة الأولى في ما عرف بـ: «قاعدة خراسان».

---

(1) كاتب وخبير في الشؤون العسكرية والحركات الإسلامية، من لبنان.

تشكّلت الخميرة الأولى في أفغانستان[1] مطلع الثمانينات، وأخذت طابعًا جهاديًّا ضد الاحتلال السوفياتي في هذا البلد، ولعبت دول عدّة دورًا أساسيًّا في تجميع المقاتلين العرب بغية مقاتلة الاحتلال السوفياتي، وكان الدور الأبرز في ذلك يعود للولايات المتحدة الأميركية، والمملكة العربية السعودية، وساهم مكتب الخدمات الإخواني في العالم بلعب دور لوجستي في عملية التجميع، ولكن بقي الطابع الغالب أفغانيًّا، وحصرًا بالاحتلال السوفياتي، إلى أن ساهمت حرب العراق 1991 م بإفرازات تنظيم القاعدة، فكانت النسخة الأولى للطابع الجهادي في القتال.

كما إنّه بعد حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي، ظهرت أعمال عسكرية بطابع حرب العصابات على أيدي قوى إسلامية جهادية في الاتحاد اليوغوسلافي، والبوسنة والهرسك.

أنشأ أسامة بن لادن قاعدته الأولى في السودان عام 1991 بعد استدعاء الروابط من رفاق السلاح لتبدأ أولى عملياتها العسكرية سنة 1992 ضد رعايا أميركيين في أحد فنادق عدن، ومن ثم عمليته الثانية في حزيران 1993 في الصومال، و1995 ضد موقع الحرس الوطني السعودي بالرياض، والخُبَر 1996، وعمليتا نيروبي ودار السلام 1998، والمدمّرة كول في أكتوبر 2000 قبالة عدن. وفي بيروت، يسجّل للقاعدة اغتيال أحد قادة «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية» (الأحباش) الشيخ نزار الحلبي، وكذلك أحداث الضنية في الشمال اللبناني مطلع سنة 2000، وذلك استنادًا إلى ما ورد في كتاب «إدارة التوحش» لأحد منظري تنظيم القاعدة أبي بكر ناجي.

---

(1) استقطبت الحرب الأفغانية المقاتلين من بقاع الأرض وفتحت الباب للسلفية الجهادية وساهمت كل من السعودية والكويت بدعمهم. مضافًا إلى دعم كبير من أميركا، وبعد انتهاء الحرب الأفغانية ورحيل السوفيات تغيّرت التحالفات ودول الدعم والمأوى وأصبح المجاهدون منبوذين فتوزّعوا ما بين الحرب الشيشانية والبوسنة والجزائر (هيثم مناع، من **هجرات الوهم إلى بحيرات الدم**).

وتوجت هذه العمليات بغزوة 11 أيلول حيث تحقق الهدف المرجو، وهو استدراج القوات الأميركية إلى المنطقة لتتوزّع في جغرافية انتشار الإسلام حيث سيتم استنزافها، وكانت ذروة ذلك غزو أفغانستان، ومن ثم العراق.

هنا تعرّضت قاعدة ابن لادن المركزية إلى الضرب، فاتخذ القرار بالتوزع إلى قواعد متفرقة، وقاعدات محلية في بعض مناطق العالم الإسلامي، وأكبرها قاعدة العراق التي تزعمها أبو مصعب الزرقاوي، والتي طبعت مسار القاعدة ككل ببصمة عراقية بارزة حيث تصرّفت بوحي من المحيط، والبيئة التي نمت فيها، وتجلّى ذلك في الصدام الواسع مع الشيعة، ومخالفيها من السنّة، ناهيك عن الاشتباك مع الأميركي بأشكال مختلفة. ومنذ أواسط 2007 بدأ العد العكسي لهزيمتها في العراق على يد الصحوات العشائرية الطابع، والتي كانت في الأساس من غير القاعدة، وقوامها المقاومة السنيّة غير المسلحة، التي كانت رفضت القاعدة ومنهجها، واتخذت من قساوتها، وسوء تعاملها مع الآخرين، حافزها الأساس للتحرك ضدها.

يضاف إلى ذلك الدعم المالي الواسع من السعودية للصحوات، والتنسيق الميداني مع الأردن، لينتهي المسار إلى هزيمة نكراء مع مقتل أميرها الثاني حامد داوود الزواوي (أبي عمر البغدادي)، ووزير حربه المصري أبي أيوب (أبي حمزة المهاجر)، وكان أبو عمر البغدادي قد أطلق اسمًا جديدًا للتنظيم، وهو «دولة العراق الإسلامية».

وما بين 2003 و2010 قضى أربعة آلاف قاعدي، ناهيك عن آلاف آخرين من معتقلين وجرحى، ولم يتبقَّ سوى خلايا نائمة في الشمال العراقي (الموصل)، تلك الخلايا النائمة سارعت إلى مبايعة إبراهيم البدري الذي سيعرف في ما بعد بأبي بكر البغدادي أميرًا في نيسان 2010.

عـادت الـروح لهذا التنظيم مع بدايات الفوضى السورية، فحلّت الفرصة السانحة، وانتقلت بثقلها إلى سوريا لتقاتل تحت اسم «جبهة النصرة».

لقد ضمّت النسخة الثانية من تنظيم القاعدة بقيادة الزرقاوي أخلاطًا جهادية شتى، ومنهم من أتى من كادر الجيش والأمن العراقيَّين، اللذين أطلقهما صـدام حسين، واللذين نقلتهما الحملة الإيمانية 1994[1] من أجواء البعث إلى الأصولية، ومن تجمّعات أصولية أكثرها سلفي، وبعضها أخواني، وقليلها صوفي، وتكفّل الوقت بمزجها في سبيكة اتخذت تسمية «السلفية الجهادية».

وفي نيسان 2013 حرّض ميسرا الجبوري[2] أسامة واحدي (أبا محمد الجولاني) على شق عصا الطاعة تحت خصوصية شامية، وبسبب شدة خصومة الجبوري مع البدري، وقع الخلاف داخل التنظيم، وخرج أسامة واحدي ببيعته إلى خراسان (قاعدة أفغانستان) التي يتزعّمها الظواهري متجاوزًا بيعته السابقة لإبراهيم البدري، ومما فاقم المشكلة، أن واحدي وضع كل أوراقه خلف السلفية غير الجهادية، إلى أن وقع الصراع المسلح بينه وبين البدري مع الأيام الأولى عام 2014 في حرب الأخوة التي أزهقت أربعة آلاف من مقاتليهم. وكان أمل الولايات المتحدة في استعمال النوع غير الجهادي السلفي ضد نوعها الأخطر الجهادي، ولكنّها باءت بالفشل؛ إذ سرعان ما قفز الأخير إلى الموصل 2014، وأعلن خلافته متمثّلًا بالسيطرة على 40 بالمئة من مساحة سوراقية العربية.

لقد ساهم مطبخ بيشاور ببلورة النواة الأولـى، وهيّأ أرضية للتمدد

(1) الحملة الإيمانية 1994 جمع صدام حسين كل كوادر حزب البعث بقيادة الشيخ عبد اللطيف الهميم. (رفعت سيد أحمد، **داعش خلافة الدم والنار**).

(2) ميسرا الجبوري: مقدم في الجيش العراقي السابق.

والتوسع نحو بلدان أخرى، ولكن النسخة الثالثة كانت مختلفة عن النسخة الأولى. لقد تباينت قاعدة العراق عن تلك في خراسان بمزجها بين الجغرافيا والديمغرافيا، واعتمادها مبدأ الخلافة، وعدم التردد في رفع الشعارات المذهبية حتى ولو أدى ذلك إلى الصدام المباشر. يضاف إلى ذلك، رؤية قاعدة العراق للربيع العربي بصورة مغايرة لتلك القاعدة الخراسانية، ومفادها أن فوضى الربيع هي البيئة النموذجية للوصول إلى أقصى حالات العنف المسلح.

لقاء ذلك، كان لخراسان الظواهري قراءة تفيد أن الربيع ذاته يشكّل أرضية صالحة للاستفادة مع وصول «الأخوان المسلمين» إلى السلطة في عدد من الدول، خصوصًا في مصر وتونس، وهو وصول دغدغ عواطف الظواهري، وأيقظ خلفيته الأخوانية السابقة، مع ما تشكّله تركيا وقطر من قوة إقليمية داعمة، ناهيك عن الاختلاف في الرؤيا بين الخلافة الزمنية عند الظواهري، والمكانية عند البدري.

الفصل الأول: تنظيم القاعدة الهيكلية التنظيمية

النسخة الأولى: قاعدة خراسان (أسامة بن لادن)

لم يكن التنظيم يعتمد التركيب الهرمي، إنما يعمل بأسلوب الفروع التي تموّل نفسها، وتعرف بـ«الفرانشايز». فالقاعدة تمثّل أسلوبًا لا مركزيًّا بحيث يعمل كل فصيل بمفرده، وبمعزل عن مركزيته، فتنظيم القاعدة يختلف عن غيره من التنظيمات الإسلامية، أو غير الإسلامية بأنه لا يتبع هيكلية تنظيمية؛ بل يعتمد بناءً عنقوديًّا (خلايا) مرنة تتغيّر وفق الظروف والأوضاع.

بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، لم يعد للتنظيم قيادة مركزية محدودة، أو امتدادٌ مباشرٌ؛ بل كان لكل المجموعات، والتنظيمات التي

تعمل بوحي من القاعدة، استقلالية ذاتية، وهي لا ترتبط بالضرورة مباشرة بأسامة بن لادن أو أيمن الظواهري، على الرغم من أنها تتأثر بموقفهما وخطاباتهما. كما إنّ المجموعات المتأثرة بتنظيم القاعدة، ولها صلة ما به، تعمل بشكل مستقل بعضها عن بعضها الآخر، وتعتمد أسلوب الخلايا العنقودية، وتقتصر مهمة كل مجموعة على تنفيذ عملية محدودة، وهي تؤمّن التمويل الذاتي، والإمكانات من دون الحاجة للعودة إلى القيادة المركزية، كما إنّ هذه التنظيمات تتحرّك وفق أجندتها الخاصة بالبلد، أو المنطقة التي تتواجد فيها.

وفي ما خصّ تمويل مجموعات القاعدة يتبيّن أن تأمين الإمكانات المادية، والعسكرية، واللوجستية لا يخضع لنظام محدد، ولا يأتي من جهة معينة، وأنه يوجد العديد من الدول العربية والإسلامية، وخاصة الخليجية، تؤمّن التمويل بشكل مباشر، أو من خلال وسطاء. أما بقية الأفرع فإن لها خصوصية أخرى.

النسخة الثانية: قاعدة العراق (الزرقاوي: جماعة التوحيد والجهاد)

وكانت نسخة متطابقة مع قاعدة خراسان من حيث التنظيم باعتماد البناء العنقودي -الخلايا، أسّسها أحمد فضيل الخلايلة، المعروف بأبي مصعب الزرقاوي عام 2003 تحت اسم «جماعة التوحيد والجهاد»، وكانت أولى مهامه الاتصال بالعراقيين بشكل مباشر، وجمع شتات المتطوعين من خارج العراق، وعاونه الأردني عمر يوسف جمعة (أبو أنس الشامي)، والعراقيون عبد الله الجبوري، وتامر العطروز، ومحمد جاسم العيساوي في إطار مجلس شورى تتفرّع منه لجان، ومنها كتائب، وسرايا، وخلايا متفاوتة من حيث العدد، والشكل، والحجم، وترتبط به مباشرة بحيث يجمع خيوط التنظيم بالكامل.

تميّزت أعمال القاعدة في العراق بعمليات استهدفت النجف،

وكربلاء، والحجاج الشيعة، وأماكن العبادة الإسلامية، والمسيحية، والأيزيدية، وقد بدأت هذه العمليات بعملية استهدفت رئيس «المجلس الإسلامي الأعلى» محمد باقر الحكيم في 29 آب 2003 في مدينة النجف، فقتل ما لا يقل عن ثمانين ضحية، وفي آذار تفجيرات ذكرى عاشوراء أدت إلى مقتل 271 شخصًا.

بعد مقتله 2006، تولّى حامد الزواوي (أبو عمر البغدادي) جمع شتات المهاجرين والمجموعات المشرذمة، وتم إعلان حلف المطيبين[1]، وهو ائتلاف يضم الحركات والمنظمات والجماعات المنضوية في إطار مجلس شورى المجاهدين، وبعض زعماء العشائر، وأبرز الفصائل كانت قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، وجيش الطائفة المنصورة، وسرايا التوحيد، وكتائب الأهوال، وجيش أهل السنّة. وفي أكتوبر من العام نفسه، تم دمج جميع الفصائل في إطار تنظيم القاعدة الذي اعتبر النواة الصلبة المحيطة بأبي عمر البغدادي، التي اعتبرت نفسها أكثر تأهيلًا، وشرعًا، وجهادًا لإعادة الخلافة.

أعلن حامد الزواوي (أبو عمر البغدادي) تأسيس «الدولة الإسلامية في العراق»، ومن ثم أعلن المتحدث الرسمي محارب الجبوري تشكيل حكومته، وكانت هيمنة العراقيين واضحة على التنظيم، فأنشأ لجانًا عدّة أسماها وزارات، وعمل أبو عمر البغدادي على تطوير هيكلية التنظيم، ومنها الهيئة الشرعية، ومجلس الشورى، والجناح العسكري، وكتيبة الأمن والاستطلاع، وقسم الإعلام، واللجنة المالية.

مع مقتل حامد الزواوي (أبي عمر البغدادي) ووزير حربه أبي أيوب

---

(1) حلف المطيبين: نسبة إلى حلف عقد قبل الإسلام بين أفراد من قريش لإعانة بني مناف بني قصي في أخذ ما أورثته قصي بن كلاب لبني عبد الدار بن قصي.

(أبي حمزة المهاجر)[1]، في 19 حزيران 2010، بادر التنظيم إلى مبايعة إبراهيم البدري (أبي بكر البغدادي) في 16 أيار 2010.

لا شك في أن أبا عمر البغدادي أرسى الهيكلية التنظيمية، ولكنّ الذي طوّرها هو أبو بكر البغدادي الذي نجح مع خريجي سجن «بوكا» بتقديم النسخة الثالثة لتنظيم القاعدة في آخر صيغة، وأكثرها تطورًا، بشكلٍ مختلف عن سابقاتها، النسختين الأولى والثانية، وبصموا التنظيم ببصمةٍ عراقية، ونجحوا بتحويل الأخلاط الهجينة إلى جيش يزاوج بين التركيب التقليدي للجيوش النظامية، وأسلوب عمل المجموعات الأنصارية، والتنظيمات السرية. ففي سجن «بوكا»[2] تجمّعت تلك العناصر والخبرات والطاقات. يقول إبراهيم البدري[3] (أبو بكر البغدادي): «كان سجن «بوكا» مصنع إنتاجنا، ومكوّن نهجنا الفكري، وهؤلاء المعتقلون يحملون قدرًا عظيمًا من الأهمية».

النسخة الثالثة: تنظيم الدولة في العراق والشام (داعش)

ينتمي بدوره إلى السلفية الجهادية، وولد من رحم قاعدة خراسان، ولكنه امتلك طاقات، وإمكانات هائلة من المتحوّلين من البعث إلى الجهادية السلفية، وكأن التنظيم ولد في ظروف مناسبة، وتوفرت له بيئات شعبية، وعشائرية نتيجة قرار بريمر بحل الجيش العراقي، ومن ثم التخلي عن الصحوات، واعتماد المحاصصات الطائفية والمذهبية التي تكرّست

---

(1) أبو أيوب أو أبو حمزة المهاجر (المصري عبد المنعم عز الدين البدوي كان مساعدًا لأيمن الظواهري).

(2) كان يضم سجن بوكا 24 معسكرًا وفي كل معسكر ألف معتقل، وفقًا لهشام الهاشمي وهو محلل مقيم في بغداد أن تقديرات الحكومة العراقية أن 17 قياديًا من داعش من بين الـ25 الأهم الذين يديرون الحرب في العراق وسوريا أمضوا وقتًا في السجون ما بين 2004 و2011.

(3) هيثم المناع، **خلافة داعش من هجرات الوهم إلى بحيرات الدم**.

بدستور بريمر، وهيئة اجتثاث البعث، وما رافقها من تنكيل، واستنسابية، واضطهاد، مضافًا إلى الارتكابات التي جرت بحق البعثيين، ومن كان في صفوف النظام السابق، وطاولت الضباط، والطيارين، والخبراء، والمديرين العامّين، والقضاة، وتعزيز الصراع المذهبي والطائفي باحتكار السلطة والنفوذ من قبل جماعة بعينها، وبدعم من الأميركي، وإهمال المناطق ذات الكثافة السنيّة، وصعود المسألة الكردية، وعجْز الدولة عن احتوائها، إلى الجهل، والفساد، والإفقار الذي عاناه العراق عمومًا، والسنّة خاصة، فكان الإطار التنظيمي جاهزًا لاستقطاب المطرودين من الجيش والأمن، والبعثيين، والصحوات، وبدأ العمل لإيجاد صيغ توافقية بين ضباط الجيش السابق، والكوادر الجهادية، لاسيما أن عبء مقاتلة المحتل الأميركي وقعت بصورة أساسية على ضباط، وموظفي، وأعضاء حزب البعث، والسلطة السابقة، وهذا تطلّب إنشاء مجلس من الضباط السابقين في إطار يجمعهم مع الهيئات الشرعية والإرشادية.

هذا التزاوج عزّز فكرة الدولة على أساس الهوية القائمة على العقيدة الدينية، وقوامها دولة ترفض الحدود، وتعتبر أن المسلم السلفي، عراقيًا أو غير عراقي، هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة التكوين المجتمعي الهجين للعراق، وأن فكرة جمع العراق والشام مرتبط بالسيطرة على أراضٍ ذات أغلبية سنيّة باعتبارها السبيل الوحيد لتجميع السنّة، والاحتفاظ بهم كقوة، وهذا يحتاج لفكرة رفض الحدود، وهنا يبرز دور الكادر العراقي في بلورة استراتيجية التنظيم، ومنها الهيكلية التنظيمية والعسكرية، ونجاحه في إطار يجمع خليطًا من المتضادات من المعتقدات الدينية، من جهة، والحسابات الاستراتيجية، من جهة أخرى.

لقد كان سمير الخلفاوي ورفاقه علمانيين في حزب البعث، ولكن أرادوا اكتساب شرعية من الله حيث يقول سمير الخلفاوي (حجي بكر): إن «السيطرة على الشعوب يجب أن تكون بيد فئة قليلة من النخبة، لأنها تحكم

باسم الهدف الأكبر، وتكتسب شرعيتها من الله، أو من عظمة التاريخ». لكنّ المعتقدات الدينية المتطرفة وحدها لا تكفي للوصول إلى النصر. لقد نجحوا ببلورة نوع من التوليفة القادرة على تجميع التناقضات ما بين العلماني السابق، وما بين صاحب رؤية، فأنتجت حالة سرعان ما ترجمت نفسها بـ«الدولة الإسلامية»، وهذا ما يفسّر سرعة تعيين خليفة.

في السجن جرت اللقاءات، والتعارف، وتبادل الآراء، والأفكار بين ضباط الجيش العراقي السابقين، وبين الجهاديين، وليست بالضرورة في وقت واحد، إنما في فترات ما بين 2005 و2008 وأبرز هؤلاء العقيد سمير بن حمد الخلفاوي[1] والعميد إبراهيم الحباني، والعميد عدنان إسماعيل البيلاوي[2]، والعقيد عدنان نجم، والعقيد فاضل العفري، والعقيد عاصي العبيدي، والعقيد فاضل العيساوي، والعقيد مازن نهير، والعقيد مهند لطيف السويداوي، والعقيد نبيل المعيني، والمقدم محمد الحيالي، والمقدم ميسرا الجبوري، والشيخ إبراهيم بن عواد البدري[3] (أبو بكر البغدادي)، وكانت تجري بينهم حوارات، ونقاشات، واتفقوا على اللقاء خارج السجن للعمل معًا[4].

---

(1) أمضى سمير الخلفاوي (حجي بكر) في السجن من 2006 لغاية 2008 وتنقّل ما بين سجني بوكا وأبو غريب وقتل في تل رفعت بحلب في كانون الثاني 2014.

(2) العميد عدنان البيلاوي وهو صاحب خطة الاستيلاء على الموصل ووضع الخطة في السجن وقتل قبل الهجوم على الموصل لذا سميت العملية باسمه، أمضى في السجن من 27 كانون 2005 لغاية 2008 وقتل في 2014 في الموصل.

(3) أمضى إبراهيم البدري (أبو بكر البغدادي) في السجن من 2006 لغاية 2008.

(4) يقول أحد قادة داعش: اتفقنا جميعًا على أن نلتقي عندما نخرج، وكانت وسيلة الاتصال سهلة جدًا، كتبنا تفاصيل كل شخص منا على شريط الإستيك المطاط الموجود في السراويل الداخلية، كان كل شخص مهم بالنسبة إلي مكتوبًا على شريط المطاط الأبيض، كان عندي أرقام هواتفهم وقراهم، كان الكثير منا قد عاد بحلول 2009 فتواصلنا عندما خرجنا وعدنا للقيام بما كنا نقوم به قبل اعتقالنا (انظر: مركز دراسات الجزيرة).

حالة هجينة

كان «تنظيم الدولة في العراق والشام» محليًا مستقلًا عن «القاعدة 1» و«القاعدة 2»؛ بل جيشًا تقوم هيكليته على أسس فقهية شرعية، يرأسه خليفة تتوفر فيه شروط الولاية، كالعلم الشرعي، والنسب القرشي، وسلامة الحواس، وسائر الوظائف الدينية والدنيوية المذكورة في التراث السياسي-الإسلامي السنّي كقائد ديني وسياسي، له حق الطاعة بعد اختياره من قبل مجلس الشورى وأهل الحلّ والعقد[1].

وصُمم التنظيم بشكل يستطيع الخليفة إدارة شؤونه، وتدبير حكمه باعتباره دولة إسلامية مكتملة الأركان، والشروط، والبناء الهيكلي من خلال ترسيخ مبدأ البيعة والطاعة، الأمر الذي يضمن مركزية التنظيم، وسيطرة الخليفة على كافة مفاصل التنظيم إشرافًا مباشرًا على المجالس، بحيث تعتبر المجالس المفاصل الأساسية لتنظيم الدولة.

بنيان التنظيم

الخليفة: وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتمتع بصلاحيات واسعة في تعيين وعزل رؤساء المجالس بعد أخْذ رأي مجلس الشورى، والذي تعتبر استشارته غير ملزمة للخليفة.

مجلس الشورى: وهو مصدر القرارات، ورسم السياسات العامة، وتقديم التزكية لاختيار الأمراء والقادة.

الهيئة الشرعية: وتعتبر أحد أهم مفاصل تنظيم الدولة نظرًا لطبيعته الشرعية، وتعتبر الملف الأمني من ضمنها، وتصدر الهيئة الكتب، وتصيغ الخطابات، والبيانات، وتنقسم الهيئة إلى قسمين رئيسيْين، الأول: يتعلق

---

(1) شروط الولاية (بوابة الحركات الإسلامية للدراسات).

بتطبيق المحاكم الشرعية، ومؤسسة القضاء، والثاني: بعملية الوعظ، والتجنيد، والتعبئة.

جهاز الأمن: هو نموذج عن المخابرات العراقية المستنسخة عن وزارة الأمن في ألمانيا الشرقية (ستاسي)، وهي تشرف على كل المجالس والهيئات، وتضع الهياكل التنظيمية، وقوائم المسؤولين، ومراقبة عمل الأمراء في الولايات والقطاعات، والمدن، وحماية التنظيم من الاختراق، وتشرف على الوحدات الخاصة، كوحدة الاستشهاديين، والانغماسيين، ويتولى جهاز الأمن نقل البريد، وتنسيق التواصل بين مفاصل الدولة، كما لديه مفارز خاصة للاغتيالات، والخطف، وجمع المال.

الهيئة الإعلامية: تلعب دورًا أساسيًا داخل هيكل التنظيم، وتنظيم الدولة، وتهتم بالمسألة الإعلامية بشكل كبير، أنشأت جهازًا امتلك قدرات تقنية خاطبت بها اللعبة الإعلامية في النشر والتضليل، وعكست أهداف التنظيم.

المجلس العسكري: يعتبر الأهم داخل التنظيم، تولاه العقيد سمير الخلفاوي، وبعد مقتله في كانون الثاني 2014، ترأسه العقيد عدنان إسماعيل البيلاوي والذي قتل بدوره في حزيران 2014، ويترأسّه حاليًا العقيد فاضل الحيالي، وهو من ضباط الحرس الجمهوري العراقي السابق. والمجلس عبارة عن قادة القطاعات العسكرية، وكل قطاع يتكوّن من ثلاث كتائب، وكل كتيبة تضم 350 مقاتلًا.

وينقسم المجلس إلى قيادة أركان، وقوات اقتحام، وسرية الاستشهاديين، وقوات الدعم اللوجستي، وقوات القنص، وقوات التفخيخ، ويقوم المجلس بالوظائف كافة، والمهمات العسكرية، كالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المعارك، وتجهيز الغزوات، مضافًا لإدارة التسليح والغنائم.

ويوجد في التنظيم وزارتان للمال والاتصالات[1].

التقسيم الإداري

تقسم الولايات إلى قواطع، وفي كل ولاية مسؤول، يعاونه مجموعة من الأمراء، مثال: الأمير العسكري، الأمير الشرعي، الأمير الأمني، ويشرف هؤلاء بدورهم على أمراء المدن. ولدى التنظيم دواوين، كديوان التعليم، والصحة، والزكاة، وهيئة خدمات المسلمين، وديوان الزراعة، والعقارات، وديوان العشائر، والمرور، والمياه، والعمل، والحسبة، والمحكمة، والشرطة، والدعوة، والأوقاف، وديوان الهبات والتبرعات، وعوائد الأجانب المخطوفين[2]. ومجالس محلية أخرى[3].

اعتمد التنظيم على العنصر العراقي في معظم مفاصله الرئيسية، وعلى الأعضاء العرب والأجانب في إدارة الوظائف المساندة كالشورى، والإعلام، والتجنيد، وجمع التبرعات. واعتمد بشكل خاص على حلقة تلعفر التركمانية في المواقع الأمامية، وفي مقدمتهم أبو علي الأنباري[4]، وعلى العرب في المؤسسة الإعلامية السوري طه صبحي فلاحة (أبو محمد العدناني)، كناطق باسم الدولة الإسلامية، على الرغم من عملية الدمج بين العرب والأجانب، يبقى المكوّن العراقي متمتّعًا بأرفع المناصب وأخطرها.

لقد نجح إبراهيم البدري (أبو بكر البغدادي) بتحديث التنظيم باعتماده في الجانب العسكري على الضباط العسكريين في الجيش العراقي

---

(1) للاطلاع أكثر انظر: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (تاريخ الإصدار 15 أيار 2015).

(2) للاطلاع أكثر على آلية عمل المجالس انظر: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الإصدار: 15 ايار 2015.

(3) للاطلاع انظر: مركز الجزيرة للدراسات، حسن أبو هنية.

(4) حلقة تلعفر كان مسؤولًا عنها أبو علي الأنباري، علاء قرداش وهو من أسرة تركمانية من تلعفر، (هيثم المناع، **خلافة داعش من هجرات الوهم إلى بحيرات الدم**).

السابق، وفي مقدمتهم الخلفاوي[1]، وعبد الرحمن البيلاوي، فتحوّل الجناح العسكري إلى ما يشبه القوة النظامية بشكل متماسك ومحترف، ونجح البدري في استثمار العرب والأجانب، خاصة أبناء الخليج: أمثال السعوديين عمر القحطاني، وعثمان نازح العسيري، والبحريني تركي بن مبارك (المعروف تركي البنعلي، والشيشاني باتيرا شغلي (أبو عمر الشيشاني) وأبو همام الأثرية.

على الرغم من كل البنى، والهياكل التنظيمية، لم يخرج تنظيم الدولة عن كونه تنظيمًا ميليشاويًّا تسوده الفوضى والمحسوبية، وعلى الرغم من الترويج لفكرة تنظيم الولايات، واعتماد 18 ولاية ما بين سوريا والعراق، ظلّت هذه الولايات، والإدارات، والمجالس تفتقد إلى الضوابط والتنظيم. ولكن بدون شك نجح البغدادي في إيجاد نوع من التماسك التنظيمي؛ كونه اعتمد على عناصر أساسية في بناء «تنظيم الدولة الإسلامية»، وهذه العناصر ساهمت بضبط البناء الهيكلي، وآليات العمل، وهي الاستفادة من خبرة الضباط العراقيين السابقين على المستويات كافة: الأمنية، والعسكرية، والتنظيمية، خاصة تطوير الخطط، والأساليب القتالية.

لقد عمل البغدادي على تأمين موارد مالية ضخمة عبر السيطرة على آبار النفط، والمعادن، والآثار، والجزية، والزكاة، والخطف لتحقيق مشروعه، واعتمد على الإعلام كوسيلة مركزية خاصة في ما يعرف

---

(1) كان ما فعله الخليفاوي (حجي بكر) هو تعديل بسيط على ما تعلمه في الماضي في نظام صدام حسين وأسقطه على هيكلية تنظيم الدولة: انظر: وثائق ديرشبيغل، عرفت تلك الوثائق بوثائق حجي بكر، وجدت في منزله على أثر مقتله في تل رفعت بحلب 2014، وتبين تلك الوثائق المكتوبة بخط يد حجي بكر أن التنظيم لم يكن دينيًّا بل مخابراتيًّا، خلافة يترأسها منظمة شبيهة بوزارة الأمن في ألمانيا الشرقية (ستاسي) وأن حجي بكر رجلٌ قوميٌّ كما وصفه الصحفي العراقي هاشم الهاشمي بأنه كان ضابطًا في قاعدة الحبانية الجوية، وكان بارعًا في الأمور اللوجستية.

بالحرب النفسية عبر بث الصور، والفيديوهات، واتبع سياسة المفاوضات مع العشائر، والبيئات الاجتماعية، والشعبية المحلية مستفيدًا من درس الصحوات، بينما مارس القتل والذبح، والترويع مع الأقليات، واعتمد سياسة التشدد مع أي فصيل، أو تنظيم يريد التعاون معه على قاعدة الندية (البيعة أو القتال)، وعمل على تنظيف المناطق التي يسيطر عليها، وأحيانًا بضربات استباقية ضد أي مجموعة سكانية يمكن أن تشكّل قاعدة إجماع ضده، أو رفضًا لممارسته.

أفرع تنظيم القاعدة

فرع سيناء2002: فهو الأقرب فكريًا وإيديولوجيا للتنظيم الأم من حيث البنية التنظيمية باعتماد الخلايا العنقودية مع توسع بالتشكيلات العسكرية، وهو يعتمد الخلايا الصغيرة للخطف والقتل، مثال: تفجيرات طابا 2004 باسم كتائب التوحيد الإسلامية، و2005 كتائب عبد الله بن عزام، والمجموعات الكبيرة لشن هجمات بأعداد كبيرة، على سبيل المثال، 200عنصر مزودين بالرشاشات والقذائف الصاروخية. هذا التطور النوعي كان نتيجة تبادل الخبرات، والتدريب، وتهريب الأسلحة مع قطاع غزة عبر الأنفاق، وبالتعاون مع «جيش الإسلام» في غزة، وهم سعوا إلى إنشاء إمارة الشيخ زوايد باسم أنصار الشريعة، وساهمت الثورة الليبية بإمداد جماعة سيناء بأنواع الأسلحة كافة، وبرزت قيادات جديدة غالبيتهم من المهرّبين، ومنهم شادي المنبعي، وسلامة أبو دين، و2012 برزت قوة جديدة باسم أنصار بيت المقدس.

فرع باكستان: كان ما يشبه الدرع والملاذ والممر اللوجستي والمراسلات بين الأفرع، ولكنه كان أقرب إلى طالبان بتركيبته، وتشكيلاته العسكرية، والتنظيمية، وهو نسخة متطابقة مع طالبان الدولة، وليس الخلايا، والمجموعات السرية.

بوكو حرام: شكّل نموذجًا مختلفًا عن بقية الأفرع حيث سعى إلى التمدد في شمال نيجيريا، وتمدّد إلى غرب أفريقيا وخصوصًا مالي، بينما انتشرت «حركة الشباب الصومالية» في الصومال، وتمددت نحو أثيوبيا، وكينيا مستغلّة عدم قدرة الاتحاد الأفريقي على التورط في البلاد أكثر، وهذه حركة تتمتع بهيكلية تنظيمية معززة بتحالفات قبلية، وتشكيلاتها أكبر من تشكيلات طالبان في أفغانستان وباكستان، وهي ليست تنظيمًا يعتمد الخلايا، إنما هو مشروع يسعى للسيطرة على القرن الأفريقي.

الجزائر: وفيها ما يعرف بـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، تزعّمها عبد الملك دروكدال (أبو مصعب)، وعاونه مختار بلمختار الذي تولّى الإشراف على منطقة الصحراء الكبرى على الحدود مع مالي والنيجر، وهما اتبعا أسلوب تنظيم القاعدة الأمّ نفسه في تنفيذ العمليات العسكرية كالخطف، والتفجير، والعمليات الانتحارية، فكان الهجوم المزدوج بالسيارات المفخخة على قصر الحكومة، ومركز للشرطة في نيسان 2007، وعملية انتحارية استهدفت تجمعًا سكنيًّا في مدينة باتنة في 15 أيلول 2007، وهجوم على منطقة الأخضرية بولاية اليوبرة 2007، واختطاف سائحيْن من جنوب تونس 2008، وأربعة سيّاح بريطانيين 2009، وقتْل ناشط أميركي في موريتانيا 2009، ومع العام 2012 بدأ التنظيم بالتوسع إلى غرب أفريقيا، وأعلن عن تشكيلات عدة باسم جند الخلافة.

اليمن: وفيها ما يعرف بـ «أنصار الشريعة»، واقتصر عملها في البداية على التجنيد، ورفد التنظيم بالمتطوّعين لا سيما في أفغانستان، ولاحقًا في العراق، ومن ثم التدرج إلى الأعمال العسكرية كضرب المدمرة أس-أس كول، والهجوم على فندق في عدن، وناقلة النفط الفرنسية، وقتْل الأطباء الأميركيين بمحافظة إب، وإطلاق صاروخ على طائرة تابعة لشركة نفطية، ومع تصاعد الصراع في اليمن، استفاد التنظيم من حالة الفوضى، وضعف

الدولة، وبدأ بالتوسع نحو أبين وشبوه وزنجبار بعد توحّد تنظيمي القاعدة في اليمن والسعودية تحت لواء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

وبرز ناصر الوحيشي (أبو بصير) من شبوه، وكان سكرتيرًا لأسامة بن لادن، وبمثابة الرجل الثاني بعد الظواهري، قُتل في يونيو 2014، وقاتل في أفغانستان أواخر التسعينات، وشارك في «تورا بورا» قبل أن يعود إلى اليمن حيث اعتقل، ومن ثم فرّ من السجن 2006، فأسس فرع القاعدة مع قاسم الريمي الفار من السعودية، واقتصرت البنية التنظيمية على قيادة محلية معلومة، ومعلنة معزّزة بتحالفات قبلية خاصة بعد أن لجأ التنظيم إلى الأعمال الخدماتية، مستفيدًا من غياب الدولة.

ولكن لا تزال القاعدة الأكثر انتشارًا على الرغم من إعلان ناصر الوحيشي قبل مقتله ولاءه لإبراهيم البدري، ولكن لم يعرف من وإلى، ومن بقي في القاعدة خصوصًا في حضرموت وأبين.

ليبيا: الفرع الأكثر تعقيدًا، ولغاية الآن لم يتبلور له شكل تنظيمي، إنما يطغى عليه الطابع المناطقي، كأمير كتيبة الشريعة في درنة (سفيان بن قمو)، أو كتيبة الشهداء في بنغازي (سالم البراني)، أو قائد أنصار الشريعة (مفتاح الدوادي)، أو قائد جماعة التكفير والهجرة (حسن الحمر)، أو قائد الجماعة الإسلامية في درنة (عبد الباسط عزوز)، معظمهم قاتل في أفغانستان، وأبرزهم عبد الحكيم بلحاج الذي كان في طليعة المتطوعين في أفغانستان 1988. ونظرًا لحداثة التنظيمات في ليبيا، والفوضى السائدة بعد سقوط حكم القذافي، لم تتوحّد بعد المجموعات تحت راية واحدة، وأبرزها الآن كتيبة الشريعة التي تعتمد لجنة شرعية تهتم بضبط الكتائب، ويترأسها محمد علي الزهاوي، ويعاونه ناصر الطرشان، وفيها جناح دعوي، ويهتم بتوزيع المساعدات، ولديها فرعان في سرت، وأجدابيا،

ولديها مسؤول في سيناء وهو محمد جمال أبو أحمد، ويتولّى نقل الأسلحة إلى سيناء.

فرع الشيشان

أسّسه السعودي تامر صالح السويلم (خطاب) سنة 1995، والتحق خطّاب بالمجاهدين سنة 1988 بأفغانستان، وشارك في أغلب معاركها، ثم كلّفه أسامة بن لادن تدريب الشيشانيين، والأتراك، والطاجيك للقتال إلى جانب جوهر دوداييف، وبذلك توطّدت العلاقة بين الانفصاليين الشيشان وتنظيم القاعدة، وفي 1995 غادر خطّاب أفغانستان إلى الشيشان، وعمل مع شامل باسييف في أعمال عسكرية كثيرة، ومنها معركة غروزني 1996، ولكن كانت إمارة القوقاز 2007 ذات طابع خاص تسعى إلى الانفصال، والاستقلال كدولة، وليس كباقي فروع القاعدة التي تعتمد الخلايا السرية، لذلك لم تتوسع القاعدة في الشيشان كتنظيم مستقل عن إمارة القوقاز، إنما قدّمت لها إسهامات وخبرات عسكرية. بالمقابل، قدّم الشيشانيون مقاتلين لتنظيم القاعدة في أماكن كثيرة.

جبهة النصرة لأهل الشام (فرع سوريا)

مع تفجّر الأحداث في سوريا 2011، برز في سوريا فرع لتنظيم القاعدة انشق عن «تنظيم الدولة الإسلامية» في العراق عرف بـ«جبهة النصرة» التي بدأت أعمالها بصورة مباشرة في كانون الثاني 2012 بعد مرور أشهر على الأحداث السورية. اعتمدت الجبهة أسلوب تنظيم القاعدة نفسه من حيث الخلايا العنقودية، والأساليب، تمثّل ذلك في تفجير السيارات، ومهاجمة القواعد العسكرية، والمنشآت، والمؤسسات، واستهلت باكورة أعمالها بتفجير مبنى قيادة الأركان في دمشق أوائل أوكتوبر 2012، وتفجير مبنى المخابرات الجوية في حرستا، والقيام بتفجيرات انتحارية في حي الميدان بدمشق، ومهاجمة محطة تلفزيونية للحكومة السورية في بلدة دروشا

جنوب العاصمة دمشق، وتفجير ثلاث سيارات في 3 أوكتوبر 2012 في ساحة عبد الله الجبري في حلب قادها انتحاريون، وتفجير فرع الأمن الجوي، وإدارة الأمن الجنائي بدمشق، قتل 13 رجلًا في دير الزور رميًا بالرصاص في 29 مايو 2012، والقيام بعدد من التفجيرات الانتحارية في مدينتي حمص ودمشق، ومن ثم تطورت أعمال الجبهة إلى شن هجمات بأعداد كبيرة على شكل كتائب وسرايا، والهجوم على قاعدة الدفاع الجوي في حلب في 12 أوكتوبر، وثكنة هنانو في حلب، وقاعدة النعمان، والهجوم على قاعدة تفتناز في نوفمبر 2012.

في 25 مايو 2012، أعلن أسامة واحدي (أبو محمد الجولاني) تشكيل جبهة النصرة، وكان سبق ذلك في 10 نيسان إعلان مبايعة الظواهري، وخلع بيعة البغدادي، مما أدى إلى نشوب اقتتال بينهما، وأراد من ذلك استيعاب الخصوصية الشامية، رافضًا استنساخ تجربة الدولة الإسلامية في العراق.

سرعان ما نمت قدرات الجبهة لتصبح من أبرز التنظيمات المسلحة في سوريا، وجلّ عناصرها كانوا من السوريين الذين قاتلوا سابقًا في ساحات القتال في أفغانستان والشيشان والعراق ممّن لهم باع طويلة في قتال الجيوش النظامية، ومنهم أبو محمد الجولاني[1]، وأبو مرايا القحطاني[2]، وأبو همام الشامي[3]، ومحمد سرور[4].

تعتمد الجبهة هيكلية متنوعة كونها جبهة، وليست إمارة كخلايا

(1) أبو محمد الجولاني (السوري أسامة واحدي من إدلب-بلدة الشحيل.بعد خروجه من السجن غادر إلى العراق وعمل مع أبي مصعب الزرقاوي ومن ثم مع أبي بكر البغدادي وعاد إلى سوريا 2011.

(2) أبو ماريا القحطاني: العراقي ميسر علي موسى عبد الله الجبوري.

(3) أبو همام الشامي: السوري سمير حجازي.

(4) الشيخ محمد عبد الله سرور من حلب وهو مؤسس تجمع شباب وعلماء النهضة وهو يتولى الإشراف على الهيئة الشرعية.

سرية، ومجموعات صغيرة، ولديها تشكيلات عسكرية شبه تقليدية عبارة عن وحدات مقسّمة إلى ألوية وأفواج وفصائل. أي تشكيلات تتغيّر حسب طبيعة المعركة، ووفق مقتضيات مسرح العمليات، وهي، كمثيلاتها، تتمتع بالمرونة، والحركة، والتنقل، والقدرة على التخفي. وتتمتع بالمبادرة في اتخاذ القرار باعتماد آليات عمل مرنة بفضل اللامركزية بحيث يتمتع كل أمير بصلاحيات التنفيذ، وتقدير الموقف، ويتمتع مقاتلو الجبهة بالخبرة في استخدام كل أنواع الأسلحة، وتصنيع العبوات المتفجرة، ويمتلكون خبرة في بناء الأنفاق، وكيفية استهلاك كميات قليلة من الذخائر في مواجهات كبيرة، فالتقنين في استخدام الذخيرة يحتاج إلى مهارات، وخبرات قتالية للقيام باستنزاف الجيوش النظامية. ومن هذه الفنون الاختباء، والتمويه، والاختبارات النارية، والهجمات الوهمية، وكثرة الاستطلاع، ودقة التصويب، وخفة الحركة.

هيكلية تشكيلات النصرة[1]

تتكوّن الوحدات القتالية من «مجموعات» تتألف من 15ـ 25 عنصرًا يقودها أمير، و«سرايا» ـولها مسميات مختلفةـ عددها بين 100ـ200 عنصر يقودها أمير يشرف على عمل المجموعات التابعة بحسب التقسيم المناطقي، ويحاسب أمراء المجموعات على أعمالهم.

أمراء الأقاليم هم المسؤولون عن العمل العسكري، والإغاثي، والدعوي على مستوى المحافظات، ويتمتع أمراء الإقليم بصلاحيات عسكرية واسعة باستثناء القرارات الجوهرية والمهمة، فهم بحاجة للرجوع إلى مجلس شورى المجاهدين.

مع تدفق المقاتلين العرب والأجانب وزيادة انتساب السوريين

---

(1) حمزة مصطفى المصطفى، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ـ نوفمبر 2013.

تمددت الجبهة في ريفي حلب الغربي والشرقي، وما بين محافظتي حلب وأدلب، وريفي حماة واللاذقية، وبعض مناطق القلمون وحوران.

تعتبر جبهة النصرة من أكثر التنظيمات تنظيمًا وانضباطًا، وتميزت بالمرونة مع السكان المحليين وإقامة التحالفات مع بقية الفصائل المسلحة، وتحظى بدعم كبير من تركيا وقطر، مما عزّز حضورها على الساحة السورية، وهي تؤتمر من أيمن الظواهري بشكل مباشر.

الفصل الثاني: داعش وأساليب القتال

أدى تراكم الخبرات العسكرية، تاريخيًا، إلى بلورة أسلوب مركب، دمج بين الأسلوبين القتاليين النظامي والأنصاري، وساهمت ببلورته تجارب كثيرة في العالم، وأثمر ما يعرف بالأسلوب الهجين أو المركّب. واعتمد تنظيم الدولة الدمج بين أسلوب الضباط العسكريين السابقين، مع أسلوب المجموعات الجهادية التي تعمل بأسلوب حرب العصابات، وأنتج قوات عسكرية أقرب ما تكون إلى جيوش صغيرة، أو جيش شعبي، ونجح التنظيم بتلخيص التجربة، وتطبيقها[1]. وكان لافتًا تطوّر حرب العصابات في مواجهة المدرسة الكلاسيكية في العقدين الأخيرين نتيجة التفاعل بين الثقافات، والتجارب، وهذا جعلها ترتقي بوسائلها، وساحات اشتباكها، وقدراتها التقنية، فالحركات الجهادية مرّت بعدّة مراحل، وتجارب.

واعتمد تنظيم القاعدة والتنظيمات المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يعرف بالحرب الهجينة، فقدّمت أسلوبًا بأشكال ومستويات مختلفة طبقًا لمكان تواجدها، ونوعية مسرح العمليات. ففي داخل الدول التي تمتلك حكومات، وأنظمة قوية، ومتماسكة، كان دور القاعدة يقتصر

(1) كتاب «حرب المستضعفين» للسوري عمر عبد الحكيم (أبو مصعب السوري)، نسخة مصححة لروبرت تابر.

على عمليات انتحارية، وهجمات محدودة ضد منشآت حكومية وعسكرية كما في حال القاعدة اليوم في المغرب، أما الدول التي لا توجد فيها سيطرة قوية للحكومات مثل العراق، فقد شنّت حرب عصابات مصحوبة بهجمات انتحارية، واعتمدت وسائل كثيرة، منها القصف المدفعي، والصاروخي ضد الأهداف الأمريكية، والعراقية.

بينما ما جرى في معركة غروزني 1996 يعتبر تحولًا في حرب المدن، وهي أصعب الحروب الحديثة كونها جرت في المناطق المأهولة بالسكان؛ لذا هي معقدة، وتحتاج إلى خبرة كبيرة.

طوّر الشيشانيون أساليب القتال باعتمادهم على تشكيلات خفيفة، وعلى درجة عالية من اللامركزية بحيث يمكنها الدفاع ضد قوة كبيرة. وتعتبر تكتيكات الشيشانيين في حرب المدن تطورًا خاصًا، أضاف على تجربة الحروب الهجينة أو المركّبة بعدًا جديدًا ومتميّزًا، من شأنه التأسيس إلى نسخة رابعة تحتاج إلى توسّع وبلورة.

تمثّلت استراتيجية الشيشانيين في النقاط الآتية: جرّ الجيش الروسي إلى مسرح العمليات التي تتناسب مع وضعياتهم، وهي غالبًا داخل غروزني، أو الهجوم على مؤخرات الجيش الروسي، وتمديد مدة المعركة لتكبيد الجيش الروسي خسائر كبيرة.

عملت القيادة الشيشانية على بلورة دفاعات فعّالة ضد القصف، وأمرت القوات أن تكون الحركة دائمًا داخل غروزني حتى لا يوجد خط جبهة مستقر، وكانت خطتهم استدراج الجيش إلى وسط المدينة، حيث يصعب الانسحاب منها، ومن ثم الانقضاض عليه.

كان تكتيك الشيشانيين فعّالًا جدًّا بحيث كانت التشكيلات عبارة عن مجموعات تضم ثمانية مقاتلين، اثنان برشاشات ثقيلة، واثنان بمضادات

للدروع، وواحد قنّاص، وثلاثة برشاشات خفيفة. توزّعوا كـ: ممرّض ومتحدث باللاسلكي، وحامل ذخيرة، وتجتمع ثلاث من هذه المجموعات لتكوّن وحدة من 25 فردًا حين يستدعي الأمر، وتجتمع ثلاث وحدات لتكوّن كتيبة من 75 فردًا حين يكون الهجوم كبيرًا.

كذلك اعتمد الشيشانيون على الالتصاق بمؤخرات الجيش الروسي بمسافات تقلّ أحيانًا عن 50 مترًا لمنع الطيران من استهدافهم. كما إنّ الطائرات العمودية لم تستطع المناورة داخل المدينة؛ لأن المقاتلين يمتلكون صواريخ محمولة على الأكتاف مضادة للطيران، ويمكن القول إن سلاحيْن أسهما في النصر الشيشاني بامتياز، وهو سلاح ال «آر بي جي»، والذي كان يحمله اثنان من كل مجموعة، والقنّاصة، وقد استعملوا هذين السلاحيْن بكثافة.

طوّر الشيشانيون قذائف ال «أر بي جي» بنزع غطاء الصاعق، وزيادة كمية المتفجرات، مما جعله فتاكًا يدمّر الدبابة. ونتيجة تطور هذه الأساليب، لم يعد ممكنًا التمييز بين القوات النظامية، والقوات غير النظامية، كما إنّهم استخدموا صواريخ حديثة مضادة للدروع في إطار حرب العصابات. وفي بعض المعارك، لجأ الشيشانيون إلى عمليات انتحارية، ونصْب كمائن مع هجمات مرتدّة.

أما «تنظيم الدولة»، فقد استفاد من تلك التجارب، والخبرات، واعتمدها ضمن أساليبه المركّبة والهجينة، ومزج أساليب القتال من تقليدية وحرب نظامية، وهو ما اصطلح على تسميته بالحرب غير المتناظرة أو اللامتكافئة، وهذه الأساليب طبّقها في مسرح عمليات يمتد على 40 بالمئة من جغرافيا سوراقية العربية (سوريا والعراق). وتميّز التنظيم باستخدام عنصر المفاجأة، والصدمة، والروع، والحركة السريعة، ومناورة القوات من بقعة إلى أخرى، وسرعة في الاختراقات، وحسن في الاستطلاع،

ودقة في تنسيق الوسائط النارية، وبراعة في الحركة والنار، وبذلك تحوّل من مجموعات تعتمد حرب العصابات (اضرب واهرب) إلى ميليشيا متطورة (جيش شعبي)، وهو تطور نوعي وفعلي من الخلايا العنقودية إلى جيش يخوض مواجهات شاملة مع توظيف في التكنولوجيا، واعتماد على الانتحاريين. كما اختار في حربه الغزوات المفتوحة دائمًا كنهج أساسي.

اعتمد تنظيم الدولة الهجوم الدائم، أو التحضير لهجوم، أو تطوير هجوم، أو استغلال النجاح بهجوم جديد، ويكرّر الأسلوب نفسه: الهجوم المباغت ثم التثبيت، وهدوء الجبهة ثم الهجوم، ونادرًا ما يلجأ إلى الدفاع إلا في حالات استثنائية. ويهتم تنظيم الدولة بثلاثة أمور: 1ـ الموقع الاستراتيجي، 2ـ توافر الأسلحة، 3ـ العناصر المدرّبة.

يعتمد التنظيم تشكيلات على شكل كتائب يتراوح عديدها ما بين 250 إلى 300 عنصر، ويتم تقسيم الكتيبة إلى سرايا، وكل سرية ما بين 50 إلى 60 عنصرًا، وكل سرية تقسّم إلى أربعة فصائل، وكل فصيل إلى 12 عنصرًا، مضافًا لكل فصيل أمير، وشرعي، وأمني، وإداري، وهم لا يتنقّلون على شكل أرتال كبيرة، وإنما بمجموعات صغيرة، وعلى مراحل ومن طرق عدّة، ويفضّلون المناطق الوعرة والنائية، ويتمتّعون بمستوى عالٍ من التدريب الذي يقوم أساسًا على معنويات المقاتل، وسماته الشخصية الفريدة[1]، وعلى رأسها الاستعداد للتضحية في سبيل تحقيق أهداف القتال، ويركّز التنظيم في التدريب على أنواع عدّة، وهي كيفية بقاء القوات المقاتلة على قيد الحياة، وعلى الاستعداد للقتال لمدّة زمنية طويلة، ويركّز على تعليم القادة كيفية امتلاك القدرة على المناورة في الميدان، وكيفية تنظيم القوات المقاتلة.

---

(1) هذه المبادئ وضعها اليمني نصر بن علي الأنسي الذي كان مدرّبًا ومحاضرًا في الأكاديمية العسكرية المهنية الجهادية، وفي أكاديمية الفاروق للإرشاد وهما تابعتان لتنظيم القاعدة.

الفصل الثالث: مبادىء العمليات الهجومية عند تنظيم الدولة (داعش)

أسّس تنظيم الدولة أساليب خاصة ومبتكرة في عملياته، تتوافق مع الظروف الجغرافية، وبُنى الخصوم، ومما أضافه على الحرب الهجينة أنه شكّل مجموعات صغيرة تتسلّل بأسلوب الهجوم الصامت، ثم تنضمّ أثناء فتح التشكيلات عند نقاط الهجوم لتصبح سرايا، وتتحوّل نسقًا واحدًا بمواجهة المدافعين، وهم مزوّدون بالقواذف الصاروخية، والرشاشات الثقيلة، ومدافع الهاون 60ـ81ـ82 ملم، ثم تتحرّك إلى أقرب نقطة من خط الاشتباك، وفي وقت واحد يستخدم المهاجمون قذائف الهاون وال «آر بي جي»، ومدافع ال ب-10، ثم يعمدون إلى زج العناصر الذين يحملون القاذفات الصاروخية، والرشاشات الثقيلة (دوشكا)، ويمطرون الخصم بنيران كثيفة. بالتزامن، تفتح مراكز الإسناد كل الوسائط النارية البعيدة (راجمات الصواريخ- مدافع الميدان) على المواقع الخلفية لمنع المؤازرة، فيما تصطاد مفارز القنّاصة التابعين له المدافعين أثناء فورة الهجوم، وهذا يشير إلى أسلوب غزارة القوة النارية عند الهجوم[1].

في هذه الحالة تتغيّر وظيفة القنص من فعل هامشي خارج سياق المعركة الرئيسية إلى فعل اشتباكي داخلها، وفي ذروتها، وتبرز الرشاقة في الحركة والنار، وعادة يتم الهجوم بقوات ثانوية في النسق الأول، ويحتفظون بالقوة الرئيسية في نقاط ارتكاز خلفية، وعندما تضعف نقطة عسكرية في محور ما من خطوط الدفاع تتحرّك القوة العسكرية نحوها، وتنقضّ على المدافعين، بينما تستمر القوة الثانوية في النسق الأول في المشاغلة، وفي حالة الهجوم من مسافات بعيدة مكشوفة، والاشتباك البعيد، وهم يقودون شاحنات أو سيارات مفخخة، كما يرسلون ممن يحملون أحزمة

(1) علاء اللامي، «**نقاط الضعف والقوة عند داعش**»، جريدة الأخبار، تاريخ 29/ تموز/ 2014.

ناسفة (الانغماسيين)، أو ما يعرف بمجموعات الالتحام لبثّ الرعب في صفوف المدافعين، ثم تدخل مجموعات مسلحة بالرشاشات المتوسطة (bkc) والثقيلة (دوشكا)، وهنا نلحظ أن العمليات الانتحارية كانت بهدف الرعب، وكسْر الروح المعنوية، حيث يسبق الهجوم دائمًا حرب تمويه، واستطلاع ناري، وهجوم، ثم تراجع، مع اختلاق محاور قتالية ضعيفة لتشتت التركيز عن الهدف الرئيسي، ثم يبدأ هجوم الصدمة.

مضافًا إلى ما كان يفعله المقاتلون الشيشان أثناء الهجوم بالاعتماد على القواذف الصاروخية، والرشاشات الثقيلة، والمتوسطة، والقنّاصة في النسق الأول، أضاف عليها «داعش» الصواريخ الموجّهة (تاو)، ومدافع بـ 10 محمولةً على الأكتاف، وصواريخ الغراد 107 (فوهات فردية) لتوفير كثافة نار، ودقة في الإصابة.

وعندما يتخذ التنظيم موقف الدفاع، لا يعتمد ما يعرف بخط دفاع عمق؛ بل يجعل الخطوط الدفاعية نشطة ليصعب تحديد خط الدفاع الأول، وتعمد وحداته إلى التفخيخ بالعبوات الناسفة، والألغام، ونشر أعداد كبيرة من القنّاصة، بحيث تتولى القناصة أماكن المرتفعة، بينما يتم تفخيخ المراكز المتقدّمة، ويتم تحريك مجموعات حول المراكز للقضاء على أي مُدافع يحاول الانسحاب، وهذا تكتيك نفسي.

ولدى التنظيم مجموعات أخرى تقوم بحركات التفاف على المهاجمين، مع الاعتماد على الانتحاريين لصدّ الهجوم، ولكن التنظيم عمومًا يعتمد الهجوم كجزء من استراتيجية الدفاع عن مناطقه، وفي كلتا الحالتين: الهجوم والدفاع يتبع التنظيم المبادئ الآتية:

1- مرونة عالية في الانتشار، والمواجهة، وديناميكية في تغيير الخطط وفق مقتضيات الحاجة، وحسب تطورات القتال في الميدان.

2- تجنّب الصدام المباشر مع الجيش النظامي لحرمانه من استخدام قوته النارية، ومهاجمته في أسوإ حالته.

3- اعتماد ساحة الحرب المفتوحة: الهجوم الدائم دون الاعتماد على خطوط ثابتة.

4- استثمار النجاح الحاصل في عمليات الإغارة، والضربات المفاجئة، واستغلال ضعف الخصم.

5- استثمار القليل من الأفراد والمعدات غير المكلفة نسبيًّا بأسلوب يمكن أن يعرقل ويوقف قوات تقليدية، أكبر عددًا، وأكثر تسليحًا.

6- العمل بمبدإ الانتشار المبكر للمجموعات كأسلوب الدفاع السلبي، ومقاومة الاستطلاع، وتجنب الضربات الجوية المركزة مع القدرة على اتخاذ التشكيل المناسب للتعامل مع الخصم عند وصوله إلى مناطق الاشتباك.

7- اعتماد مفعول النوعية بالنسبة إلى السلاح الثقيل بدلًا من الكمية، وعدم إقحامه في تشكيلات كبرى ثقيلة الحركة كي لا يصبح عبئًا عند المواجهة الحاسمة، والاستعاضة عنها بوحدات مضادة للدروع.

8- التوسع في استخدام الراجمات الصاروخية، وكثافة النيران، والقوة التدميرية بحيث تجعلها أسلحة فعّالة ضمن هذه المجموعات.

9- إعداد مراكز قيادة، وسيطرة أساسية، وبديلة متنقلة، وكذلك تخصيص مواقع بديلة لضمان استمرارية القيادة أثناء التحرك والهجوم.

10- إخراج الخصم من منطقة الخندق، وهذا يتطلب حيوية، وهجمات مستمرة عبر الاختبارات النارية، والهجمات الوهمية.

ويلخّص عبد الله بن محمد[1] القواعد الأساسية، والمبادئ القتالية على الشكل الآتي:

لضمان تنفيذ آليات العمل العسكري، يجب العمل ككتلة متحدة، في نطاق معين ومدروس، بحيث لا تؤدي إلى تشتت القوات، فتجنّب تشتت القوة عامل مهم مهما بلغت مساحة الانتشار للمحافظة على القوات، وهذا، بنظره، من أهم مرتكزات الفعالية، ويضيف أن من يتقن حشد القوات هو من سيُحسن التحرك.

لا شك في أن «تنظيم الدولة الإسلامية» يختلف في قيادته عن القادة العسكريين من الجيوش النظامية، وشبه النظامية، فقادته ومقاتلوه غير مقيّدين بقوانين، وأنظمة الدولة، ولا يعيرون اهتمامًا لتدمير الأملاك العامة والخاصة، ولا يتقيّدون بأية حرمات، كما لا يهتمون لسلامة الجنود، ويتمثّل ذلك بكثرة العمليات الانتحارية دون موجب كبير، كما حصل في الهجوم على كوباني بأكثر من 60 انتحاريًّا، وعلى مصفاة بيجي 20، والحسكة 32. إنهم لا يخضعون للمساءلة من جهات الدولة والمجتمع، ومساءلة الأمير تحصل إذا لم يحصل الهجوم فقط.

إذا راقبنا معارك «داعش» و«النصرة» في سوريا والعراق نلاحظ غياب أيّ ضوابط على أداء القادة الميدانيين، وهذا جعلهم يتفوقون في مسرح العمليات.

ولكن تجربة «تنظيم الدولة الإسلامية» في العراق والشام ليست معيارًا في تحديد نسبة النجاحات، كون الخصوم يعانون نوعًا من الإنهاك، والاستنزاف يضطرهما إلى التردد والحذر، فالنظامان السوري والعراقي

---

(1) عبد الله بن محمد، مؤلف «المذكرة الاستراتيجية»، و«استراتيجية المعركة الإقليمية على أرض الشام»، و«حرب العصابات السياسية».

استُنزفت القوة التي كانا يتمتعان بها، وذلك نتيجة ظروفهما المعروفة، فالجيش السوري يخوض حربًا مركبة ومعقدة منذ 5 سنوات، وكذلك الجيش العراقي الذي لا يزال أسيرًا لظروفه منذ الاحتلال الأمريكي.

لذا أظهرت المواجهات مع داعش محدودية الجيشين خاصة أنها جرت في بيئة معقدة، كانت تتطلب وتشترط في حد ذاتها جيوشًا حديثة ومنظّمة، لا أن يتم رفدها بمليشيات كـ«الحشد الشعبي»، و«جيش الدفاع الوطني».

وعلى الرغم من قوة «داعش»، فنقاط ضعفه واضحة، وهزيمته ممكنة وأكيدة، فهو يتجنّب المواجهات المباشرة والجبهوية-الصدامية، كما إنّه يواجه صعوبات في الدفاع إذا تعرض لهجوم من نقاط متعددة. فالجيوش النظامية عادة تستفيد من اتساع المساحات؛ كونه يسمح لها بتركيز قوات هجومية على أكثر من منطقة ومدينة. وبما أن تنظيم الدولة يفضّل الهجوم، فإن اتساع الجغرافيا يفقده القدرة على التمسك بها، وهذا يعطي أفضلية للجيوش النظامية لضربه في مناطق عدّة في آن معًا.

ففي حالة هجومية على منطقة يجب معالجة الموقف بشن هجمات مضادة، ومن محاور عدّة، ومن أهم نقاط ضعفه أنه لا يقاتل سوى في المناطق المسطحة ليتسنى له استعمال السيارات المفخخة، ويعجز عن المواجهات في الجبال، أو قتال الشوارع مثال (كوباني، الحسكة، تل أبيض)، ويمكن اختراق منظومة الاتصالات لإفقاده القيادة والسيطرة، وعزل المجموعات إحداها عن الأخرى عبر اختراق وتفكيك شبكة الاتصالات، خاصة أن وحداته تنتشر في جغرافيا واسعة وكبيرة، وذات تضاريس معقّدة، وغير متصلة، ومتداخلة مع الخصوم، مما يسهّل قطع الإمداد والدعم.

من هنا أهمية إعادة تصحيح مسار الجبهات إلى شكل جبهوي-

صدامي مباشر، وتنظيف البؤر، والجيوب لمنعهم من التنقّل من بقعة إلى أخرى. ففي كوباني نجح الأكراد في المواجهات المباشرة، وكذلك في تل أبيض، والحسكة، كما نجح «حزب الله» في شرق حمص والقلمون، كما يمكن إفقادهم عنصر المفاجأة، والمبادرة عبر الدفاع الحيوي، والإغارات المتكررة، والكمائن المتقدّمة، والعمل خلف خطوطهم.

أما في الدفاع عن المراكز، والمقرات والمواقع، فيجب وضع سواتر ترابية متعرّجة (زيك زاك)، وحفر خنادق متقدمة عازلة للحؤول دون وصول السيارات، والشاحنات المفخخة، وهذا يفقد مهاجمي التنظيم عنصر قوة الاقتحام، ويمكن تعزيز المراكز، والمقرات بأبراج مرتفعة، ومعزّزة بصواريخ موجهة مع قنّاصات «م ط»، وهذا متوفر ومتاح لاصطياد تلك السيارات.

أما ما يعرف بمجموعات الانغماسيين، فيمكن تأمين وسائط نارية كثيفة بوضع شبكة من مدافع الهاون 60 ملم بدرجة أقل من 90 درجة، بحيث يصبح المدى 100 متر للتعامل مع المهاجمين لحظة الاختراقات والالتحام، مع نشر أعداد كبيرة من القنّاصة للتعامل مع المهاجمين عند فورة الهجوم بحيث تتحوّل القنّاصة من فعل هامشي إلى فعل اشتباكي بداخلها. وهنا يجب أن تلعب الطائرات المروحية دورًا أساسيًّا في اصطياد مجموعات الدعم والمؤازرة، ومن المعروف عن تنظيم الدولة أنه عندما يتعرّض لخسائر بشرية، يتراجع، ويعوّض عن ذلك باختيار مناطق نائية لاقتحامها وذبحها؛ لذلك تكمن هنا أهمية مجموعات الكمائن التي يجب أن تكون بانتظار خصومهم عبر توقّع المناطق التي يمكن أن يهاجمها التنظيم.

الحصيلة

قـدّم تنظيم القاعدة بنسخه الثلاث، وفروعه المنتشرة في العالم،

تجربة قتالية مميزة، وقدّم إسهامات إضافية، وحوّل المجموعات والخلايا الصغيرة إلى جيوش عابرة للحدود، وقارع الجيوش النظامية، والأحلاف الدولية بإتقانه طرقًا وأساليب عسكرية عدّة، والتي باتت تعرف بالأسلوب المركب، ويمكن تسميتها بـ «حروب المبادرة الميدانية». هذا الأسلوب جُرّب في العراق وسوريا على نطاق واسع، ونضج في غمرة المواجهات والملاحم، فالنجاحات لم تكن وليدة اشتباك صغير وآني، إنما جرت المواجهات على امتداد خمس سنوات من الحرب الضروس، ممّا عزّز احتمالات تفوّق هذا الأسلوب القتالي في العديد من الحروب والمعارك، ورفْع نسبة تسجيلها لأرباح وانتصارات شتى على حساب الحرب النظامية.

والأسلوب المركب لم يعد مقتصرًا على تجربة حرب المدن (قتال الشوارع) أو الجبال؛ بل تعداها إلى المواجهات الشاملة، كاستعمال الدبابات، والطائرات الموجهة، والمنظومات الصاروخية، ونجح في كسر مفاهيم القوة التقليدية، فنجح الميداني مقابل الاستراتيجي، كونه يعطي الأفضلية للقائد الميداني، بحيث يتحرّر من الروتين المعتاد في الجيوش النظامية، التي تعتمد استراتيجية عمل تسلسلي وآلياته، تحدّد الهدف، وتعمل عليه القيادة العسكرية، وينفّذه القائد الميداني.

أما تنظيم الدولة فارتكزت فكرته الأساسية على تغيّر جوهري بطريقة مواكبة العمل بحيث تُعطى الأفضلية للقائد الميداني بعد أن استفاد من دمج الأسلوبين الأنصاري والنظامي، مما أفضى إلى تفوق ميداني على الجيوش النظامية، كونه يتيح دينامية ومرونة وهامشًا أوسع، ويجمع بين السيطرة المركزية، والتنفيذ على المستوى المحلي.

لقد برز في مسرح عمليات داعش قادة ميدانيون تفوّقوا على القادة الإداريين، والمخطّطين، حيث وجدوا بدائل سريعة في خضم المعركة مثال: الانتقال سريعًا من تل أبيض-الرقة إلى كوباني، أو من مصفاة بيجي

إلى هيت، هذه الدينامية العالية نجحت نتيجة انتقالهم من روتين التسلسل الإداري إلى المبادرة الميدانية، أي التخلي عن التنظير إلى الممارسة العملية، وهذا كان يحتاج إلى قوات حيوية ـ نشيطة.

بدون شك لقد حدث تغيير جوهري وشامل في تكتيكات العمل المسلّح في أسلوب المجموعات الجهادية، وخاصة بعد إعلان تنظيم الدولة الخلافة 2013، وجمع الجغرافيا والديمغرافيا، والتمدد في جغرافيا كبيرة، وتمثّل نجاحهم الأكبر في تطوير الهيكلية التنظيمية والعسكرية، والانتقال من مرحلة النكاية، وكسر الشوكة، إلى التمكين، وإعلان الإمارة، وتمّ تغيير استراتيجية «قاعدة خراسان»: قتال العدو البعيد (أميركا) إلى استراتيجية قتال العدو الأقرب (الأنظمة) مستفيدين من الانفلات الأمني، وضعف الدول، وفوضى الربيع العربي.

كان استلهام الخلافة عامل قوة وجذب، ولكن تجربة تنظيم الدولة، والقاعدة وفروعهما، أحدثت تشوّهات في ما يعرف بحرب العصابات، وحرب التحرير الشعبية؛ كونهما لم ترتكزا على خلفيات أخلاقية وثورية، فالإسراف في القتل، والترويع يفضي إلى نتائج سريعة، ولكنه حرْق للمراحل، وتاليًا مقدمة للأفول، بينما ديمومة البقاء والاستمرار هو اكتساب ودّ الجماهير، والبيئات الشعبية، والاجتماعية، والتماهي معها، وليس إخضاعها، لذلك فإن هذا الأسلوب المروّع ما هو إلا طفرة عابرة، لهذا بدأت الشكوك حول قدرة التنظيم على الاستمرار.

إن التنظيم لا يمتلك مقوّمات البقاء والاستمرار، فقدراته العسكرية في تضاؤل وعجز، خاصة على مستوى تأمين وحشد مقاتلين جدد، وهذا سينعكس سلبًا على قدرته مواصلة القتال. لقد فقَد تنظيم القاعدة بكل فروعه، رموزه ما بين 2006 و2015 من القيادات التي كانت تحمل حضورًا قويًا على مستوى الساحة الجهادية العالمية، مما أدى إلى صعود قيادات

شابّة دون الأربعين، لم تعاصر تلك التجارب والخبرات، حيث طغى عليها عنصر الحماسة والتهوّر، ممّا أوقعها في أخطاء قاتلة أدّت إلى خسرانه بيئات حاضنة وحلفاء مساندين، خاصة بوجود عناصر أجنبية ساهمت بإحداث شرخ مع القيادات المحلية، وهذا سيؤدي لاحقًا إلى اتفاق شبيه بالذي حصل في البوسنة (اتفاق دايتون 2005) وطرد الأجانب، وهذا بدوره سيضعف الكتلة المقاتلة التي تشكلها العناصر الأجنبية كقوة. وقد بدأ هذا التباين بالظهور في سوريا إلى حد الاقتتال والتصفية في ما بين مقاتلي وقوات الصف الواحد.

لقد تحوّلت هذه الظاهرة إلى حصان طروادة تستخدمها الدول لتصفية الحسابات في ما يعرف بالتخادم السلبي والآني. هذه الظاهرة لم تنطلق من مشروع إسلامي عام، ولا من خلفية إسلامية-جهادية، إنما من إفرازات «حرب الخليج» والاحتلال الأميركي للعراق، والواقع المنهار، والخيبات المتلاحقة، وسلوكيات أدت إلى تلاقي وتقاطع مصالح بين المطرودين من الجيش العراقي المنحل واجتثاث حزب البعث، مع بقايا تنظيم القاعدة في العراق الذي كان أوشك على الهزيمة في 2007 على يد «الصحوات» العشائرية التي تخلّى عنها الأميركي أيضًا، وبدورها التحقت بتنظيم القاعدة من البعثيين والجنود العراقيين السابقين، مما أدى إلى إنشاء تكتلات وتجمّعات كبيرة.

ذلك التجميع الهجين لم يؤسس أو ينطلق من واقع ثوري- نضالي، تفاعلي، ويقرّ بذلك عبد الله بن محمد، ويقول: بدأت الثورات العربية بحركة ميكانيكية، تعتمد على التقليد، فهشاشة النظام التونسي شجّعت الفكرة على الخروج من سيدي بوزيد إلى بقية المناطق معتمدًا على قدراتها الذاتية، وهذا التحريك بذاته عفوي بدون رأس، ثم انتقلت الفكرة بالتقليد إلى مصر، ثم ليبيا وسوريا، وعلى الرغم من توافر السلاح، لم يكن يوجد زعامات سياسية. وهذا ما نقصد به غياب الصحوة أو المشروع، إنما كانت

موجة طفروية مصيرها الانكفاء والضمور. إنها من ردات الفعل على محاولات الإقصاء والتهميش.

ولا شك في أن حرب الخليج ساهمت بإفرازاتها نتيجة الاحتلال الأمريكي، وقد أشار المعارض السوري هيثم المنّاع في كتابه: «من هجرات الوهم إلى بحيرات الدم» إلى أن «الفوضى التي حملتها قوات الاحتلال الأميركي، والقرارات المدمّرة التي اتخذها بول بريمر الحاكم الأميركي في العراق بضرب بنية الدولة العراقية، وحلّ الجيش العراقي، إلى قدوم المجاهدين إلى العراق، بهذا المعنى تتحمّل قوات الاحتلال الأمريكي المسؤولية عن خلْق كل تلك العناصر الموضوعية لتشكيلات عسكرية واسعة خارج نطاق الاحتلال بكل ما أوصلت من استئصال واجتثاث، وإبعاد لكل من كان على صلة عسكرية أو سياسية مع النظام السابق».

ويشير المفكر العربي الدكتور كمال خلف الطويل إلى أن «هذه الظاهرة شبه طفروية توشك على الضمور مع تلاشي المسبّبات»، فقاعدة خراسان هي نتاج الحرب على العراق 1991، كما إنّ قاعدة العراق هي نتاج لاحتلال العراق 2003.

أما على المستوى العسكري القتالي، فستبقى الأفضلية للجيوش النظامية التي طرأت تحسينات على وحداتها، والتي بدأت تعتمد على تشكيلات صغيرة كركن أساسي في تشكيلات القوات المسلحة، بدلًا من الاعتماد على الفرق الكبيرة التي تخضع لروتين تقليدي، بحيث تمتلك تشكيلات، وصنوفًا متنوعة من الدروع، والدفاع الجوي، والمدفعية، والصواريخ، والطائرات، ووحدات مجوقلة، ومؤللة، وكومندوس، وتتميز بالتنظيم والتدريب، والقدرة على التنسيق، بحيث تمتلك مرونة في تنفيذ التمهيد الناري، والتقدم بوحدات صغيرة تساندها خطوط إمداد، ودعم لوجستي، وهذا يحتاج إلى تطعيم الجيوش بمناهج وأساليب مختلفة.

وتعتمد بعض الدول الآن على هذا الأسلوب المركب كالجيش السويسري، ويعتبر نموذجًا ناجحًا، حيث يعتمد على الجيش النظامي والشعبي، ويتم استنفارهما، وتعبئتهما بسرعة لمواجهة أي تهديد خارجي ضمن أنشطة محدودة للمواجهة، والتنسيق في ما بينها، وبذلك تكون القوات المسلحة السويسرية مهيأة للقتال بأسلوب تقليدي، ومنهج حرب العصابات، بآن واحد ومنذ اليوم الأول، وتعتبر أيضًا الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الدول التي تعتمد هذا الأسلوب حيث بات الحرس الثوري الإيراني مسلحًا اليوم بشكل أقرب إلى الجيش منه إلى ميلشيات تعتمد حرب عصابات، كما إنّ الباسيج تستخدم لمهام حماية الداخل.

إن حروب المبادرة الميدانية، إذا جاز التعبير، ربحت في الكثير من المعارك على المستوى الميداني، لكنها لم تتخذ طابعًا ثابتًا، له قوانينه التي تحفظ قدرته على الاستمرار؛ بل شكّلت على الدوام حالات منفصلة، لا يستفيد واحدها من التجارب الأخرى إلا لمامًا، بما ترامى لقادته من معلومات، وبما استطاعه العقل البشري من ابتداع خطوات ميدانية طارئة واجهت الجيوش الكبرى، وتمكّنت من إلحاق هزائم بها.

شكّل هذا النمط من الحروب مراحل انتقالية، ويفترض أن لا يكون أكثر من ذلك، فحروب التحرير الشعبية المرادفة لحروب القاعدة، وأنماطها المختلفة، كانت محطات استهدفت أكثر من غاية. أولاها، في حالة ضعف القوى المقاتلة الناشئة، والناهضة للتحرر، اتبعت أساليب يمكن أن تكون عملية اختبار وتقوية للعمل العسكري، وفي ظلالها ينشأ التنظيم ويتطور، وينمو، وفي خضم المواجهة، يقوى عوده، ويستنبط أساليب جديدة، ويمتلك قدرات أفضل، ويؤمّن لذاته الإمداد أن العسكري أو المادي، وهو في هذه الحال يظل في موقع دفاعي، حتى لو لجأ إلى الهجوم عملانيًّا، في كثير من الأحيان.

غير أن هذا الأسلوب سيظل في موقع دفاعي إذا لم يتطور إلى مرحلة تنمية القدرات على المواجهة الشاملة، واحتلال المواقع، والتوسع، والتمركز، والحفاظ على المواقع التي يكسبها؛ لكي يواصل هجومه إلى مواقع جديدة تمكنّه بالتالي من كسر العدو، وإلحاق الهزيمة به.

في هذا الإطار، يمكن لحرب العصابات، أو حروب الأنصار، لعب دور حاسم في المواجهة، وتحقيق الانتصارات الساحقة في المعارك. فالأسلوب يزاوج بين المبادرة الفردية الميدانية، وبعض ما اكتسبه بعض القادة العسكريين من حنكة وتجربة وتدريب وعلم. وإذا شاء أي طرف الوصول إلى النصر الأخير، لا بد من العودة إلى تطوير حرب العصابات إلى حرب نظامية، تخضع لقوانين علمية، مدروسة، مدعومة بعمليات تسليح، وتطوير، ومزيد من الاطلاع على الاختراعات الحديثة، والفكر العسكري الأكاديمي، وإلا بقيت حروب العصابات حروبًا إرباكية لا تصل إلى الانتصار. يجب أن تكون حرب العصابات، التي في نسخها القاعدية، مزجت بين الأنصارية والنظامية، أن تتحوّل إلى حرب نظامية قادرة على تطوير المواجهة بطرق عسكرية علمية، بعد أن تكون قد استنزفت الخصم، وأنهكته، وقسَا عودها فيها.

ربما تشكل التجربة الفيتنامية نموذجًا لما يمكن أن تكونه حرب العصابات. فقد بدأ الفيتناميون، بمواجهات اعتمدت السلاح الفردي البدائي، ثم اخترعت أساليب شعبية كأفخاخ الضباع، والنحل، ثم تطورت تجربتها، وامتلكت المزيد من الأسلحة، خصوصًا من الخصم، ونظّمت المزيد من المقاتلين. وتمكّن «الفييتكونغ» من إلحاق أضرار كبيرة بالجيوش المعادية، لكن في خضم حرب العصابات، كان الجنرال جياب ومن معه في حلفه، يطوّر أساليب المواجهة، وينظّم الحركة المقاتلة الشعبية، ويحوّلها إلى حرب نظامية، استطاع بعد ذلك قياس قدراته على الهجوم الكاسح، وإمكانية تحقيق نصر نهائي، وانتهى معه دور حرب

العصابات، فاجتاح «الفيتكونغ» مواقع الخصم في الجنوب الفيتنامي، إلى أن تمكنوا من السيطرة النهائية التامة على العاصمة سايغون.

لم يكن الفييتكونغ لينتصروا لو ظلوا متبعين حرب العصابات، الحرب القائمة على شيء من العلم، وشيء من المبادرة الميدانية. وعلى الرغم من أهميتها، ظلّت حرب العصابات مرحلة انتقالية حتى نموّ الجيش الفيتنامي النظامي الذي بات قادته يعرفون علميًّا قدراته على التقدم وفق قوانين وشروط عسكرية تدرس في المعاهد، وتطبق ميدانيًّا، ويجري تقييمها خطوة خطوة بالمقارنة مع ما يمكن أن يملكه جيش العدو من قدرات وتجارب وخبرات، إن في الحيّز البشري، أم في الحيز العسكري التقني.

تخدم حرب العصابات المعركة في بداية الطريق، وتشكّل أسلوبًا لا مفر منه بين قوى تعتمد المبادرة الفردية، وأخرى تمتلك الجيوش والسلاح والدول، لكنها يجب أن تخطط وتلجأ في النهاية إلى الحرب النظامية حيث كل الأمور مدروسة بقياسات علمية، وبشروط تقنية يفترض أن تكون موجودة في المدارس العسكرية، وهي تتطور وتتقدم أيضًا في مواجهة حرب العصابات التي يصعب أن تهزم، لكن يصعب أن تنتصر النصر النهائي إذا ظلت معتمدة على الشكل الأنصاري.

كما إنّه يفترض بالقوة العسكرية أن يكون لها هدف تقاتل من أجله. وإذا كان هذا الهدف هو الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، والاحتلال الأميركي للعراق، لكنه زال بانسحاب السوفياتي والأمريكي، ولم يبقَ أمام مقاتلي الحركة الجهادية شعار تعبئة يقاتلون من أجله. ولا يكفي السعي غير المعلن بالحصول على موقع في السلطة هدفًا صالحًا للجهاد والقتال والتضحيات الكبيرة، بلوغًا إلى نصر محقق. ومن هنا، نرى أن آفاق التنظيمات الجهادية مقفلة، ومحكومة بما ستؤول إليه الاتفاقيات الإقليمية

والدولية من حلول، مهما طالت، ويرجّح أن تكون هذه الحركات أهمّ أثمانها.

انخراط الفئات الشابة في جماعات العنف المتطرفة: دراسة حالتي تونس وليبيا[1]

الأستاذ نوفل صدِّيق[2]

بالنسبة إلى ظاهرة العنف التكفيري، أتصور أن بروز هذه الظاهرة مرتبط ارتباطًا وثيقًا جدًّا بأزمة الدولة في منطقتنا، أزمة الدولة القطرية كما نعرفها، ويمكن أن نسميها دولة ما بعد سايكس بيكو، هذه الدولة هي وريثة الاستعمار؛ لكنّها كذلك وريثة حركات التحرر ووريثة أشياء كثيرة متناقضة أحيانًا.

هذه الدولة في منطقتنا تمرّ في أزمة عميقة جدًّا، وأظن أننا في ذروة هذه الأزمة، وأظن أن هذه الأزمة هي نفسها موجودة في إطار أعم من أزمة الدولة القطرية أو الدولة القومية الحديثة، ليس في منطقتنا فقط؛ بل في العالم بشكل عام.

تُعقد في العالم كلّه اليوم وبوتيرة سريعة جدًّا عدد من الندوات الفكرية عن موضوع العنف، أحيانًا تختلف التسمية، فثمة من يسمّيها الحركات التكفيرية وثمة من يسمّيها حركات إرهابية وثمة من يسمّيها راديكالية...

---

(1) ملاحظة: لم يقدم الباحث ورقة مكتوبة، ولذلك اعتمدنا التسجيلات الصوتية مع صياغتها بما يتناسب مع طبيعة النص المكتوب.

(2) باحث في الشؤون السياسية، رئيس جمعية المقدمة، من تونس.

ربما تعقد في الأسبوع نحو ثلاث أو أربع ندوات في كل بلد عن هذا الموضوع. والمنظمون هم من الأصناف والتوجهات المختلفة. حاليًا تنتج الدول الغربية عددًا كبيرًا جدًا من هذه الندوات تحت تسمية جديدة جاءت ما بعد تسمية مكافحة الراديكالية فأصبحت الآن مكافحة التطرف العنيف. ومن نحو شهر ألقى ديفيد كاميرون خطابًا حول الموضوع، وقال إنه يجب أن نغير من سياستنا وأن لا نكافح التطرف العنيف فحسب؛ بل كذلك التطرف غير العنيف الذي يولّد بدوره التطرف العنيف. طبعًا كل من ينظم هذه الندوات ليس له الدوافع نفسها وليس له الطبيعة نفسها.

يسألوننا في تونس كيف نكافح الراديكالية والتطرف العنيف؟ وفي كل مرة نحاول أن نحدد ما ينبغي أن نتكلم عنه، ما هي هذه الراديكالية وما هي السمات الأساسية المؤسسة فيها، يعني ما هو عرضي وما هو أساسي؟ هل إن أشكال العنف التي نراها فيها اليوم هي مكون أساسي في طبيعتها أم عنصر عرضي تحدده الظروف الجغرافية والسياسية أو غيرها. إذا حاولنا أن نتجرد تمامًا من مواقفنا السياسية، وإذا تجردنا من كل شيء نجد أنه في هذه المساحة الكبيرة التي نسميها الحركات التكفيرية أو الحركات الجهادية أو السلفية الجهادية الجديدة أو غير هذا، ثمة تمظهرات مختلفة جدًا. توجد حتى حركات تعتبر نفسها مكونًا وتنتمي للتيار نفسه الذي يضم القاعدة وتنظيم الدولة وغيره، لكن لا تمارس العنف ويقول بعضها إن الأرض التي أنا موجود فيها ليست أرض جهاد؛ بل هي أرض دعوة وأقوم بعمل دعوي واجتماعي. إذا سحبنا من ممارساته أشكال العنف الإجرامية والبشعة جدًا يصبح شيئًا آخرًا، يعني يمكن أن يكون منتميًا لهذه المساحة من دون أن يمارس هذا الشكل من العنف.

في سياق تقديم إجابة عن التساؤلات السابقة يمكن أن نقول إن ما يجمع هذه الحركات كلها هو أنها لا تعترف وتناهض النظام الإقليمي القائم على الدولة القطرية، الدولة القومية التي نعرفها. إذن لا تعترف بأسس هذه

الدولة التي تريد احتكار العنف الشرعي؛ بل بعضها يعتبر أن العنف الشرعي حكر عليه مثل داعش. لا تعترف هذه الحركات بالحدود الجغرافية التي هي من أسس الدولة ومكوناتها، ولا تعترف بموضوع السيادة الوطنية التي تترجمها الحاكمية الوطنية أو الشعبية.

نحن نرى في الميدان أن ظهور هذه الحركات بكثافة وقوة يكون في المناطق التي تصل فيها أزمة الدولة إلى درجة وذروة كبيرة جدًّا. بالنسبة إلى تونس يسأل بعضهم لماذا هي التي تصدر أكبر عدد من الشباب إلى ما يسمّونه بؤر التوتر، فمع أن مساحة تونس صغيرة إلا أنها من أوائل الدول في تصدير الشباب نسبة لعدد سكانها. هذا ليس شيئًا جديدًا، هي ظاهرة تاريخية يجب دراستها. الجيل الذي عمره خمسون سنة في تونس حاليًّا هو الذي يتصدر الأحزاب السياسية. عدد كبير جدًّا منهم تدرب في مخيمات لبنان. في آخر تبادل جثث وأسرى كان عدد التوانسة الذين استرجعهم حزب الله من الصهاينة كبير. لماذا هذه الكثافة ولماذا نجد قدرًا من التأييد الواسع جدًّا لهذه الحركات في تونس؟

أنا أزعم أن قسمًا كبيرًا من الشباب التونسي في تونس ممكن أن يكون غدًا منخرطًا أو مؤيدًا لهذه الحركات، في حين أن تونس ليست البلد الأقل استقرارًا وليست البلد الذي يمكن أن نقول إن الدولة فيها في أكبر أزمة، ثمة أزمات في ليبيا وفي أماكن أخرى، توجد في تونس حالة يمكن أن نعتبرها مفارقة، حيث تعتبر النجاح الوحيد لما سمي الربيع العربي ووجدت صيغة استقرار نسبي. وصيغة الاستقرار هذه كانت من خلال معادلة صعبة جدًّا وجدنا فيها أن الفرقاء السياسيين الأساسيين المتنازعين تحالفوا وكوّنوا ائتلافًا حكوميًّا يحكم حاليًّا ويحظى بالتأييد، حزبٌ يُعتبر تواصلًا للنظام السابق وحزب إسلام سياسي، شكلوا حكومة لها أغلبية برلمانية واسعة جدًّا ممكن أن نعتبر أنها حكومة من دون معارضة. وهذه المعادلة كانت الشرط لإبقاء الاستقرار في بلد وضعه الاقتصادي كارثي وفيه تهديدات إقليمية

وأمنية كثيرة. لكن الوجه الثاني لهذه المعادلة هو أن أشكال عدم الرضا أو السخط الذي نجده في المجتمع لا يجد لنفسه تعبيرًا في الساحة السياسية وفي الحكم وتعتبر أن الدولة ككل غريبة عنها. توجد الآن في تونس قطاعات كبيرة من المجتمع ومن الشباب يعتبر أن هذه الدولة دولة غريبة وأنه يعيش خارج الدولة، وموضوع إيجاد خطاب بديل عن هذا الشكل هو الشيء الأساسي الذي يمكن أن يجذبه.

عشنا في تونس تجربة مهمة جدًّا هي تجربة جهادية جديدة. حركة أنصار الشريعة التي وجدت في تونس قبل أن توجد في اليمن ثم في ليبيا، أنصار الشريعة حاليًّا يُعتبرون في إطار القاعدة، حاولت أنصار الشريعة أن تؤسس لنمط جديد لهذه المجموعات الجهادية أو التكفيرية أو سمها كما شئت والذي هو ليس نمطًا طلائعيًّا وليس حسب مقولة الفرقة الناجية الصغيرة التي تواجه باقي المجتمع. حاولت أن تحدث حركة جماهيرية وأن تؤسس لكي لا تصبح فرقًا طلائعية تقوم بحرب عصابات معزولة عن بقية المجتمع؛ بل حاولت أن تكون مؤسِّسة لمجتمع يحمل قيمها. توجد اليوم مفارقات بين القاعدة وتنظيم الدولة. داعش حاول أن يؤسس مجتمعًا مجاهدًا وفق عباراتهم، وهذا من خلال تنظيرات ومن خلال قواعد إجرائية واضحة جدًّا ممكن أن نجد فيها كيف نتعامل مع المناطق التي نسيطر عليها. المناطق المحررة نفتح فيها مجموعة من السياسات ومن المكاتب، مكتب الخدمات ومكتب الاستتابة ومكتب الحماية والأمن. أرادت هذه الدولة تأسيس دولة راعية بديلة عن الدولة القطرية. في تونس ثمة أسباب عدّة لانخراط الشباب في هذه الحركات: السبب الأول وفق ما يقولونه حسب وعيهم، وقد يكون وعيهم مشوهًا، هو الارتقاء وهو قيمة أساسية بكل أشكالها بالنسبة إليهم، هؤلاء شباب يعيشون في ظروف وشرط يعتبرونها دون ظروف حياة كريمة وشروطها، يعتبرون أنهم مهانون كالحيوانات، وأن هذه فرصة كي يصبحوا مجاهدين وأن يرتقوا روحيًّا وماليًّا. بعضهم

يذهب مع عائلته لأنه قيل له أو اقتنع بشكل أو بآخر بأن الدولة تضمن حقوق الناس وتضمن كرامتهم من خلال أن الدولة تهيئ فرصة الزواج لمن لا يجد الفرصة فتعطيه وتساعده كي يتزوج ويؤسس عائلة. في مجتمعاتنا الشاب الذي يصل إلى عمر ثلاثين سنة وهو غير قادر على تأسيس أسرة ينظر إليه باحتقار. هم مقتنعون بأن تنظيم الدولة يساعده كي يحقق نصف دينه وأن يتحول إلى مقاتل يصبح له قيمة حتى لو كانت هذه القيمة سلبية بالنسبة إلى بعض.

موضوع الارتقاء يحضر بكثافة في خطاب الشباب. وبودي أن أسرد نموذجًا هو مدينة «سرت» التي أصبحت معقلًا لتنظيم الدولة في ليبيا.

سرت كانت معقل العقيد معمر القذافي، فقبل سقوط طرابلس أراد القذافي أن ينقل العاصمة إلى سرت. سرت مكونة من مجموعة من القبائل من بينها قبيلة معمر القذافي. وتعرضت إلى قصف رهيب من الناتو، لأن القذافي التجأ إليها وتحديدًا لحي سمي الحي رقم 2، وهذا الحي حماه في حين أن القبائل التي كانت موجودة هناك لم تكن مؤيدة للقذافي، وقد انقسمت وبالخصوص قبيلة «ورفلة»؛ لأنها عملت محاولة انقلاب عام 1993 وتعرضت لقمع كبير من نظام معمر القذافي. قسم من سرت كان مستعدًّا لأن ينضم إلى الثوار ضد القذافي في وقت من الأوقات لكن تدخل الناتو وقصف الناتو جعلهم يتّحدون ضد حلف الناتو وانهزموا في ما بعد أمام الهجوم. بعد ثورة ليبيا أصبحت المدينة مهانة ومنهزمة تعيش عقدة فرساي حسب تسمية بعض. بعد الثورة وجدنا أن كل مدينة في ليبيا تقريبًا أسست ميليشيات وكتائب لتحمي نفسها وتدير الأمن في ظل غياب المؤسسات ما عدا سرت التي اعتبرت مهانة وأنها آخر معاقل القذافي، ولم يُعط لها الحق حتى لأن تكوّن كتائب لضمان أمنها، وجلبوا شبابًا من مناطق أخرى للعناية بالأمن فيها. وهؤلاء الشباب كانوا أكثر اندفاعًا في الثورة وكان يراد التخلص منهم. حصلت في سرت خلطة غريبة أنجبت تنظيم الدولة من

خلال أشياء كثيرة مثل انقسام أنصار الشريعة من ناحية ومن خلال انضمام عدد من شباب القبائل التي كانت مع القذافي. الشباب الذي التحق بتنظيم الدولة كي يرتقي من حالة شباب مهزوم ومهان إلى مجاهد. الدولة كانت تقبل الاستتابة من كل الناس ويمكن أن يتحول الإنسان من إنسان مهان وذليل في بضع دقائق إلى إنسان متساوي مع المنتصر وأن تصبح له قيمة كبيرة ويصبح له مشروع.

حسب رأيي هذه ظاهرة لن تنتهي بعد بضعة أشهر، وهي ليست ظاهرة محدودة لا جغرافيًا ولا تاريخيًا، وسوف تتواصل ويجب أن نجد طريقة للتعامل معها، وطريقة التعامل تكون من خلال فهمها العميق وفهم ما لن يتغير فيها وما يمكن أن يتغير فيها؛ لأنه لا يمكن استئصالها، ولا يمكن أن نستأصل نصف الجسم على الأقل في بلدنا، قد لا ينطبق هذا على بلدان أخرى لكن عندنا نحن نرى حجم التأييد لمحتوى طرحها الأساسي، عدم الاعتراف ومكافحة الدولة الحديثة القطرية التي يعتبرونها هي مصدر الإهانة والتبعية وغياب العدل وأنه يجب أن يوجد بديل لها، هذا يحظى بتأييد واسع جدًا وهذه التنظيمات ستواصل الاستفادة من هذا التأييد إن لم نتعرض لهذا الموضوع بتبسيط أقل مما نفعل إلى حد الآن.

الجلسة الرابعة
الإعلام وجماعات العنف التكفيري

- كلمة رئيس الجلسة (الدكتور عبد الله بو حبيب)

- الاستراتيجية الإعلامية لداعش: الخطاب والقدرات والوسائل (الأستاذ الدكتور محمد محسن)

- وسائل الإعلام العربية والغربية وموقعها من التنظيمات الدينية والمتطرفة (الدكتور محمد علوش)

كلمة رئيس الجلسة

الدكتور عبد الله بوحبيب[1]

يشكل الإعلام أهم الوسائل المساعدة لامتداد العنف التكفيري في هذه المنطقة وفي العالم. إن هذه المنظمات تستعمل كل وسائل التواصل التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين لتنفيذ عادات وأهواء قد تكون مورست في الجاهلية. لكنها تمارسها باسم الإسلام مدعية أنها تبشر بالإسلام وتنشره. إن هذه المنظمات التي تكفر كل مختلف عنها في الدين والمذهب والتقليد والعرف، تجد للأسف من يناصرها ماديًّا وإعلاميًّا في العالم العربي، فوسائل الإعلام في هذا القرن بتقنياتها كلها تستعمل الترهيب والتخويف والتجنيد والترغيب والتمدد والتوسع والتفجير والقتل والدمار.

(1) رئيس مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، من لبنان.

الاستراتيجية الإعلامية لداعش
الخطاب والقدرات والوسائل

الأستاذ الدكتور محمد محسن[1]

احتلت ظاهرة داعش الإعلامية اهتمامًا واسعًا وتغطية كبيرة من الإعلاميين ووسائل الإعلام العالمية والعربية، ودرسًا مفصّلًا من العديد من الباحثين في مجالات علوم الإعلام والاتصال والعلوم الأخرى مثل: العلوم الاجتماعية، والعلوم السياسية، وعلم النفس الاجتماعي، وتكنولوجيا وسائل الاتصال الحديثة. ظاهرة إعلامية معقدة وسمت الإسلام بالصور السيئة، والشيطانية البعيدة عن الإسلام الحنيف، المتسامح العادل الرؤوف الرحيم، وجعلت من المسلمين إرهابيين ينشرون الذعر والخوف في المناطق التي يسيطرون عليها، عبر القتل الجماعي وارتكاب المجازر والتفنن في عملية القتل من تقطيع الرؤوس والأطراف والإغراق وكل فنون التعذيب، الذي يذكّرك بالعصور الوسطى في أوروبا، لا بل قد فاقتها إجرامًا.

سيحاول هذا البحث أن يغوص في بنية الفكر الإعلامي لداعش عبر تسليط الضوء على أبرز استراتيجيات الخطاب الإعلامي لهذا الفكر

---

(1) مدير المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

السلفي عبر استخدام وسائل الإعلام التقليدية، والإعلام الجديد؛ للوصول إلى الجمهور المستهدَف بتصنيفاته وتنوعاته. وتحاول أن تضع هذا الفكر في إطاره الديني -السلفي- التكفيري الذي يسعى إلى توظيف تقنيات العمليات النفسية لتحقيق أهدافه الإجرامية في مرحلة إدارة «التوحش». وهي أيضًا عبارة عن قراءة معمّقة في الأدبيات الإعلامية حول هذا التنظيم مع محاولة رسم خارطة طريق توضيحية للوسائل الإعلامية التي تمتلكها وتستخدمها.

الإطار الوظيفي للحركات السلفية في الإعلام العربي

اعتُبرت الحركات السلفية «الجهادية» التكفيرية في الفترة المتزامنة مع ما يسمى «الربيع العربي» حركات ثورية تهدف إلى المشاركة في تغيير الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي، وتسعى إلى اعتماد الحراك السلمي في البداية؛ للقيام بهذه المهمة، ومشروعية اعتماد العمل المسلح للرد على قمع السلطات في مرحلة لاحقة.

اعتبر الإعلام العربي وتحديدًا الإعلام الخليجي أن عملية احتلال الموصل هو عبارة عن ثورة شعبية عادلة ضد الحكومة العراقية المركزية، وما يحصل من تمدد «لدولة الخليفة البغدادي» في سوريا انطلاقًا من الرقة، وصولًا إلى تدمر وبعض المحافظات ما هو إلا خير مصداق لدعم هذا الإعلام لهذه الأعمال الإرهابية، واعتباره بأن ما يحصل هو شكل من أشكال مقاومة الاحتلال كما حدث إبّان فترة الاحتلال الأميركي للعراق.

لقد استغلّ الإعلام العربي الخليجي ووظّف هذه الحركات للإفادة السياسية والجيوسياسية، ولكن عندما تتجاوز هذه الحركات الحدود المرسومة لها كما حصل مع حركة طالبان بعد الانتهاء من الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، تحوّلت من حركة مقاومة شرعية وقانونية إلى حركة

إرهابية يجب محاربتها والقضاء عليها، وكما يحصل الآن مع داعش في سوريا والعراق عندما انقلبت على داعميها ومموّليها الأساسيين[1].

الفكر الذي يحكم الاستراتيجية (إدارة التوحش)

الفوضى العارمة التي تعمّ بعض الدول العربية في مرحلة ما بعد «الثورات»، هي نتيجة رؤى وتصورات فكرية للجماعات التكفيرية وداعميها، الذين يسعون إلى النشر المقصود للفوضى في الدول التي تقع تحت نفوذها؛ لتحقيق مفهوم التوحش الذي تحدّث عنه مطوّلًا أبو بكر ناجي في كتابه «إدارة التوحش»[2].

ويعتبر أبو بكر ناجي أن «إدارة التوحش» هو عنوان المرحلة المقبلة للحركات الجهادية العالمية، وهي مرحلة تقع بين مرحلتين، الأولى: تطلق عليها هذه الإدارة «شوكة النكاية»، حيث تنشر المجموعات التكفيرية والجماهير المؤيدة لها الفوضى، وتوجّه الضربات العسكرية، وترتكب المجازر والتفنن بعمليات القتل والتعذيب المنظّمة والممنهجة والمتتالية ضد المؤيدين للنظام وللموالين له من مدنيين وعسكريين، وتغطيتها إعلاميًّا وعرضها عبر الميديا الحديثة؛ لتحقيق أقصى ما يمكن من «النكاية» للأنظمة والأقليات الدينية والعرقية.

والمرحلة الثانية: هي «شوكة التمكين» التي يتم خلالها إقامة الدولة الإسلامية المرتقبة. وما بين شوكتي النكاية والتمكين تسود مرحلة «التوحش»، حيث تساهم في خلق الفوضى العارمة، والعمل على انهيار

---

(1) عبد الحسين ياسر، **الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، لبنان، 2015، ص1ـ48.

(2) أبو بكر ناجي، **إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، (بلا) منبر التوحيد والجهاد.

المؤسسات الحكومية، وتدمير البنى الاقتصادية والثقافية، وسيادة شريعة الغاب عندها تسقط الدول بحالة من اللااستقرار (كما في سوريا والعراق وليبيا)، وتُضعِف السلطة المركزية ممّا يمكّن المجموعات التكفيرية من السيطرة على مزيد من الجغرافيا؛ لتشكيل مناطق آمنة لهم يحكمونها؛ تمهيدًا لإقامة دولة الخلافة[1].

العمليات النفسية في مرحلة التوحش

أصبح من المعروف أن العنف والرعب الذي تبثّه الحركات الإسلامية المتطرفة مثل: داعش والنصرة، هو عبارة عن ظاهرة إعلامية تهدف إلى تأصيل الخطاب المتطرّف ووضعه في إطار من الجاذبية الإعلامية، التي تعتمد على الإرهاب والقتل؛ ليبدو أشبه بمادة إعلامية تختصر عناصر القوة والسيطرة على الآخر في قالب جذّاب يحاكي التقنيات الحديثة في الإنتاج التلفزيوني والسينمائي. فالقاعدة من قبل والنصرة وداعش لاحقًا يمتلكون منظومة من الوسائل الإعلامية والإعلاميين المنضوين تحت لواء هذه التنظيمات؛ لإعداد وإنتاج وتوزيع محتوى إعلامي عالي الجودة في الصناعة الإعلامية، وذي مضمون دعائي يهدف إلى شرعنة خطابهم الإعلامي المتطرّف الموجّه إلى أنصارهم وإلى العالم، ويساعدهم في هذا الأمر وسائل الإعلام العربية والغربية عن قصد أو غير قصد لكي يصل صوتهم وصورتهم إلى الجميع[2].

وداعش لا تختلف عن القاعدة في هذا المجال خاصة في استخدام عنصر الصدمة (القتل بطريقة بشعة جديدة ومبتكرة) للحصول على

---

(1) المصدر نفسه

http://www.Tawhed,ws/ala= chr3 of2r.

(2) A.N Awanand M. Al-Lami. «**Al-Qaida Virtual crisis**», The Russijournal,2009,154/1,P56-16.

أوكسيجين[1] الدعاية؛ لنشر مواقفها وأفعالها ولخلق حالة من الرعب العالمي للفت الأنظار إليها. وهنا روّجت وسائل الإعلام العالمية والعربية لهذه الصورة العنيفة للإسلام، ويوجد بعض الباحثين مثل ياسر عبد الحسين الذي يعتبر أن ثمة سياسة إعلامية مقصودة من قبل العديد من الفضائيات العربية للترويج للأعمال العنيفة والتهويلية للجماعات التكفيرية الإرهابية؛ وذلك يظهر من خلال الإطالة الإيحائية والترميزية في التغطيات الإعلامية، وإظهار أعماله الإجرامية في إطار الثورة والمقاومة وتقديم آراء وتحليلات تدعم وجهة نظرهم، وتبرر أعمالهم ضد الجماعات المختلفة معهم، وتنتقد إجرامهم بطريقة ناعمة ومخففة.

أصبح مجرد ذكر اسم تنظيم «داعش» في المجتمعات العربية والغربية مثيرًا للقلق لدى جمهور وسائل الإعلام، وهو يخلق حالة من الفزع في أوساط السلطات الرسمية والأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا ومصر، وهذا يعود إلى براعة هذا التنظيم الإرهابي في توظيف العمليات النفسية المتعدّدة المفاهيم والوسائل من دعاية عامة، وحرب نفسية، وغسْل أدمغة، وإطلاق الشائعات، والمبالغة والتضخيم والكذب والتشويه عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، مثل: تويتر وفايسبوك وأنستغرام ويتيوب وغيرها، وعبر القيام بأفعال جرمية ضد الأسرى والأبرياء أمام عدسات الكاميرا بطريقة لم تشهدها البشرية في العصر الحديث[2].

أصبحت العمليات النفسية في الوقت الحاضر من الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية في الحروب والأزمات لدى الدول والجيوش

---

(1) A. Hoskins & B. Olaughlin, **War and Media: The Emergence of Diffused War**, Cambridge, Polity press, 2010, p145-160.

(2) سالم، مصطفى، «**تحديات جدية:كيف تواجه الدول العمليات النفسية؟**»، مجلة: مفاهيم المستقبل، العدد 12، 2015، ص14_16؛ عبد الفتاح معتز بالله، «**العمليات النفسية: أبعادها وكيفية إدارتها وتطبيقاتها**»، مجلة: مفاهيم المستقبل، عدد _12 2015، ص14_16.

والجماعات والتنظيمات والأحـزاب والمنظمات الإرهابية، وتنظيم «داعـش» يستخدم العمليات النفسية في إطار التناقضات والاختلافات والفروقات لإثارة التوترات العرقية والطائفية والمذهبية تحديدًا في العراق وسوريا؛ لإعادة تشكيل اتجاهات الرأي العام في تلك البلدان وفق سياسات العنف واللين، العنف والإرهـاب مع الجماعات المعادية، واللين مع المؤيدين.

وكما يعبّر أحد الباحثين أن ما تقوم داعش به وغيرها من الجماعات السلفية التكفيرية في المنطقة العربية، هو عبارة عن «الجيل» الرابع من الحروب وإرهاصات لظهور «الجيل الخامس»، والتي تستهدف تفكيك المجتمعات من الداخل؛ وذلك تحقيقًا لمصالح أطراف خارجية، و«مفهوم» العمليات النفسية يعدّ من المفاهيم المصاحبة لهذين الجيلين الأخيرين من الحروب، وهذا يقودنا إلى نظرية أن ما يحصل في العالم العربي من حروب واضطرابات هو أكبر بكثير من قدرة طرف واحد بعينه على نشر تلك الفوضى العارمة في الدول العربية، وهو بحاجة إلى دعم خارجي لكي يقوى ويستمر ويمارس حروبه النفسية ضد الأطراف الأخرى[1].

وهـذه الـحـروب لا يمكن أن تحقّق التأثير الكبير في الأفـراد والجماعات إلا إذا كانت توجد فجوات مجتمعية ومشاكل مركبة ومتوازية تجعلها تربة خصبة لممارسات العمليات النفسية بنجاح، ويعبّر عنها أحد الباحثين في هذا المجال بنقاط الضعف الخمس: توحش التحضر، وتفاقم الانقسامات الاجتماعية، والعنصرية الثقافية، وعزلة مجتمعات الحدود وضعف الثقة الاجتماعية[2].

---

(1) تشومسكي نعوم وآخرون، **العولمة والإرهاب: حرب أميركا على العالم**، ترجمة: حمزة المذبلي، القاهرة، مكتبة متولي، 2003.

(2) L. BrigitteNacos, **Terrorism and the Media**, New York, Colombia University, 1994.

مفهوم العمليات النفسية في إدارة التوحش الإعلامي

يشير مفهوم العمليات النفسية إلى (Psychological Operations) إلى القدرات والأساليب المستخدمة الموجودة لدى الجهة القائمة بعمليات الحرب النفسية، حيث تستخدم المعلومات الكاذبة والمفبركة والمضلّلة والصور المشوّهة ونشْر الإشاعات؛ للتأثير بآراء الجمهور المستهدف من مدنيين وعسكريين والتلاعب بإدراكاتهم؛ تمهيدًا لتغيير سلوكهم بما يتناسب مع مصالح الجهات القائمة بالعملية الدعائية وأهدافها.

يلجأ تنظيم داعش إلى استخدام كل المفاهيم المتعلقة بالتأثير على معنويات الطرف الآخر مع خصوصية توظيف فظاعة عمليات القتل التي تُنقَل كما هي دون تدخلات كثيرة في كثير من الأحيان على مستوى المادة الخام للحدث، وهو يركّز على جانبين أساسيين من جوانب العمليات النفسية:

أولا: الدعاية بأشكالها المتعددة، ولا سيما الدعاية السوداء، حيث تُستخدم فيها الوسائل الإعلامية التقليدية خاصة الإذاعة والتلفزيون والسينما والصحف والمجلات، والوسائل الإعلامية الحديثة، وهي تهدف إلى إلحاق الهزيمة المعنوية بالأفراد والمجموعات التي تتوجه إليهم وفق أساليب مدروسة ومنظمة.

ثانيًا: الشائعات حيث تزدهر في المجتمعات المغلقة، ويتضاعف تأثيرها في البيئة التي يسودها الاحتقان والفوضى والأعمال الوحشية وقلة الوعي من تدمير للحجر وقتْل للبشر، وهي بالتعريف العلمي: القصص والروايات التي يتناقلها أفراد المجتمع دون أن يكون مصدرها معروفًا أو موثوقًا، وهي لا تستخدم التحليل المنطقي للأمور[1].

---

(1) ـ صلاح نصر، **الحرب النفسية**.

الأهداف الاستراتيجية للعمليات النفسية

تقوم الجهة المتخصصة في تنظيم داعش بتطوير أساليب إعلامية جديدة، وابتداع طرق مؤثرة في المجتمعات المضطربة التي تتواجد فيها، أو تسيطر عليها لتحقيق أهدافها، وهي تتلخص بالأهداف الاستراتيجية الآتية:

- **تقويض المجتمعات من الداخل**: هنا يمكننا وصف ما يحصل في دول ما يسمى الربيع العربي بأنه تقويض من الداخل؛ خدمة لأهداف خارجية.

- **إثارة الفتن الطائفية والمذهبية**: إثارة الخوف من الآخر الشريك في الوطن والتشكيك والرفض لمعتقداته وأفكاره وشراكته؛ تمهيدًا لإقصائه عن المجتمع، وإلغائه من الوطن، وهذا ما يحصل مع المسيحيين والأيزيديين والعلويين.

- **اصطناع الشرخ ما بين السلطة والمواطنين**: وهذا يتم عبر زرع بذور الشقاق بين السلطة السياسية والعسكرية والمواطنين، عبر اتهام السلطة بشكل مكثّف ومكرر أنها سلطة فاسدة لا تهتم سوى بالمحازبين وأصحاب رأسمال المال المقرّبين منها، وتتجاهل الفقراء، وتقوم بقمعهم وزجّهم بالسجون، ولا سبيل للنجاة إلا بالتخلص من هذه السلطة «الظالمة» و «الكافرة» عبر إزالتها والحلول مكانها؛ لخدمة الناس وتحقيق رفاهيتهم الاجتماعية ومطالبهم الحياتية.

- **ضرْب الوحدة الوطنية**: بين مكوّنات المجتمع؛ تمهيدًا لإلغاء التعددية الحزبية، والسياسية الإعلامية الموجودة؛ للحلول مكانها بأفكارها ومعتقداتها التي تعتبرها هي لصالح المجتمع وخدمة الناس.

وللوصول إلى هذه الأهداف الاستراتيجية تسعى الجماعات الإرهابية

ومنها داعش إلى الحصول على التغطية الإعلامية المكثّفة لأعمالها ونشاطاتها وذلك من أجل:

1- الحصول على الانتباه والاهتمام والرعاية الإعلامية وفق المتطلبات، والتعريفات، والقيم المهنية الإعلامية الغربية من خلال نشر الذعر والرعب، وخلق حالة دائمة من انعدام الأمن والاستقرار، والفوضى في المناطق التي تسيطر عليها، وتحكمها بالحديد والنار.

2- الحصول على الاعتراف بنفوذها وسيطرتها، والمطالب التي تنادي بها، والقضايا التي تشكّل أولوياتها.

3- الحصول على احترام إرادتها في التغيير الاجتماعي بالقوة، أو باللين في المناطق التي تحكمها، واكتساب المشروعية الدينية والاجتماعية[1].

وهنا يمكن الإشارة إلى أن تنظيم داعش يلتقي مع القاعدة وجبهة النصرة من حيث إنهم يريدون التغطية الإعلامية والاعتراف بهم، ولكنه يختلف معهم بأنه لا يولي اهتمامًا كبيرًا للصورة الذهنية التي يكوّنها الآخرون عنه[2].

الخطاب الإعلامي الاستراتيجي لتنظيم داعش

كما في كل المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية والإعلامية يوجد تعدد في المرجعيات النظرية، والحقول المعرفية؛ لتعريف مصطلح الخطاب، ولكن التفسير الجامع بشكل عام هو أسلوب معين للتحدث عن الواقع الذي يصطنعه أحيانًا بعض الأفراد والجماعات لعرض أو لتفسير

---

(1) المصدر نفسه، ص54.

(2) F. Irshaid, **How ISIS is spreading its message online, BBC monitoring.** http://www.bbc.Com/news/world-middle- east 27912569.

العلاقات الشائكة والرموز القائمة، بحيث يقدّمون صورة معينة وخاصة عن فهم الواقع الاجتماعي، وهو أيضًا مجموعة من النصوص مثل: اللغة والصور والأفلام والفيديو والموسيقى والأناشيد؛ لتقديم وجهة نظر معينة حول الأحداث والممارسات الخاصة [1] عبر النصوص والرموز والأشكال والصناعات التقنية والجمالية والنفسية والثقافية والدينية، ويمكن تحديد معالم الخطاب الإعلامي الاستراتيجي لتنظيم داعش بالأسس الآتية:

1ـ خطاب التغيير الجذري لإقامة دولة الخلافة

وهذا الأساس في أدبيات التنظيم الذي يسخّر الخطباء ورجال الدين المتشددين المنضوين تحت لوائه؛ للتنظير لفكرة الخلافة وأهميتها بالنسبة إلى المسلمين في مواجهة الآخرين، وأهمية وجود الخليفة أبي بكر البغدادي على رأس هذه الدولة.

وأهم خطاب بثّه إعلام داعش وتناقلته الوسائل الإعلامية الأخرى، هو الخطاب الملخص بشعار «باقية وتمدد» (Remaining and expanding). وهو الذي يعد من الاستراتيجيات الكبرى لمرحلة «شوكة النكاية». ولا يمكن عزل هذا الخطاب عن ثنائية «المؤمنون والمجاهدون» في مواجهة «الكافرون والمرتدون»، أي بالتعبير السوسيولوجي خطاب «نحن» و«هم»، و«أنا» و«الآخر».

2ـ خطاب القوة والسلطة

أي شكل من أشكال الحكم الديموقراطي أو غير الإسلامي يجب مواجهته بالقوة، وتحديدًا بالعمل المسلح المباح الخارج عن استخدام ضوابط القوة المفرطة والمتوحشة، مقدمة لتحقيق النصر واستلام زمام

(1) محمد الراجي، **أبعاد إيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية**، مركز الجزيرة للدراسات، ص2ـ3.

السلطة في المناطق التي يسيطرون عليها؛ وتمهيدًا لإنشاء دولة الخلافة، والسيف هو الرمزية الأساسية للقوة والسيطرة، وهذا الخطاب موجّه إلى كل من لا يعمل ضمن تعاليم دولة داعش بالأخص ضد الكافر والمرتد، والعميل والرافضي، والنصيري والصفوي.

3ـ خطاب الترهيب وإثارة الرعب

يعتمد تنظيم داعش على «نظرية الرعب» التي نظر لها، واعتمدتها الكثير من الأنظمة الديكتاتورية والقادة السلطويين في العالم، وهي تهدف إلى خلق صور ذهنية لدى جمهور وسائل الإعـلام مليئة بالقتل والذبح والتقطيع والحرق والتفجير والإعدام والإغراق والسبي والاغتصاب والرمي من شاهق وتدمير الحضارة والآثار وتفجير الكنائس والأضرحة والمعابد والآثارات التاريخية والخطف والاعتقال والتهجير والمجازر الجماعية.

فلغة الإرهاب والعنف والدم التي تستخدم في سياق العمليات النفسية لداعش ضد الأعداء والمخالفين، لا تُصنع خارج السياق الإعلامي الفني الجذّاب.

الصناعة الإعلامية الجيدة والمكوّنات البصرية المؤثرة، والسياق السردي والموسيقي تساهم في نشر الرسالة الإعلامية المتقنة إلى الجمهور المعارض والمؤيّد في الوقت نفسه.

إن فيديو إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة حرقًا، وفيديو إعدام الأقباط المصريين في ليبيا، ومؤخرًا فيديو حرق أربعة من عناصر «الحشد الشعبي» العراقي الذي يقاتل إلى جانب القوات المسلحة العراقية، حيث يرتدون الزي البرتقالي، وهم مقيدون بأيديهم وأرجلهم في هيكل حديدي والنار تندلع أسفلهم قبل أن تبدأ بالتهامهم[1]، ما هي إلا حلقة من حلقات

(1) ـجريدة السفير اللبنانية، العدد13160، 1/ 9/ 2015.

خطاب بثّ الرعب، المشغول على طريقة الإنتاج الدرامي السينمائي الهوليودي. وهذه الجرائم الإرهابية المرعبة لا تحصل عن عبث، ولا تنتج عن أعمال فردية مرتبطة بمجموعات تكفيرية فحسب، بل هي نتاج لإيديولوجيا إجرامية تجيز الفتك والقتل والتشريد تحت غطاء مسوغات دينية وشرعية بمفهوم تنظيم داعش.

فالشعار الذي ترفعه تلك المجموعات الإرهابية «نصرت بالرعب»، هو شعار ديني، ولكنه أخذ إلى غير مفهومه وتطبيقاته ومجالاته.

وهؤلاء الذين يطبّق عليهم داعش ما يسمى «الأحكام الشرعية» بالقتل، أو القصاص يخضعون «للشيطنة» المطلقة قبل تنفيذ عملية قتلهم بوحشية، وتتضمن عملية الشيطنة حملات من التشويه الإعلامي، معتمدين الأوصاف الآتية مثل: «أعداء الله»، «أعداء الإسلام»، «مرتدين»، «عملاء أميركا»، «الرافضة»، «الكفرة»، «المرتزقة»، «الخونة»، «عملاء النظام»، «الجيش الصفوي»، «حزب اللات»[1].

4ـ خطاب الحقد والكراهية

الحقد والكراهية ضد الآخر المختلف في الدين والمذهب والعقيدة والانتماء الفكري يتمظهر بأشكال وأساليب متعددة، وبطريقة منظمة في الإنتاج الفكري والثقافي والإعلامي لداعش، عبر وسائله الثقافية والإعلامية الخاصة، أو عبر الميديا الجديدة، أو عبر التغطيات الإعلامية التقليدية.

يتوجّه خطاب داعش إلى نوعين من الأعداء، أولًا: العدو البعيد المتمثل بالغرب الصليبي وحلفائه في العالم والشرق الملحد، وثانيًا: العدو القريب،

---

(1) كامل القيم، «حرب الرموز وتسويق مثيرات العنف والإرهاب رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية لتنظيم داعش»، مجلة: حمورابي للدراسات، العدد العاشر، تموز 2014، ص87ـ117.

وهذا يشمل مروحة واسعة من الأعداء، منهم: أعوان الصليبيين من أنظمة وسلطات وجماعات منتسبة إلى الأفكار والمفاهيم الليبرالية، والنصارى المشركين، والمرتدين والأقليات الدينية من دروز وعلويين وأيزيديين وأشوريين وشيعة روافض أصحاب الاعتقاد المنحرف والضال والخارج عن الإسلام حسب معتقداتهم، والفارسي المجوسي الصفوي الكافر.

فحلقات التدريس الخاصة بالتنظيم وأفراده وإنتاجهم الإعلامي تذخر بهذه الإيديولوجية التحريضية، القائمة على رفض «الآخر» كليًّا، وإزالته إذا استطاعوا من الوجود، والعملية الإعلامية الموجهة لجمهور داعش تحديدًا في سوريا والعراق ودول الخليج ليست بحاجة إلى عملية إقناعية توظّف فيها تقنيات الإقناع للوصول إلى عقول هؤلاء، بل هي بحاجة إلى أساليب وتقنيات جديدة في إطار «العمليات النفسية»، وتحديدًا في عملية غسل الأدمغة؛ للوصول إلى مبتغاها وتحويل هؤلاء المستقبلين إلى شعلة من الكراهية ضد «الآخر»، وتوجيههم وإرشادهم ليتحوّلوا إلى أدوات قتْل وإرهاب باسم الدين.

5ـ خطاب التغيير والعدالة والرفق واللين والتسامح

وإن كان هذا النوع من الخطاب مستغربًا لدى تحليل منظومة القيم التي يؤمن بها تنظيم داعش، إلا أنه موجود ويمارس في بعض الأمكنة التي يسيطرون عليها من أجل كسب معركة العقول والقلوب للمؤيدين، وإعطاء صورة مغايرة للمحايدين، عنوانها: «الإنسانية والعدالة والتسامح»، وبعض هذا الخطاب موجّه إلى الغرب حيث يدمج الخطاب الإنساني مع رموز ثقافية غربية منها ما هو مرتبط بالأغذية والمواد الاستهلاكية[1] (مثل

---

(1) Islamic state pushes social media with jihadihsts posing with.jars of Nutella.

http//www.wsj.com/articles/isis-pushes-social-media-battle-with-west-1408725614.

شوكولا نوتلا وسنيكرز)، ومنها ما هو مرتبط بالرفق بالحيوان والعناية به (طائر أبو منجل).

ويمكن تلخيص المضمون «الإنساني» الوهمي لهذا الخطاب بالنقاط الآتية:

- هو حركة دينية للتغيير نحو الأفضل.

- إقناع المسلمين بأن المعركة التي يخوضونها لإقامة دولة الخلافة العادلة هي واجب شرعي، وعلى كل مسلم أن يسعى لإقامتها[1].

- التنظيم رائد في تطبيق مبادىء العدالة الاجتماعية.

- التنظيم يعامل جنوده ومقاتليه معاملة حسنة وفق التعاليم الإسلامية الأخلاقية، ويتزاورون ويتراحمون.

- التنظيم يعامل النساء والأطفال والكهول المنضوين تحت لوائه معاملة مواطني الدولة الإسلامية من حيث الرعاية والاهتمام والتعليم.

- التنظيم يساعد الفقراء والمحتاجين ويرعاهم ويؤمّن لهم الحياة الكريمة، ويوزّع عليهم المساعدات المالية.

- التنظيم يرفق بالحيوانات، ويعتني بها لا سيما القطط والطيور، وهذا ما ظهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي من فيديوهات وصور تظهر اهتمام أعضاء التنظيم بالطائر النادر في العالم والمهدّد بالانقراض «أبو منجل» إثر اجتياحهم لمدينة تدمر الأثرية[2].

---

(1) P. James Farewell, «**The media strategy of ISIS**» in Survival: Global politics and strategy, dec. 2014-Jan 2015, V56, p49-55.
http//www.isis.org/en/publication/survival/Bectrons 2014- 4667.

(2) جريدة السفير اللبنانية، «**إعلام داعش: صور الدمار الحصرية**»، العدد 65131، آب 2015.

ـ التنظيم يمتلك قدرة عالية على حكم المناطق التي يسيطر عليها، ويتقن تنظيم وتسيير أمورها، ويستطيع أن يملأ الأسواق بالمواد الغذائية والخضار والفاكهة، ويؤمّن مقوّمات العيش الكريم، كما إنّه يستخدم أسلوب الترفيه من خلال الاحتفالات الدينية والعروض والرحلات السياحية[1].

الوسائل الإعلامية التي يستخدمها تنظيم داعش

تتلخص الاستراتيجة الإعلامية التي يستخدمها داعش لممارسة حملاته الإعلامية، ولشنّ عملياته النفسية، ولإبراز إنجازاته العسكرية والميدانية بثلاث حزمات من الوسائل.

أولا: الوسائل الإعلامية التي يمتلكها.

ثانيًا: الوسائل الاعلامية التقليدية.

ثالثًا: الميديا الاجتماعية.

ولكل حزمة من هذه الوسائل وظائف وأدوار يكمّل بعضها بعضها الآخر تبعًا لقدرات التنظيم في التسويق والعلاقات العامة والإنتاج الإعلامي الجيد، وترتبط بخصوصيات الوسيلة والجمهور الذي تتوجه إليه.

1ـ الوسائل الإعلامية التي يمتلكها داعش

يمتلك تنظيم داعش عددًا من الوسائل الإعلامية التقليدية والشعبية ومن هذه الوسائل:

ـ إذاعة «البيان» التي تغطي الكثير من المناطق في العراق وسوريا، وهي تبث بشكل دائم خطب «الخليفة» البغدادي، ونشرات إخبارية محلية

(1) نبيل شوفان، «**وزراة إعلام داعش: منظومة الترويج الفني والحرب النفسية**»، موقع صحيفة العربي الجديد، 29 آذار 2015.

على مدار الساعة تركّز فيها على الانتصارات التي حقّقها التنظيم وأخبار عالمية تركز على الحروب «الصليبية» التي تشن ضد داعش ومناطق سيطرتهم، وهي جزء أساسي من العمليات النفسية التي يشنّها التنظيم ضد العدو القريب والعدو البعيد.

ـ قناة «الخلافة»، وهي قناة تلفزيونية ضعيفة الإنتاج الإعلامي إلا أنها تعتمد على نشرات الأخبار والصور والأناشيد الدينية والتعبوية لتحريض «المؤمنين على القتال»، ولتدعيم الجبهة الداخلية في مواجهة الحملات الجوية الغربية، ومحاولات النظام (العراقي والسوري) في السيطرة على المناطق التي يحتلونها. يبث التلفزيون ثلاثة أنواع من الصور الإعلامية: القوة والثبات، المقاتلون الأشاوس، والنصر المؤزر.

ـ مجلة «دابق»، تصدر باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، وهي تنشر مقالات وآراء وتحليلات لسلفيين عرب وأجانب منتمين للتنظيم، يناقشون الفكر الإسلامي «الجهادي» المتطرّف ويتوجّهون إلى المجتمعات الغربية بعقلية هذه المجتمعات؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الإعلامي.

يتناولون في هذه المجلة انتصاراتهم وغزواتهم، كما إنّهم يولون الجانب الاقتصادي حيّزًا مهمًّا من المعالجة الإعلامية.

تهدف الاستراتيجيات الإعلامية لهذه الوسائل الثلاث إلى الدعاية تحت ستار المعلومات والإقناع وعرض الوقائع المضللة، والحديث عن الإنجازات وأهمية تراكمها، وتضخيم الأحداث وصولًا إلى التلاعب بالإدراكات، وتشكيل الآراء للوصول إلى التغيير السلوكي[1].

---

(1) G. Jowettand V.Odonnell, «**Propaganda as a Form of Communication**», in: S. Ted (ed), Propaganda a Pluralistic Perspective, London, Praga er, 1989.

- صناعة الأفلام السينمائية: يوجد متخصصون في مجالات كتابة السيناريو والإخراج والتصوير والمونتاج والغرافيك وإدارة الإنتاج من بين عناصر التنظيم الفارّين من الدول الغربية، وبعض الدول العربية، وهؤلاء لديهم قدرات إنتاجية كبيرة، ويمتلكون كاميرات سينمائية عالية الدقة (كلير) من نوع (red)، وهي تحتوي على (dslr). الإنتاج السينمائي الهوليودي لحرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة وعملية ذبح الرهائن الأمريكيين واليابانيين في سوريا، والأقباط المصريين على أحد الشواطىء الليبية، وإعدام الجنود السوريين في المعبد الروماني في تدمر، ومؤخرًا حرق عناصر الحشد الشعبي في الموصل، كلها نماذج سينمائية لعمليات قتل وحشية في إطار احترافي متعدد الجوانب: السيناريو المحبوك والمخيف، التصوير بكاميرات عالية الدقة، المؤثرات البصرية والفنية، التعليق باللغة الإنكليزية وبلكنة بريطانية، هذا عدا الإنتاجات الوثائقية الأخرى التي تتمتع بمواصفات فنية جيدة، وعناصر دعائية تصب في خانة الحرب النفسية، مثل: الفيلم القصير «فتح بغداد وصليل الصوارم»، الذي يستعين فيه المخرج بمؤثرات من فيلم «Kingdom of Heaven» مركّزًا على لقطات لصلاح الدين كأنه «الخليفة» البغدادي.

بعض المخرجين والمتخصّصين يعتبرون أن الإنتاج السينمائي لداعش هو أشبه بكليبات «وتريليرات» دعائية؛ لأن سياقها ومضمونها مفبرك ومضلل.

مؤسسات الإنتاج والنشر: يمتلك تنظيم داعش مؤسستين أساسيتين، واحدة لنشر الكتيّبات والبيانات والمؤلفات، وأخرى لإنتاج الصوتيات كالأناشيد والخطب والمواعظ والفيديوهات مثل «الكليبات» والبرامج الوثائقية والدرامية، ومن أهم الإنتاجات الصوتية لهذه المؤسسات هو نشيد «صليل الصوارم»، الذي نجح في أوساط المؤيدين للتنظيم في العالم العربي لدرجة أن بعض الأفراح والأعراس في القاهرة تستخدم هذا النشيد للتعبير عن تأييدها وفرحها.

الأكشاك الإعلامية (mediakiosk): وهي عبارة عن نقاط إعلامية منتشرة في جميع المناطق التي تسيطر عليها داعش، وهي توزّع مجانًا إصدارات التنظيم من جرائد وأقراص مضغوطة وبيانات وكتيّبات دينية وشرعية، وهي على غرار الأكشاك التي تبيع الصحف والمجلات في معظم دول العالم.

2ـ الوسائل الإعلامية التقليدية

يسعى التنظيم إلى كسب الاعتراف والتأييد والتغطية المكثّفة لأنشطته وأعماله الإرهابية من قبل الوسائل الإعلامية العربية والعالمية، ويستخدم عبر نشطائه وإعلامييه قدراته المهنية للتواصل مع الوسائل الإعلامية والصحافيين؛ ليشكّل مصدرًا من مصادر الأخبار الأساسية لدى هذه الوسائل؛ وليخوض معركة التنافس والسباق مع المصادر الأخرى عبر تقديم روايته الخاصة للحدث في إطار ديني- شرعي، واجتماعي- سياسي، وعسكري- جهادي؛ ليدخل السوق الإعلامي الكبير لمبررات الأفعال التي يقوم بها. وقد يقوم بذلك عبر الناطقين الإعلاميين باسمه لتهديد الآخرين واتهامهم بخيانة التنظيم، كما فعل مؤخرًا أحد المتحدثين الأتراك باسم «الدولة الإسلامية» عبر شريط مصوّر عبر الإنترنت، وهو من إنتاج «المكتب الاعلامي لولاية الرقة» يتهم فيه أردوغان بالخيانة، ويهدّد بفتح القسطنطينية، وبشنّ هجوم على الحزب الكردي (PKK)[1].

هذا النوع من الرسائل الإعلامية تلقّفته الوسائل الإعلامية العالمية، والفضائيات العربية مسلّطة الضوء على التهديدات التي يشنّها داعش ضد الحلفاء الذين يتخلون عنه.

تساهم الوسائل الإعلامية الغربية والصحافيون الغربيون الكارهون

(1) جريدة السفير اللبنانية، العدد 13149، 19/ 8/ 2015.

للإسلام بالترويج السلبي لهذه الجماعات، وإظهار الإسلام بصورة شيطانية، واستحضار الصور التاريخية دون التمييز الفعلي بين الإسلام السلفي الوهابي، وبين الإسلام الأصيل[1]، وتتورّط الوسائل الإعلامية العربية بالأخص الفضائيات المدعومة من الدول الخليجية بالترويج للتنظيم، عندما تنقل هذه الفضائيات ما يريده هؤلاء من التغطية الإعلامية الإيجابية وفق أجندته الدعائية الموجّهة بالعموم ضد الأنظمة العربية، التي تختلف مع الأنظمة الخليجية (سوريا والعراق وأحيانًا تركيا) وبالأخص ضد الحركات والأحزاب والدول التي تحارب الجماعات التكفيرية بطريقة جدية وفعّالة، (روسيا، إيران، حزب الله).

فموضوع العداء للشيعة كما يذكر الباحث ياسر عبد الحسين في كتابه الحرب العالمية الثالثة (2015) موضوع قديم عبّر عنه ابن تيمية في فتواه حول الشيعة «وكذلك إذا صار لليهود دولة بالعراق وغيره، تكون الرافضة من أعظم أعوانهم، فهم دائمًا يوالون الكفار المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم»[2].

غالبًا ما تقع الوسائل الإعلامية العربية المدعومة خليجيًّا في مطب الدعاية والكيل بمكيالين، فالقوات الغربية والمدعومة عربيًّا التي تقاتل داعش من الجو تقوم بأعمال بطولية لتخلّص الدول العربية والإسلام من خطر داعش، وهي تحظى بالتغطية الإيجابية، بينما الجيش العراقي «والحشد الشعبي» اللذان يقاتلان داعش في العراق، «والجيش العربي السوري» «وحزب الله» اللذان يقاتلان داعش في سوريا، يقومون بأعمال مذهبية ضد «السنّة»، ويرتكبون أعمال القتل بحق عناصر «الثورة السورية»،

---

(1) فنسان جيسير، **الإسلاموفوبيا، المخاوف الجديدة من الإسلام في فرنسا**، ترجمة: محمد صالح الغامدي ونسم السيد آدم بله، كتاب المجلة العربية، ط1، 2009.

(2) المصدر نفسه، ص238؛ أحمد بن تيمية الحراني، **منهاج السنّة النبوية**، ج8، ص378.

وهم يحظون بالتغطية السلبية. وهذا لا يمكن تفسيره إعلاميًّا حسب الأدبيات المتعارف عليها في الدراسات الإعلامية[1] إلا بالموقف السياسي الإيجابي من الدول الغربية، والموقف السياسي والمذهبي السلبي من العراق وسوريا وحزب الله.

3ـ الميديا الاجتماعية

يشكّل الإنترنت الأداة الرئيسية لتنظيم داعش في الحرب الإعلامية والعمليات النفسية؛ لترهيب الناس وإلهام المتطرفين المحتملين من كل أنحاء العالم للانضمام إليه، وبعض التقارير الرسمية[2] تشير إلى سفر أكثر من 16 ألف مقاتل إرهابي إلى سوريا خلال عام 2014، وانضمامهم إلى الجبهات والمناطق التي تسيطر عليها داعش.

يسعى تنظيم داعش، وهو في مراحل متقدمة عن تنظيم القاعدة، إلى بذل أقصى الجهود لتوظيف قدراته التقنية لاستغلال الفضاء الإلكتروني والحوامل الرقمية، وتحديدًا الميديا الاجتماعية التي تحوّلت إلى منظومة فعّالة ومنظّمة لنشر رسالته الإعلامية[3].

يعتمد هذا التنظيم على العديد من هذه الوسائل بشكل مكثف مثل: «تويتر» و«فايسبوك» وإنستغرام و«يوتيوب» و«دياسبورا»، ويعتبر «تويتر» الأداة القوية والفعّالة التي يستخدمها داعش في كثير من المجالات،

(1) E.S. Herman and N.Chomsky, **Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media** New York, Pantheon,1989.

(2) محمد جمال، «**تقرير وزارة الخارجية الأميركية، هذا هو سر تفوق داعش على القاعدة**»، الاثنين 29 يونيو 2015.

(3) الصادق الحمامي، «**الميديا الاجتماعية والإرهاب: الاستخدامات وسبل ترشيدها في التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب**»، وقائع الورشة الدولية، اتحاد إذاعات الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (77)، 2015، ص149ـ165.

وخاصة في مجال التجنيد حيث يتواصل بشكل يومي مع الشباب المؤيد في أي مكان في العالم، في سلسلة متغيرة باستمرار من الوسائل مثل: الرسائل المباشرة، والهاشتاغ، والحسابات الخاصة التي تربك جهود الرقابة الثابتة.

ويشير معهد بروكينغز في دراسة أجراها أنه يتم نشر ما يقارب 133422 تغريدة يوميًّا من جميع المستخدمين المشتبه بارتباطهم بتنظيم داعش، ومعظم هؤلاء موجودون في المملكة العربية السعودية (866)، وسوريا (507)، والعراق (453)، والولايات المتحدة (404) مع ذلك قد لا تكون هذه البيانات دقيقة؛ لأن اختيار الموقع على «تويتر»، هو حقل نصي فارغ يمكن للمستخدمين إدخال أي موقع رمزي دون التحقق منه[1].

ونظرًا لـلأدوار الخطيرة التي يمارسها تنظيم داعـش على مواقع التواصل الاجتماعي عمدت الحكومات الغربية عبر أجهزة استخباراتها إلى محاولة منْع التنظيم من الهيمنة على الفضاء الإلكتروني، ممّا دفع التكفيريين إلى البحث عن ملاذات آمنة جديدة على الإنترنت، فكانت شبكة الإنترنت المظلمة البديل المثالي؛ لأنه لا يمكن لكثير من الأفـراد الوصول إليها، ولكن يمكن لعدد قليل من المستخدمين تصفّحها، وهي سرية تمامًا.

ويعتبر الخبراء أن الرسائل الإعلامية المرسلة والمستلمة على متصفح نظام «تور» (Tor) تحمي هوية المستخدمين من خلال عملية معقّدة تعرف باسم «طبقات البصل» (Onionrooting)، وهي عبارة عن صنع طبقات حماية حول اتصالاتهم بحيث لا يمكن اختراقها، وبالتالي لا يمكن تعقّبها من قبل أي طرف. وتبقى خدمات البريد الإلكتروني على متصفح «تور» مثل «Torbox» و«Sigaint» الأكثر شعبية لدى أعضاء تنظيم داعش؛ لأنها تخفي هوياتهم ومواقعهم.

---

(1) بزنس إنسايدر، التقرير، «**التكتيكات التي استخدمها داعش ليصبح أخطر جماعة على تويتر**»، الجمعة 1 يوليو 2015

يستغل داعش نظام «تور» لإنشاء المنتديات «الجهادية» المشفّرة، وغرف الدردشة وجمع التبرعات الرقمية «Bitcoins» مباشرة إلى حسابات المتطرفين. هذا الأمر دفع التنظيم إلى إنشاء دليل يوضّح كيف يمكن لأي شخص أن يساعد في تمويل التنظيم عبر استخدام تطبيق «Dark Wallet»، وهو آمن لإخفاء العمليات الرقمية «Bitcoins» الخاصة[1].

إن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى التنظيم له وظائف عدّة في إطار العمليات النفسية في مرحلة التوحش، وهي تتكامل مع وظائف الوسائل الإعلامية التي يمتلكها:

- الترهيب والترغيب.
- بسط السلطة والنفوذ.
- الدعوة إلى «دولة الخلافة» بقيادة البغدادي.
- إثارة الفتن الطائفية والمذهبية.
- تقويض المجتمع من الداخل.
- ضرب السلطة المركزية.
- الدعوة إلى التجنيد.
- جمع التبرعات.
- القدرة على تدمير المقامات والأضرحة وهدم الآثار (مقامات الشرك والكفر).
- كفاءة التنظيم العسكرية[2].

---

(1) بزنس إنسايدر، التقرير، «شبكة الإنترنت العميقة لتنظيم داعش والجانب المظلم من الإنترنت»، 2015.

(2) أوبن دبمقراسي، التقرير، «ثلاثة أسباب تميز تنظيم الدولة الإسلامية وربما تجعله صامدًا =

ـ استتباب الأمن في المناطق التي يسيطر عليها، والقدرة على حكمها وتسيير أمورها.

الخلاصة

لا شك في أن تنظيم داعش يمتلك قدرات إعلامية كبيرة تتخذ من الفكر السلفي التكفيري مرجعًا فكريًّا حاكمًا ترتب منظومة خططه الإعلامية في مجالات العمليات النفسية ضد «العدو» في مرحلة التوحش، وتحدد أولويات خطابه الإعلامي الإستراتيجي القائم على خطاب التغيير والقوة والترهيب والحقد، وتستخدم الوسائل الإعلامية المتاحة بطريقة مدروسة وفعّالة، لا سيما الميديا الاجتماعية التي تحتل الوسيلة الإعلامية الأولى في عمل التنظيم، وهذه الوسيلة تشكّل الثقل النوعي في نشر الوقائع والمعلومات المضلّلة، وبثّ الإشاعات ونقل العمليات الإجرامية والإرهابية بالصورة والصوت؛ لإلحاق الهزيمة المعنوية بالجمهور المستهدف.

تطرقت الورقة في معرض معالجتها للإعلام التقليدي إلى التغطية الإيجابية للإعلام العربي الخليجي للعمليات الإرهابية التي يقوم بها داعش في العراق وسوريا، وإلى تقديم خدمة جليلة للإرهابيين من خلال شرعنة حضورهم الإعلامي، وتناولهم بطريقة خبَرية بعيدة عن النقد والتحليل والاستقصاء، والتعامل معهم كجزء وظيفي من المعركة الإيديولوجية والطائفية، التي تخوضها تلك الدول مع الدول والمنظمات العدوّة المتمثلة بـ: إيران وسوريا وحزب الله.

= لسنوات»، 16 تموز 2015.
http://www.Opendemocracy.net/paul- rogers/oslamic- state-Why-So-resilient.

وسائل الإعلام العربية والغربية
وموقعها من التنظيمات الدينية المتطرفة

الدكتور محمد علوش[1]

موجز عن الدراسة

تجادل هذه الورقة، بأن الإرهاب ظاهرة معقدة لها أسبابها النفسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية، وأن التطرف الديني يكاد يكون من أخطر وأعمق وأعقد أنواع التطرف التي تفضي إلى ممارسة الإرهاب والدعوة إليه. وهذه الظاهرة هي من بين التحديات التي تواجه العالم اليوم؛ إذ إنها تشكك بالثوابت الدينية القائمة على التسامح والتنوع الديني والمذهبي على مدار قرون من عمر البشرية، وهي تنذر بخلق عالم أحادي التفكير والسلوك الاجتماعي والنمط الثقافي، تنصهر فيها كل الإيديولوجيات الغربية المتطرفة التي شهدتها أوروبا في تاريخها الحديث، مثل «الفاشية» و«النازية»، مع تراكمات من الأفكار الدينية الشاذة والنادرة التي حكمت التاريخ الإسلامي على غفلة من أهله، وما زالت تشكّل معينًا لا ينضب، لكن من يغرف من قِدر التعصب والرفض طالما أن هذا التاريخ

---

(1) إعلامي وباحث في الحركات الإسلامية، من لبنان.

على أهميته المتزايدة لم تجرِ له غربلة توثيقية، تنفض عنه قناع الميثولوجيا، وتفسيرات الإيديولوجيات السياسية.

كما إنّ قبضة التسلط وزيادة الاستبداد والتخلّف العلمي وتفشي الجهل وانفجار البطالة مع ما يصحبها من أزمات سياسية حادة، فضلًا عن الثورات العربية التي لها دور كبير في ولادة الجماعات الدينية المتطرفة. يضاف إلى ما سبق الأزمة المزمنة للصراع العربي-الإسرائيلي، مع فشل الدولة الوطنية في العالم العربي وبعض الدول الإسلامية في إثبات ذاتها.

وبسبب غياب المعالجة لفترة طويلة، فقد تمدّد الفكر المتطرف، وتحوّل من حيّز التنظير الثقافي الإيديولوجي إلى تنظيمات عسكرية واقعية، تمارسه واقعًا وتعيشه سلوكًا، وتفرضه نمطًا، ترى من خلاله الحياة والكون والإنسان. وجسّدت الطفرة الإعلامية، كمًّا ونوعًا، التي شهدها العالم مطلع الألفية الحالية القارب الذي حمل هذا الفكر فوق أمواج المجتمع المتلاطمة، ناقلًا إياه من بلاد إلى أخرى، مزيلة كل الحواجز اللغوية والجغرافية التي كانت لتحول دون تمدّده لولا لغة الإعلام اليوم.

وتجزم الورقة بأن الإعلام بشكل عام، والعربي منه بشكل خاص، ليس مستقلًّا كفاية عن التوجهات والإملاءات السياسية للقوى التي تحركها المصالح، وهو ينزلق -أي الإعلام- أحيانًا ليتحوّل إلى بوق مزيّف للواقع والتاريخ، ومزيّن لأبشع أنواع الاستبداد، ومبشّر بأحلك أنواع الرق تحت شعارات برّاقة. وتراهن الورقة على أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على دين أو مذهب أو منطقة من العالم، وأنه ليس أكبر التحديات التي تعيشها المجتمعات البشرية؛ فتوجد الأمراض الفتاكة والتلوث البيئي، وفرض أنماط عيش محددة يبشر بها الرجل الأبيض وكأنه مسيح هذا العصر، حاملًا للعالم خلاصه من هلاكه الأبدي.

ترى الورقة أن التنظيمات الدينية المتطرفة، وفي مقدمها تنظيم داعش،

نجح إلى حد كبير في توظيف الإعلام وأجهزته في الترويج لأطروحاته المتطرفة، وأنه بات يعتمد بشكل متزايد على الإنترنت في أنشطته وأطروحاته، وأن تطبيقات الهواتف هي من أكثر الوسائل التي يجنّد فيها أعضاء جددًا، خلافًا لما يشاع عن دور وسائل التواصل الاجتماعي في لعب هذا الدور.

إن الإرهاب، على ما يحمله من مخاطر جمّة، يبقى محفّزًا للبحث بشكل أعمق حول كيفية إعادة النظر في التعامل مع الموروث الديني والثقافي والاجتماعي داخل البيئات العربية من ناحية، وفي مقاربة جديدة ينبغي أن تغيّر نظرة الرجل الأبيض لأهل الجنوب، بما يحقق السعادة للعالم أجمع من ناحية أخرى.

الورقة تطرح تساؤلًا أساسيًّا مفاده: هل وسائل الإعلام الغربية والعربية، بما فيها الإعلام البديل، تساهم في نمو الإرهاب الديني وتمدده؟ ويتفرّع منه جملة من الأسئلة، كما يجتهد في اجتراح عدد من الحلول، قد تساعد وسائل الإعلام للخروج من فخ، نصبه لها الإرهاب في تحويلها إلى منصة ترويج لأطروحاته الإيديولوجية.

جدلية الصراع بين الإعلام والإرهاب والسلطة

يعيش العالم طفرات علمية وظواهر متنوعة، ساهمت في إيجادها وتسريع نموها وسائل الإعلام التقليدية التي تطورت، مضافًا إلى ما لحق بها من وسائط إعلامية جديدة، مثل الإعلام البديل أو الإعلام التفاعلي الذي يعتمد أساسًا على شبكة الإنترنت الدولية. وهذه الطفرة العالمية في الوسائل التي تقرّب الشعوب والقارات بعضها من بعضها الآخر كان للعالم العربي نصيب منها، حيث ازدادت الوسائل الإعلامية فيه كمًّا ونوعًا.

ففي تقرير صادر عام 2015 عن اتحاد الإذاعات العربية[1] بلغ عدد القنوات الفضائية العربية نحو 1320 قناة فضائية عربية، وهو ما يمثّل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2011، حيث بلغ عددها آنذاك 696 قناة فضائية. وبلغ عدد الصحف فى الوطن العربي 5050 صحيفة، منها حوالي 300 صحيفة تصدر يوميًا، و508 أسبوعيًا، و3758 صحيفة ومجلة تصدر شهريًا ودوريًا. أما مواقع الإنترنت الإعلامية، فوصل عددها فى الدول العربية إلى 4 آلاف موقع، منها 2700 موقع باللغة العربية، والباقي بالإنكليزية ولغات أخرى.

هذا بخلاف مواقع أخرى حكومية خدمية، ومواقع تسويقية إعلانية وغيرها من المواقع الإلكترونية غير الإعلامية، والتي وصل عددها إلى حوالي 200 ألف موقع، منها 30370 موقعًا بالسعودية، و28913 موقعًا بمصر، و19784 موقعًا بالمغرب، و15180 موقعًا بالإمارات.

هذا التطور الهائل في أجهزة الإعلام ووسائطها تزامن بشكل مطرد مع ازدياد في نسبة الهجمات الإرهابية وتنوعها، ما أثار الكثير من التكهنات حول العلاقة بين الأمرين لدرجة أن بعضهم، أمثال والتر لاكيرر (Walter Laqueur) رأى أن «الإرهاب لوحده لا شيء، نشره عبر وسائل الإعلام هو كل شيء»[2] في حين ذهب آخرون إلى أن «العمل الإرهابي ليس شيئًا فى حد ذاته. التشهير هو كل شيء»[3]. أما الباحث التركي أسفت تلجان فيقول[4]: «يمثّل العمل الإرهابي في حد ذاته بداية الإرهاب، بداية لآلية أكثر تعقيدًا وهي الدعاية، فالإرهاب والجماعة الإرهابية ستكون غير

---

(1) التقرير السنوي حول البث الفضائي العربي 2012-2013، اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، إصدار اتحاد إذاعات الدول العربية.

(2) محمد السماك، **الإرهاب والعنف السياسي**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1995، ص5.

(3) نبيل عبد الفتاح، **الإعلام والإرهاب**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 أبريل 2014.

(4) نصيرة تامي، «**المعالجة الإخبارية لظاهرة الإرهاب من خلال الإعلام الفضائي الإخباري العربي: دراسة مقارنة بين قناتي الجزيرة والعربية**»، مجلة: الإذاعات العربية، ص24.

سعيدة على الإطلاق ومُحْبطة، إذا ما عرفت أن جريمتها لن تُكتشف، ولن تجذب اهتمام المجتمع».

يتناول رافيل ف. بيرل (Raphael F. Perl)[1]، وهو باحث متخصص في سياسات مواجهة الإرهـاب الدولي بمكتبة الكونجرس الأمريكي، ولـه بحث منشور في الإنترنت، تحت عنوان «الإرهـاب والميديا في القرن الحادي والعشرين» جدلية العلاقة والصراع بين السلطات الأمنية ووسائل الإعلام والتنظيمات المتطرفة، حيث تختلف رؤية كل طرف عن الآخر حول وظيفة وأدوار ومسؤوليات وسائل الإعلام عند تغطية أخبار التنظيمات المتطرفة وما ينتج عنها من تداعيات، وغالبًا ما ينتهي التناقض بين الأطراف الثلاثة إلى تحقيق مكاسب تكتيكية واستراتيجية يحصل عليها الإرهاب.

التنظيمات المتطرفة تسعى إلى الترويج لإيديولوجيتها عبر الإعلان المجاني الذي توفره وسائل الإعلام، وهو ما يمنحها الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمعات البشرية بسرعة قياسية ولغات متعددة وتكلفة مجانية، مما يصعب تحقيقه بالاعتماد على وسائلها الذاتية. وهي غالبًا ما تدرس إمكانية بث رسائل مشفرة وغير ملحوظة للجمهور المستهدَف عبر تغطية الوسائل الإعلامية لنشاطاتها وأعمالها، في حين تسعى الحكومات وأجهزة الأمن لإيجاد أرضية للتعاون وكسب ولاء وسائل الإعلام حول تحديد أضرار الإرهاب، والترويج لإجراءات السلطة في مواجهة الإرهاب، وأحيانًا تسعى الحكومات لتوجيه الإعلام بشكل غير مباشر للنيل من القوى المعارضة لها عبر وسمها بالإرهاب، أو فرض مصطلحات صحافية على وسائل الإعلام العاملة على أراضيها. أما وسائل الإعلام، فهي عند تغطيتها

(1) Raphael F.Perl, **Byliner: Terrorism, the Media**, and the 21st Century, published on June 18, 1997.

الحدث الإرهابي تريد أن تكون أول من يعرف قصة الحدث الإرهابي، وينشره في وقته الحقيقي والفعلي تحت ضغط المنافسة الشديدة بين وسائل الإعلام، بعيدًا عن أي إملاءات غير مدرجة ضمن الخط التحريري التي تعتمده الوسيلة الإعلامية[1].

- تحقيق السمعة والربح السريع، والانفراد بالتفوق والتميز.

- زيادة المبيعات أو عدد المشاهدين، وبذلك زيادة الإعلانات وارتفاع أسعارها.

- تحقيق المنافسة في سوق مزدحم، الجميع يتسابق فيه.

- الإثارة والغرابة والعنف والجرائم كانت دائمًا من القيم الإخبارية لوسائل الإعلام.

- الجمهور تشده أخبار العنف والإثارة.

- الجمهور يتعاطف مع الإرهابيين للانتقام من السلطة.

التباين والتضارب بين الأطراف الثلاثة وفقًا لما يرى بيرل، تؤدي إلى تزايد الاتجاه نحو سرية الحركات الإرهابية، حيث يحدث العنف، ولا يدّعي أحد مسؤوليته عنه، وبذلك تُعطى وسائل الإعلام فرصة أكبر في التخمين والتضخيم، والمبالغة في طلبات وأهداف الإرهابيين، فيتزايد الخوف والرعب منهم، وتزداد الأضرار الاقتصادية وخاصة فى قطاع السياحة، وبالتالي تثار ردود فعل قوية من الحكومات إلى درجة تقييد حريات الأفراد. وتضعف الثقة بوسائل الإعلام التي قد تكون لعبت دورًا غير مقصود في زيادة الإرهاب، الذي يشرع في استهداف الصحفيين والإعلاميين والمفكرين الذين يتناولون قضاياه وتحديد المسؤولين عنه.

---

(1) مجموعة من المؤلفين، **التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرّف والإرهاب**، إصدارات اتحاد الإذعات العربية، أبريل 2015، ص18_19.

يذهب كلٌّ من برونو فري (Bruno S. Frey)، ودومينيك رونر (Dominic Rohner) من جامعة زيورخ في سويسرا عام 2006 في بحثهما المعنون «الدم والحبر، لعبة المصلحة المشتركة بين الإرهابيين والإعلام»[1]، أن الطرفين الإعلام والإرهابيين يستفيدان من الأعمال الإرهابية. فالإرهابيون يحصلون على دعاية مجانية لأعمالهم، والإعلام يستفيد ماليًّا؛ لأن التقارير التي تنشر في هذا المجال تزيد من عدد قراء الجريدة وعدد مشاهدي التلفزيون، وبالتالي تزداد مبيعات الجريدة وقيمة الدعاية المنشورة عليها وزيادة قيمة الدعاية التي يبثّها التلفزيون. وفي أحد الاستطلاعات التي أجريت لمعرفة ما إذا كان يوجد دور للإعلام في تأجيج الإرهاب، أجاب 80٪ من مجموع المستجوبين إجابة مطلقة تفيد بأن الإعلام يلعب هذا الدور[2].

ولا نبالغ إذا قلنا إن من أرصن الدراسات التي أعدت هي دراسة مايكل جاتر (Michael Jetter)[3]، البروفيسور بكلية الاقتصاد بجامعة EAFIT في ميدلين بكولومبيا، والزميل الباحث في معهد لدراسة العمل في بون بألمانيا، حيث قُدمت الدراسة في المؤتمر السنوي للجمعية الاقتصادية الأوروبية في مانهايم بألمانيا، الذي انعقد منتصف العام 2015.

وتخلص الدراسة التي تمّ فيها تحليل أكثر من 60 ألفًا من العمليات الإرهابية وأعمال العنف حول العالم ما بين عامي 1970 و2012 أن التغطية الإعلامية المثيرة للأعمال الإرهابية حول العالم تتسبب في تشجيع ارتكاب المزيد من هذه الأعمال التي قد ترتكب، وأن الهجمات الانتحارية تأخذ

(1) Dominic Rohner & Bruno S.Frey, **Blood and Ink! The Common-Interest-Game between Terrorists and the Media**, published on 25 May 2007.

(2) هايل ودعان الدعجة، «**الإعلام والإرهاب**»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي حول الإرهاب في العصر الرقمي 12 مارس 2008.

(3) Michael Jetter, **Terrorism and the Media**, published on September 2014.

حيّزًا أكبر من التغطية الإعلامية، وهو ما يعتقد أنه يزيد من شعبيتها بين الجماعات الإرهابية.

والدراسة تؤكد أن «العالم شهد على مدار الـ 15 سنة الفائتة زيادة هائلة ومرعبة في عدد الهجمات الإرهابية، ووصل إلى مستوى قياسي عام 2012، حيث سجّل 8441 عملًا إرهابيًّا»، في حين ارتفع العدد الإجمالي للإصابات من الهجمات الإرهابية من 3387 إلى 15396 إصابة.

والمثير في الدراسة التي حذّرت من الجزم بالارتباط المتلازم بين طبيعة وحجم التغطية الإعلامية، وبين تزايد الإرهاب وتعمّقه، من أن تكريس الإعلام للهجمات الإرهابية في منطقة ما غالبًا ما يتنبأ بـ«احتمالية وقوع هجمات إرهابية أخرى في البلدان المتضررة نفسها في غضون فترة زمنية معينة تصل لسبعة أيام وتنخفض التغطية بانخفاض الفترة الزمنية حتى الهجوم التالي». وبحسب جيتتر فإنه بعد نشر صحيفة نيويورك تايمز تقريرًا عن هجوم إرهابي في بلد معين لم يذكره، فإن الهجمات الإرهابية التي تلت الهجوم الأول زادت بنسبة تتراوح ما بين 11 ٪ إلى 15 ٪ بالمعدل».

تشير الدراسة إلى وفاة 42 شخصًا يوميًّا مقارنة بـ 7123 فردًا يموتون من الجوع، أغلبهم من الأطفال، وعلى الرغم من هذا التفاوت الكبير في نسبة الضحايا إلا أن التغطية الإعلامية على المستوى الدولي تميل لكفة تغطية الإرهاب من حيث حجم الوقت الممنوح له في نشرات الأخبار والبرامج على اختلاف أنواعها. وهذا الإهمال أو عدم التوازن في نقل الأحداث يتسبب بالمزيد من الضرر على المجتمعات البشرية.

تطور التنظيمات المتطرفة في استخدام الإعلام

يتمتع الإعلام بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم داعش، وهو من أكثر التنظيمات المتطرفة إدراكًا لأهمية الإعلام على اختلاف أنواعه في

حربه الوجودية، حيث أدرك منذ فترة مبكرة من تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية ونشر إيديولوجيته الجهادية، فأصبح مفهوم ما يسمى «الجهاد الإلكتروني»[1] أحد الأركان الرئيسية في فترة مبكرة منذ تأسيس جماعة «التوحيد والجهاد»، ثم «القاعدة» في بلاد الرافدين. وقد تطور تعاطي الجماعات المتشددة مع وسائل الإعلام من رفض الحديث إلى أي وسيلة مشبوهة أو موثوقة في أمانتها، إلى التعاون مع بعض الوسائل الإعلامية وتخصيصها بنشر منتجاتها مقابل شروط صارمة، وصولًا إلى ابتكار وسائل خاصة بهم، ومن ثم منافسة كبريات وسائل الإعلام في الإنتاج وصولًا إلى الاستفادة من الأفلام الأمريكية، وربما محاكاة لما تنتجه مدينة هوليوود من أفلام.

وقد أبرز تنظيم داعش تفوّقًا على القاعدة وفروعها في توظيف وسائل الإعلام من خلال إدراكه المبكر لوسائل «الإعلام البديل»، عبر فتح مواقع إلكترونية عدّة والترويج لنفسه وخطابه. وعلى ما يزعم كريستوف غونتر (Christoph günther)[2]، الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط في جامعة ليبزك (Universität Leipzig) فإن «الدولة الإسلامية أصبحت أهم وأقوى وأفضل تسلحًا وتمويلًا من القاعدة، ولها قدرة فائقة على توظيف الإعلام الجديد في الإنترنت والشبكات الاجتماعية، ما يجعل الشباب الجهاديين ينجذبون لها أكثر.

والنجاح الذي حقّقه التنظيم، يتجلى في بقاء أخباره على مدار الساعة في جميع أنحاء المعمورة، فهو يفتعل الحدث ليبقي حضوره

---

(1) دراسة حول التجنيد الإجباري للتنظيمات المتطرفة، نشرتها جريدة الرياض السعودية، 30 ديسمبر 2014

http://www.alriyadh.com/1008390

(2) Interview: Dr. Christoph Günther on is, http://www.mediastudies.asia/interview-prof-dr-christoph-gunther/.

الإعلامي قائمًا، وأن «تستطيع جماعة ما الحضور الإعلامي المكثف وتتصدّر شاشات التلفزيون والأخبار، أي ألا تمر 24 ساعة دون أن يمر ذكر (داعش)، هذا هو النجاح الإعلامي، بغض النظر عن التقدم على الأرض»، على ما يقول أحد الخبراء الإعلاميين[1]. وهو نجاح حمل الأكاديمية الوطنية للعلوم (PNAS) ومقرها الولايات المتحدة لصك مصطلح للتعبير عن تمدد «داعش» والجماعات الإرهابية بفضل منتجات إعلامية صغيرة وتغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي هو فيتموريسك (femtorisk). المصطلح يعني تضخم ظواهر صغيرة، عددًا وعدّة، على ممارسة تأثير ضخم وكبير في العالم، وهو ما حصل للتنظيم بعدما عاد إلى الأضواء في خضم الدعاية ضده وضد وحشيته ليحصد الآلاف من الأنصار.

ويعود هذا الاهتمام المبكر بأهمية الإعلام إلى خريف العام 2006، حين أسس أبو عمر البغدادي مؤسسة الفرقان، وانتدب لها ناطقًا إعلاميًا يبث كلمات صوتية لأول مرة، وكان بمثابة وزير للإعلام، المعروف باسم محارب الجبوري. وقد «لعبت المؤسسة دورًا أساسيًّا في التعريف بدولة العراق الإسلامية، وترسيخ فكرة الدولة في عقول الآخرين، واعتمدت المؤسسة على تقنيات متطورة جدًّا أسهمت في إخراج الإصدارات المرئية لكلمات أمير الدولة، أو وزير حربها أبي حمزة المهاجر، بشكلٍ لافتٍ شدّ انتباه وسائل الإعلام الكبرى العربية، والعالمية، كما كان كبارُ ساسة العالم بانتظار ما يصدر عن هذه المؤسسة التي لعبت الدور الأكبر في إقناع مناصري الدولة أنّها ما زالت موجودة، وأنّ ما تغير هو فقط أسلوب خوض المعارك للتكيّف مع الوضع الجديد»[2].

وقد شهدت الهيئة الإعلامية لتنظيم «داعش» تطورًا كبيرًا بالشكل

(1) يوسف الديني، «**داعش لا تخطئ في الترجمة**»، صحيفة الشرق الأوسط، 16 أغسطس 2015.

(2) «**تنظيم الدولة الإسلامية..أداء إعلامي مؤازر للأداء العسكري**»، صحيفة: التقرير، 2 أغسطس 2015.

والمحتوى، وتعتبر مؤسسة «الفرقان» الإعلامية الأقدم والأهم، وقد ظهرت مؤخرًا مؤسسات إعلامية عدّة تتبع التنظيم[1]، مثل: مؤسسة الاعتصام، ومركز الحياة، ومؤسسة أعماق، ومؤسسة البتّار، ومؤسسة دابق الإعلامية، ومؤسسة الخلافة، ومؤسسة أجناد للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الغرباء للإعلام، ومؤسسة الإسراء للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الصقيل، ومؤسسة الوفاء، ومؤسسة نسائم للإنتاج الصوتي، ومجموعة من الوكالات التي تتبع المناطق التي تسيطر عليها، كوكالة أنباء «البركة» و«الخير» وغيرها، كما أصدر «داعش» عددًا من المجلات بالعربية والإنكليزية أمثال: «دابق» و«الشامخة»، وأنشأت الهيئة إذاعات مثل: إذاعة «البيان» في مدينة الموصل في العراق، وإذاعة أخرى في مدينة الرقة في سوريا.

والمواد الدعائية التي تصدرها المؤسسات الإعلامية التابعة للتنظيم كمؤسستي «الفرقان» و«الاعتصام» تؤكد على التحول الكبير في بنيته وقدراته الفائقة، وتكتيكاته العنيفة، واستراتيجيته القتالية المرعبة؛ فقد أصدر سلسلة من الأفلام المتقنة، أطلق عليها «صليل الصوارم»، بدءًا من صليل الصوارم 1 يوليو/ تموز 2012، وصليل الصوارم 2 أغسطس/ آب 2012، وصليل الصوارم 3 يناير/ كانون الثاني 2012، ثم صليل الصوارم 4 مايو/ أيار 2014.

التنظيمات المتطرفة والعالم الافتراضي

يعتبر الإنترنت اليوم عالمًا متكاملًا بذاته، وعالمه الافتراضي لا يقل أهمية وتأثيرًا على العالم الواقعي؛ فقد كان عدد مستخدمي الإنترنت فى العالم عام 1997 حوالي 70 مليون شخص بنسبة 1.7 ٪ من سكان العالم،

---

(1) جمال زرن، **الاستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب: غموض الرؤية وقصور المقاربة**، مركز الجزيرة للدارسات، 05 أغسطس 2015.

ثم ارتفع عددهم عام 2009، وفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات[1]، إلى 1.9 مليار شخص، والآن ووفقًا لتقرير أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن عدد مستخدمي الإنترنت عالميًا يصل عددهم هذا العام 2015 إلى حوالي 3 مليار شخص، يمثلون 40 ٪ من سكان العالم، منهم 141 مليون مستخدم للإنترنت فى العالم العربي.

وتكشف ورقة عمل ناقشها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر[2] لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذى انعقد فى مدينة سلفادور البرازيلية خلال الفترة من 12 إلى 19 إبريل 2010 أن وجود خدمات الإنترنت على نطاق عالمي يتجاوز الحدود الوطنية يتطلب تعاونًا بين الدول فى الوقت المناسب وبفعالية خاصة ضد استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة.

وقد أدركت التنظيمات المتطرفة أهمية الشبكة العنكبوتية في وقت مبكر جدًّا، وراكمت الخبرات مع نمو الشبكة وتطورها ووصولها إلى كل بقعة في الأرض، وقد زادت مواقع الإنترنت التي تروّج للتنظيمات الإسلامية المتطرفة، حيث كان عددها عالميًا 12 موقعًا عام 1998، ووصل العدد الآن إلى 5800 آلاف موقع، وفقًا لتقارير صادرة عن الاتحاد الأوروبي[3]، ومن خلال رصد مجلس وزراء الداخلية العرب للمواقع سالفة الذكر بالتعاون مع الدول الأعضاء، فإن عدد هذه المواقع يصل لأكثر من 720 موقعًا وصفحة، تستهدف تضليل المواطن العربي والترويج لفكر التطرف والإرهاب على الرغم من الحجب المتكرر التي تمارسه أجهزة

(1) ITU World Telecommunication/ICT Indicators database.

(2) معتز صلاح الدين، «**دور وسائل الإعلام فى مواجهة استخدام الإرهابيين للإنترنت**»، صادرة عن المركز الديمقراطي لدراسات الشرق الأوسط، فبراير 2015.

(3) انظر: المصدر نفسه؛ كذلك:

ITU World Telecommunication/ICT Indicators database.

الرقابة عربيًا ودوليًا. وتؤكد العديد من الأبحاث وجود أكثر من 5800 موقع على شبكة الإنترنت يُروِّج للفكر الإرهابي، وأنه يوجد نحو 900 موقع جديد يظهر كل عام[1].

ويرى غيدو شتاينبيرغ (Guido Steinberg)[2] الخبير الألماني في شؤون الإرهاب في حوار مع التلفزيون الألماني أن «عام 2011 مثّل نوعًا من القطيعة، فمنذ ذلك الحين، بات ما يسمى بالشبكات الاجتماعية عاملًا مهيمنًا، فهي تمنح الإرهابيين امتياز أنه من الصعب إخضاعهم للمراقبة».

واستخدامات التنظيمات الإرهابية لشبكة الإنترنت تنحصر في الرقابة والرصد لما يكتب عنها، والبحث عن معلومات جديدة لما تريد أن تستهدفه من مواقع، أو لتطوير قدراتها العسكرية من خلال المواقع التي تعلّم كيفية صنع الأسلحة من مواد بسيطة متوفرة في أغلب المتاجر، فضلًا عن الترويج لإيديولوجياته عبر نشر البيانات وبثّ الأخبار وتنزيل الإصدارات المرئية والصوتية، ويعتبر الفضاء الإلكتروني بشكل عام أرضًا خصبة وأمينة في التواصل والتنسيق وإصدار التعليمات وتجنيد المتعاطفين مع التنظيم والتوسع في الاستقطاب الجماهيري.

ويعتقد مايكل ويس (Michael Weiss)[3]، مؤلف كتاب «داعش: داخل جيش الإرهاب»، أن داعش يتعامل بعبقرية مع موقع التواصل الاجتماعي، تويتر، فهو يعلم تمامًا الطريقة التي يعمل فيها الإعلام الغربي وطريقة تغطيته للأحداث. فلدينا الآلاف والآلاف من حسابات داعش على موقع تويتر، وهي تنتشر بطريقة تشبه انتشار الفطر في الليل، وإذا ما تم

---

(1) جمال زرن، «الاستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب: غموض الرؤية وقصور المقاربة»، مركز الجزيرة للدراسات، 05 أغسطس 2015.

(2) http://www.dw.com/en/about-dw/profile/s-30688.

(3) http://edition.cnn.com/Transcripts/150722//cnr.02.html.

حذف حساب فيظهر خمسة مكانه، مضافًا إلى «حث التنظيم لعناصره على متابعة عدد معين من الحسابات الرئيسية والحسابات الثانوية وحسابات من الدرجة الثالثة وتتبعها في حال وقف الحسابات التي قبلها».

وينشط التنظيم بشكل هائل على مواقع مثل الفايسبوك وتويتر ويوتيوب، ويقوم بحملات منظمة للترويج لدعايته. وعلى الرغم من الحملات المنظمة لحذف الحسابات التي تتبع للتنظيم ومناصريه إلا أن التنظيم يستمر في نشر دعايته، وهو يتسلح البعد العقدي لشحذ همم أنصاره في المتابعة والإصرار على مكافحة كل أنواع الحد من نشر دعوته عبر الوسائط الاجتماعية. مثال على الإصرارحساب « ترجمان الأساورتي» على تويتر؛ إذ إنه من بين أشهر الحسابات التي تتعرض للحذف المتكرر، فقد سجّل حسابه[1] رقم 209 في 31 تموز/ يوليو 2015. وللمعرّف «ترجمان الأساورتي» مؤسسة ترجمان الأساورتي للإنتاج الإعلامي، التي لها العديد من الإصدارات المرئية التي يتم تداولها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، اليوتيوب خاصة، ويتم الترويج لها من خلال موقع تويتر.

وفي دراسة أميركية[2] أعدها معهد «بروكينغ» وموّلها «غوغل ايدياز» خلال العام 2015 أفادت أن ما لا يقل عن 46 ألف حساب على «تويتر» مرتبطة بتنظيم «داعش» حتى نهاية 2014، وبحسب تحليل للمعطيات الجغرافية للتغريدات (الموقع المُعلن والمنطقة الزمنية)، فإن أغلب المشتركين يقيمون في مناطق تحت سيطرة التنظيم في سوريا والعراق. وثلاثة أرباع الحسابات المؤيدة للتنظيم ناطقة بالعربية و20 ٪ بالإنكليزية و6 ٪ بالفرنسية. ويتبع الحسابات المؤيدة للتنظيم 1000 مشترك في

(1) «تنظيم الدولة الإسلامية..أداء إعلامي مؤازر للأداء العسكري»، صحيفة التقرير، 2 أغسطس 2015.

(2) Jerry Gordon, **Brookings Study of ISIS Twitter Accounts Reveals U.S.among Top Locations**, published on March 10, 2015.

المعدل، ما يعني أنها «أكثر من حساب عـادي». وفي الفصل الأخير من 2014، تم إقفال ما لا يقل عن 1000 حساب من قبل «تويتر»، لكن الرقم الحقيقي قد يكون أكبر بكثير، بحسب الدراسة.

ومن المعروف أن تنظيم داعـش على سبيل المثال لديه حسابات مركزية على تويتر لنشر الرسائل، مضافًا إلى حسابات محلية في كل منطقة يوجد فيها عناصر التنظيم[1]، وتقوم كل منطقة من خلالها بنشر أخبارها المحلية. وهذا ما يمكّن التنظيم من تنفيذ عولمة «الجهاد» عن بُعد، وإيصال خطابه إلى أوروبا والغرب. ولا يعمل التنظيم على نشر الصور في اتجاه واحد؛ بل يعمل على فهم حاجات جمهوره ومعرفة ردود أفعالهم على شكل استبيان، أي أن خطابه الإعلامي يعتمد على التفاعل. ويتمتع خطابه الإعلامي بسهولة ومرونة الحركة مع التقنية والمعلومات والتطبيقات الفنية على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية، باستغلال المقاتلين الأجانب الموجودين داخل التنظيم أكثر من المقاتلين المحليين؛ إذ يسند إليهم الدعم اللوجستي، وبخاصة في الإعلام والدعاية.

حـاول داعـش إطـلاق موقع للتواصل الاجتماعي شبيه بفايسبوك وتـويـتـر، يتضمن سبع لـغـات، وسـمّـاه خـلافـة بـوك، حيث طلب من المستخدمين الذين فتحوا حساباتهم عليه، الاجتهاد في نشره حتى يستطيعوا منافسة الفايسبوك بالخصوص، علمًا أنهم فتحوا موقعًا آخر شبيهًا لتويتر إلا أن الموقع أغلق بعد يوم واحد، ولا يعرف ما إذا كان التنظيم فشل في إطلاقه أم أجّله إلى مرحلة لاحقة.

وعلى الرغم من أن الشائع أن مواقع التواصل الاجتماعي هي المكان التي تنشط فيه عمليات التجنيد للتنظيم إلا أن بعض الخبراء يشككون

---

(1) يوسف بن أحمد الرميح، «**الإرهاب والإعلام الجديد: الإرهاب الرقمي**»، صحيفة الجزيرة السعودية، 8 مارس 2015.

بذلك، على أهمية ما تلعبه هذه المواقع من دور في الترويج للتنظيمات المتطرفة. وتحتل تطبيقات الهاتف المحمول مكانة خاصة في التجنيد الآمن. وفي هذا يقول أيمن دين[1]، عضو سابق في تنظيم القاعدة، إن «التجنيد لا يتم عبر تويتر أو فايسبوك، كما يعتقد الكثيرون؛ بل يتم من خلال طريقتين: الطريقة الأولى هي عبر الفيديو؛ فالفيديو يساوي ألف صورة والصورة تساوي ألف كلمة». أما الأمر الثاني، «فهو عن طريق الأشخاص الموجودين داخل حدود الدولة الإسلامية؛ فبعد حصولهم على دروس في الإيديولوجيات ومبادئ الدولة الإسلامية، يتم إعطاؤهم هواتفهم النقالة للاتصال بأقربائهم وعائلاتهم من خلال تطبيقات الاتصال كـ«واتس آب»، وإرسال صور إليهم حول حياتهم وطريقة عيشهم وأسلحتهم؛ فهم يرسلون إليهم باختصار حملات دعائية موجهة.

وفي تقرير صادر عن معهد دراسة الإعلام في الشرق الأوسط (memri) المعني برقابة نشاط المتطرفين في مواقع التواصل الاجتماعي، على ما تنقل صحيفة «واشنطن تايمز»[2] أن عناصر «داعش» يعتمدون على البرامج الآمنة في هواتفهم المحمولة بصورة متزايدة؛ إذ تسمح هذه البرامج بالتواصل عبر قنوات لا تستطيع الاستخبارات الأمريكية التجسس عليها.

وجاء في التقرير أن القياديين في «داعش» يفضلون برنامجي «Surespot» و«Kik»، لكنهم يستخدمون حزمة من البرامج الأخرى أيضًا. ويسمح برنامج «Surespot» بتشفير الرسائل النصية وهي في طريقها إلى المستلم، ويبقى المرسل وحده هو من يتحكم في الرسائل عبر هذا البرنامج. وتمكّن خبراء المعهد من تحديد 115 شخصًا على الأقل يعتقد

---

(1) http://arabic.cnn.com/middleeast/201524/03//me-240315-amanpour-inm terview-ayman-dean.

(2) http://www.washingtontimes.com/news/2015/jun/28/islamic-state-uses-downloadable-apps-to-hide-attac/?page=all.

أنهم من عناصر داعـش«Surespot»، يستخدمون«Surespot». وأظهرت عمليات الرقابة على موقع «تويتر» أن معظم المروجين لـ«داعش» يدعون مؤيدي التنظيم إلى الاتصال بهم عبر هذا التطبيق، إذا كانوا بحاجة إلى المساعدة للسفر بغية الانضمام إلى صفوف التنظيم.

استراتيجية التنظيمات المتطرفة في التعامل مع وسائل الإعلام

تكاد تتطابق رؤية التنظيمات الدينية المتطرفة لطبيعة وسائل الإعلام وأهـداف نشأتها، وإلى حد ما تتفق في كيفية توظيفها خدمة لمشروعها. الوسائل الإعلامية هي أذرع بيد من أسسها للتحكم والهيمنة، وليست لنشر الوعي وتنمية المجتمع. والإعلام حيثما وجد أدى دورًا بالغًا في تزييف الوعي والتاريخ، وساهم في خلق رأي عام مناقض للواقع ومباين له، وفي إنتاج مجتمع تحكمه غريزة الاستهلاك واللهاث وراء اللذة، مستفيدًا من أحدث النظريات في العلوم الإنسانية (علم نفس، علم اجتماع، علم إدارة، التنمية البشرية...).

ما سبق، لا يعني أن الإعـلام لا يلهث وراء الربح المادي، وهو لا يترك طريقة أو وسيلة لجذب المشاهدين إلا سلكها. واستنادًا إلى هذه الرؤية السردية للإعلام، تحاول التنظيمات المتطرفة العمل على مسارَيْن متوازيين، استغلال ما أمكن الوسائل الإعلامية ووسائطها الجديدة بكل السبل المتاحة، والتعامل معها بذكاء يمكنها من بث رسائلها المشفرة إلى الجمهور المستهدف. يقابله في ذلك العمل بشكل حثيث وبشكل احترافي على بناء منظومة إعلامية بديلة آمنة ومستقرة، شاملة ومتفرغة لتحقيق كل الأهداف التي تسعى إليها التنظيمات المتطرفة عبر أجهزة الإعلام. ولعل داعش من أبرز هذه التنظيمات التي قطعت شوطًا كبيرًا في هذا المجال.

وقد دفعه الأمر بعد طول تجربة في دراية الإعلام إلى كيفية توظيفه لصالحه اعتمادًا على الآليات التي يعمل بها، والمكينزمات التي تحكمه

في تغطية الأحداث والتفاعل معها. وبعد دراسة متأنية نفسيًّا واجتماعيًّا وتاريخيًّا للمجتمعات العربية والغربية، يسعى تنظيم داعش عبر ما ينشره من إصدارات مكتوبة ومرئية ومسموعة لتمرير رسائل مشفرة وغير ملحوظة إلى الجمهور المستهدف. وبمقارنة هادئة لأغلب إصداراته على تنوعها، وبعيدًا عن مستوى الاحترافية الفنية للمادة، نجد أن مضامين الرسائل غير المباشرة ترسم صورة كاملة للتنظيم ودولته وعمل أفراده والمناطق التي يحكمها.

فالتنظيم يحرص على إبراز رجاله المحاربين دائمًا بلباس أسود (جلباب) ولحى طويلة وسلاح باليد، ما يعزز الصورة النمطية الشبيهة بالصور العالقة في الأذهان عن أصحاب النبي محمد (ص)، كما رسمها فيلم الرسالة وغيره من الأفلام التي تناولت تلك الحقبة من التاريخ. فإذا ما أتينا إلى المناطق التي يحكمها فأغلب ما يبثّه عنها من أحوال يظهر أنها دولة آمنة مباركة، يأتيها رزقها رغدًا، ففيها تحقق وعد الله فأقيمت خلافته، حيث يحكم شرع الله، لا يزاحمه قانون أو وثن، وعدالة السماء تشق طريقها إلى عدالة الأرض، فالناس سواسية، لا وجود لطبقة اجتماعية تتمايز عن أخرى. فلا فرق بين أعجمي وعربي إلا بالتقوى، ولا فضل لرجل على امرأة إلا بما فضّل الله بعضهم على بعض. والأمن والأمان صفتان ملازمتان لكل من يعيش تحت راية هذه الدولة، والعالم أجمع يحارب دولة الخلافة خوفًا من عودة سيادة الإسلام، وخوفًا على مكتسباته التي كفلت له تفوقًا على باقي الشعوب.

النظام العالمي هو نظام مستبد وفاسد ومحتكر ومزور للتاريخ ومفقر لشعوب الأرض في سبيل حفنة من رجال الأعمال والمتنفذين والذين في غالبيتهم يهود. أما شعار الخلافة «باقية وتتمدد»، فهي باقية؛ لأنها الأصلح والأفضل والمؤتمنة على تطبيق حكم الله على الأرض، وهي طمأنة لكل داعم لها أو منتسب، وهي تتمدد، فلن تبقى حبيسة حدود مصطنعة من إنتاج تآمر سايكس-بيكو على الأمة الإسلامية وتقسيمها في ما بينهم، ولن

تبقى بقعة تحت الشمس لن تصل إليها دعوة الخلافة ورايتها تحقيقًا لوعد الله في كتابه ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾[1].

وقد تلقّف متخصصون غربيون الرسالة المشفرة التي يبثها تنظيم داعش مع كل نشرة إخبارية تتناول أخباره ومعاركه. ويراهن بول كروكشانك (Paul Cruickshank)[2]، أحد محللي الإرهاب البارزين، أن داعش نجح في خلق صورة نمطية سهلة وجاذبة، فهم عبر أفلامهم ومنتجاتهم الإعلامية الموجهة للغرب يقدمون جانبًا من حياة محافظة وسهلة وبسيطة توحي بالإلفة والروح المعنوية العالية، ومظاهر البطولة والتحدي والانتصار كجزء من «احترام الذات» الذي يفتقده الإنسان المعاصر المشغول حتى أخمص قدميه بملاحقة إيقاع الحياة السريع. بدوره، يرى ماثيو أولسن، مدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، في هذه الصورة النمطية المريحة أعظم آلة دعاية أنتجتها المنظمات الإرهابية منذ نشأتها، فهي تنجح في جعل الغربيين يتخلّون عن حياتهم الوادعة للسفر إلى مناطق التوتر والدماء المسالة، بحثًا عن هدف مختلف أقرب ما يكون إلى محاولة إحداث الفرق في معادلات الموت والحياة والانتماء والشعور بالواجب.

ويشير أيمن دين[3] المنشق عن تنظيم القاعدة إلى الحالة النفسية للغربيين الذين يقعون في شرك داعش. بعضهم لا يشعرون بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه، وبعضهم يأتون من النوادي الليلية، وبعضهم

(1) سورة النور: الآية 55.

(2) http://edition.cnn.com/201505/05//politics/texas-attack-terror-tweets/.

(3) http://arabic.cnn.com/middleeast/201524/03//me-240315-amanpour-inm terview-ayman-dean.

مدمنو مخدرات، يبحثون عن تجربة روحانية تضمن لهم المغفرة والتخلص من الذنب، ولأن كثيرًا منهم لا يعلم الكثير عن الإسلام، فإنهم يقعون فريسة سهلة في يد التنظيم الذي يقدّم لهم نفسه على أنه حامي الإسلام وناصره. كما لفت إلى أن التنظيم يجذب من لديه بداخله رغبة «انتقامية» من المجتمع.

والمتابع لطرائقه الإعلامية تتكشف له خطط عامة يعتمدها تنظيم داعش في بناء منظومته الإعلامية، منها:

- الاستعانة بالمنتمين للتنظيم من أصول غربية في الترويج الإعلامي للتنظيم وإبعادهم عن العمل العسكري أو القيادي ما أمكن.

- استقطاب أصحاب الخبرة الفنية والتقنية في احتراف الدعاية له عبر الاستعانة بشباب حديثي السن ويعشقون التواصل عبر مواقع التواصل.

- منع أي وسيلة إعلامية لنقل أي أخبار من المناطق التي يسيطر عليها، ومحاكمة أي صحافي يمارس العمل بعيدًا عن توجهات التنظيم. وتشير التقديرات[1] إلى قتل التنظيم لما يزيد عن 41 صحافيًا داخل المناطق التي يسيطر عليها.

- تأسيس وكالة أعماق التي تعنى بنقل الأخبار من المناطق التي يسيطر عليها، وقد باتت المصدر الأول للوكالات الإخبارية العالمية في نقل أخبار المعارك في مناطقه. وقد نجحت وكالة أعماق في إحراج الحكومة العراقية أكثر من مرة، كما إنّها كشفت زيف وغلط بعض التغطيات الإخبارية التي كانت تروج عن انتصارات للجيش العراقي وسيطرته على مناطق[2]،

---

(1) دنيال قاسم، «إحصاءات المرصد العراقي للحريات الصحافية»، 25 أغسطس 2015.

(2) «تنظيم الدولة الإسلامية..أداء إعلامي مؤازر للأداء العسكري»، صحيفة التقرير، 2 أغسطس 2015.

كما هو الحال مع مدينة بيجي في محافظة صلاح الدين، وكانت في كلّ مرة تقوم وكالة أعماق ببث صور حية من تلك المدن التي تعلن الحكومة العراقية استعادتها، وهو ما سبّب إحراجًا كبيرًا للإعلام العراقي، وجعله أقل مصداقية لدى الوكالات العالمية في نقل الخبر من تلك المناطق.

- يعتمد التنظيم صرامة في عملياته الإعلامية التي تخضع إلى مركزية شديدة[1]، يدرس فيها كل تفصيل قبل نشره وتوزيعه، ويتخذ الوقت المناسب للنشر بناءً على معطيات ومرامٍ محددة. وجميع الحسابات الناشطة له على تويتر تخضع بدورها لإدارةٍ مركزية وعند انضمام مقاتلين جدد، يسعى التنظيم بكل جهد للحصول على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

- ويراقب التنظيم وسائل الإعلام المتعاطفة معه[2]. وحاول استمالة الصحافيين القاطنين في المناطق التي يديرها، وفي بعض الحالات اجتهد في غسل أدمغة الصحافيين المحتجزين لديه، كما وافق على استضافة صحافيين ميدانيين أجانب كوسيلة للترويج لنفسه على المستوى الدولي. مع ذلك، لم يكن راضيًا عن التقارير التي أعدّها هؤلاء الصحافيون، قائلًا إنهم شوّهوا الحقائق، فكفّ عن استقبال الصحافيين الأجانب. يساعد هذا الاحتكار للمشاهد المصوّرة والأخبار التنظيمَ على تجنيد أعضاء جدد على الصعيد العالمي، من خلال تقليص السرديات البديلة المختلفة عن سرديّته.

هذا في ما يتعلق بخطط داعش في التعامل مع وسائل الإعلام. وبشكل عام، يمكن القول إن جميع التنظيمات المتطرفة تشترك في الأهداف العامة

(1) لينا الخطيب، «**استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدَّد**»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29 يونيو 2015.

(2) المصدر نفسه.

تجاه وسائل الإعلام. وتتباين أولويات الأهداف بين تنظيم وآخر إلا أنها جميعها تسعى لتحقيق الأهداف الآتية[1]:

- استقطاب الرأي العام.
- الحصول على أعضاء جدد.
- نشر بياناتهم ومطالبهم.
- استخدام وسائل الإعلام كوسائط للتهديد والمطالب والتفاوض.
- الحصول على العلنية الإيجابية.
- ربط الرسالة بالضحية.
- تغليط العدو بنشر معلومات خاطئة.
- الحصول على العلنية بالموافقة على مقابلات مع الصحافيين.
- تخويف وسائل الإعلام عن طريق قتل الصحافيين أو خطفهم أو تعذيبهم.
- الإعلان عن الحركة الإرهابية وأهدافها.
- التأثير في الجمهور للحصول على تنازلات من الحكومة.
- التأكيد على خطإ وجهة نظر الطرف الآخر.
- توجيه اهتمامات الجمهور وفق أجندة الإرهابيين.
- الإعلان عن أعمال إرهابية أخرى.
- استخدام الصحافيين كمفاوضين في حالات محددة.

---

(1) مجموعة من المؤلفين، «**التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرّف والإرهاب**»، إصدارات اتحاد الإذاعات العربية، أبريل 2015، ص15ـ16.

- تحريض الجمهور ضد الحكومة.
- الاستحواذ على محطات البث لتقديم رسائلهم.
- فرض أجندتهم وأفكارهم وآرائهم.
- الحصول على شبكات تواصل خارجية بين الإرهابيين.
- زرع الرعب والخوف لدى العدو من خلال تضخيم قوة الإرهابين.
- الحصول على رد فعل الجمهور.

وسائل الإعلام الغربية والموروث الثقافي

عندما تؤسس القنوات الغربية فروعًا لها باللغة العربية، غالبًا ما يكون الفرع أقل مهنية وموضوعية من الفضائية الأم في التغطيات الإخبارية كمًّا ونوعًا. ومن المفارقة أن هذه الحالة تنطبق بشكل ملحوظ على الفضائيات العربية التي شرعت في تأسيس فروع لها باللغات الإنكليزية والفرنسية، حيث تحاكي الفروع الأجنبية للفضائيات العربية المذكورة نظيرتها الأجنبية في كيفية المعالجة الخبرية للأحداث وتحليلاتها السياسية لها. كما إنّ الخلفية التاريخية للدولة الراعية للقناة التلفزيونية تؤثر في تغطيتها للأخبار داخل المجتمع الغربي نفسه أو للبلدان والمناطق التي للدولة الغربية سابقة احتلال لها. فرانس 24 مثلًا تولي أهمية لشمال أفريقيا على المشرق العربي مثلًا، وبالتالي عندما تغطي أخبار التنظيمات المتطرفة تفرد مساحة واسعة للحديث عن بوكو حرام أكثر من الحديث عن داعش مثلًا، أو تنظيم أنصار بيت المقدس في سيناء، كما إنّ هوية الإرهابي تلعب دورًا بالغ الأهمية في تغطية الخبر، وتتفاوت الأهمية بين محطة ومحطة داخل البيئة الغربية نفسها.

روسيا اليوم تهتم كثيرًا بالمقاتلين من أصل قوقازي مثلًا وتفرد تقارير عنهم، الإعلام الصيني يتحدث طويلًا عن المقاتلين الإيغور في

صفوف القاعدة وداعش. فرانس 24 تهتم بالأصول المغاربية لهؤلاء، في حين القنوات الأمريكية تهتم لمن هو يحمل الجنسية الأمريكية أو عاش في الولايات المتحدة أو كان يخطط لاستهدافها. ونستحضر هنا أحد أبرز الأسباب التي دفعت واشنطن لإنشاء التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب في سوريا والعراق؛ إذ إن القرار الأمريكي تزامن مع الحديث المكثف عن خلية خراسان في سوريا التي كانت تخطط لاستهداف مصالح حيوية في الولايات المتحدة علمًا أن التنظيمات المتطرفة نفسها نفت وجود هذه المجموعة بينها. كما إنّ لترسبات الاستعمار في العقل الجمعي الغربي تجاه المنطقة ومشاكلها وواقع الأقليات فيها وما خلقه وحاكه الاستشراق في المخيال الغربي عن الواقع الشرقي ما يقيد تغطية أجهزة الإعلام الغربية لقضايا العرب والمنطقة، إذا ما أحسن الظن به.

وقبل الحديث عن الانتقادات التي توجه للإعلام الغربي تحديدًا في تغطيتها للتنظيمات المتطرفة في العالم، لا بد من الإشارة إلى الشواهد المثيرة للريبة حول حقيقة الموضوعية التي تعتمدها هذه الوسائل في تغطية الأحداث المرتبطة بمسلمين وعرب. في كانون الثاني يناير في فرنسا خلال العام 2015، دخل الأخوان «شريف وسعيد الكوشي»- فرنسيان من أصل مغربي- مكاتب الصحيفة الساخرة «شارلي إبدو» في باريس وقتلوا 11 موظفًا، مضافًا إلى ضابط شرطة أثناء خروجهما من المبنى. لم تمضِ فترة طويلة حتى قاد طيار أندرياس لوبيتز (Andreas Lubitz) طائرته متعمدًا ليصطدم بجبال الألب الفرنسيّة قاتلًا الركاب الـ150 جميعهم. إلا أنّ الجريمة الأولى فقط ما تم وصفها من قبل السياسيين وتصويرها من قبل الإعلام بأنّها «تهديد وجودي» و«نموذج للإرهاب».

وإذا ما ذهبنا غربًا نحو الولايات المتحدة، حيث غطى الإعلام الغربي مقتل ثلاثة مسلمين عرب على يد أمريكي بدم بارد، يلفت انتباهنا أن أغلب

الصحف الأمريكية[1] أحجمت عن ذكر هوية الضحايا في هذه الحادثة، كما ابتعدت عن الإشارة إلى احتمالية أن تكون جريمة كراهية ضد المسلمين. قد شهدت مواقع التواصل الاجتماعي انتقادًا حادًّا للتغطية الإعلامية الغربية للحدث، وتصدر وسم هاشتاغ «Muslim Lives Matters» موقع تويتر، بما معناه «حياة المسلمين ليست رخيصة»؛ وذلك يقابل الوسم الذي انتشر على خلفية احتجاجات فيرغسون «Black Lives Matters» (حياة السود ليست رخيصة).

وهذا يعيدنا بالذاكرة إلى المعالجة الإعلامية لأحداث 11 أيلول سبتمبر 2011 التي دفعت إلى تحميل الإسلام نفسه المسؤولية حينما اتهمته بقمع الحريات وممارسة العنف وإقصاء الآخر وزرع الكراهية. هذه المعالجة أنتجت شريحة «المثقفين الإعلاميين» التي تحولت من التحصن بالمعيار العلمي الرصين في تحليل الظواهر والأحداث إلى الكتابات التبسيطية التضليلية عن الإسلام، مستفيدين في ذلك من سياقات التوتر والقلق والخوف التي تعيشه المجتمعات الغربية على ما يقول الباحث الفرنسي «فانسان جيشير»[2].

وثمة شاهد آخر: حرق عائلة الدوابشة في الضفة الغربية عمدًا على يد مجموعة من المستوطنين اليهود مطلع الشهر الثامن من العام 2015 في سيناريو لا يقل بشاعة عما فعله تنظيم داعش مع الطيار الأردني معاذ الكساسبة، تعاملت معه وسائل الإعلام الغربية بخلاف ما تعاملت مع مشهد حرق الكساسبة، وخلافًا تمامًا لطبيعة التغطيات الخبرية التي تعتمدها مع أحداث تقوم بها التنظيمات المتطرفة دينيًّا، حيث نظر إليه من زاوية وجود

(1) http://mashable.com/201511/02//muslimlivesmatter-chapel-hill/.

(2) «دراسة: البيئة الفكريّة الثقافية للإرهاب ومواجهتها»، صحيفة العرب اليوم الأردنية، 7 مارس 2015.

صراع فلسطيني إسرائيلي معقد ومزمن، وأن جهة متطرفة وربما فردًا هو المسوؤل عن هذا العمل، مع التأكيد على استنكار الحكومة الإسرائيلية للعمل ووصفه بالمشين، في حين كان يفترض تسليط الضوء على السياسات الإسرائيلية للحكومات المتعاقبة في حماية المستوطنين، فضلًا عن النهج العدائي الإسرائيلي بشكل عام تجاه الفلسطينيين.

وغالبًا ما تقع وسائل الإعلام في فخ الترويج لخطاب التنظيمات المتطرفة على نحو يؤدى إلى تحفيز فئات اجتماعية مسحوقة، أو جماعات عرقية وقومية ومذهبية مهمشة نحو الإرهاب للإعلام عن مطالبها الحقوقية. وقامت بعض وسائل الإعلام، عبر بعض أساليب تغطية الحوادث الإرهابية المتعاطفة، بلعب دور إيحائي وتخييلي وتحفيزي لعناصر تنتمي إلى أجيال جديدة، وقامت إلى الانخراط فى مجموعات عنف وإرهاب قائمة، أو تشكيل أخرى. كما إنّ بعض التغطيات الإعلامية وتضارب المعلومات حول الحدث الإرهابي قد يعزز من الغموض، ويثير البلبلة مما يساعد في تحقيق أهداف الجهة المتورطة بنشر الرعب وتضخيم الحدث وإثارة الشكوك والريبة في المجتمع، فضلًا عن إفلات المجرم من توثيق جريمته. ويوجد بعض التغطيات الإعلامية التي لم تدرس بعناية ولم تدرك خطورة تناول الأحداث الإرهابية ومعالجتها بشكل كامل وعميق، ما قد يؤدي إلى خلق تعاطف بعض الجمهور مع الإرهابي.

الانتقادات التي توجه للإعلام الغربي في تغطيته لأخبار التنظيمات المتطرفة

- تطييف النزاعات وأدلجتها دينيًا، مثل تصوير الحرب في سوريا أو العراق أو اليمن على أنها حرب طائفية دينية، فالحوثيون شيعة في مقابل أغلبية سنيّة، والعلوية في سوريا أقلية شيعية مقابل أكثرية سنيّة منتفضة، وفي البحرين تقمع أقلية سنيّة أغلبية شيعية، لكن لا يخبروننا كيف ينطبق هذا

التحليل على بلاد مثل مصر أو ليبيا، حيث تنتشر التنظيمات المتطرفة بقوة مثلًا؟ ولا كيف أن بلدًا مثل تونس تعتبر من أكثر الدول المصدرة للإرهابيين والمتطرفين عربيًّا إلى جانب السعودية، علمًا أن السعودية يحكمها مذهب ديني يوصف بالمتشدد وفيها تنوع مذهبي، وتونس بلد للعلمانية فيه تاريخ عريق وأغلب أهله من طائفة ومذهب واحد!

- المبالغة الغربية في حجم الجماعات المتطرفة، وهو ما يثير الريبة حين ترى تحليلات في كبريات الصحف المرموقة تطرح تساؤلات على شاكلة:هل الاحتباس الحراري قد يكون مسؤولًا عن ولادة التنظيمات المتطرفة مثل داعش؟ ماذا لو ربح داعش الحرب على العالم، هل على العالم التعايش مع دولة داعش إذا لم يهزمها؟ حديث وزير الدفاع الأمريكي عن حاجة العالم لثلاثين سنة لمواجهة التنظيم دون أن يحدثنا عن حالنا خلال هذه العقود الثلاثة التي سيواجه فيها التنظيم مثلًا؟ هل نحتاج إلى تدخل خارجي مثلًا بعد تصوير عجز الدول العربية والإقليمية مجتمعة عن مواجهة التنظيم؟

- زيادة التركيز على عمليات القتل التي تتناول المثليين جنسيًّا، أو الممتهنات للدعارة، وغيرها من القضايا التي تتناقض مع قيم المجتمع العربي المحافظ خلافًا للمجتمعات الغربية، إذا ما قارناها بأفعال هي أكثر إجرامية ترتكبها التنظيمات المتطرفة.

- يحظى المقاتلون الغربيون من أصل عربي ومسلم بتغطية واسعة داخل التنظيمات المتطرفة.

- التركيز بشكل مطول على الضحايا الغربيين من بين آلاف الضحايا الذين قضوا على يد داعش مع إبراز الجانب الاجتماعي لعائلة الضحية من خلال التواصل مع عائلته وتمجيد أفعاله وتكرار صرخات نداء الاستغاثة

التي ترسلها الزوجة أو الوالدان لداعش من أجل الإفراج عن الضحية. وهو أمر لا نكاد نجده إذا ما كانت الضحية عربيًّا مسلمًا.

- التركيز على الآثار وعملية تدميرها دون إفراد مساحة واسعة لعمليات التهريب للدول الغربية وهي كثيرة.

- الحرص على إجراء مقابلات مع أطفال انتموا لداعش أو تواجدوا في معسكراتهم لتصوير أن الإسلام بمجمله دين غير قابل للتعايش مع الآخرين.

- التركيز على أن مشاكل المنطقة هي صنيعة أصحابها دون التنبه لمسؤولية الاحتلال الغربي للعراق مثلًا في وصول الأوضاع إلى ما هي عليه.

- نادرًا ما يشير الإعلام إلى مسؤولية الحكومات الغربية عن دعم الفكر المتشدد مطلع الثمانينات وتوظيفه في خدمة مصالحه ضد المعسكر السوفياتي في أفغانستان ومناطق أخرى.

- تغيب عن ساحات المعالجات لمواجهة التنظمات المتطرفة أبرز قضية، وهي الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وتهجير أهلها، وهذا أمر لا يوحي بالبراءة مطلقًا.

- نقل بعض المعلومات عن نوعية الأسلحة المستخدمة، وقدراتها التدميرية وخصائصها الفنية، والتكتيكات الإرهابية، على نحو يثير الخيال والإعجاب بالأعمال الإرهابية[1].

- إظهار المخاطر الحقيقية للتنظيمات «الجهادية» بشكل متأخر أو الترويج عن قصد؛ تمهيدًا لاتخاذ خطوة سياسية، مثلما ركزت التقارير

---

(1) «**الإعلام والإرهاب..استراتيجية المواجهة**»، شبكة الأخبار العربية.

الاستخبارية على قلق وكـالات الاستخبارات الغربية، منها الألمانية، بامتلاك «داعش» وجماعات أخرى سلاح قاذفات «مانبادس» أو «أس إي-7» و«أس إي 14» والتي تستهدف الطيران على بعد ميلين[1].

- ظهور الرهينة قبل ذبحه بأنه مستسلم وهادىء ورابط الجأش، كما يظهر في كل الإصدارات المرئية لتنظيم داعش، يثير التكهنات حول حقيقة الهدوء الذي يتمتع به الضحية وهو يواجه الموت، والطريقة القوية التي يبعث بها رسالته إلى حكومته أو عائلته والرأي العام. كل ذلك يصوّر للرأي العام بأن ما يعمله هو الصواب والعالم أجمع على خطإ، وهذا ما عمل على استقطاب أكثر للتنظيم[2].

وسائل الإعلام العربية وتغطية الأعمال الإرهابية

في دراسـة أجرتها الدكتورة نصرية تامي، من كلية علوم الإعلام والاتصال في جامعة الجزائر، على أبرز قناتين فضائيتين عربيتين قبل العام 2010، تناولت قضايا معالجة الإرهـاب في القناتين خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 11 سبتمبر 2001 ونهاية ديسمبر 2007، حيث وقع الاختيار على الأربعة برامج حوارية. اختير من قناة العربية البرامج الآتية: «صناعة الموت»، «بانوراما»، «تحت الضوء»، و«مشاهد وآراء». ومن قناة الجزيرة: «الاتجاه المعاكس»، «ما وراء الخبر»، «أكثر من رأي»، و«بلا حدود».

وبعد الرصد والتحليل لمضمون الحلقات ونوعية الضيوف وكيف تمت المعالجة خلال الفترة الزمنية المحددة بالتعقب، توصلت الدراسة إلى وجود تباين كبير بين القناتين في استخدام أسلوب معاجلة قضايا الإرهاب.

---

(1) جاسم محمد، **أساليب داعش في استقطاب المؤيدين: استخدام الإعلام والفتيات**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط.

(2) المصدر نفسه.

فقناة الجزيرة ركزت على استخدام أسلوب عاطفي إنشائي، مدعّمٌ بجدال صراخي شتائمي يشبه صراع الديكة. وبهذا، تكون القناة قد تبنت معالجة دعائية قائمة على مبدإ التهويل في طرح ومناقشة قضايا الإرهـاب. بينما جاءت قناة العربية أكثر توازنًا، على ما تقول الدراسة التي خلصت إلى عدم جدوى فاعلية البرامج الحوارية بالقناتين، حيث يَترك أطراف الحوار النقاش مفتوحًا ما يوقع المشاهد في حالة من الغموض والارتباك وعدم الفهم والعجز عن اتخاذ موقف محدد، حيث لا تقدم حلولًا في نهاية البرامج من قبل المقدم. وأحيانًا يتبنى المشاهد أفكارًا ومفاهيم غير صحيحة عن قضايا الإرهاب.

ومن أبـرز مـا قـررتـه الـدراسـة أن القناتين اتفقتا على «شخصنة الإرهاب»، حيث جرى التركيز في معالجة قضايا الإرهاب على القيادات الموصوفة بالإرهاب (أسامة بن لادن، أيمن الظواهري...)؛ فالجزيرة من منطلق الدفاع والتأييد لهذه الشخصيات في مواجهة التوجه الأمريكي بعد ضرب أبراج التجارة العالمية في نيويورك عام 2001، بينما العربية من منظور الرفض والمعارضة للشخصيات المذكورة، متماهية مع التوجه الأمريكي. وتعمدت القناتان استخدام عملية الشخصنة بهدف التعتيم على الأسباب الحقيقية للإرهاب ولفت الأنظار عن جذوره العميقة. وبعيدًا عن منطق المؤامرة، وباستقراء موضوعي بحت لأغلب ما تقدمه القنوات العربية من معالجات وتغطيات إخبارية لقضايا الإرهاب والتطرف الديني نجد أنها تقع في أخطاء كثيرة، منها:

- التركيز على الفعل الإرهابي كحدث خبري أكثر من التعاطي معه كفعل في إطار ظاهرة لها أسبابها وعواملها.

- وبما أن الحكم على الشيء فرع من تصوره، فكذلك التعامل مع المشكلات الاجتماعية، والإرهاب جزء منه. فإذا ما استمر الإعلام العربي

ينطلق من تصورات خاطئة لطبيعة الفعل الإرهابي ستظل تغطياته متعجلة وسريعة، وأحيانًا سطحية.

ـ وتبعًا للمعالجة الخبرية المتسرعة تغيب عن البرامج السياسية والاجتماعية المعنية بالإرهاب الطروحات ذات الطابع التفسيري والتحليلي، وكذلك الطابع الاستقصائي.

ـ مع غياب دراسة الإرهاب كظاهرة لها أسبابها العميقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، تخرج المعالجة الإعلامية للإرهاب وكأنها حالة مجردة، تقع خارج حدود الزمان والمكان والمجتمع، وهذا ما يضعف قدرة التغطية على الإقناع، لأنه يفقدها طابعها الملموس[1].

ـ تسود في الغالب، معالجة العملية الإرهابية كحدث منعزل، وليس كعملية تجري في سياق معين، وتحدث في بيئة معينة.

ـ لا تنطلق التغطية الإعلامية العربية للظاهرة الإرهابية وللعمليات الإرهابية من الاستراتيجية الإعلامية للإرهابيين، وبالتالي تتعثر خطوات هذه التغطية في مواجهة إعلام الإرهابيين.

ـ لا يتوفر لدى الكثير من وسائل الإعلام العربية كادر إعلامي مؤهل ومختص، قادر على تقديم معالجة إعلامية مناسبة لهذه الظاهرة المعقدة والمتشابكة والمتعددة الأبعاد[2].

ـ لا تعتمد وسائل الإعلام العربية، في الأعم الأغلب، على الخبراء والمختصين في المجالات الأمنية والاجتماعية والنفسية والثقافية والدينية والتربوية لمعالجة الجوانب المختلفة للظاهرة الأمنية، كما لا تتعاون،

---

(1) «**الإعلام والإرهاب: استراتيجية المواجهة**»، شبكة الأخبار العربية.

(2) مجموعة من المؤلفين، «**التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرّف والإرهاب**»، إصدارات اتحاد الإذاعات العربية، أبريل 2015، ص8ـ9.

كما يجب، مع المؤسسات التربوية والدينية والاجتماعية المعنية بمواجهة الظاهرة الإرهابية[1].

- يغلب على التغطية الإعلامية العربية للظاهرة الإرهابية الطابع الرسمي والاعتماد، في الغالب، بشكل مطلق على مصدر واحد، وهو المصدر الرسمي، وهذا ما يضفي عليها طابعًا بالغ الرسمية، وربما الجمود، لا يتوافق مع الخصائص الذاتية للإعلام.

- تتميز التغطية التي يقدمها الإعلام العربي للظاهرة الإرهابية بعدم الانتظام وعدم الاستمرارية، ولذلك تأتي هذه التغطية متقطعة، وتزداد كثافة أثناء العمليات والمناسبات والمؤتمرات، ثم تضعف، وتتوارى، وربما تختفي نهائيًا وهذا ما يؤثر سلبيًا في قوة تأثيره[2].

- لا تقوم التغطية الإعلامية العربية للظاهرة الإرهابية، في كثير من الأحيان على قواعد علم الإعلام ونظرياته، ولا تستخدم مداخل إقناعية مناسبة، ولا تنطلق من نظريات تأثير مناسبة؛ بل ربما تتسم هذه التغطية بالعفوية والارتجال وعدم التخطيط، الأمر الذي يجعلها تغطية تفتقر إلى الإطار المرجعي الذي يحقق لها التماسك المنهجي.

- تقع هذه التغطية في أحيان كثيرة في فخّي التهوين أو التهويل بالظاهرة الإرهابية. وهذا ما يؤثر سلبيًا على مصداقية هذه التغطية وعلى مقدرتها على الوصول والتأثير.

- تفتقر الممارسة الإعلامية العربية إلى وجود أي قدر من التعاون

---

(1) المصدر نفسه.

(2) محمد قيراط، «**الإعلام العربي وتغطية الإرهاب..التسطيح وغياب المهنية**»، الشرق القطرية، 31 كانون الثاني 2015؛ مجموعة من المؤلفين، «**التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرّف والإرهاب**»، إصدارات اتحاد الإذعات العربية، أبريل 2015.

والتنسيق على مستوى عربي من أجل تقديم تغطية ذات طابع عربي عام ومشترك لهذه الظاهرة.

توصيات

يعاني الإعلام العربي بكافة مجالاته صعوبات في جمع المعلومات الخاصة بالتنظيمات الإرهابية فى الوطن العربي نتيجة السرية الشديدة التي تحرص عليها التنظيمات المتطرفة وإبرازها فقط للجانب الذي تريد الترويج له، كما إنّ من المعروف عربيًّا ضعف الاعتماد على الأساليب العلمية والمتخصصة في دراسة الظاهرة الإرهابية، فضلًا عن ندرة البحوث والدراسات الرصينة والاستفتاءات واستطلاعات الرأي حول التنظيمات المتطرفة وأطروحاتها الفكرية والسياسية وهو ما يضعنا أمام واقع يتمثل في نقص الكوادر البشرية الإعلامية المتخصصة فى قضايا الإرهـاب مع غياب شبه عام للرؤية الإعلامية الأمنية الشاملة. وتلافيًا للوقوع في شرك التنظيمات المتطرفة أثناء تغطية أخبارها على الوسائل الإعلامية والبرامج الإعلامية الراصدة الالتزام ما أمكن بالضوابط الآتية:

- الاجتهاد ما أمكن للحصول على المعلومات الخبرية من جهة مستقلة موثوقة، وعند الاضطرار لعرض خبر أو استعراض مقاطع من الإصدارات المرئية للتنظيم المتطرف على الوسيلة الإعلامية الإشارة إلى أن المعلومات الواردة لم تتأكد صحتها من جهة مستقلة وموثوقة.

- دراسة البيانات الصادرة عن التنظيمات المتطرفة وعدم التوسع فى نشرها، واقتصار النشر على الجديد فيها بمقارنتها مع البيانات السابقة، وبما لا يوحي بأي نوع من التعاطف أو التفهم.

- عدم الترويج للمواقع الإلكترونية التي تعمد التنظيمات المتطرفة

إلى نشر بياناتها وأصداراتها المرئية فيه، وإذا اقتضى الأمر يذكر اسم الموقع دون صورته أو دليل الوصول إليه.

- عدم التركيز على الجوانب الشخصية وعدم نشر صورهم إلا فى حدود.

- عدم تصوير الإعلام الإرهابي صانعًا للأحداث.

- التركيز على حالة ضحايا الإرهاب وأسرهم عقب الحادث مباشرة وبعد سنوات أيضًا.

- إبراز دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة التطرف والإرهاب.

- على المعالجة الإعلامية للحدث الإرهابي ألا تقتصر على الجانب الخبري للموضوع أو تنزلق إلى دائرة ردّ فعل، فلا بد من تحليل الحدث من خلال متخصصين في مختلف المجالات النفسية والعسكرية والدينية لتبيان انحراف وخطورة العمل المتطرف. وهذا يتطلب توفر خطط إعلامية نابعة من واقع المجتمع وثقافته، وبعيدة عن القوالب الإعلامية الجاهزة القادمة من مجتمع آخر، يقوم على تنفيذها كادر بشري محترف فنيًّا، ويحظى بالدعم المالي الذي يمكنه من تنفيذ الخطط وتقييم تطبيقها كل شهورعدّة.

- يضاف إلى ذلك وضع خطط استراتيجية تساعد في توجيه وسائل الإعلام في التعامل مع القضايا الإرهابية بشكل عام. وهذا قد يتطلب ما يأتي:

- إنشاء وحدة إعلام متخصصة في التعاطي مع قضايا التطرف والإرهاب.

- إنشاء وحدة رصد لدراسة التغطيات الإعلامية المختلفة لقضايا التطرف والإرهاب.

- تنظيم دورات تدريبية دورية ومستمرة لتنمية مهارات الصحافيين المتخصصين في تغطية التطرف والإرهاب والأزمات.

- إصدار مدونة سلوك وميثاق أخلاقيات يتمّ فيه ضبط قواعد التعامل مع الأحداث الإرهابية.

- إنتاج مضامين إعلامية تساهم في مكافحة التطرّف والإرهاب (الدراما، الموسيقى، برامج الأطفال، برامج وثائقية، ومضات توعوية...).

- الاهتمام بالأنواع الصحفية المختلفة لتغطية قضايا الإعلام والإرهاب.

- التخلي عن خطاب العنف والكراهية والتحريض في الخطاب الإعلامي الذي يعالج قضايا التطرّف والإرهاب.

الجلسة الخامسة
قراءات ختامية في ظاهرة العنف التكفيري وسبل المواجهة

- كلمة رئيس الجلسة (الشيخ ماهر حمود)

- تنظيم القاعدة: الأجيال الثلاثة: رؤية عسكرية (الأستاذ محمد خواجة)

- التكفير عند جماعات العنف التكفيرية: الجذور والعوامل وسبل المواجهة: قراءة تاريخية وسيوسولوجية (الدكتور يحيى فرحات)

- جذور الإرهاب، ومصطلحاته، والمواقف السياسية المحيطة به، وسبل معالجته (العميد المتقاعد إلياس فرحات)

- إعادة صياغة مفهوم الإسلام السنّي ودوره في مواجهة الإرهاب (الدكتور أحمد موصللي)

كلمة رئيس الجلسة

الشيخ ماهر حمود[1]

كيف ننقل الإسلام من 14 قرنًا إلى اليوم، موضوع لم يستطع لا جمال الدين الأفغاني ولا محمد عبده ولا الإخوان المسلمين ولا غيرهم حلّه.

يوجد ثابت في الإسلام ويوجد متحول، فكيف يمكن التوفيق بين الوحي المُنزل الذي لا يعتريه تغيُّر وبين المتغيرات الحقيقية في أساليب حياة الإنسان ومنها الحياة السياسية في أوروبا وغيرها؟

الإمام الخميني وجد حلًّا جريئًا ونجح إلى حد كبير في فكرة الإصلاح وفكرة ولاية الفقيه، وتجاوز الخلافات الشيعية الشيعية العميقة، التي يمكن أن تكون أعمق من الخلافات السنية؛ لكن عباءته الكبيرة ومشروعه السياسي الناجح غطّيا الثغرات الموجودة عند إخواننا الشيعة، والذي ساعد في نجاحه هو تمسكه في قضية فلسطين والعالم الإسلامي. هذه العباءة الكبيرة للأسف لم تستطع أن تغطي الثغرات السنية؛ لأن ثمة تباينًا جغرافيًّا وفقهيًّا وقوميًّا بين الشيعة والسنة. لذا أصبحت الأزمة سنية الآن، فالأزهر عاجز وأسباب عجزه كثيرة، منها أنه مؤسسة رسمية تابعة للدولة، ومنها

(1) الأمين العام لاتحاد علماء المقاومة، لبنان.

العجز المالي، ومنها الحرب السلفية عليه، وغير ذلك الكثير. ثمة أزمة حقيقية في العقل السني، ولم يوجد خميني في الساحة السنيّة ليلحق بهذا الركب، وفي الوقت نفسه لا يستطيع السنة أن يتأقلموا مع هذه الإنجازات الشيعية الكبيرة. لذا يمكن أن نحمل جزءًا كبيرًا من مسؤولية الخلافات الآن إلى الشيعة، فهم عليهم أن يستوعبوا السنة طالما أنهم يمسكون بدفة الصراع ومتقدمون كثيرًا على المجتمعات والحركات السنية، من المفروض وجود اهتمام أكبر باستيعاب السنة.

نعم، ثمة استيعاب بغض النظر كافيًا كان أو لا، ولكن على السيد علي الخامنئي لكونه قائد هذه الأمة أن ينظر كيف يتجاوز هذه الأزمات وكيف يستوعبها، هو القائد، وعليه أن يتحمل مسؤولياته، وهنا يكمن فن القيادة. وفي لبنان لم يشعر السنة باهتمام فرقائهم الشيعة.

الآن ومع اعترافنا بعمق الخلافات، يمكن أن ندعي أن الإخوان المسلمين لا زالوا مؤهلين فكريًا وثقافيًا للإمساك بالقيادة، لكن للأسف نشاطهم السياسي في هذه الآونة هزيل، ولا يعكس ما كانوا عليه سابقًا؛ ذلك أنهم وقعوا بشكل كامل بالفخ الأميركي، والسعودي هو عمليًا أمريكي، فيما فِكْر الإمام حسن البنا وسيد قطب ليس كذلك على الاطلاق وهم أقطاب فكر الإخوان.

للأسف لم يعد يوجد شيء اسمه اسلام سني على الصعيد السياسي أبدًا، ثمة إسلام تمثله إيران على الصعيدين السياسي والجهادي. وعليهم أن يستوعبوا ويأخذوا بيد المتخلفين من الساحة السنية وإلا لا يصلحوا ليكونوا قادة.

تنظيم القاعدة: الأجيال الثلاثة
رؤية عسكرية

الأستاذ محمد خواجة[1]

يُركّز بحثنا على المجالين الاستراتيجي والعسكري، لتبيان الفروق والتمايزات، بين أجيال تنظيم القاعدة المتعاقبة، ولا سيما الأول والثالث منها. وأسبابُها متكوّنة من متغيرات العوامل الذاتية والموضوعية الناظمة لمراحل تطور التنظيم خلال العقود الماضية. أحدثت تلك الأسبابُ تبدّلات جوهرية في طرائق التفكير، والبنية العسكرية، وأساليب القتال، والتسليح والتجنيد والتمويل والإعلام... مُضافًا إليها اختلاف قراءة تلك الأجيال للأوضاع الجيوسياسية، وسبل تحقيق طموحاتها وأهدافها.

ومن نافل القول، إن القاعدة باختلاف أجيالها وفروعها تغرف من منابع فكرية، تتبع مدارس فقهية متشدّدة، تكفّر الآخر المختلف، وتحضُّ على إلغاء وجوده. وهي جميعُها أسيرةُ منهاج تفسيراتٍ جامدةٍ وضيقة لنصوص وأحاديث وفتاوى، من دون لحظ تبدل الأحوال والأزمنة. وهذا يُفسر سلوكياتها التي تزداد مع الوقت، غلوًّا وتطرّفًا ووحشية تجاه مجتمعاتها، وحتى في علاقاتها البينيّة.

---

(1) باحث في الشؤون الاستراتيجية، من لبنان.

القاعدة

وُلد تنظيم القاعدة، عمليًا، من رحم الجهاد الأفغاني، وإن تأخر الإعلان عن تأسيسه حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي، على أيدي أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري، ومدحت مرسي السيد عمر، وعبد الله عزام، وأبي مصعب السوري وآخرين. وأغلبُ الملتحقين بصفوفه، باكرًا، هم من «الأفغان العرب» الذين شاركوا في الحرب ضد الجيش السوفياتي. وبعد عودة هؤلاء إلى ديارهم، عاملتهم أنظمة بلدانهم كبضاعة منتهية الصلاحية.

وأتى الغزو العراقي للكويت (آب 1990) وما استتبعه من قدوم جيوش التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة، وانتشارها فوق أرض الحرمين، ليثير حفيظة ابن لادن والمتشدّدين السعوديين؛ فوقع الشقاق مع الأسرة الحاكمة التي سبق لها وشجعتهم على الجهاد في أفغانستان. وعندما نفي ابن لادن، وسحبت الجنسية منه، لم يجد مأوى له ولأنصاره سوى السودان الذي وقع تحت إغراء استثماره لحوالي 200 مليون دولار في مجالات الزراعة والمقاولات والمشاريع. وما لبث أن حطّ الرحال بهؤلاء في أفغانستان (1996)، غداة اعتقال السلطات السودانية المئات من أعضاء جماعة الجهاد التابعة للظواهري، التي اتُّهمت بعملية الاغتيال الفاشلة للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك.

نشاطات القاعدة

وفّرت أفغانستان تحت سلطة حركة طالبان، موقعًا مثاليًا لتنظيم القاعدة الذي أعلن الجهاد لطرد القوات الأجنبية من بلاد المسلمين، وعمل على نشر فروع تابعة له في المدَيين الإقليمي والدولي. في تلك الحقبة، نشط التنظيم في المجال الأمني، فنفّذ سلسلة ضربات أبرزها: عمليتان انتحاريتان: الأولى، استهداف قاعدة للحرس الوطني في الرياض (1995)، والثانية، ضد قاعدة للمارينز في مدينة الخُبر السعودية (1996). وكان قد

سبقهما مهاجمة مركز التجارة العالمي في نيويورك (1993) على يد أحد كوادره رمزي يوسف. وأدت عمليتا السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا (1998) إلى مقتل نحو 300 شخص معظمهم من المدنيين. وبعد سنتين، قصفت مجموعة من قاعدة اليمن المدمّرة «يو أس أس كول» بالصواريخ، أسفر عن مقتل 17 بحّارًا أميركيًّا وإلحاق أضرار بالغة بها.

شكّلت هجمات 11 أيلول 2001، التي أودت بحياة أكثر من 3000 شخص، الضربة الأكثر إيلامًا للولايات المتحدة، حين هاجم 19 عنصرًا أغلبهم سعوديون مركز التجارة العالمي، ووزارة الدفاع (البنتاغون) بواسطة أربع طائرات بوينغ مدنية مخطوفة مع ركابها. وكان من المقرر أن تُهاجم إحداها البيت الأبيض أو مبنى الكابيتول، لكنها تحطمت فوق ولاية بنسلفانيا في طريقها إلى واشنطن. وبرّر ابن لادن ذاك الفعل، بأن أميركا تذبح المسلمين في فلسطين وكشمير والعراق، ومن حقهم الانتقام، نافيًا استهداف المدنيين؛ بل رموز القوة العسكرية والاقتصادية الأميركية.

قدّم هذا الفعل المروّع ذريعةً لإدارة بوش الابن، ليفتتح «حروبه الصليبية» الشرق أوسطية، فكان الغزو الأطلسي لأفغانستان، الذي انخفض بعده منسوب ضربات القاعدة، التي حوصرت قيادتها، «الجيل المؤسس»، في الجبال المتاخمة لباكستان.

المردود الاستراتيجي

قبل الغزو الأمريكي لأفغانستان، اعتمد تنظيم القاعدة مبدأ، «مركزية القرار ولا مركزية التنفيذ»، بما يعني أن تحديد الأهداف والتخطيط والمتابعة، وتقديم المشورة والتدريب إذا لزم الأمر، هي من مهام القيادة المركزية. أما الخطوات الإجرائية، فتقع على عاتق المجموعات القتالية المولجة التنفيذ. وتميزت عمليات القاعدة، بشكل عام، بدقة التخطيط المستند إلى معلومات وفّرتها الخلايا المحلية التي يُوكل إليها، عادة،

الاضطلاع بالمهمة. وساعد التباعد الزمني بين العمليات على تأمين عنصر المباغتة، في اختيار المكان والتوقيت المناسبين.

أما المردود الاستراتيجي والسياسي لتلك العمليات، فصبّ لمصلحة من تدّعي القاعدة أنها تحاربهم، لأن أغلب ضحاياها من المدنيين. هذا الأمر ساعد على انتشار الكراهية تجاه العرب والمسلمين في الغرب، وأوجد شعورًا عامًّا بالاستياء حتى بين عامة المسلمين أنفسهم، على عكس رغبة قيادة القاعدة التي أملت أن تؤدي ضرباتها إلى استقطابهم.

الجيل الثاني

أتاح غزو العراق فرصة لاستنهاض تنظيم القاعدة، وتوفير ملاذ لكوادره ومقاتليه الذين تسرّب جزءٌ كبير منهم من أفغانستان إليه، عقب سقوط سلطة طالبان. وبرز في ميدانيه، الجيل الثاني من التنظيم عبر جماعة التوحيد والجهاد بقيادة أحمد فضيل نزّال الخلايلة، المعروف بأبي مصعب الزرقاوي، الذي بنى قواعد ارتكاز له في المحافظات ذات الأغلبية السنّية، تحت ستار محاربة الأميركيين. وظهر تحدٍّ أمام الزرقاوي وجماعته، لم يعرفه التنظيم الأم من قبل، متمثّلًا بالسيطرة المباشرة على مساحات جغرافية كبيرة، يقع على عاتقهم عبء الدفاع عنها. وكان حالُها مختلفًا عن مناطق «الإعارة» التي وُضعت بتصرف الجيل الأول من القاعدة في السودان وأفغانستان.

انقلاب الأولويات

تطلب العبء الميداني من قيادة الجيل الثاني، استنباط طرائق جديدة في مجالات التعبئة والدعاية وخطاب الاستقطاب، لتجنيد أعداد وفيرة من «الجهاديين»، لحماية مناطق سيطرتها. وقد استفادت من تفكّك

العراق، وتفشي سموم النزعات الاثنية والمناطقية والمذهبية؛ فعملت على تسعيرها، لجذب الشباب السنّي إلى جانبها.

ولتحقيق المبتغى، قلَب الزرقاوي وجماعته أولويات تنظيم القاعدة، مستبدلًا مقاتلة العدو البعيد (الجهاد الخارجي) بالعدو القريب (الجهاد الداخلي)، وشمل النظم الحاكمة ومؤسساتها العسكرية والأمنية والقضائية... مُضافًا إليها أبناء الديانات والمذاهب الأخرى، التي اعتُبرت «دفراسورات» في بنيان الأمة الإسلامية، وكذلك أهل السنّة ممن يناهضون المفاهيم والأهواء المتشدّدة. ولتسهيل مقاتلتهم رُميوا جميعًا بتُهم الكفر والرّدة والشرك. وباستثناء تنفيذ جماعات الجيل الثاني القاعدي بعض الهجمات ضد جنود الاحتلال الأميركي، فقد أسقطت العدو البعيد من منظومة تفكيرها وحساباتها ونشاطاتها الميدانية.

تبدّل المفاهيم

اكتفى الجيل الأول بحماية مناطق وجوده، كقاعدة آمنة للتخطيط وإدارة العمليات البعيدة ضد العدو، وحوّلها إلى مراكز لاستقبال المتطوعين الجدد الوافدين من بلاد مختلفة، وإن بأعداد ليست كبيرة؛ لكي يجري تدريبهم في المعسكرات الأفغانية على أعمال القتال واستخدام الأحزمة الناسفة (الانتحاريون)، والتفخيخ، وصناعة المتفجرات وغيرها... بينما الجيل الثاني من القاعدة الذي نبت في ميادين مضطربة كالعراق والصومال، ونما في مناطق سيطرة خاصة به، بدا له مشروع الدولة، أو أقله، الإمارة الإسلامية، هدفًا منظورًا بالإمكان الوصول إليه.

وتدريجيًّا، برزت الفروق بين الجيلين القاعديين على مستوى الهرمية العسكرية والقدرات وأساليب القتال والتجنيد، واختلاف الرؤى والمفاهيم تجاه كيفية بلوغ الهدف الاستراتيجي. وسعى الجيل الثاني، بجدية، لتحقيق فكرة الإمارة على أرض الواقع، في وقتٍ كان ما تبقى من الجيل الأول

يُعاني العزلة؛ وتقلّصت نشاطاته إلى الحدود الدنيا، إثر تفكك منظومة القيادة والسيطرة لديه، والخسائر التي مُني بها.

مع الجيل الثاني، تبدّل مفهوم القيادة، وكيفية إدارة العمل «الجهادي» عند تنظيم القاعدة من «مركزية في القرار، ولا مركزية في التنفيذ» إلى لا مركزية في القرار والتنفيذ معًا. حينها، خرج جيل الزرقاوي، عمليًا، عن إمرة التنظيم، الذي تحوّل، بعد مقتل ابن لادن (أيار 2011)، إلى ما يشبه الجماعات الكونفدرالية؛ فلم يعد لقيادة تورا بورا تأثير عملاني على مبايعيها، في أغلب ميادين انتشارهم من شمال أفريقيا إلى بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية...

الجيل الثالث

أما الجيل الثالث وهو موضع بحثنا، ولد في الميادين التي عصف بها ما سمي بالربيع العربي، وبات أغلبها مرتعًا للاستقرار والحروب الأهلية. ووجدت جماعات العنف التكفيري في تسيد الفوضى، وتراخي قبضة النظم الحاكمة، فرصتها التاريخية للانتقال من مرحلة «بناء القدرات العسكرية والاستخبارية والإعلامية والطبية...إلى مرحلة التمكين التي تُقدّر القيادة فيها، أن العدو على وشك الانهيار العسكري في إقليم معين، لتبدأ عمليات الفتح والسيطرة على المناطق، بهجمات خاطفة ومتزامنة تنتهي بتطهير الإقليم»[1].

وفقًا لتلك الرؤية، استغلت الجماعات التكفيرية الظروف الموضوعية المؤاتية؛ فطورت قدراتها الذاتية، عبر تبنّي أساليب ميدانية ذات دينامية عالية، وبناء هرميات عسكرية أشبه بالجيوش الجوّالة، لتلبي متطلبات استراتيجيات وتكتيكات طموحة وجريئة. عندها، توسّعت الهوة بين قيادتي الجيلين

(1) عبدالله بن محمد، «**المذكرة الاستراتيجية**»، ص75.

الثالث والأول للتنظيم، وتعزّزت مناخات التنصل ونقض البيعة داخل البنيان القاعدي أكثر من ذي قبل. وطفت على السطح ظواهر تمرد أبرزها، «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، المصطلح على اختصارها بتسمية، داعش، التي أعلنت بعد تمدّدها على مساحات شاسعة من الجغرافيا السوراقية دولة الخلافة، بزعامة إبراهيم البدري المعروف بأبي بكر البغدادي.

خلال فترة وجيزة، حصدت داعش مبايعة الكثيرين من الجماعات «الجهادية» مثل، بوكو حرام النيجيرية، وأنصار بيت المقدس في شبه جزيرة سيناء، وعدد من التنظيمات اليمنية والليبية المتطرفة، وحركات أفغانية وباكستانية تزاحم طالبان في تشدّدها... الذين انبهروا بعد غزوة الموصل والسيطرة على أجزاء واسعة شرقي وشمالي سورية، بأساليب قتالها الصادمة وسرعة إنجازاتها الميدانية، فسُحب البساط من تحت أقدام قيادة الظواهري.

أما من بقي على الولاء له، مثل جبهة النصرة وحركة أحرار الشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيرها؛ فبيعته شكلية ممنوعة من الصرف على أرض الواقع. وليس خافيًا، سعي النصرة (المموّلة قطريًّا) الشقيقة اللدودة لداعش، ومعها أحرار الشام الموالية لتركيا، وجيش الإسلام بقيادة زهران علوش التابع للسعودية وغيرها من التنظيمات «الجهادية»، إلى إقامة إمارات إسلامية في مناطق سيطرتها. وما يحول دون إعلانها رسميًّا حتى الآن، تعقيدات الوضع الإقليمي وصعوبات الميدان السوري.

لقد تحولت القاعدة، فعليًّا، إلى يافطة ترفعها جماعات جهادية ظرفية، غير مرتبطة برأس هرمها القيادي، بعدما أصبحت أكثر حضورًا وقدرةً وبأسًا من التنظيم الأم؛ وقد صنّفت تلك الجماعات، مجازًا، الجيل الثالث من القاعدة.

لماذا داعش والنصرة؟

على الرغم من تصنيف العديد من القوى «الجهادية» الناشطة، في أكثر

من ميدان، ضمن عداد هذا الجيل، إلا أن تركيزنا سوف يقتصر على تنظيم داعش، الذي بات الشغل الشاغل لقوى دولية وإقليمية، ومعه جبهة النصرة بدرجة أقل، كونهما يشكلان الأنموذج الأوضح للجيل الثالث القاعدي، **وهما اليوم مصدر الخطر الأكبر على كياناتنا ومكوناتها المجتمعية.** مع التنبه إلى الفروق والتمايزات بينهما، على مستوى الأهداف الإستراتيجية والقدرات العسكرية وتكتيكات القتال؛ فداعش تنشط في العديد من الميادين المضطربة، وتتعدى أهدافها العالمين العربي والإسلامي، فيما يقتصر طموح النصرة على انتزاع إمارة في جزء من الشمال السوري.

دلّت المعارك التي خاضتها داعش في الميدانيْن العراقي والسوري، على مستوى عالٍ من التنظيم والتخطيط والأداء. وأظهرت، أنها ليست مجرد ميليشيا مسلّحة محدودة الأهداف؛ بل قوة عسكرية تملك كفاءة قتالية احترافية ذات مطامع توسعية، يديرها عقل إستراتيجي مُدبّر. والدلالة، ما شهدناه خلال فترة وجيزة نسبيًا، من تمدد سريع لقواتها على ضفاف نهريْ دجلة والفرات، وسيطرتها على عدد من السدود الكبرى، فبات بمقدورها التحكم ببعض مصادر المياه، ومعامل إنتاج الكهرباء، ومحطات التوزيع المركزية.

كما أفردت داعش حيزًا من نشاطها، للانتشار على خطوط منابع الطاقة واحتلال المنشآت النفطية، لتوفير عوائد مالية ثابتة، وحرمان الخصم من أحد عناصر قوته الاقتصادية الإستراتيجية. هذا من دون إغفال تركيزها على المناطق الزراعية-الرعوية المحاذية لحوض نهر الفرات، بخاصة الأرياف الشرقية من منطقة الجزيرة السورية، التي شكّلت، إلى حد ما، حواضن اجتماعية لداعش وشبيهاتها، بفعل عاملين أساسيين: الأول، شح الأمطار والجفاف، في السنوات الأخيرة، وتأثيرهما السلبي على الإنتاج الزراعي، مصدر رزق السكان المحليين؛ فعمّت الهجرة والبطالة. والثاني، السياسات الاقتصادية التي اتّبعتها الحكومات السورية المتعاقبة، نزولًا عند

«إرشادات» البنك الدولي، ما أسهم بمزيد من إفقار الريف، لمصلحة حفنة من الملّاكين الجدد.

لهذه الأسباب وغيرها، يحتل تنظيم داعش المساحة الأرحب في مقاربتنا، التي تضيء على أدائه الميداني، بشقّيه الاستراتيجي والتكتيكي، لإماطة اللثام عن بنيته القتالية وأساليب قتاله، وتبيان مكامن قوته ومفاصل ضعفه بموضوعية، دون تهوين أو تهويل. تهويلٌ أسهمت في صناعته قوى دولية وإقليمية، تقصّدت إظهاره قوة لا تقهر، ظنًّا منها، أنها بذلك ترهب خصومها في محور المقاومة والممانعة. والغاية من جهدنا المتواضع، تبيان عيوبه ووهناته، والبحث عن أفضل السبل لمواجهته، وصولًا إلى إلحاق الهزيمة به مع بقية جماعات العنف التكفيري، التي لا يختلف كثيرًا، بنيانها العسكري وأساليبها القتالية عن مثيلاتها عند تنظيم داعش.

البنية القتالية

ما تقدّم، يُظهر ركائز البنية القتالية لتنظيم داعش التي شهدت متغيرات جوهرية، خلال فترة قصيرة نسبيًا، بفعل تسارع إيقاع الميدانين السوري والعراقي، وضراوة المعارك فيهما. فباتت مكونة من تشكيلات عسكرية شبه نظامية، موزعة على ألوية وكتائب وسرايا وفصائل ومجموعات... يحتفظ أمراؤها بقدرٍ عالٍ من المرونة، وهامش تقدير الموقف، واتخاذ القرارات الميدانية التي تقتضيها ظروف المعركة...وتبقى القرارات الكبرى بيد المجلس العسكري لداعش، المنوطة به مهام التخطيط الإستراتيجي، والإشراف على التعبئة والتدريب والتسليح والغنائم، وتحضير «الغزوات» وإدارتها... هذه المتغيرات البنيوية، هي نتاج رزمة عناصر ذاتية وموضوعية، أهمها ثلاثة: الضباط العراقيون، وفرة التسلح، وطفرة التجنيد...

الضباط العراقيون

لم يكن بمقدور داعش، إحداث نقلة نوعية في بنيتها القتالية، لولا

انخراط مئات الضباط العراقيين السابقين من رتب مختلفة ضمن صفوفها، وتبوّؤ بعضهم مواقع متقدمة فيها. فأحدثوا تبدلًا على مستوى التنظيم والهيكل العسكري والتخطيط ومنظومة القيادة والمهارات القتالية. لقد «انضم عشرات الألوية والعمداء في الجيش العراقي المنحل إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وكان لهؤلاء الدور الأكبر في رسم الإستراتيجيات العسكرية للتنظيم، كما تمكنوا من السيطرة على مجلس الشورى التابع له، وأصبحت لهم اليد الطولى في القرارات التي يتخذها أبو بكر البغدادي»[1]. ومن أبرزهم: اللواءان محمد الدويري وسعيد محمد الدغيمان، والعميدان محمد الندى الجبوري (الراعي) وأبو مهند السويداوي، والعقيدان سمير عبد الحميد الخليفاوي (حجي بكر) وأبو مسلم التركماني، والمقدمان أبو عمر النعيمي وأبو عقيل الحمداني وغيرهم.

وقدمت مجلة ديرشبيغل الألمانية عيّنة عن دور الضباط العراقيين في نهوض داعش وتطوير قدراتها القتالية، من خلال إضاءة الكاتب كريستوف رويتر على سيرة «حجي بكر» رجل الاستخبارات في زمن صدام حسين، الذي «أدار معارك السيطرة على شمالي سورية، باستخدام تقنيات بينها المراقبة والتجسس والقتل والخطف. وحضّر مجموعات من المقاتلين الأجانب، بينهم متشدّدون يفتقرون إلى الخبرة من السعودية وتونس وأوروبا إلى جانب مقاتلين مخضرمين من الشيشان وأوزبكستان»[2]. وتقول ديرشبيغل «إن سرّ نجاح تنظيم الدولة الإسلامية هو جمعه بين المتضادين: المعتقدات المتطرفة من ناحية، والحسابات الاستراتيجية لمجموعة أخرى بقيادة حجي بكر»[3]، علمًا أن الأخير قتل في كانون الثاني 2014 على يد جبهة النصرة.

(1) محمد علوش، «داعش وأخواتها...»، ص158.

(2) وكالة رويترز نقلًا عن مجلة: ديرشبيغل، 18/ 04/ 2015.

(3) وكالة رويترز نقلًا عن مجلة: ديرشبيغل، 18/ 04/ 2015.

وفي الميدان السوري، التحق ضباط منشقّون عن الجيش النظامي بالجماعات المسلحة، ومنها القاعدية. وتسلّم بعضهم مواقع متقدمة في هرمياتها العسكرية، سرّعت بتطوير بنيتها، وتحويلها تدريجًا، إلى جيوش شبه كلاسيكية...

لقد أسهم الضباط النظاميون «بتطعيم» أساليب قتال المتطرفين، المرتكزة بشكل أساسي على خبرات حرب العصابات وعمليات القتل والاغتيال والتخريب، التي اكتسبوها في ميادين الشيشان والبوسنة وأفغانستان والعراق، بأساليب القتال الكلاسيكي المعتمدة في الجيوش النظامية. وبرزت أنماط هجينة من القتال الجامع بين مزايا الأسلوبين، عند مقاتلي داعش والنصرة وأحرار الشام وجيش الإسلام وغيرها، من الجماعات التكفيرية. وباتت لديها معرفة غنية، بكيفية إشراك تشكيلات كبيرة في المعارك الجبهوية، والقتال المتحرّك والمناورة الواسعة، وازداد استخدامها لوسائط النيران الثقيلة من دبابات وعربات مدرعة ومدافع ذاتية الحركة ورشاشات محمولة...

إن الخبرة المكتسبة لدى قادة وكوادر تنظيم القاعدة المخضرمين، عن فنون حروب العصابات، لا تعني جهلهم بعلوم الحرب الكلاسيكية، أقلّه في الجانب النظري. وإذا صحت معلومات الباحثيْن الإسرائيليين دانيال كوهين وليران أوفك (مركز دراسات الأمن القومي)، فقد أنشأ التنظيم أكاديمية عسكرية، العام 2002، «كان يؤمها كوادر جهاديون من بلدان عدّة، لتحسين مؤهلاتهم القيادية. وتضمنت برامج التدريب في الكلية المواد الآتية: الطبوغرافيا العسكرية، الدفاع الجوي، القتال ضد الدبابات، الهندسة العسكرية، هندسة المتفجرات، الكوماندو البحري والحرب الكيميائية... كما تم تدريس مبادىء الحرب التقليدية لـ كلاوزفيتر، وإستراتيجية الحرب غير المباشرة لـ ليدل هارت، وفن الحرب لـ صن تزو، مع التركيز على

الحرب غير المباشرة وعلاقتها بأساليب قتال العصابات، وكيفية التعامل مع الطائرات غير المأهولة، والحرب الإلكترونية والحرب النفسية»[1].

وفرة التسلح

لم يكن من السهل إحداث «ثورة» في الهرمية العسكرية، تُجسد أنماط القتال الجديدة ميدانيًا، لولا وفرة التسلح الكبيرة التي عرفتها داعش بعد انتصارها السهل في العراق، مطلع صيف 2014، واغتنامها نحو 1500 آلية من بينها دبابات أبرامز وعربات همر مصفّحة ومدافع ذاتية الحركة وصواريخ موجّهة وقذائف وذخائر، تركتها الوحدات العراقية التي انسحبت دون قتال يُذكر، من أغلب مناطق انتشارها في الشمال والوسط والغرب. ما أتاح للتنظيم التكفيري وضع يديه على أجزاء واسعةٍ من محافظات نينوى وصلاح الدين وديإلى وبعض نواحي الأنبار.

وفي الميدان السوري، غنمت داعش والنصرة وأخواتهما أسلحة ثقيلة من دبابات ومدفعية وصواريخ موجّهة وقذائف وذخائر، تركها الجيش السوري في بعض مواقعه التي سقطت بأيدي الجماعات المسلّحة. فضلًا عن تلقيها مساعدات عسكرية كبيرة، أمدّتها بها دول إقليمية مثل تركيا والسعودية وقطر، مباشرة أو بطرق ملتوية، بعد حيازتها الموافقة الأميركية.

طفرة التجنيد

ترافق توافر السلاح الثقيل والنوعي لدى تنظيميْ داعش والنصرة، مع تطور أساليب قتالهما، وتدفق آلاف المتطوعين للالتحاق بصفوفهما، بعد اتّساع قاعدة التجنيد والاستقطاب، داخل الميدانين العراقي والسوري

(1) دانيال كوهين وليران أوفك، دراسة صادرة عن «مركز الأمن القومي»، ترجمة: أطلس للدراسات الإسرائيلية، 17/ 05/ 2015.

ومن خارجهما. وبالنسبة إلى داعش، فقد أظهرت الوقائع أن لديها نظام تعبئة مرنًا وفاعلًا، يستخدم وسائل الميديا الحديثة، خصوصًا مواقع التواصل الاجتماعي، لاستقدام الشباب من جهات الأرض الأربع إلى ميادين «الجهاد» المشتعلة في العراق وسورية وليبيا ومصر...

وفي منتصف العام 2015، صدر تقرير عن اللجنة الخاصة بمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي، «يحذّر من زيادة عدد الجهاديين الوافدين إلى الشرق الأوسط، بشكل غير مسبوق. وقُدّرت أعدادهم بـ 25 ألف مقاتل أجنبي من 100 جنسية خلال تسعة أشهر فقط. ويشير التقرير إلى أن الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش تحوّلت أفغانستان جديدة»[1]. في السياق، رُصد نشاط أكثر من 200 موقع تواصل اجتماعي يحثُّ الشباب على الالتحاق بداعش. «ويقوم موقعا الداعيتين الأميركي أحمد موسى جبريل (فلسطيني الجنسية) والأسترالي موسى أنطونيو، بنشر صور وبيانات، ومقاطع فيديو عن المعارك من مناطق القتال مباشرة»[2].

تركيبة داعش والنصرة

أما بخصوص تكوين تنظيم داعش، الفصيل الأقوى بين أترابه من الجيل الثالث للقاعدة، فيمكن اعتباره تنظيمًا أمميًا، تتشكل بنيته القتالية من عراقيين وسوريين وعرب، وعناصر أجنبية وافدة. وتكشف خسائره، كثافة وجود المقاتلين الأجانب في صفوفه. وقد أعلن قائد عمليات دجلة، الفريق عبد الأمير الزيدي، «أن قواته قتلت مسلحين ينتمون إلى 53 دولة أجنبية

---

(1) تقرير أممي: منضمون إلى داعش يأتون من كل حدب وصوب، تاريخ الصدور 29/ 05/ 2015.

(2) موقع «عروبة الإخباري»، 01/ 06/ 2015.

وعربية في قواطع ديإلى وصلاح الدين، خلال الأشهر الماضية، وأن أجانب من 17 جنسية يشغلون مواقع قيادية داخل التنظيم الإرهابي»[1].

بينما يغلُبُ العنصر المحلي على الطابع العام لجبهة النصرة، التي يتزعمها السوري أسامة العبسي الواحدي (أبو محمد الجولاني)، تلميذ أبي مصعب الزرقاوي؛ فأكثرية مقاتليها من السوريين، وتركز جهدها على تجنيد السكان في مناطق سيطرتها، حيث تفيد التقارير أنهم يشكلون ٪70 من بنيتها القتالية. ومع ذلك، تضم بين صفوفها آلاف «الجهاديين» العرب والأجانب. ويفضّل المقاتلون الأجانب الالتحاق بتنظيم داعش كونه إطارًا عابرًا لحدود الكيانات القائمة، ويجسد في مخيلاتهم الدولة-الأمة الصاهرة للقوميات والاثنيات ضمن بوتقتها الإسلامية.

تعتبر النصرة أكثر ليونة، من «شقيقتها» داعش، في نسج التحالفات مع بقية الفصائل السورية المسلحة. وقد، كانت ولا تزال موضع رهان خصوم دمشق الإقليميين للعب دور التنظيم الإسلامي المعتدل، على الرغم من إصرار قيادتها على الولاء لفكر القاعدة. وبهذا الخصوص، سعت تركيا والسعودية وقطر لتلميع صورتها، وتسويقها إلى جانب أحرار الشام وجيش الإسلام، كجماعات معتدلة، لدى دوائر القرار في الغرب. وتقوم فضائيات ممولة من تلك الدول، بإجراء المقابلات مع قادتها، وترويج أخبار «انتصاراتها» ضمن الحملة الدعائية، لإبرازها كقوى رئيسة لا غنى عنها لإسقاط النظام في دمشق. وازدادت حاجة الرعاة الإقليميين إلى جبهة النصرة، بعد الدخول الروسي المباشر على خط الحرب السورية.

ويتغاضى هؤلاء عن كونها شبيهة داعش بسلوكياتها المتشدّدة، وإن كانت أكثر خفرًا في إخفاء جرائمها عن وسائل الميديا؛ فقد نفّذت مئات التفجيرات الانتحارية في أحياء المدن السورية، وذبحت الجنود السوريين

---

(1) وكالة رويترز: 26/ 06/ 2015.

الأسرى، وقتلت مواطنين لأسباب تتعلق «بمخالفة» الشريعة في مناطق سيطرتها. ومن مآثرها المصورة، إعدام 56 جنديًا بدم بارد، وقعوا في الأسر إثر سقوط مطار أبو الضهور في الريف الإدلبي.

وكانت النصرة أول مَنْ أدخل جهاد النكاح ضمن مفاهيمها، وحثّت الفتيات الملتحقات بصفوفها على ممارسة الجنس مع مقاتليها، كجزء من العمل «الجهادي» الحربي!! وبرأي، مراسل الـB.B.C باتريك كوكبيرن، «ليس من فرق كبير بينها وبين داعش وبقية الجماعات القاعدية، فكلها تسعى إلى دولة سنيّة ثيوقراطية خاضعة لقانون الشريعة»[1].

تبدّل بنيوي

هذه القفزة الهائلة في مجال القدرات البشرية والتسليحية والتكنولوجية والمالية...فرضت، حكمًا، وتبدلًا بنيويًا على الهياكل العسكرية لداعش وأخواتها، التي خرجت، خلال وقت وجيز نسبيًا، من شرنقة التنظيم العنقودي الملائم لظروف العمل الغواري، نحو بنية شبه نظامية، تحوي هيئات أركانية ومراتب قيادية لصنوف الأسلحة المختلفة، وأقسامًا متخصّصةً بشؤون العديد والتعبئة والتجنيد والتدريب والاستخبارات واللوجستية... فهيّأ هذا التبدّل، الشرط الذاتي الضروري لتوسيع بيكار عملياتها العسكرية، ونقلها من نطاق الهجمات المتناثرة المحدودة الأهداف، إلى خوض معارك كبيرة للاستيلاء على المزيد من الجغرافيا.

وقبل الشروع بمقاربة أساليب قتال الجماعات القاعدية، لا بد من الإضاءة الموجزة على الانعطافة الروسية (عاصفة السوخوي)، بدوافعها

---

(1) باتريك كوكبيرن، **داعش عودة الجهاديين**، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2015، ص56.

وحيثياتها ومآلاتها، واستقراء تداعياتها على سورية وبقية الميادين المشتعلة.

عاصفة السوخوي

أتت الخطوة الروسية نتاج حسابات دقيقة لحظت الانكفاء الأميركي الجزئي من الشرق الأوسط، لأسباب لها علاقة بالإستراتيجية العليا لواشنطن، وميلها للتوجه أكثر نحو المحيط الهادىء، حيث تتشاطأ دول من المقدّر لها القبض على القرار الأممي في العقود اللاحقة. وكذلك تطورات الوضع الميداني في سوريا، وتكثيف الحلف المعادي جهوده لإسقاطها؛ فحانت بنظر روسيا لحظة اختبار اقتدارها، وتلمّس درجة تعافيها بعد حقبة من الانهيارات المتتالية.

وتقدر روسيا أن تفعيل وجودها الميداني في سورية، ولو من خلال الضربات الجوية المركزة، قد يتيح لها استعادة دور في منطقة لطالما شكّلت جزءًا من فضائها الحيوي. ويعزز حضورها وتوقها مع قوى دولية أخرى للخلاص من التفرّد الأميركي.

يبدو أن الروس ينشطون وفق خطة من مندرجين: الأول، حدوده تحصين مناطق انتشار الجيش السوري، وتطهير بؤر الاختراق داخلها، والاحتفاظ بالمدن الرئيسة مثل دمشق وحمص وحماه ومحافظتي اللاذقية وطرطوس. الثاني، الانتقال إلى مرحلة توسيع مناطق سيطرة الدولة السورية على وقع التفاوض السياسي الذي دونه عثرات وتعقيدات، تجعله غير قريب المنال.

بعد مضي أشهر على انطلاق عاصفة السوخوي، بدأت تتضح تباشير التغيير الميداني ببطء وثبات، مع انتقال الجيش السوري من موقع الدفاع الذي طغى على أدائه الميداني، منذ مطلع العام 2014، إلى وضعية

الهجوم. ولأول مرة، يقدم على فتح أكثر من جبهة في آنٍ واحد، من حلب إلى القنيطرة وما بينهما. في دلالة واضحة على المفاعيل الإيجابية للخطوة الروسية، التي عززت ثقة الجيش السوري بقدراته، ومدّته بمعنويات إضافية. على الرغم من محدودية تلك الخطوة واقتصارها على مشاركة نحو سبعين قاذفة وحوّامة حتى الآن. وإذا دعت الحاجة، تُرفد بتدخّل أسلحة استراتيجية من قاذفات عملاقة (توبوليف -95- وتوبوليف-160)، وصواريخ كروز الجوّالة (كاليبر) التي تُطلق من أماكن بعيدة.

من جهتها، ستسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون والإقليميون إلى استنساخ أفغانستان ثانية، بالعمل على إغراق الروس في الوحول السورية، على الرغم من اختلاف التشابه بين الحالتين. وإذا تحقق المبتغى الأميركي، تتعرض موسكو لانتكاسة قوية، تردها إلى ما قبل المرحلة «البوتينية». وتعاود واشنطن انتهاج سياسة إقفال البوابات الحديدية عليها.

لذا، من غير المستبعد أن تزود واشنطن، بصورة مباشرة أو مستترة، المعارضات السورية، بما فيها التكفيريون بأسلحة نوعية، لاحت تباشيرها مع تدفق صواريخ تاو «السعودية» إلى ترساناتها، إثر انطلاق عاصفة السوخوي. وتصبح فرص حصول تلك المعارضات على صواريخ «ستنغر» ومثيلاتها من الجيل الثالث المضادة للطائرات أكثر احتمالية وواقعية. وهذا النوع من الصواريخ القادر على اصطياد الأهداف من علو 4.5 كلم، سيشل حركة سلاح الحوامات التي تلعب دورًا فعالًا في الأعمال الهجومية.

أساليب القتال

تتطلب طبيعة داعش لحفظ بقائها واستمراريتها، حركية قتالية مستدامة، تحقّق فيها إنجازات ميدانية صادمة، مثلما حدث في الموصل والرمادي والرقة وتدمر وغيرها. وأحيانًا، تحرّك «ذئابها» لتضرب أهدافًا

بعيدة خارج ميادين القتال، مثل العمليات الانتحارية على الأراضي اللبنانية، وهجمات باريس، وإسقاط الطائرة الروسية المدنية فوق صحراء سيناء... لكي تبقى أنموذجًا جاذبًا للمتطرفين الإسلاميين أينما وجدوا، كونهم البيئة الرافدة التي تمدّها، بشكل متواتر، بالمتطوعين الضروريين، لتعويض خسائرها وتحقيق طموحاتها غير المحدودة. وثمة قوى «جهادية» شبيهة بها، تشاركها البيئة ذاتها، وتنافسها على استقطابها. لذا، لا يلائمها، أبدًا، حال الجمود الميداني أو القتال التماسي، خشية أن يؤدي إلى استنزافها وإلحاق الهزيمة بها. لهذا، تسعى داعش، دومًا، لتسجيل انتصارات باتت أكثر صعوبة من ذي قبل، نتيجة تكيف أعدائها، بخاصة الجيش السوري مع أساليبها القتالية، التي نسعى لتفحصها وتحديد سماتها الرئيسة.

أدار تنظيم داعش منازلات في ميادين وجبهات عدّة، تحديدًا في الميدانين العراقي والسوري، إلا أن الأخير هو الأنسب للحكم على أدائه العسكري، حيث خاض عددًا وفيرًا من المعارك ضد المعارضات المسلحة والجيش السوري كلٍّ على حدة. كما إنّ عاصفة السوخوي المتمظهرة بالحرب الجوية الجدية على الفصائل القاعدية، عززت أهمية الميدان السوري على ما عداه...

بما يخص الصراع «الجهادي»، شهدت مواجهات تنظيم داعش مع جبهة النصرة وأحرار الشام وحركة حزم والجبهة الإسلامية والجيش السوري الحرّ إضافات قتالية، تمثّلت باستهداف قياداتها وكوادرها بواسطة الاغتيالات، والخطف، والكمائن، والسيارات المفخخة، لخلخلة هرمياتها العسكرية وكسر معنوياتها، ودفعها إلى إعلان التوبة والالتحاق بصفوفه. وعمليًا، نجح التنظيم خلال السنوات الماضية في استقطاب وحدات عسكرية، انشقت عن تلك القوى في مناطق الرقة ودير الزور وحلب والقلمون... وكان له اليد العليا في أغلب معاركه معها، حيث طردها من مناطق شاسعة في شرق وشمال سورية.

أما بشأن المواجهات مع الجيش السوري، فقد أظهر شريط معارك داعش أساليب قتال وتكتيكات متشابهة، تحولت إلى سمات خاصة بها. وطغى عليها أربعة عناصر رئيسة، شكّلت أداة الحسم في حروبها، وهي: الانتحاريون، والانغماسيون، والقناصة، والتشريك والتفخيخ. مضافٌ إليها النشاطات الاستخبارية، وانتقاء الأهداف، وأعمال حفر الخنادق والكمائن والتمويه والخداع، وإدارة المعارك، وابتكار سلوكيات وحشية مقزّزة كجزء من الحرب النفسية...ومع الوقت لم تعد تلك السمات حكرًا عليها، فقد اعتمدتها جبهة النصرة وأخواتها، خصوصًا خلال معارك محافظة إدلب في مواجهة الجيش السوري.

الانتحاريون

إن الأعمال الانتحارية الناشطة في أكثر من ميدان إقليمي ودولي، ليست فعلًا منقطعًا عن السياق التاريخي، فقد عرفتها الحروب البشرية منذ القدم بأشكال مختلفة، وإن لم يكن لها المردود والنتائج ذاتها، على الدوام. ويُسجل لتنظيم القاعدة بكل أجياله وتفريعاته، نقل تلك الأعمال من الحيز الحربي إلى الحيز المدني في الكثير من الهجمات التي اتخذت طابع الإجرام الإرهابي. وأتى الجيل الثالث، وبالأخص داعش، ليحوّلها من نشاطات فردية منتقاة إلى ظاهرة جماعية، لا تخلو معركة من تأثيراتها الحاسمة.

ومثالًا على ذلك، تكفي الإشارة إلى تنفيذ داعش أكثر من 70 عملية انتحارية خلال محاولتها الاستيلاء على بلدة عين عرب (كوباني) الكردية التي كلفتها نحو ثلاثة آلاف قتيل؛ بحسب ما أورده جيمس كلابر رئيس الاستخبارات الأميركية[1]. بينما أقرت داعش بمقتل 1400 من عناصرها. ونفّذت 29 هجومًا انتحاريًا، خلال شهر حزيران 2015، على مدينة الحسكة

---

(1) مجلة الصياد، تقرير للاستخبارات الأميركية عن اهتزاز «الدولة الإسلامية»، 16/ 03/ 2015.

وحدها، لكسر دفاعات الجيش السوري، الذي نجح بعد مواجهات مضنية، بإخراجها من الأحياء الجنوبية التي احتلتها. ولا ننسَ دور الانتحاريين خلال معارك الاستيلاء على مطارات منغ والطبقة وأبو الضهور والفرقة 17 واللواء 93...وعمليات السيطرة على مدن بيجي والرمادي وتدمر وإدلب وجسر الشغور، واللائحة تطول...لتشمل مئات الهجمات الانتحارية، وربما الآلاف، ضد أهداف مدنية صرفة في كل من العراق وسورية.

استخدمت داعش الانتحاريين في أعمال الدفاع، بإرسالهم مع آلياتهم المفخخة، للانقضاض على تحشيدات الخصم، خلال تحضيراته النهائية للهجوم، مثلما حصل مع القوات العراقية إبان الاستعداد لمعركة الرمادي. وأيضًا أثناء الوقفات التعبوية التي تتخللها العمليات الهجومية عادة.

لم تقتصر النشاطات الانتحارية على داعش، فقد جارتها جبهة النصرة وأحرار الشام وجند الأقصى وآخرون في أغلب معاركها، وكانت ذروتها في محافظة إدلب، حيث نُفّذت عشرات العمليات الانتحارية ضد مواقع الجيش السوري. وكذلك خلال محاولات التقدّم نحو مدينة درعا ومطار الثعلة في الجبهة الجنوبية.

وتشير الوقائع إلى «إسراف جبهة النصرة باللجوء إلى العمليات الانتحارية، وسبق لها تنفيذ المئات منها خلال الأعوام الماضية، غالبيتها في مناطق مدنية، كالشوارع والأسواق»[1]. ولهذا، وصفها سياسي سوري معارض «بأنها أحد مكونات الثورة، وتتمتع بشعبية كبيرة في وسط الفصائل المسلحة التي ترى في النصرة قوة ضاربة تمتلك سلاح القتل الفعّال (الانتحاريين)، الأمر الذي أسهم في الانتصار بعدد كبير من المعارك مع الجيش السوري»[2].

---

(1) عبد الله سليمان علي، السفير، 10/ 04/ 2015.

(2) تقرير السفير، 29/ 06/ 2015.

باتت العمليات الانتحارية مفتاح هجمات داعش وأخواتها، حيث استعاضت بها عن استخدام التمهيد الناري الذي تعتمده الجيوش النظامية غالبًا، «لتليين» خطوط دفاع الخصم وفتح ثغرات فيه. ودلّت تجارب الميدان على أن تأثيرات الأولى تضاهي فعالية الثانية بأضعاف مضاعفة... وتحوّل الانتحاريون إلى سلاح فتّاك في يد هؤلاء، يستخدمونه بكثافة، لخلخلة تراص العدو في حالتي الهجوم والدفاع، وفي عمليات استهداف المدنيين العزل، لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية للخصم، وحتى أثناء صراعاتهم البينية.

لقد نجحت داعش والنصرة وبقية الجماعات التكفيرية، بإعداد أرقام غير مسبوقة من الانتحاريين، وتخدير عقولهم بأفيون التكفير، وقولبتها وفق منطوق الكراهية والحقد تجاه الآخر من أبناء الوطن والدين الواحد، وإيهامهم بأن طريق الجنة يمرّ عبر القضاء على هذا الآخر، ولو تطلب الأمر تفجير الذات...تستدعي هذه الظاهرة الخطرة عدم اقتصار مكافحتها على الميدان العسكري فحسب؛ إذ المطلوب تدخّل فعّال من المؤسسات الدينية لمعالجة التشوه الفكري والعقيدي الذي شابَ بعض جوانب التراث الإسلامي. وكذلك من علماء الاجتماع والنفس لتفكيك طلاسمها، ومعرفة سرّ الاستحواذ على النفس البشرية، وتسييرها نحو الانتحار.

الانغماسيون

يُمكن وصفهم بأنصاف انتحاريين، كونهم يتزنرون بأحزمة ناسفة خلال المعركة، ويندفعون، فورًا، بمجموعات صغيرة (قوة الصدم) كرأس سهم نحو أماكن حدوث التفجيرات الانتحارية، لاستغلال حال الصدمة والارتباك عند الخصم. ويتركز دورهم على التعامل مع ما تبقى من نقاط دفاعية صامدة، لشقّ الطريق أمام كتلة الهجوم الرئيسة التي تتقدم، تباعًا، للسيطرة على الموقع المستهدف.

في بعض الأحيان، يتسلل الانغماسيون تحت غطاء نيران مدافع الهاون والرشاشات الثقيلة المحمولة على عربات، كما جرى في الهجوم على مقر الفرقة 17 ومطار الطبقة، وعمليات الاستيلاء على الرمادي وأحياء من مدينة بيجي. ويتم تدريبهم على القتال التلاحمي الذي يتطلب جسارة وقدرة بدنية عاليتين، ويتحمّل هؤلاء، عادة، القسط الأكبر من الإصابات التي تقع في صفوف المهاجمين. ويتحوّل بعضهم إلى انتحاريين، مع لجوئهم إلى استخدام الأحزمة الناسفة، وتفجير أنفسهم لتدمير مواقع مستعصية، يُعيق بقاؤها نجاح المهمة.

القنّاصة

تعتمد داعش والنصرة على القناصين المزودين ببنادق ذات مدى بعيد، وأجهزة رؤية متطورة. ويتقدّم هؤلاء محمولين على عربات مدرعة خلف القوات في وضعية الهجوم، وعندما يصبح الهدف ضمن مدى بنادقهم، يتخذون نقاط رمي تسمح لهم بالتسديد باتجاه أفراد طواقم الصواريخ الموجّهة والرشاشات الثقيلة، وقنّاصي الخصم المتدرئين داخل دشمهم الحصينة.

وفي وضعية الدفاع، يصبح القناصون المختبئون خلف مواقع حاكمة أكثر فعالية، حيث بإمكانهم اصطياد العناصر المهاجمة، بسهولة نسبية، متى أصبحوا ضمن مجال الرمي المجدي لبنادقهم. وقد استفاد التنظيمان القاعديان من خبرات الشيشانيين المنضوين ضمن صفوفهما، الذين سبق وشاركوا في معارك غروزني (1996). حينذاك، نجح القنّاصون الشيشانيون الموزّعون على المجموعات القتالية باصطياد الجنود الروس الذين اضطروا للاحتماء خلف آلياتهم خلال عمليات الاقتحام.

لقد برز دور قناصي داعش، جليًّا، في معركة تحرير تكريت من قبل الجيش العراقي والحشد الشعبي وأبناء العشائر، الذين لحقت بصفوفهم

إصابات كثيرة. حينها، أسهم القناصون المنتشرون بكثافة على أسطح المباني، بوقف الهجوم لنحو عشرة أيام، قبل استئنافه وتحرير المدينة.

وكان أبو موسى، أحد الجنود العراقيين، الذي ذاع صيت شجاعته خلال خوضه العديد من المعارك، قد دعا قيادته إلى محاكاة أساليب داعش في عمليات الهجوم، لا سيما استخدام الآليات المصفحة المسلحة برشاشات ثقيلة وقناصات، أثناء حرب الشوارع الصعبة. والإقلاع عن اللجوء إلى الأسلوب التقليدي، بدفع كتل من رجال المشاة المتراصة، الذين سرعان ما يتحوّلون إلى أهداف سهلة، لقنّاصي داعش المتمركزين في مواقع مُشرفة. ويقول أبو موسى «مَن يُردْ هزيمة داعش، عليه الاعتماد على القناصين، فمقتل بعض عناصرها برصاص هؤلاء، يفقدهم توازنهم، ويدفعهم إلى ارتكاب أخطاء تقودهم إلى ما يشبه الانتحار، حيث يكشفون أماكن تواجدهم، ويصبحون صيدًا سهلًا للقوات المهاجمة»[1].

التفخيخ والتشريك

تحتل أعمال التفخيخ والتشريك، ركنًا أساسيًا في العقيدة القتالية لداعش والنصرة، وغيرهما من الفصائل القاعدية، التي يتلقى أغلب كوادرها دورات تخصّصية في هذا المجال. وتُعتمد خصوصًا في وضعية الدفاع، حيث يتم تلغيم الطرق والمسارات الإجبارية والبيوت القريبة من المواقع القتالية، بالعبوات الناسفة والألغام والأشراك. وقال جواد الصليباوي المتحدث باسم عصائب أهل الحق، أحد فصائل الحشد الشعبي عن معركة تكريت: «زرعوا العبوات في جميع الشوارع والمباني والجسور، فخّخوا كل شيء تقريبًا. توقفت قواتنا بسبب هذه الإجراءات الدفاعية، مشدّدًا على الحاجة إلى قوات مدربة على حرب المدن»[2]. في تلك

(1) علاء اللامي، الأخبار، 31/ 10/ 2014.

(2) وكالة الصحافة الفرنسية، 17/ 03/ 2015.

المعركة، نجح الأسلوب الدفاعي المرتكز على القنص والتلغيم والهجمات الانتحارية التي استهدفت الكتل الرئيسة لقوى الخصم في إفشال أكثر من هجمة، وتكبيد المهاجمين خسائر مقابل كل إنجاز حقّقوه.

وبعد تحرير مدينة سنجار، عاصمة الأيزيدين، منتصف تشرين ثاني 2015، فكّكت وحدات الهندسة في قوات البشمركة، ما يزيد عن 30 طنًّا من العبوات والتشريكات والألغام، زرعتها داعش في كل مكان قبيل انسحابها من المدينة.

إلى جانب الركائز الأربع الرئيسة (الانتحاريون-الانغماسيون-القنّاصة-التفخيخ والتشريك) ثمة عناصر أخرى رافدة لأساليب قتال الجماعات القاعدية، تلعب دور المكمّل لتحسين حظوظ النجاح في المعركة، مثل: أداء منظومة القيادة والسيطرة، وحفر الأنفاق والخنادق، والتمويه والخداع، وحسن انتقاء الأهداف...وسنكتفي بتناول فقرات إدارة المعارك، وأشكال الهجوم، وتكتيكات القتال، التزامًا منا بالهامش المحدد لبحثنا.

إدارة المعارك

أما عن طريقة إدارة داعش وأخواتها لمعاركها المستمرة، فهي تتحاشى قدر الإمكان، فتح جبهات كبرى عدّة في آن واحد، على الرغم من القدرات البشرية والتسليحية التي راكمتها في السنوات الماضية. وإن كانت على سبيل المناورة، وتخفيف الضغط عن جبهة معينة، تلجأ لفتح جبهات ثانوية، بقصد تشتيت جهود العدو وصرف ناظريه عن هدفه الرئيسي. ولوحظ تكرار استخدام هذا الأسلوب، عندما يكون الخصم في حالة تحضير لهجوم كبير على منطقة ما، كما حدث في جسر الشغور، حين باغت «جيش الفتح» بقيادة جبهة النصرة الجيش السوري خلال تحضيراته لاسترداد مدينة إدلب.

وفي الميدان العراقي، هاجمت داعش مدينة بيجي في محافظة صلاح الدين، ربما للمرة الرابعة أو الخامسة، مطلع صيف 2015، لمنع الجيش والحشد الشعبي من استكمال استعداداته لتحرير مدينة الرمادي. وفي نهاية شهر تشرين أول من العام ذاته، نجح هؤلاء بطرد مقاتلي داعش من بيجي (210 كلم من العاصمة) التي تنبع أهميتها من وجود مصفاة لتكرير النفط فيها، وموقعها على الخط الدولي الواصل بين بغداد والموصل...

أحيانًا، في حال تعرّض تنظيم داعش لهجوم قوي يطال إحدى مناطق سيطرته، يُنفّذ تحت الضغط انسحابًا تكتيكيًا، بالتزامن مع محاولته حرف اتجاه المعركة نحو جبهة أخرى. لكن ما أن يشعر بتراخي قبضة الخصم في المنطقة التي سبق وانسحب منها، حتى يبادر إلى مهاجمتها فورًا، للسيطرة عليها من جديد.

أشكال الهجوم

تتحكّم بأشكال الهجوم، جغرافية مسرح العمليات كموقع وتضاريس، وطبيعة الخصم الدفاعية، وقدرات القوة المهاجمة، والأهداف المرسومة للمعركة... ففي المدن تهاجم الجماعات القاعدية، عادة، على طريقة حرب العصابات، بمجموعات صغيرة خفيفة التسليح تشكّل النسق الأول، نظرًا لصعوبة الحركة، وتعقيدات قتال الشوارع. وتحتفظ بالقوة الرئيسة ضمن الأنساق الخلفية التي تتحرك، تباعًا، عند فتح ثغرات في الجدار الدفاعي للخصم.

بينما تندفع بقوات كبيرة محمولة في المناطق المفتوحة، متّخذة وضعية السهم، حيث يتشكّل الرأس من قوة الاقتحام (الانتحاريون والانغماسيون) المستندة من الخلف إلى قاعدة عريضة (القوة الرئيسة)، التي تتحرك بسرعة لتعزيز محاور الاختراق وتوسيع جبهتها. وفي كلتا

الحالتين، تستفيد القوة المهاجمة من نيران الدعم المدفعي والصاروخي، والاستخدام المكثّف «لسلاح» الانتحاريين.

وإذا انتقينا مطار الطبقة مثالًا، لتبيان أحد أشكال الهجوم عند داعش، فقد سقط بيدها إثر معارك ضارية تكبّدت فيها نحو 700 إصابة خلال ستة أيام بلياليها من القتال. وفي اليوم الأخير، أقدم التنظيم على إرسال خمسة انتحاريين بشاحنات مفخخة في اللحظة ذاتها، نجحت إحداها بتدمير بوابة رئيسية، ما سمح للانغماسيين وبقية مجموعات الهجوم، باختراق حرم المطار الذي شهد قتالًا تلاحميًّا. ولو قُدر لحاميته الصمود لبضعة أيام أخرى، لتضاعفت خسائر القوة المهاجمة.

ولضمان نجاح المهمة، تعمل الجماعات القاعدية متى تيسّر لها الأمر، على تجميع أعداد كبيرة من المهاجمين تفوق بأضعاف عديد القوة المدافعة عن الموقع المستهدف، مثلما جرى أثناء الهجوم على مطار أبو الضهور، حيث احتشد الآلاف من مقاتلي النصرة وحلفائها، قبالة كتيبة من الجيش السوري، أنهكها الاستنزاف والحصار الطويلان...

أحيانًا، تلجأ داعش والجماعات القاعدية إلى أسلوب الموجات البشرية المتلاحقة كأحد أشكال الهجوم، لإنهاك الخصم، مثلما حدث في معركة مطار منغ العسكري. وتُركّز تلك الموجات، على فكرة إسقاط الهدف، غير عابئة بحجم الخسائر التي تلحق بها، وذلك لتظهير صورة أسطورية عنها، تبرز قدرتها على تحطيم أي قوة تواجهها.

هذا الأسلوب القتالي ينمّ عن جرأة وتصميم عاليين، لكسب المعركة بأي ثمن، لكن في المقابل، سرعان ما تظهر عوارضه السلبية، بخاصة سرعة النزف وفداحة الخسائر البشرية لدى القوى المحدودة القدرات. وبالكاد تتحمل كلفته جيوش دول لديها فائض عديد، تقوم مفاهيمها القتالية على إنهاء المعركة بسرعة قصوى. وقد شهدنا في القرن العشرين، أنموذج قتال

الموجات المتلاحقة، أثناء الحرب الصينية-الفيتنامية (1979)، والحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988).

ولوحظ بعد معارك كوباني وآمرلي وجُرف الصخر ومطارات دير الزور ومنغ والطبقة، التي حمّلت داعش خسائر يصعُب تعويضها، إقلاعها إلى حد كبير، عن أسلوب قتال الموجات المرهق والمكلف في آن واحد.

على مقلب آخر، إذا تفحّصنا خارطة المعارك التي خاضتها داعش فوق الأراضي السورية، لوجدنا، بعضها استهدف مواقع كبيرة، لكنها معزولة ومقطعة الأوصال، ويتم تزويدها، غالبًا، بالمؤن والذخائر من الجو. وأحيانًا، تبعد عشرات أو مئات الكيلومترات عن نقاط ارتكاز القوات السورية، كحال مطارات الطبقة ودير الزور وكويرس والفرقة 17 واللواء 93 وغيرها...

ولم تحظَ داعش في تلك المعارك بالنجاح دومًا، فلا يزال مطار دير الزور ومحيطه بيد القوات السورية، على الرغم من تعرّضه لعشرات الهجمات الفاشلة. أما حامية مطار كويرس الواقع في الريف الشرقي لحلب، فقد صمدت لنحو ثلاث سنوات، قبل فك الحصار عنها. حين انطلقت القوات السورية من بلدة السفيرة، لتحرّر قرى ريّان والرضوانية وأم أركيلة والشيخ أحمد ورسم العبد وكويرس شرقًا. لقد قطعت تلك القوات مسافة 23 كلم في محيط معادٍ، وأمّنت مجنّباتها بعمق 3-5 كلم حتى وصلت إلى المطار.

من جهتها، حذت جبهة النصرة حذو نظيرتها القاعدية في انتقاء الأهداف، واعتماد أشكال الهجوم ذاتها تقريبًا؛ فعلى مدى سنة ونصف، شنّت هجمات متتالية ضد معسكريْ وادي الضيف والحامدية المعزولين في ريف إدلب، اللذين تحوّلا إلى مركز لتجمع الوحدات السورية التي انسحبت من مدينة معرّة النعمان والقرى المحيطة بها. وفتح سقوطهما،

نهاية العام 2014، الباب أمام النصرة وحلفائها، لمهاجمة جسر الشغور ومدينتي إدلب وأريحا ومعسكري القرميد والمسطومة التي تهاوت، تدريجًا، في ربيع العام 2015. ومن دون الغوص عميقًا في أسباب السقوط، فالقصور والثغرات كانا في خطط الدفاع السلبية، وأداء حامياتها المكلّفة الذود عنها.

لقد تبدّل الوضع بعد عاصفة السوخوي، فشنّ الجيش سلسلة هجمات على جبهات عدّة، بمؤازرة الطيران الروسي. وكان من أهدافه توسيع رقعة انتشار قواته في محافظة حلب، وفتح أكثر من طريق إمداد إليها، واستعادة قرى سهل الغاب، وطرد الجماعات المسلّحة من الريف اللاذقي. وهذه خطوات لا بدّ منها، لتحصين سيطرة الجيش في مناطق الساحل والوسط والشمال، قبل الشروع بتطوير خرائط الهجوم لانتزاع المزيد من الأراضي من أيدي تلك الجماعات.

وفي خطوة مضادة، هاجم مقاتلو داعش والنصرة حواجزَ للجيش السوري موزّعةً على طريق خناصر-السفيرة-حلب من محوريْ بلدة عقيربات شرقًا، ومنطقة تل مراغة غربًا، الواقعة بين أثريا وخناصر. «واستخدموا في هجماتهم الدبابات والمدرعات والانتحاريين، ما أدى إلى سيطرتهم على مسافة 30 كلم من الطريق الدولية»[1]. وعمل الجيش بدعم من الطائرات الروسية والسورية على طرد المهاجمين، واستعادة الطريق وتوسيع سيطرته على مجنّباته.

لقد أراد المهاجمون قطع شريان الإمداد الوحيد الواصل بين حماه وحلب، وتخفيف ضغط هجوم الجيش السوري على محاور جنوبي

---

(1) سائر إسليم، «**داعش والنصرة يقطعان طريق الإمداد إلى حلب**»، صحيفة الأخبار، 24/ 10/ 2015.

وشرقي الريف الحلبي، حيث حقّق إنجازات ميدانية، في حال تتابعها ستؤسس لمشهد ميداني مختلف عن مجريات السنة الماضية.

كما هاجم مقاتلو داعش بلدة السفيرة الواقعة على طريق حلب الدولية، التي تعدّ منطقةً استراتيجية للصناعات الدفاعية. لكن الجيش السوري وحلفاءه نجحوا بدعم كثيف من سلاح الجو في صدّهم وتكبيدهم خسائر كبيرة. وكل ذلك حدث قبل فك الحصار عن مطار كويرس، وتحرير أكثر من 50 بلدة ومزرعة في الريف الجنوبي لحلب، من بينها مدينة الحاضر المعقل الحيوي لجبهة النصرة.

لقد أجبرت التعقيدات الميدانية التي أفرزتها الحرب، الجيش السوري على نشر قواته في جبهات متباعدة، من القامشلي والحسكة ودير الزور وتدمر شرقًا، إلى حمص وحماه وإدلب واللاذقية في الوسط والشمال، وجبهات القنيطرة ودرعا والسويداء في الجنوب. فضلًا عن المحاور التي تزنّر العاصمة دمشق. وأغلب هذه الجبهات مفتوحة على حدود دول معادية للنظام السوري، مثل تركيا والأردن والكيان الصهيوني وخلافة البغدادي. وترتكز على خطوط مواصلات طويلة، عرضةٍ للإغارات والكمائن ومحاولات تقطيع الأوصال، نتيجة تمركز المسلحين في بلدات ومواقع قريبة منها.

هذا الوضع الجيوستراتيجي غير المريح، فرض أعباءً إضافية على كاهل الجيش الذي اضطر للحفاظ على مواقعه الرئيسة، والدفاع عن مئات البؤر القتالية المتناثرة، بعضها محاصرٌ منذ سنوات، إلى جانب تأمين مئات الكيلومترات من طرق الإمداد المتفرعة في كل الاتجاهات.

تكتيكات داعش وأخواتها

عادة، تكون إشارة بدء المعركة كناية عن إقدام انتحاري أو أكثر على

مهاجمة نقاط الاختراق الأولى (سور أو بوابة رئيسة) بواسطة آلية محمّلة بأطنان من المواد المتفجرة. وتحت تأثير حال الهلع والصدمة الناجمين عن هول الانفجار، تندفع فرق من المقاتلين الانغماسيين، لخلخلة النظام الدفاعي، وكسر الروح المعنوية لدى الخصم، مثلما حدث في معارك بيجي والرمادي والحسكة وكوباني، ومطاريْ منغ والطبقة وغيرها من الأهداف. وبعد التأكد من نجاح الانغماسيين «بتكسير» القشرة الدفاعية الصلبة، تبدأ كتلة الهجوم الرئيسة بالاندفاع من محاور رئيسة وثانوية، مستخدمة تكتيك الوثبات المصحوبة بالحركة والنار للانقضاض والسيطرة على الموقع المستهدف.

أحيانًا، يترافق مع العمليات الانتحارية، تمهيد ناري كثيف بالمدفعية والراجمات، كما جرى، مرارًا، أثناء محاولات الانقضاض الفاشلة على مطار دير الزور، وهجمات الاستيلاء على معسكرات الجيش في محافظة إدلب. وقبل الهجوم على معسكريْ وادي الضيف والحامدية، الواقعين غرب مدينة معرة النعمان، على بُعد نحو خمسمئة متر من طريق دمشق- حلب الدولية، تعرّضا لقصف تمهيدي عنيف لثلاثة أيام متتالية، تدفّق على أثرها آلاف المهاجمين من النصرة وجند الأقصى وأحرار الشام، بينهم عشرات الانتحاريين ومئات الانغماسيين. وعقب الصمود لعدّة أيام، انسحبت القوة المدافعة (800 جندي تقريبًا) بشكل منظّم إلى بلدة مورك، عبر مسيرٍ شاق اخترق بلدات التح وبابولين والعامرية التي يسيطر المسلحون عليها.

في المعركة الكلاسيكية، إذا تعثر هجوم قوة نظامية ضد هدف معادٍ، تطلب منها قيادتها، الثبات والتمسك بالمواقع التي وصلت إليها، إفساحًا في المجال لنيران الطيران والمدفعية، لكي تصبّ حممها على النقاط الدفاعية للخصم، المعيقة لمسالك التقدم. وبعد التأكد من «تليين» تلك النقاط العصية وتخلخل تحصيناتها، تستأنف القوة المهاجمة تقدّمها نحو

أهدافها. في حين نجد داعش والنصرة، تلجآن في وضعية كهذه إلى تكتيك الاستعانة بالمزيد من الانتحاريين، لفتح مسارات الانسداد و«تسليكها» أمام اندفاعات مقاتليها. وأوضح مثال، ما حدث في كوباني، في اليوم الخامس والسبعين لبدء المعركة، حيث أقدم تنظيم داعش إثر تعثّر هجماته، على إرسال خمسة انتحاريين دفعة واحدة، عبر الحدود التركية، بقصد كسر إرادة المقاتلين الأكراد الذين سطّروا ملحمة في الصمود والثبات. وتقتضي الموضوعية، لفت الانتباه إلى الدور الفعّال للطيران الأميركي والدولي في معارك كوباني، وبقية مواقع القوات الكردية التي شهدت مواجهات مع داعش، على امتداد الجغرافيا العراقية والسورية.

تكتيكات مضادة

إن اعتماد تكتيكات مضادة لتكتيكات الجماعات القاعدية تخفّف من فعاليتها، وتوهن اندفاعتها، وتسرّع إلحاق الهزيمة بها. وهي بعض خلاصات تجارب المعارك السابقة التي دارت رحاها في أكثر من ميدان وجبهة، ومنها:

1ـ اعتماد مفهوم المشاغلة والضربات الاستباقية، بواسطة النيران والهجمات المباغتة، لنزع المبادرة من يد التكفيريين، ومنعهم من تجميع قواهم وإقدامهم على أعمال هجومية. وفقًا لهذا المفهوم، يبادر الجيش اللبناني بين الحين والآخر إلى استخدام المدفعية الثقيلة، لقصف مواقع المسلحين وتجمعاتهم في جرود عرسال ورأس بعلبك...

في هذا السياق، اندرجت المعارك الاستباقية التي شنّتها مجموعات المقاومة، ربيع 2015، ضد مقاتلي داعش والنصرة وأخواتهما في جبال القلمون وتلالها. وأفضت إلى تحرير نحو 700 كلم^2 من مناطق سيطرتهم، وحصر تواجدهم ضمن مساحة لا تزيد عن 300 كلم^2، ممتدة ما بين جرود

عرسال ورأس بعلبك المتصلة ببعض مسارب «التهريب» على الحدود الشرقية لسورية.

2ـ تكليف وحدة الدعم المدفعي التابعة للموقع المعني، وضع خطة مسبقة تلحظ إقامة السدود النارية على خطوط التجمع والانطلاق المحتملة، بهدف بعثرة القوى المعادية قبل شروعها بالهجوم.

3ـ تشكيل قوة احتياطية في كل قطاع عسكري، تكون جاهزة لنجدة أي موقع يتعرض لهجمة مباغتة. يكون من مهامها الرئيسة، إقفال الثغرات في حال حدوثها، وتدعيم القوة المدافعة، وشن هجمات معاكسة لرد المهاجمين خارج نطاق الموقع المستهدف.

4ـ تحصين المسارب الإجبارية إلى مداخل المواقع الدفاعية، بخطوط متعرجة من الدشم الخراسانية، لتصعيب دخول الآليات المفخخة إليها. ووضع عوارض حديدية قوية (بوابات احتياطية) عند متعرجات تلك المسارب، تقع تحت مرمى رشاشات ثقيلة ومتوسطة منصوبة في نقاط مشرفة. وقد تعلّم المقاتلون الأكراد من تجارب معاركهم في كوباني، الإسراع بإطلاق النيران، فورًا، على نقاط التفجيرات الانتحارية، حيث يتقدم، عادة، الانغماسيون نحوها، للتسرّب إلى عمق الموقع المستهدف.

5ـ استخدام الصواريخ الموجّهة العالية الدقة مثل صاروخ كورنيت الروسي، لاصطياد الآليات المفخخة وتفجيرها على بعد كيلومترات (3.5ـ5 كلم) قبل الوصول إلى أهدافها. علمًا، أنه من ضمن التكتيكات التي تتبعها داعش والنصرة، إرسال أكثر من آلية مفخخة باتجاه هدف واحد، لضمان نجاح إحداها بتخطي شبكة النيران المضادة والوصول إليه.

مفاصل الضعف

كما أبرزنا نقاط قوة جماعات الجيل الثالث من القاعدة على مستوى

البنية وأساليب القتال والتكتيكات والعناصر المرادفة لها، سنسلط الضوء على مفاصل ضعفها البنيوية وما أكثرها...

1- إن تركيبة الجماعات «الجهادية»، قابلة بطبيعتها للتشقّقات الدورية الناتجة من الاختلافات الفقهية، وتضارب المصالح والأهواء، التي تؤدي إلى بروز أمراء جدد على الساحة، سرعان ما يقتطعون حصصهم من بنيان التنظيم الأم. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ؛ بل يعمدون إلى رمي بعضهم بعضًا بتهم الكفر والردّة التي لا يُطهر رجسها إلا بالسيف. وأدق مثال، تجربة جبهة النصرة التي ولدت، عمليًّا، من رحم الدولة الإسلامية في العراق، وحينما كبُرت وتمدّدت على مساحات من الشمال السوري، رفضت مبايعة خلافة البغدادي؛ فكانت الفتنة الكبرى التي لا تزال نيرانها مستعرة بينهما. هذا فضلًا عن التصفيات والإقصاءات المتتالية التي تطال القادة والكوادر داخل التنظيم الواحد.

2- إذا كان الاستيلاء على المزيد من الأراضي يؤشر إلى امتلاك عنصري التفوق والغلبة، فإن الحفاظ عليها أمرٌ شاقٌ يحتاج الكثير من الجهد، وتجنيد قوات إضافية؛ لأن القوة العسكرية أشبه بقطعة العجين، كلما مُدّت على طارة أكبر رقّت وضعفت، بمعنى أن اتساع مساحة انتشار الوحدة القتالية، بما يفوق إمكانياتها، يجعلها هشةً يسهلُ اختراقها وتدميرها. والحرب المفتوحة التي تخوضها داعش وأخواتها على جبهات عدّة تستنزف قدراتها، وسوف تظهر آثارها السلبية مع جفاف سيل تدفق المقاتلين إليها.

3- يتيح التجنيد على عجل، الذي تمارسه الجماعات «الجهادية»، لأجهزة الاستخبارات الدولية والإقليمية والمحلية، اختراق بنيتها القتالية، على الرغم من وسائل الحماية الذاتية، المولجة التدقيق بأوضاع المتطوعين

الجدد. لذا، لا يمر أسبوع واحد من دون تسرب خبر إعدام عناصر «جهادية»، بتهم الجبن أو نقص الولاء، والتعاون مع العدو.

وفي نهاية العام 2014، «أعدمت داعش والي الموصل «معمّر توحلة» وتسعة من مقاتليها بتهمة التجسس لصالح الحكومة العراقية والتحالف الدولي»[1]. هذه عيّنة من عشرات حالات الإعدام التي نفّذها التنظيم بحق كوادره وعناصره، بسبب هروبهم من المعارك أو الشك بولائهم.

4- إن تحوّل البنية القتالية لتلك الجماعات إلى جيوش جوالة ذات هرمية واضحة المعالم والمفاصل، في مواجهة أعداء يمتلكون أسلحة متطورة، وكثافة نيران عالية الدقة ليس لمصلحتها؛ فانكشاف هياكلها القيادية والعسكرية، يجعلها عرضة لضربات مؤذية، لا سيما بعد انغماس وسائط النيران الروسية الحديثة من طائرات ومنظومات صاروخية متنوعة في معارك الميدان السوري. وقد نجحت هذه الوسائط، بتدمير عدد كبير من المقرات ومراكز القيادة ومعسكرات التدريب ومخازن الأسلحة والمواقع القتالية ومصافي النفط وقوافل الصهاريج ومنازل قيادات داعش وأخواتها.

5- ينفرُ السكان المحليون من السلوكيات الإجرامية للجماعات التكفيرية، تحديدًا داعش التي قتلت الآلاف، ممن يُفترض أنها بيئتها الحاضنة في العراق وسورية. وأثْبَت برهان، ما حلّ بعشيرة الشعيطات السورية، وعشائر الجبوري والبوفهد والبونمر العراقية، واللائحة تطول... ولضمان الإمساك الميداني بتلك البيئة، فهي مُجبرة على تجميد جزء من قواتها في مناطق نفوذها، لقمع أي حراك تمردي ضدها.

6- إن تظهير مشاهد العنف والإفراط في التوحش، يدبّ الرعب في قلوب الخصوم، بحسب ما تنشد داعش وأخواتها، لكنه في المقابل قد يحفّز

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 10/ 12/ 2014.

هؤلاء على القتال المستميت، لكي لا يكونوا فرائس سهلة للتوحش الذي يثير اشمئزاز حتى البيئة المحيطة بها. وكتب الخبير بالجماعات الإسلامية، الفرنسي جيل كيبيل، «بأن حرية التحرك النسبية المتروكة للعناصر، في غياب عقيدة استراتيجية تسيطر عليها سلسلة من القادة، شجعت على ارتكاب أعمال وحشية جـدًّا، إلى درجة أنها أثارت نفور المتعاطفين المحتملين. ولهذا، بعد حرق الطيار الأردني حيًّا، الذي ينتمي إلى عشيرة سنيّة كبيرة، دعا شيخ الأزهر إلى قتل هؤلاء البغاة وصلبهم وتشويههم، لأنهم يهددون جماعة المؤمنين عبر تعميق خطوط التصدع في وسطها»[1].

7- يعاني تنظيم داعش، وجبهة النصرة بدرجة أقل، صعوبة التوليف داخل بنيانهما القتالي. وتشير التقارير الاستخبارية المتعددة المصادر، إلى انقسامات حادة بين المناصرين (المقاتلين المحليين) والمهاجرين (المقاتلين الأجانب). ويتحدث أبو ليلى أحد الكوادر المنشقّين عن داعش بالقول: «يهيمن المقاتلون الأجانب على المراكز القيادية العسكرية والإدارية في التنظيم، وأنهم لم يثقوا لحظة واحدة في العناصر المحلية»[2].

وتعزو صحيفة نيويورك تايمز التوترات والاضطرابات داخل التنظيم «إلى الضغوط العسكرية والمالية، وتزايد معاناة التنظيم اللامركزي الذي يحاول الحفاظ على تماسك الدولة الناشئة، وإدماج آلاف المقاتلين الأجانب في صفوف المقاتلين العراقيين والسوريين»[3].

طرق المواجهة

إن مواجهة جماعات التطرف والتكفير، تتطلب تضافر جهود كل

(1) جيل كيبل، الجيل الثالث من الجهاديين، النهار، 10/ 03/ 2015.

(2) الشرق الأوسط نقلًا عن نيويورك تايمز، هيلين كوبر وآن برنارد وإيريك شميت، 14/ 03/ 2015.

(3) الشرق الأوسط نقلًا عن: نيويورك تايمز، المصدر نفسه، 14/ 03/ 2015.

الدول والمجتمعات المتضررة من وبائها المستشري، وإقلاع بعضها عن تبني نظرية «الاحتواء والاستثمار»، أي محاربتها في الداخل، ورعايتها في الخارج، دون الاتعاظ من التجارب السابقة. ولكي تؤتي تلك الجهود ثمارها، يجب صوغ استراتيجة مواجهة موحّدة، تسيّل خططًا طويلة المدى متدرجة زمنيًّا، تشمل معالجة الكثير من السياسات المتبعة في مجالات عدّة.

وانسجامًا مع النطاق المحدد لبحثنا، سوف تنحصر مقترحاتنا بالميدان العسكري دون غيره:

1ـ وحدة الجبهات، تقاتل الجماعات التكفيرية، خصوصًا داعش، في كل من العراق وسورية، وبعض جرود السلسلة الشرقية للبنان. ما يستدعي تعزيز التعاون والتنسيق الميداني بين جيوش هذه البلدان، لمواجهة الأخطار المشتركة. وليس خفيًّا دور دول كبرى وإقليمية، عملت جاهدةً ولا تزال لمنع التعاون، بقصد إطالة أمد الصراع وإنهاك القوى المتحاربة على ضفتيْه.

ونرجّح مع تفعيل الدور الروسي، ارتفاع مستوى التنسيق بين الجبهتين العراقية والسورية؛ فالأمر بات أكثر من ضروري، لمنع داعش من المناورة على ضفتيْ حدودهما. وخصوصًا، غداة «إنشاء مركز معلوماتي في بغداد، يضم ممثلي هيئات أركان الجيوش الروسية والإيرانية والسورية والعراقية لمحاربة الإرهاب»[1].

2ـ التأكيد على امتلاك المبادرة الهجومية قبالة الجماعات القاعدية التي لا تناسبها وضعيات الدفاع المخالفة لطبيعتها البنيوية والقتالية. وإذا جرّدنا أحداث الميدانين العراقي والسوري، لوجدنا تلك الجماعات متفوقة في معاركها الهجومية غالبًا، ومهزومة حين تُجبر على اللجوء إلى الدفاع.

---

(1) صحيفة السفير، 27/ 09/ 2015.

وأدق برهان، ما جرى في معارك ديالى وجرف الصخر وآمرلي وتكريت وسنجار وأرياف حلب واللاذقية وغيرها.

3ـ توسيع ملاكات قوات النخبة في الجيوش النظامية، التي تجمع في قتالها الأسلوبين التقليدي وغير التقليدي. والتركيز في تدريباتها على قتال المدن، وكيفية التعامل مع العمليات الانتحارية والكمائن والتفخيخات... وقد أظهرت الحروب الدائرة، لا سيما في بداياتها، أن الكتلة الأكبر من بنية الجيوش النظامية، التي تتعرض بلدانها لخطر داعش وأخواتها لم تكن مهيأة لمواجهة هذا النوع من الأعداء.

ما يفترض إدخال تعديلات على بناها القتالية، ليغدو عمادها التشكيلات الصغيرة (أفواج مقاتلة، كومندوس، وحدات بحرية سريعة، قوات مجوقلة ومؤللة...) بدلًا من الفرق الكبيرة التي لا تصلح للحروب الهجينة المركبة.

4ـ التركيز على الجهد الاستخباري لخرق بنية الجماعات التكفيرية وجمع المعلومات بواسطة أجهزة الرصد والتعقب المتنوعة، بقصد كشف نياتها مسبقًا، والإحاطة بقدراتها وحركتها الميدانية. واذا استندنا إلى تجربة الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في هذا المضمار، فقد نجحت إلى حد كبير، بتحويل المواجهة العسكرية التي سعت إليها الجماعات المتطرفة، بخاصة في مناطق الشمال، إلى عمليات أمنية أفضت، حتى الآن، إلى القبض على مئات المسلحين، وتفكيك عشرات الخلايا الإرهابية واعتقال أفرادها.

5ـ يلعب سلاح الجو دورًا محوريًا في مواجهة الجماعات شبه النظامية، بخاصة الطائرات غير المأهولة المزودة بصواريخ جو ـ أرض، حيث يمكنها تأدية مهام الاستطلاع والمشاركة القتالية الفورية في آن واحد. وكذلك الطائرات العمودية، التي تتميز بدقة إصاباتها، وتقدّم دعمًا

ناريًّا لصيقًا للقوات البرية في حالتي الدفاع والهجوم. أما الطائرات القاذفة، فقادرة على ضرب كل الأهداف المعادية في العمق، مثل: مقرات القيادة والثكنات ومعسكرات التدريب ومخازن السلاح، وقوافل المسلحين أثناء تنقلها بين المواقع والجبهات.

الخاتمة

إن الانتصار النهائي على قوى التطرف ليس سهل المنال، ويحتاج استراتيجية مركبة، تلحظ البعديْن الآني والمستقبلي في عملية الصراع:

البُعد الآني

يعطي الأولوية للجَهد العسكري والأمني للخلاص من طاعون الجماعات التكفيرية والقضاء على وبائها. وباتت ظروف تحقيق هذا المبتغى مؤاتية أكثر، بعد وصول إرهابها إلى بلدان أوروبية ودول إقليمية، مارست سياسيات تواطئية تجاه تلك الجماعات. وتبقى المراهنة الأساسية على نقلة روسيا الحاسمة في محاربتها للإرهاب بكل مسمياته.

هذه النقلة النوعية، شدّت عضد الجيش السوري الذي سيزداد قوة وبأسًا خلال معاركه المستقبلية. كما إنّها عرّت الولايات المتحدة وحلفها الدولي في حربهما المزعومة ضد الإرهـاب، ووضعتهما أمام معطيات ميدانية لا مهرب منها، قد تجبرهما على الإقلاع عن استراتيجية «الاحتواء والاستثمار»، التي لم تهدف، يومًا، للقضاء على الإرهـاب، وإنما لرسم حدوده، وتوجيه مساراته لمجابهة قوى محور المقاومة.

البُعد المستقبلي

يمسّ مسائل حساسة مرتبطة بإعادة تشكل المفاهيم والمنظومات القيمية لدى البيئات العربية والإسلامية، وبناء منهجيات مقارباتها وفق

أفكار تداول السلطة والمواطنة والحرية وقبول الآخر، كنقيض لنظم التفرّد والاستبداد والحكم المطلق...لأن التطرف والتكفير بكل أشكالهما، يكمن جذرهما في الأفكار والبيئة المحيطة، قبل تحوّلها إلى سلوك عصابي مدمّر. وتتطلب مكافحتهما جهدًا استثنائيًّا من المؤسسات والمرجعيات الإسلامية المعتدلة، محوره تجريم قوى التكفير وتحريم الالتحاق بها، وتعرية ضلالتها أمام الأجيال الشابة. مضافًا إلى ضرورة العمل الجاد على تنقية الفكر والتراث الإسلاميين، مما علق بهما من أدران فتاواه وروايات وأحاديث مسمومة يغرف المتطرفون من منابعها الآسنة. وكذلك الحد من انتشار فطريات القنوات الفضائية المحرّضة على الفتنة، وإلغاء برامج التعليم الديني المعتمدة في بعض الأقطار العربية والإسلامية، التي تحضّ على التعصب والكراهية، بما يخالف سماحة الإسلام وفطرته الرحبة تجاه الآخر، كأخ في الدين أو نظير في الخلق.

إن مهمة مواجهة وباء التطرف والتكفير، ليست مقتصرة على قوى الاعتدال الإسلامي وحده، فالقوى المدنية، أيضًا، مطالبة بالعمل الجاد لتوسيع مساحة حضورها العابر للطوائف والمذاهب؛ فمن دونه يغدو الحديث عن الدولة المدنية الديمقراطية التي لا يتعارض دستورها وقوانينها مع جوهر الشرائع السماوية، مجرد ترف فكري لا يصرف على أرض الواقع. وتضع الدولة المنشودة نصب أعينها تحقيق التنمية والرفاه والكرامة الإنسانية، والارتقاء بمواطنيها من رعايا منساقين كجماعات إلى أفراد أحرار يخطّون مستقبلهم بأيديهم.

لا يكتمل الحُلمُ الطموح بتكوين مجتمعات عربية حدثوية، من دون لحظ الصراع الوجودي مع العدو الصهيوني الذي تشكّل قوى التطرف وجهه الآخر. لأن أي مشروع تحرري يتجاهل فلسطين هو مشروع مبتور يسهل الانقضاض عليه. والتاريخ خير معلّم، فمحاولات تحقيق الطموحات الوطنية، وإسقاط القضية القومية من الحسبان، أوقع بعض

المجتمعات العربية في براثن الاستتباع والإلحاق الاستعماري غير المباشر. كما إنّ تغليب العامل «القومي» على نظيره الوطني، أدى إلى استيلاد دولة الخوف القمعية.

إن الحديث عن جهد مشترك لمواجهة موجات التطرف ليس ترفًا، كونها غزت معظم المجتمعات العربية والإسلامية. وبات التخلص من سمومها، يفترض تعاون قوى الاعتدال والتغيير على المستويين الوطني والإقليمي. وتحقيق هذا التعاون، قد يسهم في إنتاج مشروع عربي إسلامي نهضوي، يتحاشى خطايا تجارب الماضي ويشق طرائق المستقبل. لكي لا يفرّخ لنا التاريخ عند كل مفترق داعش جديدة.

التكفير عند جماعات العنف التكفيرية
الجذور والعوامل وسبل المواجهة
-قراءة تاريخية وسيوسولوجية-

الدكتور يحيى فرحات[1]

تختلف النخب الفكرية-الثقافية في مقاربة الظواهر اللامعقولة التي تعصف بالعالم العربي ألا وهي تنامي وتعاظم دور جماعات العنف التكفيري، حول أسباب نشوء هذه الظواهر وكيفية مقاربتها، ويعود ذلك إلى الرؤى المسبقة أو الخلفيات الفكرية والعقدية، سواء منها السياسي أو القومي أو المذهبي.

نحن إذن أمام ظاهرة خطيرة وشديدة التعقيد والتداخل؛ إذ تشهد المنطقة العربية والإسلامية في هذه المرحلة من تاريخها، اضطرابًا فكريًّا وتشظيًّا اجتماعيًّا لا مثيل له، أدى إلى اختلال التوازن النفسي على مستوى الفرد والمجموعة، على مستوى الهوية والانتماء الإنساني، أي مستقبل ينتظر هذا الجيل؟ وأي رابطة اجتماعية أو قومية أو وطنية يمكن أن يؤسس عليه مجتمعنا الحاضر واللاحق؟

تُعد التيارات التكفيرية «تيارات مضّرة وخطرة في التاريخ، ولها سوابق

---

(1) باحث في شؤون الحركات الإسلامية، من لبنان.

تاريخية إلا أنها قد اكتسب حياة جديدة وقوة إضافية في السنوات الأخيرة[1] أدت إلى نفور شديد في الضمير الإنساني. مع ما نشاهده من البشاعة في الطرق والأساليب المتوحشة «والمقدسة» التي تنبع من الفكر الذي يفترض به أنه رحمة للعالمين»[2].

فهو «يقدّم مقولات ناجزة ومقدسة حول طهارة المجرم ونزاهته»[3]، وهو أمر فرض على علماء العالم الإسلامي ونخبه وحكمائه. إن هذا الأمر قد افتعله العدو كمشكلة للعالم الإسلامي ونحن مضطرون لمواجهته، في حين أن القضية الأساسية هي الكيان الصهيوني، وهي قضية القدس[4] فثقافتنا الموروثة وعقليتنا العربية والإسلامية قد أشربت هذا النوع من التماهي في مفهوم الآخر، والقبيلة والصحراء، إنه العقل الجمعي لشعوبنا التي لا حدود لها. السؤال الأساسي «من ساهم وبث هذا اللامعقول الغرائزي إلى حياتنا من جديد؟»، نحن من قبلنا التكفير بدلاً عن التفكير، نحن الذين جئنا بالخطر والشر إلى ربوعنا[5]، إنه «الليل الأسود الذي يعبر فيه عالم المسلمين اليوم»[6].

استطاعت هذه التنظيمات التكفيرية من تنفيذ الخيال الإجرامي في النفس الانسانية إلى واقع مصور ومعاش في كرنفالية تستحي منها حتى البهائم ﴿**إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا**﴾[7]. فإذا كان التشبيه بالأنعام

---

(1) الإمام الخامنئي، «**التكفير والاستكبار خطران متلازمان**»، كلمته في مؤتمر العالمي لمواجهة التيارات التكفيرية، إصدار المركز الإسلامي، بيروت 2015.

(2) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾، سورة الأنبياء: الآية 107.

(3) هادي قبيسي، **تقديس الجريمة**.

(4) الإمام الخامنئي، «**التكفير والاستكبار خطران متلازمان**»، كلمته في مؤتمر العالمي لمواجهة التيارات التكفيرية، إصدار المركز الإسلامي، بيروت 2015.

(5) صادق النابلسي، «**إيديولوجيا التكفير**»، جريدة الأخبار، 18ـ7ـ2013.

(6) الأب يوسف مونس، جريدة النهار، 19ـ7ـ2013.

(7) سورة الفرقان: الآية 44.

وهم على مستوى الشكل مختلفون عن البشر، إذن بأي صبغة تختلف أو تضل السبيل أكثر من البهائم. إنها الصفة الإنسانية التي نزعت منهم.

وثّقت اغتياله للكرامة والقيم الإنسانية، معتبرًا أن الجريمة فضيلة والتوحش جهادًا، والغلو دينًا والتطرف مذهبًا والعدوانية واجبًا والتعصب قاعدة والتكفير أصلًا، والدموية فقهًا والترهيب منهجًا محمودًا واغتصاب إنسانية البشر شرعًا والهوس المرضي القتل...وقطع الرؤوس وسيلة من وسائل التقرب إلى الله، وقتل الآخر وذبحه ضرورة لإقامة حكم الله في الأرض[1]. والمنهج الفطري القائم ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٨ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[2].

كل هذا يتطلب من الباحثين والنخب الفكري والتربوية والسياسية جهدًا كبيرًا لمواجهة هؤلاء. فهي مسؤولية كل جهة أو طائفة[3]، فهم أيضًا من مسؤوليتنا، منهم ضحايا وجلادون في آن معًا[4]. ومن هذا المشهد اعتبر بعضٌ أن الملحدين أفضل منهم، هؤلاء الوحوش الجدد بحسب الرؤيا يسيئون إلى الله؛ لأنهم يستبيحون دماء الأبرياء ويرتكبون المآثم والمجازر باسم الله... فالملحدون أحسن منهم وأفضل؛ لأنهم لا ينسبون إلى الله خطاياهم وشرهم[5]. هذا الجهد الذي أسماه الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني في كلمته في افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة العالم في مواجهة الإرهاب

---

(1) هلا أمون، **رحلة العنف المقدس**، ص9.

(2) سورة المائدة: الآية 28_29.

(3) نسيب حطيط، **السلفية التكفيرية**، ص14.

(4) المصدر نفسه، ص14، لا أوافق ما ذهب إليه الدكتور حطيط أنه يمكن تسميتهم الوثنية الإسلامية، إنه تشابه وتلاقٍ للفكر الصهيوني مع الفكر التكفيري: (أسعد شرارة، جريدة الأخبار، 17/ 7/ 2013).

(5) الأب مونس، جريدة النهار، 19_7_2013.

والتطرف: واليوم تدعوكم جمهورية إيران الإسلامية والمجتمع الدولي بأسره لاتخاذ خطوة إلى الأمام في دعوة للانضمام... يجب علينا قبول أن نكون قادرين على فتح أفق جديد يمكن من خلاله أن يسود السلم على الحرب، والتسامح على العنف، والتقدم أكثر من إراقة الدماء، والعدالة على التمييز، والازدهار على الفقر، والحرية على الاستبداد[1].

وقد تداعت الكثير من المؤسسات دينية أو بحثية للبحث والنقاش حول هذه الظاهرة التي عصفت بالأمة العربية والإسلامية، من فقه الأزمة الذي أصدرته وزارة الأوقاف السورية إلى المؤتمر العالمي لمواجهة التيارات التكفيرية عام 2015 في إيران، إلى المؤتمر العالمي الذي انعقد في الأزهر الشريف عام 2014[2]، يأتي هذا المؤتمر المنعقد بتاريخ 9 و10ـ10ـ2015 بدعوى كريمة من المركز الاستشاري تحت عنوان جماعات العنف التكفيري[3] على أمل أن يقدّم إجابات شافية ووافية، بحثًا وتنقيبًا حول هذه الظاهرة، وكيف نواجهها معًا مسلمون سنّة وشيعة ودروز، ومسلمون ومسيحيون، محبّة وخوفًا على «جيل كامل يتكوّن ثقافيًا ومسلكيًا على الحقد والعنف»[4].

شكّل الاتجاه السلفي[5] في التاريخ الإسلامي مرجعية فكرية وعملانية كتيار فكري عابر للطوائف السنيّة الثلاثة: الأحناف[6] والشافعية[7]

---

(1) الشرق الأوسط، 30ـ9ـ2013.

(2) مجلة المقاصد، العدد ـ4 2014، ص287ـ296.

(3) قاسم قصير، السفير، 22ـ8ـ2015.

(4) صادق النابلسي، «**إيديولوجيا التكفير**»، جريدة الأخبار.

(5) السلفية طريقة في المعتقد والفقه، مفادها الرجوع إلى ما كان عليه الجيل الأول السلف الصالح في العقيدة والعبادة والأخلاق، (سلسلة من الباحثين (الشيخ زهير الشاويش)، السلفية: **النشأة المرتكزات الهوية**، ص9).وإن أول من استعمل كلمة سلف هو الإمام أحمد بن حنبل الذي احتج بقول السلف في مسألة خلق القرآن، لقد روى عن غير واحد من سلفنا أنهم كانوا يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو الذي أذهب إليه.

(6) الأحناف: مذهب فقهي ينسب إلى مؤسسه الإمام أبي حنيفة النعمان (ت 150هـ/ 767م).

(7) الشافعية: مذهب فقهي ينسب إلى مؤسسه الإمام الشافعي (ت204هـ/ 819م).

والمالكية[1]، مركزًا ضمن المذهب السني الرابع الحنابلة، وإن كانت أعداد المقلدين لهذا المذهب أقلية في المذاهب الإسلامية ضمن جغرافيا الانتشار[2]، فهو معترف به رسميًا سواء في العصر العباسي إلى أن تم تثبيت المذاهب الأربعة رسميًا سنة (663هـ/ 1264م) على يد السلطان بيبرس المملوكي[3].

إلا أن هذه المدرسة قد واجهت صعوبات كثيرة في تقبلهم من قبل المدرسة السنيّة الرسمية[4]، إلى أن بُعثت من جديد على يد الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت 1207هـ/ 1791) حيث استطاعت أن تكون لأول مرة المذهب الرسمي لدولة إسلامية وهي المملكة العربية السعودية، ليشهد العصر الحديث والمعاصر انبعاث الحنابلة عبر الوهابية، التي طغت على المشهد الإسلامي السنّي، ولعل أبرز ما يميّز هذه السلفية الدعوة إلى استخدام القوة والعنف ضد المخالفين، وإباحة دمائهم ومالهم. وقد اعتبر الشيخ محمد محسن بن عبد الوهاب زمنه هو زمن الشرك المخرج من الملة، لقد فتح الشيخ محمد بن عبد الوهاب أبواب التكفير على مصاريعها، وكرّس مفاهيم العداوة والقطيعة[5] والبراءة وأحكام الشرك والتكفير واردة، بل تكفّرون من توقّف عن تكفير من كفّرتموه[6].

---

(1) المالكية: مذهب فقهي نسب إلى مؤسسه الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ/ 795م).

(2) ابن خلدون (ت 808هـ/ 1405م)، **المقدمة**، ص448.

(3) المقريزي، **الخطط**، ج2، ص343.

(4) صراع الأشاعرة وأهل الحديث عبر محطات تاريخية متعددة، انظر: نموذج فتنة ابن رجب القشيري (ت 514هـ/ 1120م)، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج1، ص42.

(5) بلغ تعصبهم إلى حد قطع العلاقات التجارية مع الشام والعراق حتى سنة 1269هـ/ 1852م) كما إذا وجدوا تاجرًا يحمل متاعًا إلى المشركين (أي الشام والعراق).صادروا أملاكه، (نجم الدين الطبسي، **السلفية والسلفيون**، ص106؛ حنانيا المير، **الدر المرصوف في تاريخ الشرف**، ص160).

(6) كلمة الشيخ سليمان بن عبد الوهاب، **الصواعق الإلهية في الوعد الوهابية**، ص27.نقلًا عن: نجم الدين الطبسي، **السلفية والسلفيون**، ص56.

هذه اللغة الوهابية تتحوّل بعد التقارب الذي سوف يحصل بين أتباعها وأتباع السلفية القطبية إلى المنبع الأول الذي تستقي منه الحركات الجهادية والتكفيرية كل مبرراتها ومسوغاتها ومقولاتها ومفاهيمها في تكفير الناس والأنظمة[1].

والأغرب أن هذه التيارات التي تخوض معركة الوصول للسلطة، هي غير قادرة على قيادة المجتمع الذي تنشط فيه وتدّعي تمثيله[2].

وهي في سنيّتها تعيش أزمة ثقافية في فكرها المتعنت والمتطلب، الذي لا يقدر على القيام بالمهام الوظائفية لقيادة المجتمع. وذلك لما تحمله من رؤى قبلية لواقع حاضر، ومرتكزات فكرية طوباوية متغربة عن الواقع والدين والفطرة السليمة. ولا يكفي تحليل الدوافع المحركة لنشاط هذه الجماعة لفهم جذر الأزمة، إذ لا بد من العودة إلى نمطيات التفكير المتحكمة بها[3].

اختلفت الآراء حول تحديد المرتكزات المؤثرة والدافعة لهذا التيار، بين ما هو عامل ديني أو عامل اجتماعي سياسي، أو البعد السياسي[4].

وفي الواقع أنا أرجّح أن الأساس في نمو هذه التيارات هو الخلفية العقدية التي استطاعت أن تصل إلى السلطة كمذهب مع تأسيس المملكة العربية السعودية، التي تنبت المذهب الحنبلي بصفته الوهابية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العنف ليس مرتبطًا بالدين أو أن الأصولية حكرٌ على الدين الإسلامي، فالعنف هو ظاهرة إنسانية، بدأ

---

(1) هلا أمون، رحلة العنف المقدس، ص 23.

(2) غسان ملحم، «الإسلام السياسي والحداثة في زمن العولمة»، الأخبار، 18-7-2013.

(3) هادي قبيسي، أزمة الهوية السلفية القتالية.

(4) بدر الإبراهيم، العنف التكفيري من الآخر البعيد إلى القريب.

مع الإنسان ومازال مستمرًا ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ وهذا ما ذكره الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبس (ت 1679م) «الإنسان ذئب لأخيه الإنسان»[1]، وأيضًا ذكره الفيلسوف الألماني هيغل (ت 1831م) الإنسان شهوة لقتل الآخر وإلغائه[2].

كما يمكن أن نقارن عنف الغرب الذي فاق عنف التكفيريين، فمجازر الحرب العالمية الأولى 1914ـ1918، والحرب العالمية الثانية 1939ـ1945 والقنابل الذرية التي ألقيت على اليابان وعنف النازية، وتغطية الجرائم والمجازر المرتكبة من قبل حلفاء الغرب وبالأخص بدعم وتغطية جرائم الكيان الصهيوني، وفي التهديد اليومي من خلال أسلحة الدمار الشامل، كلها شاهد على ذلك، وإلّا فما الفارق بين إجرام هنا وإجرام هناك، أو بين السيف والقنابل الخارقة والحارقة، والمجازر والإبادة الجماعية، والأسلحة النووية والجرثومية.

ولهذا فالأزمة الحضارية تشمل الجميع سواء في الشرق الإسلامي أو الغرب، فالجميع في أزمة، ولكن المسؤولية تقع أولًا علينا كمسلمين أتباع الرسالة الإسلامية أصحاب رسالة وحضارة، فنحن أول من يتطرّق إلى هذا الموضوع الغريب عن الإسلام المحمدي الأصيل ليعالجه. «وَيَحۡيَا مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ»[3]، ولا بد من تشكيل نهضة علمية ومنطقية شاملة من قبل جميع المذاهب الإسلامية من أجل اقتلاع تيار التكفير، ومثل هذا لا يختصر بمذهب دون آخر، فعلى جميع المذاهب الإسلامية التي تتحرّق من أجل الإسلام، وتؤمن به وتحرص عليه أن تشارك في تحمّل هذه المسؤولية، يجب علينا جميعًا القيام بحركة علمية عظيمة.

---

(1) فرانسوا أوبرال وجورج سعد، **معجم الفلاسفة الميسر**، دار الحداثة للطباعة، بيروت ط1، 1993، ص118.

(2) المصدر نفسه، ص- 121 124.

(3) سورة الأنفال: الآية 42.

لقد نزل أولئك «التكفيريون» تحت شعارهم الكاذب أتباع السلف الصالح إلى هذا الميدان، يجب أن نثبت براءة السلف الصالح مما يرتكبه هؤلاء...ويجب عليكم أن تخلّصوا الشباب منهم، فثمة مجموعة منهم وقعت تحت تأثير هذه الأفكار المضلّة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن العنف التكفيري لا يرتبط بالمسلمين «السنّة»؛ إذ إن التكفير هو أيضًا ظاهرة دينية، وعند جميع المسلمين دون استثناء... ولم تقتصر أيضًا عليهم، بل ظهرت كمنهج عقدي في الديانات السماوية[2]، وفي الإيديولوجيات العقدية المادية كالعلمانية والشيوعية، حيث تماثلت في بعض سلوكياتها مع التطرّف الذي تحوّل إلى مركز من ركن العنصرية أو الاثنية[3].

فعلينا السعي إلى ضرورة تفعيل دور العقل والتفكير الحر، عبر الاعتماد على التفكير العقلي والاجتهاد التجديدي مقابل أسلوب الجمود على حرفية النصوص وقشريتها[4]، لقد غلب على السلطات المتعاقبة استعمال العنف والآن أصبح في متناول الجميع دون أي رادع، في عشوائية مفرطة، أدخلتنا في أزمة الوعي، إنه جنون الفوضى الخلّاقة؛ إذ دخل التكفير والعنف في العولمة، فلا جغرافيا تحدّه، ويستطيع أي فرد أن يساهم فيه.

بات الآن موضة يتسابق عليها الصغير والكبير وفق منظومة تربوية أخرجت الإنسان وما تزال من بُعده الإنساني إلى المتحولين، التي دأبت السينما الأميركية على إنتاجهم ضمن سلسلة متحوّل (1) ومتحوّل (2) وفق سيرورة معينة فاقت التصور والتخيل.

---

(1) الإمام الخامنئي، كلمة في المؤتمر العالمي لمواجهة التيارات التكفيرية، كانون الثاني، 2015.

(2) التوحيدية.

(3) نسيب حطيط، **السلفية**، ص16.

(4) مسودة الوثيقة الثقافية الصادرة عن معهد المعارف الحكمية، بيروت تاريخ 18ـ6ـ2015.

وبتنا اليوم نتعاطف مع متحوّل (2) ضد متحوّل (1)، وربما لاحقًا نتعاطف مع متحوّل (2) ضد متحوّل (3)... إلخ.

المرتكزات الفكرية ـ مرحلة التأسيس

نشأت في العالم الإسلامي في منتصف القرن الثالث الهجري تيارات ومدارس ثقافية وفكرية وكلامية، انقسم حولها المسلمون في قضايا فلسفية المنشإ تارة، وسياسية أخرى تحولت إلى مرتكز ديني كما حصل مع الخوارج. أو بتأثيرات التفاعل مع شعوب وإثنيات وثقافات وأديان، نتيجة الاحتكاك إثر الفتوحات الإسلامية في العصر الراشدي الأول (11هـ/ 632م ـ 40هـ/ 660م). ثم في العصر العباسي الأول.

من البساطة والبداوة حاملين معهم الثقافة الجديدة للعالم، الذي أدى إلى خلق النقاشات الدينية مع أديان سابقة كاليهود والنصارى والبراهمة والمجوس، وكل من هؤلاء بيّن رؤيته الكلامية والفلسفية والدينية حول العالم.

ومع عصر الترجمة إلى العربية من المراكز الثقافية المتعددة آنذاك، الهندية واليونانية والفارسية، التي أحدثت تحوّلًا في الفكر العربي والإسلامي؛ إذ أثّرت فيه، تفاعلًا وإنتاجًا، على مستوى الأفكار والعقائد والسلوكيات[1] والنظم الإدارية للدولة، مما أدى إلى نشوء تيارات فلسفية وكلامية داخل أهل الإسلام. وما يعنينا هنا، هو نشوء المدرسة الكلامية «المعتزلة»، وما أنتجته من فكر كلامي كبير. اصطدم بالمدرسة التقليدية التي تبنّت الفهم التقليدي التي عُرِف أصحابها «بأهل الحديث»، ولاحقًا بالسلفية بعد أن أسس الإمام أبو الحسن الأشعري (ت324هـ/ 838م) عقيدته، والتي أصبحت الركيزة الأساس في معتقد معظم أهل السنّة،

---

(1) محمد طلس، تاريخ العرب، م (2)، 5 ص ـ 162 165.

وبقي القسم القليل على المدرسة التي عرفت في ما بعد بالسلفية أو أهل الحديث[1] أو...المتمسكون بفهم النص الديني دون تأويل.

ولتبدإ المشكلة الأساس هي اللغة، فهي عند المعتزلة[2] كائن يتطور ينمو ويؤول، وهذا انعكس على المفاهيم ككلام الله، وحرية الإنسان وغيرها من المسائل[3].

ثم لحقه نمو الفكر الصوفي والذي يتبنّى تأويل النصوص وفق المنظور الصوفي، وما سوف يرافقه من عقائد فلسفية وباطنية، كل هذا ساهم في بلورة الشخصية السلفية كردة فعل وفق آراء المؤسس أحمد بن حنبل، (ت 241هـ/ 855م)، وقد سبق ذلك نشوء «المذاهب الفقهية وبالأخص مؤسس المذهب الحنفي أبو حنيفة النعمان (ت 150هـ/ 767م) صاحب اتجاه إعمال الرأي في قراءة النصوص. مما أدى إلى نشوء مدرستين[4].

إذن ساهمت في نشوء هذا الاتجاه عوامل عدّة أبرزها مواجهة جهة المعتزلة والخوارج والشيعة[5] والصوفية. والانشقاق الأبرز الذي أحدثه لاحقًا، المنهج الكلامي لأبي الحسن الأشعري (ت 324هـ/ 935م) الذي

---

(1) مدرسة أصحاب الحديث: مالك بن أنس ثم لاحقًا الإمام أحمد بن حنبل.

(2) واصل بن عطاء شيخ المعتزلة (ت181هـ/ 797م) الذي اعتزل مجلس الحسن البصري. (الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1، ص54).

(3) اعتبر المعتزلة البيان العربي في المجاز والتشبيه والاستعارة التي ترتكز عليها فكرة التأويل وقد اختلف الأصوليون حول قضية المجاز، فالحنابلة لا يستعملون القياس لأن العقل عاجز عن الوصول إلى ما وراء النص الديني. أما المعتزلة فقد قالوا إن اللغة ليست توقيفية بمعنى أنها من وضع البشر وما سيطرأ عليها من تغير في الدلالة فمرده إلى تغير حياة المجتمع نفسه. (انظر: محمد محمود، **الحنابلة في بغداد**، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986، ص19ـ20).

(4) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1، ص243ـ246.

(5) الآجري (ت 360 هـ/ 970م)، **الشريعة**، ص51

زاوج بين إعمال العقل والتفسير الحرفي في النصوص الدينية، لتستقر غالبية السنّة على الاتجاه الأشعري والماتريدي[1].

أدت مواجهة فتنة خلْق القرآن في عهد المأمون[2] والمعتصم[3] إلى معاقبة كل من لم يؤمن بأن النص القرآني مخلوق وليس أزليًا[4]، أو ما عرف في التاريخ الإسلامي بفتنة خلق القرآن، [5] وعلى رأسهم «أحمد بن حنبل» الذي برز اسمه كإحدى الشخصيات التاريخية التي ناصرت الإسلام[6]، وحتى عُدّ كعمر بن الخطاب وصلاح الدين الأيوبي (ت 589/ 1193م).

وباتت مدزسته هي الإسلام نفسه لا غير، فإذا سألاك (الملكان) فقل رضيت بالله ربًا وبالإسلام دينًا، لا أشعريًا ولا معتزليًا؛ بل حنبليًا سنّيًا[7]. ومن تمسك بمذهب أحمد بن حنبل في الأصول، فمسامح في ما اجترح أو فرط في الفروع[8]، ومن أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر[9] وفق قاعدة تسلسلية «فقلت: يطلق عليه اسم الكفر، فقال: نعم، من أبغض أحمد بن

---

(1) أبو منصور الماتريدي: عالم كلام، ولد في سمرقند.

(2) المأمون بن هارون: تولى العهد سنة 198هـ إلى 218هـ/ 814م إلى 833م.

(3) المعتصم، أبو إسحاق بن الرشيد: تولى الحكم (218_833هـ) (ت 227هـ/ 842م).

(4) إن مذهب المعتزلة قد تبنته الخلافة العباسية منذ مجيء المتوكل على الله بن جعفر بن المعتصم (232هـ/ 846م) (247هـ/ 861م) بداية الانحلال في الدولة العباسية، بدأ المتوكل عهده بنهي الناس عن القول بخلق القرآن.

(5) حتى كانت الدولة العباسية تطلق الأسرى عند الدولة البيزنطية مقصورًا على الذين يقولون بخلق القرآن، (انظر: حسن إبراهيم، **تاريخ الإسلام السياسي والدين والثقافي والاجتماعي**، دار النهضة المصرية، 1956، ج3، ص213.

(6) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص90 «طار بحظها وعنائها في الإسلام».

(7) المصدر نفسه، ج10، ص88، ترجمة: ابن الزوزني (ت 451 هـ/ 1059م).

(8) ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج1، ص90، نقلًا عن: البرداني (461 هـ/ 1068م).

(9) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص13؛ ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج1، ص20 من لم يكن حنبليًا فليس بمسلم.

حنبل عاند السنّة، ومن عاند السنّة قصد الصحابة، ومن قصد الصحابة أبغض النبي (ص)، ومن أبغض النبي (ص) كفر بالله العظيم»[1].

وفق هذه الرؤية وما أنتج من أفكار وعقائد في خط المواجهة تشكّلت لدى أصحاب هذا الاتجاه المرتكزات الآتية:

أولا: رفض التأويل اللغوي[2] في النصوص الدينية، وحصره بما فهمه الصدر الأول من الصحابة والتابعين.

ثانيًا: المرجعية التاريخية المؤسسة للفهم هي السلف الصالح، «وخير القرون قرني ثم الذي يليه وثم الذي يليه»[3].

ثالثًا: حصرية المعرفة بالسماع دون إعمال العقل.

رابعًا: إنهم الممثلون الحقيقيون للفرقة الناجية[4].

ويمكن اعتمادًا على هذا التأسيس أن نفهم كيف دفعتهم هذه المرتكزات إلى مجموعة من العقائد والأفكار التي خالفوا في الكثير منها الغالبية من أهل «السنّة والجماعة»، ففي المبدإ الأول رفض للتأويل اللغوي، واعتباره تكذيبًا وباطلا[5].

خامسًا: المغالاة في تكفير من قال بأن القرآن مخلوق، وغالوا أيضًا في تكفير من قال بأن القرآن كلام الله الأزلي، واعتُبر من قال بأن لفظه مخلوق أو شكّ في كفره، أنه كافر[6]. وبالتالي بدعوا الأشعرية، ثم كفّروهم.

---

(1) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص7.

(2) انظر: عن التأويل: ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج1، ص64 و384 مع ترجمة: ابن الفاعوس الحجري (ت 521 هـ/ 1127) وتعليق: ابن رجب، ج1، ص385.

(3) حديث شريف.

(4) انظر: الآجري، **الشريعة**، ص14ـ18.

(5) ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج1ن ص64، ترجمة: أبو القاسم بن منده (ت 470 هـ/ 1077م).

(6) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج10، ص286.

سادسًا: مرجعية السلف الصالح في العقائد والأفكار والسلوكيات هي الضامن الأساسي للإسلام، وبالتالي فكل ما صدر عنهم هو الإسلام نفسه، وكل ما لا يصدر عنهم في أي واقعة فهو «البدعة» وفق تفسيرهم، الأمر الذي أدى بهم إلى «تكفير» و«تبديع» كل من أشكل على بعض الصحابة، أو أيّد أي اتجاه على آخر[1]، أو على كل من حصر المعرفة بالقرآن أو السنّة كأبي حنيفة النعمان[2]، أو من انتقد أصحاب الحديث «فهو عندهم زنديق»[3].

ولهذا كان عندهم التزهيد في التحاكم إلى القرآن الكريم والمبالغة في الآثار، «وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار فاتهمه على الإسلام»[4].

وبالتالي يمكن فهم ما ورد من نقاش بين أبي الحسن الأشعري والبربهاري أحد كبار الحنابلة «لما دخل الأشعري بغداد، قال رددت على المعتزلة والنصارى والمجوس... فقال البربهاري: ما أدري مما قلت لا قليلًا ولا كثيرًا، ولا تعرف إلا ما قاله أحمد بن حنبل، فخرج الأشعري. وصنّف له الإبانة فلم يقبله منه»[5].

---

(1) ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج10ن ص301.سمعت أحمد بن حنبل يقول في إجابة عن سؤال رجل يفضل عمر بن عبد العزيز على معاوية بن ابي سفيان فقال أحمد: لا تجالسه ولا تؤاكله ولا تشاربه، إذا مرض فلا تعده.

(2) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص182ـ184؛ البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج2، ص179.

(3) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج10، ص17.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص122.

(5) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج12، ص146ـ147 رقم 119؛ انظر: ابن تيمية، **مجموع الرسائل والمسائل**، دار الكتب العملية، ط1، بيروت، 1983، ج1، ص218. وما نقله عن الإبانة وبما كان عليه احمد بن حنبل قائلون ولما خالف فيه مجانبون لأنه الامام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق وعند ظهور الضلال وأوضح المنهاج وقمع به بدع المتبدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين وحرمة الله عليه من إمام مقدم وكبير مفهم وعلى جميع ائمة المسلمين.

وأيضًا يمكن فهم أنماط السلوك عندهم من النقاش الذي دار بين «أحمد بن حنبل» مع زوجته أم ابنه عبد الله التي سألته «هل تنكر مني شيئًا، فقال: لا إلا هذا النعل الذي تلبسينه، لم يكن على عهد رسول الله (ص)، قال: فباعته»[1].

وفي حصرية الاتباع حتى في الترتيب الزمني للخلفاء فقد سئل أحمد بن حنبل عن رجل يقدّم عليًّا على أبي بكر وعمر، تقديم أفضلية دون الطعن فيهما «أنصلي خلفه؟ قال: لا تصلّ خلف هذا».

حصرية المعرفة بالسماع دون العقل

أدت هذه الفكرة إلى الثوابت الآتية:

1 ـ عدم تأويل الحديث.

2ـ رفض استعمال العقل، لأنه يؤدي إلى التأويل.

3ـ أرجحية السنّة على القرآن ضمنًا، وفق قاعدة أن القرآن أحوج إلى السنّة من السنّة إلى القرآن[2]، وما عبّر عنه أحمد بن حنبل نفسه عندما قال له أحدهم: «حيّاك الله يا أبا عبد الله على الإسلام فأجابه: وعلى السنّة»[3].

«لا تفسّر شيئًا من هذه بهواك فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسّر شيئًا من هذا بهواه وردّه فهو جهمي»[4]. «إنه ليس في السنّة قياس، ولا تضرب بها

---

(1) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص310؛ انظر عن لباس المرأة في العصر العباسي الأول: محمد أسعد طلس، **تاريخ العرب**، ج2، ص125.

(2) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص79ـ122 و115.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص29.

(4) الجهم بن صفوان ثار على بني أمية وقتل سنة (116 هـ/ 734م).

الأمثال ولا تتبع الأهواء، هو التصديق بآثار رسول الله (ص) بلا كيف ولا شرح ولا يقال لم؟ ولا كيف»[1].

إنهم الممثلون الحقيقيون للفرقة الناجية.

لقد برز الإمام أحمد بن حنبل المدافع الأكبر عن الإسلام والسنّة[2]. وتم التأكيد على مرجعيته في العقيدة والسلوك، فقد ورد أن «الإجماع على أصوله التي اعتقد، والأخذ بصحة الأخبار التي اعتمدها، حتى من زاغ عن هذا الأصل كفّروه، وحذّروا منه وهجروه»[3]. ومن «أظهر له عنادًا وبغضًا، إلا واتفقت الألسن على ضلالته، وسفّه في عقله وجهالته»[4].

بعد كل هذه المرجعيات الحاكمة على هذه المدرسة ورؤيتها الدينية للعالم وللآخر، باعتبارها قواعد حصينة لحماية الإسلام وفق هذه العقلية، نفهم نشأة التكفير عند هؤلاء، وإن كان يغلب ذلك على العقائد والتبديع في مجالات أخرى. وابتعدوا كثيرًا عن تكفير المسلمين على الذنوب والمعاصي.

وقد تطورت هذه المدرسة وتوسّع مجال التكفير عندهم إلى مجالات متعددة ظلّت متأرجحة أو غير واضحة إلى ما قبل القرن الثامن الهجري الرابع عشر ميلادي. مع صعود نجم تقي الدين أحمد بن تيمية (ت 728هـ/ 327م) في دمشق؛ ليوسّع دائرة التكفير في المستوى العقدي ويحسم الكثير من القضايا المتأرجحة والتي لم يحسم تكفيرها أو تبديعها في المدرسة الحنبلية. مثل التوسل وزيارة القبور وغيرهم كثير.

وقد أسس مقولات تكفيرية من أخطر المسائل في التكفير، وهما:

---

(1) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص8.

(2) الآجري، **الشريعة**، ص14.

(3) ابن أبي يعلي، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص90.

(4) المصدر نفسه، ص8.

الأولى: تأسيسة لمقولات ثلاث في التوحيد.

1- توحيد الألوهية[1].

2- توحيد الربوبية[2].

3- توحيد الأسماء والصفات[3].

الثانية: وهي من المقولات التكفيرية وهي: مفهوم الأسماء والأحكام[4]، وهي أيضًا من المسائل التي جرّت ولا تزال علينا الويلات فمن لا ينطبق عليه ولو تأويلًا أنه مسلم كُفّر، أو اعتبر مشركًا، وبالتالي يصدق عليه لقب الكافر، أو المرتد وما يستتبعه من أحكام القصاص، أو المسلم وفق الرؤية التيميّة.

وعلى هاتين المقولتين أسس الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت 1791م) دعوته، فالدار التي يحكمها دار إسلام، والتي لا يحكمها دار

---

(1) توحيد الألوهية: هو إفراد الله تعالى بالعبادة.

(2) توحيد الربوبية: إفراد الله تعالى بالخلق والرزق والملك والتدبير.

والنفع والمنع هو سبحانه الذي له الأمر كله، وهو لا يكفي في الدخول في الإسلام، فالذي يدخل الرجل في الإسلام هو توحيد الألوهية (انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج3، ص72.

(3) توحيد الأسماء والصفات: إفراد الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العظيمة بصفات الكمال وفق شرطين.

- 1 الأسماء والصفات الواردة بالكتاب والسنّة بدون تأويل ظاهري ولا باطني بلا تكييف.

- 2 تنزيه الله تعالى عن التشبيه.

انظر: يحيى فرحات، **عقائد السلفية**.

(4) المراد بأسماء الدين مثل مسلم ومشرك ومؤمن وكافر. فكل حكم علق بأسماء الدين من إسلام وإيمان وكفر وردة. إنما يثبت لمن أسقف بالصفات الموجبة لذلك وأن مسائل التكفير والتنسبق هي من مسائل الأسماء والأحكام وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والحكمة، (انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج35، ص226، ج12، ص468؛ انظر أيضًا عن الموضع بالتفصيل: علي الخضير، **الحقائق في التوحيد**.

شـرك[1]، وفي حوارية الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع أخيه سليمان الذي قال له: إنك وضعت ركنًا سادسًا للإسلام، وهو من لا يتبعك فليس بمسلم[2].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالذي يتحرّج من تكفير أهل لا إله إلا الله هو كافر[3].

أي من أنّبه ضميره ودينه في تكفير المسلم يأتي الحكم القاطع عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بتكفيره؛ لأنه تحرّج في تكفير المخالف لدعوته.

وإنّ من قال لا إله إلا الله حال الحرب يقتل ولا يتوقف كما فعل أسامة بن زيد[4].

هذا على المستوى الفردي، والاجتماعي (نجد هذا التشدد). وفي تقاطع التكفير مع السياسة، نجد أن الخلافة العثمانية عند علماء الوهابية كافرة «وأن من لم يكفّرها فهو كافر لا يعرف معنى لا إله إلا الله، وأن من أعانهم فقد ارتكب الردة صريحة»[5]، وبالتالي يصبح عند هؤلاء وفق مفهوم التكفير كافرًا، ويصبح المشرك الأصلي أفضل حالًا من المسلم الحالي «المشركون أفضل من المسلمين المخالفين له، الذين قاتلهم رسول الله (ص)، أصح قولًا وأخف شركًا من هؤلاء».

ولا أوافق على رأي بعض الباحثين الذي ذهب إلى أن تنظيم داعش

---

(1) **الدرر السنية في أجوبة علماء النجدية**، ج1، ص10ـ86؛ ج9، ص291ـ205.

(2) نجم الدين الطبسي، **السلفية والسلفيون**، ص61.

(3) عبد الرحمن بن قاسم النجدي، **الدرر السنية**، ج10، ص39.

(4) صحابي: قتل أسامة بن زيد مشركًا بعدما قال لا إله إلا الله، فقال له رسول الله (ص): فكيف تصنع بلا الله الله الإله؟ إذا جاءت يوم القيامة: (انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1982، ج2، ص496، رقم 104.

(5) عبد الرحمن بن قاسم النجدي، **الدرر السنية**، ج9، ص239؛ ج15، ص429.

أو غيرها، لم ينبع من كتب التراث[1]، أو أن نشأة الحزب في الإسلام قد فهمه العامة، بأن من لم ينضوِ تحت هذا الحزب ليس مسلمًا[2]، ويمكن أن نقول: إن الحزب مفهوم عصري، كما يمكن أن نفسّر حصرية فهم الإسلام عند المدرسة الحنبلية، وماذا تعني الفرقة الناجية غير ذلك، فإذا كان مسلمًا مقبولًا عند هؤلاء فهو مبتدع في أضعف الحالات.

اعتُبر التكفير الحصن الأول المدافع عن الإسلام وفق رؤيتهم، أما الحصن الثاني فهو التبديع، وهو السلاح الثاني الذي استُعمل من قبل هذه المدرسة[3]، وبالتالي يمكن القول إنه من خرج من دائرة التكفير وقع في دائرة البدعة «وإياكم ومحدّثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[4] ومفهومها هي كل أمر لم يرد في السنّة ويقرّه «الصحابة» و«السلف الصالح»، وفي قصيدة للحسن الهاشمي (ت554هـ/ 1154م) يعطينا صورة واضحة عن تفكير هؤلاء:

يا ذا الذي أضحى يصول ببدعة … وتشيّع وتمشعر وتمعزل

لا تُنكرنّ تحنبلي وتسنني … فعليهما يوم المعاد معولي

إن كان ذنبي حب مذهب أحمد … فليشهد الثقلان أني حنبلي[5]

ولكي نقرّب المشهد لهذا النمط من التفكير نورد هذه الحادثة «نقلت جثة لأحد الحنابلة ودفنت في مقابر الصوفية (مسلمين سنّة) بعدما كانت في مدافن الحنابلة، فقد توفي ابن الدجاجي الذي دفن في مقابر الصوفية إرضاءً لهم، لأنه أقام عندهم مدة في حياته، فبقي على ذلك خمسة أيام، وما

---

(1) محمد بن عبد الوهاب، **كشف الشبهات**، ص43.

(2) بدر الإبراهيم، **العنف التكفيري**.

(3) إلياس فرحات، ورقة مقدمة للمؤتمر: «جذور العنف في الجماعات الإرهابية».

(4) حديث شريف: رواه أبو داود في لزوم السنّة والترمذي في العلم.

(5) ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج2، ص72.

زال الحنابلة يلومون ولده على هذا يقولون مثل هذا الرجل الحنبلي لأي شيء يوضع عند الصوفية، فنبشه بعد خمسة أيام بالليل»[1].

تطور الفكر الحنبلي، والوهابي: التأسيس-الاستمرارية

إن مراجعة عميقة لأفكار وسلوكيات المؤسس الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ/ 855م) يدرك أن بعضًا من أفكاره وأحكامه في عدد من الموضوعات، كانت متأرجحة، ولهذا كان يُنسب إليه رأيان، وربّما يعود ذلك إلى أن بعضًا من آرائه كانت عبارة عن ردة فعل، وذلك ردًّا على آراء المعتزلة «إن زادوا زدنا»، أو «ردّوا رددنا»، ولهذا جاءت أحيانًا ملتبسة تارة، وغير محسومة تارة أخرى. وبالأخص في آراء متعلقة ببعض المسائل العقدية، مثل زيارة القبور والتوسل، وإذا كانت الثقافة الحنبلية ومعظم علماء الحنابلة إلى ما قبل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، صوفية[2]، وتزور القبور ومنها قبر الإمام أحمد[3]، وتتوسل بالصالحين منهم[4]. فقد انعكس ذلك التأرجح على طرق تفكير علماء الحنابلة المتعاقبين، حتى استطاعت المدرسة الحنبلية الدمشقية حسْم هذه القضايا وفق مسار ومنهجية الإمام المؤسس «أحمد بن تيمية» (ت 728هـ/ 1327م)، وخصوصًا في التوسع في دائرة التكفير، وزيادة موضوعاته وتشعباته.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض اتجاهات الحنبلة قبل «ابن تيمية»، حاولت إصلاح الكثير من المفاهيم الملتبسة عن مذهب الإمام «أحمد»، كالتشبّه مثلًا أو الحد، والتقليل من الأفكار الصعبة، والنظرة لأهل البيت

(1) المصدر نفسه، ج2، ص220 رقم 147.

(2) انظر: يحيى قاسم فرحات، **دور الفقهاء السياسي، الديني والاجتماعي في بلاد الشام في العصر المملوكي الأول**، ص421-424.

(3) ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة، ج10، ص11.

(4) الدعاء عند قبر معروف الكرخي مستجاب.

(ع)؛ وذلك في المدرسة الحنبلية العراقية مع الإمام ابن الجوزي (ت 597هـ/ 1200م) وغيره[1].

وقد اصطدمت مجدّدًا، المدرسة الحنبلية الدمشقية بالفكر الأشعري، الذي ينتمي إليه معظم مسلمي السنّة في العالم، عبر صراع طويل وعنيف مع علماء هذه المدرسة من الشافعية والمالكية في مصر والشام، ومنهم آل السبكي[2]، وعلى رأسهم علي بن عبد الكافي السبكي (ت771هـ/ 1364م)، ممّا أدى إلى سجن «ابن تيمية» ووفاته في السجن بدمشق سنة (728هـ/ 1327)، وقد استطاع «ابن تيمية» تثبيت فكره، مع الدور الكبير الذي لعبه تلميذه ابن القيّم الجوزية (ت 751 هـ/ 1350م)، واستمر هذا الفكر بالصمود والانتشار عبر تبنّي معظم الحنابلة لهذا الفكر مع تأثيرات محدودة في باقي المذاهب الإسلامية كنهج عقدي لا فقهي[3].

ومع ظهور وانتشار الدولة العثمانية ماتريدية[4] العقيدة، وحنفية المذهب، وصوفية الاتجاه والسلوك، في الوقت الذي كان علماء الحنابلة في تلك الفترة قد تصالحوا أكثر مع واقعهم المحيط بهم، دون المس

---

(1) انظر: ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج2، ص348 و466_476.

(2) انظر: **طبقات الشافعية الكبرى**.

(3) تأثير ابن تيمية في ابن كثير، والذهبي وغيرهم من الشافعية. يقول السبكي: إن هذه الرفقة المزي والذهبي والبزرالي أضرّ بها أبو العباس ابن تيمية، إضرارًا بينًا وحمّلها من عظائم الأمور أمرًا ليس هينًا وجرّهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم (**طبقات الشافعية الكبرى**، ج6، ص254).

(4) محمد بن عبد الوهاب بن سليمان ولد سنة 1115هـ/ 1703م. في العيينة في بلاد نجد. نشر بالإصلاح الديني ويدعو إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ويحرض على قراءة كتب ابن تيمية. تعاون بداية مع أمير الدرعية محمد بن سعود في سنة 1157هـ/ 1744م) الذي توفي في سنة1765م) ثم تولى سعود بن عبد العزيز الثاني (ت 1814م) سنة 1803 م اتفق هو والشيخ على نشر الدعوى بالسيف. فاتسع نطاقها وعمت جميع شرق الجزيرة العربية واليمن والحجاز إلى أن مات ابن عبد الوهاب سنة 1206هـ/ 1792م) في الدرعية فخلفه ابنه وقويت الصلات بين آل عبد الوهاب وآل سعود طوال العصر، وما يزال أبناء عبد الوهاب حتى أيامنا هذه معروفين بآل الشيخ.

بثوابتهم أو سلوكهم، التي باتت غير حادة أو صادمة، والتي لا يتقبّلها المسلمون من أتباع العقيدتين «الأشعرية» و«الماتريدية»، ومن أتباع المذاهب الفقهية الأخرى: الأحناف، الشافعية، المالكية.

ومع منتصف القرن الثامن عشر الميلادي استطاع هذا الفكر التيمي من العودة إلى مسرح الحياة الثقافية الإسلامية وإلى الواجهة من جديد، عبر دعوة مؤسس الاتجاه الوهابي، الإمام محمد بن عبد الوهاب ولكن إلى واجهة الحياة السياسية، عبر تبنّي المملكة العربية السعودية المذهب الحنبلي، مذهبًا للدولة الفتيّة، ولأول مرة في التاريخ استطاع «الحنابلة» بناء دولة يحكمونها [1].

استطاعت هذه المدرسة أن تقدّم نفسها كحركة إصلاحية دينية، في ظرف كان العرب والمسلمون يبحثون عن أجوبة لإشكالاتهم التي بدأت بالظهور منذ سيطرة نابليون بونابرت على مصر 1798م، وسيطرة الاستعمار لاحقًا، وضعف الحركات الإصلاحية في عصر النهضة، بدءًا من جمال الدين الأفغاني إلى محمد عبده والكواكبي وغيرهم من الوصول إلى عملية التغيير لواقع الأمة وقيادتها.

كما استطاعت أيضًا وراثة هذه الأفكار الإصلاحية التي انتهت عند الوهابية، وليس أدل على ذلك من محمد رشيد رضا (ت 1935م) وتأسيسه للجماعة السلفية وتبنّيه لخياراتها، ولنأخذ مثالًا يعبّر عن الحالة الثقافية التي قام بها محمد رشيد رضا، في هذا الاتجاه، ما حصل معه في جامع دمشق.

«في تلك السنة (1326هـ/ 1908م) وقعت حادثة رمضان الشهيرة بدمشق التي أدهشت الحكومة، وأخلت بالأمن... وكان سببها إلقاء الدرس الديني في الجامع الأموي من قِبل صاحب مجلة المنار المصرية العالِم الشهير الشيخ رضا نزيل دمشق إذ ذاك، فاعترضه بعض رجال العلم في بعض

---

(1) انظر: محمد أسعد طلس، **تاريخ العرب**، ج8، ص24.

المسائل المتعلقة في زيارة القبور، وخالط الأمر بعض العوام، وهجموا على قتل الشيخ، ولولا أني تداركت (المؤلف نفسه) الأمر بنفسي وأخذت الشيخ إلى داري التي في قرب الجامع الأموي لوقع ما لم تحمد عقباه»[1].

هذه الحركة الدينية السياسية التي انطلقت بفرض الإصلاح الديني وتصحيح العقيدة الإسلامية...سرعان ما ظهرت، بأنها مصدر أساسي لقيم القطيعة والتكفير، واستخدام العنف والقتل ضد المخالفين، والتي سوف تجد صدى عميقًا وواسعًا في أوساط الحركات الإسلامية السلفية الجهادية التكفيرية المعاصرة[2].

وينبغي لنا في ختام هذا المبحث أن نذكر ما ذكره «الشريف حسين بن علي» ملك الحجاز السابق في رسالته لعصبة الأمم في وصفه للوهابيين، وما تذكره الصحف والمقالات والكتابات في وصف الجماعات التكفيرية الحالية.

«لما أفشل الوهابيون... ولما اقتحموا مملكة شرقي الأردن بمجموع عصاباتهم هناك، وقف في وجههم ولدا الأمير عبد الله... فتغلّب على هذه العصابات المتوحشة... وقد رأى وشاهد بالعين بعض كبار القوم، وهم شهود عدول بأن الوهابيين بعد فرارهم كانوا إذا وجدوا مسلمًا جريحًا ترجّلوا عن خيولهم، وأغمدوا خناجرهم في قلبه، وشربوا وغسّلوا وجوههم من دمائه، وهذه حقيقة ناصعة يجب أن يعلمها جميع المسلمين في العالم والدول الأوروبية»[3].

وفي رسالته ما ذكره عنهم بعد فشلهم في غزو الكويت «إرجاع الوهابيين بالفشل عن مقاصدهم الشريرة، التي خلقوا فيها، وتربّوا عليها،

---

(1) محمد أديب آل تقي الدين الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، قدم له: كمال الصليبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1979م، ج1، ص280.

(2) هلا أمون، **رحلة العنف المقدس**، ص20.

(3) محمد الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، ج1، ص343ـ343.

وهي تتجمّع في أمر واحد، وهو غزو جيرانهم وسلْب ما عندهم من نساء وأولاد وأموال، وهم عنوان الهمجية البدوية والتوحش النجدي، هذه العصابات المتوحّشة عصابات همجية شريرة»[1].

العوامل الأساسية التي أدت إلى انتشار الفكر الوهابي

إن المتتبع لمسار الأحداث في التاريخ المعاصر يجد أن المدرسة الوهابية نمت وتطورت بشكل مطّرد نتيجة عوامل عدّة أهمها:

1ـ سقوط الدولة العثمانية سنة 1932.

2ـ تأسيس المملكة العربية السعودية 1928، وتبنّيها للفكر الوهابي عقيدة الدولة ومذهبها الفقهي «مذهب الحنابلة».

3ـ وما تتمتّع به المملكة من إمكانات روحية ومادية، فهي بلد الحرمين الشريفين، «مكة» و«المدينة»، ومن إمكانات مالية ضخمة، استطاعت عبرهما توسيع الفكر الوهابي في العالم ونشره.

4ـ ضعف التيار الأشعري ـ الماتريدي.

لقد شكّلت المدرسة الأشعرية والماتريدية مرجعية عقدية، ولا تزالان لمعظم أهل السنّة والجماعة في معظم حقبات التاريخ الإسلامي، ومع التطور الحاصل في العالم وما برز من تحديات فلسفية وكلامية جديدة وانتفاء الحاجة إلى المدرسة الكلامية القديمة، لم تفتح هذه المدرسة مسارًا علميًّا لما يمكن أن يطلق عليه علم كلام جديد.

5ـ ضعف المؤسسة الدينية الأبرز لأهل السنّة والجماعة.

أعني بها مؤسسة الأزهر الشريف، المدرسة العريقة في فكرها وفقهها

---

(1) المصدر نفسه، ص344.

وجهادها[1]، حيث استطاع الفكر الوهابي احتوائها من الداخل، وبالأخص بعد موت عبد الناصر 1970، وتولّي أنور السادات الحكم في مصر، فضلًا عن ارتباط الأزهر بالسلطة الرسمية، التي أضعفت دوره في التصدي لمشكلات العالم الإسلامي.

6ـ ضعف الالتزام الديني في الحياة المعاصرة.

إن سيطرة الاستعمار على البلاد الإسلامية وما أحدثه من صدمة على مستوى العالم الإسلامي، والتي أدت إلى الانبهار بالثقافة الغربية، وتبنّي فلسفة المنتصر، أدّت بجيل من المسلمين إلى الاغتراب عن دينهم، والأخذ بفلسفات غربية معاصرة، وتبني نظُم لا علاقة لها بالإسلام، الذي أضحى في عقول الشباب جامدًا عن مواكبة التطور. وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 بقيادة الإمام الخميني، استطاع أن يؤسّس لفكرة أن الإسلام دين حياة، قادر على قيادة المجتمع في ظل صراعات إقليمية ودولية، في السياسة والثقافة ما بين الرأسمالية والاشتراكية.

الدين يقود الحياة والمجتمع، بعد مقولة «الدين أفيون الشعوب»، وهذا أثّر في عودة المسلمين إلى دينهم، وبدأ تبني الإسلام يتطور في حياة الشباب المسلم، وعودة الكثيرين منهم ممّن تبنوا أفكارًا ثقافية بعيدة عن الإسلام إلى التديّن به.

ثم إن الدوافع في مواجهة الثورة من قِبل أمريكا ودول الخليج جعلت الساحة الإسلامية السنيّة في مواجهة ما أسموه تصدير الثورة الإسلامية، هنا استطاعت المدرسة الوهابية بفكرها الجذّاب، ودعم مالي كبير وسياسة موجّهة وإعلام منتشر، وتحدٍّ طائفي وقومي ومذهبي أن تستفيد من ظروف متعددة؛ لنشر دعوتها عند الشباب المسلم السنّي، والتأثير بهم في مقابل

(1) دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي وخصوصًا في: 22ـ10ـ1798.

ضعف خط الوحدة الإسلامية في تثبيت أركانه على الأرض لأسباب لا مجال لذكرها.

ما إن أُعلنت الثورة الإسلامية في إيران ورحّب معظم العالم السنّي آنذاك بها، ومنهم الإخوان المسلمون، بعودة الإسلام إلى مسرح الحياة، حتى أعلنت المؤسسة الوهابية الرسمية حربها على إيران (الشيعة ـ الفارسية)، حربًا شعواء لم تترك أيًا من الأوراق الصفراء في خضم الصراعات القديمة إلا وألقتها في مواجهة إيران[1].

1 ـ فشل الإخوان المسلمين في إقامة مشروع الخلافة أو الدولة.

هذا الأمر، دفع بالكثيرين من هذه المدرسة وبالأخص من يؤمن بالمدرسة القطبية داخل الإخوان إلى الارتماء في حضن الوهابية في تقاطع كبير، وهذا ما أدى في ما بعد إلى نشوء تيارات متعددة، مثل: القاعدة وغيرها. حيث تطورت فيما بعد إلى داعش.

2ـ تأثر الإخوان المسلمين بالفكر الوهابي.

من العوامل المهمة في ذلك تأثر أكبر حزب إسلامي سنّي، أعني الإخوان المسلمين 1928، بالأفكار الوهابية، وذلك بعد صدامات مع السلطة في مصر الخمسينات، في زمن عبد الناصر (ت 1970)، وصولًا إلى إعدام سيد قطب 1966، وفي سوريا الثمانينات في عهد الرئيس حافظ الأسد (ت 2000م) كل هذا أدى بهؤلاء إلى الهجرة إلى السعودية والخليج، مما أحدث تفاعلًا كبيرًا بينهما. فأثّروا وتأثّروا، وليس أدل على ذلك من «السرورية»[2] وجود شخصيات كبيرة كانت قريبة من الإخوان

---

(1) الآلاف من الكتب الداعية إلى تكفير ومواجهة إيران والشيعة.على سبيل المثال: إحسان إلهي ظهير، وجاء دور **المجوس**.

(2) السرورية، نسبة إلى محمد سرور بن نايف زين العابدين الذي مزج السلفية الوهابية بالقطبية =

مثل: عبد الله عزام وابن لادن وغيره، وقد تأثّر الإخوان المسلمون في مرحلة سابقة بالوهابية كحركة إصلاحية تنفي عن الدين الشوائب، ولكن دون التأثر بالعقيدة الوهابية، إلا أن تحوّلًا قد طرأ على هذه المدرسة، وهو ما أُطلق عليه المدرسة القطبية، والذي ينسب إليه فكرة تكفير المجتمع، والتي تتلاقى بشكل كبير مع الفكر الوهابي دون الفكر الحنبلي التقليدي؛ إذ كانت هذه الفكرة من إنشاء الخوارج، وهنا أحببت أن أعلّق على مسألة تكفير المجتمع في الفكر الحنبلي القديم، والوهابي والقطبي الحديث، والتي استُلهمت من أفكار الداعية الباكستاني أبي الأعلى المودودي في (ت 1970، في كتابه: المصطلحات الأربعة في القرآن الكريم[1].

تكفير المجتمع

إن فكرة تكفير المجتمع هي من صميم الفكر الخارجي في التاريخ الإسلامي، ولطالما شكّلت المدرسة الإسلامية بكل فرقها ردًّا على هذه المدرسة، وبالأخص ما ظهر في أدبيات المدرسة السنّية، وهو مفهوم الجماعة[2].

وقد ظهر هذا المفهوم من جديد مع أفكار سيد قطب (ت 1966)، الداعية إلى تكفير المجتمع الإسلامي، حيث يقول سيد قطب في كتابه: «إن المجتمع الجاهلي هو كل مجتمع غير المجتمع المسلم... وأخيرًا تدخل في

= الأصولية.وكان يرى أن ما ينقص السلفية هو أن تكون مسيسة وثورية ووجد أن فكر سيد قطب يتكفل بهذه المهمة.

لقد نتج عن عملية المزج هذه المزيد من تحنبل الإخوان وتوهب القطبيين منهم، وقطبية تيار الصحوة الوهابي وتسيسه. انظر: عبد الغني عماد، **السلفية وإشكالية الآخر بين المفاصلة والمفاضلة**، نشر ضمن كتاب **السلفية**، معهد المعارف الحكمية، ص74_75.

(1) أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن**، دار التراث العربي، ط2، القاهرة، 1936.

(2) الآجري، **الشريعة**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983، ص71.

إطار المجتمع الجاهلي تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة»[1]، ثم يتحدث سيد قطب عن العزلة، وهنا «يرشدهم الله إلى اعتزال معابد الجاهلية، واتخاذ بيوت العصبة المسلمة مساجد تحس فيها بالانعزال عن المجتمع الجاهلي»[2].

ومع انبعاث الوهابية في منتصف القرن التاسع عشر، التي أكدّت في أدبياتها الصراعية في مرحلة التأسيس على مقولة دار الإسلام ودار الكفر، ثم جاءت كتابات أبي الأعلى المودودي (ت 1970)، التي ساهمت في التأثير على سيد قطب (ت 1966) في مفهوم تكفير المجتمع.

«إن الناس ليسوا مسلمين كما يدّعون، وهم يحيون حياة الجاهلية، ليس هذا إسلامًا، وليس هؤلاء مسلمين»[3]، والسؤال الذي يطرح: هل يوجد في الفكر الحنبلي ما يساعد في تكريس هذا الاتجاه؟ في الواقع أنني من المتابعين لهذا الفكر، لم ألحظ وجود هذه الأفكار عندهم؛ بل إن أداءهم يدل على خلاف ذلك، فهل كانت المجتمعات الإسلامية السابقة لا تشبه المجتمعات الحالية؟..

ففي أثناء الخلاف العقدي الكبير الذي حصل ما بين أهل السنّة والجماعة، وبالأخص الحنابلة والخلافة العباسية، فيما عُرف بفتنة خلق القرآن، والتي أدت إلى سجن الإمام أحمد بن حنبل وضربه، ومع ذلك بقي الحنابلة يعترفون بالخلافة الشرعية كناظم للحياة السياسية والدينية للمسلمين، [4] ورفْض منطق الثورة عليها، وفي إجابته عن بعض الأسئلة

---

(1) سيد قطب، **معالم في الطريق**، ص67.

(2) سيد قطب، **في ظلال القرآن**، ج3، ص816؛ انظر: محمد علوش، **السلفية الجهادية**، ص27 وما بعد.

(3) سيد قطب، **معالم في الطريق**، ص173. انظر عن التكفير عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب: حسن بن فرحان المالكي، **داعية وليس نبيًّا**، ويعتبر من أهم الكتب في مجاله.

(4) انظر: ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، ج3، ص329.

يمكن أن تستنتج أن الإمام أحمد بن حنبل أقصى ما أجاب عنه في امتحان العقيدة ترك الوظيفة مع استثناءات.

سئل عن «الإمام يخاف أن يمتحن على الإمامة، قال: يتركها، قلت فالمؤذن يخاف أن يمتحن على الأذان، قال: يتركه، قلت فالمقرئ يخاف أن يمتحن على القراءة قال: لا يتركها. ليس كل الناس يحفظ القرآن»[1]، وكثيرًا ما كان الإمام أحمد ينتقد بعض العلماء؛ لأنهم يرون السيف أي الثورة، نسبة إلى الآيات القرآنية حول قتال المشركين كافة..

وسأستعرض هنا بعض النماذج، قال الحافظ الذهبي: «فلمّا قُتل الأمين، واستخلف المأمون على رأس المئتين، نجم التشيع، وأبدى صفحته، وبزغ فجر الكلام، وعُلبت حكمة الأوائل، ومنطق اليونان وعمل رصد الكواكب، وأنشئ للناس علم جديد مُرْدٍ مهلك»[2].

وعلّق أيضًا في حوادث سنة (251هـ/ 865م) «فقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا... يهزأ بهم أعداء الحديث والسنّة ويسخرون منهم... منكبّين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين... فعمّ البلاء واستفحلت الأهواء... فرحم الله امرأً أقبل على شأنه في الصحيح، وعبَد الله قبل أن يبغته الأجل»[3].

وقد ذكر الآجري (ت 360 هـ/ 970م) في تعليقه على حديث «لتتبعنّ أمر من كان قبلكم حذو النعل بالنعل» قائلًا «من تصفّح أمر هذه الأمة من عالم عاقل علِم أن أكثرهم، والعام منهم، تجري أمورهم على سنن أهل الكتابيين، كما قال النبي (ص) أو على سنن كسرى وقيصر، أو على سنن

---

(1) ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، ج1، ص127.

(2) الذهبي (ت، 748 هـ/ 1374 م)، **طبقات الحفاظ**.

(3) المصدر نفسه.

الجاهلية، مثل: السلطنة وأحكام العمال والأمراء وغيرهم، وأمر المصائب والأفراح والمساكن واللباس والحلية والأكل والشرب والولائم والمراكب والخدّام والمجالس، والبيع والشراء، والمكاسب من جهات كثيرة، وأشباه لما ذكرت يطول شرحها، تجري بينهم على خلاف السنّة والكتاب، وإنما تجري بينهم على سنن من قبلنا.. ما أقل من يتخلّص من البلاء الذي قد عمّ الناس، وأن يميّز هذا إلا عاقل عالم قد أدّبه العلم»[1].

ويقول ابن تيمية: «وليغفر الله فيه لمن لم يقم الحجة عليه ما لا يغفر به لمن قامت الحجة عليه»، كما في الحديث المعروف: «يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا صيامًا ولا حجًّا ولا عمرة، إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة، ويقولون أدركنا آباءنا وهم يقولون لا إله إلا الله، فقال: تنجيهم من النار، تنجيهم من النار، تنجيهم من النار»[2]، من خلال ما تقدم نلاحظ أن تكفير المجتمع لم يكن في أدبيات الحنابلة القدماء، وأكاد أجزم بأنها أفكار حديثة ومعاصرة، والسؤال الذي يطرح «هل تتحوّل أصولية هذا الزمان إلى فتنة كبرى تأكل أولادها، وتدفع بالمسلم في مواجهة المسلم في تصارع وتقاتل وتناحر لا يبقي ولا يذر. إننا نسير بالفعل إلى هذا المنحدر[3].

ولكن على الرغم من أن فكر سيد قطب ظل إلى حد ما نظريًّا؛ إذا ما قارنّا أثره بكتاب رسالة الإيمان التي نشرها العام 1973 صالح سرية أحد أبرز المخططين لاغتيال الرئيس المصري أنور السادات[4]، ثم كتاب الفريضة الغائبة لمحمد سلام فرج أواخر العام 1980[5].

---

(1) الآجري، **الشريعة**، ص20، انظر: **الأوضاع الاجتماعية في العصر العباسي**، الطبي، وابن الأثير.

(2) ابن تيمية، **مجموعة الرسائل والمسائل**، ج1، ص65.

(3) مصطفى محمود، **الإسلام العباسي والملة القادمة**، دار أخبار اليوم، العدد 338، ص24.

(4) انظر عن اغتيال أنور السادات: عادل حمودة، **اغتيال رئيس**، دار اقرأ، ط1، 1985.

(5) محمد علوش، **السلفية الجهادية**، ص34.

العوامل المساعدة في نهضة الاتجاه السلفي-التكفيري

إن المتتبع لتاريخ الأزمات والصراعات، والأخص التي تمثّل اضطرابات داخلية، أو خارجية، يظهر له بروز تيارات متشددة أو تأخذ خيارات دموية وعنيفة.

في التاريخ المعاصر شهد العالم انبعاث الأفكار التكفيرية والعنفية في مرحلة حسّاسة، تشهد اضطرابًا في الأفكار والخيارات، وثمّة عوامل مساعدة أدت إلى خلق هذه الظاهرة التي تشغل عالم اليوم، ومنها:

1- جدلية السياسي والديني

كانت العلاقة ما بين السلطات المتعاقبة والمؤسسة الدينية على اختلاف مكوناتها وأفكارها في العالم الإسلامي علاقة تعاون وثيق الصلة، وأحيانًا يتناحرون ويختلفون خصوصًا في الجانب العقدي وفي جدلية العلاقة ما بين الشريعة والسياسة، كما حصل في تبني الخلافة العباسية في زمن المأمون لأفكار المعتزلة، أو في السلطة العقيدة إسلامية، لا يقبل بها بعضٌ وليس أدل على ذلك من بعض أوجه الصراع ما بين الأشاعرة والحنابلة.

ومن القضايا التي يتعاون عليها الاثنان، أي السلطة والمؤسسة الدينية، مواجهة العدو الخارجي-الداخلي أي خارج مفهوم الجماعة السنّية، وهنا تتقاطع المصلحة لكل من السلطة السياسية والمؤسسة الدينية التي يبرز في مثل هذه الحالات الاتجاه السلفي على الخصوص. وليس أدل على ذلك ما حصل في الفتوى التي أطلقها ابن تيمية ضد الشيعة في كسروان سنة (705/ 1305م)[1]، والتي أدت إلى مجزرة بحقهم وتهجير لهم، هذا التقاطع في المصلحة أنتج هذا الجانب التكفيري الإلغائي.

---

(1) محمد بن أحمد بن عبد الهادي، **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، لا تا، ص198.

علمًا أن شيعة «دمشق» وغيرها من المناطق لم يتعرّضوا لهذه المذبحة وخاصة إذا ما علمنا بالصداقات الكبيرة التي كانت تجمع «ابن تيمية» وبعض علماء الشيعة كابن السكاكيني[1] مع الفقيه الشيعي إبراهيم بن أبي الغيث[2]...كان حيًّا عام (734هـ/ 1334م)

وما أشبه الأمس باليوم عندما نجد أن الفقيه المعاصر الدكتور يوسف القرضاوي قد اعترف بأن الشيعة هم مسلمون، وأن قرآننا واحد[3].. وبعد الأحداث التي عصفت بسوريا آذار 2011، وتدخل حزب الله في سوريا إلى جانب محور المقاومة، أصبح الشيعة عنده كفارًا...[4].

وفي مثل هذه الأجواء يأتي الشحن الطائفي وبصورة أقوى الشحن المذهبي، ليصم الآذان ويعمي القلوب والعقول عن الاستجابة لكل دعوة إلى الاعتدال، والكف عن ممارسة السلوكيات الإرهابية... ويمكن أصحاب المصالح من تغليف صراعاتهم وتطلعاتهم السياسية والاقتصادية بغلاف ديني أو مذهبي[5].

هذا الاتجاه هو «هوية فكرية متأرجحة مفتوحة على تأثير العامل السياسي إلى حد تنتج فيه الاتجاهات الفكرية والفقهية، بناءً للمصالح السياسية المتكثرة للأمراء والمجموعات»[6].

«وما تلك الأصولية التي تدفع بالمسلم ضد المسلم إلا فتنة رسمها الأعداء بعناية، وأنفقوا عليها في سخاء وجنّدوا لها الفئات الحاقدة... وهي

(1) الذهبي، **ذيل تاريخ الإسلام**، ص191؛ انظر: يحيى فرحات، **دور الفقهاء السياسي**.

(2) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج4، ص79.

(3) خطابه في الأونيسكو بيروت.

(4) أكثر من تصريح بعد 2011.

(5) علي يوسف، **الإسلام وتهمة الإرهاب**، سلسلة أدبيات النهوض، دار المعارف الحكمية، بيروت، 2015، ص7.

(6) هادي قبيسي، **أزمة الهوية السلفية القتالية**.

دعوة إلى الفرقة وتحريض للمسلم ليقتل المسلم، وهي استدراج خبيث لشبابنا، ليبددوا قواهم في معارك داخلية، وليضيعوا بلدهم في حروب أهلية، ولينصرفوا بذلك عما يحاك لهم من مؤامرات في الخارج...هي عودة لفكر الخوارج والقرامطة»[1].

2ـ الأزمات السياسية والاجتماعية

تعتبر الأزمات الداخلية من أهم الفرص لهؤلاء الجماعات التي تسعى إلى الدخول في تركيبة المجتمع، وتقديم مشروعها، وعادة ما يجد هذا النوع من التنظيمات مبررات وجوده وشرعيته في استشراء الظلم والقهر والفقر والاستبداد والتخلف والتبعية وغيرها من المظالم التي يعاني المسلمون من ويلاتها، وفي الاستغلال والاحتلال والانسحاق الكامل أمام الغرب[2].

وقد شهد العالم الإسلامي وخصوصًا في مطلع القرن العشرين ولا يزال يعاني المزيد من التفتت والأزمات على المستوى الداخلي:

أـ **الأزمات الاقتصادية**: البطالة ـ الفقر ـ احتكار الثروات من قبل قلة فاسدة،بينما تقع الأغلبية تحت خط الفقر والعوز والحرمان.

يقول الإمام علي (ع): «الغنى في الغربة وطن، والفقر في الوطن غربة»[1] على ضوء هذا القول، نفهم لماذا شكّلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مناخًا ملائمًا لممارسة المترتبات العملية والدعوية

---

(1) مصطفى محمود، **الإسلام السياسي**، ص26. القرامطة: نسبة إلى حمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط.فهو مثلًا وضع ضريبة اسماها ضريبة الهجرة لإنشاء دار الهجرة. (ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص36).

(2) هلاأمون، **رحلة العنف المقدس**، ص9.

(3) **نهج البلاغة**، ج4، ص15.

التي لا تقيم شرع الله.. أو هجر هذه المجتمعات وإعداد العدّة للانقضاض على أي منها إذا توفرت الظروف الملائمة لإقامة دولة الإسلام التي تشكل قاعدة لمتابعة الجهاد حتى إقامة الدولة الأمة الإسلامية، أو بعض هؤلاء القادة ليسوا بالضرورة من عامة الناس الذين وصفنا ثقافتهم، بل نجد معظمهم من المتعلمين الذين همّشتهم البطالة، وسدّت أمامهم أبواب الرزق وأبواب العمل المشروع لإصلاح الأحوال الفردية والمجتمعية في أنظمة يسود فيها الإرهاب الرسمي ما يشعرهم بالغربة عن أوطانهم والبحث عن موطن يتمكّنون فيه من الهجرة إلى الله عبر الجهاد في سبيله؛ بحثًا عن إقامة دولة الإسلام»[1].

ب ـ ضعف التعليم وسطحية الثقافة[2].

في مثل هذه الظروف من «الطبيعي أن تكثر نسبة الأمية في الأوساط الاجتماعية الفقيرة المهمشة، وأن تقتصر الثقافة على الموروث الثقافي السائدة، منقولًا من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة بواسطة الأهل وبعض الوعاظ من أئمة المساجد، ووسائل الإعلام المرئية بصورة تغلب عليها السطحية والشكلية والعجز عن التمحيص»[3].

ـ احتواء المؤسسة الدينية وضعفها.

ـ ضعف الخطاب الديني في مواكبة العصر.

ـ الهزائم المتكررة.

لقد شعر المسلمون السنّة بالغبن منذ إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924 على يد أتاتورك ونهاية لحلم جميل ظل طوال 13 قرنًا يحمل العنوان الجامع لهم بصرف النظر عن تقييم مسار الخلافة.

---

(1) علي يوسف، **الإسلام وتهمة الإرهاب**، ص4ـ5.

(2) مصطفى محمود، **الإسلام السياسي**، ص6.

(3) علي يوسف، **الإسلام وتهمة الإرهاب**، ص6.

وعندما وقع العالم الإسلامي منذ بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين تحت سلطة الاستعمار وما أفرزه من تقسيم المنطقة: سايكس-بيكو 1916، ومن ثم وصلة الانتداب وما أفرزه من تقسيم العالم الإسلامي إلى دويلات وكيانات متعددة تحكمها نخب تنتمي إلى مدرسة التغرب، وتتبنى فلسفة المنتصر «لا شك في أن ميلاد الأصولية الإسلامية بكل تطرفها كان بسبب الهجمة الاستعمارية الشرسة على امتداد الرقعة الإسلامية من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر والسودان إلى الهند وباكستان. وبسبب الحكومات التي جاءت بعد رحيل الاستعمار. فقد كانت نتيجة هذا الكبت والقهر والقمع المستمر نشوء اتجاه معاكس للبحث عن الذات واسترداد الهوية والعودة إلى الأصول. وكانت للأسف عدوى تشنجية لم تأخذ من الدين إلا الشكليات والمظاهر والشعارات»[1].

وبالتالي فقد تحوّلت البلدان الإسلامية من صورة جامعة ولو شكلًا إلى كيانات متعددة، ومن ثم تبنّي العلمانية والاشتراكية والقومية كمصادر حاكمة لهذه البلدان. وقد سبق ذلك تأسيس الكيان الصهيوني سنة 1948. وما أفرزه من تهجير ومجازر، وما ألحقه بالعرب من خلال سلسلة هزائم بدأت من 1948 وصولًا إلى 1967 واجتياح بيروت سنة 1982 ثم حرب البوسنة 1994 وغزو روسيا للشيشان. 1995 وصولًا إلى احتلال أفغانستان من قبل أمريكا 2001 واحتلال العراق 2003.

فقد أدى سقوط العراق إلى انتقال الحكم من السنّة (نظريًا) إلى الشيعة، فسوريا محكومة من قبل الطائفة العلوية، وأصبح العراق عاصمة العباسيين ودمشق عاصمة الأمويين، في هذه الظروف والأزمات والحروب التي عصفت بعالمنا العربي والإسلامي شجعت الشباب على الإقبال على هذه الاتجاهات لعلها توصل بها ما انقطع.

---

(1) مصطفى محمود، **الإسلام السياسي**، ص71.

ج ـ انتصار الثورة الإسلامية في إيران

أدى انتصار الثورة الإسلامية وعودة الإسلام على مسرح السياسة الدولية إلى المزيد من القلق عند أصحاب الاتجاه التكفيري المتقاطع مع المصالح السلطوية الذي أدى إلى استنهاض هذا المشروع لمواجهة ما أسموه حركة التشيع، ولاحقًا الهلال الشيعي الذي أطلقه الملك عبد الله الأردني سنة 2004.

د ـ انتصار حزب الله اللبناني

إن الانتصارات المتلاحقة لحزب الله وتماسك محور المقاومة لإسرائيل، الذي نُظر له على أنه محور شيعي (بالمناسبة كانت حماس المتحالفة مع حزب الله وإيران وسوريا يطلق عليها الاتهامات مثل (التشيع في فلسطين ـ بناء الحسينيات إلخ..) هذه المقاومة التي أذهلت القريب والبعيد، أطلقت بُعدًا ثقافيًا مهمًّا، وهو استنهاض الأمة وقدرتها على كسر الجيش الذي لا يقهر، وهذا ما أدى بتقاطع المصالح إلى محاولة الحد من نفوذه الأخلاقي ـ القيمي عند جمهور العرب والمسلمين في حركة دؤوبة لتشويه سمعة حزب الله. هذه الانتصارات شجعت هذا الفريق على بث أجواء التكفير والمذهبية؛ لمواجهة هذا الحزب الذي لطالما آمن بالوحدة الإسلامية وعمل عليها.

هـ ـ تفكك الدول وضعفها

أدت الهزائم المتلاحقة والاهتزازات الداخلية لبلداننا وما رافق ذلك من الضعف الاقتصادي والبنيوي في معظم هذه الدول، إلى انتشار الفكر الديني السلفي (إعلام ـ أموال ـ انتصارات في أفغانستان) وهذا ما يعتبر فرصة كبيرة لهذا الخط، وما نظرية إدارة التوحش[1] إلا مثالًا على كيفية

---

(1) أبو بكر الناجي، **إدارة التوحش**.

استفادة هذه التيارات من ضعف مركزية الدولة؛ مستفيدة أيضًا من التفكك العربي والأضغان التي تحملها الدول العربية في ما بينها[1].

و- التقاطع الدولي-الداخلي

لقد خبر الغرب في تعامله مع العرب والمسلمين كيفية الاستفادة والتحكم، والسيطرة على عقولهم وثرواتهم، ومنع وحدتهم[2].

وقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع الاتحاد السوفياتي بعد غزوها لأفغانستان، أن ساهمت بالتعاون مع المملكة العربية السعودية في تأسيس ورفد حركات الجهاد الأفغاني التي تأسست مع الشيخ عبد الله عزام (ت 1989)، ومن ثم قيادة «ابن لادن» لحركة الجهاد ضد الوجود الروسي في أفغانستان. ومع بداية ما سُميّ الربيع العربي، ظهر جليًّا مدى التنسيق الأمني واللوجستي مع بعض هذه الجماعات مباشرة، أو عبر دول محلية داعمة لها ضمن لعبة المصالح الكبرى ما بين الجبهتين.

والأغرب من ذلك أن بعضًا منها، والتي تقاتل في سوريا، وأعني بها جبهة النصرة[3] لا تتوانى عن التعامل اليومي اللوجستي والاستخبارات، وتنسيق العمليات مع العدو الإسرائيلي وخصوصًا في جبهة الجولان.

تراهم لا يعبثون في وجه الكيان الصهيوني، في حين أنهم يتآمرون ويوجّهون شتى أنواع وأشكال الضربات إلى الدول الإسلامية وشعوبها وبذرائع شتى[4].

---

(1) مصطفى محمود، الإسلام السياسي، ص25.

(2) كسنجر، جريدة الحياة.

(3) طلب أبو محمد الجولاني من أبي بكر البغدادي الإذن له بالذهاب إلى سوريا.وفي سنة 2012 ثم أعلن البغدادي في نيسان 2013 أن جبهة النصرة، والتي أعلن عن تشكيلها في 24-1-2012 هي جزء من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، معلنًا دمج التنظيمين تحت مسمى واحد وهو الدولة الإسلامية في العراق والشام.

(4) الإمام الخامنئي، كلمته في المؤتمر العالمي لمواجهة التكفير، ص14.

ولطالما كان ضياع الأولويات عند هذه الجماعات الغائب الأكبر في سلوكها، ألم يخرج أناس من فلسطين، أو من دول الطوق لمواجهة السوفيات في أفغانستان، في الوقت الذي لم يطلق رصاصة واحدة على الكيان الصهيوني، والأغرب أننا لا نجد في قاموسها الديني أو السياسي ما يشير إلى قتال إسرائيل، وقديمًا أفتى ابن تيمية أن قتال الشيعة أوجب من قتال الأرمن[1].

إن تيار التكفير والحكومات التي تدعمه وتحميه إنما تتحرك كلها باتجاه النوايا المبيّتة للاستكبار والصهيونية، وأن كل ما يفعلونه إنما يخدم أهداف أمريكا والدول الاستعمارية، الأوروبية والكيان الصهيوني، إن للتيار التكفيري ظاهرًا إسلاميًّا، لكنه من الناحية العملية ليس سوى خدمة للتيارات الاستعمارية، التي تعمل ضد العالم الإسلامي، ومن ضمن الشواهد التي يذكرها الإمام الخامنئي على ذلك، هي:

أن تيار التكفير هذا استطاع أن يحرف حركة الصحوة الإسلامية، وأن يغيّر وجه هذه الحركة العظيمة المعادية للاستكبار ولأمريكا وللاستبداد، إلى حرب بين المسلمين واقتتال بين الإخوة. لقد كانت حدود فلسطين المحتلة تمثّل الخط الأمامي للنضال في هذه المنطقة، فجاء هذا التيار التكفيري وحُوّل هذا الخط الأمامي إلى شوارع بغداد ومسجد دمشق الجامع وشوارع باكستان والمدن المختلفة في سوريا، بحيث أصبحت هذه الأماكن هي الخط الأمامي للمواجهة[2].

ويمكن أن نشير إلى بعض هذا التحكم المباشر وغير المباشر في دعم هذه الحركات طالما هي توافق أجندة الغرب في الفوضى الخلاقة، وتقسيم المنطقة وسيادة إسرائيل عليها:

---

(1) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**.

(2) الإمام الخامنئي، كلمته في المؤتمر العالمي لمواجهة التكفير، ص12.

1- فتح الطرق ووسائل النقل إلى المنطقة المستهدفة.

2- السماح بالتمويل والتسليح.

3- إعطاء المجال النظامي ووسائل الإعلام المتصدرة.

سبل المواجهة

إن سبل مواجهة هؤلاء هي مسؤولية الجميع، أفرادًا ومؤسسات، نخبًا ودولًا، وأهم هذه الاقتراحات:

1- تفعيل خط الوحدة الإسلامية، وتثبيت الماضي المشترك والحاضر الذي أدى إلى انتصارات في غزة ولبنان.

2- العودة إلى قضية الأمة الأولى فلسطين، فمن أراد الاستثمار في الدنيا عليه بفلسطين، ومن أراد الاستثمار في الدنيا والآخرة، فعليه بفلسطين، فالعدو الأول للأمة هم الصهاينة.

3- اتخاذ المواقف القاطعة بعدم الإساءة إلى شخصيات تاريخية، وهنا تأتي فتوى الإمام الخامنئي في حرمة سب الصحابة كنموذج على ذلك.

4- تفعيل اللقاءات والندوات التخصصية، وثمة حالات ناجحة، مثل فتوى الشيخ زهير الشاويش الذي حكم على الشيعة بأنهم مسلمون.

5- تفعيل دور مصر الإقليمي

6- تفعيل دور الأزهر، وعودته إلى الساحة الإسلامية بشكل أقوى.

7- تفعيل دور التنمية في المجتمعات، وفتح مسارات تنموية.

8- العمل على بيان فساد عقائد الجماعات التكفيرية، وبُعدها عن الإسلام، على أن يتولى علماء المسلمين هذه المهمة.

9- كسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين طوائف الأمة.

10ـ أعود لأذكر بما قاله السيد الخامنئي في كلمته في افتتاح المؤتمر العالمي لمواجهة التيارات التكفيرية، وهي على سبيل الإيجاز:

أـ نهضة علمية: تشكيل نهضة علمية ومنطقية شاملة من قبل جميع علماء المذاهب الإسلامية من أجل اقتلاع تيار التكفير، ومثل هذا الأمر لا يختص بمذهب دون آخر، فالمعني به جميع المذاهب الإسلامية، فعليها المشاركة في تحمل المسؤولية، والقيام بحركة علمية عظيمة.

ب ـ كشف حقائق السياسات الاستكبارية.

ج ـ التوجه نحو القضية المركزية.

1 ـ تفعيل التفسير السنني للقرآن الكريم.

2ـ التثقيف على الأخلاق الإسلامية: المودة والرحمة.

3ـ تفعيل دور علم الكلام الجديد بين علماء الأمة؛ للإجابة على تحديات العصر ومواكبته.

4ـ فتح مسارات حوارية هادفة مع هذه الجماعات، فهم إخوة لنا في الإسلام والإنسانية.

5ـ مواجهة هذه المجموعات بدون هوادة، ومنعها من السيطرة؛ نظرًا إلى ما تشكّله من خطر على الإسلام والمجتمعات والتعددية.

6ـ فتح مسارات حوارية وبالأخص مع علماء الوهابية، وخاصة مع من ينظر إلى الإسلام كدين، وليس كمذهب أو عصبية.

7ـ التأكيد على حوار الأديان وتفعيله؛ وذلك من خلال تفعيل العمل في المشتركات، وفتح نافذة التعرّف على الآخر.

8ـ تفعيل المشاركة في الاحتفالات وخطب الجمعة.

9- التأكيد على دور إيران الإقليمي كرافعة لقضايا الأمة، ودورها في نشر مفاهيم الإسلام العلمية والاستفادة منها.

10- التركيز على سلسلة أعلام الأمة من الفريقين، الذين نشطوا في مجال التقريب، وإحياء تراثهم، ووضع سيرتهم في متناول الجميع.

11- نقد التراث المتعلق بالصراعات الدينية والتأسيس عليه، لأنه أضر بالأمة، في ظروف أحدثتها السياسة، ووجد في مناخات مؤاتية.

جذور الإرهاب، ومصطلحاته، والمواقف السياسية المحيطة به، وسبل معالجته

العميد المتقاعد إلياس فرحات[1]

مقدّمة

إذا سأل سائل لماذا أكتب في موضوع «جماعات العنف التكفيري» وأنا أمضيت أربعين عامًا في الخدمة العسكرية كانت جلّها في قيادة الجند والتدريب والعمليات والتحقيقات والانضباط والإدارة ولا باع لي في هذا الموضوع؟

فالجواب أني شعرت أن هذه السنوات أكسبتني معرفة لموزاييك المجتمع اللبناني، المؤلف من 17 طائفة، فقد تسنّى لي لقاء أشخاص من جميع الطوائف اللبنانيية والعيش معهم، ومزاملة حمل السلاح والعيش في مختلف الظروف. كما كان للمواجهات بين الجيش اللبناني وتنظيم القاعدة في الضنية في مطلع الألفية الثالثة، واستمرار هذه المواجهات وصولًا إلى معارك نهر البارد في شمال لبنان عام 2007 تأثير كبير على التوجهات العسكرية والسياسية في لبنان.

(1) باحث في الشؤون العسكرية، لبنان.

كان الانتماء الطائفي والمذهبي يسهم بتكوين الثقافات إلى جانب الانتماءات الجغرافية والقبلية والعشائرية والجهوية، ما أود أن أقوله تحديدًا إن الدين والطائفة لم يكونا المحددين الأساسيين للثقافة الاجتماعية كما هو الحال اليوم، إذ ثمّة متغيرات طرأت في المنطقة أدت إلى هيمنة الفكر الديني لدى كل الطوائف، وتراجع الانتماءات الأخرى، وساقها هذا الفكر في مسارات معقّدة، وأوصل بعضًا إلى سوء فهم للدين، وسوء استخدام للمعتقدات الدينية، وصولًا إلى ظهور ما وضع عنوانًا لهذا المؤتمر، وهو العنف التكفيري. في جانب آخر مضيء استخدمت العقيدة الدينية لأجل تمتين أواصر مجموعة وحشد طاقات أخرى؛ لأجل مواجهة أخطار شتى، وفي أحيان كثيرة لتطوير بعض المجتمعات وتنميتها.

الفكر القومي والفكر الديني

في عهد الاستعمار أو الانتداب الفرنسي والبريطاني نشأت فكرة القومية والوطنية في معظم الدول العربية، وفقًا للتقسيمات السياسية التي وضعها الانتدابان الفرنسي والبريطاني. نشأ حزب البعث بأفكار زكي الأرسوزي من لواء الإسكندرون، وميشال عفلق الدمشقي، ونشأت حركة القوميين العرب بأفكار جورج حبش الفلسطيني، ومحسن إبراهيم اللبناني، وباستلهام جمال عبد الناصر. ترافق ذلك مع نشأة حزبين إسلاميين هما: جماعة الإخوان المسلمين في مصر بأفكار حسن البنا، وحزب التحرير الإسلامي في فلسطين وبلاد الشام بأفكار تقي الدين النبهاني. لأول مرة في التاريخ تحوّل الإسلام إلى حزب سياسي، فقد كان من قبل دين الأحزاب السياسية جميعها، القومية والوطنية والاشتراكية وحتى الشيوعية، اذ إن هذه الأحزاب فصلت الانتماء الديني عن الانتماء السياسي.

الإسلام حزب هذا أمر جديد وخطير فهمته العامة على أن من ينتسب إلى هذا الحزب هو مسلم، ومن لا ينتسب إليه فهو ليس مسلمًا! وإذا كان

الحزب دعويًّا وليس سياسيًّا كما يقال، فهذه مسألة أخطر، أي أنه يدعو إلى الإسلام، وكأن أهل هذه البلاد ليسوا مسلمين. هذه بعض من عوامل قلق عميقة الجذور في التاريخ العربي والإسلامي، وفي الحاضر أيضًا والتي طالما طرحت أسئلة انطلاقًا من تراكمات تاريخية فقهية، لم تتمكن المؤسسة الدينية الرسمية من تقديم تفسيرات موحدة وقاطعة ومقنعة للشباب المسلم القلق. من هذه الأسئلة المقلقة، هل كان في التاريخ وجود لدولة إسلامية؟

ما خلا فترة المدينة وإدارة النبي محمد رسول الله (ص) للناس اختلف المسلمون حول وجود دولة إسلامية أم لا، لكنهم أكثر ما أجمعوا عليه هو وجودها على عهد الخلفاء الراشدين. لكن عهد الخليفة الثالث عثمان والنهاية المأساوية بمقتله والفتن والحروب الداخلية التي رافقته وتبعته وما عصف بالمسلمين، وتعدد الروايات وتناقضها في بعض الأحيان، لم تترك لنا رواية عن إدارة إسلامية مستقرة، ونُظم واضحة، بل ممارسات وأقوال الخلفاء أبي بكر الصديق الذي انشغل بحروب الردة، وعمر بن الخطاب الذي انشغل بفتح الشام والعراق، والخليفة الرابع علي بن أبي طالب في الفترة القصيرة نسبيًّا التي تمكّن فيها من إدارة شؤون الناس في الكوفة. بعدها تحوّل الإسلام إلى سلطة، وتحوّلت الخلافة إلى مؤسسة سياسية ثيوقراطية دينية وراثية من دون سند شرعي من القرآن ولا من السنّة، على حد ما أثار علي عبد الرازق مطلع القرن الماضي[1]. كما تحوّلت الدولة إلى كيان أمبراطوري ضمّ شعوبًا وإثنيات وديانات ومذاهب متعددة، بعد ثورات وقلاقل مستمرة خلال فترة الخلافة الأموية القصيرة، انتهت هذه الخلافة بالقضاء على بني أمية في ما يشبه التطهير العرقي بالعائلة، وحل بنو العباس في السلطة التي لم تختلف كثيرًا عن سلطة بني أمية.

---

(1) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، كتاب صدر عام 1925 بعيد إنهاء الخلافة العثمانية تعرض مؤلفه لضغط من ملوك العرب لاسيما الملك فؤاد الذين كانوا يطمحون إلى لقب الخلافة ومنع الكتاب.

ما نقصده أنه لم تكن في تاريخنا دولة إسلامية نموذجية نستلهم منها أفكارًا، بل كان الإسلام شعارًا ودستورًا لدولة تأخذ منه ما يفيد سلطتها، وهي سلطة الخليفة الذي يحكم نظريًّا بشريعة الله فيما يطبّق عمليًا مصالحه السياسية، وليس مقتضيات الشريعة.

أنشأت الخلافة الإسلامية سواء كانت أموية أو عباسية أو فاطمية أو عثمانية نظام أمبراطوريات عائلية وراثية يشبه أمبراطوريات العائلات في الغرب الأوروبي مثل: الإمبراطورية الرومانية، والإمبراطورية الكارولنجية. لكن الإسلام، وعلى الرغم من تخبّط السلطات السياسية الحاكمة وتغيراتها، احتفظ بمخزون عقدي روحي عميق مكّنه من الصمود والبقاء في وجه التحديات السياسية والفكرية والثقافية، وكان القرآن كتاب المسلمين دستورًا ومرجعًا روحيًّا وفقهيًّا وفلسفيًّا يحافظ على الدين واللغة والخطوط العامة الثقافية، كما أنه شكّل مرجعية لجميع المسلمين لم يختلف أحد عليها.

هذا المخزون الروحي جرى استخدامه في شؤون متعددة، منها: الشؤون الداخلية وإدارة شؤون الناس بالعدل، وفي التعبئة ضد الاحتلال ومقاومة الغزوات وأخصها غزوات الفرنجة التي اصطلح على تسميتها بالحروب الصليبية، كما أسيء استخدامه في الحروب بين الدول الإسلامية كحرب العباسيين مع الأمويين، وحرب الفاطميين على العباسيين، وحرب العثمانيين على المماليك والصفويين، أو الحروب الداخلية في الخلافات الإسلامية مثل: حرب الأمين والمأمون، وثورات محمد النفس الزكية والزنج وغيرها.

لم يستطع الفقهاء تقديم اليقين الإيماني لجميع المسلمين فدخلت حركات فلسفية وغنوصية، ونشأت مذاهب وفرق تأثرت بالفلسفات اليونانية والهندية والفارسية، واختلطت بالمسيحية واليهودية، وتكاثرت

الاتهامات بالخروج على الدين، من الخوارج إلى المعتزلة إلى الغلاة إلى الإسماعيلية بفروعها وغيرها. لم تقدّم المؤسسة الدينية عبر التاريخ تفسيرات واضحة للتعامل مع هذه الاختلافات، وأسهم الفلاسفة من الكندي إلى الغزالي وابن سينا وابن رشد في تحريك العقل في داخل الإسلام باتجاهات شتى.

جاء ابن تيمية في القرن الرابع عشر ليصدر أول فتاوى بحجم كبير، ليكفّر فيها قسمًا كبيرًا من المذاهب الإسلامية[1]. توقّف الفقه عند ابن تيمية لسبعة قرون، شهد فيها الإسلام والمسلمون سباتًا فكريًّا وثقافيًّا وسياسيًّا عميقًا عبّر عنه شاعر عصر الانحطاط ابن الوردي حين قال:

صدّق الشرع ولا تركن إلى رجل يرصد في الليل زحل

جانب السلطان واحذر بطشه لا تعاند مَن إذا قال فعل

حبّك الأوطان عجز ظاهر فاغترب تلقَ عن الأهل بدل[2].

سقوط الخلافة والمشاريع القومية

مع سقوط الخلافة العثمانية عام 1924 انطلقت اليقظة الوطنية والقومية والإسلامية، لكنها لم تحمل جوامع مشتركة للمسلمين على الرغم من التنوير الذي شهدناه من الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما. في الشرق الأقصى المسلم، أسهمت كتابات أبي الأعلى المودودي، وحسن الندوي في خلق تشدد إسلامي كان مطلوبًا لمواجهة الاحتلال البريطاني. لم يوافق مسلمو شبه القارة الهندية على طروحات غاندي لوحدة الهند، وأنشأوا أول

---

(1) ابن تيمية فقيه ولد عام 1263 م وتوفي عام 1328م عاصر سقوط الصليبيين وهزيمة المغول ونشوء دولة المماليك عرف بأنه أصدر فتاوى تكفير عدد من المذاهب الإسلامية.

(2) ابن الوردي شاعر عاش في شمال سوريا في أوائل القرن الرابع عشر في عهد دولة المماليك وعاصر الفقيه ابن تيمية.

دولة تحمل اسم دولة إسلامية في التاريخ: جمهورية باكستان الإسلامية. لكن هل كانت باكستان دولة إسلامية؟ وهل هي اليوم كذلك؟

ثمة خلافات حول هذه الفكرة. انشغل مسلمو القارة الهندية بمواجهة الهندوس ومنافستهم أكثر من انشغالهم في بناء دولة عادلة تشكّل نموذجًا للإسلام القائم على التآخي بين الناس والمساواة، فغاب التأثير الإسلامي الملهم والإدارة العادلة والراشدة لشؤون المسلمين عن أكبر تجمّع إسلامي يضم حاليًّا نحو 550 مليون مسلم في باكستان وبنغلادش والهند ما زالوا يعانون من الفقر والتخلف والبطالة وسوء الحاكمية.

سقط مشروع النهضة السورية مع إعدام أنطوان سعادة عام 1949، وسقط المشروع القومي العربي بعد هزيمة مصر وسوريا والأردن عام 1967، وانتهى أيضًا مع رحيل جمال عبد الناصر عام 1970. بعدها سيطرت أنظمة حكم عسكرية شبه قومية وعلمانية في مصر وسوريا والعراق، توجد اختلافات حول ما إذا حققت تقدمًا للدولة والمجتمع أم لا. وفي النهاية تصدّعت هذه الدول أو انهارت جراء التدخل الخارجي والانقسامات الداخلية أيضًا. أسهم ذلك التصدع في تصاعد التيارات الدينية وانتشار التدين بين القوميين والوطنيين.

تحوّل كبير: الثورة الإسلامية في إيران

عام 1979 حصل تحوّل كبير في تاريخ المنطقة، وهو نجاح الثورة الإسلامية في إيران. كانت هذه الثورة فعلًا ثورة شعبية مثل: الثورة البلشفية أو الثورة الفرنسية، وثورة دينية اتخذت من الإسلام إيديولوجيا محرّكة، وثورة حكمية اتخذت من الإمام الخميني قائدًا كاريزميًّا ذا سطوة واسعة، وتبجيل واحترام، وثورة سلمية لم يستعمل فيها الثوار السلاح، حيث فصَل القضاء وحده في أمر الجائرين.

نشأت الجمهورية الإسلامية في إيران بعد باكستان (إذا استثنينا موريتانيا)، وخلافًا لما جرى في باكستان من اعتماد التعددية الحزبية السياسية، نشأ في إيران لأول مرة في التاريخ نظام إسلامي يختلف المراقبون، ومن بينهم إيرانيون، على درجة اكتماله.

قدّمت الثورة الإسلامية نموذجًا في الثبات والصمود على الرغم من الحروب والحصارات التي تعرضت لها، والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها، فحققت تنمية اقتصادية مشهودة، وأصبحت قوة إقليمية ودولية لها اعتبارها، وأظهر نظامها السياسي حيوية في تداول السلطة، ودرجة عالية من المناعة ضد الانقسامات، فسيطرت على مشاكلها، وفتحت أبواب الحلول.

على صعيد نظرة الثورة إلى العالم الإسلامي وتأثيراتها، فقد أعلن الإمام الخميني من قبل، واليوم السيد علي الخامنئي عن الصحوة الإسلامية، وقبلهما ومعهما الراحل السيد محمد حسين فضل الله عّما سمّاه الحالة الإسلامية، لكن السؤال الذي يطرح: إلى أين وصلت هذه الصحوة؟ وكيف أصبحت هذه الحالة في وضعنا الراهن؟

جذور القاعدة

بالعودة إلى مطلع القرن الماضي عندما تمكّن الملك عبد العزيز الذي عرف بابن سعود من توحيد قسم كبير من جزيرة العرب، مستندًا إلى تحالف سياسي بين آل سعود، والمؤسسة الدينية الوهابية، واستفاد من القوة العسكرية الدينية التي عمادها تحالف القبائل مع جيش «إخوان من أطاع الله»، المعروف بجيش الإخوان.

احتل ابن سعود الحجاز والأحساء وعسير ونجران وجيزان، ولكن خلافًا نشب مع جيش الإخوان الذين طالبوه باستمرار في التوسع نحو بلاد

الشام والعراق، كما كان الحال في الدولة السعودية الأولى، فيما كان عبد العزيز يكتفي بالحدود الحالية للدولة.

قضى ابن سعود على جيش الإخوان في معركة السبلة عام 1929، وتوتّر الحلف القبائلي الديني الوهابي، وقد انتهى إلى سيطرة آل سعود والقبائل المتحالفة معهم، وخصوصًا في نجد، على السلطة على حساب تراجع المؤسسة الدينية الوهابية.

اصطدمت الأسرة السعودية بالوهابية المتشدّدة المتمثّلة بجيش إخوان من أطاع الله، لكنها لم تقضِ عليها فكريًّا. في هذا البلد الغني بثروة النفط انكمشت الوهابية المتشددة، واختمرت، ثم تفجّرت عام 1979 في حركة جهيمان العتيبي الذي سيطر على الحرم المكي الشريف.

بعد القضاء على ثورة جهيمان جسديًّا تبيّن أن هذه العقيدة ما زالت قوية وراسخة في نفوس العديد من الشباب في المملكة وخصوصًا في نجد، وما أن أطلت تسعينات القرن الماضي، ووطـأت أرض الجزيرة أقدام مسيحية في عملية عاصفة الصحراء حين احتشد مئات آلاف الجنود الأميركيين والأوروبيين في جزيرة العرب من أجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، حتى تحرّك أسامة بن لادن وأتباعه من الوهابيين المتشددين، وغالبية المجاهدين العرب السابقين في أفغانستان، وأنشأوا تنظيم القاعدة، ونجحوا عام 1996 في إنشاء دولة إسلامية في أفغانستان أُعلن الراحل الملا عمر خليفة للمسلمين فيها.

تصادم إسلامَيْن

أصبحنا أمام إسلامَيْن: وهابي متشدد في إفغانستان، وشيعي إمامي في إيران، مضافًا إلى إسلام السلطة في ممالك الخليج وباقي الأنظمة العربية.

إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين أسهمت في قبول المسلمين

السنّة للثورة الإسلامية الإيرانية، وكانت أول من هنّأ الإمام الخميني بانتصار الثورة، فإنها لم تستطع الصمود في وجه الوهابية المتشددة المتمثّلة بالقاعدة، ولا أمام الدول المنافسة لإيران، وخصوصًا دول مجلس التعاون الخليجي الذين نظروا إلى إيران بارتياب، وأعربوا عن خشيتهم من تصدير الثورة الإسلامية إلى بلدانهم.

تحالف الإخوان المسلمين مع إيران ظهر في لبنان وتحديدًا في مدينة طرابلس في الشمال عبر حركة التوحيد الإسلامي. إزاء ذلك عزّزت السعودية، وهي الدولة العربية الأغنى والأبرز، علاقاتها مع المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية وأعطتها جرعات من الدعم من دون أن تهمل خطرها المتمثل بالقاعدة.

أسهمت القدرات المالية الهائلة لدول مجلس التعاون، وتمويل شخصيات ثريّة، وأجهزة استخبارات لتنظيم القاعدة بتغيير الكثير من المعطيات، فشهدنا ما يمكن اعتباره أعمالًا تبشيرية وهابية في الدول الإسلامية. ففي باكستان مثلًا بلغ عدد المدارس الدينية نحو ألفين، وتوجد آلاف المدارس على مختلف المستويات في معظم البلاد الإسلامية في الهند وأندونيسيا وآسيا الوسطى، فضلًا عن تركيا والدول العربية وخصوصًا مصر، كما تأثّر الأزهر الشريف بالعقيدة الوهابية.

كانت الوهابية المتشدّدة تستهدف الوجود الصليبي واليهودي في أدبياتها الدينية، ثم أضحت تستهدف المجتمع في ما اصطلح على تسميته بالتكفير والهجرة. شكّل اغتيال السادات أول صدام بين الثورة الإسلامية في إيران، وإسلام الدولة في مصر. كان السادات استضاف شاه إيران المخلوع في مصر، فيما أطلقت إيران اسم خالد الإسلامبولي الضابط المصري الذي أطلق النار على السادات على أحد شوارعها، وبهذا الفعل انقطعت العلاقات المصرية ـ الإيرانية ولا تزال.

لم يكن مصطلح «النزاع السنّي الشيعي» قد انطلق بسبب العلاقة القوية بين جماعة الإخوان المسلمين، وهي التيار الأساسي في الإسلام السنّي، وبين إيران. في ثمانينات القرن الماضي شهدت مدينة طرابلس اللبنانية قتالًا عنيفًا بين القوات السورية، وبين حركة التوحيد الإسلامي مدعومة من إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من التحالف الإيراني السوري.

شكّل الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 نقطة تحوّل كبيرة في التعبئة المذهبية، وفي يقظة جديدة للوهابية المتشددة بعد ما أطاح الاحتلال الاميركي بالخلافة الإسلامية في أفغانستان عام 2001، ووسَم تنظيم القاعدة بالإرهاب إثر أحداث 11 سبتمبر 2001. تمثّلت هذه اليقظة بظهور تنظيمات إرهابية بعقيدة وهابية متشددة تعلن حربًا على الأميركيين والشيعة معًا.

استغل الوهابيون نقمة المسلمين السنّة من سقوط صدام حسين وإعدامه فجر عيد الأضحى، واستطاعوا تعبئة الرأي العام السنّي العراقي ضد الشيعة والكرد. ساعد الأميركيون على نمو هذا النزاع بواسطة إدارتهم المريبة للدولة العراقية بعد سقوط نظام البعث بقيادة صدام حسين، حيث شكّل الأميركيون صيغة سياسية طائفية تكرّست في دستور كتَبه بول بريمر الحاكم الأميركي للعراق، وفي حل الجيش العراقي، وتسريح الضباط والجنود الذين باتوا من دون عمل ومصدر رزق، فوجدت فيهم المنظمات الإرهابية هدفها المنشود، واستفادت من خبراتهم العسكرية في تشكيل جماعات إرهابية، وتنفيذ هجمات وإنشاء جيش أرعب العالم عرف في ما بعد بجيش الدولة الإسلامية داعش.

أقام الأميركيون نظامًا سياسيًّا يرتكز على أحزاب دينية، هي حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري عن الشيعة، والحزب الإسلامي عن السنّة، فيما اعتمد المكوّن الكردي حزبين غير

دينيين للبرزاني والطالباني. أسهمت الإدارة الأميركية للعراق بتوسيع نطاق الحرب المذهبية على حساب المقاومة العراقية للاحتلال الأميركي، وسرعان ما تراجعت المقاومة الشديدة التي تجسّدت بإسقاط طائرات هلكوبتر، وتنفيذ كمائن شبه يومية، وحلّت مكانها تفجيرات انتحارية استهدفت الأحياء الشيعية في بغداد، كما استهدفت المسيحيين وباقي الأقليات، وقابلها أعمال انتقامية ضد السنّة.

فشلت الأحزاب الدينية الحاكمة في العراق في وضع حد للنزاع السنّي الشيعي، وعلى العكس جرى تعميمه تحريضًا وتعبئة في جميع أنحاء العالم الإسلامي. استهدف تنظيم القاعدة الشيعة والصوفيين في باكستان، كما استهدف الصوفيين في القوقاز. في لبنان أسهم اغتيال رئيس الوزراء السابق الشهيد رفيق الحريري في إشعال النزاع السنّي الشيعي في هذا البلد الصغير، وبدا واضحًا أن الهدف الحقيقي هو ضرب المقاومة الإسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي وعمادها حزب الله. أدار حزب الله النزاع المفروض بحكمة واضحة، رافضًا الانجرار في معارك مذهبية مهما بلغت التضحيات، واعتبر المقاومة ضد إسرائيل أولوية لا يتزحزح عنها.

الأحداث السورية: تدهور خطير

عام 2011 بدأت الأحداث السورية بتغطية إعلامية غير مسبوقة في التاريخ، استهدفت الحكومة السورية برئاسة الرئيس بشار الأسد. فجأة أدارت تركيا العدالة والتنمية ظهرها للعلاقات المتينة والاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع سوريا، وعملت على شق الجيش السوري بإنشاء الجيش السوري الحر، مدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وبعض دول الخليج.

شنّت الولايات المتحدة وجامعة الدول العربية حملة سياسية واسعة النطاق ضد سوريا، وصلت إلى حد إعطائها مهلًا قصيرة لتنفيذ طلبات غير

طبيعية، ثم انتهت بتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية. بشكل عام جرت شيطنة النظام السوري، وعاش العرب والعالم على وقع انتظارات متكررة لسقوط النظام. لكن النظام لم يسقط.

في مطلع عام 2012 صدر القرار الخطير من الدول المعادية للنظام باستدعاء تنظيم القاعدة إلى سوريا من أجل الإسـراع بإسقاط النظام، وسرعان ما انتشرت العمليات الانتحارية في المدن السورية، وخصوصًا دمشق وحلب، وبثّت الرعب في البلاد، وتلقت القاعدة دعمًا غير محدود، وفُتحت لها الحدود التركية ـ السورية، وهي عمليًّا حدود حلف شمال الأطلسي التي تراقبها القوات الأميركية المنتشرة جنوب غربي تركيا في قاعدة أنجرليك. وُضع العد العكسي لسقوط النظام عربيًّا ودوليًّا، وازداد تدفق مقاتلي القاعدة من أتباع الوهابية المتشددة من دون أن تحسب تركيا حسابًا لعواقب هذه الخطوة على الشعب السوري، وعلى الدول المتلهفة لسقوط النظام، ودونما اعتبار للآثار الجانبية المفترضة.

أعلنت القاعدة أن أحد أهم أهدافها هو إسقاط المقاومة اللبنانية، ووضعت حزب الله والشيعة هدفًا علنيًّا لها في الحرب السورية، وانتشرت وحداتها في غرب حمص وعلى الحدود اللبنانية السورية في مواجهة البقاع الشمالي وعكار في الجانب اللبناني، وفي جبال القلمون شرقًا في مواجهة البقاع الشرقي، وبالفعل نفّذت القاعدة وداعش اثنتي عشرة عملية انتحارية في البقاع وضاحية بيروت الجنوبية، أدت إلى مقتل العشرات وجرح المئات من المدنيين. عندها كان لا بد للمقاومة اللبنانية أن تتدخل لمواجهة خطر القاعدة على الحدود اللبنانية السورية في ظل عدم تمكن الجيش اللبناني بسبب إمكاناته المحدودة من الانفراد بهذه المهمة، على الرغم من انتشار وحداته على جزء من هذه الجبهة. كان تخوّف حزب الله صحيحًا عندما اجتاح تنظيم الدولة الإسلامية داعش محافظات نينوى وصلاح الدين

والأنبار بسبب تهاون الحكومة والقوى السياسية في العراق، وإهمالها في استشراف ذلك الخطر القادم من حدودها الغربية.

تعرّض حزب الله لحملة إعلامية مركّزة بسبب تدخله في سوريا، ارتكزت في أحيان كثيرة على البعد المذهبي. أسهم الإعلام وخصوصًا الفضائي في إثارة الغرائز، والسيطرة على العقول البسيطة، وتوجيه الجهد الروحي والمعنوي باتجاهات مذهبية تجلّت في أعمال انتحارية نفّذها شبان يافعون ضد أهداف مدنية في سوريا ولبنان والعراق بحجة أنها شيعية أو إيرانية أو سنّية معارضة لهم.

شارك تنظيم الدولة تنظيم القاعدة في الإرهاب، وبدا الخلاف بين التنظيمين على السلطة وليس على العقيدة ولا على الأولويات، حيث نشب بينهما قتال عنيف أدى لسقوط نحو أربعة آلاف قتيل تخلّله عمليات انتحارية متبادلة بين التنظيمين اللذين يحملان الإيديولوجيا الوهابية المتشددة نفسها، والتي حملها من قبلهم إخوان من أطاع الله، وجهيمان العتيبي، وأسامة بن لادن، وأبو مصعب الزرقاوي. كشفت العمليات الانتحارية سهولة التعبئة وسهولة إقناع الشباب بالانتحار في قتال مذهبي، وهذا ما يدل على نجاح كبير لحملة التحريض فاق كل التوقعات.

أوصل هذا القتال المذهبي القضية العربية الإسلامية الأولى، فلسطين والقدس، إلى أدنى سلّم الأولويات، وبات النزاع المذهبي يحل في المكان الأول، ووصل المسلمون إلى وضع مزرٍ. تصاعد إرهاب داعش والقاعدة، وتحوّل التنظيمان إلى بندقية للإيجار، وخصوصًا في حرب داعش ضد الأكراد في سوريا، حيث وضع الاختلاف المذهبي جانبًا، وجرى استحضار الاختلاف العرقي، وبدأت العمليات الانتحارية والهجمات ضد الأكراد خدمة لأجندة تركية واضحة. في المغرب العربي وغرب أفريقيا نما ذلك الإرهاب، فهو في ليبيا كان مع جهة وقبيلة ضد جهة أخرى وقبيلة أخرى، وفي داخل المذهب نفسه، وفي الجزائر لم يكن مذهبيًّا إنما ضد حكومة

اعتُبرت علمانية، وفي نيجيريا كانت بوكو حرام تعبىء الشباب ضد المسيحيين، وضد الدولة ومؤسساتها أيضًا.

العوامل المؤثرة على نمو الفكر الإرهابي

ثمّة عوامل كثيرة تؤثر على نشوء الإرهاب، أبرزها الآتي:

أولا: تراجع الهويات الوطنية لصالح الهوية الدينية والهوية المذهبية

تعتبر إيديولوجيا القاعدة وداعش الانتماء الوطني بمثابة الكفر، وهنا نذكّر بما قاله عناصر تنظيم القاعدة في بلاد الشام عندما أسروا قائد الكتيبة 30 التي درّبها الأميركيون في تركيا: «جيش وطني كافر»[1]، وبما قاله عدد من قادة داعش والقاعدة: «لا للوطنية».

ينطلق كلا التنظيمين من تفسير ديني وهو أن أرض الله واسعة، وإنما المؤمنون إخوة، وأن حدود الدول والأوطان هي مصطنعة وصليبية كافرة. تباهت داعش وتباهى معها بعض داعميها عندما أسقطت سايكس بيكو باجتياح غرب العراق، فيما تعرّضت مصر وسوريا عندما اتحدتا في دولة واحدة لمؤامرات إقليمية ودولية لأجل إنهاء الوحدة والعودة إلى الانفصال، فهبّت القوى نفسها التي تتباهى اليوم بإسقاط سايكس بيكو لإسقاط هذه الوحدة.

على الرغم ممّا رافق اجتياح داعش الهمجي من أعمال سبي وسوق نخاسة للأقليات المسيحية والأيزيدية والكردية اعتبرها بعضٌ خطوة جريئة ضد التقسيمات الاستعمارية. باتت الهوية الدينية والمذهبية هي المحرّك

---

(1) رامي عبد الرحمن: مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان في مقابلة مع تلفزيون سكاي نيوز عربية.الرابط
https://www.facebook.com/syriahro/videos/10153556957703115.

الأول لمشاعر الشباب وغرائزهم، وتراجعت الهوية الوطنية إلى مستوى خطير عندما شهدنا فلسطينيين يتخلون عن الهوية الوطنية الفلسطينية، ويتخذون من الإسلام الدين ثم المذهب هوية لهم، ويتوجّهون من الضفة الغربية وغزة وأراضي 1948؛ ليقاتلوا ما اعتبروه عدو الدين في أفغانستان، وفي ما بعد ما اعتبروه أيضًا عدو المذهب في سوريا، تاركين عدو الوطن إسرائيل يفتك بالشعب الفلسطيني ومقدساته.

شكّل هذا التحول الكبير في الهوية الوطنية لمصلحة الدين والمذهب خطرًا كبيرًا، إذ تحوّل المذهب إلى وطن، وتحوّل الأخ في المواطنة إلى عدو بسبب اختلاف الدين أو المذهب. كان تحرك المراكز السياسية والدينية في العالم العربي والإسلامي محدودًا جدًّا في التطرق إلى مسألة الهويات؛ لذلك نجد أن الهوية الوطنية ضعيفة جدًّا في جزيرة العرب والعراق وسوريا ولبنان، وهي قوية في مصر، وأضعفها في بلاد المغرب العربي.

لم تقدم المؤسسة الدينية الإسلامية إجابات للشباب حول هويتهم الوطنية، وعلاقتها بالإسلام، ولم تقدّم الأنظمة السياسية التي بمعظمها يعتريها الفساد، وتعاني من مشكلة حريات وتنمية، أي حلول للشباب وخصوصًا العمالة والضمانات الاجتماعية قبل أن تقدّم لهم حلولًا لمسألة الهوية. وحدها دول الخليج تمكّنت من تجميد هذا التنازع حول الهوية، عن طريق تقديمات اجتماعية اقتصادية لمواطنيها، مستفيدة من ثروتها النفطية والغازية، لعل الرفاه الاجتماعي يصرف انتباه الشباب عن مسألة الهوية، ولكن على الرغم من ثراء دول الخليج لم تتمكّن هذه الدول من الفصل بين الوهابية، والوهابية المتشددة، إذ رأينا في حالات عدّة مواطنين من هذه الدول ينضمون إلى القاعدة وداعش، وآخرين أغنياء يدعمون بالمال كلا التنظيمين؛ لأنهما شكّلا لهم حلًّا روحيًّا ودينيًّا.

ثانيًا: مناهج التعليم الديني الإسلامي

أسهمت عوامل كثيرة في إضعاف الهوية الوطنية وأخصها التنشئة الثقافية والنظام التربوي. في دراسة جديدة لمركز هيفوس[1] تبيّن أنه في سوريا التي يحكمها حزب البعث وسمي بالحزب القائد، كان خُمس عدد الطلاب يتوجّهون بعد الإعدادية إلى دراسة الشريعة. والمهم هنا أن من يفشل في الحصول على معدلات تخوّله الذهاب للأدبي والعلمي يتحوّل إلى دراسة الشريعة، أي إن الطلاب المتخلّفين هم من يتولون اليوم قيادة المجتمع دينيًّا، وهذا ما أثّر كثيرًا على العامة في العالم الإسلامي. إذا كان ذلك قد جرى في سوريا البعثية القومية فلنا أن نتصور ما جرى في باقي الدول، وخصوصًا أطروحات الدكتوراه في بعض جامعات الخليج بعناوين «تكفير الرافضة والنصارى»، وأن نتصور أيضًا من يقود المجتمع الإسلامي، ومن أوصلنا إلى إعلان إنكار كروية الأرض[2]! وجعل من الإسلام مهزلة ومضحكة يتندّر بها الغرب.

قيل الكثير عن مناهج التعليم في دول الخليج، لكن في مصر الأزهر حصلت مفاجأة مذهلة عندما ظهرت الإعلامية المعروفة لميس الحديدي على شاشة تلفزيون CBC. وهي تمسك كتابًا بيدها، وتوجهت للإمام الأكبر شيخ جامع الأزهر قائلة: هذا الكتاب يحلّل أكل لحم الكافر وهو مقرر لطلابنا؛ ولذا لنا أن نتخيّل خطورة هذه المناهج في إعداد جيل مضلّل يأخذ بلاده إلى التهلكة.

---

(1) برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا. نشرة لرستم محمود بتاريخ 4 حزيران. الرابط:
http://www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/node_8905/node_32493.

(2) محاضرة للشيخ بندر الخيبري الرابط
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/203180.

كما صدرت ردود فعل دالة على ذلك بعد التفجير الإرهابي الأخير في أبها في المملكة العربية السعودية في 6 اب 2015. قال الكاتب المسرحي السعودي محمد العيثم في تغريدة على تويتر: «لم نرَ الإرهـاب إلا بعد تسييس الدين؛ ليصير الوعظ مهنة العاطلين، ويعتلي المنابر جهَلة، وتحيد الثقافة النوعية، هذا كله صنع الإرهاب»، وكما قال الشاعر السعودي محمد الرطيان: «ابحثوا عن الفكرة التي آمن بها هذا الأحمق وأقنعته أنه بتفجير المسجد وقتل المصلين وانتحاره سيذهب إلى الجنة.. وحاربوها»[1].

غابت الأغاني والأناشيد الوطنية وحب الأرض والوطن عن ثقافة الشباب في الـدول العربية والإسلامية. لم نعد نقرأ أدبًا وطنيًّا إلا نـادرًا. وفي الأساس تراجعت القراءة إلى حد بعيد، وغاب الفكر النقدي الثقافي، وندرت البرامج الثقافية في التلفزيونات والصفحات في الجرائد، وحلّت مكانها ثقافة العناوين والتحريض في الفضائيات.

سمح ضعف الهوية الوطنية وسوء التنشئة الدينية والوطنية للأجيال، والتردد والقلق السائدان في العالم الإسلامي للتيار الوهابي المتشدد بتسويق تفسيراته الفقهية المتشددة، والتي لا تعتمدها غالبية المسلمين في العالم. استفاد هذا التيار من الإمكانات المالية الهائلة المتاحة له سواء من مصادر رسمية أو خاصة، مضافًا إلى التسهيلات الناتجة عن استخدام بعض الدول لتنظيمات تعتنق هذه العقيدة بدفعها للقتال بالوكالة عنها ضد منافسيها مثل: المجاهدين الأفغان في قتالهم لصالح الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، وداعش لصالح تركيا ضد الكرد.

ثالثًا: المواقف السياسية الملتبسة

سلك حزب الله اللبناني وغالبيته الساحقة من الشيعة درب مقاومة

(1) جريدة الوطن السعودية، العدد 7، آب أغسطس 2015.

الاحتلال الإسرائيلي، واستطاع إنشاء مقاومة جدية ومنظمة وفاعلة تمكنت عام 2000 من دحر إسرائيل عن لبنان من دون أيّ شروط وأي مفاوضات أو ترتيبات. عام 2006 فاجأ حزب الله العالم بإلحاق الهزيمة بالجيش الاسرائيلي بعد 33 يومًا من الهجمات الجوية والبحرية ومحاولات التوغل البري باءت جميعها بالفشل.

أثار انتصار الحزب هلع إسرائيل ومؤيديها وأهمهم الولايات المتحدة، وخافوا من أن يصبح هذا الحزب مثلًا في مقاومة إسرائيل تعتمده القوى العربية المختلفة. حاز حزب الله بشكل ملفت على تأييد الشعوب العربية والإسلامية ونصرتها، وظهرت صور الأمين العام السيد نصر الله في القاهرة وفي عواصم ومدن عربية وإسلامية أخرى. رفض حزب الله كل أشكال الفتنة المذهبية، وقدّم تنازلات سياسية أبرزها التحالف الانتخابي مع تيار المستقبل والقوات اللبنانية عام 2005، وهما الحزبان الأكثر خصومة وانتقادًا للمقاومة، وأكثر المطالبين بنزع سلاحها. كما رد السيد حسن نصر الله على مقتل أربعة مناصرين للحزب عام 2007 بقوله: لو قتلوا منا ألفًا لن ننجرَّ إلى الفتنة.

أمام وهج الانتصار الكبير على إسرائيل لم يجد تنظيم القاعدة الذي جذب الشباب في عملية 11 أيلول 2001 أي مدخل للتعرض إلى حزب الله وانتقاده، ولم تنجح في ذلك أيضًا طروحات الخلاف السنّي الشيعي التي يثيرها عادة هذا التنظيم.

في مكان آخر في العراق ظهرت تعقيدات في العلاقات السنّية الشيعية أدت إلى تصادم خطير، وفرت مادة لإعداد الإرهابيين وتنشئتهم. كان الشيعة ينظرون إلى صدام حسين على أنه ديكتاتور وطاغية وجائر، وفي الوقت نفسه يعتبرون أمريكا عدوًّا. تعقّد الموقف عندما هاجم العدو الأميركي العدو البعثي صدامًا. انتصر الأميركي وسقط صدام وأعدم. هنا

بدأت إشكالية سياسية خطيرة: هل يمكن التعامل مع الأميركي على أنه منقذ وحليف؟ كيف ينظرون إلى الشخصيات السياسية والأحزاب التي جاءت «على ظهر الدبابات الأميركية»، وتحديدًا المجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة اللذين اجتمع قادتهما مع رؤساء أميركيين ونسجوا علاقات تحالف مع أمريكا، وشكّلوا حكومات برضى الأميركيين؟ هل هم فعلًا عملاء لأميركا كما كان أنطوان لحد عميلًا لإسرائيل؟ أم هم مناضلون ضد جور نظام البعث؟

لم تعالج هذه الإشكالية ولم تُوضّح للجمهور الشيعي، كما إنّ الجمهور السنّي في معظم أنحاء العالم نظر إلى قادة الحزبيْن المذكورين، وقادة الحزبين الكرديين جلال الطالباني ومسعود البرازاني على أنهم عملاء لأميركا. ثم إنه إذا كان الأمر إيديولوجيًا أي ضد البعث، وطرح موضوع اجتثاث البعث فكيف يتم التعامل مع البعث في سوريا؟ أليس لأسباب طائفية كما اعتبرها المتشددون؟ أدى ذلك الغموض إلى تغييب مسؤولية بعض الدول العربية والإسلامية وخصوصًا دول الخليج التي شاركت الأميركيين بغزو العراق، وإلى تحميل مسؤولية الغزو للأكراد وللشيعة، الذين تعاونوا مع الاحتلال الأميركي قبل الغزو وبعده.

ما إن بدأت المقاومة ضد الاحتلال الأميركي حتى تحوّل قسم منها إلى إرهاب ضد الشيعة في أحيائهم وأسواقهم ومعابدهم ومقدساتهم واحتفالاتهم، وكان أخطرها تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء الذي أشعل جولة من العنف الطائفي في جميع أنحاء العراق. نمت القاعدة والفكر الوهابي المتشدد، وحضرت فتاوى ابن تيمية وابن قيم الجوزية في ظل هذه الإشكالية السياسية العميقة حول موقف الشيعة من الاحتلال الأميركي، وعلى وقعها انتقل العراق إلى مرحلة تصادم مذهبي انطلاقًا من اتهام السلطة الشيعية الجديدة في العراق بالعمالة لأميركا. لم تقدم هذه السلطة تبريرات مقنعة، ولم تقدم نموذجًا مقبولًا في إدارة الدولة، ولا في

نشر العدل والمساواة، وفرض سلطة القانون، وإعـادة بناء المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد بشكل لا يطاق، وإلى انعدام الخدمات، وتخلّف البنى التحتية، وتراجع فرص العمل، وزيادة الفقر على الرغم من مدخول النفط.

كانت الطامة الكبرى عندما انهار الجيش العراقي في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، والذي يبلغ عدد وحداته هناك 30 ألفًا انسحبوا أمام ألفين من داعش مما كشف إهمالًا كبيرًا في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية، وفقدان العقيدة القتالية والهوية الوطنية والانضباط العسكري. لكن الأخطر كان تدرّج الاحتضان الشعبي لداعش في المناطق السنّية من اللامبالاة تجاهها إلى تأييدها فور وصولها، ليس حبًّا بها، بل نفورًا من الحكومة. بعدما تمكنت داعش من أسباب القوة في المناطق السنيّة في العراق تغير المزاج السنّي منها، لكن بعد فوات الأوان.

تطرح هـذه الوقائع المداخل التي سلكتها المنظمات الإرهابية الوهابية المتشددة، والحجج التي اعتمدت عليها في تعبئة الشباب السنّي وتحريضهم ضد الشيعة كطائفة بسبب ما اعتبروه تبعية قياداتهم وأحزابهم للولايات المتحدة، والأثر البالغ لذلك في تنشئة وتحريض الإرهابيين. في المقابل وكما ذكرنا فشلت القيادات الشيعة في تقديم تبرير مقنع لا للشيعة ولا للسنّة، فعززت تلك المنظمات تعبئتها للإرهابيين، وكثرت العمليات الإرهابية الانتحارية ضد المدنيين الشيعة، وضد المراكز الحكومية، والأكراد والمسيحيين وباقي الأقليات.

هذه إحدى الحالات الملتبسة في الموقف السياسي للشيعة العراقيين تجاه الاحتلال الأميركي في العراق. وثمة حالات أخرى استغلها الوهابيون المتشددون للتحريض المذهبي وأدت إلى نمو كبير في الإرهاب.

رابعًا: الشعارات والمصطلحات

نظرًا إلى نسبة الأمية العالية في الدول العربية والإسلامية، وتراجع عدد القرّاء العرب، وسيطرة الإعلام المرئي والمسموع وخصوصًا الفضائي منها على الجمهور العربي والإسلامي، تغيرت وسائل التقرب والتوجه للرأي العام، وشاع اعتماد التلفزيون الذي يدخل بالصوت والصورة إلى جميع المنازل.

يرتكز الإعلام التلفزيوني المخصص لتوجيه الرأي العام على عناوين وشعارات أكثر منه على البحث والنقد. وإذا جرى الإسهاب في عرض مسألة سياسية أو دينية يكون المضمون موجّهًا نحو الغرائز، وليس نحو العقول. تحرص بعض التلفزيونات في برامج الحوار السياسي توك شو على إظهار مبارزات أكثر من مناقشات، وتستعمل خطاب التحريض المرتكز على شعارات ومصطلحات تدخل مباشرة إلى ذهن المشاهد. من هنا، لا بد من إعارة المصطلح أهمية بالغة نظرًا لتأثيره على الرأي العام، وإسهامه في تعبئة الإرهابيين. قبل البدء بعرض لبعض الشعارات والمصطلحات نعرض لمصطلحين كان لهما تأثير كبير في الرأي العام.

الأول: مصطلح الحروب الصليبية الذي يستخدمه معظم المؤرخين. إبان تلك الحروب لم تذكر المصادر العربية ولا الأوروبية كلمة الصليبية ولا الصليبيين. كان العرب يسمّونهم الفرنجة، وكان الأوروبيون يسمونهم بالحجاج Pilgrims. أما مصطلح الحروب الصليبية فقد ظهر في القرن الثامن عشر، وأطلق على غزوات الفرنجة؛ وذلك لإضفاء طابع ديني وأخلاقي على تلك الحروب، وتشبيه الاستعمار الأوروبي من بريطاني وفرنسي وبرتغالي الذي كان سائدًا في ذلك العصر بالحروب الصليبية.

كان من نتيجة هذا المصطلح إثارة شكوك العرب والمسلمين بالمسيحيين في الشرق، وتوجيه تهمة دائمة لهم بالولاء للغرب، في حين

كان المسيحيون مستهدفين من حروب الفرنجة مثلما كان المسلمون كذلك، وإن الحملة الصليبية الرابعة توجهت تحديدًا ضد مسيحيي الشرق. خلق هذا المصطلح هوّة بين المسلمين العرب ومسيحيي الشرق، وعلى الرغم من ذلك لم يغيّره أحد وبقي فاعلًا في الثقافة العربية والإسلامية.

الثاني: مصطلح استعمله الإسرائيليون وهو مستعمرة، أي القرى المبنية على أراضي الفلسطينيين المسلوبة في الفترة الممتدة من الثلاثينات إلى السبعينات من القرن الماضي. كان هذا المصطلح فاعلًا في الرأي العام الفرنسي والبريطاني، الذي كان هو أيضًا مستعمِرًا، ورأى المستعمرات الإسرائيلية شبيهة بمستعمراته. عام 1970 بعدما بسطت الولايات المتحدة هيمنتها على السياسة الدولية، وخصوصًا في الشرق الأوسط، وباتت الحليف الأول لإسرائيل، وتراجع دور فرنسا وبريطانيا، غيّر الإسرائيليون مصطلح مستعمرة، وبدأوا باستعمال مستوطنة؛ وذلك في رسالة للرأي العام الأميركي الذي هو أساسًا مستوطن في أميركا بأنهم مثله مستوطنون. وهذا ما سهّل الدعاية الإسرائيلية في الولايات المتحدة، وسهّل الاستيطان أي اغتصاب الأرض.

إليكم بعض المصطلحات المستخدمة والتي تثير الجدل والخلافات المذهبية التي يستفيد منها من يُعدّ وينشئ الإرهابيين.

1ـ الروافض والنواصب

الرافضة كلمة أطلقت على الشيعة الإمامية بسبب موقف سياسي، والرفض هنا معناه المعارضة في عصرنا الحالي. كانت الرافضة هو المعارضة. ينسب بعض المؤرخين أن أول من أطلق كلمة روافض هم الشيعة الزيدية على الشيعة الإمامية. أما النواصب فهي تطلق على من نصب العداء لأهل البيت. بتعميم استعمال هذين المصطلحين يصبح كل الشيعة رافضة أي معارضة، وكل السنّة نواصب، أي ينصبون العداء لأهل البيت. إذا

كان بنو أمية قد نصبوا العداء لأهل البيت فقد جاء بنو العباس وقضوا عليهم، وأسقطوا دولتهم وانتهت القضية منذ ثلاثة عشر قرنًا، فلماذا تستحضر اليوم مصطلحات تفرز الطوائف وتعمّق الانقسامات. عندما يُقال للإرهابي أثناء تنشئته إن الرافضة يتهمونك بأنك تنصب العداء لأهل البيت، وهذا غير صحيح، يصدّق الإرهابي المبتدىء وتتعمّق كراهيته وأحقاده. وعندما يتهم الشيعي بالرفض تثار مشاعره، وكأنه تلقّى إهانة.

2ـ الفئة الباغية والخوارج والفرقة الناجية

ثمّة من يستعمل تعبير الفئة الباغية للدلالة على الإرهابيين فيعيد الصراع السياسي العقدي القائم اليوم إلى زمن الخلافات والفتن الإسلامية، والتي لم تجد لها حلًّا مقبولًا من الجميع منذ أربعة عشر قرنًا، فيسهم في استحضار تلك الخلافات إلى هذا الزمن، وفي تسعير المشاعر وإثارة الغرائز.

ينطبق ذلك على الخوارج وهو مصطلح أول ما عرف هو عن الذين خرجوا عن طاعة الإمام علي بن أبي طالب بعد معركة صفين. لكن ما هي المصلحة في إعادة الأمور أربعة عشر قرنًا إلى الخلف؟

أما مصطلح الفرقة الناجية فهو من أخطر المصطلحات حيث تعتبر الفرقة التي تعتبر نفسها أنها الناجية وأن باقي الفرق ذاهبون إلى النار، وهي وحدها تفوز بالجنّة. وعند إقناع الشباب بأنهم ينتمون إلى الفرقة الناجية؛ لأنهم ينتمون إلى التنظيمات الإرهابية، يصبح الهجوم على باقي الفرق مشروعًا، ويصل الحد إلى القيام بعمليات انتحارية ضد باقي الفرق.

3ـ جبهة النصرة أم القاعدة؟

ينتشر تنظيم القاعدة في سوريا تحت اسم تنظيم القاعدة في بلاد الشام جبهة النصرة، ويحرص الجولاني قائد التنظيم على تأكيد الولاء والطاعة

لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة العالمي. يُصدر التنظيم بياناته بعنوان تنظيم القاعدة في بلاد الشام جبهة النصرة. على الرغم من ذلك يحرص سياسيون وإعلاميون على الاكتفاء بعنوان جبهة النصرة، وإغفال القاعدة من العنوان الأساسي، وهذا ما يضفي طابعًا وطنيًا سوريًا معارضًا على هذا التنظيم، فيما هو في الحقيقة جزء من التنظيم العالمي للقاعدة يرتبط بأجندتها في المنطقة، وسوريا بالنسبة إليه ساحة مثل باقي الساحات في العراق واليمن ومصر وغيرها. إن التركيز على مصطلح «النصرة» يسهم في إخفاء طابع الإرهاب الدولي على هذا التنظيم، ويحوّل منتسبيه الإرهابيين إلى وطنيين بنظر العديد من القوى السياسية.

4ـ الإرهاب التكفيري

ينتشر استخدام مصطلح الإرهاب التكفيري بشكل واسع وهو يشمل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش. إن استعمال هذا المصطلح يوحي أن ثمّة مشكلة عقدية، أو فقهية مع هذين التنظيمين فيما المشكلة هي سياسية وأمنية، وهو يؤدي إلى اتهامات متبادلة بالتكفير. في لبنان مثلًا يتهم بعض قادة تيار المستقبل وقادة المعارضة السورية[1] حزب الله بأنه حزب تكفيري، وذهب بعضهم إلى اعتبار حزب الله وداعش وجهين لعملة واحدة[2]. وإذا دخل أحد في سجال حول هذا الاتهام يصبح مصطلح

(1) عضو الائتلاف الوطني للمعارضة السورية ميشال كيلو في حديث إلى جريدة الوطن السعودية 19 آذار مارس 2014؛ النائب السابق مصطفى علوش في مداخلة في برنامج بموضوعية على شاشة محطة MTV في 27 آب أغسطس 2014.

(2) النائب أحمد فتفت في حديث إلى جريدة النهار في 27 كانون الأول ديسمبر 2013؛ رئيس حزب القوات اللبنانية في حديث صحافي بتاريخ 15 شباط فبراير 2015؛ النائب السابق محمد عبد الحميد بيضون في حديث إلى جريدة الوطن السعودية في 6 أكتوبر تشرين الأول 2014.

«تكفيري» مثارَ جدل فكري وفقهي، فيما عنوان التنظيمين، أي القاعدة وداعش، يختصران ويدلان على الإرهاب بشكل تام.

إذا توسّعنا باستخدام مصطلح التكفير نتخيّل رد فعل الإرهابيين عندما يتلقون هذه التهمة، ويسارع مفكروهم إلى رد التهمة بالتكفير المضاد، والمزيد من التحريض واستحضار اختلافات الماضي ووقائع غير مثبتة في التاريخ من أجل تدعيم عقيدة الإرهابي.

نرى إن استعمال مصطلح التكفير يُسهم بتشتيت الجهود في المعركة ضد الإرهاب. والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لا نسمي الأشياء بأسمائها؟ لماذا لا نسميهم بأسمائهم داعش والقاعدة، وما هو الهدف من إطلاق الصفات والألقاب مثل الإرهاب التكفيري؟

خلاصة

لا شك في المحصلة العامة أن تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة يقفان في وجه خط المقاومة ضد إسرائيل والمشروع الصهيوني، وأن أداءهما يخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. لقد تمكّن هذان التنظيمان والتنظيمات المتفرعة عنهما من ضرب بُنى الدولة والمجتمع في العراق وسوريا وليبيا والصومال، وإلى حد ما في اليمن وأفغانستان. كما إنّهما يهددان استقرار دول مهمة مثل: باكستان والمملكة العربية السعودية ومصر والجزائر، وينفّذان هجمات انتحارية إرهابية في هذه الدول.

كثُر الحديث عن مكافحة الإرهاب وخصوصًا من الولايات المتحدة التي سعت إلى تبني مجلس الأمن القرار رقم 1373 لمكافحة الإرهاب عام 2001. ومنذ تبني هذا القرار حتى اليوم وبدلًا من القضاء على الإرهاب نراه وقد توسّع وضرب في أنحاء عدّة من العالم، وأدى إلى تقويض الاستقرار في الدول المذكورة آنفًا. لم تتحرك الدول المتضررة من الإرهاب من أجل

الاجتماع، وتبنّي مواقف سياسية وإجراءات تنسيقية في ما بينها لمكافحة الإرهـاب. والأسـوأ أنه لم يتم الاتفاق بين الدول المتضررة على تحديد التنظيمات الإرهابية. غرق قادة بعض الدول وأغرقوا شعوبهم في قراءات خاطئة وغريبة حول الإرهـاب، إذ إن بعضهم مثلًا يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية الذي يحتل نصف مساحة سوريا، ويشكّل خطرًا كبيرًا على النظام أنه من صنع النظام، فيما ذهب بعض آخر إلى اتهام إيران على أنها وراء تنظيم داعش، وآخرون إلى اتهام روسيا.

أما تنظيم القاعدة الإرهابي فقد منحته بعض القوى أسبابًا تخفيفية، وأصبح معارضة سورية، وفي بعض الأحيان ثوارًا سوريين.

سادت النظرة نفسها في العراق حيث اعتبر بعضٌ داعش معارضة عراقية، وفي مصر اعتبرت ألوية بيت المقدس في سيناء ومصر أنها معارضة للانقلاب، وفي ليبيا أنها تنظيم قبلي جهوي.

لا يمكن مكافحة الإرهاب من دون النظر إلى جذوره ومصطلحاته والمواقف السياسية المحيطة بـه. كل ذلـك لا يلغي التصدي الأمني والعسكري للإرهاب الذي يبقى ضرورة وواجبًا من أجل الدفاع عن أمن الـدول والمجتمعات وحفظ التراث والعقائد. إن الإهمال الواضح في التطرق بجدية وصراحة لبعض النقاط مثل التي وردت في الفقرات السابقة يؤدي إلى بطء في مكافحة الإرهاب الذي ينمو بسرعة خاطفة، ولا ينتظر أحدًا وينتهز أيّ فرصة ليضرب. كما إنّ هذا الإهمال يؤدي إلى عدم تدعيم الانتصارات العسكرية على الإرهاب بانتصارات ثقافية اجتماعية سياسية تسهم في ترسيخ القضاء عليه من داخل نفوس معتنقيه.

إعادة صياغة مفهوم الإسلام السنّي ودوره في مواجهة الإرهاب[1]

الدكتور أحمد موصللي[2]

أعتقد أنه في المرحلة الحالية لا بد من إعادة صياغة مفهوم الإسلام السني لأسباب عدّة، فالرؤية المنتشرة اليوم هي الرؤية الوهابية لا السلفية، فلا بد من تفكيك هذه الرؤية الوهابية وإعادة صياغة منظومة إسلامية حديثة فكرية اجتماعية اقتصادية لها تواصل مع بنيان الدولة والمجتمع والعلاقات الدولية.

لا نبالغ إن قلنا إن عمليات الإصلاح في العالم العربي سواء كانت في الفكر الإسلامي السياسي كما شهدنا مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر أو غيرها، أُسقطت لا سقطت. أيضًا القومية العربية أُسقطت، والاثنان أُسقطا من قبل الوهابية، ومن قبل كانت تستخدم الرجعية العربية لإسقاطهما واليوم دول الخليج تقوم بهذه المهمة. عندما صعد جماعة الإخوان المسلمين بشكل بارز كان ثمة خوف من أن يتفشّى فكرهم وهو له قاعدة في

(1) ملاحظة: لم يقدم الباحث ورقة مكتوبة، ولذلك اعتمدنا التسجيلات الصوتية مع صياغتها بما يتناسب مع طبيعة النص المكتوب.

(2) أستاذ مادة العلوم السياسية والدراسات الإسلامية في الجامعة الأميركية.

الخليج وليس غريبًا عنه، وكثير منهم أصبحوا مثقفين ومُدرسين ومارسوا أدوارًا أساسية في الخليج والسعودية والإمارات والكويت وغيرها.

تزامن انتشار جماعات مثل داعش مع ضرب الإسلام السياسي المعتدل الذي كان على رأسه جماعات الإخوان المسلمين. الإخوان يتميزون بالديمقراطية فهم يقبلون الانتخابات ويقبلون تداول السلطة. أما ما نشهده اليوم من فكر فهو ليس بجديد بالمطلق، فكلنا نعرف كيف قامت دولة السعودية بطريقة مشابهة للطريقة التي تقوم عليها داعش اليوم. والتاريخ يشهد، فالهجوم، والذبح، والقتل والاستيلاء وما شابه كلها طرق مشابهة لما تفعله الجماعات التكفيرية اليوم، نعم اختلفت الأساليب العسكرية وبعض الأمور التفصيلية. بدأ هذا الفكر التكفيري المعاصر من الوهابية، والوهابية حركة معاصرة وليست حركة قديمة، وعلى مائدتها نشأت حركات أخرى مثل حركة الإخوان وغيرها، نعم أضاف الإخوان تكفير المجتمع كمجتمع.

إن سيد قطب هو من أسس لتكفير المجتمع، وبالتالي ما شهدناه في أفغانستان وما بعدها هو اندماج الفكر التكفيري الذي انشق عن جماعة الإخوان المسلمين مع الفكر التكفيري للجماعات الوهابية. السلفية الوهابية هي مجموع هاتين الحركتين وأكثر.

لا يمكن مواجهة هذا الفكر إلا عبر العودة إلى فكر إسلامي سني متنوِّر يقوم على مواجهة الفكر التكفيري الوهابي الذي -وبسبب النفط والبترودولار- تمكن من إنشاء المدارس والمعاهد والمؤسسات التي خدمت هذا الفكر، وفي لحظة ما طفا على السطح وتمكن من استقطاب الشباب.

واليوم دولنا العربية إما محكومة بنظم عسكرية مثل مصر وسوريا أو بملوك وأمراء، وبالتالي علينا إنتاج منظومة تعيد للشعب قدرته على

التأسيس. لم يتمكن الفكر العربي الإسلامي أو العلماني لا من إنشاء منظومة فكرية متطورة علمية ولا من إنشاء منظومة إسلامية حداثية متطورة. من هنا أتت أهمية الخلافة الإسلامية، الخلافة بغض النظر عن مسألة المشروعية أو عدم مشروعية.

كانت الخلافة الوعاء الذي كان مرتكز الفكر الإسلامي السني، وسقوطها شظى المنطقة. ونحن حاليًا في مرحلة تشظي ثانية ولا مجال للتفاؤل، لذلك لا يكفي أن نقول إننا ضد القتل والتكفير؛ بل لا بد من صياغات حديثة تأخذ في الحسبان موازين القوى.

جزء كبير اليوم من الصراع سببه هذا التناكف المذهبي بين السعودية وإيران، فلا بد من إيجاد حل لهذه المشكلة، وإلا فالشعوب هي التي سوف تدفع الثمن. أنشأ داعش اليوم دولة ولا يمكننا إنكار ذلك. وداعش هذه بما هي عليه اليوم ستبقى مستمرة. ولا نستبعد أن يكون الحل المقترح هو تقسيم المنطقة إلى دويلات مذهبية: مسيحية، درزية، سنية، شيعية، وما إلى ذلك. وهذا العراق فعليًا هو مقسم إلى إلى ثلاث دول.

لذا، إذا لم تتمكن المنطقة من إيجاد صيغة للتعايش الإسلامي الإسلامي، ولم تتمكن من إيجاد صيغة للتعايش القومي العربي أو إيجاد صيغة إقليمية للتعاون مع الواقع الدولي، فنحن ذاهبون إلى تشظي الإسلام كله السني وغير السني والى انشقاقات أكثر وأكثر، وقد نشهد نشوء جماعات أكثر تطرفًا من داعش.

في مصر، ضُربت الجماعات الإسلامية وعاد الحكم العسكري بشكل أسوأ من السابق. والوضع في لبنان أيضًا ليس بأفضل، فالاحتقان المذهبي يجب معالجته بشكل حساس ويجب على الشيعي أن يستوعب السني عوضًا في الوقت الحاضر لأسباب تتعلق بالجغرافيا السياسية وتغيير موازين

القوى في المنطقة، بخلاف ما كان في الماضي عندما كان السني يستوعب الشيعي.

ملحقات

- جماعاتُ الإسلام السياسي: الصعود.. إلى الهاوية (الدكتورة هلا رشيد أمون)

- الجماعات التكفيرية: الجذور، التحالفات، أساليب التجنيد، وسبل المواجهة (الدكتور ياسر الشاذلي)

- كيف هزم لبنان بوحدة شعبه وجيشه ومقاومته الإرهاب التكفيري، ولماذا؟ (الدكتور طراد حمادة)

جماعاتُ الإسلام السياسي
الصعود.. إلى الهاوية

الدكتورة هلا رشيد أمون[1]

قبل الخوض في جذور جماعات العنف التكفيري، لا بدّ من التوقف سريعًا عند بعض المحدّدات والتعريفات الضرورية لمصطلحي «العنف» و«التكفير»، للتعرّف إلى هُويّة الجماعات التي تمارسهما.

«العنف» تعريفًا هو كل خطابٍ أو فعلٍ مؤذٍ أو مُدمّر يقوم به فردٌ أو جماعةٌ ضد جماعةٍ أخرى، والعنفُ نوعانِ: «العنف الشرعي» المقبول قانونيًّا واجتماعيًّا، و«العنف غير الشرعي» غير المصدّق عليه اجتماعيًّا. وتكمن وظيفة الإيديولوجيا الدينية والسياسية التي تسعى دومًا إلى تعزيز السلطة القائمة، في تأمين شرعيةٍ ما، لفعلٍ عنيفٍ أو عدواني، عبر اللجوء إلى التعاليم الدينية والحجج الأخلاقية والموروث الثقافي، كي يصبح استخدام العنف مقبولًا اجتماعيًّا وأخلاقيًّا، باعتباره وسيلةً لدفع مظلوميّةٍ أو تحرير أرضٍ مغتصبةٍ أو إصلاح مجتمعات فاسدة، أو حسم الصراع بين الخير والشرّ، الإيمان والكفر الحقّ والباطل. وبهذا التبرير الإيديولوجي، لا يعود استخدام العنف خيارًا؛ بل يصبح حتميّةً تاريخيّة وضرورةً وجوديّة وواجبًا أخلاقيًّا.

---

(1) أستاذة الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

هذا بالنسبة إلى مصطلح «العنف»، أما بالنسبة إلى مصطلح «التكفير» ففي اللغة العربية، «كفَّرَ الشيءَ، وكفّرهُ» تعني: ستره وغطّاه. كفر الزرّاعُ البذرَ بالتراب: غطّوه. و«الكافر» هو الزارعُ، والليلُ المظلم الذي يستر بظلمته كل شيء.

أما بالمعنى الديني، فإنّ عبارة «كفرَ الرجلُ» تعني: أشرك بالله، لم يؤمن بالوحدانية أو بالنبوّة أو بالشريعة أو بثلاثتها. و«الكُفْر» هو الجحود، خلافُ الإيمان. و«الكافر» هو الجاحدُ، الساترُ لنعَم الله عليه؛ لأنه مُغطّى على قلبه، المشركُ بالله، الشخص الذي يأتي بقولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ يخرجه من الإسلام. و«كفّرَ الرجلَ»: نسبه إلى الكُفر، حملهُ على الكُفر، عدّهُ كافرًا، أي أخرجه من حظيرة الإيمان، مع ما يستدعي ذلك من أحكام فقهيّة بالتجريم والردّة والعقوبة التي تصل حدّ القتل.

ونزعةُ التكفير التي تجعل الدمَ المعصوم حلالًا، هي مسألةٌ شديدة الخطورة في ثقافتنا الإسلامية. وقد ترسّخت أحكامها الفقهية من خلال المناقشات التي دارت بين المدارس والمذاهب والفِرق الكلامية والفقهيّة الإسلامية، لتعريف الكُفر الذي هو نقيض الإيمان، وتحديد درجاته (بالاعتقاد أو القول أو العمل) وأقسامه وأنواعه (كُفر ظاهر وكُفرٌ باطن، وكُفرُ عملٍ وكفرُ جحود...) وقواعده وأدلّته من القرآن والسنّة. وثمة مدارس وسّعت دائرة موجبات التكفير، وأخرى وضعت شروطًا وضوابط عدّة، لتقييد أو منع إلصاق تهمة الكفر بالمسلمين.

ومن هذا الجدل والنقاش الذي استمرّ لقرون عدّة، في صحّة الإيمان والتوحيد، في مقابل خطيئة الكُفر والردّة، انتشرت عادةُ التكفير على ألسنةِ الناس، وأصبحت هذه النزعة من القوة والرسوخ في ثقافتنا، بحيث إننا بتنا بحاجة إلى ثورة ثقافية ومعرفيّة وعقلية وأخلاقية وفقهيّة شاملة؛ لاستئصالها

واقتلاعها من قاموسنا كوسيلةٍ سهلةٍ لإنهاء معاركنا وخلافاتنا مع خصومنا، وتصفية حساباتنا مع أعدائنا.

ولا شكّ في أنه عندما يتداخل الديني بالسياسي، والإلهي بالبشري، ويختلط الأُخروي بالدنيوي، والماورائي بالواقعي، والمقدّس بالوضعي، كما يحصل مع بعض الأحـزاب والجماعات التي ترفع شعاراتٍ دينية لتحقيق أهـدافٍ سياسية وسلطويّة، فإنّ العقل الديني ينقل إلى الحقل السياسي كل مطلقاته ويقيناته وثوابته وأحكامه ومقدّساته. والمقدّس المطلق بطبيعته يتعارض مع حرية الفكر والرأي والتقرير والاختيار، وهو يفترض السمع والطاعة والخضوع، ويأبى الاختلاف والخروج على ما يعدّهُ أصحابُه إجماعًا، تحت طائلة شيطنة الشخص المختلف أو المبتدع، وتعرّضه إلى النبذ والاتهام في دينه والتشكيك في إيمانه.

ولذلك فإنّ أبرز ما يميّز العقل الديني المغالي والمتشدّد، هو رفضُه التنوّع وتعدّد المشروعيات، وادعاؤه بأنه الوحيد الذي يمتلك «الحقيقة» التي لا يأتيها الباطل؛ وأنّ مَن يرفض «حقيقته» فهو يرفض «الدين» نفسه. ومـن هـذا الادعـاء تنبع كل مظاهر الغلو والإقـصـاء والإلـغـاء والتطرّف ومصادرة الحريات واستخدام العنف مع المخالفين والخصوم الفكريين من أتباع التيارات والمذاهب الأخـرى. وإذا سمحنا لهذا النموذج من العقل الديني بأن يمارس سلطته وطغيانه وفوقيته واستعلاءه داخل الحقل السياسي، فلا شكّ في أن النتيجة سوف تكون كارثية، كما نشاهد في وقتنا الراهن. ذلك أن «الدين» هو بنية عقدية وإيمانيّة وأخلاقية وقيميّة مطلقة، تؤمن بوجود مفاهيم نهائية وشاملة؛ أما «السياسة» فهي بنيةٌ نسبية ومتحوّلّة ومتقلّبة تعمل على التوفيق بين العناصر والمعطيات المتباينة؛ وهي تعترف بتعدّد الحقائق والسلطات في المجتمع، وتتعامل مع الأزمات والمشكلات بصورة واقعية لا ماورائيّة أو غيبيّة. في السياسة مبدأ النفعيّة مُقدّم على الأخلاق، والغاية تبرّر الوسيلة، والمصالح أهمّ من المبادئ.

ولـذلـك عندما تتوسل بـعـضُ الأحــزاب اليقينات والمطلقات والمقدّسات لتحقيق أهدافها ـبغضّ النظر عن شرعيتها المجتمعيّة والشعبيّة والدينيّة والأخلاقية، أو مشروعيتها القانونيّة والحقوقية ـ وعندما تضفي على استخدامها العنف قيمةً دينية ورصيدًا أخلاقيًا لتبريره، فإنها تقوم عن سابق تصوّرٍ وتصميم، بالخلط بين بنيتين مختلفتين ومتباعدتين في الجوهر والوسائل والأهداف، وتُلحق الضرر والأذية بكلتيهما، وذلك عندما تستحضر من الحقل الديني مفاهيمَ «التكفير» بكل ثنائياته (مؤمن ـ كافر، مُوّحد ـ مشرك، طاهر ـ نجس، متّبع ـ مبتدع...) ليتمّ تطبيقها في الميدان السياسي (وطني ـ خائن، مقاوم ـ عميل، شريف ـ متآمر، صديق ـ عدو، حداثة ـ جاهليّة، إسلاميٌّ رجعي ـ علمانيٌّ ملحد، إرهابٌ إسلامي ـ ديمقراطيةٌ كافرة....) مع ما يستتبع هذه الثنائيات من أحكام مُبرمةٍ بالنبذ والعزل والإلـغـاء والإقـصـاء والنفي من دائـرة الحقّ والخَير والإيمان، والتجريم واستحقاق العقوبة المادية والمعنوية.

وبهذا المعنى فـإنّ جماعات الإســلام السياسي بكل انتماءاتها ـ سُنّة وشيعةً ـ تمارس تحت شعاراتٍ مذهبيّة، العُنفَ التكفيري المادي والسياسي والنفسي، عبر تقديمه على أنه مقاومةٌ ونضالٌ وجهادٌ نبيل ومشروع، لتحقيق مكاسب ماديّة وسلطويّة.

وبالعودة إلى موضوعنا المطروح، فقد شكّل الصعودُ المفاجئ لتنظيم «داعش» إلى مسرح الأحداث العالمي، صدمةً حقيقية للرأي العام المحلي والعالمي، وفتح جدلًا واسعًا حول حقيقة جماعات العنف التكفيرية: تاريخها، جذورها الفكرية، مرتكزاتها الفقهيّة، مصادر تمويلها، أجنداتها القريبة وأهدافها البعيدة...ولأن الفكر، أيًا كان مضمونه وانتماؤه، لا يأتي من عدم أو فـراغ؛ بل من شـروطٍ اجتماعية واقتصادية وسياسية وطبقيّة و...فقدً حاولنا البحث والتقصّي لمعرفة المنابت والجذور والمنطلقات والعوامل الحاسمة والمؤثرة في نشأة وبروز هذه الجماعات.

وقد أكّدت خلاصةُ البحث والتحليل أنه:

من رحِم الإحباط واليأس والشعور بالدونيّة والاستلاب والانسحاق والهزيمة والفشل في بناء دُولٍ مدنيّةٍ عصريّة وأنظمةٍ عادلة وديمقراطيةٍ، خرج ماردُ التطرّف الديني من قمقمه، وقد تجسّد تنظيماتٍ تمارس باسم الله، العنفَ المادي والإرهاب النفسي بأبشع صورهما، بذريعة الانتقام للشعوب العربية التي ذاقت مرارةَ السياسة الممنهجة في سرقة ثرواتها وتجهيلها وتفقيرها وإخضاعها وإذلالها لترويضها.

من رحِم استغلال الاجتهادات والتفسيرات والتأويلات المختلفة للموروث الديني والمقدّس، بُغية توظيفها في إزاحة سلطةٍ قائمة، والصعود مكانها إلى الحكم، تشكّلت عقيدتُها وفكرُها الذي يبدو أنه الابنُ الشرعي لتعصّبنا القبَلي، وعُنفنا العشائري المتجذّر في لاوعينا على الرغم من ادّعائنا التحضّر؛ والوريثُ الطبيعي لموروثنا الثقافي الذي تمّ اختصاره بآيات السيف والقتال والغزوات وجزّ الرقاب، واستئصال كل مَن ليس على صورتنا ومثالنا؛ ولتاريخنا المتخيّل الذي يريد دُعاةُ العنف والهدم والتقويض والتطهير، حصره بأحداث المرحلة «المدينيّة» من مراحل نشأة الإسلام، باعتبارها المرجعيّةَ المؤسِّسة المثالية لتأصيل انتهاجهم أساليب الرجم والجلد والذبح، بذريعة السير على خُطى السلف الصالح، وتقليدهم في أقوالهم وأفعالهم.

إذن، وحشُ الإرهاب المقدّس، الذي حضنته ورعتهُ وغذّته واستثمرته ووظّفته في ضرب وتشويه كل ما له قيمة في ثقافتنا ومجتمعاتنا، دولٌ وحكوماتٌ وأنظمةٌ وأجهزةُ استخباراتٍ محلية وعالمية ليس طفرةً مفاجئة أو عابرةً في حياتنا، إنه في الحقيقة، مجرد تطوّرٍ دراماتيكي أو ردّ فعلٍ طبيعي للإرهاب والاستبداد والقهر والظلم السياسي الذي مارسته الأنظمةُ العربية الحاكمة، ومجرد حلقةٍ من سلسلة التوظيف والتشويه والاستغلال

للمقدّس، امتدّت على مدى عقودٍ من الزمن. وتاريخنا غنيٌّ بالشواهد التي تؤكد أنّ العنف والغُلو وطرد الآخرين من حظيرة الإيمان واتهامهم بالزندقة والردّة، والتعصّب الديني والاستعلاء المعرفي واحتكار الحقيقة وتحصين الذات عبر شيطنةِ الآخر، وتأكيدها عبر إثبات ضلاله وانحرافه، والاحتراب بين المذاهب وتبادل أدوار الإلغاء والتكفير في ما بينها هي في تاريخنا، ظواهرُ وحقائقُ بلغت حدّ اللامعقول والعبث والفوضى، تحوّل معها الدفاع عن نقاء الدين وصفائه، إلى سلاحٍ مشروع لتبرير الإسراف في العقوبات من أجل السيطرة والغلبة، ومن أجل التخلّص من الخصوم الفكريين والسياسيين (محنة أحمد بن حنبل، مأساة الحلّاج، تكفير الإمام الغزالي، اضطهاد الطبري، المعارك الفكرية بين الأشاعرة والمعتزلة، الاحتراب بين السنّة والشيعة....)، وتحوّلت معها الرسالةُ السماويّة التي أعطت العربَ كلّ مجدهم العقلي والعلمي والسياسي والعسكري والحضاري الذي تولّوا به قيادة العالم قرونًا طويلة، إلى رحم ولودٍ ينتج على مرّ الأزمنة والأمكنة، مشاريعَ رُعبٍ وبطشٍ وثأرٍ وانتقام وتطهير وإقصاء وإلغاء وتكفير وقتْلٍ باسم الله وتطرّفٍ لا يعرفُ التسامح أو الاعتدال؛ مشاريعَ تعتبر الهوس المَرَضي بالقتل والانقتال جهادًا؛ والتوحّش فقهًا؛ والتطرّف مذهبًا؛ والغُلوَّ تديّنًا، والشعور الهذياني بامتلاك الحقيقة إيمانًا، وتكفير المخالفين وإخراجهم من الملّة، طاعة وتقرّبًا إلى الله.

وإذا كان يوجد إجماعٌ على أن القرآن هو الثابت المطلق الوحيد في موروثنا الديني المقدّس، فإن منظّري حركات الإسلام السياسي ـسُنّة وشيعةً ـ قد تعمّدوا جعْل النسبيَّ مطلقًا، والمتغيّرِ ثابتًا، والظرفي أبديًا، والمؤقّت دائمًا، والبشري مقدّسًا، وذلك عندما تعاملوا مع الفتاوى والتفسيرات والتأويلات واجتهادات العلماء في قراءة النصّ الديني، التي ظهرت في عصور متباعدة منذ مئات السنين، على أنها مطلقةٌ ومعيارية ونهائية ويمكن تطبيقها في كل زمان ومكان، ما يعني أنهم وضعوها في

مرتبةٍ واحدة مع أحكام القرآن، ورجعوا إليها بالمستوى نفسه من الوثوق واليقين النقلي، بصرف النظر عن تغيّر ظروف العصور، وتبدّل ميزاتها وحاجاتها وشروطها وضروراتها وإشكالياتها ومقاييسها وقوانينها. وهذا واحدٌ من مصادر التضليل والانحراف والتشوّه في فكر تلك الحركات، وخاصة في ما تطلقه من أوصافٍ وأحكام وثنائياتٍ: مجتمع جاهلي وإسلامي، دار حربٍ ودار سلام، دار كُفر ودار إيمان...

ما هي أبرز الخلفيّات التاريخية والسياسية والاجتماعيّة والفكرية والدينيّة التي أدّى تراكمُها عبر السنوات، إلى انفجار موجات العنف العاتية والعصبيّات والهُويّات المذهبيّة القاتلة، والتي ساهمت في بلورة استراتيجيّة التوّحش التي عزّزت انفلات المشاعر الانتقامية والثأرية وتفشّي الغرائز العدوانية؟

أولا: ظهور جماعة «الخوارج» بعد موقعة التحكيم بين الإمام عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، وما تبع ذلك من تشظٍّ وشقٍّ للصف الإسلامي الواحد، ومن شيوعٍ لأحكام التكفير والردّة وقتل المخالفين والثورة على حُكّام الظلم والجور، معطوفٍ عليها انطلاق شرارةِ النزاعات والصراعات الدموية على السلطة، وعلى إثبات أحقيّة خلافة الرسول في قيادة الأُمّة، التي استمرت مئات السنين، ولم تنطفئ بعد، جذوةُ فتنتها ومفاعيلُ حقدها وإمكانيةُ توظيفها واستثمارها في التحريض والتعبئة ونبش قبور الماضي السحيق، واستعادة صراعاته ونزاعاته القبلية والعشائرية.

ثانيًا: ولادةُ المدرسة السلفية على يد الشيخ السعودي محمد بن عبد الوهاب الذي نجح في تأسيس دولةٍ في عام 1744 بالتعاون مع الأمير محمد بن سعود، تبنّت المذهبَ الحنبلي الذي تُعتبر أحكامُ أصحابه (أحمد بن حنبل وتلميذيه ابن تيمية وابن القيم الجوزية) الفقهيّة، وفتاويهم المتشدّدة،

الركيزة الأساسية في تأصيل الفكر الجهادي واستشراء الأحكام التكفيرية لدى بعض حركات الإسلام السياسي.

ثالثًا: سقوطُ «الخلافة الإسلامية» بعد تفكك الدولة العثمانية، وتقسيم العالم العربي، وتوزيع الوصاية عليه بين المنتصرين في الحرب. وما تلا هذه الأحداث من غضبٍ عارمٍ في العالم الإسلامي الذي ظلّ بعض أبنائه الذين يعتبرون الدول القطريةَ كياناتٍ سياسية مؤقتّة خلقها الاستعمارُ العالمي، يحلمون بإعادة إحياء أمجاد الخلافة الزائلة، كرمزٍ من رموز القوة والمنعَة وتوحيد المسلمين تحت رايةٍ واحدةٍ. وما زال هذا الحلم يدغدغ مشاعر الملايين من المسلمين حول العالم، كلما كُسرت شوكتهم وازداد استضعافهم وتخلّفهم واستباحتهم، مهما بدا لهم من استحالةِ تحقيق هذا الحلم.

رابعًا: إعلانُ قيام «دولة إسرائيل» في سنة 1948 على أرض فلسطين، وما سبق ذلك، ولحقهُ من المجازر التي ارتكبتها الميليشياتُ والعصابات اليهودية، أضف إلى ذلك الحروب التي شنّها هذا الكيانُ الديني الغاصب بدعم من دولٍ غربية عدّة، على الدول العربية المجاورة، وهزيمة الجيوش العربيّة النظامية أمام الجيش الإسرائيلي، وما تركته تلك الهزيمة من شعورٍ بالانكسار والانسحاق والغضب، ومن جُرحٍ دائم وغائرٍ في عقل وقلب وكرامة الشعب العربي، نتيجة ضياع الأراضي المقدّسة.

خامسًا: فشلُ كل الإيديولوجيات والعقائد الفكرية والسياسية (القوميّة والبعثيّة والعلمانية والاشتراكية والشيوعيّة...) التي ازدهرت في أعقاب نيل الدول العربية استقلالها، بعد وصول أصحابها إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية أو الاستفتاءات الشعبية المزوّرة أو محسومةِ النتيجة سلفًا، وممارستهم الحكم بقبضةٍ من نارٍ وحديدٍ وطائفيةٍ وعسسٍ

ومخابراتٍ كتمت أنفاسَ الشعوب، وأذاقتها مرارةَ الذلّ والهوان والقنوط، وأورثتها القهرَ والقمع والجهل والفقر والبطالة.

ويمكن القول إنّ فشلنا في إقامة دولٍ عصرية، يعود بالدرجة الأولى إلى إخفاق تلك التيارات التي أعماها عشقُ السلطة، في تعميق التجربة الديمقراطية القائمة على المساءلة والمحاسبة وتداول السلطة والتنمية، لانشغالها بالصراع على السلطة، وبالسعي لحيازة أكبر قدر منها عبر خنق الحريات وإلغاء التعددية السياسية، وتعزيز أنظمة القمع والفساد والاستخبارات والتسلّط.

سادسًا: نجاحُ الثورة الإسلامية في إيران في سنة 1979 بقيادة الإمام الخميني، الذي نجح، وانطلاقًا من فكرة الولاية العامة للفقيه، في إقامة دولةٍ ثيوقراطية على أساس المذهب الشيعي، يحكمها الفقهاءُ ويقرر مصيرها في كل صغيرةٍ وكبيرة، رجلُ دينٍ يمتلك صلاحياتٍ مطلقة تجعله قادرًا على فرض وصايةٍ تامةٍ على المجتمع. وقد أعطى قيام هذه الدولة على أنقاض الحكم الملكي الفاسد والمستبد، جُرعةَ أملٍ لتنظيمات الإسلام السياسي السنّي، بأن ثمة إمكانيةً لإسقاط الأنظمة العربية اللاشرعية والكافرة التي تحكم بغير ما أنزل الله، وإقامة الدولة الثيوقراطيّة على أساس المذهب السنّي. ويُذكر أن جماعة «الإخـوان المسلمين» كانت من أو ائل الذين قدّموا التهنئة للإمام الخميني بانتصار الثورة. ولأسبابٍ معروفة، فقد قامت إيران لاحقًا، بإطلاق اسم «خالد الإسلامبولي» قاتل الرئيس المصري أنور السادات، على أحد الشوارع في العاصمة طهران.

سابعًا: اجتياحُ الاتحاد السوفياتي لأفغانستان في سنة 1979 وما تلاهُ من تحريضٍ دينيّ وتجييشٍ طائفي من قِبَل دول عربية وغربية على رأسها الولاياتً المتحدة الأميركية، بهدف دعوة جميع المسلمين في العالم، للذود والدفاع عن حياض دولةٍ إسلامية اجتاحتها دولةٌ كافرة وملحدة.

وبفعل الدعم اللامحدود، فقد تدفّق الآلافُ من الشباب المسلم ـ وهم الذين سيُعرفون لاحقًا باسم «الأفغان العرب»ـ إلى أفغانستان حيث اكتسبوا مهاراتٍ عسكرية وقتالية هائلة، واختبروا القتال والجهاد على أرض الواقع، وحيث بدأت بالتشكّل إيديولوجيا دينية تقوم على مفاهيم الولاء والبراء والجهاد والقتال والتكفير والهدم والتقويض وشطْر العالم إلى فسطاطين أو محورين: الحق والباطل، الخير والشرّ، الإيمان والكفر، الله والطاغوت، الإسلام والجاهلية، دار الحرب ودار السلام؛ إيديولوجيا تدعو إلى قتال العدو القريب، أي الأنظمة العربية، والعدو البعيد، أي الأنظمة الدولية التي تحتل أرض المسلمين وتسرق ثرواتهم وتدنّس مقدّساتهم.

ومن رحِم هذه التجربة الجهادية، خرج تنظيمُ «القاعدة» بزعامة الشيخ «أسامة بن لادن» الذي تحوّل إلى رمزٍ وأيقونةٍ ومدرسةٍ لأجيالٍ لاحقةٍ من الجهاديين، أبرزهم الأردني «أبو مصعب الزرقاوي».

ثامنًا: الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 حيث تمّ، وتحت ذرائع كاذبة وأدلّة ملفّقة، تدمير العراق وحلّ الجيش العراقي الوطني ومحاكمة رئيسه وإعدامه في عيد الأضحى وتسليم مفاتيح العراق إلى إيران الشيعية التي طيّفت الجيش ومذهبت المؤسسات وصادرت القرار السياسي للبلاد. وقد استدعى هذا الواقع ردّ فعلٍ عنيف من قِبَل حركات الإسلام السياسي السنّي التي اعتبرت أن معركتها ليست فقط مع المحتلّ الأمريكي الصليبي؛ بل ومع الروافض الذين اضطهدوا سُنّة العراق وهجّروهم من مناطقهم وأقصوهم عن المناصب العالية، وحوّلوا العراق العظيم إلى مجرد محافظةٍ يتولّى إدارتها المرشدُ الروحي الإيراني الذي لا يتردد قادتُه السياسيون والعسكريون بالمجاهرة والتصريح بأنّ نظامهم يسعى إلى إحياء مشروعٍ قوميّ توسعيّ ذي صبغةٍ مذهبية، بذريعة تحرير فلسطين ونُصرة المستضعفين في الأرض.

ومن الفوضى غير الخلّاقة التي عمّت العراق، تناسلت الجماعاتُ العُنفيّة السنّية والشيعيّة، التي مارست العنف التكفيري بمعناه الإقصائي الإلغائي الذي ينبذ حقّ الاختلاف، ويتهم الآخر في دينه وإيمانه؛ وكرّست شريعة الغاب وسيادة منطق الغريزة والوحشيّة والتمذهب والتعصّب، إلى أن تمّ تتويج مسيرتها بصعود نجم تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» التي تُعرف اختصارًا باسم «داعش».

تاسعًا: اندلاعُ الثورات العربية ابتداءً من تونس، مرورًا بمصر وليبيا واليمن، وانتهاءً بسوريا التي انطلقت شرارةُ الثورةِ فيها منذ أربع سنواتٍ، وما رافقها من موتٍ وقتلٍ وتهجيرٍ واعتقال وإبادةٍ جماعية بالأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجّرة، ارتكبها نظامُ العائلة الحاكم، مدعومًا من دولٍ إقليميّة عدة، وعلى رأسها روسيا وإيران التي اعتبرت بقاء النظام مسألةً وجودية وقضيةَ حياةٍ أو موت بالنسبة إليها، وهو ما دفعها إلى تسخير كل إمكاناتها المادية والمعنوية والبشرية والأيديدلوجية، لمناصرة نظام مستبدٍّ يفتك بشعبه ويرتكب المجازر الوحشية بحقّه. وقد ترافق تدفّق الميلّيشيات المسلّحة الشيعيّة المدعومة من إيران، وعلى رأسها حزب الله، إلى سوريا، مع تدفق المليشيات المسلّحة السنّية، المدعومة من دولٍ عدة، ما أدّى لاحقًا إلى تحويل الأرض السورية إلى «مذبحةٍ» أو «محرقةٍ» أو «مقْتلةٍ» تتبارز فيها كل الوحوش الطائفيّة والغرائزية من الجهاديين والمتعطّشين للموت والقتل والانقتال، وجميعهم يدّعي أنه مقاومٌ ومجاهدٌ في سبيل جعل كلمة الله هي العليا، وفي سبيل إقامة مملكة الله على الأرض.

هذه المحطات والأحداث المفصليّة التي منها ما يعود إلى العصور الأولى من التاريخ الإسلامي، ومنها ما يتعلّق بتاريخنا المعاصر، تُعتبر مسؤولةً عن استشراء العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي والإعلامي والديني في مجتمعاتنا، وعن إيجاد الأرضيّة الخصبة لتنامي حركاتٍ وجماعاتٍ تمتلك إيديولوجيا راديكاليّة لا تعترف بالحدود

والجنسيات الوطنيّة والحاكميّة الشعبيّة، تطالب بقتال الغرب الكافر، وبإزالة الأنظمة الفاشلة والفاسدة والمفلسة على المستوى التنموي والاجتماعي، والمرتهنة للسياسات الأمريكية والغربية والصهيونيّة، واستبدالها بدولةٍ إسلامية تحكم بواسطة الشريعة الإسلامية، لا بواسطة القوانين الوضعية، بغية إعادة أسلمة الأُمّة التي كفرت وارتدّت، وإخراج المجتمعات من ظلمات الجاهلية والكفر والردّة، وإعادتها إلى أنوار اللحظة التأسيسية الأولى للدين الإسلامي بكل نقائه وصفائه، قبل أن تلوّثه البدعُ والمحدثاتُ والقيم الغربية المادية الوافدة.

وفي مصر وسوريا والجزائر وغيرها من الدول العربية، ظهرت أولى الجماعات الأصوليّة المتشدّدة (الإخوان المسلمون، تنظيم الجهاد..) التي ركزّت على مفاهيم الذات والهُويّة والخصوصيّة، باعتبارها آلية الدفاع الأنجع في مواجهة العولمة وتحديات الحداثة والتغريب التي تهدّد منظومةَ القيم الإسلامية وثوابت الموروث الثقافي؛ والتي تبنّت الجهادَ طريقًا للتغيير والإصلاح والاستيلاء على السلطة، معتبرةً أن الديمقراطيّة مُنتجٌ كُفريّ، وأنّ الدولةَ القطرية وليدٌ غير شرعي أنجبه الاستعمارُ الغربي وفرضه على الأمة. وقد دخلت في صراعاتٍ دموية مع الأنظمة الحاكمة بهدف إسقاطها، تتخلّلها قلاقل وتفجيراتٌ واغتيالاتٌ لشخصياتٍ نافذة.

وعلى مدى أجيالٍ، استغلت هذه الجماعاتُ التي لا يجمعها تنظيمٌ أو إطارٌ مرجعي واحد، والتي تتحالف حينًا وتتصارع حينًا آخر- وبشكل انتقائي- كل الآيات القرآنية والتأويلات والاجتهادات والفتاوى الدينية، لبلورة نظريةٍ سياسية تخاطب عقول الجماهير المحبطة والمهمّشة، وتمكنّها من القبض على السلطة. وكلّ حركةٍ لاحقةٍ كانت تضيف إلى الحركة السابقة رصيدًا مُهمًّا من التشدد والتعصّب ومنسوب العنف المستخدم، إلى أن أفضت رحلةُ العنف المقدّس إلى ولادةٍ طبيعيّة لتنظيم «داعش» الذي نجح كغيره من الحركات الشيعيّة (جيشُ الحشد الشعبي والعشرات

من الميليشيات والفصائل والكتائب التي تورّطت في القتال وسفك الدماء في سوريا والعراق) في استقطاب طُلّاب الموت والاستشهاد والمُشوّهين نفسيًّا واجتماعيًّا وأخلاقيًّا، والمشحونين بفعل التعبئة والتحريض المذهبي والإيديولوجي، بالحقد والكراهية والغضب، من كل أصقاع الدنيا. وقد بات هذا التنظيم بعد إعلانه قيام «الدولة الإسلامية» يمثّل العنفَ بشكله الأكثر وحشيةً ودموية وعبثيةً وتفاخرًا بالقتل والذبح والحرق والسبي والشنق والرجم أمام عدسات الكاميرات، بعد أن أصبحت وسائل الإعلام بكافة أشكالها وتقنياتها العالية، من أبرز أسلحته الفتّاكة التي يُحسن استخدامها لتوثيق جرائمه وبثّ انتهاكاته وعرْض اغتياله للكرامة والحياة الإنسانية، على الرأي العام، باعتبارها وسيلةَ ترهيبٍ وتمكينٍ وسيطرةٍ ورُعبٍ لكل مَن يخالفه في الرأي والوسيلة والمشروع.

وقد أثبت هذا التنظيم بممارساته ونشأته وارتباطاته ومصادر تمويله وتمدّده السريع وهُويّة عناصره وقادته العابرة للحدود والأوطان والجنسيّات، أمرين:

الأمر الأول: هو أنّ الصراع الذي يخوضه هذا التنظيم وأشباهه، قد تخطّى البُعد الاجتماعي والسياسي والديني المحلي، ليصبح صراعًا دوليًّا تقوده وتتحكم فيه دولٌ إقليميّة وقوى عظمى تستفيد من بثّ الفوضى والخراب في منطقتنا، لتحقيق مطامعها ومصالحها الحيوية؛ ولتأمين استمرار ابتزازها للأنظمة غير المتصالحة مع شعوبها، وتدخلّاتها في شؤون الدول العربية والإسلاميّة تحت شعار «مكافحة الإرهاب»؛ ولإثبات صحّة مقولة «صدام الحضارات» التي تصف الحضارة الإسلامية بأنها حضارةٌ دمويّة تعادي الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأنّ الدين الإسلامي في بنيته وجوهره، هو دينُ الحرب والسيف والتعصّب، وأنه دينٌ رديفٌ للعنف والشرّ ومعاداة الحداثة والعقلانيّة الحديثة.

الأمر الثاني: هو أنّ «فقه القتل» المغري قد أصبح الفقه الأكثر استقطابًا وجذبًا لكل الضحايا من المحبطين واليائسين والحالمين بالقضاء على الدولة القطرية التي هي رمزُ الفساد واللاعدالة والاستبداد، وبإقامة «الدولة الإسلامية» العادلة التي تنصفهم وتستعيد حقوقهم المفقودة وكرامتهم المنتهكة وأمجادهم الزائلة، وتسترجع ماضيهم المجيد عبر تدمير حضارة الآخرين وماضيهم وآثارهم التي هي ملكُ البشرية قاطبةً. وفي نظرة سريعة إلى الدول الإسلامية التي نشأت في عصرنا (المملكة العربية السعودية، جمهورية باكستان الإسلاميّة، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدولة الإسلامية في أفغانستان تحت حكم طالبان) تؤكد أن العدالة المنشودة والرفاه الاجتماعي ومراعاة الحقوق والكرامة واحترام الذات الإنسانية، يصعب تحقيقها في ظلّ دولةً يتحوّل فيها «الدين الإسلامي» إلى حزبٍ سياسي حاكم، يصادر الحريّات وينتهك الكرامة الإنسانيّة، ويمارس غطرسته وتعسّفه باسم المقدّس.

هذا هو الواقع الراهن المأزوم بكل تحديّاته، وهذه هي أبرز العوامل التي ولّدت العنف السياسي والعنف الديني المضاد. أما كيفيةُ مواجهة جماعات العُنف التكفيرية، والحدّ من فعاليتها ومن تمدّد مخاطرها وتوسّع رقعة سيطرتها ونفوذها، فهو السؤال الأكثر استعصاءً وتعجيزًا، وكل ما يحصل حولنا في العراق المخطوف وسوريا الذبيحة واليمن غير السعيد ومصر المضطربة وليبيا القابعة على فوّهة بركان ولبنان الرهينة، يؤكّد أن مبادئ فلسفة الخراب والتوحّش قد تمّ ترسيخها بنجاحٍ في مجتمعاتنا؛ وأنّ رحلة العنف التي أقلعت منذ عقودٍ، لن تصل قريبًا إلى خواتيمها السعيدة؛ وأن أجيالًا قادمة سوف تدفع فواتير باهظة من الدم؛ وأنه من المستحيل أن تبقى تأثيراتها الدموية محصورةً في حدود العالم العربي، دون أن تتخطّاهُ إلى دولٍ أخرى في العالم. لذلك فإنّ المطلوب من الجميع: قادةً وحكّامًا ورجال دين ومفكرين وباحثين وفلاسفة الأمور الآتية:

ـ المسارعة إلى لجم وتطويق مخاطر وتداعيات انفلاش هذه الظواهر العنفيّة، عبر السعي إلى تجفيف منابع العنف الديني بالقضاء على كل منابته الثقافية والدينية ومسبّباته الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية، وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والديمقراطية واحترام الكرامة البشرية وحقوق الإنسان، وتفكيك مرتكزات ثقافة العنف عبر إدانةٍ صريحة لنموذجي الخوارج والحشّاشين، ولكلّ ظاهرة تاريخيّة مشابهة تبنّت التكفير والتطرّف والعنف قولًا وفعلًا وتفكيرًا وأسلوبًا؛ وعبر تنقية الثقافة الإسلاميّة من الفتاوى والتأويلات والاجتهادات والمفاهيم ومنظومة القيم المولّدة للتعصب والتطرّف، والمسوّغة لاستخدام العنف والتوّحش، كي يفقد العنف رصيده الديني والأخلاقي، ويتمّ إغلاق مصادر التكفير...

ـ ولأنّ كل محاولة لتوظيف الديني والمقدّس في المجال السياسي، سوف تؤدي بالضرورة إلى ضرب وتشويه الاثنين وتعطيل وظيفتهما المفترضة في تنظيم حياة الناس الماديّة والروحيّة، فإنّ المخرج من دوّامة العنف ومن النفق المظلم الذي دخلت فيه مجتمعاتنا، يكمن في مقاومة ورفض تسييس الدين، أو تديين السياسة، والإصرار على إقامة الدولة المدنية بديلًا من الدول الدينية التي هي مفرخة العنف المقدّس والاستبداد المقدّس، ذلك أنّ مملكة الله تقوم في الأرض بسيادة العقل والعدل والقانون، وليس بسيادة الخرافة والظلم ومنطق القوة، ولا بتحويل الإيمان إلى أداةٍ تجييشيّة وتحريضيّة تتلاعب بمشاعر المستضعفين في الأرض، وتنشر غواية القتل وإغراء التدمير في صفوفهم، وتعبث بمصائرهم عبر إقناعهم أنّ بطاقة الدخول إلى الجنّة والحصول على الحور العين، لا يمكن حيازتها إلّا بقتل النفس والآخرين؛ ولا بتحويل الدين إلى إيديولوجيا نكوصية انكفائيّة طوباويّة تحمل حنينًا مَرَضيًّا إلى الماضي، الفردوس المفقود، وتستغلّ الرأسمال الرمزي الهائل للنصّ الديني لتحقيق أجنداتها

الخاصة، عبر تكريس مقولات الصراع والصدام وتأبيد حالة الحرب والقتال.

- سحبُ فتيل الاشتباك والخلاف الدامي بين السنّة والشيعة (النواصب والروافض)، وإنجازُ مكاشفةٍ ومصالحةٍ تاريخيّة بينهما، تعمّق التقارب والأُخوّة الإيمانية والإنسانية بين أتباعهما، وتوقف نزيف الفتنة وحمّام الدم المتدفّق بين جنبات الأُمّة منذ مئات السنين، بفعل التحريض والتجييش واستثمار خلافات الماضي وعصبياته القبليّة.

- ممارسةُ العقل العربي لفاعليته النقدية في مراجعة مصطلحات التراث ومفاهيمه ومقولاته، والتوقّف عن مناشدة الموتى واستنطاق الراحلين واستفتاء السلف الصالح والأئمة والتابعين في حلّ أزماتنا. أجل نحن أُمة تراثية، ولكن هذا التراث بات عبئًا ثقيلًا وعقبة كأداء تعرقل قيامنا وتقدّمنا، بحيث إننا نجد أنه لا صدقية أو مشروعيّة لأيّ قولٍ أو رأي أو فعلٍ، إلا انطلاقًا من مشروعية المأثور الديني والفقهي والثقافي؛ ولذلك، لا مجال لنفض تخلّفنا ويأسنا إلا انطلاقًا من التعاطي النقدي مع هذا التراث الذي بتنا أسرى سلطته وسطوته وطغيانه على عقولنا وأفهامنا وطريقة معالجتنا مآزقنا ومشكلاتنا.

وإنْ لم نفعل ذلك، فإنّ جدليّة المظلوميّة (التي يحمل لواءها الخطابُ الديني لتبرير استخدامه العنف) والظلاميّة (التي يطلقها الخطابُ السياسي على فكر الإسلاميين لتبرير محاربتهم)، ستظلّ السمة الرئيسية التي تميّز العلاقة بين الحاكم والمحكوم، الأنظمة والشعوب، ما يعني أنّ المجتمعات العربية سوف تظلّ تعيش في حلقةٍ مفرغةٍ من تبادل الأدوار القمعيّة بين العُنف السياسي الذي تنتهجه السلطاتُ الحاكمة، والعنف الديني المضاد الذي تقترفه الحركاتُ الإسلامية، بحيث يبدو أنهما يتغذّيان من بعضهما، ويعطيان الأعذار كي يمارس كل طرفٍ منهما عُنفه واستبداده وجرائمه

انطلاقًا من استراتيجيّة التوحّش الخاصّة به، ويقدّمان المبررات لأعدائنا كي يتلاعبوا بنا، ويصفّوا حساباتهم ويحققوا مصالحهم على ظهر خلافاتنا وتشظّينا ونزاعنا على السلطة، ما يحوّل مجتمعاتنا إلى بؤرةٍ خصبةٍ لصراع أبدي بين السياسي والديني، الإنسان العربي فيه، هو كبش الفداء وضحيته الدائمة.

اللهم إنْ لم تُهلك هذه العصابة من مدّعي الإسلام، التي تهدم وتدمّر وتجلد وترجم وتُحرق وتذبح وتقتل باسمك، فلن تُعبد في الأرض أبدًا!

الجماعات التكفيرية

الجذور، التحالفات، أساليب التجنيد، وسبل المواجهة

الدكتور ياسر الشاذلي[1]

مقدمة

إن موضوع ومحور القضية المثارة هنا، هو الركن الركين لتشخيص حالة التردي والتشرذم والتقاتل، التي تجتاح المنطقة كلها طولها وعرضها، ولا تستثني أحدًا، وتستهدف الجميع، وتعمل على هدم ما هو قائم كله، لإنشاء الدولة التي يطمح منظرو ومشغلو الحركات التكفيرية، ومن يتعاون معها، إلى الوصول إليها، هذه الحركات التي تستهدف كل مخالف، تنزع عنه عصمة روحه وماله وعرضه، وتسلبه إياها، وتمارس سياسة الأرض المحروقة، وتسبي النساء وتسلب وتنهب وتدمر وتحرق، ولا تلوي على شيء، وتتخذ من الدين شعارًا وتتستر خلفه تسترًا، وترفع راية رسول الله محمد (ص)، وهو ودينه براء من كل ما أتوه ويأتونه صباح مساء.

إن المتأمل لحالة هذا الفكر وصعوده وتمدده في المنطقة، واستطاعته أن يجذب الآلاف من الشباب والرجال والنساء والصبية، وأن يقضم

---

(1) الرئيس العام لهيئة إيلاف آل البيت العالمية، المحامي الجنائي الدولي، الرئيس التنفيذي لهيئة حقوقيون ومحامون مقاومون، من مصر.

من أراضـي الـدول العربية وغير العربية، مساحات يمارس فيها نشاطه وعملياته، يتخذ من بعضها قواعد خلفية لغرف عمليات أمنه يدير منها أعماله ويوجهها، بمعية قوى كبرى غربية وصهيونية مستفيدة مما يحدث، ويتخذ من غيرها مسرحًا لأعماله ولتجنيد مقاتلين جدد للانضمام إليه حيث يكون أجهزة بحروبه، أو مجنّدًا لهم ليبقوا في دولهم كخلايا نائمة مستعدة ومجهّزة وبعيدة عن أعين أجهزة الأمن، تترقب اللحظات التي يتاح لها فيها، ويؤذن لها فتعمل بعمل التنظيمات التكفيرية في بلدانها التي يرقد الوحش التكفيري فيها تحت الرماد الساخن والحي بتنظيمات واستراتيجيات عدوانية متوحشة، آلت على نفسها أن تستلهم من كل فكر استخدم الإجرام والذبح والتنكيل عبر العصور الماضية، فأنتجت منه مسخًا كبيرًا مشوّهًا، تغلب على كل فظائع التاريخ، وأبشع مجازره، لينتج أخطر حالة تواجه البشرية في العصر الحديث، تتهدد المنطقة خصوصًا في المرحلة الآنية والعالم عمومًا لاحقًا كما تعلن وتشي أدبيات تلك التنظيمات صراحة.

إن التعرض لهذه الحالة يجب أن يكون وفقًا للمنهج متسلسلًا بحسب ترتيب الموضوعات التي يبحثها المؤتمر، مقطعيًّا تخصصيًّا لكي يسهل تشخيصها أولًا، وتوصيف وتحديد معالمها، وأسباب صعودها وانتشارها، وكذا التعرض لخطابها التاريخي والمعاصر ونظرته إلى الآخر، ثم للعوامل الإقليمية التي تذكي نيرانها، وتقاطع المصالح بين تلك الجماعات والقوي الإقليمية والدولية، ومعالم الدعم المتبادل، ثم لأساليب التعبئة والتجييش والتجنيد التي تتخذها تلك التنظيمات، وتبيان لانخراط الشباب فيها مع التركيز على الـدول الكبيرة في تعداد السكان وخصوصًا مصر، مع إلقاء الضوء على الخطاب الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي لتلك الجماعات، ومن ثم وضع الحلول والتصورات لمواجهتها، عقديًّا وفكريًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وإعلاميًّا واقتصاديًّا وقانونيًّا أيضًا، وعلى كل مستوى ممكن ثم نظرة القانون الدولي إلى تلك الحالة الإنسانية الشاذة، ومواجهتها

والحد من آثارها عبر التقاضي الدولي في مواجهة من أفشوها وغذوها وأطلقوها على المخالفين بالمنطقة.

سيكون العرض مقسّمًا لمحاور خمسة هي:

المحور الأول: الحالة التكفيرية خوارج العصر نظره تاريخية وعودة معاصرة.

المحور الثاني: الخوارج المعاصرون وعوامل إقليمية محفزة، وتحالفهم ودول إقليمية وغربية.

المحور الثالث: أسباب وأساليب تجنيد الشباب في التنظيمات نظرة خاصة إلى مصر.

المحور الرابع: سبل مواجهة هذا الفكر وتفكيكه وإحلال وإظهار البديل النموذجي فكريًّا وعقديًّا وسياسيًّا، واجتماعيًّا وإعلاميًّا واقتصاديًّا وقانونيًّا.

المحور الخامس: التقاضي الدولي لمواجهة داعمي الخوارج الجدد.

المحور الأول: الحالة التكفيرية خوارج العصر نظرة تاريخية وعودة معاصرة

يستمد هذا الفكر المنحرف معينه تاريخيًّا من تطبيق وتأويل خاطئ لفهم النصوص المقدسة التي وردت بأصول ومصادر التشريع الإسلامي منذ صدر الإسلام، والمتمثلة في الكتاب والسنّة النبوية المطهرة؛ إذ نزل هذا الدين في مجتمع بدوي جاهلي متحجّر، ومن أسباب إعجازه أنه نزل فيهم وبلغتهم، على أشرف من فيهم ليعلمهم، ويوجّه بأسهم وشدة طباعهم، وجلافة فكرهم، نحو اللين مع الإخوان في الدين، وبقاء البأس مع المشركين الذين عذّبوا المسلمين الأوائل وساموهم أسوأ العذاب حتى هاجروا الهجرتين إلى الحبشة، ثم إلى يثرب المدينة المنورة.

وشاء الله تعالى أن يستضيء بنور الإسلام كثيرون ممن عاصروا الرسول وكانوا من صحابته الكرام، فأرسى في حياته نظامًا إسلاميًا عادلًا شرّعه الله تعالى بين يديه، وأطلقه على لسانه، وهذّبه وشرحه بتبيانه وفصاحته وبلاغة لسانه، وكمّله بزهد نبيّه في متاع الدنيا وملكها وزخرفها، فشاع في الخلق القريب والبعيد خبر الدين، والنبي المعصوم من الزلل، صاحب الخلق العظيم الذي كان قرآنًا يمشي على الأرض كما وصفه الله تعالى، وورد في أقوال الأولين وصف لهذا النبي الخاتم (ص)، وكان نتاج هذا الدين في عهد النبوة، أبلغ الأثر وعظيم الفتوحات؛ إذ كان الدين الأول الذي يقيم نبيه دولته بعد ميلاد المسيح ولم يسبقه إلى ذلك إلا ملوك بني إسرائيل الكبار، داوود وسليمان، فقد كان مبشّرًا ونذيرًا، وكان قاضيًا وحاكمَ عدل يقسّم بالسوية، ويعدل بين الرعية، وينتصر للمظلوم، ويعطي لكل ذي حق حقه.

أيقن كل ذي لب، عاصر تلك الحالة النبوية الفريدة، أن هذا الدين في التطبيق مشروع نموذجي لدولة كبيرة وعظيمة، تستطيع أن تفتح الآفاق، وكان أن دخل في الدين من كان ملكًا أو رئيسًا أو شيخًا قبل الإسلام، ومن ظلّ معاندًا محاربًا لله ورسوله، قهره الله بفتح مكة وانتصار الرسول والمسلمين، وما كان من الرسول إلا أن أطلق هؤلاء الزعماء وأعتقهم وفك رقابهم من الأغلال، التي كان ليضعها غيره عليهم، لو قدر عليهم وانتصر مثلما انتصر رسول الله (ص)، وقد قال فيهم مقولته الشهيرة، اذهبوا فأنتم الطلقاء.

ومع انتقال هذا النبي العظيم إلى الرفيق الأعلى، وشيوع حالة من التنازع في الحكم بدت في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول وقبل دفنه، والتي انتهت إلى ما انتهت إليه، وفي عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، كثرت الفتن، وتركّزت السلطات في أيدي رجال أظهرت نفوسهم حبًّا للرياسة والدنيا، فكانت حادثة مقتل الخليفة عثمان بن عفان، والتي كانت

مع ما أحاطها من ملابسات سبقتها وصاحبتها ولحقتها وتبعتها هي أكبر معول فرّق في الدين حتى يومنا هذا، وأنتج الخلاف في الرأي، وتكفير الحاكم واستحلال دمائه، والخروج عليه، وكان هذا رأي سواد العوام، وعلو صراخهم، وقد استغل بعض حالة اندفاع أولئك العوام؛ ليمهدوا لهم سلطانهم من حيث يعلمون أولا يعلمون، فخرج بنو أمية وتزعمهم معاوية بن أبي سفيان، مطالبًا بثأر الخليفة عثمان، والقصاص ممن نسب إليهم قتله، رافضًا بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الإمام المستحق للبيعة والمبايع من عامة الصحابة الحاضرين بالمدينة المنورة، مطالبًا إياه أولًا بإقامة الحد على من نسَب إليهم قتْل الخليفة عثمان بن عفان، منتحلًا ولاية دمه، وكان ولي دمه القريب غير مطالب بما طالب به معاوية بن أبي سفيان، الذي طفق يعرض قميص عثمان ملطخًا بالدماء، وهو خطيب على المنابر يخطب في الناس بالشام، ومحرض على عدم بيعة الإمام علي بن أبي طالب سابًّا له لاعنًا، مطالبًا بالقصاص ممن قتل عثمان وممن يمنع عنهم القصاص، وكان يقصد بذلك الإمام علي بن أبي طالب (ع).

والمتأمل في حالة معاوية بن أبي سفيان، وبني أمية أثناء حكم الخليفة عثمان بن عفان، وسيطرتهم على مفاصل الدولة الإسلامية، وتعديهم على أعلام من الصحابة، وحملهم الخليفة عثمان بن عفان على الغلظة على بعض صحابة رسول الله (ص)، والمظالم التي صاحبت ذلك تجاه الرعية، التي زحفت من بلاد عدّة مترامية الأطراف حتى وصلت إلى المدينة المنورة، وحاصرت منزل الخليفة عثمان بن عفان وتسوّرت سوره، وقتَله من قتله بسبب تلك المظالم، وبسبب توليته لمفاصل هامة في الدولة الفتية، لرجال من بني أمية أفسدوا فيها كما نسبوا إليهم وقتها، وعدم قيامه بعزل أي منهم على الرغم من وعوده المتكررة بذلك.

إن تلك الحالة بالذات أنتجت للمرة الأولى من بعد عصر النبوة حالة سخط وشعور بالمظالم وهياج وهرج لدى العوام، وعصيان لدى الرعية،

وعدم استقرار للحكم، وكثرة الآراء، ومن هذه اللحظة الفارقة، التي قُتل فيها أول خليفة بعد رسول الله (ص) على أثر هياج وسخط كبير من عوام بالرعية ومن بلاد مختلفة، وضعت بذور تكفير الحاكم ومن يتبعه، وأيًا كانت الأسباب، التي صاحبت تلك الحالة، فقد كان حدثًا جللًا، أصاب الأمة الإسلامية في مقتله، وأورثها وهنًا كبيرًا، لم تزل تعاني منه حتى الآن، متفاقمًا متصاعدًا يستمد قوته من تلك الحادثة، ومما تلاها وترتب مباشرة عليها مما سيأتي ذكره وهو معروف للجميع.

وعندما بويع الإمام علي بن أبي طالب، وخرج عليه معاوية ومن معه، ونكثوا في بيعته، ووقعت معركة الجمل وكان على رأسها أم المؤمنين عائشة زوج رسول الله (ص)، وطلحة والزبير، ادلهمت الأمور واستعصى على العوام فهمها، فهؤلاء كبارهم ومراجع دينهم، ولم يزل رسول الله عهده بهم قريب، فقاتل من قاتل، وقتل من قتل، وهزم الإمام الناكثين لبيعته، وتبع طلحة والزبير من قتلهما بعدما ولّوا من المعركة، وعادت أم المؤمنين برفقة أخيها محمد بن أبي بكر إلى المدينة سالمة، ونُحر الجمل، واندحرت الفتنة ولكن إلى حين.

مرة أخرى يجد معاوية بن أبي سفيان فيما حدث سبيلًا يستخدمه في مواجهة أبي الحسن علي بن أبي طالب، طلبًا للحكم والرياسة والسؤدد الذي كان في بيت أبي سفيان بن حرب قبل البعثة النبوية في مكة، وقد وجد نفسه أحق من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بالحكم، واجتمع مع عمرو بن العاص على قتال الإمام المبايع من قبل المسلمين، وكانت صفين، وكان العصيان والتمرد والفكر المخالف والمنحرف، والفهم السطحي للنصوص قد سرى بين عوام الأمة، الذين لم يعودوا ينصتون لأي من كبار رجال الدين فسهل التمرد، واستشرى العصيان، واختلطت الأفهام ولم تزل كذلك، حتى خرج جيش معاوية المهزوم بناء على مشورة عمرو بن العاص براية التحكيم لكتاب الله تعالى، كلمة الحق التي يراد بها باطل،

وهنا خرج من جيش الإمام على نفسه مجموعة القرائين وهم خوارج ذلك العصر، الذين أخذوا بظاهر النص وأحاطوا الإمام من كل جانب وهددوا بقتله، ما لم ينزل على رغبة جيش معاوية المهزوم، فاستدعى الإمام علي، مالك بن الأشتر، وكان ما كان من عمرو ومن المحكّم الذي ارتضاه الإمام علي بن أبي طالب، وخديعة عمرو له، فأبطل الإمام التحكيم، وأبى إلا أن يقاتل جيشه جيش معاوية وعمرو بن العاص، حتى إذا عاد إلى العراق ومعه جيش جرار، قاتل أولًا في النهروان هؤلاء الخوارج حتى أفناهم إلا عددًا قليلًا منهم، وجهّز جيشه من بعد ذلك لملاقاة جيش الشام بقيادة معاوية، وكان الفكر الخوراجي يعمل في الأمة، فظفر به عبد الرحمن بن ملجم وقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في محراب مسجد الكوفة، وهو قائم يصلي صلاة الصبح، مستندًا إلى فتوى أطلقها وأشاعها القراؤون الخوارج، واستخدمها من أرادوا لها أن تسري في الأمة هدمًا لكل قامة تبقت من عهد رسول الله (ص)، بتكفير المخالف ولو كانت قامة علي بن أبي طالب وعمله وسبق جهاده، ووصية رسول الله به، وكان ذلك إيذان بميلاد واستمرار تلك الحالة على مر العصور الإسلامية التي لبست حللًا عدّة، والتحفت برايات مختلفة، ووجد فيها السلطان الطامح للحكم سبيلًا وأداة يستخدمها لتخويف خصومه وقتالهم، أو إفزاع الرعية، وإخضاعها لحكمه، مرورًا بدول إسلامية نشأت واندثرت على مر العصور السابقة، وكان التزواج والتلاقي بين الفكر الخوارجي التكفيري، والسلطان الطامع في التمدد، وإقصاء الآخر، دائمًا قائمًا، وحاضرًا، فضلًا عن التصادم بينهما والتطاحن، في مراحل وأوقات مختلفة، عندما يجد أصحاب هذا الفكر الخوارجي أنفسهم في موقع قوة، فيطمحون إلى السلطة، ونزع السلطان من الحاكم فيغير عليهم ويضربهم وينكّل بهم بكل ما أوتي من قوة، فيردهم إلى حجم يبقيهم أحياء، ولا يقضي عليهم، ولا يمكن لأي قوة عسكرية أن تقضي عليهم، وإنما تكف شرهم عن نفسها بدرجة ما، تمكن كلاهما من العيش معًا.

يستمد ذلك الفكر قوته وعوامل بقائه من جهل أصحابه بأصول تأويل النصوص المقدسة، وينتشر تحت عناوين القداسة وحماية الدين، وتحميه وتمضيه ظلال السيوف وسفك الدماء، والعنصرية والجاهلية البغيضة، الذي يسبقها نزع عصمة الروح والدم والمال والعرض من قبل هؤلاء لكل مخالف وأي مخالف، وإن التكفير في منهجهم سمة أساسية، وعلامة فارقة، تطال حتى المتفقين معهم في منهجهم إن خالفوهم في آراء سياسية، أو مواقف دنيوية بحتة، أو دينية سطحية.

إن ذلك الفكر الذي تلبّسته تنظيمات دموية شرسة، تديرها عقول شبعت، ونفوس أتخمت، من توجيه مخابراتي غربي وصهيوني وإقليمي من دول إقليمية أنشئت ومُوّلت وغذّت هذا الفكر، حتى شكلت مسخًا خطيرًا متعدد الأجنحة، وجد الشاذون فكريًّا ومنهجيًّا فيه ضالتهم المنشودة، ومن كل أصقاع الأرض؛ إذ وجد فيه بعض المتسلطين على رقاب ومقدرات الأمة من حكام أصحاب عروش رجعية، سبيلًا وسببًا لتجميع سلطانهم بتوجيه ذلك الفكر صوب مخالفيهم؛ ليخضعوهم ويسلبوا حقوقهم، ووجد الفكر الخوارجي الحديث في فقه مذهب الحنابلة مكانًا عريضًا لينطلق؛ إذ كفّر إمام المذهب أتباع المذهب الجعفري وكل مذهب مخالف لما يراه، ونسج على منواله من اتبعوه على مذهبه من أمثال ابن تيمية، ومن قبله ابن القيم، ثم لاحقًا محمد بن عبد الوهاب الذي تحالف مع مؤسسي الدولة السعودية الأولى، فأصبح لهذا الفكر دولة ترعاه وتموله وتحكم بموجبه، ولا غرابة إذا وجدنا أكثر من يفجرون أنفسهم في الآمنين من مواطني السعودية؛ إذ إن فقه الدولة الرسمي يكفّر صراحة أتباع باقي المذاهب الإسلامية غير الوهابية، ومنها ما يقرب من نصف عدد سكان السعودية نفسها من مواطنيها الإمامية والزيدية والإسماعيلية والصوفية أيضًا، وغيرهم من أجانب يحملون معتقدات الأشاعرة وماتريدية وغيرها من المذاهب

الإسلامية التي أقر مشايخ الأزهر التاريخيين، ومجامع الفقه الإسلامي صحة التعبّد عليها.

إن هذا الفكر موجودٍ ومتأصل بين فئة معينة وقديمة من أبناء الأمة الإسلامية، احتكرت تأويل النصوص المقدسة وتفسيرها بحسب تراه مناسبًا، وخرجت على الإمام العادل علي بن أبي طالب، من بعد رسول الله (ص) وأصّلت لمنهج تكفير المخالف ولو كان وليًّا للأمر، وبغير بيّنة وعلم أو فقيه معتبر يرجع إليه، واستمرت هذه الحالة بملامحها تلك، وانضمت إليها دول موّلتها وغذّتها وأنتجتها، لتستولي على ما تطاله يدها، وتوطد أركان حكمها ومملكتها، كالمملكة العربية السعودية في العصر الحديث والحالي ومن يدور في فلكها، ورأت في تصدير الفكر التكفيري والمقاتلين المعبئين به إلى بلدان أخرى، تخفيفًا لغلواء خطورتهم على حكم الأسرة السعودية في الداخل، وبسطًا للنفوذ المعنوي على شعوب المنطقة، وإهدارًا لكل فرص التقدم والازدهار لشعوب مجاورة، كي لا يتأثر شعب الدولة السعودية، بأي تحضر وحريات في أنظمة الحكم، التي قد تنشأ نتيجة للاستقرار بتلك الدول، فيصبح نموذجًا مهدّدًا لعرش آل سعود، فشاعت الفوضى في كل المنطقة نتيجة لسيطرة فكر متحجر مثله، وعكَسه كبار السياسيين السعوديين في الخارجية، وفي أجهزة المخابرات، وشهدت المنطقة أبشع جرائم الكراهية، التي تبث صباح مساء عبر الإعلام الموجه، ونشأت تنظيمات دموية شرسة، كطور من أطوار القاعدة، التي أصبحت موديلًا قديمًا، وحلّ محلها داعش ذلك الوحش الرابض، والمسخ الكبير الذي حوّل فكر القاعدة التنظيري، والتنظيمي إلى فكر تنفيذي تكتيكي واستراتيجي، واستبدل نظرية قتال البعيد، بنظرية قتال القريب، ووضع خططًا نهائية لاستهداف مصادر الثروة؛ ليتمكن من الإنفاق ذاتيًّا، وباستقلال عن دول وكيانات وأحلاف أنشأته، فاستولى على أراضٍ تحوي منابع ومصافي للنفط، وعلى بنوك ومصارف، واستهدف مصادر القوة، بالاستيلاء

على مخازن الأسلحة الثقيلة، وانشقاق الجيوش وانضمام المنشقين إليه، كما استهدف الرجال من خلال تجنيدهم أو ذبحهم، والنساء لسبيهنّ وهتك أعراضهن، وما ينتج عن ذلك من مواليد لقطاء يرفدون قواته، التي يخطط لها أن تقيم دولة الخلافة في مفهومه.

ولذلك فإن عودة الخوارج المعاصرة، هي عودة حقيقية قوية، ذات استراتيجية، نجحت في تنفيذ الكثير منها، وأقامت لنفسها وجودًا، وقضت على التنظير بلا تنفيذ منهجي، وانتقلت من مرحلة الاستضعاف إلى الاستقواء، والتغوّل وبث الرعب في نفوس المستهدفين، وأقامت مشروعًا يدعمه كثر بالمنطقة، ويجده الغربيون وخصوصًا الأميركان مفيدًا لتشويه الإسلام، وشرذمة المنطقة وتفتيتها لصالح إسرائيل قوية ذات محيط ضعيف، مكوّن من إمارات متناحرة ودول فاشلة، وتخفيض سعر النفط الذي وضعت داعش يدها عليه ووجدت من يشتريه منها، فضلًا عن فرص ثمينة من عقود مليارية لبيع السلاح من مصانع الغرب، الذي يقوم اقتصاده وخصوصًا الأميركي على مصانع بيع السلاح، وهو أكبر اقتصاد نهِم وشره للبترول التي تعوم المنطقة فوق محيطات منه.

إن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها يريدون أن يضمنوا دومًا أن البترول في متناول يدهم بسعر معقول لا يضر في اقتصادياتهم، وقد أثبتت الأيام أن تقاطع المصالح بين تلك التنظيمات والأنظمة الإقليمية والدول الغربية قائم وموجود ولو تحاربوا في ما بينهم بشكل ما، فإن تلك الحرب هي تحريك للقوات وتحديد للخطوط الحمر ليس أكثر من ذلك، والغرب وأميركا والحلف الوهابي السعودية والإمارات وقطر والبحرين والأردن ومعهم تركيا ليسوا راغبين في إنهاء حالة داعش والنصرة وما يشبههما من تنظيمات، ولو أرادوا ما استطاعوا؛ لأن تلك التنظيمات التكفيرية لديها من البنية والوجود الفكري والتنظيمي داخل تلك البلدان، القادرة بموجبه أن تنهي عروشًا وحكم سلاطين وملوك وأمراء ورؤساء تلك الدول بلا أدنى

مبالغة، وهو ما سيحدث بشكل أو بآخر عندما تجد تلك التنظيمات، أنها استنفذت مطالبها من تلك العروش، وأنها أحق منها بالحكم، وهي تكفّر هؤلاء الملوك على أي حال، وقد صار منظرو ذلك الفكر متقدمين كثيرًا في التكفير عن مشايخ الفتاوى الرسمية التي تنطق باسم تلك الأنظمة، فيرونهم جميعًا على ضلال، ولم يعد من وجودهم طائل، وإنما هي مسألة وقت قبل أن تعلن تلك التنظيمات الحرب الشاملة على تلك الأنظمة الرجعية الفاشية بالمنطقة، وعندها سيكون الذي حدث ويحدث بالعراق وسوريا وليبيا وغيرها مجرد لعب، لا يقارن بما سيحدث في تلك البلدان، وما سيطال الآمنين من شعوبها بسبب ما جناه حكامهم، وما قدّموه من سوء صنيع حتمًا سيطال عروشهم، وبكل أسف شعوبهم أيضًا.

المحور الثاني: الخوارج المعاصرون وعوامل إقليمية محفزة وتحالفهم مع قوى إقليمية وغربية

لا شك في أن تمدد حالة الخوارج في المنطقة في السنوات الأخيرة، وفي أعقاب أحداث سبتمبر 2001، وصولًا بالاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق، ثم انسحابهم من العراق، أو جد انتشاءً وشعورًا فائضًا بالقوة والقدرة على الوصول لدى كثيرين ممن يؤيدون هذا الفكر، وبالوقت نفسه أيضًا وجدت فكرة الانتقام من أميركا وإيلامها في عمق قلبها، ولو بوخزة شوكة مسمومة وقوية، تنفيثًا عن الغضب والحنق والإحباط البالغ، لدى طبقات عريضة من المجتمعات العربية والإسلامية جراء المساندة المزدوجة وغير المحدودة من نظام الولايات المتحدة الأميركية للكيان الصهيوني، وتغطيته على عدوانه المستمر على الأقصى والشعب الفلسطيني، وأيضًا تأييده ودعمه غير المحدود لحكام وأنظمة طاغوتية تحكمهم، وتنهب خيراتهم، وتقمع حرياتهم بكل أشكالها، مما أنتج طورًا جديدًا من الفكر التنظيمي التكفيري حمّس وشجّع شبانًا كثيرين على الالتحاق به، تحت وهج سقوط البرجين، ونقل شاشات التلفزة لصور

العرب وأغلبهم سعوديون كمنفذين لهذه العمليات، التي لا يمكن تصورها عقلًا ولا منطقًا أنها جرت بلا تنسيق وقيادة وسيطرة ولوجيستيات أرضية وجوية ورادارية لتوجيه تلك الطائرات نحو وجهتها.

وبغض النظر عن نظرية المؤامرة التي شاعت حول الموضوع، ومدى مصداقية قيام تنظيم القاعدة بتنفيذها، فإن التنظيم وزعيمه في ذلك التوقيت قد أعلنا صراحة تبنّي عملية الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك، وقد ترتب على ذلك ما ترتب من دخول أميركا إلى المنطقة مرة أخـرى، بعدما خرجت بقواعدها تقريبًا منها في أعقاب تفجيرات الخُبر في التسعينات تحت وطأة ضربات هذا التنظيم أيضًا، أي تنظيم القاعدة، واستطاعت ببراعة أن تضع يدها على أكبر بركة نفط بالعالم، وهي الاحتياطي النفطي العراقي عبر عملية معقّدة من التعاقدات وعقود الخصخصة والمشاركة في الإنتاج بين الشركة الوطنية العراقية، وبين الشركات الأجنبية، التي بالطبع ليس مصادفة أنها أميركية.

واتخذ التنظيم طورًا دمويًا كبيرًا، وفتح صفحة سوداء ملطخة بالدماء الطائفية عندما دعا أبو مصعب الزرقاوي ـ ربيب أسامة بن لادن ـ إلى قتال وقتل المخالفين في العقيدة والفهم الوهابي الذي كان يعتنقه، وجاوز شيخه في آرائه التي كانت لا تكفّر الشيعة ولا تدعو إلى قتالهم، وكانت نظريته تتوجه نحو قتال البعيد، وبدأ التحوّل في فكر التنظيمات التكفيرية نحو قتال القريب المخالف مع مرحلة الزرقاوي في العراق، وتحت عنوان قتال الأميركان ومن يعاونهم، استهدف الزرقاوي الأميركان والسنّة من أبناء الصحوات والشيعة أيضًا، ورأينا أهوال التفجيرات وبحار الدماء المسكوبة، والأرواح المزهقة عبر التفجيرات اليومية والتي نراها ممتدة حتى الآن، حتى بعد مقتل أبي مصعب الزرقاوي.

وكنتاج مباشر لمنهجه الذي يطابق فكر الخوارج نسجت داعش

نسجها، وبدأت مقدماتها في الظهور، واتضحت معالمها شيئًا فشيئًا، ولم يستطع أيمن الظواهري أن يملأ فراغًا تركه زعيم القاعدة المؤسس، فأصبح في العراق تنظيمات مارست القتل وسفك الدماء باسم الدين، إلى درجة أن أيمن الظواهري أصبح مجرد منظّر من الدرجة الثالثة، لا يلبي طموحات تلك التنظيمات، ورأت دول إقليمية بعد مواجهة حزب الله والكيان الصهيوني الإسرائيلي الغاصب، فضلًا عن أميركا وحلفائها وإسرائيل نفسها، أن حزب الله لم يهزم أبدًا في مواجهة إسرائيل، وأن قوته تعاظمت، وثقته وسيطرته تأكدت، ولم يعد من الممكن المخاطرة بمواجهة إسرائيل له وحدها وإلا ستكون نهايتها فيها، وفي الوقت التي وقفت الأنظمة العربية الرجعية ضد حزب الله وأسمته مغامرًا، وكانت تدعو إسرائيل إلى عدم إيقاف الحرب حتى القضاء على حزب الله، وجدت تلك العروش المهترئة نفسها أمام قيادة فذة فتية تقول لهم، نحن مغامرون، لا نريد منكم دعمًا، وعلى مدى 33 يومًا من القصف والتدمير والقتل المتلفز، صرخت إسرائيل ومعها أميركا وقادة إقليميون بوجوب وقف القتال، الذي توقف لإنقاذ إسرائيل من براثن حزب الله، الذي فتك بقواتها ودباباتها وأسقط طائرات مروحية لها، وأفشل إنزالات جوية قامت بها، فلم يعد بالإمكان فعل شيء، في مواجهة حزب الله إلا وقف الحرب، فكل يوم تجرح فيه إسرائيل، ليس في مصلحة بقائها ككيان يقوم على سمعة وقوة الجيش الصهيوني، الذي مرّغ حزب الله أنفه في التراب.

وقفت سوريا وإيران وحدهما بصدق وبعض الدول العظمى أيضًا، مع حزب الله في مواجهة العدوان، وكانت قطر وتركيا تقومان بدور ظاهره المساندة لحزب الله، وباطنه بدت حقيقته فيما بعد، وبدا واضحًا الآن بكل تأكيد، وجدت القوى العربية الرجعية ومن تحالف معها في سوريا، سببًا لقوة ومنعة حزب الله، وتأمين خطوط الإمداد الاستراتيجي بينه وبين الجمهورية الإيرانية، فضلًا عن كونها عمقًا استراتيجيًا عسكريًّا وسياسيًّا

واقتصاديًّا واجتماعيًّا أيضًا، يحتضن جمهور المقاومة الذي هُجِّر إلى سوريا ومناطق بلبنان تحت وطأة القصف العشوائي، والتدمير الممنهج من قبل العدو الصهيوني، ووجدت بعقلية البداوة وفقر العقول، في شخصية الرسول بشار الأسد، عدوًا وندًا وخصمًا لمجرد أنه تلفظ على منابر سورية إعلامية وبمجلس الشعب السوري، ألفاظًا اعتبرها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز إهانة له.

ساءت العلاقات بين السين سين إلى الأبد، وتحوّل الحليفان وبأمر عمليات أميركي صهيوني أيضًا، وهابي من أجنحة حكم داخل النظام السعودي، مرتبطة ارتباطًا لا يقبل التجزئة بهذا الحلف، تحوّل النظام والشعب والرئيس السوري على رأس كل هؤلاء إلى هدف يرميه الجميع ويبتغي ويطلب رأسه كل هؤلاء، والسبب الحقيقي كان هو عقابه وعقاب حزب الله، وتقليم أظافر الحزب إلى الأبد وخنقه وتطويقه، وحصره في النطاق الضيق لجغرافيا لبنان ومناكفاته الداخلية، وبالتالي قطع الطريق على الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله من صنع انتصارات وإلقاء خطابات قرينة بتلك الانتصارات، تلهب مشاعر عوام العرب والمسلمين، ولو كانوا مختلفين عنه في المذهب، فقد رأوا فيه خصمًا يخشون كلماته وبلاغته قبل صواريخه، فكان أن فتحت أبواب الجحيم من كل حدب وصوب في مواجهة سوريا لهذا الغرض، فصدرت الفتاوى وجيّشت الجيوش، وجُهّز المقاتلون، وأرسلت الأسلحة، وفتحت الحدود، واشتركت مجموعة دول في هذه العملية الإجرامية الكبيرة التي فتحت على سوريا ومعها العراق أوسع عملية دموية شهدها التاريخ حتى الآن، والنتيجة هي، صمود النظام السوري ورئيسه وحزب الله وقيادته وحلفائهم من إيران إلى روسيا إلى الصين وغيرهم في مواجهة حرب عالمية كونية شرسة تدور رحاها بأدوات من لصوص، وسلّابين وشذاذ آفاق من كل بقاع الأرض أتوا إلى سوريا ليروا عطشهم للدماء، هذا ما حفّز الحركات التكفيرية من

عوامل إقليمية استخدمتها لتصل إلى هدفها، وخاب مسعاها ولم يتحقق ما أرادته، صحيح أنه شرّد كثير من الشعب السوري، ودمرت مقدرات الدولة السورية، وكذلك استولى التنظيم المسمى داعش على مساحات كبيرة من أراضي الدولتين السورية والعراقية، ولكن لم يتحقق هدف المعركة أبدًا، فلم يسقط الجيش السوري ولم يسقط النظام كذلك، ولم ينقطع خط الإمداد الاستراتيجي بين حزب الله وإيران، ولم تنتهِ انتصارات الأمين العام لحزب الله؛ بل انفتحت أمام قواته آفاق جغرافية جديدة وواسعة، خارج الحيّز الجغرافي اللبناني الضيق، وأصبح له رئة كبيرة وواسعة تضخ إلى الداخل اللبناني في أوصال حزب الله قوة ومنعة ورصيدًا من انتصارات في مواجهة المد التكفيري، الذي كان السيد حسن نصرالله أول من قرأ ملامحه وحذّر منه، وراقبه ودرس حالته واستعدّ له وعلم أنه مستهدف وحزبه منه، فخرج إلى قتاله دفاعًا عن نفسه وعن قضيته، وعن خط الدفاع الأخير، الذي يفصله عنه وهو الدولة السورية، واستطاع أن يقرأ سريعًا أن إسرائيل تقف له بالمرصاد، وتريد تحيّن لحظة ضعفه للاستفراد به وحيدًا، تحقيقًا للحلم القديم، الذي أثبتت الحوادث أنه أصبح صعب المنال، يرقى لدرجة الاستحالة، وبالتالي فإن معضلة الطرف المحارب والمواجه لمحور المقاومة بالمنطقة، هي كبيرة وعويصة جدًّا، وهم يرون بأمّ أعينهم المفتوحة عن آخرها خصمهم العتيد يتمدد ويكسب أرضًا جديدة، ويؤشّر بإصبعه الذي يغيظهم ويخيفهم في آن معًا ما زال قادرًا على صدّ الهجوم وتوجيه الرسائل، وينسب إليه كل منصف حتى أعداؤه أنه مسؤول عن منع سقوط النظام السوري والجيش السوري تحت وطأة المد التكفيري الإجرامي.

المحور الثالث: أسباب وأساليب تجنيد الشباب في التنظيمات التكفيرية: نظرة خاصة إلى مصر

لا شك في أن أسبابًا كثيرة عقدية وفكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية تحيط بعملية تجنيد الطاقات وتجييش الشباب، لصالح

تلك التنظيمات الخطيرة، التي درست أحوال المجتمعات العربية التي استهدفتها، ونظرت إلى اختراقها، ووضعت برامج فكرية وعقدية، دعمتها بأطر اجتماعية واقتصادية وسياسية أيضًا، وأقامت لنفسها تنظيمًا يحكم بتلك النظريات، ويعمل على كسب الجديد والأحداث في كل القطاعات.

إن الحالة السياسية التي حكمت البلدان العربية طوال عقود خلت، اتسمت بالقهر والظلم والاستبداد والفساد، وغياب العدالة، وبالتالي سحق الفرد العادي لصالح فئات عليا من المجتمع، أصحاب الحظوة والنفوذ المقربين من الحكم الفاسد، بالتالي وكنتيجة حتمية سيغيب الفكر الديني النموذجي والمستنير؛ لتكتمل منظومة الفساد، التي لا يمكن أن تحيا بدون غياب المفهوم الحقيقي للدين، وسواد قشور محله، وسيطرة فقهاء السلطان على المشهد الرسمي ومنْع غيرهم من الحديث إلى الناس وتوجيههم، ضمانًا لاستمرار العروش وسيطرتها أمدًا طويلًا على مقدرات الشعوب بغير أن تسمح أبدًا بأي تململ، أو محاولة لرفع الرؤوس، مع التنكيل بالمعارضين أشد تنكيل، لكي يكونوا عبرة لمن تسوّل إليه نفسه ارتكاب، أي محاولة للمطالبة بالحقوق المشروعة للشعوب المقهورة.

إن تلك الحالة الشرسة التي سادت المنطقة، واستخدمت فيها المعركة مع إسرائيل لتبرير سيطرة الأنظمة العسكرية التي تحولت لكابوس ببلداننا، مع ما يوازيها من أنظمة رجعية متخلفة، وتزايد إحباط الشباب، وبطالتها، وتأخر سن الزواج، وعدم وجود فرص للترقي بالحياة داخل أوطانهم، وضياع حقوقهم في مواجهة الدولة ومن يمثّلها بالشارع، لأتفه الأسباب، وإحساس المواطن العربي أو الشباب أنه غريب بوطنه، خائف من البوح بأي اعتراض مشروع على حالته، وحالة أقرانه، في الوقت الذي ينقل إليه الإعلام حالة بلدان متقدمة، فضلًا عن صور وأفلام ومسلسلات تنقل واقعًا مزيفًا داخل بلاده من نجمات وممثلات آيات في الجمال وقصور شاهقة وسيارات فارهة لا يحلم أن يمتلك يومًا صورة فوتوغرافية

لأي منها يعلقها على جدار غرفته المتهالك، مع وجود نزوع فطري للتدين لدى العرب والمشرقيين، وإجمالًا مع حالة الإحباط تلك فإن المرء يهرب للدين كأصل يجده ملاذًا ليخفف إحباطه، وإحساسه بالقهر واليأس ويلجأ إليه فيجد العون والراحة، ومن يتلقفه في غياب الفكر الديني المؤصل والنموذجي، والذي غيّب عمدًا قبل عقود لمنع نهوض الشعوب في وجه الأنظمة الجائرة، يجد شيوخ الفتنة والضلالة الممولين وهابيًّا وسعوديًّا وخليجيًّا بكل قوة، والجاهزين بأفكارهم وفتاويهم، وتزيينهم للشباب جنات الخلد والحور العين الذين هم أجمل من الممثلات الفاتنات اللاتي يملأن الشاشات، وسيسكنّ القصور الفارهة التي لا عين رأتها ولا خطرت على قلب بشر، فيندفع الشاب بكل حقده على المجتمع والمظالم التي حاقت به، والقهر والحرمان، والرغبة في طلب ما عند الله، متوّهمًا أنه يرضيه، ويسعى في طاعته، بطلب قتل أخيه المسلم، أو غير المسلم غير المحارب المعصومة دماؤه، فنرى ما نشاهده من أهوال لا مثيل لها.

أما مصر، فهي خزان بشري هو الأكبر بالمنطقة وشعبها عاطفي، يتأثر بسهولة، ويمكن توجيه طاقاته الكبيرة عبر العاطفة والحمية الدينية أو الوطنية، والشباب هم النسبة الغالبة من سكان مصر، ونظرًا إلى موقعها وإمكانياتها وقوتها التاريخية، ووسطيتها المعروفة بها، وتعداد سكانها الكبير، ومستوى تعليم سكانها، فإن أي مدقق متابع لما يحدث بالمنطقة، يدرك وجود غرفة عمليات خلفية واحدة مكونة من أجهزة أمن ومخابرات إقليمية وعالمية، ترسم بدقة وتنقل الحرائق بشكل مدروس، وبتوقيتات تشي بأن ثمة قدرًا من القيادة والسيطرة، ورغبة واضحة في توصيل تلك الرسالة إلى أفهام سكان المنطقة، ومحاولة هزيمة نفوسهم بمفهوم بث الرعب المسبق، وهو ما يتبدّى في كل الإشارات التي تستفاد من فيديوهات القتل والحرق والإغـراق والذبح، والسبي وغيرها التي تمارسها تلك الجماعات وتعلنها وتبثّها بقوة وفاعلية، وتتصاعد بالشكل الذي يجعل

المتلقي يتأكد أنها ليست مجرد حالات فردية متفرقة في بلدان مختلفة؛ بل هي مترابطة ومتماسكة ومتلاحقة ومقصودة ومتعمدة، فهي أساليب استقطاب، ومن ثم إغراء في الالتحاق بتلك التنظيمات بحيث يخشى أي شاب في الخروج عليها بعد التحاقه بها، وبغير خطاب ديني مستنير يصعب تصور خروج أي شاب التحق بتلك التنظيمات عليها، إلا في حالات نادرة، وغالبًا ما تنتهي بفشله، ثم بقتله وجعله عبرة لغيره كي لا يفكّر أن يقوم بما فعله غيره.

إن مصر ومع تغلغل الحركة السلفية التكفيرية فيها وبدء استهدافها بسلسلة عمليات نوعية خطيرة، تهدف إلى تأكيد مفهوم قدرة تلك التنظيمات على الوصول لأي شخص أو مكان تستهدفه، مع وجود عوامل الإحباط بكل أسبابها لدى الشباب أو غالبيتهم العظمى بمصر، وسواد الفكر الديني التكفيري عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وغياب كل فرصة للحصول أو الوصول إلى خطاب ديني منهجي مستنير، وانسداد الأفق السياسي وإعادة إنتاج وجوه من رموز نظام مبارك مع بعض التعديلات، كل ذلك يجعل مصر في خطر كبير وداهم، ويجعلها الخزان الأكبر للتجييش والتجنيد لتلك التنظيمات؛ إذ إن سياسة دول الرجعية والممالك المهترئة بالمنطقة، تقوم على فلسفة ضخ دماء الآخرين في عروقها لكي تحيا هي، وبما أنها صارت مستهدفة من أبنائها في الداخل بعدما تشبعوا بالفكر الضآل والمنحرف، الذي ما زالت تغذيهم به في كل مراحل التعليم، وعبر وسائل الإعلام، وبما أنها تفضّل أن تيسّر الطريق لمن يريد من أبنائها للذهاب إلى ميادين القتال لتتخلّص منهم، ولا تسمح لمن ينجو منهم بالعودة إليها، وبما أنها تتخذ قضية القتال والتقاتل عبر التكفير لتسود إسلاميًّا، وتبقى كما تزعم منارة الإسلام، فإنها بحاجة لجنود تجيّشهم؛ ليكونوا وقود تلك المعارك، التي ستظل تذكيها لا محالة مهما أعلنت أنها ضد داعش والتكفير، وستكون اهتمامات إدارة تلك التنظيمات،

التي هي ضالعة فيها بكل مسؤوليها لا استثناء منهم ولا بينهم، مصوبة على مصر، الخزان البشري الضخم الجاهز بكل ظروفه لتجييشه للمعركة الكبرى بالمنطقة، وأيضًا الجاهز إذا ما اتُخذ القرار بتخريب مصر، أن يقوم بهذه المهمة، لصالح تكبيل وتركيع مصر، وإخراجها خارج سياق تاريخها ودورها نهائيًّا؛ خدمة للمشروع الأميركي الصهيوني الخليجي التفتيتي أصلًا، والذي لا يخدم إلا ممالك الخليج المفككة أصلًا، وبالتأكيد في خدمة إسرائيل.

فمصر خطر على نفسها وعلى محيطها، إذا ما تركت لمصير أسود كهذا، وهو ما يدبّر لها ومجرد التفجيرات المتلاحقة والاستهدافات المتتالية، ليست إلا إرهاصات ومقدمات لكل ذلك، ويجب على المنظرين الذين يعملون في تحليل هذه الحالة، والقادة العاملين لمقاومتها أن يمدّوا يد العون لمصر لئلا تنزلق في هذا المنزلق والأتون المستعر، الذي إن حدث لا قدّر الله لن يبقي ولن يذر، وسيكون حل الأزمة مستعصيًا، وهو ما نوقن أنه يمكن استدراكه والعمل على احتوائه من منطق الحلول التي سنعرض لها في المحور السادس والأخير من هذه الدراسة.

المحور الرابع: سبل مواجهة هذا الفكر وتفكيكه وإحلال البديل النموذجي فكريًّا وعقديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وإعلاميًّا واقتصاديًّا وقانونيًّا وإظهاره

بعد تحصيل تلك الوقائع، وتشخيص المعضلة الجسيمة والأزمة الكبيرة التي تواجه الأمة الإسلامية والبلدان العربية؛ بل والعالم أجمع، فإنه يمكن القول إن الخلاصة من ذلك التحليل، أن ذلك الفكر عدائي وشرير، واستئصالي دموي، ينتهج عقيدة وفكر الأرض المحروقة، والتنكيل بالخصوم إذا ما ظفر بهم، وغلب وتفوّق على أعتى الجبابرة التاريخيين في درجة الدموية، واستحلال حياة وأعراض المخالفين، وأنه لما يمثله هذا

التكفير لا يمكن أن يكون للبشرية السوية حياة تحياها بجانبه، ولو ارتضته تلك البشرية في عمومها، وتقبّلته فإن لها أثرًا جانبيًّا ضارًّا، لا يتقبّله ذلك الفكر، ويسعى إلى صياغتها على هواه، أو حسب ما يراه صائبًا، مما اعتقده صحيحًا من الدين.

والهدف من هذا المحور هو الوصول إلى نتيجة مفادها أن هذا الفكر القديم العائد في ثوب معاصر، وبكل أدوات التكنولوجيا، لا يمكن أن يستقيم حال شعوب المنطقة معه إلا باستئصاله، وقطع دابره على كل الصعد وجميع المجالات وبكل قوة، ووفقًا لمناهج وآليات منضبطة، أو على الأقل العمل على حصاره في أضيق نطاق بحيث يكون فاشلًا، وغير قادر على التدمير والقتل وسفك الدماء وتوزيع الآمنين.

إن المواجهة العسكرية والأمنية ضرورية وحاسمة في مواجهة المتقدمين للقتال في ساحات المواجهة، ولكن حتمًا ليست قادرة وحدها على إنهاء هذه الحالة الإنسانية الشاذة والمتفاقمة نتيجة كل العوامل التي سبقت الإشارة إليها، مضافًا إلى ذلك يجب أن ينتبه القائمون على مواجهة هذه الحالة، على أنها تعبّر عن مشروع كبير لحكم المنطقة، ووضع كامل مقدراتها تحت يدها، وبمعاونة إقليمية وغربية ومصالح متقاطعة سبقت الإشارة إليها، قد لا تستطيع السيطرة على كامل حركات وسكنات كيان مسخ هجين مثل هذا الوحش الذي أطلقوه في المنطقة، وهو سيطالهم بكل تأكيد، بدرجة ما، من داخل أراضيهم حتمًا هذا ما سيتحقق.

إن مواجهة المشروع العقدي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك التنظيمات التكفيرية، وخصوصًا تنظيم داعش، لا يكون، بأسلوب رد الفعل؛ بل يجب أن يكون رد الفعل لمواجهة الحوادث المتلاحقة والمتلاطمة، ومواجهته بخطة متكاملة، وبمشروع يطلقه المحور الذي آلى على نفسه مواجهة هذا الفكر المنحرف والإجرامي في المنطقة، وهو

المحور الذي يستهدفه هذا التنظيم، ومن يقف خلفه ممن يغذّونه ويمولونه، ويشغّلونه، ويستثمرون نجاحاته، ويغطّون فشله أو تعثّره في محال أخرى.

آن لمحور المقاومة وحلفائه بالمنطقة والعالم أن ينتجوا من بينهم مشروعًا إنسانيًّا متكاملًا عقديًّا وحدويًّا، متعايشًا مع الآخر يقدّم النموذج الصحي للدين الإسلامي في كل نواحي الحياة بلا استثناء؛ ليقدموه سائغًا متكاملًا للشباب والشابات والمجتمعات، مما يساعد على خلخلة وتفكيك بنية الإرهـاب التكفيري وسحب البساط من تحت أقدامه، التي تجد لها محلًّا دومًـا في غياب المشروع المقابل، القادر على مقارعته وهدمه، ومزاحمته وإخراجه من المعادلة تمامًا، ولا يمكن أبـدًا أن يظل مشروع المقاومة الكبير والعظيم مقتصرًا على تقديم الحل العسكري والدفاع عن النفس في مواجهة الذبح على الهوية والقتل وسفك الدماء، واستحلال الحرمات، ولا يقوم مبتدرًا بطرح المشروع المتكامل الذي من شأنه كشف الشُّبَه العقدية لدى عوام المسلمين عن معتقدات أتباع المذاهب الإسلامية، والتأصيل البيّن لبطلان عقيدة الخوارج، وليس مجرد إطلاق الصفات والنعوت عليها بلا تنظير أو تأصيل، هكذا فقط يستطيع أهل المنطقة أن ينجوا من هذه المهلكة التي تجد قوتها في الجهل والإحباط وغياب المنهج المتكامل والمشروع النموذجي في مواجهة مشروع موجود وقائم، تجيّش له الأموال والرجال والنساء والأسلحة والإعلام، وسياسات دول.

نحن على ثقة أن أولـي العلم والحكم من قـادة ورجـال العرب والمسلمين يقدرون على أن ينتجوا بما لديهم من مقدرات ووعي كبيرين، أن ينتجوا ذلك المشروع إيجابيًّا وبشكل متكامل، وتجييش الطاقات له، في نموذج نهضوي إنقاذي دفاعي لهذه الأمة، لإنقاذ دينها وأهلها، وكفّ أذى شرذمة تتمدد وتجد في غياب ذلك المشروع الوحدوي النموذجي المتكامل، مصدر قوتها، وفي وجوده وإنتاجه نموذجيًّا ستلقى تلك الظاهرة اندحارًا، وتراجعًا وانزواءً، حتى يحين أجل فنائها.

المحور الخامس: التقاضي الدولي لمواجهة داعمي الخوارج الجدد:

لا شك في أن تلك الحالة الشاذة التي أنتجتها دول وممالك وأجهزة استخبارات معلومة ومعروفة، والأدلة على تورطها في تمويل وتجهيز وتسهيل مرور المقاتلين الأجانب الذين دخلوا إلى الأراضي العراقية والسورية والليبية وغيرها، وأمدّتهم بالفتاوى الرسمية والإعلام الذي شكّل الغطاء لهم، وأضفوا الشرعية والمشروعية الظاهرية على ما ارتكبوه ويرتكبونه صباحًا ومساءً، إن تلك الحالة، في حد ذاتها هي ارتكاب مسؤولي تلك الدول لجرائم الجنايات الكبرى المجرمة وفقًا لمبادئ القانون الجنائي الدولي، ولنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي جرائم العدوان والحرب والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، إنه وإن كان من الصعوبة بمكان تحريك الدعاوى الجنائية عبر المحكمة الجنائية الدولية، بسبب كون معظم تلك الدول ليست أعضاء بالمحكمة، ويستلزم إحالة من مجلس الأمن ليتحرك المدعي العام للمحكمة، إلا أن ثمة صلاحية للمحاكم الأوروبية للنظر في جرائم ضد الإنسانية ترتكب ضد أبرياء ولم تقع على أراضيها، وكذا تمد اختصاصها للنظر في جرائم الجنايات الكبرى الأخرى.

إن نقل الصراع بين العقول الفقهية القانونية العربية الداعمة لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها من مرتبة توثيق جرائم الجنايات الكبرى والتنديد بها إلى مستوى تشكيل هياكل وتكوينات قادرة وكبيرة تدعمها جهات، ودول معنية في مواجهة الاستكبار والإجرام الممنهج الذي يعربد طليقًا في المنطقة، ولا تكفي القوة المسلحة في مواجهته ولا تقدر على مواجهته في كل حين وآن، وإن نقل ذلك الصراع إلى مرتبة التقاضي الجنائي الدولي والمدني الدولي وملاحقة مسؤولي الدول الذين تورطوا في ارتكاب هذه الجرائم كلها، وتسببوا في معاناة شعوب وتهجيرها

ولجوئها وتشريدها وتدمير مقدرات بلدان بأكملها، تسبّبًا مباشرًا، تأسيسًا على نظرية المشروع الجنائي المشترك، فمن دعموا وسهلوا وجهزوا ومرّروا هؤلاء وأفتوا لهم، كانوا يعلمون سلفًا ماذا هم فاعلون بالبلدان التي غزوها، وفرّقوا شمل أهلها وأبادوا إمكانية العيش الآمن فيها.

إن العقلية التي تدير عملية الانتقام والحقد البدوي الجاهلي تجاه كل من يصرخ ويقف في وجه الظلم بالمنطقة يكون جزاؤه الحرب والاستهداف، إما بشكل مباشر كما حدث في اليمن، وإما بالواسطة كما حدث ويحدث بسوريا والعراق وليبيا وغيرها، والدور يأتي على مصر المستهدفة رويدًا رويدًا.

إن حكومات ومسؤولي المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات والأردن، وتركيا، يجب أن تدرس تمامًا كيف تطال مسؤوليهم يدي العدالة الدولية وبأي ثمن، ولن يكونوا أصعب أو أقدر أو أكثر حصانة، من قادة الكيان الصهيوني في ملاحقتهم عبر المحاكم الدولية الأوروبية المختلفة، غاية ما هنالك هي أن تؤمن القوى المقاومة بجدوى هذا العمل وتعتمده سبيلًا مقاومًا ناعمًا لمواجهة هذه الحالة والدول التي تسأل عنها، أملًا في فرملتها وكف أذاها وحصارها داخل حدودها.

إن الوقوف صفًّا وإعلاء الصوت عاليًا، وتكوين حلف قانوني فقهي حقوقي يجمع فقهاء ومحامين متخصصين يتقدمون الصفوف، لفتح جبهة عالمية في مواجهة تلك الدول بدعوى مقاضاتها دوليًّا، والضغط بكل سبيل للنفاذ إلى ذلك لعقد الاختصاص للمحاكم الأوروبية المختلفة عبر ضوابط الاختصاص التي تضعها، إن ذلك كله مع دعم ظاهر وتبنٍّ واضح من قادة ودول محور المقاومة في المنطقة والعالم قادر بيقين أن يدحر قوى الاستكبار مع ما يلحق به من أدوات، وسبل مواجهة ذكرناها في المحور السابق.

خاتمة: بعد نهاية هذه الدراسة فإنها بالتأكيد قاصرة عن بحث كل أوجه ومحاور الموضوع الهام والخطير ولكنها، كافية في معرض مقامنا هذا، مضافًا إلى ما أدلى به الأساتذة المتخصصون الكبار الحاضرون من آراء وأفكار ضمنّوها أو راق عملهم، ونأمل في أن تجد الأفكار المهمة التي وردت في تلك الدراسات كلها سبيلها إلى التنفيذ تحصيلًا للفائدة، على أننا لا ننسى ولا يفوتنا أن نؤكد، أن بيروت أمّ الشرائع، عاصمة المقاومة التي تحتضن حالة الصمود العظيمة التي تقف في وجه هذا الفكر الإجرامي والعدو الصهيوني في آن معًا بامتياز، بيروت هذه هي المؤهلة لإطلاق المشروع النموذجي المتكامل للأمة وللمنطقة، وهو ما نتمناه ونأمل أن نراه في القريب.

كيف هزم لبنان بوحدة شعبه وجيشه ومقاومته الإرهاب التكفيري، ولماذا؟

الدكتور طراد حمادة[1]

كان الإرهاب التكفيري يحسب أن لبنان بلدًا سهل المنال، وأنه يمكنه السيطرة عليه وإيجاد موقع له على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، محصّنًا بالسيطرة على وادي البقاع وسلسلة جبال لبنان الشرقية والغربية، ويكون له السلطة القادرة على تهجير اللبنانيين من أرضهم وتشريدهم إلى بلدان أخرى، وإسقاط النظرية اللبنانية وتجربتها الواقعية في العيش المشترك بين المسيحية والإسلام وكذلك بين المذاهب الإسلامية المعتبرة من أهل السنّة والشيعة.

وعليه، فقد بادرت حركات الإرهاب التكفيرية إلى إقامة مراكز لها في جبال الضنية منذ سنوات، وفي الشمال اللبناني والبقاع الغربي ومدينة صيدا والمخيّمات الفلسطينية، مضافًا إلى بعض أحياء العاصمة اللبنانية بيروت، هي مراكز أقرب إلى الحركات الدعوية في الظاهر، والعمل السرّي على التدريب وجمع السلاح والسيطرة على مناطق محدودة، في الجبال العالية وفي أحياء المدن الفقيرة وأزقة المخيمات الفلسطينية الرازحة تحت وطأة الحرمان والفقر.

---

(1) أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

لاقت هذه الخطة في بدايتها إهمالًا من السلطات الأمنية، كما استفادت من التنافس السياسي الوطني بين القوى والأحزاب السياسية، ومن حرية الإعلام وحق التعبير وحصانة المساجد والمدارس الدينية، وتراخي علماء الدين عن متابعة مهمة الهداية والتبليغ، إلى الاشتغال في سياسات التفرقة والتنازع. كما لاقت اهتمامًا إقليميًّا تمثّل برفدها بالمال والغطاء السياسي؛ لإكمال مشروعها شديد الخطورة.

كان لبنان، في استراتيجية حركات الإرهاب التكفيري بلدًا صالحًا للإيواء، وبناء حاضنة شعبية تنشأ في أحوال الحرب، كما أنّ الجغرافيا اللبنانية، تتفق مع بحث هذه الجماعات عن مناطق جبلية محصّنة ضد القصف الجوي، مؤهلة لتدريب العناصر وحمايتها من رقابة أجهزة الأمن، وتناسبها أيضًا في ذلك الأحياء المكتظة بالسكان، الرازحة تحت ركام الفقر والتخلّف التنموي والتربوي، يضاف إلى ذلك التركيبة اللبنانية الاجتماعية التي تسمح على وجه الدقة بمحاربة الكفار الصليبيين والمرتدين من المسلمين الشيعة. كما يسمح الساحل اللبناني، باستقبال أعداد المتطوعين الأجانب في صفوف الحركات التكفيرية، واستيراد السلاح والعتاد والأموال، ومساومة القوى الدولية من موقع القوة؛ لأن لبنان على حدود فلسطين، ولا بد للغرب المشغول بحماية كيان الاحتلال من مساومة القوى المسيطرة، مقابل هدوء الجبهة مع العدو الصهيوني، مضافًا إلى ما تحصّله من تعاون مع هذا العدو، كما هو عليه الأمر في الجولان السوري المحتل.

تمكّن الإرهاب التكفيري من تحويل لبنان إلى منطقة مستهدفة في استراتيجية خراب الدول والعمران وإشاعة فوضى القتل، وإرهاب الجماعات والأفراد، والنيل من هيبة مؤسسات الدولة السياسية والأمنية، وقد بكّر في تنفيذ خطة الاستهداف وجعلها تحت عنوان خاطئ هو: نصرة أهل السنّة في لبنان، ودعم أهل السنّة في سوريا ومقاتلة الصليبيين والشيعة، ولعلّ الأحداث المتلاحقة منذ بداية الألفية الثالثة، في جبال الضنيّة وفتنة

حروب طرابلس وظاهرة أحمد الأسير، وحرب عبرا، وعمليات الاغتيال السياسي وإرهاب الآمنين من المواطنين الأبرياء في شوارع العاصمة بيروت وبقية المدن في البقاع والشمال، مرورًا بحرب نهر البارد، والسيطرة على زواريب وأزقة مخيم عين الحلوة، وإرسال المقاتلين إلى سوريا وحتى إلى العراق، وتشجيع عمليات الانتحاريين بالسيارات المفخّخة، وإطلاق الصواريخ على المدن والبلدات اللبنانية، والاستفادة من حرية نقل الأموال وقوانين السرية المصرفية، لجلب المال من الخارج، واستغلال النزوح السوري ومساعدة النازحين، وأخْذ عرسال وجردها رهينة، وفرض السياسات على أهلها، وكذلك بعض قرى عكار والبقاع الغربي، كلها عمليات كانت تسعى إلى السيطرة على الأرض اللبنانية، وتدمير الإنسان والبنيان، من الدولة إلى ثقافة الكيان، إلى بسط النفوذ والسيطرة والتأمين.

كانت خطة الجماعات الإرهابية التكفيرية، تجمع على خارطة غرفة عمليات واحدة الأوضاع في كل من لبنان وسوريا. ووضعت في استراتيجية السيطرة العسكرية الميدانية، خطة، تقوم على النفاذ من الحدود الشمالية ـ الشرقية بين لبنان وسوريا إلى البلدين، كما هو الحال الجاري على الحدود بين سوريا والعراق، حيث تعتبر السيطرة على جانب من الحدود في سوريا عاملًا مساعدًا للسيطرة على القسم المجاور من العراق، وتكون المعركة مفتوحة على خارطة عسكرية واحدة تتبادل الأدوار في الدعم والمساندة على قاعدة وحدة المعركة في الميدان، وعليه كانت السيطرة على منطقة القصير، مقدّمة للتوسع إلى السلسلة الشرقية وقاعدتها عرسال، وإلى السلسلة الغربية وقاعدتها المناطق المشتركة بين جرود الهرمل وعكار، كذلك طرابلس وما يتبقى في منطق القواعد العسكرية من جهد لقوات محاربة تسيطر على الحدود اللبنانية ـ السورية من أسباب تمنع بسط سيطرتها على الساحل والداخل اللبناني، وصولًا إلى العاصمة بيروت

كما حصل هذا الأمر في السيطرة على المحافظات في العراق، ومحاصرة بغداد، وعلى المحافظات في سوريا ومحاصرة دمشق.

كانت الخطة الاستراتيجية للحركات الإرهابية واحدة ومترابطة في مخططاتها في لبنان وسوريا. وتبدو متقنة من حيث إن السيطرة على وادي العاصي من الحدود التركية إلى جسر الشغور وحمص وحماه، إلى منابع العاصي في الهرمل تمسك بالحواضر السورية المتاخمة لحدود البادية، وتسمح له السيطرة على الجبال المحيطة بوادي العاصي بالنفاذ إلى المدن الساحلية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط. تلك كانت استراتيجية الغزاة على مرّ التاريخ، في محاولة بسْط نفوذهم على حاضرة وادي العاصي، والتي شهد تاريخها حركة من الهجرات المتتابعة، لأبرز الفرق الدينية والجماعات الثقافية والاثنية في التاريخ القديم، من هجرات المسيحيين الموارنة إلى المسيحيين الأرمن وفرق المسلمين الشيعة من الإمامية والإسماعيلية مضافًا إلى العلويين الفرقة الإمامية التي دفعت أثمان هذه الهجرات.

إن أصولًا مشتركة تجمع بين العائلات الشيعية في مناطق الفوعة والنبل والزهراء وحلب وحمص وحماه، وبين العائلات في منطقة الهرمل على وجه الخصوص، مما يكشف أن مسار الهجرات كان يحصل في السابق على قواعد تفرضها الجغرافيا التي لا تتغير، في قواعد الحرب مهما تغيّرت الاستراتيجيات، كان واضحًا أن كل الغزوات التي شهدتها مناطق وادي العاصي، دفعت بالسكان إلى اتخاذ مواطن دفاعية لها في جبال لبنان ومدنه الساحلية القريبة من السفوح، وأن هذه الجبال عصمتها من حملات البطش والقتل، لقد سقطت كل الغزوات على وادي العاصي، في التناسق المتين بين حرب الجبال والقتال على ضفاف الأنهار وفي الأودية كثيفة الأشجار، وهذا ما حصل في الحرب الدفاعية اللبنانية ـ السورية على الإرهاب التكفيري.

إن خطة الحركات الإرهابية التكفيرية تهدف للسيطرة على حاضرة العاصي وجبال لبنان والساحل السوري اللبناني. وجعلت عنوان هذه الحرب القتال ضد المرتدين الشيعة والصليبيين المسيحيين من أرمن ولبنانيين وسوريين موارنة وأرثوذكس، وهم غالبية مسيحيي الشرق؛ وذلك تحت عنوان الدفاع عن مصالح أهل السنّة، وردّ الظلم عنهم، هذا الشعار الذي تحوّل إلى إعلان الخلافة الإسلامية عند داعش، فيما بقيت مجموعات أخرى ترى في أمر الخلافة، محصّلة لبسط السيطرة على بلادها في سوريا؛ للخلاص من حكم بشار الأسد، وفي لبنان لضرب المقاومة اللبنانية، وانشقاق النظام اللبناني الذي يحميه، وفق نظرها، ما تسميه الجيش الصليبي المسيحي.

في هذه الناحية، ناقشت بدعوة من المركز الاستشاري للدراسات مجموعة تهتم بأمر الأزمات الدولية، وكانت مؤلفة من مدير المؤسسة في سوريا، وهو خبير في سياسات المنطقة، وخبير آخر في الحركات الإرهابية يسميها جدلًا الجهادية، وسيدة تهتم بما تسميه الحركات الإسلامية السنّية.

وما لفتني أن خبير الحركات الإرهابية يدافع بطريقة ملفتة عن ما يسميه الإرهاب المعولم وهو داعش، والإرهاب صاحب المهام المحلية الوطنية ومثاله جبهة النصرة. فيما ذهبت السيدة خبيرة الحركات الإسلامية السنّية إلى الحديث عن مظلومية المسلمين من أهل السنّة في لبنان.

ما يهمنا في هذا النقاش هو الالتفات إلى أمرين:

- **الأمر الأول**: إن التمييز بين حركات الإرهاب القائمة على أسس خاصة بها، يتحوّل إلى تمييز يتعلق باستراتيجيتها، ونقول إذا كانت تتقاتل فيما بينها لأسباب تخصّها فإن الرابح من هذه المنازلة يوحّد بندقية الإرهاب لقتالنا والسيطرة على بلادنا، وتهجير شعبنا فلا يعود التمييز بين إرهاب وآخر مفيدًا، ولا مساعدًا على محاربته.

ـ **الأمر الثاني**: إن خطة الإرهابيين كانت تقوم على مقولة مظلومية أهل السنّة في لبنان، كما في سوريا، وضرورة نصرتهم، وهذا أمر مساعد لهم لإقامة حاضنة شعبية.

لقد اصطدم الإرهابيون بأن لا حاضنة شعبية حقيقية لهم في لبنان، وأن خطاب الدفاع عن مصالح أهل السنّة ونصرتهم لم يعطِ أكله، لأنه لا يستند إلى الواقع، وهو بعيد عنه، وأهل السنّة في لبنان، هم أهل السلطة فيه، حيث تعززت سلطتهم بعد اتفاقية الطائف ولا تزال. وعليه، فقد عوّلوا على خلق حاضنة شعبية من خلال الحرب، وهذا يعني ميدانيًّا، أنهم سيحتلون المدن ذات الغالبية السنّية، ويقتلون أخصامهم السياسيين، ويطلبون البيعة لهم، وحين يحصل الأمر يجرون أبناءها للقتال في صفوفهم. هذه واحدة من مرتكزات خطتهم للسيطرة على المناطق اللبنانية، وخلْق ما يُسمّى بالبيئة الحاضنة بواسطة الحرب، وزجّ المناطق في قتال لا ناقة لأهلها فيه ولا جمل، وخلاف كل منطق عقلي ومصلحة وطنية.

كيف هزم لبنان بجيشه ومقاومته وشعبه الإرهاب التكفيري، ولماذا؟

ليس لبنان كما ظنّ الإرهابيون التكفيريون البلد السهل لبسط سيطرتهم، إنّ ما حسبوه في استراتيجيتهم نقاط ضعف في الكيان اللبناني ينفذون منها إلى بسط السيطرة بعد انهيار هذا الكيان وتدميره على رؤوس مواطنيه، كان في الواقع نقاط قوة، استطاع اللبنانيون الاستناد إليها في معركتهم ضدّ الإرهاب التكفيري، وهزموه بكل ما للهزيمة من معنى على المستويات الاجتماعية، والسياسية والعسكرية. وعليه، تكون مناقشة إشكالية السؤال المطروح أعلاه، في البحث عن مواطن القوة اللبنانية، السياسية والاجتماعية، والعسكرية، وكيف استُخدمت في إدارة الحرب الناجحة على الإرهاب التكفيري؟

أولًا: في قوّة لبنان الاجتماعية ـ التاريخية

يبطن الواقع الاجتماعي اللبناني، قوة كامنة في تماسك العيش بين الأديان والمذاهب، وعلى الرغم من الصراعات المتلاحقة بين مكوّناته الاجتماعية، في مساراتها التاريخية، فإن ثباتها على العيش المشترك غلّب عناصر الوفاق والتفاهم، والوصول إلى تسويات جعلت من البنية الاجتماعية اللبنانية، بنيةً متحدةً اجتماعيًا، قادرةً على إدارة شؤونها من خلال الميثاق الوطني ومجموعة الأعراف والتقاليد المتبعة في السياسات العامة، إن لبنان وطن نهائي لأبنائه، يمثّل سكانه شعبًا واحدًا على تعدد مكوناته، مرتبطًا بأرض وطنه، قادرًا على إقامة دولته السيدة المستقلة، وفق قواعد الدستور وأنظمة القوانين العامة التي تنظم أمور الشأن العام.

وعليه، فإن كل محاولة للنظر إلى الاجتماع اللبناني كاجتماع متفكك متآكل من الداخل، منقسم على نفسه يمكن النفاذ إليه وتدميره بالاستفادة من فساد بنيانه، هو نظر قاصر، عاجز عن تحقيق أغراضه، يصطدم بقوة بنيان الاجتماع اللبناني وترابطه.

ونستطيع من هذه الرؤيا أن نستبين الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى: إن الدولة اللبنانية أقوى من السلطة والحكومات المتعاقبة، ومنسوب الخلافات في الخطاب السياسي أعلى من الخلاف في الواقع السياسي وفيه نتبين:

أ ـ أن التعايش الوطني بين المسيحيين والمسلمين ولّد لحمة وطنية، وتأثُّرًا إيجابيًا على المستوى الثقافي والديني، والمجتمعي. وثمة إبستمولوجيا مشتركة تجمع بين المسيحية والإسلام في لبنان، تجعل من المسيحيين اللبنانيين إسلاميين مشرقيين في حضارتهم وثقافتهم، مشاركين في صناعة الثقافة الوطنية والمشرقية، ومن المسلمين اللبنانيين أكثر تفهمًا للمسيحية ولثقافتها.

ب- لا يوجد صراع بين المسلمين السنّة والشيعة في لبنان، فهم كانوا ولم يزالوا على أحسن حال، على خلاف ما يذهب بعض النافخين في بوق الخلافات المذهبية. إن مستوى الحوار والتداخل الديني بين الشيعة والسنّة في لبنان والتجاور والتصاهر، والتعاطف والتنافس، والتشارك، والاختلاف والائتلاف يمنع أي محاولة لزرع الفتنة العمياء. وعليه، فقد تكسّرت كل أمواج الفتن المذهبية على صخرة الشاطئ الأمين للوحدة الإسلامية.

إن الصراع والتنافس السياسي قائم وحاصل، والخطاب السياسي متوتر للغاية. وجنوح بعض الزعامات السياسية عن جادة الوطنية الحقة متوفر ومشهور، ولكن، كل ذلك، يبقى في دائرة تدور على كف الأمان، حيث يصعب الوصول إلى فتنة مذهبية، كان يمكن للإرهابيين أن ينفذوا منها.

إن ما نسوّق له بعض قوى الإرهاب التكفيري من ظلم لاحق بأهل السنّة في لبنان والدعوة إلى نصرتهم. لا يستند إلى الواقع ويجافي الحقيقة مجافاة تامة. المسلمون السنّة في لبنان لا يشعرون بأنهم مظلومون، وهم في موقع السلطة آمنون على أنفسهم، مؤتمنون على مواطنيهم ووطنهم. وعليه، فقد أسقط هذا الواقع أهم ثغرة كان يمكن للإرهابيين أن ينفذوا منها إلى الساحة الداخلية، وإشعال الفتنة وطلب النصرة، وإقامة البيئة الحاضنة.

الحقيقة الثانية: إن التعايش بين المسيحية والإسلام والوحدة بين المذاهب، ونبْذ الفتنة والتفرقة، يسمح للعقل اللبناني، إذا صحت التسمية، أن يكون عقلًا منفتحًا، وأن يكون العقل السياسي كذلك عقلًا معتدلًا، وللتنافس السياسي أن يكون تنافسًا ممكنًا ومفيدًا، في ظل وجود آليات ديمقراطية تسمح له بالتعبير والوصول إلى السلطة وتداولها بين القوى السياسية، على الرغم من المشكلات المعروفة للطبقة الحاكمة في لبنان،

وتوارث النفوذ داخل بعض الأحزاب ودور العائلات، فإن الفعل السياسي العام يبقى ديمقراطيًا.

الحقيقة الثالثة: إن الذاكرة اللبنانية القريبة تجعل من الإنسان في لبنان فردًا نابذًا للإرهاب والعنف، معارضًا للحرب الأهلية، والحروب المشابهة لها في أشكال الغزوات القادمة من الجوار، والمدعومة من الأبعدين إقليميًا ودوليًا. هذه الذاكرة تشكل قوة مناعة لكل فرد عرف الحرب، أو سمع عنها، أن يسعى إلى ردّها وآثارها عن البشر والحجر في بلادنا.

الحقيقة الرابعة: كما الذاكرة القريبة تمثّل الذاكرة التاريخية البعيدة، لمجموع الفئات والطوائف اللبنانية حملًا ثقيلًا ضدّ الحرب والغزوات، فإن هذه المجموعات التي شهدت هجرات كبرى في تاريخها وتبدّلات ديمغرافية ودينية، نتيجة الحروب والغزوات، مزودة بمناعة قوية بدورها ضد الخضوع لرغبات الإرهاب التكفيري.

الحقيقة الخامسة: إن عاملين أساسيين أحدثا مناعة ولحمة وطنية قوية، وهما:

أ- انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية إلى تسوية سياسية أعادت بناء المؤسسات وإعادة الإعمار، ودعمت اتجاهات النسيان والمسامحة، وإشاعة أجواء التعاون والاعتدال.

ب- الانتصار على الاحتلال الصهيوني للأراضي اللبنانية في الجنوب والبقاع الغربي وتحريرها، ومن ثم هزيمة قوات العدو في حرب تموز عام 2006. إن تاريخ المقاومة وثقافتها، وسياستها، شكّلت عناصر قوة للوطن اللبناني وكذلك للمواطن اللبناني وجعلته أكثر ثقة بصلابة قدرات وطنه ووحدته وقوته القادرة على الدفاع عنه ضد العدوان مهما غلت التضحيات.

إن وطنًا وشعبًا يخرج من حرب داخلية بصلح متين، ويربح حربًا على

العدو المحتل ويطرده من أرضه، لهو وطن عصيّ على كل أنواع العدوان والغزو، ولو تعدد الإرهابيون والبرابرة..

ثانيًا: عناصر القوة في المستوى السياسي

يختلف اللبنانيون فيما بينهم حول السياسات الوطنية الداخلية، وتلك واحدة من سمات الأنظمة الديمقراطية، لكن مهلًا، ليست الديمقراطية اللبنانية بقادرة على اجتراح المعجزات، وتحاول بعض القوى السياسية مجافاتها، لكن سرعان ما تعود إلى قواعدها حين يظهر أنه لا بديل عنها. يتناوب الصراع مع التسوية في السياسة اللبنانية الداخلية لكن الصراع، بعد تجربة الحرب الأهلية، يلزم أن يكون منضبطًا تحت سقف الوحدة الوطنية والحفاظ على السلم الأهلي وانضباط عمل المؤسسات والنظام العام، وكلما حصل شطط في توجهات بعض القوى لتغليب الصراع على التسوية، سرعان ما تدرك أن لبنان بلد يقوم على سيادة التسويات.

وعليه، فإن الخطاب السياسي الذي يظهر متوترًا في مراحل معينة يكون أعلى من توترات الواقع السياسي، حيث يعود هذا الواقع ليفرض نفسه على الخطاب فيستقيم ويعتدل. إن الخلافات الطائفية إذا ظهرت تظل تحت سقف الشراكة الوطنية والعيش الواحد، والخلافات المذهبية إذا برزت تظل تحت سقف الوحدة الإسلامية ونبْذ الفتنة العمياء، والخلافات السياسية إذا اشتدت تظل تحت سقف التوافق الوطني وعمل المؤسسات والاحتكام إلى الدستور والقوانين، وصندوق الاقتراع.

وهذا على ما ذكرنا، بعض تقاليد الديمقراطية اللبنانية، وإلى جانبها يظهر الحوار الوطني، كواحد من سمات الوضع السياسي اللبناني، مثلما كانت تجربة طاولة الحوار، وكذلك بين القوى السياسية كما هو الأمر بين حزب الله والتيار الوطني الحر، والتيار الوطني الحر والمستقبل، والمستقبل وحزب الله، والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، وحوار

اليمين واليسار والقوى الاقتصادية من أرباب العمل والعمّال، والحوارات داخل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المجتمع الأهلي، بين العائلات والعشائر والمناطق، وغيرها. إن فلسفة الحوار والإعلام الحر وحق التعبير والاعتراف بالآخر المختلف واحدة من سمات النظام اللبناني، الظاهرة والباطنة.

إن إرادة الحياة والاعتدال وعشق الحرية والإنتاج والإبـداع والفني، وامتلاك العلم وتقنياته واحدة من سمات الشخصية اللبنانية؛ وعليه، نجد أن في مسألة الاعتدال تظهر خسارة المتشددين معاركهم السياسية بفترة قياسية، حيث سرعان ما ينكشف للناس خطورة التعصب والتشدد والمغالاة لصالح الاعتدال والاستقامة. وإذا كان الفساد الاقتصادي والسياسي موجودًا، فإن اللبنانيين يجمعون على أنه أمر مكروه. وإذا تكشّف أمر الفاسدين، خسروا ما ربحوه وصاروا عاجزين عن تسويق فسادهم. الفساد بكل وجوهه موجود في لبنان، لكنه مكروه بصورة عامة، ولا يستطيع أحد الدفاع عنه، كما إن الفساد، على خطورته، لا يستطيع إفساد الحياة السياسية اللبنانية العامة.

إن بلدًا من سماته السياسية هذه الصفات لا يمكن أن يكون هدفًا سهلًا للغزاة والإرهابيين التكفيريين. وعليه، فإن الحياة السياسية الداخلية بديناميكيتها قادرة على تنظيف نفسها من مواضع الفساد، وإصلاح نفسها من عناصر الوهن، لتصبح قادرة على إدارة حياتها والحفاظ على مصالحها وقيمها وسيادتها الوطنية.

ولكن بقدر ما هي صورة الإشكالات اللبنانية في السياسات الداخلية قابلة للحلول، فإن إشكاليات السياسة الخارجية، عربية وإقليمية ودولية تبدو أكثر صعوبة، والأمر يعود إلى شهية الخارج الإقليمي والدولي على زج أنفه في شؤون البلد الصغير. ابتدعت السياسة اللبنانية مقولة النأي بالنفس عن سياسة المحاور والنزاعات التي عصفت بالشرق العربي والإسلامي، لكن

هذه السياسة لم تكن واقعية ما فيه الكفاية. حيث لو ترك القطا لغفا ونام. إذ كيف يمكن النأي بالنفس عن محاربة الإرهاب، والحال أن قوى الإرهاب تضع لبنان في أولوية استراتيجيتها؛ للسيطرة على الشرق العربي والإسلامي على ما ذكرنا؟

وعليه، فإن النأي بالنفس كان ممكنًا في حالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولكن لا يمكنه أن ينأى بنفسه في الدفاع عن نفسه أمام هجمات الإرهابيين من الغزاة التكفيريين.

إن النقاش الوطني حول سياسة النأي بالنفس وموضوع العلاقة مع المحاور الإقليمية استنفذ أغراضه لجهة أن هذه المحاور حقيقة واقعية، تجذب اللبنانيين للانضمام إليها، لكن هناك فارقًا بين محاور يكون للبنان مصلحة مشتركة معها في الدفاع عن نفسه، وأخرى تجلب له الضرر والويلات. وعليه، فقد استيقظ اللبنانيون بعد غفوة النأي بالنفس إلى ضرورة الانخراط في جبهة حقيقية لمقاومة الإرهاب، كان لبنان جيشًا ومقاومة وشعبًا من السبّاقين إليها.

وهذا ما يكشفه النظر في المستوى العسكري والأمني من الحرب على الإرهاب، وكيف وجد اللبنانيون أنفسهم جبهة وطنية واحدة في مواجهة غزو إرهابي وصل من تطويق الحدود ومهاجمة المناطق وارتهان المدن والبلدات، إلى ارتكاب مجازر القتل الجماعي في أسواق المدن وتهديد الأمن القومي ووحدة البلاد وسلامة أرضها وحماية حدودها، والحفاظ على سيادتها الوطنية، ومصالحها وقيمها، حتى صار خطرًا وجوديًا باعتراف جميع المكونات اللبنانية سواء أعلنت القوى السياسية هذا الاعتراف، أو أبقته لأسبابها الخاصة طي الكتمان.

ثالثًا: المستوى العسكري والأمني

ذكرنا أن حركات التكفير الإرهابية ظنت أن لبنان سيكون هدفًا

سهلًا لها، مستندة إلى ما تظن من وجود وهن وخلل في بنيانه الاجتماعي والسياسي؛ ولذلك وضعته في أولويات استراتيجيتها العسكرية لإكمال السيطرة على حاضرة وادي العاصي وسهل البقاع والجبال الشرقية والغربية المحيطة بهما، والاندفاع إلى شواطئ المتوسط على الساحل السوري- اللبناني.

وحددت العدو بالمعنى العسكري لها والمتمثل في كل من حزب الله والمقاومة الإسلامية والجيش اللبناني والقوى الأمنية، وجمعت في تكتيكها العسكري بين عمليات الإرهاب بواسطة السيارات المفخخة والصواريخ الموجّهة في داخل المدن والبلدات، وحشد القوى العسكرية على الحدود الشمالية الشرقية؛ للانقضاض في الوقت المناسب في خطة غزو شاملة للبقاع والشمال، وصولًا إلى مدن الساحل وجبل لبنان. وحددت لهذه الخطة المحكمة مناطق في سوريا قوامها المنطقة الوسطى، وقاعدتها مدينة حمص، ورأس حربتها مدينة القصير، وريف دمشق وحربته الزبداني للسيطرة على طريق بيروت - دمشق.

تشكّل المنطقة الوسطى في سوريا عقدة عسكرية أساسية للسيطرة على لبنان، باعتبارها مفتوحة على البادية من ناحية، وعلى الحدود التركية - السورية من ناحية ثانية. وجعلت من القصير، وريف مدينة حمص، مركز تجمع القوات ورأس حربة الغزو المنتظر للأراضي اللبنانية، وجعلت لها في لبنان مراكز موزعة بين السلسلتين الشرقية والغربية، في بلدة عرسال وجرود القلمون في السلسلة الشرقية، وجرود عكار الضنية المتصلة بجرد مدينة الهرمل ومدينة بشري في أعالي جبال المكمل، وكانت طرابلس درّة المتوسط في خطة السيطرة على الساحل اللبناني.

وعليه، تمثل حرب القصير وتلة قادش، المعركة الفاصلة في الحرب على الإرهاب التكفيري، لقد بيّنت الاستعدادات العسكرية، في مرحلة

متقدمة من الحرب في مدينة القصير وريف حمص المجاور للأراضي اللبنانية، والدور الذي أوكلته هذه الجماعات لها في استراتيجيتها العسكرية؛ وعليه، فإن تحرير القصير وريف حمص، وجزء كبير من مدينة حمص شكّل الضربة القاسية من الناحية العسكرية لخطة غزو لبنان.

إنني كمواطن لبناني أولًا، وابن مدينة الهرمل ثانية، الجارة العزيزة لحمص والقصير أجد نفسي في موقع تقديم التحية لأرواح الشهداء الذين سقطوا في الحرب على الإرهاب في هذه المنطقة، خاصة فرسان جبل عامل، وما أدراك ما جبل عامل؟! وكذلك أبناء الضاحية الجنوبية لبيروت وبلاد جبيل وجبال كسروان وكل لبنان. إن دماءهم الطاهرة في معركة الدفاع المقدس ستبقى دينًا في رقابنا، وشاهدًا علينا إلى يوم القيامة. لقد حدّثني إخوة كثيرون من أبناء الهرمل عن سماع نداءات اللاسلكي يتوعّدون فيها أهلنا، بتناول الغداء على منابع نهر العاصي، بعد أن يقتلوا الرجال ويسبوا النساء، وأنهم قادمون إلى الجبل والساحل وبيروت.

كانت هذه خطة غزوهم، ولكن للحرب قوانينها وللميدان رجاله، فقد حصل ما بات معروفًا من هزيمة التكفيريين النكراء، هزيمة كاملة بالمعنى العسكري في حرب القصير، وتلتها حرب القلمون، والتي صارت في فصولها الأخيرة، بعد أن تمكّن الجيش العربي السوري من تحرير المناطق السورية في قلعة الحصن المحيطة بكل من جرود عكار ومدينة طرابلس.

لعب الجيش اللبناني إلى جانب المقاومة دورًا بارزًا في منطقة عرسال وجرودها، وفي جرود القاع ورأس بعلبك ولا يزال. وصار من المستحيل على قوات الإرهاب التكفيري تحقيق مكاسب عسكرية في معاركها الانتحارية. معارك الموت المجاني، الناتج عن التعصب والكراهية والعنف الأعمى، وأوهام الغزو والسيطرة.

استطاع الجيش اللبناني ومخابراته والقوى الأمنية الأخرى تفكيك

المجموعات الإرهابية في الداخل اللبناني، واعتقال الشبكات السرية لهم، وتجفيف مواردها البشرية والمالية، وخلاياهم البشرية المبثوثة في المناطق اللبنانية وفي المخيمات الفلسطينية، وكانت معركة عبرا وما تلاها، وتخليص مدينة طرابلس من أسر قوى الميليشيات المحلية، وتفكيك خلاياها واعتقال عناصرها، وكذلك فك حصار عرسال من الإرهابيين وعودة هذه البلدة اللبنانية الشجاعة إلى أحضان منطقتها ووطنها، واحدة من أبرز إنجازات الحرب الأمنية على الإرهاب، لقد عملت الاستخبارات اللبنانية كمؤسسة مهنية محترفة، واجبها الدفاع عن الأمن القومي، وكان تعاونها مع جهاز أمن المقاومة فعّالًا ومنتجًا في مواضع عدة من الحرب الاستخبارية على خلايا الإرهاب وتفكيكها، وتجفيف مصادرها.

لست هنا في معرض دراسة عسكرية تفصيلية لهذه الحرب، لكنني على قدر ما أعرفه في هذا المضمار فإنه يبرز أمران أساسيان في التقييم العسكري المحض لمجريات الحرب اللبنانية على الإرهاب هما:

الأمر الأول: إن الجيش اللبناني ومعه القوى الأمنية على تواضع الإمكانيات المتوفرة لهما حققا إنجازات لافتة في محاربة الإرهاب، عجزت عنها جيوش وأجهزة مخابرات دول قوية، لم تكن المعركة ضد الإرهاب سهلة على الإطلاق، لقد ذهب ضحيتها إلى جانب جنود الجيش وجرحاه وأسراه أناس أبرياء من المواطنين اللبنانيين. وقد تهدد الأمن القومي اللبناني في العمق، وضرَب الإرهاب في وسط العاصمة اللبنانية بيروت وضاحيتها الجنوبية. واعتدى على المقرات الدبلوماسية للدول الشقيقة، وهدد أخرى وكذلك فعل في العاصمة الثانية طرابلس الفيحاء، وعاصمة الجنوب مدينة صيدا المقاومة، وفي مدينة الهرمل والبقاع الشمالي، ومدينة بعلبك أقدم المدن في التاريخ.

كيف استطاع الجيش اللبناني والقوى الأمنية مواجهة الإرهاب في تكتيكاته المتعددة الأهداف.

لقد تحقق هذا الإنجاز بفعل العوامل الآتية:

أ- كان الشعب اللبناني يقف مع الجيش ووراءه في حربه على الإرهاب، فلم يكن الجيش اللبناني جيشًا صليبيًّا على ما ادعى الإرهابيون، ولا جيشًا فئويًّا على ما ذهب آخرون، إنما كان جيشًا وطنيًّا، عقيدته الدفاع عن الوطن والشعب، في التضحية والوفاء والشرف.

ب- كان الجيش اللبناني مطمئنًّا إلى دعم الشعب له؛ وعليه، فقد استطاع، بنسبة مقبولة، أن ينفذ من مشكلات الخلاف السياسي، وحمْل القوى السياسية على الاتفاق حول ضرورة توحيد القوى، ودعم الجيش والقوى الأمنية في الحرب على الإرهاب.

ت- كان الجيش اللبناني يذهب إلى الحرب مطمئنًّا؛ لوجود سند قوي له، هم رجال المقاومة الإسلامية، وأن المجاهدين حاضرون للدفاع عن الوطن والشعب والجيش. كان يستند إلى وحدة حقيقية في استراتيجيته القتالية بين حرب الجيوش الكلاسيكية، وحرب الأنصار في المدن وفي الجبال.

ث- اشتغلت الوحدات الخاصة في الجيش اللبناني بقدرات مرتفعة في حرب الجبال، وذلك يفيد في تعزيز دور وحدات المغاوير والمجوقل وغيرها من الوحدات الخاصة المدربة على شتى مهام القتال الصعبة.

ج- عملت الاستخبارات العسكرية والقوى الأمنية، كوحدات مهنية عالية الكفاءة، وتعاونت مع أجهزة أخرى إقليمية ودولية، فيما كان تعاونها مع جهاز أمن المقاومة الأكثر نجاعة في مواجهة خلايا الإرهاب؛ اشتغلت هذه المؤسسات على قاعدة مصالح الأمن القومي، على الرغم

من التدخلات السياسية التي تعرقل بعض أعمالها وتجعلها أكثر صعوبة، وهذا يفيدنا فأجهزة الأمن يجب أن تعمل بمهنية وتقنية وكفاءة ونزاهة عالية، ويكون لها تقاليد المؤسسة أو service، بصرف النظر عن المتغيرات والتدخلات السياسية، دفاعًا عن سلامة البلاد والأمن القومي.

ح- في مسألة دور الجيش وقياسًا على مراحل مشهودة من الحرب الأهلية تبرز مسألة العلاقة مع المخيمات الفلسطينية خاصة بعد تجربة حرب نهر البارد القاسية. ومن الصريح القول إن الشعب الفلسطيني، كغيره من الشعوب العربية يعاني من وجود تيارات الإرهاب التكفيري، إلا أنه أكثر الشعوب العربية مصلحة في محاربته، خاصة وأن الإرهاب يضعف الأمة ويفتت قواها، ويبعد مجاهديها عن القدس.

استطاع الجيش اللبناني والقوى الأمنية بالتعاون مع أمن المقاومة، وكذلك لجان الحوار اللبناني ـ الفلسطيني، من ضبط التطورات السلبية في المخيمات، خاصة في مخيم عين الحلوة في الجنوب، وبعض مخيمات الشمال اللبناني.

إن الفلسطينيين في لبنان اكتسبوا من الاجتماع اللبناني طبيعة هذا الاجتماع، كما اكتسب منهم اللبنانيون أمورًا عدة، وصار العقل الفلسطيني مدركًا لخطط الآخرين من حمله إلى دخول حروب لا ناقة له فيها ولا جمل. لقد أثمرت كل هذه الجهود في الحفاظ على الأمن الفلسطيني في المخيمات، وعلى استقرار الوضع وضبط محاولات التخريب وإشاعة الفوضى.

هذه هي العناصر المشتركة التي ساعدت الجيش اللبناني على كسب مراحل حربه على الإرهـاب، على الرغم من الصعوبات التي واجهته في مسارها الملتهب.

الأمر الثاني: حزب الله والانتصار في الحرب على الإرهاب:

إن حزب الله والمقاومة الإسلامية واجهوا في حرب الدفاع المقدس، حركات الإرهـاب التكفيري، على اختلاف ميولها وتسميتها؛ وذلك في مواقع عدة، في كل من سوريا ولبنان. كان حزب الله، واثقًا بأن هذه الحرب تستهدفه في لبنان، وتستهدف حلفاءه في سوريا والعراق وبقية دول المنطقة. وأن الهدف الرئيسي للإرهاب التكفيري هو القيام بضرب حزب الله، الأمر الذي عجز عنه العدو الصهيوني، وهذا ما استلزم شرحًا سياسيًّا مركبًا في البداية.

قام سماحة الأمين العام السيد حسن نصرالله حفظه المولى، في خطب عدة بشرح وافٍ وكافٍ لطبيعة الحرب على الإرهاب ودور حزب الله في مواجهتها. وكان يركّز على أن الأمر، بطبيعته المركبة في البداية، يحتاج إلى تكون البصيرة محل البصر، بمعنى أن إدراك حقائقه وجوهره، يستلزم اشتراك الحواس الظاهرة والباطنة للوصول إلى كنه حقيقته. فليس الذهاب إلى الحرب عند حزب الله بالأمر المستحب، كُتب عليكم القتال وهو كره لكم، لكن حين يكون القتال ضروريًّا للدفاع عن النفس والعقيدة، عن المصالح والقيم، يكون حزب الله جاهزًا ومستعدًّا لتقديم التضحيات، ويرى أن الحرب أمر صعب، ولذلك يعدّ لها كل ما استطاع من قوة، ومن رباط الخيل...

لقد ربح حزب الله والمقاومة الإسلامية كل معارك الحرب على الإرهـاب في سوريا وفي لبنان، وهذه ناحية ملفتة بنظر العقل العسكري المحض. فالجيوش في حروبها، تربح في معركة وتخسر في أخرى، ولكن مجاهدي المقاومة الإسلامية ربحوا في حرب الدفاع المقدس كل معاركهم ضد الإرهابيين التكفيريين، وهـذه مسألة تستحق من العقل العسكري المحض دراستها بإمعان وتدبر؛ لأنها في جانب منها على ما أعتقد يقوم التوفيق الإلهي الذي لا يكون إلا للصادقين.

لا يسعني استخلاص الـدروس العسكرية المستفادة من حرب المقاومة على الإرهـاب التكفيري، لكن يمكن القول على قدر المعرفة المتوفرة عندي، أن صوابية الموقف السياسي، وحكمة القيادة، وشجاعة الـقـرار، والـقـدرة على تقديم التضحيات، ومستوى الإعـداد المادي والمعنوي، والحرص على قواعد أخلاق الحرب، التي جعل منها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) قواعد تضع الانتصار في ميدان الحرب، وفي الوقوف في ميدان الحساب يوم القيامة. وأن التنسيق عالي المستوى بين مؤسسات المجلس الجهادي العسكرية والأمنية والمالية والإعلامية والإداريــة، كلها ساهمت في تحقيق الانتصار المدوّي على الإرهـاب، مضافًا إلى التنسيق الدائم مع الجيش، والتواصل الدائم مع الشعب، وكشْف الحقائق للرأي العام، ووضْعه في محل المسؤولية، ومشاركة القيادة أعباء القرارات الصعبة، كلها، وفي مقدمتها قدرة الشعب اللبناني، وأهل المقاومة على تقديم التضحيات والثقة بالقيادة الحكيمة، صنعت الانتصار في المعارك دون خسارة واحدة منها، وهو على ما أعتقد لأمرٌ عجيب في النظر العسكري.

رابعًا: وحدة الجيش والشعب مع المقاومة تحقق مرة ثانية انتصارها الصريح

إن أجوبة السؤال الإشكالية كيف ربح لبنان حربه على الإرهـاب التكفيري ولماذا؟ صارت واضحة، بيّنة الأسباب والطرائق. ولعلها تكون مفيدة لإدارة الحرب العالمية على الإرهاب في بلدان ومناطق أخرى.

لقد ربح لبنان في عناصر قوته الاجتماعية والسياسية والعسكرية الحرب على الإرهـاب وأصبح في منطقة آمنة نسبيًّا من أخطاره، لكن الحرب تستلزم حالة الاستعداد لها خاصة إذا كانت النيران لا تزال مشتعلة في مناطق الصراع.

إن هزيمة الإرهاب تكون بسحق قوته إلى غير رجعة حيث لا تقوم له بعد هزيمته قيامة.

إن سحق قوات العدو هو الانتصار بالمعنى العسكري المحض. وهذا تحقق في جانب منه في حرب لبنان على الإرهاب، بوحدة الجيش والشعب والمقاومة. ومنه يستفيد الآخرون لو أدركوا الحقائق واعتبروا.

بيّنت لنا النقاشات التي دارت بين المؤتمِرين وردود الأفعال على المداخلات التي قُدِّمت مجموعة من الملاحظات:

أ- إنّ العنف والإرهاب من الظواهر الإنسانيّة أكثر ممّا هما ظاهرتان دينيّتان، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات البشريّة من إرهاب وعنف يمارس بهذا الشكل أو ذاك.

ب- إنّ العنف غير الدينيّ أعمق وأكثر إضرارًا بالبشريّة من العنف الممارس تحت راية الدين، وتكفينا الإشارة إلى الحربين العالميّتين اللتين خيضتا دون أن يكون لأيّ دينٍ فيهما راية.

ج- والفارق الأساس يكمن في أنّ من يَقتل باسم الدين يصرّح بدوافعه ويتلو شعاراته الدينيّة على ضحاياه، أمّا من يَقتل لأسباب أخرى لا يجد نفسه ملزمًا بالتصريح بهذه الدوافع.

د- يبدو لنا أنّ الدين نفسه هو ضحيّة من ضحايا العنف والإرهاب؛ وذلك أنّ الدين في كثيرٍ من الحالات يتحوّل إلى غلاف تُغلّف به سائر الدوافع. وبالتالي يتجلّى العنف المختزن في النفوس التي تمارسه في عنفٍ دينيّ.

وفي الختام، نلفت نظر القارئ الكريم باسم النّاشرين إلى أنّنا اعتمدنا طريقة مختلفة في غلاف هذا الكتاب؛ لأنّ مادّته هي حاصل جهد مشترك في المؤتمر إعدادًا وإشرافًا وإدارةً.

النّاشِران

Groups of Takfiri Violence

Roots Structures and Affecting Factors

Center of Civilization for the Development of Islamic Thought

THE CIVILIZATIONAL STUDIES' SERIES

ISBN 978-614-427-083-7



بالتعاون مع:



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بناية ماميا، ط٥ – خلف الفانتزي وُرلد – بولفار الأسد – بئر حسن – بيروت

هاتف: 826233 1 961+ – فاكس: 820378 1 961+ - ص.ب: 25/55

E-mail:info@hadaraweb.com - www.hadaraweb.com

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

بناية الورود، ط١ – خلف الفانتزي وُرلد – بولفار الأسد – بئر حسن – بيروت

هاتف: 836610 1 961+ – فاكس: 836611 1 961+ - ص.ب: 24/47

E-mail:dirasat@dirasat.net - Website: www.dirasat.net